[illegible]

[illegible]

که فیه ما بشان فیه تخصیص یا حاصر

هم این رساله اینکه ملا شوند [illegible]

فان تبعوا [illegible] من التكلف جملا

ان قلت على البادي يحوز وان قلت على المضايع

[illegible]

يكون قاوان وقلت [illegible] يكون ليس الا الكبرى

ان كان نفس لا علينا جاه

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله الحمد مصدر بالمعلوم واللام للجنس او الاستغراق اي كل حمد من الازل الى الابد من اي حامد كان ويحتمل ان يكون مصدر بالمجهول او العهد او المشترك بين المصدر ... ... الاستيعاب كما يلايمه الاستغراق ويحتمل ان يكون المراد الحاصل بالمصدر ... وسيأتي ... قوله ... بجنس الحمد لا يخفى ما في ترك التصريح باسمه سبحانه من التعظيم والاجلال وادعاء التعيين وان الوهم لا ... اي ... بالحمد غيره تعالى وتعليق الحمد ... شعرا لعليه وعرابه الاسلوب التي ... الطباع ... لكون الحمد ... قوله والصلوة اي الرحمة والمقصود ... من ... الحق سبحانه قوله على نبيه من النبوة بمعنى الرفعة وهو في الشرع عبارة عن انسان بعثه الله تعالى على عباده للتبليغ ... ذكره في ... وحبه ترك التصريح ... على الله عليه وسلم على ان ... حسن المواصفة قوله ... اي اهل بيته قوله واصحابه جمع صاحب

كطاهر واطهار وجمع صحب بسكون الحاء كنهر وانهار واصحب
بكسر الحاء كنمر وانمار مخفف صاحب بناء على ما قيل من ان
فاعلا لا يجمع على افعال قوله المتادبين بادابه الادب [illegible]
عن حيزي اي الذين ثبت فيما بينهم التادب باداب[ه]
والاصطباغ بصبغه لعنايتهم في ذاته صلى الله عليه وسلم قوله فهاك
اي ما سيتلى عليك قوله فوائد جمع فائدة من الفعل بمعنى آنچه
گرفته رد اده شود از دانش ومال قوله حل مشكلات الادبيه
المشكل من الاشكال بمعنى الاشتباه واسم بمعنى الحق الخفي
مشكلا لانه يشبه الباطل والتاء في الكناية للمبالغة او النقل
او التانيث باعتبار الرسالة قوله للعلامة التاء للمبالغة ولم
يطلق على الله سبحانه مع انه ابلغ لئلا يتوهم التانيث قوله
في المشارق والمغارب كناية عن جميع الارض كما في قوله تعالى
رب المشارق والمغارب وتوجيه الجمع ان الشمس من اول
السرطان الى اول الجدي في كل يوم مطلعا وهي مائة وثمانون
ونيف ثم تعود الى مطلعها كذلك وكذا الحال المغارب
وقد وقع تثنية المشرق والمغرب ايضا كناية عن جميع الارض
كما في قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين والتثنية بناء على
ارادة مشرقي الذهاب والعود المتناولين لكل وكذا
[illegible] المغربين قوله الشيخ خواجه قوله غمده الله قال قدس
سره في الحاشية التغمد الستر انتهى يعني ستر الله ما كان منه
بغفرانه اللائق بجنابه او الماشي من [illegible] وصله من غير

عمل ويجوز ان يجعل كناية عن الاحاطة اي احاطه الله بغفرانه
وجعله شاملاله قال في التاج التغمد كناه پوشيدن فلا بل حينئذ
من التجريد اذ لم يقصد باضافة الغفران اليه سبحانه ماذكرناه
كما في قوله تعالى اسرى بعبده ليلا قوله واسكنه بحبوحة جنانه
بكسر الجيم قال قدس سره في الحاشية بحبوحة الدار وسطها
وهي من كل شيء وسطه وخيارة انتهى يعني جعل الله خيار جنانه
سكني له قوله نظمتها النظم در رشته كشيدن جواهر استعير لتاليف
بسائط كلامه المترتبه المعاني المتناسبة الدلالات على ما يقتضيه
سلامة الطبع وفي هذه الاستعارة اشارة الى ان بسائط كلامه
كاللدر في الصفا والعلاء انما قال ذلك ترغيبا للطالبين قوله
في سلك التحرير السلك رشتة والتقرير قرار دادن والاضافه
من باب اضافة المشبه به الى المشبه قوله وسمط التحرير السمط
بكسر السين رشتة مرواريد يا شبه وحزان والتحرير نقش خط
بر گرفتن والمراد الكتابة والاضافه كاضافة السلك قوله للولد
العزيز العزيز گرامي وارجمند وكمياب قوله ضياء الدين كضياء
البيت وسراجه كانه ضياء يهتدي به الى الدين قوله عن موجبات
التلهف والتاسف التلهف دريغ خوردن واندوهگين شدن
التاسف دريغ ودرد خوردن قوله لانه اهل التجمع والتاليف
كالعلة الغائية اي لانه في السبب والبعث لهذا التاليف كالعلة
الغائية التي تكون باعثة فيكون نسبة الفوائد اليه من قبيل
النسبة الى الباعث والمحرك قوله وما توفيقي الا بالله التوفيق

جعل الاسباب موافقة للمطلوب قوله وهو حسبي الحسب بمعنى
بودن وحو رسنده كردن قوله ونعم الوكيل الوكيل انكه كارى بوي
كذا رايته والجملة عطف على جملة هو حسبي والمخصوص محذوف
او عطف على حسبي لتضمنه معنى الفعل والمخصوص هو الضمير
المتقدم قوله فصما لعقدة تخييل الخ اى ترك ذلك الجعل كسر
العقدة وذلك الكسر تخيل ان كتابه من حيث انه صغير لامن
حيث اشتماله على المسائل ليس في مرتبة كتب السلف حتى
يلزم بذلك الترك مخالفتهم فانهم انما يستحسنون جعله جزء
انما يعتقدون شأنه وما هو في مرتبة كتبهم المنتفي توهم ترك
الامتثال لحديث البدائة على الالسن وهو ان كل امر ذي بال
لم يبدأ فيه بحمد الله فهو اجذم اي اقطع لا يتم فلا يعتد بعواقبه ولا
نرم وحاصله ان المأمور به هو التلفظ سواء كان مع الكتابة
اولا ولا الملازمة من ترك الاول ترك الثاني قوله وان تعريف
الكلمة والكلام وان انقسامهما الخ ايضا لانه من تتمة تعريفهما
او لتحصيل الاقسام المبحوث عنها قوله لانه يبحث في هذا الكتاب
عن احوالهما اي عن احوال منسوبة اليهما من حيث انها
منسوبة اليهما سواء اثبت لانفسهما اولا قسامهما من حيث انها
اقسامهما وفيه اشارة الى انهما موضوعا النحو وذلك اولى من قال
موضوعه الكلمة او الكلام لعدم اختصاص البحث باحدهما
منهما وجعل البحث عن احدهما راجعا الى الاخر استطرادا قوله
فمن لم يعرفا اى لم يتصورا لم يصح ...

اليهما من حيث انها مسوية اليهما ولما وجب تصورهما
عرفا التحصيل ما هو الواجب ان قيل انواجب حاصل قبل
التعريف لتوقف تعريف كل شيء على تصوره اجيب بان ذلك
التوقف بالقياس الى المعلم المعرّف لا بالقياس الى المتعلم
ان قيل المتعلم ايضا عالم بالمعرف قبل تعريفه لان لام التعريف
يشير الى ما يعلمه المخاطب قلنا لا يلزم من لزوم علم المخاطب
لزوم علم المتعلم لجواز ان يكون المعلم سامعا غير مخاطب
فان التعريف بالقياس اليه يفيد اصل المعرفة وبالقياس الى
المخاطب زيادة المعرفة قوله وقدم الكلمة لكون افرادها جزء
من افراد الكلام اي سواء كانت على افرادهما او الى مفهومهما
وكذا جهة المقدم من جانب الكلمة ولا يخفى ان المقدم
بحسب الوجود الخارجي ادل ... واقف في
التقدم الوجودات الاربعة الكتبي واللفظي والذهني
والخارجي وان التقدم بحسب الوجود الذهني ادل
في الكتابة ... في المقدم الوجودات ... الخارجي
قوله فكل هي والكلام مشتقة من الكلم الاشتقاق ان كل من
... ... الكل لولاات ... واشتراكا في جميع
الحروف الاصلية ... من ... او اسرا كا
في ... والحروف الاصلية ... المخرج كنعق
من نهق وقد اشار الى ... الاشتقاق قوله ... وذلك
لان ... ... الاالم

ولا يخفى ان هذه مناسبة نعيلة عن الفهم غير لازمه مع ان المناسب ان يقال ان تاثيرانفسهما بقرع الاسماع وبعض الصور في الاذهان وما يترتب عليهما من الافعال والانفعالات على اي وجه كانت من مستتبعات القوة التي هي مدلول الكاف واللام والميم فان تلك الابنية كلها لا تخلو عن قوة وشدة والكلمة والكلام والكلم تتساوى في الاوزان اي ان تاثيرها للقوة المفهومة من جوهر تلك الحروف قوله وهو الجرح ... [illegible] ... يعني ... [illegible] ... جراحات السنان جمع ... [illegible] ... السنان ... [illegible] ... الايام فراهم ... [illegible] ... جنس واليه ذهب الجمهور لكن لم يستعمل الا فيما فوق الاثنين ... [illegible] ... تعالى اليه يصعد الكلم الطيب فانه لو كان جمعا لم ... [illegible] ... وقيل انه ليس من اوزان الجمع ... [illegible] ... وقيل جمع واليه ذهب صاحب الصحاح واللباب ... [illegible] ... والكلم ... [illegible] ... ببعض الكلم فان ... [illegible] ... الى محل العرض ... [illegible] ... وهو الطيب كلمة التوحيد لا الجميع فجاز ان ... [illegible] ... ببعض الكلم ... [illegible] ... الرحمة لا الاحسان في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين ... [illegible] ... هذا الوجه هو المختار لان المقام يقتضي تعريف المصطلح عليه لا تعريف ... [illegible] ... المعنى اللغوي ... [illegible] ...

للفظ كما في صورة لام العهد الخارجي ولا بيان الطرد حتى يكون اللام للاستغراق والتعريف ليس الا للطبيعة من حيث هي فاللام للجنس والطبيعة قوله والتاء للوحدة ولقائل ان يمنع ذلك في المعنى العرفي خصوصا عند من عدل في تعريف الكلمة عن اللفظة الى اللفظ وقال الوحدة غير مرادة ولئن سلم فيجوز القول بتجريدها عن معنى الوحدة كما تجرد في مقام التعريف اسماء الاجناس عن الوحدة على تقدير وضعها للفرد المنتشر وليس التاء نصا في الوحدة حتى تمنع التجريد بدليل كلمتين وتمرتين قوله ولا منافاة بينهما هذا جواب على تقدير التنزل وتسلم ما معناه قوله لجواز اتصاف الجنس بالوحدة طبيعية كانت او صناعية وغير ذلك فيه نظر لان هذه الوحدة مغايرة للوحدة التي هي مدلول التاء وانها فردية لا جنسية ويمكن ان يجاب بان الكلمة اللغوية اذا خصت بما هو مصطلح النحاة صارت الوحدة التي في الكلمة اللغوية وحدة جنسية ويلزم من ذلك ان لا يكون نسبة الكلمة الاصطلاحية الى الكلم كنسبة تمرة الى تمر قوله والواحد بالجنسية يعني ان بين الجنس والواحد تصادقا فيجوز ان يجعل الجنس اصلا والواحد وصفا له وان يعكس قوله اللفظ في اللغة الرمي درمي شيء من الفم والتكلم قوله ثم نقل في عرف النحاة المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان اللفظ في الاصل مصدر بمعنى التكلم ثم استعمل لغة في الملفوظ به وهو المراد ههنا فعلي هذا لا يكون فيه نقل لا يقال

يلزم على هذا النقل بخروج المنوي [illegible] لا انقول

[illegible] بالعطالة حقيقة او حكما واعل [illegible]

[illegible] لم [illegible] واما باللفظ لا المعنى [illegible] الملحوظ

[illegible] ويكون من قبيل تسمية المسبب باسم

[illegible] باسم المتعلق [illegible]

[illegible] او [illegible]

[illegible] ويكون من قبيل [illegible] باسم العام وهذا

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] والمعرف هو [illegible] الاصطلاحي

[illegible] ان [illegible] ولا [illegible]

[illegible] وقال [illegible]

[illegible] تحقق معنى التلفظ [illegible] او حكما

[illegible] الانسان [illegible] لتصوير اللفظ من [illegible]

[illegible] او [illegible] اي اللفظ حكميا [illegible]

[illegible] في الاحوال [illegible] لا كان او موضوعا قال قدس سره انما

قال موضوعا ولم يقل مستعملا كما في عباراتهم المشهورة

تنبيها على ان مرادهم بالمستعمل هو الموضوع ولا يلزم الواسطة

بين المهمل والمستعمل وهو لفظ وضع لمعنى قبل ان يستعمل

انتهى قوله قبل ان يستعمل اي قبل ان يطلق فيراد منه

معنى فالمستعمل في عباراتهم المشهورة بمعنى ما يصح استعماله
او من قبيل تسمية العام باسم الخاص قوله او ما اق ال ماص
اطلاق المفرد على المركب من الحروف لانه في الاصل ممن
واللفظ الحقيقي اي الملفوظ الحقيقي قوله
الحرف والصوت الذي هو اعم من الحرف ولا ادري انه
اي معوله وقال المصنف في الايضاح ان المستتر
الغير مبرز من المحذوف الذي هو الفاعل المستتر صونا للانسان
من حذف الفاعل قوله ولم يوضع له لفظ خاص به فكما
لا يكون مذكورا بنفسه لا يكون مذكورا بعبارة خاصة والة عليه
لكن جعلوا مثل هو وانت كناية عنه فهو عارية قوله واجري
عليه عطف على قوله ليس والمراد باحكامه الاسناد اليه
والعطف عليه وتاكيده والابدال منه وكونه ذا حال الى غير
ذلك قوله والمحذوف لفظ حقيقة اذ على تقدير وجوده في الخارج
يتلفظ به الانسان قوله كلمات الله تعالى داخلة فيه اي في اللفظ
بمقتضى هذا التعريف لانها مما يتلفظ به الانسان في بعض
الاحيان وان كانت بالقياس اليه سبحانه لا يصدق عليه
او لان من شانها ان يتلفظ بها الانسان او لانها مما يتلفظ بها
حكما كالمنويات قوله وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن
لا يقال على الوجهين الا ولين ان ما يتلفظ به الانسان مغ ثر
بالسخ لما يتكلم به الحق سبحانه فكيف يصح صدق ما ذكر
عليها لانا نقول هذا تدقيق فلسفي غير ملتفت اليه عند الادبا

ان آخر المعلمين هم كاختلاف المكان ثم لا يخفى ان هذا
لا عتبار انما يحتاج اليه اذا ثبت ان للالمات الله سبحانه
[illegible] وهو يخالف ما عليه المحققون او نقص [illegible] علمه
من الآلمات اربما يظهر في غير الانسان قوله والمص [illegible]
[illegible] المسافة والطريق قوله غير داخلة
في [illegible] سواول جزء من اجزاء التعريف ولما لم تدخل ويلزم
يحتج في تصحيح التعريف الى اعتبار اخراجه بقيد حتى يلزم عليها
به ارتكاب تعسف لما نعسرواحسته لو ان الجنس والفصل اذا
كان بينهما عموم من وجه جاز الاحتراز بالجنس لجواز ان يعتبر
الفصل جنسا والجنس فصلا قوله لانه لم يقصد الوحدة [illegible] لان
مثل عبد الله علما داخل في الكلمة على وخارج عنها على من
قال لفظة واما لما سيأتي قوله لعدم الاشتقاق مطابقة الخبر
للمبتدأ مشروط بكونه مشروط الاشتقاق او ما في حكمه كالمنسوب
و الاسناد الى الضمير الراجع الى المبتدأ وعدم تساوي
التذكير والتانيث كجريح وقد انتفت ههنا الكلمة باسرها
قوله الوضع في اللغة جعل الشيء في حيز فكان الواضع يتعبد
بجعل المعنى حيز اللفظ قوله تخصيص شيء ملحوظ بخصوصه او
بعمومه كهيئة المفردات والمركبات قوله بشيء سواء كان
ملحوظا بخصوصه او بعمومه ولا يدخل في الموضوع المحرف لان
المحرف الاول لم يقصد جعله في حيز لل قصد المعنى له بتوهم
انه مجعول له ان قلت ان كانت الباء داخلة على [illegible]

نرج عنه وضع المرادف لعام التصار ومعنا كل واحد من المترا

لوجود في كليهما وان كانت داخلة علي المتصور عليه خ الا

عنه وضع المشترك لعدم انحصار في شي من المتعين لوجوده

في كليهما والحاصل ان الجزء السلبي الذي يفيده التخصيص

لا يوجد في كل وضع قلنا يمكن ان يجاب عنه بتجريد التخصيص

عن جزء السلبي و بان التخصيص بحسب الجعل لا بحسب

لحكم واما كانت الاوضاع في المشترك والالفاظ المترادفة

مترتبة لم يتحقق في الازمنة المترتبة للاوضاع الا المجعول

الواحد والمجعول له الواحد وبان التخصيص اضافي لاحقيقي وبان

معني كل من المترادفين من حيث انه من انار جعل ذلك

المرادف لا يوجد في المرادف الآخروان المشترك بحسب

كل جعل لا يوجد الا في معني واحد ومماذكرنا يعلم الجواب

عن الشبهة فيما كان وضعه عاما وما وضع له خاصا قوله بحيث اي

حال كون ذلك الشي المخصص ملابسا لتلك الحيثية التي هي

مضمون الشرطية وبه تخرج تخصيص حروف الهجاء لغرض

التركيب قوله متي اطلق وسمع او احسن بغير السمع وفيه

تنبيه علي قسمي الموضوع من اللفظ وغيره كالدال والالاربع

والا فينبغي ان يقال متي احس ان قلت ان الكلية غير صادقة

الا بعد انضمام العلم بالتخصيص الى الشرائط قلنا لا يبعد

بل البعد ان يقال هذا الانضمام مراد ومفهوم من العبارة

انظر العبارة ظاهرة في ان التخصيص علاقة بها يثبت الدلالة

من امعاود انه لا يسعفي الله لا انه من العلم ...
قد يمتنع تلقيا واحس وعلم ذلك التخصيص قوله فهم منه
ان لم يكن بمفهوما او فهم منه فهم فصل والتفات فلا يرد
شبهة تعطيل الحاصل قوله تخرج عنه وضع الحروف وكذا وضع
الدال لانه استعارة لالته على الاسمية بالحرف وكذا وضع
الاسماء لمقتضى لفي الحرف معنى وما ان وضعه عاما
وضعه خاصا اسمية لما يرد على المواضع عن الحرف
فيه واحد ولا تعاين ان اسم الزوم لا يزال للموضوع
في المعنى بوجه لوحظ فيه وضعه ولا شبهه في تسميته مثل
الصم الضمير فانه معنى ادنى اشار الى عليه اهل
ردد العصم ليس عليه له قوله ولا ... ان يقال يعني انه
لا حاجة الى تعليل في المصادر من الثلاثي الا سمعا
في المصادر الاستعمال فيها لا يكون الا في التسمية قوله
المعنى ما يعنى شيء ويراد به صريحا اوضمنا اوسعا سواء كانت
بحسب الوضع اولا فدخل فيه المعنى المطابقي والتضمني
والالتزامي وغيرها كما اذا استعملت فاردت به خصوصيتك
وقال بعضهم المعنى ما يصح ان يتصل شيء به اسم مكان من
لمصدر المعلوم والمجهول قوله او مصدر ميمي للمعلوم
او المجهول قوله بمعنى المفعول يجوز ان لا ... فلله اليه
فيرتفع مؤنة النقل قوله مخفف معنى تخفيفا عمر فانه والى
... على هذا الاحتمال مع نقل ... المثل الى ...

واستعمال المشدد بمعني الاحدم فيقال معني الكلام

ومعنيه واحد قوله فذكر المعنى بعده مبني على تجريد المعنى

يكون المراد تخصيص شي بدون الشرطية ايضا لانها قيد

مقيس الى الشي المتروك فتركه مستلزم لتركها وبذكر المعنى

يعود معني الوضع لان تخصيص شيء بمعنى اي بما يقصد بذلك

الشيي هو الوضع وانما قيل بالتجريد لان ارتباط المعني بالوضع

مما لا يتصور الاشتمال له عليه لا لانه لا حاجة اليه كما قيل

وارتكاب التجريد اقرب من جعل الوضع بمعني الصوغ مجازا

كما قيل لقربه من الحقيقه وشيوع امر التجريد في امثاله

وفيه كشف الاحتراز لكل من جزئ الوضع على ان ذكر

اللفظ مغن عن الصوغ اذ ما من لفظ الا وله صوغ فلا فائدة

في ذكره الا ليتعلق به قوله لمعنى قوله والالفاظ الدالة

بالطبع وكذا الالفاظ الدالة بالعقل فقط كما يدل عليه الدليل

ولك ان تجعل الطبع في مقابلة الوضع قوله وبقيت الحروف

الهجاء اي حروف تعد باساميها كالف باتا وهي حروف المباني

المقابلة لحروف المعاني قوله فان قلت قد وضع بعض الالفاظ

فيه اغماض عن عموم تفسير المعني قوله وقد اجيب عن الاشكالين

بانه ليس ههنا اي في مقام نقض تعريف الكلمة بالالفاظ

والكلمات المفردة قوله الى الفاظ مخصوصة اي مشخصة من حيث

انها مشخصة سواء كانت في انفسها مفردة اومركبة وذلك لان

النقض الاول انما يتجه على تلك الحيثية ولا مدخل للافراد

والتركيب فيه ولذا لم يقل الى الفاظ مفردة بخلاف النقض الثاني فانه انما يتجه على تركها ولذا قال او مركبة قوله فليس هناك اي في مقام رجع الضمير الى الالفاظ المخصوصة او المركبة قوله ما لا يدل جزء لفظه من حيث انه جزء لفظه فمعني حيوان ناطق حال كونه علما لشخص انساني مفرد لانه ليس اسما لذلك المعنى الا باعتبار وضعه العلمي وجزءه بهذا الاعتبار لا يدل على جزء ذلك المعنى قوله وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع اه وذلك لانك اذا عبرت عن شيء بما فيه معنى الوصفية وعلقت به معنى مصدريا في صيغة فعل او غيرها فهم منه في عرف اللغة ان ذلك الشيء موصوف بتلك الصفة حال تعلق ذلك المعنى به لا بسببه وانما قال يوهم مع ان العادة تقتضيه اقتضاء بينا لظهور المراد ههنا قوله كما يرتكب في مثل من قتل قتيلا وهو مجاز بطريق المشارفة كما في المغني قوله ومعناه جزء ما لا يدل جزءه من حيث انه جزء على جزء معناه المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان الافراد صفة اللفظ عند المنطقيين وصفة للمعنى عند النحاة لكن المشهور ان الافراد في عرف النحاة صفة للفظ بالذات وبالعرض للمعنى قوله وكان النكتة فيه التنبيه وكان النكتة في تقديم الوضع على الافراد وكانه لاحسن لاعتبار الافراد الا بعد اعتبار الدلالة وما يستلزمها وهو الوضع قوله حيث اتى به بصيغة الماضي استعير صيغة سبق الزماني للسبق الرتبي قوله فعلى انه حال من المستكن في وضع ان قلت لو كان حالا منه لكان بجنبه

كما في ضربت قائما زيد اقلنا لا نسلم لزوم ذلك عند الكل
فان بعضهم يراعون رتبة الحال وهي التاخر عن الفاعل
والمفعول به وائن سلم فذلك اذا لم يكن قرينة دالة على
تعيين ذى الحال وقد تحققت ههنا لان الافراد صفة اللفظ
بالذات واذا تغير المعنى على تقديرجعله حالا عما يليه كلا اخفاء
في ان افراد المعنى يؤل الى افراد اللفظ قوله او من المعنى
تبع الشارحين في تجويز الحال عن النكرة من غير اشتراط كما
سيذكره لا يقال لوكان حالا منه لتقدم عليه لان صاحب الحال
نكرة لانا نقول هذا اذا لم يكن صاحب الحال مجرورا وان
تقديمها عليه مطلقا ممتنع عند اكثر البصريين كما يفهم من
كلام المصنف فى الايضاح قوله فانه مفعول به للفعل واللام
واسطة في كونه مفعولا ومعمولا له فاتحد عامل الحال وصاحبها
قوله لاخراج المركبات فان المركبات الفاظ موضوعة بالوضع
النوعي كما اشرنا اليه فراده فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل
ومثل رجل ايضا فان لام التعريف والتنوين من حروف المعاني
اتفاقا واما تاء التانيث المتحركة والياء وياء النسبة وعلامتا
التثنية والجمع كمسلمان ومسلمون فقد ذهب الشيخ الرضي
وجماعة الى انها ايضا من حروف المعاني وذهب جماعة الى
انها من حروف المباني وجعلوا مجموع الصفة والاعلى
المعنى المقصود الا ان تلك الدلالة لما كانت بزيادة تلك الحروف
لنسبت الدلالة اليها كما نسب الطلب الى السين الاستفعال

والمطاوعة الى نون لا ... واعرب ... اعراب واحد كان المراد
بالاعراب معنى يشتمل الحركة الاعرابية والبنائية والحاصل
انه لم يعتبر لكل من الجزئين حالة اللاتي له وان الحرف الاخير
في ... لم يستحق الاعراب دل البناء والمستحق للاعراب هو
... ثم جعل المجموع ... واحدة فاعرب باعرابها ولا يخفى
ان ... بصري وحملى وحمراء دون الرجل
ورجل والمثنى والجمع بالواو والنون فان المعرب في الاول
ليس الا الجزء الثاني وفى الثاني الجزء الاول وكذا في
الاخير ... علامة التثنية والجمع فيهما اعراب بالحقيقة
... معرب باعرابين ان قلت ...
الاعرابين للكلمة واحد ... الاعراب ليس الا ...
المقتضي ولا ... المقتضى في كلمة واحدة في اطلاق
واحد ... في الاعلام الاحوال التي ...
الوضع السابق ... اعتبار الوضع السابق كما ...
صاحب اللباب ان اعراب اخره يحكي كما ...
ان الاخر منقولا والاول ... اظهر اعرابه ...
الفارغ ... اظهر اعراب ما نقل غيره في الا...
الغير فليس لاجل الله علمه الا اعراب واحد ...
اعلم ان الغرض من علم النحو معرفة احوال ... و
تصحيح اعرابه فاهمال جانب اللفظ والميل الى جانب المعنى
لا يلايم ذلك الغرض ولا يخفى ان ذلك الاهمال ...

في كل ما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة بل فيما اعرب باعراب الكلمة الواحدة قوله فانه لا يقال له لفظة واحدة هكذا قالوه وفيه انه ان اريد باللفظة ادنى ما يطلق عليه اللفظ كهمزة الاستفهام لم يدخل في التعريف الا نادرة من الكلمات وان اريد ما له نوع وحدة لم يخرج عنه مثل عبد الله علما وان اريد خصوص ... يطلق اللفظ عليه ان قلت اللفظة للمرة والمفهوم منها ما يتكلم به دفعة قلنا لا شبهة في جواز التكلم بعبد الله علما دفعة بل يجب ان يتكلم به كذلك اللهم الا ان يقال المراد بالمرة ما يتكلم به مرة وليس فيه ما يصح ان يتكلم به مرتين فخرج عنه عبد الله علما لاشتماله على كلمتين يصح ان يتكلم بهما مرتين قوله ونقل مثل فتنة وتصرف الى قوله دلالة اي مسامحة ومجازا قوله لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء اخر وهي ثلثة اقسام وضعية ان كانت بسبب جعل جاعل وطبيعية ان كانت بسبب ... الدال عن الطبيعة عند عروض حالة لها وعقلية ان كانت بغير ذلك قوله كدلالة لفظ دير المسموع من وراء الجدار انما قيد به اذ لو سمع ديز من زيد حال مشاهدته لم يظهر دلالته او لم يدل كما قال السيد قدس سره فان وجود اللافظ يعلم بالمشاهدة لا من اللفظ قوله اي منقسمة الى هذه الاقسام الصرفي تثليث القسمة تباين احوال الاقسام واختلافها مادة وصورة للكلام قوله منحصرة فهم من السكوت

في معرض بيان الانقسام و يتعلق به قوله لانها قيل هذا الحصر عقلي و توجيهه انه في قوة تقسيمين كل منها دائر بين النفي والاثبات كما يرشدك الدليل وان ابيت عن انه عقلي فالظاهر انه قطعي اذ ليس لتلك الاقسام مفهومات محصلة سوى ما اخرجه التقسيمان قوله اما من صفتها قبل التقدير هكذا الان حالها او دلالتها اولانها اماذات دلالة ولا يخفى ان تقدير الشرح مما يقبله الطبع السليم غاية القبول اما تقدير الحال او الدلالة فلا يناسب مقام تقسيم الكلمة و لا القول بان الثاني حرف والاول اسم وفعل ويستدعي عدم صحة الحصر على الاول وعدم صحة الحمل على الثاني لان حال الكلمة لا ينحصر في الدلالة وعدمها ودلالتها لا يصح حمل عدم الدلالة عليها مع ان الضرورة التي دعت الي التقدير انما نشأت من الثاني فالاليق التاويل فيه لا في الاول واما تقدير الذات فيخالف ما اقتضاه زيادة ان وكذا جعل ان دل بمعنى الدال و قال السيد قدس سره التقدير في هذا المقام مبني علي ما حكموا به من ان الفعل مع ان في تاويل المصدر ولو وضع هناك المصدر بدل له احتيج الى ما ذكر لكن النظر الي المعني يغني عنه اذ ليس في معني المصدر حقيقة ولا يخلو عن خدشة قوله من غيرحاجة الى انضمام كلمة اخرى مفردا او مركبا اليها قال الثاني الحرف استيناف لانه لما قال اما كذا وكذا كان سائلا قال ما الاول وما الثاني فقال الثاني الحرف

والاول اما كذا وكذا معطوفا على الجملة الاستنبافية ولك
ان تعطف اولا ثم تجعل المجموع جوابا وكذا الحال في قوله الثاني
الاسم والاول الفعل قوله لان الحرف في اللغة الطرف يقال
حرف الوادي طرفه قوله اي جانب مقابل الاسم والفعل لم يقل
اي في جانب من الكلام لانه قد يقع في ابتدائه كهل زيد لاحرف قوله ان
يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسه في الفهم عنه اعتبر المقارنة
في الفهم عن كلمة خرج من حد الفعل ما يقترن باحد الازمنة
الثلثة بحسب التحقيق كضرب مصدرا وما يكون بينه وبين
الزمان ترتب في الفهم كضارب امس وما يكون مقارنا في الفهم لكن
لا يكون فهمهما عن الكلمة كما اذا اتفق مع فهم ضارب فهم الزمان
قوله ماخوذا من السمو اي سمى اسما حال كونه ماخوذا منه
واصله سمو بتحركة السين حذفت الواو ثم نقل حركة السين الى
ما بعدها ليصح الوقف عليه ثم اتى بهمزة الوصل لئلا يلزم الابتداء
بالساكن قوله لاستعلائه على اخويه ولانه يرفع لمسمي قوله وقيل
من الوسم ويدفعه اشتقاق سمي وجمعه على اسماء فانه لو كان كما قيل
لكان فعله وسم وجمعه اوساما وارتكاب القلب بعيد قوله لتضمنه
الفعل اللغوي فيكون من قبيل تسمية الدال باسم المدلول
قال وقد علم الواو للاعتراض لتنبيه لا يجل يه الاشارة اوللعطف
على انحصرت لا هنا اوللعطف على العلم بالانحصار الذي افاده
الدليل اي علم انحصار الكلمة قال وقد علم بذلك اي بوجهه
وعلى هذا التقدير يحتمل ان يكون الواو للحال قال بذلك الباء

للاستعانة ووضع اسم الاشارة موضع المضمر لزيادة التمييز في الذهن وكمال انكشافه واختار ذلك دون ... اشارة ... استحقاقه التعظيم لجودته قال جل كل ... منها اضافة الجل الي الكل بمعني اللام ويجوز التصريح بها واضافة كل الي واحد ايضا بمعني اللام لكنه يمتنع التصريح بها كما حققه قدس سره في بحث الاضافة من انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام كيوم الاحد وكل رجل وكل واحد ومن في قوله منها للتبعيض والجار والمجرور صفة لقوله واحد قوله وليس المراد بالجل ههنا اي في هذا الفن فان الجل عند الادباء هو المعرف الجامع المانع او في هذا المقام لان المركب مما به الاشتراك وما به الامتياز لا يستلزم ان يكون حدا معا بلا لترسم قوله ولله در المصنف الدر في اللغة اللبن وفيه خير كثير عند العرب فاريد به الخير مجازا فيقال في الذم لا در دره اي لا كثر خيره وفي المدح لله دره وذلك لان العرب اذا عظموا شيئا نسبوه الى الله سبحانه قصدا الى ان غيره لا يقدر عليه وقد يقال اللام للتعجب والدر اللبن والمعنى تعجبوا من لبن ام ربت به كاملا في العلم او القدرة الى غير ذلك من الصفات الكمالية قال الكلام لم يعطف على السابق لانه فصل اخر من الكلام قوله في اللغة ما يتكلم به ثم استعمل استعمال المصدر فقيل كلمته كلاما كاعطى عطاء مع انه في الاصل اسم لما

يعطى قوله لفظ تضمن تضمن الكل لجزئيه اي قوله اي يكون
كل واحد منهما في ضمنه فان التثنية اختصار العطف فكانه
قال كلمة وكلمة قيل لو جعلت الباء للاستعانة لم يحتج الى
هذا التاويل لان المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والاسناد
والمتضمن مجموع الكلمتين ولو جعلت بمعنى مع احتيج الى ان
يا ءول بان يقال المتضمن بالفتح كل واحد من الاجزاء الثلثة
ولا يخفى ان هذا القول مبني على جعل الهيئة جزء الكلام
ويلزم حينئذ ان لا يكون الكلام لفظا حقيقة بل مسامحة ولو لم
يجعل جزءا له كما في الشرح احتيج الى التاويل قوله فلا يلزم
اتحادهما فيما اذا تركب الكلام من كلمتين فقط قوله اي تضمنا
حاصلا بسبب اسناد يجوز ان يكون الباء للالصاق اي تضمنا
متعلقا بالاسناد قوله والاسناد نسبة احدي الكلمتين اي ضم
احدي الكلمتين او نسبة مدلول احدي الكلمتين قوله حقيقة
او حكما الكلمة الحكمية ما يصح وقوع مفرد موقعه لا يقال
يخرج عنه الاسناد الذي في الجملة الشرطية لان الشرط
قيد للجزاء على زعم المصنف وزعمهم ولذا قالوا ان الاسناد
اليه من خواص الاسم وقال ولا يتاتى ذلك الا في اسمين
او فعل واسم ولو جعل الرابط بين الشرط والجزاء كما حققه
السيد قدس سره لخرج عنه قطعا اذ لا يصح التعبير عن طرفي
الشرطية بمفردين والدليل على ان الرابط بينهما صدق
قولك ان ضربتني ضربتك وان لم يوجد منك ضرب المخاطب

قوله بحيث يفيد المخاطب فائدة اي من شانه ان تحصل به افادة المخاطب فائدة يصح السكوت عليها اي لو سكت المتكلم عليها لم يكن لاهل العرف مجال تخطية ونسبة الى القصور في باب الفائدة فدخل فيه اسناد الجملة الواقعة خبرا او صفة او صلة ودخل ايضا اسناد الجملة التي علم مضمونها المخاطب قوله خرجت المهملات الصرفة واما المركب من الكلمتين ومهمل فلم يخرج قوله سواء كانت خبرية اي محكية بها عن الواقع قوله انشائية اي غير محكية بها عن الواقع قوله في حكم الكلمة المفردة لان النسبة في تلك المركبات مجملة فيجوز التعبير عنه بما يفيد الاجمال وهو المفرد قوله اعني قائم الاب او ذا قوله فانه في حكم هذا اللفظ ولا يصح القول بان الالفاظ موضوعة لا نفسها حتى لا يحتاج الى هذا التاويل لما حققه السيد الشريف من ان الالفاظ غير دالة على انفسها بل هي تحضر با نفسها لا بدوال في ذهن السامع فيحكم عليها ولئن سلمت دلالتها فليست بالوضع لثبوتها في الالفاظ المهملة ودعوى وضع المهملات لا نفسها مما لا يقدم عليه من له مسكة في مباحث الالفاظ ان قلت اذا لم يكن الالفاظ موضوعة لا نفسها لم يكن اسماء فكيف يصح الاخبار عنها ولحوق التنوين بها قلنا ان الالفاظ لما صارت في تاويل الاسم المفرد قبلت احكامه وخواصه اذ ان الاخبار عنها ولحوق التنوين بها من الخواص الاضافية للاسم بمعنى انهما لا يوجدان في غير الاسم اذا كان ذلك

الغير موضوعا لمعنى ومستعملا فيه امراذ الم يكن كذلك فجاز الاخبار عنه ولحوق التنوين به والالفاظ كلها متساوية الاقدام في ذلك مثلا تقول من حرف جر وضرب فعل ماض وجسق مهمل

قوله اعلم ان كلام المصنف ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام ولا يخفي انه يلزم عليه ارتكاب تحقق افراد من الكلام في هذا التركيب قوله اخبارا او وصفا او حملة قسمية فان الكلام هو جواب القسم والجملة القسمية للتاكيد او شرطا فان الكلام هو الجزاء على زعمهم واما التحقيق فليس شيء من الشرط والجزاء كلاما بل الكلام هو المجموع قوله بخلاف الكلام فانه لا يصدق عليها لان الاسناد فيها وسيلة لما هو المقصود بذاته قال ذلك اي الكلام اشار بذلك الى الكلام لا الى تعريفه او الى التضمن او الى الاسناد كما قيل لان الكلام مسبوق للكلام وبعده ولان قوله لا يتاتي اشارة الى تقسيم الكلام بعد تعريفه كما ان قوله وهي اسم وفعل وحرف تقسيم للكلمة بعد تعريفها وانما صرح فيه باداة الحصر للعناية بشان الحصر لان التركيب العقلي من الاثنين يرتقي الى ستة قوله الا في ضمن اسمين حقيقة او حكما وذلك من قبيل تحقق العام في ضمن الخاص فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف وانما قدم هذا القسم لاستحقاق مرتبته التقديم قوله او في ضمن اسم الخ وانما قدم الاسم على الفعل مع انه اشارة الى الجملة الفعلية لاستحقاق الاسم التقديم واما تقديم الفعل على الاسم

كما في بعض النسخ ففيه موافقة الذكر للواقع بتقدم الفعل على الفاعل قوله بتقديرادعوا المقول الى الانشاء قبل التقدير او بعده قوله اي كلمة والادخل في التعريف المركب والدوال الاربع والقرينة على ذلك جعل الاسم من اقسام الكلمة قوله كائن في نفسه جعله صفة لمعنى سواء كان رجع ضميره الى ما او الى معنى ولم يجعله ظرفا لغوالدل اوحالا من ضميره حتى يكون معناه على الاول ما دل بنفسه او في حد ذاته وعلى الثاني ما دل حال كونه معتبرا في حد ذاته لان في جعل في بمعني الباء خلاف المذهب المختار ومجازا غير مشهور في التعريف ولان الدلالة الوضعية غير ثابتة للفظ في حد ذاته بل هي ثابتة له بالقياس الى الوضع مع ان صحة تلك المعاني مبنية على قصور في دلالة الحرف ولا قصورا الا في معناه لاحتياجه تصورا والتعقلا الى الغير وذلك الاحتياج قبل الوضع السابق على الدلالة وبالوضع لم يثبت حاجة اخرى بالذات ولا يلزم من ذلك قصور في الدلالة فان كثيرا من المعاني الاسمية يتوقف على تصور الغير وكثيرا منها يحتاج في تفهيمها الى ضميمة كتقدم المرجع في ضمير الغائب والخطاب والتكلم في ضميري المخاطب والمتكلم والاشارة في اسم الاشارة وغير ذلك وبالجملة توقف فهم المسمى على شرط لفظا كان او غيره لا يستلزم قصورا في الدلالة كما لا يستلزم ذلك القصور توقفه على الفاعل والمنفعل قوله ما دل على معني باعتباره في نفسه اي ملحوظا

في حد ذاته لا في ضمن غيره كما في مقابله قوله كقولهم الدار في نفسها اي الدار الملحوظة في حد ذاتها او ملحوظه في حد ذاتها او ينسب اليها هذا الحكم في حد ذاتها لا باعتبار امر خارج عنها من كونها في وسط البلد او قريبة من بيت الفلاني اعترض عليه الشيخ الرضي بان قولهم في حد الحرف على معنى في غيره نقيض قولهم على معنى في نفسه ولا يقال في مقابله قولك قيمة الدار في نفسها كذا قيمة الدار في غيرها كذا بل يقال لا في نفسها ويمكن ان يجاب عنه بانه ليس مقصوده ان مودى في في الموضعين واحد بل لا يتصور ذلك لان كون المعنى ملحوظا في نفسه وملحوظا في غيره معقول دون الدار فانها غير دالة لان تنسب الى الغير بغير كونه منشاء لحكمها وكل احدها بل المقصود التشبيه بينهما باعتبار الخارج وارادة ومن باعتبارة اخرى وان امنيا راقوله كما ان في الخارج موجود آه اي كما ان الموجود الخارجي قد يكون وصفا لامر تابعا له وقد لا يكون كذلك الموجود في الذهن قد يكون تابعا لا مر في الملاحظه وقد لا يكون وفيه تشبيه المعقول بالمحسوس ويفهم منه وجه اخر لاستعمال لفظة في وهو انه لما شابه المعنى الحرفي العرض القائم بالجوهر التابع له صح ان ينسب الى ذلك الامر المتعلق في كما ينسب العرض الى محله بلفظة في والمعنى المستقل لما شابه الجوهر صح ان يقال انه كائن في نفسه بمعنى انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم بغيره

قوله والة لا حظه غيره بهذا المعنى والمراد بالغير هو المتعلق قوله فلا يلاحظ شيء منهما اذ الصالح له لا يكون الا ما هو ملتفت بالذات بل بهذا انه ملحوظ في ذاته تفسير لقوله مستقلا بالمفهومية قوله من غير حاجة الى ذكره لان المتعلق الاجمالي الذي لا يتصور الا بالابتداء بدونه وهو شيء ما مفهوم من لفظ الابتداء ولما كان ذلك المتعلق غير ملتفت بالذات بل ملتفتا بالتبع كفت دلالته هذه بخلاف ما لو كان ملتفتا بالذات فانه لا بد من ذكر متعلقه بضم كلمة اخرى ليدل عليه قوله فلا حاجة في الدلالة عليه من دله على كذا قوله وهذا هو اراد بعواهم ان للاسماء يعني انه ليس مرادهم بكون المعنى في نفس الكلمة انه مدلولها حتى يخلو الكلام عن الجدوى ويدخل الحرف فيه بل معناه انها اذا انتقلت وحلت الى ذهن السامع انتقل معها المعنى اليه فكان قالب الكلمة كظرف اذا انتقل انتقل بما فيه فلهذا قيل ان المعنى في نفس الكلمة وما يقال من ان للحرف معنى كائنا في غيره فمعناه انه اذا انتقل وحله الى ذهن السامع لم ينتقل معها المعنى فكان قالب الحرف كظرف خال فلا يقال معناه فيه بل يقال انه في غيره اذ به يظهر قوله من حيث هو حالة بين السير والبصرة لا من حيث هو هو بل هو معنى قائم بالسير بالقياس الى البصرة قوله وجعله آلة لتعرف حالهما اي لتعرف نفسه لا من حيث هو هو بل من حيث انه حال للطرفين ومن منسوبا بهما قوله كان معه

غير مستقل بالمفهومية أي معنى ملتفتا بالتبع قوله لا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه آه اي لا يمكن ان يتعقله السامع الا بتعقل متعلقه بخصوصه وذلك بين لان تعقل النسبة المخصوصة بخصوصها لا يتصور بدون تصور الطرفين بخصوصهما وذلك التعقل لا يمكن الا بذكر المتعلق صريحا لكونه ملتفتا بالذات ولعموم وضع من قال ان ما كان وضعه عاما لا يفيد الخصوص بدون ضميمة وهي متفاوتة بحسب الموضوعات كتقدم المرجع في ضمير الغائب والمتكلم في ضمير المتكلم والاشارة في اسم الاشارة الى غير ذلك فذكر المتعلق في الحرف بمنزلة تلك الضمائم قوله ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته لانها لا تستعمل الا في الجزئيات وبعلم الوضع بالاستعمال والقول بانه مجاز لا حقيقة له مما لا ضرورة فيه ثم الظاهر ان تلك الجزئيات اضافية لا حقيقية كما قيل لانها حصص لمفهوم الابتداء لوحظت تبعا واثبات الافراد له مما لا شاهد عليه والظاهر ايضا انها يجوز ان تلاحظ فصل الكن لا تبقى ح معنى حرفيا قيل ان معنى من ليس من جزئيات الابتداء بل الابتداء من لوازمه وانه في نفسه يابى عن الالتفات اليه قطعا قوله واذا عرفت هذا علمت وعلمت ايضا ان المراد بكونه لمعنى في غيره من المعاني او في كلمة اخرى عدم الاستقلال بالمفهومية قوله ظاهرة في المعنى الاخير اي كون المعنى ملحوظا في نفسه لاذلك لقرب المرجع ورد العبارة الى ما هو المشهور

وحملها على ما هو ملاك امتياز الحرف عن اخويه قوله

وارجاع الضمير الى المعنى اي لم يصرف عن الظاهر بارجاع

الضمير الى ما كما في عبارة هذا الكتاب لعدم مسبوقيتها اه

قوله لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية لا يقال

لو كان كذلك يصح الاخبار عن فوق وتحت وقدام وخلف

او الاخبار بها مع انها لازمة الظرفية لانا نقول المفهوم المستقل

يقتضي صحة الحكم عليه وبه اذا اخذ في حد ذاته ولا يقدح

في استقلاله امتناع الحكم عليه او به بما يعرضه سواء كان ذلك

العارض جزء المدلول ما يدل عليه كمتى او خارجا عنه كالظروف

المذكورة فان معنى الظرفية داخل في الاول خارج عن الثاني

قوله لكن لما جرت العادة باستعمالها آه يعني ان العادة جرت

بان يستعمل تلك الالفاظ في مفهوماتها الكلية وان يستفاد

الخصوصية من الاضافة بخلاف الحرف فانه لا يجوز ان يكون

مستعملا في مطلق وان يستفاد الخصوصية من ضمه مع الضميمة

والا يصح الاخبار عنه كما يصح الاخبار عن ابتداء سير البصرة

وفيه تامل قوله باعتبار معناه التضمني يعني انه اراد بالمعنى

ما يشتمل المعنى التضمني فيدخل فيه الفعل ويحتاج الى خروجه

بقوله غير مقترن ولو اراد المعنى المطابقي لم يدخل فيه لان

المعنى المطابقي للفعل باعتبار اشتماله على النسبة غير مستقل

فلم يحتج الى ان يخرج بقوله غير مقترن قال باحد الازمنة

الثلثة يعني زمانا انت فيه وزمانا قبله وبعده وشهرة امرها

كفت مؤنة التفسير قوله فهو صفة بعد صفة للمعنى او حال عنه وهو بعيد قوله والمراد بعدم الاقتران اي المراد بعدم اقتران المعنى المستقل ان يكون ذلك العدم بحسب الوضع الاول اي وضع الغير المسبوق سواء كان ذلك الوضع وضع اسم او فعل او مركب اضافي فدخل فيه يزيد ويشكر علمين لان معناهما العلمي غير مقترن باحد الازمنة في الفهم عنهما بحسب الوضع الاول وذلك وضع الفعل ودخل فيه ايضا اسماء الافعال لان معانيها المقترنة باحد الازمنة بحسب الوضع الثاني غير مقترن باحد الازمنة في الفهم عنها بحسب الوضع الاول وهو وضع اسم او مركب اضافي او ادا روعي وكما سيظهر وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان لان معانيها وهي منسلخة عن الزمان مقترنة باحد الازمنة في الوضع الاول وفيه بحث لان معانيها بعد الانسلاخ انشائية وتلك المعاني الانشائية غير مقترنة باحد الازمنة بحسب الوضع الاول ويمكن ان يدفع بان المراد لما كان عدم اقتران المعنى المستقل خرجت عنه تلك الافعال لان المعنى المستقل في تلك الافعال ليس الا ما تقارنه صفة الانشاء وهو بحسب الوضع الاول مقترن والاولى ان تقول المراد بعدم الاقتران عدم اقتران المعنى المستقل بحسب اصل الوضع فدخل فيه يزيد ويشكر علمين لانهما بحسب الوضع العلمي غير مقترنين باحد الازمنة ودخل فيه ايضا اسماء الافعال الا وضعها بازاء المعاني الفعلية وح يكون الحكم

باسميتها بحسب الوضع السابق بناء على التغليب وانها بحسب
هذا الوضع قد يكون مركبا وخرج عنه الافعال المنسلخة عن
الزمان بناء على ان لا وضع لها بازاء المعاني الانشائية
ولما كان القول بان لا وضع لاسماء الافعال في المعاني الفعلية
وللافعال المنسلخة في المعاني الانشائية بعيدا غير مرضي
للمصنف كما يقتضيه ظاهر عبارته لم يسلك هذا الطريق ولهذا
لم يجب ايضا عن شبهه اسماء الافعال بانها بمعنى المصادر التي
لوحظت معها الافعال ولا بانها موضوعة للافعال الاصطلاحية
لا لمعانيها وقال الشيخ الرضي العربي الحق ان الخالص بها
يقول صه صح الخ اعلم انه لما لم يطرد له انه اسكت قوله قد حل
قبله اسماء الافعال الذي حدا بهم على ان قالوا انها ليست بافعال
مع انها للافعال صيغة وتنبو لا يلائم الا بدل الافعال كالتنوين
ولام التعريف وكون بعضها ظرفا وبعضها جارا ومجرورا
قوله نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا نحو رويد زيد وهو
مصغر ارواد مصدر ارود اي رفق تصغير ترخيم اي ارفق
رفقا ولو كان مصغرا قليلا قوله او نحو ضربه اي لم يثبت
استعماله مصدرا فيمكنه ان يكون مصدرا في الاصل لانه
قام دليل على كونها منقولة الى معاني الافعال عن اصل
واشبه ما يكون اصلها المصادر للمناسبة بينهما و لالحاقها
باخواتها من نحو رويد زيد قوله على و
فاطلاقها بهيهات هيهية كقوقية قال قدس سره في الحاشية

الدجاجة تقوقي اي تصيح قوقاة وقيقاء على فعللة وفعلال قوله نحو امامك زيدا اي تقدم وعليك زيدا اي الزم قوله فانه على تقدير اشتراكه وهو الراجح على ما قيل من انه للحال حقيقة والاستقبال مجازا او بالعكس قال ومن خواصه خبر قدم للاهتمام به او للقصر ومبتدأ كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى ومن الناس من يقول امنا ولا يبعد ان يقال يفهم ح ان المذكور اقل من المتروك قوله منبها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها التي تتجاوز العشرة قالوا انها تبلغ قريبا من ثلثين قوله وبمن التبعيضية لقرينة دخولها على الجمع فلو دخلت على مفرد لكانت ابتدائية اتصالية يشهد عليه قولك هذا من الناس او من الانسان لا يقال يفهم منه انه لو لم يات بمن لكان الحكم صحيحا لكنه عار عن التنبيه مع انه لا يصح لان اقل مرتبة جمع الكثرة عشرة لانا نقول لا نسلم لزوم ذلك ولئن سلم فلا نسلم ان اقل مرتبته العشرة اذ لا فرق بينه وبين جمع القلة في جانب القلة ولئن سلم فكثيرا ما يقوم كل منهما في مقام الآخر وذلك مجاز غير عزيز قوله وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره تفسير لما يتضمنه يختص به من جزءه السلبي وانما لم يقل ما يوجد في شيء ولا يوجد في غيره اشارة الى ان المناسبة بين المعنى اللغوي والعرفي داخلة فيه ولم يتحاش عن كون التعريف باعم لان المقصود امتيازها عن بعض ما عداها وهو الجنس والعرض العام ولك ان تخصص لفظة ما بالخارج المحمول لشهادة المثال ولا يخفى ان الخاصة لما كانت

بالمعنى العرفي كما هو ظاهر الامر واطباق السراح عليه ويؤيده لفظ الحد لكان على المذكورات منها من قبيل المسامحة المشهورة وهي ذكر المبدأ وارادة المشتق قال دخول اللام اي اللام باعتبار دخولها وانما قال ذلك لان المتبادر من الحكم بالاختصاص ان يكون ذلك بحسب الاتصاف ولا اتصاف للاسم بها ولا بقرينها قوله اي لام التعريف احتراز عن لام الامر ولام الابتداء وكان اللام فيهما بدلا من المضاف اليها وللعهد الخارجي او الذهني والمصير بيان للواقع لا بيان لما استعمل اللفظ فيه قوله لكان شاملا للميم في لغة حمير وهي قبيلة من طي وشاملا ايضا لحرف النداء لكنه لم يتعرض له لظهور اختصاصه بالاسم على ان القابل للنداء ليس الا بعض الاسماء قوله في مثل قوله عليه السلام في جواب حميري قال امن امبر امصيام في امسفر قوله اعلم شهرته ولاختصاصه ببعض اللغات ولجواز ان تقول ان الميم ليست للتعريف بل هي بدل من لام التعريف قوله وفي اختياره اي في ضمن اختيار اللام على حرف التعريف او في اختيار اللام على الالف واللام هذه الاشارة قوله هي اللام وحدها لان نقيض التعريف التنكير ودليله حرف ساكن فكذا دليل نقيضه فيتوافق النقيضان في الدال ويتوافق دليلاهما قوله زيد عليها همزة الوصل مفتوحة مع انها مكسورة في سائر المواضع لان الخفة فيها مطلوبة لكثرة استعمالها ولئلا يتوهم انها الحقيقة وايضا لو لم تكن كذلك لما ناسب كسرة الهمزة وفيه

ان حذفه قد سبق قوله الى انها الهمزة يضعفه شيوع حذفه في الوصل والعلامة لاتحذف قوله لانه لتعيين معنى مستقل سمعت عن بعض الافاضل ناقلا عن بعض شروح المختصر الذي صنفه الزمخشري ان اللام الداخلة على اللفظ الذي اريد به معناه فهي لتعيين المعنى المستقل ومنحصرة في الجنس والعهد لا اللام مطلقا فانها قد تدخل على اللفظ ولا تعيين فيه فلا عهد ولا جنس كاللام الداخلة على المعرف بالتعريف اللفظي قوله يدل عليه اللفظ مطابقة هكذا قالوه وفيه انه لو اريد بالمطابقة معناه الحقيقي لزم ان لا تدخل اللام على الاسم مستعملا في معناه المجازي وليس كذلك ولو اريد بها دلالة غير تبعية مطابقة اوضمنية لزم جواز دخول اللام على الفعل المجرد عن الزمان والنسبة دخولا قياسيا اللهم الا ان يقال هذا التعليل وان اقتضى جواز دخولها عليه لكن يابى عن دخولها عليه الحالة التي اقتضاها وضعه بخلاف الاسم فان كلتا حالتيه تصححان او يقال لا يصح تجريد الفعل عن النسبة قوله وكذلك سائر الخواص الخمس اعلم ان تلك الخواص كما انها ليست شاملة ليست اكثرها خاصة حقيقية بل اضافية لوجودها في غير الاسم اذا لم يرد به معناه نعم اذا اريد به المعنى لا يوجد فيه ولذلك طوي بيان الاطراد والانعكاس ثم اعلم انه اختار هذه الخمس لان كلا منها متضمن لخواص كثيرة فان اللام متضمنة لانواع التعريف والجر متضمن لاختصاص حروف الجر وهي كثيرة والتنوين لاختصاص

اضافة ومعانيها والاضافة لاختصاص كونه مضافا ومضافااليه
والتعريف والتخصيص والتخفيف والاسناد اليه لاختصاص
كونه موصوفا وذاحال ومفعولا ومميزا وايضا لتلك الخواص
خواص ومزايا كثيرة مبينة في علم المعاني ولا يوجد في غيرها
من الخواص قوله ومنها دخول الجراراد بالجر كما هو الظاهر
ال ال على الاضافة اليه و ح يكون عطفا على اللام لفظة
ومحلية ولو اريد بالجر مصدر جر مجهولا كان عطفا على دخول
اللام وقس عليه التنوين وانما قدم الجر على التنوين
مع ان بينه وبين لام التعريف مناسبة التقابل لانهما اذا
اجتمعا في كلمة كان التنوين متاخرا عنه في الوجود واما
تقديم اللام عليهما فلان الصدر موقعها واما تقديم اللنة
على ما بقي فلانها لفظية وهي اظهر من المعنوية في الدلالة
على الاختصاص واما تقديم الاسناد اليه على الاضافة فلانه
مدار الكلام ولتضمنه خواص كثيرة قوله لانه اثر حرف الجر
اي حرف اثره الجر او حرف يجر معني الفعل الى الاسم
وبعض الاول حرف الجزم قوله واما الاضافة اللفظية اي
اما الجر الذي ليس اثر حرف الجر كما في الاضافة اللفظية
فلانها فروع ولانه لا يكون الا فيما كان فاعلا ومفعولا والفعل
والحرف لا يكونان كذلك قوله بان يختص بيان للمخالفة
بانها مقصورة علي وجهين احدهما ان يختص باسمها بل
للاسم وهو الذي يختص به الاضافة المعنوية وذلك القسم المقابل

ليس الا لفعل لان الحرف لعدم استقلال معناه غير صالح لان يضاف اليه شيئ وثانيهما ان يزيد على الاسم بان يدخله والفعل قوله والمراد به كون الشيئ مسندا اليه لا كون الاسم مسندا اليه كما يقتضيه سياق الكلام والاخلال بالحكم عن الفائدة وتوجيه ذلك ان الخاص قد يذكر ويراد الحكم عليه لا بخصوصه بل بنوعه فكانه قال والاسناد الى نوع الاسم ومطلقه وفائدة هذا الاداء انه اخصر من ان يقال كون الشيئ مسندا اليه وان لا تعرض فيه لما له دخل في الاختصاص وهو الشيئ وان الحكم المتعلق بالمضاف قد يعتبر قبل الاضافة ثم يعتبر الاضافة كما يقال في علامة الرجل لحيته ان معناه علامة الرجل اللحية واللحية مضاف اليه مختصة به فالاضافة لتاكيد الحكم فكذا نقول ههنا ان معناه من خواصه الاسناد الى شيئ وذلك الشيئ هو الاسم وبالجملة يجب ان ينظر الى المطلق حتى يكون الحكم مفيدا سواء كان ذلك النظر قبل النظر الى خصوص المضاف اليه او بعده والقول برجع الضمير الى الشيئ المذكور في الطباع او الى اللفظ بعيد قوله لان الفعل يعني ان العرب لاحظت معنى الفعل منسوبا الى امر مرتبطا به لا غير بخلاف معنى الاسم فانه لاحظته لا على وجه ينساق الى شيئ او ينساق اليه شيئ فلذا كان صالحا للمتقابلين قوله من التعريف والتخصيص والمراد بالتخصيص تقليل اشتراك الافراد ولا يراد بالفعل الا الطبيعة فلا يقبل التخصيص وفيه تامل لجواز ان تقول ضرب يوم مريد ابه نفس الطبيعة ولا شبهة في ان هذه الاضافة للتخصيص ولا يخفى

ن هذا النوع من التخصيص جار في الفعل كتخصيصه بالظرف و
الحال ان قلت جريانه فيه باعتبار معناه المصدري وهو معنى
اسمي فلم يوجد الا في الاسم قلنا المعنى المصدري سواء كان في قالب
المصدر او الفعل صالح لذلك التقييد كيف لا والمعنى المصدري
المدلول عليه بالفعل مظروف للزمان الذي هو مدلول عليه
بالفعل وايضا لو صح ذلك لم يصح النقض الآتي بمررت بزيد فان
الربط المدلول للباء ليس الا بين المرور وزيد قوله والتخفيف
وذلك بحذف التنوين او ما يقوم مقامه ولا يوجد شيء من
ذلك في اخويه واما الحسن الوجه فمحمول عليه طردا للباب
قوله وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا اي لا بمعنى
شامل للمضاف والمضاف اليه جميعا وانما لم يجعله في مقابله
كون الشيء مضافا اليه اذ لا دليل علي تقديره اليه والعطف على
الاسناد بعيد ولقوله قدس سره فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا
ولان المصدر رد عبارة المفصل بين هذين الاحتمالين حيث
قال والاضافة كذلك يعني من الخواص الا انه لم يرد بها الاضافه
مطلقا فان اسماء الزمان تضاف الى الفعل انما اراد المضاف
او اراد المجموع من الاضافه لانها انما تضاف الى الفعل بتاويل
المصدر انتهى ان قلت كيف يصح ارادة المجموع من الاضافة قلنا لا
شبهة في انا نجد بين المضافين حالة مقيسة تارة الى طرف
وتارة الي آخر فلعله يدعي انها يجوز ان يتصور مجردة عن
خصوصية الطرفين وان لفظة الاضافة موضوعة لهما او يدعي ان

اطلاق الاضافة على قدر مشترك هي مجاز فيه و حمل الجميع
علي اراداتها علي سبيل البدل بعيد قوله لان الفعل والجملة
اشارة الى اختلاف القولين ذهب المص الى الاول كما
نقلناه وذهب بعضهم الى الثاني قال الشيخ الرضي الظاهر ان المضاف
اليه لفظا في نحو اتيتك يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل
وحده كما ان الاسمية في قولك اتيتك زمن الحجاج اميرهي
المضاف اليه واما من حيث المعني فالمصدر هو المضاف اليه الزمان
في الجملتين قوله وقد يقال هذا بناء وبدل المصدر ينبغي ان
يكون هذا القول مرضيا لئلا يخالف السابق من اختصاص العرفان
الجر لازم للاضافة اليه واختصاص اللازم مستلزم لاختصاص
الملزوم ولئلا يخالف قول المص فيما سياتي المضاف اليه كل
اسم ولان معنى الفعل كما ذكرناه يابى عن الاضافة اليه
كما يابى عن الاسناد اليه قال الشيخ الرضي قيل والدليل
علي ان المضاف اليه هو المصدر تعريف المضاف به مع خلو الفعل
عن التعريف نحو اتيتك يوم قدم زيد الحار او البارد واما
انا فلا اضمن صحة هذا المثال ومجيء مثله في كلامهم قال وهو معرب
من الاعراب بمعنى الاظهار وازالة الفساد وهو محل اظهار
المعاني وازالة فساد الالتباس او من عربت الكلمة اذا جعلت
الاعراب فيها والوجه ظاهر لا من الاعراب العرفي باعتبار
ان الاعراب يتحقق فيه لان القياس معرب بكسر الراء كذا في
الايضاح وفيه انه لو جاز اخذ صيغة منه لجاز ان يكون اسم

مكان لا صفة حتى يكون القياس ما ذكره قال ومبني من البناء المقصر فيه القرار وعدم التغير وذلك لانه شبه صوغه في قالب هيئة لا يتغير بالبناء قال فالمعرب الفاء للتفسير والمصحح لدخول الفاء الموضوعة للتعقيب على المفسر كون ذكر المفسر بعد ذكر المفسر قوله الذي هو قسم من الاسم يعني ان اللام الداخلة على قيد القسم للعهد والاشارة الى القسم الذي هو الاسم المعرب وذلك لانه ذاكر احوال الاسم واقسامه قوله اي الاسم بقرينة المقام ويندفع به ما يقال من ان التعريف غير مطرد لانه يصدق على مبني الاصل انه مركب لم يشبهه مبني الاصل وذلك لان الشيء لا يشبه ولا يناسب نفسه وكما يندفع به ذلك النقض يندفع بقوله تركيبا يتحقق معه العامل اذ لا عامل لمبني الاصل فذكر الاسم ح للتحقيق وقيل في دفعه انا لا نسلم لزوم مشابهة الشيء لنفسه لان له اقساما ثلثة يشبه بعضها بعضا وفيه بحث لجواز ان يقال ان المشابهة المنفية هي المشابهة الموجبة للبناء وهذه المشابهة منفية عنه والا لزم الدور ولزم ان يكون بناءه بعارض المشابهة لا بنفسه قوله الذي ركب مع غيره المركب يطلق على معنيين المضموم الى شيء ويستعمل بمع ومجموع المضمومين ويستعمل بمن فالمركب بالمعنى الاول زيد في قام زيد وبالمعنى الثاني مجموع قام زيد كما يقال لاحد الخفين زوج ولمجموعهما زوج واعترض عليه بان المتبادر من المركب هو المعنى الثاني والالفاظ في التعريفات محمولة

على المتبادر فالظاهر صدق التعريف على مثل بعلبك قوله
تركيبا يتحقق معه عامله ولم يقل تركيبا مع العامل لئلا يخرج
ما عامله معنوي ويبعد ان يراد بتركيبه مع العامل انضمامه
معه بمعنى تحقق العامل معه قال الذي لم يشبه اي لم يناسب
فسر الاشباه الذي هو المشاركة في الكيفية بالمناسبة التي هي
اعم منه لان المص فسره بذلك وذلك لان مانع الاعراب
هو الثاني لا خصوصية الاول ولذا قال المبني ماناسب قوله
مناسبة موثرة في منع الاعراب هي مبينة في بحث المبني فلا
يلزم في التعريف جهالة كما يلزم فيه اذا فسر المناسبة
بالمناسبة التي لها قوة ولم يتبين فان المقوة عرضا واسعا وليس
بعمومه مرادا قوله اي المبني الذي هو الاصل في البناء لم
يفسر بما اصله البناء لانه بهذا المعنى لا ينحصر في الثلثة لان
اصل جميع الافعال البناء وانما الاعراب فيها بعارض المشابهة
بالاسم ولان فيه صرف العبارة عن الظاهر لان المتبادر من
مبني الاصل انه مبني وذلك بحسب الاصالة دون العروض
والمتبادر مما اصله البناء ان اصله ان يبني سواء بني كما هو
اصله او عرض له الاعراب قوله وهو الماضي اه كما زعم المص
وزاد بعضهم الجملة من حيث هي جملة قوله فاعتبر العلامة
اه يعني ابن العلامة اكتفى في تحقق المعرب بكونه قابلا لوجود
سبب الاعراب فيه سواء وجدت كزيد في قام زيد اولم
يوجد كزيد والمص لم يكتف به بل زاد مع القابلية وجود

الاسباب التي بها يستحق الاسم لان يعطى الاعراب وهي التركيب
وتحقق العامل معه وعدم المشابهة لمبني الاصل قوله عند
الجمهور كانهم وقعوا في ذلك من لفظ المعرب ووجود الاعراب
في افراده فتوهموا ان حقيقته العرفية ذلك ولم يعرفوا انه
من عوارضه المفارقة قوله فان العارف باحكامها كذلك اي
معرفة التتبع والسماع منهم مستغن عن تعلم ما جمعه المدون و
رتبه بخلاف من لم يتتبع اصلا او تتبع ولم يعرف احكامها فانه
محتاج الى تعلم المدون وذلك التعلم ان كان مع الدليل فذلك
التعلم علم النحو اتفاقا وان لم يكن معه فهو علم او لنحو وحكاية
عنه على اختلاف فيه قوله فالمقصود من معرفة المعرب الخ اشار به
الى ان ليس في نفس التعريف فساد بل الفساد في المقصود من
التعريف وبيانه ان المقصود من تعريف المعرب ان يعلم المعرب
بوجه صالح لان يكون وسطا للحكم بان هذا او ذلك مما يختلف
اخره باختلاف العوامل بان يقال هذا معرب وكل معرب مما
يختلف آخره باختلاف العوامل فهذا مما يختلف اخره باختلاف
العوامل ولا شبهة في حصول الوجه الصالح من تعريف المص
لصحة ان يقال زيد في قام زيد معرب اي مركب لم يشبه مبني
الاصل وكل معرب مما يختلف اخره باختلاف العوامل فزيد
مما يختلف اخره باختلاف العوامل بخلاف تعريف الجمهور
فان الوجه الحاصل منه غير صالح لان يكون وسطا للزوم تقدم
الشيء على نفسه في ضمن الدور او لا في ضمنه وذلك لانك

اذا قلت زيد في المثال المذكور معرب اي مما يختلف اخره باختلاف العوامل وكل معرب مما يختلف اخره باختلاف العوامل فزيد مما يختلف اخره باختلاف العوامل لزم ان يكون الصغرى عين النتيجة والصغرى متقدمة والنتيجة متاخرة عنها ابتداء او بواسطة الدليل فيلزم تقدم الشيء على نفسه وقد اشار الى الصغرى بقوله من معرفة المعرب اي من معرفة ان هذا وذلك معرب والى النتيجة بقوله ان يعرف انه اي ما عرف انه معرب مما يختلف اخره باختلاف العوامل والى الواسطة بقوله حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به اي بسبب معرفة مفهوم الاختلاف وتعريف مفهومه به فان التصديق بان هذا معرب يتوقف على تصور المعرب الحاصل بسبب تعريفه بالاختلاف لا يقال الصغرى مجملة والنتيجة مفصلة فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه لانا نقول لامدخل للتفصيل في تعريف التوقف فان الحكم بنفس مفهوم الاختلاف متوقف وهي واحدة في صورتي الاجمال والتفصيل وهذا ظاهر لا سترة عليه قوله حقيقة او حكما المراد بالتبدل الحقيقي تبدل ذات الدال وبالتبدل الحكمي تبدل دلالة المتصور مع بقاء الذات فان هذا التبدل في حكم تبدل الذات قوله او صفة اي حالة شبيهة بالصفة لا صفة حقيقة لان الحركة لا تقوم بالحرف بل تقوم بما يقوم به الحرف لكنها تابعة له قال باختلاف العوامل فان قيل ان فاعلا اذا كان صفة

لا يجمع على فواعل فكيف جاء جمع عامل على عوامل اجيب
بانه صار اسما قوله الداخلة عليه به خرج عن حكم المعرب اختلاف
منو ومنا ومني باختلاف العوامل الداخلة على المستفهم
عنه كجاء زيد ورايت عمرا ومررت ببكر قوله وانما
خصصنا اختلافه بكونه في العمل كما ينبئ عنه العنوان قوله
اي يختلف لفظا آخره اي صورة آخره او تقديره اي يختلف
آخره بحسب التقدير سواء كان بحسب تقدير نفس الآخر
فقط كما في مسلمي او تقديره وتقدير صفة لما في عصا وقاض
او بحسب تقديره بالصفة فقط كما في حبلى وغلامي فان
آخرهما لا يمتنع عن قبول الاعراب بحسب العرض والحكم
وان كان يمتنع عن قبوله بحسب الخارج قوله اي يختلف
اختلافا لفظا او تقديرا اي اختلافا منسوبا الى الصورة او
الى التقدير على ما مر وانما لم يقل اختلافا ملفوظا او مقدرا
بحذف الموصوف لان الاختلاف موصوف ملفوظ مجازا باعتبار
سبيله وسببه لو جعلت الحركة لفظا ولم يجعل قوله لفظا او
تقديرا تفصيلا للعوامل اي سواء كان العوامل ملفوظة او
مقدرة لان العامل لا ينحصر في الملفوظ والمقدر لانه قد يكون
معنويا ولانه لا يلايم قوله الآتي التقدير واللفظي في بيان ضبط
اعراب الاسماء وذلك لان الظاهر انه اشارة الى ما يشير اليه
قوله لفظا وتقديرا قوله رايت احمد ومررت باحمد او رأيت
حبلى ومررت بحبلى وقولنا رايت مسلمين ومررت

بمسلمين اي مدلول هاتين الصورتين فاذن ظهر شموله للمثنى
والمجموع قوله علامة النصب اي علامة هي النصب الذي
دل على المفعولية وقس عليه علامة الجر قوله فان قلت
لايتحقق الاختلاف لا في اخر المعرب ولا في العوامل اذا
ركب الى قوله مع عامله ابتداء ان قلت التركيب مع العامل
لا يكون الا اذا كان العامل لفظيا فيجوز ان يكون التركيب
مع العامل ابتداء مسبوقا بالتركيب الذي يتحقق معه
عاملان معنويان فيتحقق الاختلاف في اخر المعرب وفي العوامل
اجيب بان المراد باختلاف العوامل كما مر اختلافها في العمل
وذلك لا يوجد فيما فرض لان عمل العامل المعنوي ليس
الا الرفع قوله قلت هذا حكم آخر حاصله ان حكم الشيء
لا يلزم ان يكون لازما له ان قلت يجوز ان يقيد الاختلاف
بالعوامل باحد الازمنة وح يكون لازما للمعرب وان لم يكن
قبل تقييده بالظرف لازما له قلنا فيه صرف الكلام عن الظاهر
بلا ضرورة مع انه بعد ذلك التقييد ايضا غير لازم لجواز ان
يتحقق معرب لم يتحقق معه عوامل في شيء من الازمنة نعم
قابلية الاختلاف بالعوامل من لوازمه ولما كان المتبادر
فعلية الاختلاف لم يتعرض له قيل المراد بالاختلاف الاول
معنى يشمل الاختلاف الذي مبدأه حالة البنائي وبالاختلاف
الثاني الوجود وقد عبر عنه بالاختلاف للمشاكلة وبالعوامل
جنس العوامل فان اللام الداخلة على الجمع قد يبطل

معنى الجمعية ولا يخفى بعد ذلك كله قوله غاية الامران هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة اي من خواصه الاضافية بالقياس الى المبني وانما قلنا ذلك لوجوده في المضارع ولذلك قال ههنا حكم ولم يقل خاصة ولايخفى ان القول بانه ليس من خواصه الشاملة مبني على ان لا يتحقق في الصورة المفروضة عوامل في شيء من الازمنة اذ لو تحقق فيها عوامل في الازمنة كان خاصة شاملة لكل ما هو معرب لكنها ليست شاملة لكل وقت قوله اي حركة او حرف كان القرينة عليه شهرة امر الاعراب بانه حركة او حرف او ما سيذكره في ضبط اعراب الاسماء ولا يخفى بعده قال اختلف اخره به اعترض عليه بان التعريف غير جامع لان تغير مسلمان ومسلمون ليس في الاخر اذ الاخر هو النون واجابوا عنه بان النون فيهما كالتنوين في المفرد ولعلهم ارادوا به ان هذه الحيثية لما وجدت فيه في بعض الاوقات جاز ان يجعل الحرف السابق عليه بالنظر الى هذه الحيثية في حكم الاخر وان كان بالنظر الى كونه علامة التثنية والجمع ليس في حكم الاخر وانما قلنا في بعض الاوقات لانه قد لا يكون بمنزلة التنوين وذلك في المثنى والمجموع المعرفين باللام لامتناع اجتماع اللام والتنوين قوله ذاتا او صفة اما اختلاف الاخر اي تحوله ذاتا فكما يتحول واو ابوك الى الف اباك واما تحوله صفة فكما يتحول ضمة زيد الى فتحته قوله ولا يرد

العامل والمقتضي وكذا وصف كونه معربا قال قدس سره في الحاشية لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء الجارة فالاولى ان يسند اخراجهما الى السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة وابقاء ما الموصولة على عمومها انتهى انما قال فالاولى ولم يقل فالصواب لجواز ان يجعل الباء للالة فيسند اخراجهما اليها ماخروج العامل فلان النحاة جعلوه بمنزلة العلة المؤثرة ولهذا سموه عاملا وليس علة موثرة بالحقيقة لان التاثير للمتكلم وهو علامة لتاثيره واما خروج المقتضي فلان الة الشيء سبب قريب له والمقتضي ليس كذلك ولا يخفى ان قوله ليدل الى آخره لو جعل من تمام الحل حتى يخرجا كان احسن لكن المصنف رح لم يجعله من تمامه قوله خرجا بالسببية الخ ان قيل ينتقض التعريف حينئذ بالعلة التامة للاختلاف فانها سبب قريب له قلنا ليس للعلة التامة سببية الا سببية اجزائها و اجزائها متركبة من قريب وبعيد نعم لو ثبت سبب قريب سوى الاعراب يصح النقض به لا يقال لو كان المراد السبب القريب لزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم الذي ركب ابتداء لانا نقول السبب القريب للشيء سبب انعقد علاقة العلية بينه وبين ذلك الشيء لا بينه وبين سببه ولا يخفى انه لا يقتضي استلزام المسبب لا يقال فالعبارة الصحيحة ان يقول ما يختلف بدل ما اختلف لانا نقول لم يرد بصيغة الفعل كما في التعريفات الزمان فلا فرق بين الصيغتين ان قيل يمكن

ان يجاب ايضا بان الاختلاف ليس عبارة عن التحول عن الحركة والحرف بخصوصه فيه بل اعم منه ومن التحول من السكون الى الحركة ومن التحول من عدم الدلالة الى الدلالة كلام الاسماء الستة ومن كونه علامة لامر الى كونه علامة لامرين كالف المثنى وواو الجمع فانهما قبل التركيب علامة التثنية والجمع وبعد التركيب علامة لهما وللفاعلية ومن علامة الى علامة كيا في التثنية والجمع قلنا هذا الجواب غير مرضي عند المصنف رح وغير ظاهر من العبارة فان المتبادر من رجع ضمير قوله اخره الى المعرب ان الاختلاف يطرء ويظهر فيه بعد كونه معربا قوله خرج حركة نحو غلامي وان تحول آخره من الاعراب الى الكسرة وكذا اخرج جر الجوار كقوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم بكسر اللام واما حركات ما قبل هذه الادوات من تاء التانيث وياء النسبة وعلامتي التثنية والجمع فخارجة برجع الضمير الى المعرب لان ما لحقته تلك الادوات ليست معربة وان ابيت عن ذلك فخرجت بقيد الحيثية قوله ليس من حيث انه معرب لوجوده قبل عامل الجر بل قبل مطلق العامل وكذا الحال في الصورة المذكورة قال ليدل على المعاني جمع معنى بمعنى ما يقوم بالشيء ويقابله العين قوله واللام في ليدل الخ معطوف على اسم ان وخبرها قوله يعني وضع الاعراب اي وضع الاعراب في الاسماء ليدل على المعاني ويتضح به المعاني في نفس الاسماء

من غير استعانة الى العامل والقرينة وذلك الاعتناء بشانهما قوله فانه بعيد اذ لا نظرالى وضعه لا قصدا ولا تبعا قوله ليدل الاختلاف فيه ان الاختلاف لوكان والا على هذه المعاني لكان الاعراب هو الاختلاف كما ذهب اليه بعض المتاخرين لا ما به الاختلاف كما صرح به فى هذا الكتاب وفى غيره اللهم الا ان يقال ان نسبة الدلالة الي الاختلاف بضرب من المسامحة ووجه ذلك ان اختلاف المعاني المدلول عليه بقوله المعتورة عليه لما كان مستندا الي الاعراب من حيث اختلافه نسبت الدلالة اليه قال المصنف رح انما اخترت هذا التعريف على تعريف بعض المتاخرين لان الاختلاف ليس موجودا فى الخارج وما به الاختلاف موجود فيه والموجود فى الخارج اولي بان يجعل علامة ولان الاختلاف هو التحول من حركة اوحرف الى غيره فاذن يلزم ان لا يتحقق الاعراب فى الاسم الذي ركب اولا ويمكن ان يقال ايضا ان الاعراب يوضح المعاني ويزيل فساد الالتباس والموضح ومزيل الفساد بالذات هو الحركات والحروف قال الشيخ الرضي الظاهر فيّ اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف الا ترى ان البناء ضده وهو عدم الاختلاف. اتفاقا ولا يطلق البناء على الحركات وفيه نظر لان في المعرب شيئين اختلافه وسببه وقد بين ان الاختلاف لا يناسب بل لا يصح ان يجعل اعرابا فتعين ان يكون سببه اعرابا واما المبني فليس فيه الا عدم الاختلاف اى البقاء على حالة واحدة

اذ لا حاجة فيه الى سبب يقتضيه بل يلغيه عدم سبب الاختلاف
فتعين ان يكون نفسه بناء اوليس الحركة او السكون في اخره
سببا لعدم الاختلاف حتى يطلق البناء على الحركات والتقابل
بين عدم الاختلاف وبين سبب الاختلاف من حيث هو كذلك
حاصل في الجملة وذلك كاف في جعلهما متقابلين قوله يعني
الفاعلية قال الشيخ الرضي المعاني المعتورة هي كون الاسم عمدة
. فضلة بلا واسطة حرف الجر او بواسطته فالمعتورة على صيغة
اسم الفاعل لا على صيغة اسم المفعول كما توهم بعضهم حتى يكون
المعنى ان الاسماء تاخذه على سبيل المناوبة وذلك لان توصيف
المعاني بهذا الوصف ليس الا لان المعاني باعتبار هذا الوصف
يقتضي الاعراب والوصف الذي له اقتضاء الاعراب هو كون
احدها طاريا ابدا لا كون احدها مطروا عليه فاذن تعين
الكسرة وتوافقه الرواية ايضا ويرشدك الى ما ذكرنا ما قاله
الشيخ الرضي وهو ان المعاني في الكلمة قد يطرء بعضها على بعض
ولا بد للطاري من علامة مميزة له من المطروء عليه ومن ثم احتاج
المجاز الى قرينة والطاري الغير اللازم لا يلزم ان تطلب له
اخف العلامات بل قد يغير له صيغة الكلمة كما في التصغير
والتكسير وقد يجتلب له حرف كما في المثنى وقد يكون كامتداد مستقلة
كالمضاف اليه الدال على معنى في المضاف وان كان طاريا في المعنى
لازما للكلمة فان كان الطاري واحد الكون الفعل عمدة في
ما تركب منه و... فلا حاجة الى العلامة لانها يطلب للـ...

بغيره وان كان الطاري الملازم احد الشئين او الاشياء فاللائق بالحكمة ان يطلب له اخف علامة تمكن لازمة ومثل هذا المعنى انما يكون في الاسم فجعلت علامته ابعاض حروف المد التي هي اخف الحروف وجعلت في بعض الاسماء حروف المد التي لم تجتلب ومن هذا التقرير يظهر وجه ما يقال ان الاصل في الاسماء الاعراب وفي الافعال والحروف البناء قوله على تضمين مثل معنى الورود او الاستيلاء فان آخذ الشيء مستول ومستعل عليه ومثله الطريان قوله يقال اعتوروا الشيء الاعتوار دست بدست كردن چيزيرا والتعاور والتعور ومثله وقد جعل ههنا مستعارا لتعلق المعاني بالاسماء على سبيل المناوبة او مجازا مرسلا عن التناوب قوله وانما جعل الاعراب في اخر الاسم اي جعل الاعراب الذي هو الاصل حالا في الاخر او جعل مطلق الاعراب في الآخر تحقق الحال في المحل كما في الاعراب بالحركة او تحقق الكل في ضمن جزئيه كما في الاعراب بالحرف او جعل في جانب الآخر لا يقال على التقدير الاول لم يعلم موضع الاعراب بالحرف لانا نقول اذا تعين موضع الاصل تعين موضع فرعه وهو جانب الاسفل بقدر الامكان والا لزم تقديم الفرع وتاخير الاصل قوله والاعراب على صفته اي صفة المسمى والمدلول وذلك بناء على ان الفاعلية ومقابليها صفات للمدلول وقد جعلها الشيخ الرضي صفات الدال وهي كونه عمدة وفضلة فقال فجعل

الاعراب في الاخر لان الدال على الوصف بعد الموصوف
قوله فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا عن
الدال عليه ان قيل ان الحركات الاعرابية مع الاواخر
والحروف الاعرابية انفس الاواخر فلم يتاخر الدال
عليها عن الدال عليه لايجاب بان المراد بيان حال الاعراب
بالحركة التي هو الاصل والمراد بالتاخر التاخر الذاتي
لا الزماني ولا شبهة في تاخرها الذاتي لانها نابعة للحرف
لانا نقول تاخرها الذاتي لازم لها اينما وضعت بل يجاب بان
المقصود بيان الاعراب بالحركة لما ذكر وهي متاخرة بحسب
الزمان عن الحرف كما صرح به الشيخ الرضي وقال ان
الحركات ابعاض حروف العلة فضم الحرف في الحقيقة اتيان
بعده بلا فصل ببعض الواو وقس عليه اخويه فالحركة اذن
بعد الحرف لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه لا بعده
واذا اشبعتها صارت حرف مد ويمكن ان يجاب ايضا بان المراد
التاخر عن الدال بقدر الامكان او التاخر عما عدا الحرف
الاخير فان التاخر عن الاكثر في حكم التاخر عن الكل
قوله ثلثة اشار به الى ان مجموع قوله رفع ونصب وجر خبر
واحد ليصح الحمل على قوله وانواعه فيكون العطف مقدما
على الحمل كما في قولك البيت سقف وجدار ان قوله هذه
الاسماء الثلثة الخ اعلم ان الحركات الثلث تسمى ضمة وفتحة
وكسرة سواء كانت بنائية اوغير بنائية اعرابية كانت اوغير

اعرابية كضمة قفل لكنها اذا اطلقت بلا قرينة يراد بها الغير الاعرابية وتسمى ايضا رفعا ونصبا وجرا اذا كانت اعرابية ولا يختص بها بل معناها شامل للحروف الاعرابية ايضا والنسبة بين الضمة والرفع عموم من وجه وكذا بين الفتحة والنصب وبين الكسرة والجر وانما سميت الحركات بتلك الاسامي لحصول الاولى بضم الشفتين ويتبعه رفعهما عن مكانهما وحصول الثانية بفتح الفم ويتبعه نصبه فكان الفم كان ساقطا فنصبته اي اقمته بفتحك اياه وحصول الثالثة بجر الفك الاسفل وخفضه وهو كلسر الشيء اذا انكسر يسقط ويهوى الى الاسفل ثم الجزم بمعنى القطع وفي الجزم قطع الحركة ولذا سمي الجازم جازما والوقف والسكون بمعنى واحد والاول مختص بالاعرابي والاخيران بالبنائي قوله ولا يطلق على الحركات البنائية عند البصرية واما عند الكوفية فالكل في الكل قوله فانها مستعملة في الحركات البنائية بل في الحركات الغير الاعرابية قوله على قلة بالقرينة كقوله فالضمة رفعا الخ قوله حقيقة اوحكما وذلك اذا كان الاسم عمدة وهذا الوصف يستدعي الرفع لكن قد يتخلف عنه بعلة المشابهة بالفضلة ولا يخفى ان هذا التعميم هو الحق والقول بان الرفع والنصب للفاعلية والمفعولية ويكونان فيما يشابههما بطريق الاستعارة بعيد لا دليل عليه نعم الرفع والنصب بالفاعل والمفعول احق ومن جعل الياء فيهما للنسبة واراد

الحصلة المنسوبة الى الفاعل والمفعول فتوجيهه بحسب المعنى راجع الى ما في الشرح وتوجيه الشرح اقرب من توجيهه الى الفهم قوله حقيقة اوحكما وذلك فيما اذا كان الاسم فضلة قوله اي كون الشيء مضافا اليه بقرينة المقابلة للفاعلية والمفعولية فانه مقابل لهما لا كون الشيء مضافا وانما لم يقل حقيقة اوحكما لان الجر لا يوجد في غير المضاف اليه واما نحو بحسبك زيد فلما كان الجار زائدا فيه لم يعتدوا به اوكان الجر زائدا كالعدم فكانه ليس علامة مقارنة لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد مبني على اصالة الرفع في الفاعل ولو ترك قوله لانه واحد وقيل لان الرفع ثقيل والفاعل حقيقة او حكما قليل بحسب الاقسام لم يكن مبنيا عليها وكذا الكلام في قوله والنصب خفيف الخ ولك ان تقول لان الرفع اقوى الحركات فيناسب العمدة قوله فاعطي الثقيل القليل اي جعلوا للقليل للتعادل وكذا اجعل الخفيف للكثير قوله والنصب خفيف او ضعيف والفضلة ضعيفة فجعل الضعيف للضعيف قوله ولما لم يبق الخ انما احتيج للاضافة الى علامة لان المضاف اليه فضلة بواسطة الحرف فاريد تمييزها عما هو فضلة لا بواسطة الحرف اما كونه فضلة فلانه اقتضاه العمدة التي هي الفعل وليس عمدة واما انه بالواسطة فلان ايصال معنى العمدة اليه بواسطة الحرف ولما كانت العمدة اقتضته وللحرف مدخل في ذلك

اعتبر عملهما اما عمل الحرف ففي ظاهره واما عمل الفعل ففي محله ولذ اجاز العطف بالجر على لفظه وبالنصب على محله ويظهر نصبه اذا حذف الحرف ثم يخرج الجر في موضعين عن كونه علما للفضلة ويبقى علما للمضاف اليه فقط احدهما فيما أضيف اليه الاسم بتقدير الحرف كغلام زيد فان الفعل محذوف نسيا منسيا الثاني في المجرور المسند اليه كمر بزيد وكان قياس المستثنى بالا اذا كان غير مفرغ والمفعول معه ايضا الجر لانهما فضلة بواسطة الواو والا لكن لما كان الواو في الاصل للعطف غير مختص باحد القبيلتين يعني الاسم والفعل وكان الا يدخل في غير الفضلة كالمستثنى المفرغ لم يرد اعمالهما فبقي ما بعدهما منصوبا كل ذلك مما استفدته من كلام الشيخ الرضي قال العامل احتيج الى بيانه اما لاحتياج بيان حكم المعرب بل تعريفه ايضا اليه لان العامل مذكور في حكمه مرادفي تعريفه وانما اخره عن الاعراب لانه سبب بعيد للاختلاف والاعراب سبب قريب له واما لاستيفاء ذكر العلل الاربع التي هي مقاصد هذا الفن كما قالوه فان المعرب مادة والاعراب صورة والدلالة على المعاني غاية والعامل فاعل وتاخيره عن المادة والصورة ظاهر وانما تاخيره عن الغاية فلانها مذكورة تبعا لانسياق بيان الصورة اليها اولانها مقصودة بالذات والمراد بيان عامل الاسم اذا كان المعاني المعتورة مختصة بالاسم كما ذهب اليه البصرية وينبغي أن يكون تعريف العامل مطلقا عندهم ما اوجب كون

اخر الكلمة فعلا او اسما على وجه مخصوص مما اقتضاه المقتضي او الشبه التام بالاسم وايضا المراد بعامل الاسم العامل الذي له تاثير في المعنى حتى لا يرد النقض بالباء في بحسبك زيد قال ما به يتقوم تقديم الجار والمجرور للاهتمام لا للحصر اذ لا مدخل له في التعريف ان قلت التعريف غير مانع لصدقه على كل من الاسناد وما قام به المعنى المقتضي والمركب منهما وعلى المركب من العامل واحد الامور المذكورة قلنا الباء للآلة اي ما عده آلة لتاثير المتكلم واعتقد انه آلة وان لم يسموه آلة بل يسمونه موثرا لا يقال فيتوقف اثبات التعريف على التتبع ليعلم ما يعدونه آلة فيفوت الغرض من تدوين النحو ويبطل ما قيل في عدول المصنف عن تعريف الجمهور للمعرب لان العامل ماخوذ في تعريفه لانا نقول قد كفى ضبط المدون وحصره العوامل مؤنة التتبع ولا يخفى انه لو قال العامل ما يقوم المعنى المقتضي للاعراب لكان سالما عن الاعتراض الاول لانه نص في الآلة اعلم ان العامل قد يقال انه آلة وقد يقال انه علامة لما احدثه المتكلم في اللفظ ويتفرع عليه ما قالوه من ان رتبة العامل التقديم اما على الاول فلان الآلة تقدم بالذات على ما هو آلة له ومن حق المتقدم بالذات ان يتقدم تلفظا ليوافق الوضع الطبع واما على الثاني فلان حق العلامة من حيث هي علامة ان تتقدم على ما هي علامة له لشرفه لتعرف اولا ثم يعرف ما هي علامة له ومن كونه علامة يظهر ايضا ما يقال من ان حق العامل

ان يكون لفظياً لا يقال هو آلة او علامة للاعراب فحقه التقديم
عليه لا على المعرب لانا نقول تقدمه عليه لا يتصور بدون
تقدمه على المعرب ولما ثبت ذلك لزم ان يمتنع انعقاد علاقة
العاملية والمعمولية بين الشيئين بمعنى ان كلا منهما عامل في
الآخر والا لزم ان يكون حق كل منهما التقدم على الآخر الا
بجهتين مختلفين كما في كلمة الشرط والشرط فان كلا منهما عامل
في الآخر نحو قوله تعالى اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى فان
ايا من حيث تضمنه معنى ان وافادته معنى التعليق في الفعل
صار عاملا فيه ومن حيث وقوع الفعل عليه صار معمولا له
فله تقدم وتأخر بجهتين مختلفين قوله اي يحصل فسر التقوم
بالحصول لا بالقيام بالغير كما يقتضيه اصل اللغة لاشتقاقه من
القيام الذي هو قيام العرض بمحله وذلك لان المعنى المقتضي
ليس قائما بالعامل قوله اي معنى من المعاني المعتورة انما
قيد المعنى به لان اقتضاءه الاعراب ليس بحسب ذاته بل
باعتبار كونه من المعاني المعتورة كما ذكرناه قوله اذ به
حصل معنى الفاعلية لان له استدعاء الاسناد اليه قوله اذ به
حصل معنى المفعولية اي بالفعل الذي في رأيت لان له
استدعاء التعلق قال الكوفية مجموع الفعل والفاعل عامل
في المفعول لانه صار فضلة بمجموعهما قوله وفي مررت بزيد
الباء عامل اي في لفظه واما في محله فالعامل هو الفعل ومحله
النصب هذا اذا كان حرف الجر مذكورا واما اذا لم يكن

مذكور اكغلام زيد فمنهم من قال ان المقدر عامل وجاز اعمال حرف الجر مقدرا لوقوع المضاف موقعه ومنهم من قال ان المضاف عامل لان الحرف صار نسيا منسيا ولذا يكتسب المضاف التعريف والتخصيص من المضاف اليه واليه مال الشيخ الرضي قال فالمفرد لما ذكر الاعراب وانواعه وكان لكل من انواعه اقسام وتلك الاقسام محال اراد ان يذكر تقسيمه تلك الاقسام ومحالها ذاتي بالفاء لبيانها قوله الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا المفرد في المشهور يطلق على مايقابل المركب وعلى مايقابل الجملة وعلى ما يقابل المضاف وعلى مايقابل المثنى والمجموع والمراد ههنا الاخير بقرينة المقابلة ان قيل لابد من تقييده بكونه غير الاسماء الستة وما الحق بالمثني والمجموع لانها داخلة في المفرد خارجة عن الحكم فلا يجاب بانها غير داخلة فيما حكم عليه بناء على ان القضية مهملة اوان اسماء الستة وبعض ما الحق بالمثنى غير خارجة لان شمول الحكم يستدعي شموله لجميع الافراد ولاشموله لجميع الافراد في جميع الاحوال لان مقام الضبط ياباه معان ذكر المنصرف ح لاخراج غير المنصرف الذي لم يضف ولم يعرف باللام اصلا لا لاخراج غير المنصرف مطلقا كماهو الظاهر بل يجاب بانها غير داخلة بواسطة ذكرها فيما بعد وبيان اعرابها ان قيل قد بين فيما بعد اعراب غير المنصرف فكان ينبغي ايضا ان يكتفي بذلك ولا يصرح بقيد الانصراف

احترازعنه اجيب بان تلك الاسماء محصورة وغير المنصرف لايكاد ينحصر فاحتيط في الاحترازعنه لئلا يقع غلط في امور كثيرة واكتفي في الاحتراز عن المحصورة بادنى شيئ اذ ليس الاعتناء بحالها كالاعتناء بما لا ينحصر مع ان الاختصار في العبارة مطلوب له جدا قال الجمع المكسر المنصرف انما لم يقل فالمفرد والجمع المكسر المنصرفان لانه قصد نوع تلغيب ولانه يلزم الفصل بين الصفة وموصوفها بما ليس صفة له وهو الجمع المكسر ولتوهم التغليب كما قيل وهو بعيد جدا لان مقام الفرق بين المنصرف وغير المنصرف يابى عن ذلك ولو لم يابى عن توهم التغليب لم ياب عن توهم المشاكلة في المذكور فيكون من قبيل قوله تعالى وساءت مرتفقا في مقابلة قوله تعالى وحسنت مرتفقا قوله الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما الاظهر ان يقال الذي لم يكن ملحقا باخر واحده واو ونون ولا الف وتاء ليظهر خروج مثل سنون وضربات عنه ويظهر دخول فلك جمعا لفلك فيه قوله احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة لخفتها ولانها ابعاض للحروف وفيه انها ليست ابعاضا لها الا توهما ولو سلم فذلك يقتضي الاصالة بحسب الذات لا بكونها علامة قوله والفتحة نصبا قال قدس سره في الحاشية هذا التركيب من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين لكن المعمول المقدم مجرور اجازه الجمهور انتهى وذلك لان الفتحة عطف على الضمة

والعامل فيها الباء ونصبا عطف على رفعا والعامل فيه هو الاعراب المقدر والقرينة عليها المقام لانه بصدد بيان اقسام الاعراب ومحالها ولك ان لا تقدر الاعراب في نظم الكلام فان ملاحظته كافية فى كونه عاملا ولك ايضا ان تجعل عامله ما هو عامل في الظرف المستقر قوله ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية قال قدس سره فى الحاشية على معنى انه اعرب هذان القسمان بالضمة حال كونهما مرفوعين او اعربا بالضمة اعراب رفع وعلى هذا القياس نصبا وجرا انتهى قد اشار بقوله على معنى الى ملاحظة الاعراب سواء كان في قالب المصدر او الفعل وسواء قدر فى نظم الكلام اولم يقدر ولا يخفى ان مجرد هذه العبارة لا يفيد كون الحركات الثلث رفعا ونصبا وجرا على تقدير الظرفية والحالية لا المصدرية فان الاعراب الذي هو الرفع والنصب والجر اذا كان ملتبسا بالضمة والفتحة والكسرة وكانت ذلك الملابسة من قبيل ملابسة العام للخاص افادت ذلك قال جمع المونث السالم قدمه على غير المنصرف لانحطاطه عن اقسام الاسم المعرب لشبهه بالفعل وهو بصدد بيان اقسام المعرب واعرابها ولانه اكثر خللا فالاصل من جمع المونث حيث ترك فيه احدي الحركات مع التنوين بخلاف جمع المونث ولان جمع المونث السالم اكثر ارتباطا بالقسمين الاولين لانه مقابل للاول ومناسب للثاني باعتبار الجزء الاول ومقابل للثاني باعتبار الجزء الثاني وليكون ذكرهما على ترتيب ذكر مقابليهما

قال قدس سره في الحاشية قوله السالم مرفوع على انه صفة للجمع انتهى لا مجرور على انه صفة للمونث حتى يكون المعنى المونث الذي سلم عن التغير اذا جمع وجاز توصيف المضاف الى ذي اللام بذي اللام عند الجمهور لانهما في درجة من التعريف عندهم اما عند المبرد فتعريف المضاف المكتسب من المضاف اليه انقص ومثله بدل عنده قوله وهو ما يكون بالالف والتاء سواء كان واحده مونثا كمسلمات جمع مسلمة اومذكرا كسجلات جمع سجل ومرفوعات جمع مرفوع وسواء كان جمعا بحسب الحال او بحسب الاصل فدخل فيه عرفات ولا يخفي ان تفسيره بما ذكرسواء كان بحسب العرف اوبعموم المجاز كما يدخل مثل سجلات يخرج مثل سنين فكما لاحاجة في ادخال الاول الى تقدير مضاف وهو صيغة او معطوف وهو ما كان على صيغته لم يحتج في اخراج الثاني الى تقدير المضاف قال غير المنصرف بالضمة والفتحة اي اذا خلي وطبعه كان كذلك قوله فاعراب هذه الاسماء الستة اي لا بخصوصها بل بعمومها اذ كثيرا ما يجري حكم على شخص ويراد به الحكم على نوعه وحاصله ان الاسماء الستة حكمها كذا قيل في توجيه تلك الارادة ان اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تاويله بالصفة المشتهر مسماه بها فيصح ان يراد ابوك الغير لصفة التي اشتهرت بها وهي كونها اسماء الستة وفيه ما مر من تزئيف كون اللفظ موضوعا لنفسه فال بالواو رفعا اي لا بالحركة التقديرية او اللفظية وهي حركة ما قبل

حروف المد كما قيل للزوم الاعراب في الوسط والعدول الى خلاف الاصل وهو التغيير مع الغنى عنه قوله اذ مصغراتها اي ما يصغر منها وانما قال ذلك لان ذو لا يصغر قوله معربة بالحركات لانه يتحرك عينه ولامه وهو باليتم وزن فعل وحرف العلة المجعول اعرابا يجب سكونه ليشابه الحركة قال مضافة فيه تغيير لنظم المتن حيث اخر قوله مضافة عن قوله بالواو وذلك اما لانه جعل قوله مضافة حالا من المستتر في الظرف وجعل الظرف عاملا فيه وح يكون العبارة محمولة على التقديم والتاخير والا فالحال لا يتقدم على العامل المعنوي فلذا قدم ما اخره اولان للخارج تغيير النظم لنكتة كالعناية او حسن الموقع او موافقة الاسلوب السابق الى غير ذلك ولا يخفى ان قوله مضافة يجوز ان يكون حالا من معمول الاعراب المفهوم من المقام او المقدر في نظم الكلام قوله ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم الخ تفصيله ان خصوصية المضاف اليه المذكور غير معتبرة والفصل الى نفي الاضافة الى ياء المتكلم فقط في غاية الخفاء فاحتيج الى التصريح به وليس الاحتراز عن المصغر بصيغة المكبر ولا عن المثنى والمجموع بصيغة الواحد كذلك قوله لئلا تكون بينهما وبين الاحاد ولان الحروف وان كانت فروعا للحركات في باب الاعراب لثقلها وخفة الحركات الا انها اقوى لان كل حرف من تلك الحروف كحركتين او اكثر فكرهوا ان يستبد المثنى والمجموع

مع كونهما فرعين للمفرد با لاعراب الاقوى قوله لمشابهتها
المثنى في كون معانيها منبئة عن تعدد كالاخ دون عدد ايظهر
ذلك التعدد حتى خصوا ذلك بحالة الاضافة قوله ولوجود
حرف صالح فاستر حوا من كلفة اجتلاب حروف أجنبية مع
ان اللام في اربعة منها كانها مجلوبة للاعراب فقط لكونها
محذوفة قبل نسيا منسيا فهي اذن كالحركات المجتلبة
للاعراب وكذا الواو في فوك لانها كانت مبدلة منها الميم
في الافراد فلم يرد الى اصلها الا للاعراب قال الشيخ الرضى
الاقرب عندي ان اللام في الاربعة الاول والعين في
الباقيين في حالة الرفع علم العمدة والالف والياء في
النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه مع كونهما بدلين من
لام الكلمة وعينها وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها
للتخفيف وقال المصرح ان الواو والالف والياء مبدلة
من لام الكلمة في اربعة ومن عينها في الباقيين لان دليل
الاعراب لايكون من سنخ الكلمة فهي بدل تغيل مالم يغده
المبدل منه وهو الاعراب كالتاء في نبت يغيد التانيث ولا
يبقى ذو وقوف على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه
واعترض عليه بانه لامحذور في جعل الاعراب من سنخ الكلمة
لغرض التخفيف كما في المثنى والمجموع وله ان يقول ان
علامتي التثنية والجمع ليستا من حروف المباني بل من حروف
المعاني قوله وهو كلا وهو ليس بمثنى لانه لم يثبت كل في

المفرد ولجواز رجوع ضمير الواحد اليه كقولك كلا الرجلين جاء قال الله تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها وللزوم الالف في الاحوال الثلث حال اضافته الى المظهر ولجواز امالته فان المثنى لا يمال والفه بدل من الواو ولا بدال التاء منها في المونث ولم يبدل التاء من الياء الا في اثنين وقال السيرافي بدل من الياء لسماع الامالة ولا يميلون اسما ثلاثيا على غير الشذوذ الا ما كان من ذوات الياء قوله وكذا كلتا على وزن فعلا والالف للتانيث جعل اعرابا كالالام في كلا وانما جيئ بالف التانيث بعد التاء لان التاء لم تتمحض للتانيث فلذا جاز توسيطها بل فيها رائحة منه لكونها بدلا من اللام ولهذا لم يفتح ما قبلها ولم ينقلب تاء اخت وبنت هاء في الوقف ولانها ليست لمحض التانيث وكذا الالف لانها تتغير للاعراب وجاز الجمع بينهما والحاق التاء بكلا مضافا الى مونث افصح من تجريده وفي قوله فلذا جاز توسيطها رد للمصنف حيث قال انها ليست للتانيث لان تاء التانيث لا يكون وسطا ويجب ان يكون ما اضيف اليه كلا وكلتا مثنى اما لفظا ومعنى او معنى فقط كقولك كلاهما ولا يجوز تعريف المثنى الا في الشعر كقولك كلا زيد وعمرو قوله فاذا اضيف الى المظهر ويجب ان يكون معرفة قوله واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع قيل انه اذا كان مضافا الى المضمر فالاغلب كونه جاريا على المثني وهو موافق له معنى ولفظا واصل المثني ان يكون معربا بالحروف فالاولى جعله موافقا

لمتبوعه في الاعراب ثم اطرد ذلك فيما اذا لم يتسع المثني المعرب
نحو مثنا كلانا واما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجري على المثنى
اصلا قال واثنان قال الشيخ الرضي كان عليه ان يذكر مذروان
اذ لم يستعمل مفرده فان زعم انه ثابت في التقدير اذ كانه
كان مذري ثم يثني لم يمكنه مثل ذلك في ثنايان وذلك لان
معنى ثناء لو استعمل طرف الحبل وليس في الطرف الواحد
معني الثني كما لم يمكن ان يقال لمفرد اثنان اثن اذ ليس في المفرد
معنى الثني فالثنايان طرفا الحبل المثني والثني في مجموع الحبل
لا في كل واحد من طرفيه قوله وهو الموجمع ذو ولا عن لفظه
فلا يكون جمعا سالما لوجوب ان يكون مفرده عن لفظه وكذا
اولات جمع ذات لا عن لفظها فلا يكون جمع المونث السالم
فينبغي ان يذكر اولات مع جمع المونث السالم ملحقا به واما ذوو
فهو جمع سالم فلذا لم يعده من ملحقاته وانما قدم الوعلى
عشرين لانه جمع ولا يدل على عدد معين كما هو مقتضى الجمع
قوله وهو علامة التثنية والجمع قال الشيخ الرضي جعلت الالف
علامة التثنية والواو علامة الجمع لمناسبة الالف لخفته لقلة عدد
المثني والواو بثقله لكثرة عدد الجمع وهذا الحكم مطرد في
جميع المثني والمجموع نحو ضربا وضربوا وانتما وانتموا وهما
وهموا وكما وكموا قوله لانه ضمير المرفوع للتثنية آه ولان
كلا من المثنى والمجموع متقدم لا محالة على اعرابه واسبق
الاعراب الرفع لانه علامة العمدة فجعلوا الف المثنى وواو المجموع

علامتي الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين وهي التي اولى
بالقيام مقام الحركة الا الياء للجر والنصب في المثنى والمجموع
والجر اولى بها فقلبت الف المثنى وواو الجمع في الجر ياء فلم يبق
للنصب حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتي الفضلة
بخلاف الرفع قوله وفرقوا قال الشيخ الرضي ترك فتحة ما قبل
الياء في المثنى ابقاء على الحركة الثابتة قبل اعراب المثنى
مع عدم استثقالها واما الضم قبل ياء الجمع فقلبت كسرا لاستثقاله
قبل الياء الساكنة لو ابقيت والتباس الرفع بغيره و ... لان
السعي لو قلبت الياء بضمة ما قبلها واوا مع ان تغيير الحركة اولى
من تغيير الحرف فارتفع التباس المجموع بالمثنى بسبب كسر ما قبل
ياء الجمع ان حذف نونهما بالاضافة وكسر النون في المثنى
لكونه تنوينا ساكنا في الاصل والاصل في تحريك الساكن اذا اضطر اليه
ان يكسر ويفتح في الجمع للفرق فحصل الاعتدال في المثنى لخفة
الالف وثقل الكسرة وفي الجمع لثقل الواو وخفة الفتحة
واما الياء فيهما فطارية للاعراب قوله الذين اشير الى تقسيمه
اليهما فيما سبق اي في ضمن ما سبق من تقسيم الاختلاف الى
اختلاف لفظا وتقديرا وانما قال ذلك ليصح تفسير قوله التقدير
و. اللفظي المعرف بلام العهد بما اراده كما بين وليتصل لاحق
الكلام بسابقه فعلى هذا يكون قوله التقديري بيانا للمحل القسمين
لا لهما كما قيل قوله ولما كان التقديري اقل سهل الضبط اشار
اليه اولا ولا الا لكان المناسب تأخيره عن اللفظي لان ... محقق العلامة

الظهور قوله اي في الاسم المعرب اشار به الى ان ما ليست مصدرية
كما قيل وذلك لئلا احتياج الى جعل في بمعنى اللام ان
لم يقدر الوقت والى لزوم تقدير العذر او الاستثقال في
الامثلة ولفوات الملايمة لما سبق من بيان محال الاعراب
ولان في في قوله واللفظي فيما عداه ليست بمعنى اللام
والا لكان معناه ان الاعراب اللفظي لاجل ما هو المغاير للتعذر
او الاستثقال ولا يخفى فساده قوله الذي تعذر الاعراب فيه
فيه حذف وايصال والضمير المستتر راجع الى الاعراب وذلك
ان تقول الذي تعذر اعرابه فحذف المضاف واقيم المضاف
اليه مقامه اعني الضمير فصار مرفوعا مستترا في الفعل قوله
الذي في اخره اي في موضع اخره فلا يلزم اتحاد الظرف
والمظروف ولك ان تقول ان اخر الاسم عام والالف خاص
فلا يلزم الاتحاد قوله الف مقصورة سميت بها لانها ضد الممدودة
او لانها ممنوعة من الحركة مطلقا والقصر المنع والاول اولى
بدليل مقابلتها للممدودة وعدم اختصاص المنع بالالف لتحققه
في ميم غلامي قوله او محذوفة وهي في حكم الثابت ولهذا
لم يعرب ما قبل الالف ولحنا ما مر هذا القسم وظهور مقابلته مثل
بالاول وترك الثاني قال كعصا وغلامي خبر مبتدأ محذوف
من التقدير هو اي ما تعذر عصا وامثاله وغلامي وامثاله او صفة
مصدر محذوف اي تعذر اكتعذر عصا وغلامي وان جعلت
الكاف اسمية جاز ان يكون كعصا وغلامي بدلا من قوله ما تعذر

او بيانا له وقوله مطلقا على التقدير الاول حال من مدخول الكاف والعامل فيه ما يتضمنه الكاف من معنى التمثيل او ما يفهم من الكلام من التعذر وتقديرا لاعراب وعلى التقدير الثاني حال مما اضيف اليه التعذر المحذوف او ظرف ومصدر لذلك المحذوف والمعنى كتعذره في زمان مطلق او تعذرا مطلقا وعلى التقدير الثالث حال من قوله كعصا وغلامي والعامل فيه ما هو عامل في الظرف المستقر او ظرف لذلك العامل قوله فان الالف مادام الفا قوله وكما في الاسم المعرب بالحركة لم يقل وكما في الاسم المفرد كما قيل ليدخل فيه الجمع المكسر وجمع المونث السالم ولو قيل بالحركة لفظا لكان اولى ليخرج مثل عصاي فان تعذر الاعراب فيه قبل الاضافة اعلم ان اكثر النحاة ذهبوا الى ان باب غلامي مبني لاضافته الى المبني وخالفهم المص رح لان غلامي معرب ولان الاضافة الى المبنى لايوجب البناء الا بشرط سنذكره ان شاء الله تعالى قوله فانه لما اشتغل الى قوله قبل دخول العامل لان العامل انما يدخل الاسم بعد ثبوته في نفسه وهو ههنا مضاف الى الياء فالاضافة اليها متقدمة على العامل وهي مستلزمة لكسرة ما قبلها قوله فما ذهب اليه آه تفريع على المقدمة الاستثنائية التي تفهم من قوله لما لا على الشرطية وتوضيحه ان كسرة الملايمة متقدمة على كسرة الاعراب بمراتب لتقدمها على العامل المتقدم على المعنى المقتضي المتقدم على الاعراب فلا يجوز ان يكون هي اياها ان قلت لم لايجوز زوال

الاولى بعروض الثانية قلت لا وجه لزوالها لبقاء سببها مع ان الاصل بقاء الشيء على ما كان وان العناية بكسرة الملايمة اكثر خصوصا اذ الم تفت جانب الاعراب بالكلية لجواز تقاديره ان قلت لم لا يجوز ان تجعل علامة ايه بين تتق العامل كما في علامتي التثنية والجمع فلا اجيب عنه بانه يلزم ح توارد المؤثرين المستقلين اصطلاحا على اثر واحد وكما يستحيل توارد المؤثرين المستقلين حقيقة على اثر يستحيل عندهم توارد المؤثرين المستقلين اصطلاحا على اثر ولا يخفى تحققهما فيما نحن فيه دون صورتي التثنية والجمع لان حمل علامتيهما على الاعراب مستند الى العامل وهو مؤثر اصطلاحا ودلالتهما على معنى التثنية والجمع مستند الى قصد المتكلم وهو مؤثر حقيقي قوله اي في حالتي الرفع والجر يعني ان قوله رفعا وجرا ظرف الاستعمال المقدر والمعنى كاستثقال قاض وقت مرفوعيته ومجروريته او وقت رفع العامل وجره له ولك ان تجعل مصدرا اي استعمال رفع وجرا وحالا مما اضيف اليه الاستثقال المقدر اي حال كونه مرفوعا ومجرورا الى غير ذلك من الاحتمالات التي ذكرناها في قوله مطلقا قوله لاستثقال الضمة والكسرة على الياء المكسورة ما قبلها قال الشيخ الرضي وذلك محسوس لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها لم يثقل الحركتان كظبي وكرسي قوله ونحو مسلمي عطف على كقاض مرفوعا او منصوبا لا على قوله قاض اذ لو قصد ح بلفظ نحو تمثيل تقدير الاعراب

كان مستدركا لافادة الكاف اياه ولو قصد به كون اللفظ جمعا
سالما بالواو والنون مضافا الى ياء المتكلم لم يحتج ايضا الى
ذكره اذ ليس المقصود في التمثيلات خصوصية المذكورات
بل يراد المذكورات واخوانها ولهذا لم يجمع بين الكاف
ونحوها قوله فان اصله مسلموي قال الفاضل الهندي ان
لفظ الاعراب في مسلموي بعد الاعلال متعذر وقبله
مستثقل كما في عصا لكن المؤثر في التقدير في عصا ما بعد
الاعلال من التعذر وفي مسلمي ما قبله من الاستثقال لان
اعرابه بالواو وثقله يوجب تقديرها بخلاف عصا فان اعرابه
بالحركة وثقله يوجب ابدال الحرف لا الاسكان وتقدير
الحركة قوله فصار الاعراب في حالة الرفع تقديريا وذلك
لامتناع ان يكون الياء المنقلبة عن الواو بدلا عنها في
الدلالة كما جعلت كسرة جمع المؤنث السالم بدلا عن
الفتحة لان الزائل بالاعلال في حكم الثابت فلو جعل الياء
بدلا عنها لكان لكلمة واحدة اعرابان لفظي وتقديري
بخلاف فتحة الجمع فانها غير ثابتة تقديرا قوله فان الياء المدغمة
ايضا ياء باقية على سكونها قوله وقد يكون الاعراب
بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث او بعضها فيما كان
اعرابه بالحرف ولاقى مدة آخره ساكنا بعدها سواء كان
مضافا او لا كما في قوله تع والمقيمي الصلواة على قرأة النصب
وانما لم يقل ولاقى اخره لئلا ينتقض القاعدة بمصطفى القوم

ولعله انما لم يعده المصنف لانه بصدد بيان الاعراب اللفظي والتقديري الثابت للاسم في ذاته لا باعتبار عارض وكان الياء في مثل غلامي ومسلمي لشدة امتزاجها بالكلمة ليست عارضة ان قلت فلم لم يعد فيه مع ان اعرابه ينبغي ان يكون بالواو تقديرا في حال الرفع كما في مسلمي ولما لم يعده من التقديري بطل قوله والفظي فيما عداه اجيب عنه بانه جعل داخلا في باب غلامي نظرا الى اخواته والى اللغة الاخرى فيه وهي ضمي وان كانت قليلة نعم بقي الاشكال في الاعلام التي تحكى في لغة الحجاز نحو من زيد ومن زيدا ومن زيد فانه معرب تقدير اعرابه وجوبا لاشتغال محله بحركة الحكاية وكذا في المثنى المحكي اذا جوز الحكاية فيه قوله واكتفى بتعريفه انما صح الاكتفاء به لانحصار المعرب عنده في المنصرف وغير المنصرف فاذا علم غير المنصرف بانه ما فيه علتان الى اخره علم ان المنصرف ما لا يكون كذلك ولهذا ومثل ما سبق في تعريف المعرب عدل عن تعريف النحاة المنصرف بانه الذي يدخله الحركات الثلث والتنوين وغير المنصرف بانه الذي يسلب عنه الجر والتنوين لشبهه الفعل ويحرك بالفتح وذلك لاستلزامه توقف الشيء على نفسه فيما هو المقصود من التعريف وعدم انحصار المعرب فيهما لخروج ما اعرب بالحروف مثلا عنهما قال غير المنصرف المنصرف ماخوذ من الصرف وهو الفضل والزيادة وانما سمي المنصرف به لاشتماله

على زيادة على الاعراب اعني علامته وهي التنوين او لاتصافه بزيادة تمكن ولذا يقال له الامكن والمعربي متابه عن تلك الزيادة سمي بغير المنصرف قوله اي اسم معرب جعل ما موصوفة لا موصولة لان حق الخبر ان يكون نكرة رلئلا يلزم تعريف الخبر وتنكير المبتدأ لان غيرا لا يكتسب التعريف من المضاف اليه وفيه ان المراد بغير المنصرف معناه العرفي وهو مفهوم محصل لم يلاحظ فيه معنى المغايرة و له ان يقول انه بهذا المعنى ايضا نكرة لان الظاهر انه اسم جنس لا علم جنس لانه ضروري ولا ضرورة ههنا والقول بانه خبر قدم يخالف الاسلوب الشائع من تقديم المعرف وجعله موضوعا والقاعدة المحفوظة ايضا من ان سبق العلم بالشيء يستدعي جعله موضوعا وقد سبق العلم بغير المنصرف قال ما فيه علتان فاعل الظرف او مبتدأ قدم خبره والجملة صفة ما العلة في اللغة عارض غير طبعي يستدعي حالة غير طبيعية وفي اصطلاح النحاة ليست بمعنى الموجب بل بمعني ما ينبغي ان يختار المتكلم عند حصوله امرا يناسبه و ذلك الامر المناسب يسمى بالحكم فعلى هذا يكون اطلاق العلة على كل واحد مجازا لكن صريح كلام المص في الايضاح يدل على ان اطلاق السبب على كل من التسع حقيقة وبني ذلك على ان صاحب المفصل ثنى السبب في تعريف غير المنصرف حيث قال ما فيه سببان ولم يقل ما فيه سبب ولا يخفى ان هذا الملاحظة جار

في العلتين ايضا فيكون اطلاق العلة على كل واحد حقيقة عنده قوله واجتماع شرائطهما وانما قال ذلك لئلا يبطل مانعية التعريف بنوح وهند منصرفين بناء على صدق التعريف عليهما بما دخله اللام او اضيف كالاحمر واحمركم فانه منصرف مع صدق التعريف عليه وانما يدفع النقض به لان من شرائط تاثير العلتين انتفاء ما يعارضهما وقد وجد المعارض فيما ذكر اما في الاولين فلان سكون الوسط يعارض احد السببين واما في الاخرين فلان دخول اللام او الاضافة يعارض السببين او احدهما لزيادة الاختصاص لهما بالاسم ان قلت يبقى النقض بما دخله الكسر والتنوين للضرورة او للتناسب لصدق التعريف عليه مع انه منصرف عنده بقوله ويجوز صرفه وبمسلمات ايضا علما لمونث لصدق التعريف عليه مع انصرافه لدخول الكسر والتنوين عليه اجيب عن الاول بما سيجيء في تحقيق قوله ويجوز صرفه وعن الثاني بان يمنع وجود السببين المستجمعين بشرائطهما كما قاله العلامة من ان هذه التاء ليست متمحضة للتانيث لدلالتها على الجمعية ولا مجال لتقديرالتاء لان التاء الظاهرة مانعة عن تقدير اخرى ولك ان تقول ان تنوين المقابلة غير ممنوع منه ولا الكسرة الغير المختصة بالجر او ان تحذف الكسرة والتنوين كما ذهب اليه بعضهم قال من تسع مبنية بقوله وهي عدل الخ فلا حاجة اذن الى ان يتقيد العلتين بكونهما مانعتين من الصرف

حتى يلزم تعريف الشيء بما يساويه والحصر فيها استقرائي

قوله من علل تسع او من تسع علل والاول اوفق بقوله او

واحدة منها وبما في اول البيت اعني قوله موانع الصرف

تسع قوله اي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين وذلك

باعتبار تقدم العطف على الحكم كقولك البيت سقف وجدران

قال قدس سره في الحاشية اوله موانع الصرف تسع كلما

اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصويب انتهى هذه الابيات

لابي سعيد الانباري النحوي وانما لم يذكر اولها حتى يكون

له غنى عن التعريف لان التعريف المستفاد منه غير جامع

لعدم صدقه على ما فيه علة تقوم مقامهما الا بضرب من التكلف

بان يقال المراد اجتماع الثنتين حقيقة او حكما قوله لمجرد

الجمع فثمه فجردت عن التراخي واريد به مجرد المشاركة

وذلك لان ثبوت العلية للجمع ليس متاخرا عن ثبوتها لما سلف

وكذا الحال في التركيب قال والنون فيه مساهلة اذ العلة

مجموع الالف والنون قوله منصوب على انه حال او صفة

موصوف محذوف منصوب بتقديراعني لان النون لما ذكرت

مطلقة احتيج الى تعيين المراد ويجوز ان يكون مرفوعا

على انه صفة النون لان اللام للعهد الذهني زيدت للمحافظة

على الوزن يدل عليه تنكير البواقي او بدل بحذف الموصوف

اي نون زائدة او خبر مبتدأ محذوف اي هي زائدة

والجملة معترضة قوله اذ المعنى وتمنع النون الصرف وذلك

لان قوله علل الخ تعداد للموانع لان الخبر محذوف اي تلك
التسع هذه او بدل عن تسع او بيان لها فالعامل هو المنع المفهوم من
المقام من غير تقدير في نظم الكلام قيل يجوز ان يكون عامله
التعريف المستفاد من اللام كما قيل في قوله تعالى والارض
جميعا قبضته قوله وقوله الف الى اخره الجملة حال من صاحب الحال
الاول فيكون من الاحوال المترادفة او من ضميره المستتر
في زائدة فيكون من الاحوال المتداخلة او صفته قوله
ولو جعل الالف فاعلا الخ الفرق بين بين هذا اذا جعل ظرفا
للزيادة او لنفس الرائد اذ على الاول يفهم زيادتهما وتقدم
زيادة الاولى على الثانية وعلى الثاني لا يفهم الا تقدم الاولى
بحسب الوضع على الثانية قوله يعني ان ذكر العلل الخ من فسر
التعريف بالاقرب فلعله فهم من المبالغة المفهومة من حمل المصدر
على صاحبه او من الصيغة فان باب التفعيل يجيء للتكثير وفيه انه
اذا كان متعديا يجيء لتكثير المفعول لا لتكثير الفعل قوله او لقول
بان كل واحد الخ الاظهر ان يقال بدل قوله علة مانع اذ ليس
في كلام الناظم ذكر العلة مع ان الظاهر ان اطلاق العلة على
كل من التسع حقيقة عند المصنف بناء على ما ذكرناه قوله وقال
بعضهم اثنان لعله اراد بهما النشر والانشاء ان الحكاية والتركيب
اما الحكاية اي النقل من الفعل الى الاسم ففي وزن الفعل مع
الوصف كاعلم او مع العلمية كيشكر علما ولا يخفى انها لا يتناول
نحو افكل علما بل نحو اعلم ايضا واما التركيب ففي البواقي

وقد تكلف في اعتبار التركيب هناك تخلفا لا معنى له فلا فائدة في ايراده قوله وقال بعضهم احد عشر هذه التسع مع مراعاة الاصل في نحو احمر اذا سمي به ثم نكر وشبه الف التانيث المقصورة وهو كل الف ليست للتانيث زيدت في اخر الاسم وجعل ذلك الاسم علما سواء كانت للالحاق كارطى او لا كقبعثرى لانها بالعلمية تمنع من التاء كالف التانيث واما الف الالحاق الممدودة فلم تلحق مع العلمية بالف التانيث الممدودة وان كانت ممتنعة من التاء ولعل المصنف لم يعتبرهما لان مراعاة الاصل مندرجة في اعتبار الوصف الاصلي ومنع صرف الثاني لم يثبت عنده وان كان القياس تقتضيه لانه اشبه بالف التانيث من الالف والنون الزائدتين قوله اشارة الى قسمي التانيث يعني ان التانيث اللفظي معتبر وان كان مع التذكير الحقيقي الذي لا يعتبر تانيث الفعل معه فلا يقال جاءت طلحة وكذا المعنوي الذي خفي فيه العلامة قوله من حيث اشتماله على علتين الخ انما قال ذلك لان الحكم يضاف الى العلة حقيقة لا الى ما فيه العلة ورجع الضمير الى وجود احد الامرين من العلتين وما يقوم مقامهما صرف عن المنساق الى الفهم قال ان لا كسرة ولا تنوين انما ذكر الكسرة هنا مع ان انتفاءها قد علم بقوله غير المنصرف بالضمة والفتحة لانه اراد الجمع بين الحكمين فانه اقرب ضبطا ولا يخفى ان ذلك الحكم لم يظهر في المثنى وجمع المذكر السالم علمين للمونث الا اذا اعربا اعراب المفرد كما ذهب

اليه بعضهم قوله لان لكل علة فرعية اعلم ان الفرعية لا تختص بفرعية الموقوف للموقوف عليه بل تشملها وغيرها كفرعية المرجوح للراجح وانها لا تنحصر فيما ذكر ككون الاسم مثنى الى غير ذلك لكن لم يعتبروها او لم يعلم وجهه قوله فاذا وقع في الاسم على ان الحد لم يقنع بفرعية واحدة لان المشابهة بالفرعية غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها الى تكلف وكذا اثبات الفرعية في الاسماء بسبب هذه العلل خفي فلم يكتف بواحدة الا اذا قامت مقام اثنتين قوله فيشبه الفعل اعلم ان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل العمل والبناء فاذا شابه الاسم الفعل في تمام معناه كما في اسماء الافعال يبنى ويعطى عمله واذا شابه في تركيب الحروف الاصلية وفي جزء معناه كاسم الفاعل يعطى عمله ولا يبنى لضعف امر الفعل في البناء ولهذا يعرب المضارع بتطفل الاسم واذا شابهه بوجه بعيد ككونه فرعا فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطى بها عمل الفعل لخلوه من المعنى الفعلي بل ينزع بها علامة الاعراب وهو التنوين ثم يتبعه الكسر او ينزعان معا قوله فمنع الاعراب وفي تقديم الكسرة على التنوين اشارة الى ذلك او ومنع التنوين اولا ثم اتبع الكسر وقد جوز المصنف الامرين في الايضاح وقال الشيخ الرضي يعود الكسرة بضرورة عود التنوين وعدم ضرورة عودها وانما اتبع الكسر التنوين لان التنوين يحذف

لا لمنع الصرف ايضا كما في الوقف واللام والاضافة فارادوا
النص من اول الامر على انه لم يسقط الا لمشابهة الفعل
فحذف فواصورة الكسرة التي لا تدخل الفعل وقال المصنف انما
يتبعه لان الكسرة تلازم التنوين يعني ان اي موضع يدخله التنوين
يدخله الكسر فلما انتفى التنوين من غير عوض انتفى الكسر
ايضا لانه يلازمه وانما قال من غير عوض اذ لو انتفى التنوين مع
العوض وهو اللام او الاضافة لم ينتف الكسر لان وجود العوض
وجود المعوض قوله لان العدل فرع للمعدول عنه لان الاصل
بقاء الاسم على حاله قوله والوصف فرع الموصوف لتوقف
معناه على ما يقوم به قوله لانك تقول قائم الى آخره فهو فرع
له لفظا ولما غلب المذكر على المونث كان فرعا له في المعنى
هكذا قالوه وفيه بحث لان التانيث طارعلى قائم مطلقا لا على
قائم من حيث هو مجرد عن التاء والمذكر هو هذا الا ذاك
فانه المشترك بين المذكر والمونث ومعناه بالفارسية ايستاده
من غير تعرض للتذكير والتانيث قوله لانك تقول رجل ثم
الرجل يعني ان التعريف طار على التنكير لفظا لما مابوضع
جنس يدل اولا بداءة فهو فرع له لفظا ولما كان ما يعرفه مجهولا لنا
كان التعريف فرعا للتنكير معنى قوله والالف والنون الزائدتان
فرع ما زيدتا عليه منهم من قال ان منعهما للصرف
لمضارعتهما بالفي التانيث الممدودة والمقصورة في انتفاء
التاء وكونهما زيدتا معا وحذفتا معا وكون اولى الحرفين

في كل منهما مدة والثانية حرفا شبيها بحرف العلة ولا يخفى انه لا بد ح من اثبات الفرعية بين المشبه والمشبه به قوله لان الاصل في كل نوع اه يفيد فرعية قسم لا القسم الاخر الذي في اوله احدى الزوائد الاربع قال ويجوز صرفه ولا يجوز عكسه وذلك لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها ولا تخرج الاشياء عن اصولها ولهذا اجاز قصر الممدود في الشعر دون مد المقصور الا نادرا وجوز الكوفيون وبعض البصريين العكس للضرورة بشرط العلمية قوله اي لا يمتنع الجواز قد يراد به الامكان الخاص وهو سلب الضرورة عن الطرفين وقد يراد به الامكان العام وهو سلب الضرورة عن الجانب المقابل ولا يجوز ارادة المعنى الاول لوجوب الصرف في الضرورة بل يراد به المعني الثاني ويقيد بجانب الوجود فلذا فسره بقوله لا يمتنع قوله اي جعله في حكم المنصرف فان ما لا يترتب عليه غايته في حكم العدم وبهذا التوجيه والتوجيه الاتي اندفع ما ذكره من عدم مانعية التعريف والقول بانه وافق القدماء في الحكم بالانصراف وخالفهم في التعريف كما بيناه بعيد جدا قوله فكقوله صبت الخ الصب ريختن اب قال قدس سره في الحاشية هذا البيت مما قالته فاطمة رضي الله عنها في مرثية النبي صلعم واوله * ماذا على من شم تربة احمد * ان لا يشم مدى الزمان غواليا * وفي حاشيتها جمع غالية بوي خوش انتهى مرثية بتخفيف الياء كمغفرة بر مرده ستايش

كودن وگريستن يقال رثيته وبرثوته ايضاً التربة خاك المدى غاية والمعنى ما الذي اواي شيء وقع على من شم تربة احمد في ان لا يشم مدى الزمان وامتداده انواع الغالية قوله فكقوله اعلم الخ يجوز الكسر في ان وح يكون الجملة استينافية والفتح وح يكون منصوبا بنزع الخافض وهو اللام وانما لم يمثل للضرورة لظهور امرها قوله قلنا الاحتراز الى قوله ضروري فالمراد بالضرورة ما عده الشعراء ضرورة قوله لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم في السجع وغيره ولهذا يقال هنأني الشيء ومرانى والاصل امرأني عند من لم يثبت مرانى وقال الله تعالى والفجر ثم قال يسر ويمال سعى لموافقة قلى قوله لتناسب المنصرف الذي يليه قد يصرف لتناسب المصرف الذي لم يله كقوله تعالى قواريرا على قراءة التنوين فانه صرف لتناسب اواخر الاي فانها كالقوافي يعتبر توافقها وتجانسها واما اذا قرئ بالالف فليس نصا فيما استشهد به لجواز ان لا يكون الالف بدلا من التنوين بل ان يكون للاطلاق كما في قوله تعالى الظنونا اعلم ان غير الفصيح في نفسه قد ينضم اليه امر فيصير فصيحا فان سلاسلا في نفسه قبيح غير فصيح و اغلالا حسنه وجعله فصيحا وكذا ايلاف الخلق يحسنه قوله تعالى يعيده والا فاللغة الفاشية يبدأ روي ان بعض البلغاء قال لكاتبه اكتب يا حار ان المركب قد حار وانضم الراء في يا حار فقال لكاتب يا سيدي يا حار بالكسر افصح فامره بها امره اولا

واراد به ان التناسب يحسنه قوله مثال لمجموع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف آه وا لا لكان الانسب الاكتفاء بسلاسلا قال وما يقوم مقا مهما اللائق تقديمه على الحكم لانه بيان لما ابهمه في حد غير المنصرف قوله احدهما الجمع البالغ الي صيغة منتهى الجموع اي الجمع الذي يجمع الى ان ينتهي الى وزن يمتنع عن جمع التكسير اعلم ان النحاة اختلفوا في سبب قوته فمنهم من ذهب الي ان قوة قيامه مقام السببين لكونه نهاية جمع التكسير والمصنف ذهب الي انها التكرر الجمعية حقيقة اوحكما كما ذكره قدس سره والاكثرون ذهبوا الى انها لكونه لا نظير له في الاحاد العربية اما نحو ثمان فشاذ واما نحو الترامي فالاصل فيه ضم ما قبل الياء واما نحو هوازن لقبيلة من قيس فمنقول عن الجمع واما نحو يمان وشام في المنسوب الى اليمن والشام فالالف فيهما عوض عن احدى يائي النسبة فهذا الوزن عارض لم يعتد به لانه بسبب احدى يائي النسبة والالف التي هو بدل عن الاخرى وياء النسبة عارضة لايعتد بها في الوزن وكذا تهام بفتح التاء في المنسوب الى تهم بمعني تهامة وهي بلدة قال الجوهري انه منسوب الي تهامة لكن حذف منه احدى يائي النسبة وانما لم يعد ياء النسبة عارضة في نحو حواري جمع عارية منسوبا الى العار لانها تثبت في واحده وصيغ هذا الجمع على اعتبار تلك الياء في الواحد وقيل ان ثمانيا مثل يمان لانه منسوب الى جزئه الذي هو الثمن ولايخفى

بعده وقيل منسوب الى ثمانية نسبة لمعدود الى العدد فان ثمانية في الاصل عدد والثماني هو المعدود وليس الالف اذن الالف التي فيها غير الالف المنسوب اليه تقديرا لكونه بدلا من احدى يائي النسبة وكذلك الياء غير الياء واسرا وبل فاعجمي او ... مفرد شاذ وجمع نعد برا وا ما نحو اكلب واحمال وان لم يات لها نظير في الاحاد فلا اعتداد به لانها جمعا قلة وحكم جمع القلة حكم الاحاد بدليل تصغيره على لفظه كما يصغر الاحاد فصار كانهما باقيان على احادهما ولا يصح الاعتداد بمجيء افعل في الواحد نحو ادرج اسم موضع لكونه منقولا عن الجمع كمد ... ولا باجر واذلك لانهما اعجميان ولان آنك يحتمل ان يكون فاعلا ولا باشد لانه جمع شدة على غير القياس او جمع لا واحد له الا لدلالة تانيث الفعل المسوب اليه قال قدس سره في الحاشية كا كالب جمع اكلب وهي جمع كلب واساور جمع اسورة وهي جمع سوار واناعيم جمع انعام وهي جمع نعم انتهى السوار يارة دست وقد يلحق التاء باساور وعليه قوله تعالى في قرأة فلولا القي عليه اساورة من ذهب نعم جهار پايه واكثر ما يقع هذا الاسم على الابل واراد بالجمع جمعه التكثير فقط لان جمع الجمع اما ان يراد به التكثير او الضروب المختلفة كذا في الصراح قوله او حكما كالجموع الى اخره انما جعل ملحقا بالقسم السابق لانه شابهه من وجوه ثلثة احدها انه على وزنه وثانيها انه جمع مثله وقد اشار اليهما قدس سره وثالثها انه ممتنع

من الجمع مرة اخرى قوله والممدودة الهمزة في الممدودة منقلبة عن الالف وهي للتانيث دون الالف التي قبلها ولما لم يفارق احديهما الاخرى نسبتا الى التانيث تغليبا قوله فانها ليست لازمة للكلمة اي لبنائها وان اتفق في بعض الاسماء لزومها كحجارة وتجارة قال فالعدل الفاء لتفسير العدل واخواته اي بيان نفس مفهوم السبب اوشرط تاثيره وعليته وهو في اللغة الصرف يقال اسم معدول اي مصروف عن بنيته قوله مصدر مبني للمفعول فيصح تفسيره بالخروج لان مفهومه اعم من ان يكون مسندا الى الاخراج اولا وان كان المبتادر الخروج بنفسه وانما لم يفسرا لمصنف بالمصدر المعلوم لانه لا يدل على ما هو سبب للمنع الا ضمنا لان السبب ما قام بالاسم اذ به يتحقق الفرعية وهو ههنا المعدولية لا ما قام بالمتكلم قوله اي خروج الاسم اي خروج مادته اذ لا يتصور خروج الكل عن جزئه قال عن صيغته كانه اراد بها ما يشتمل صورته الحكمية ايض فان خروج سَحَرَ معينا من السحر ليس خروجا عن صورته الحقيقية اذ لا دخل للام فيها نعم لها دخل في صورته الحكمية لان اللام بمنزلة جزء الكلمة ولذا لا يجوز الفصل بينها وبين مدخولها ومع هذا يبقى الاشكال لانها غير متناولة للصورة الحاصلة بمن او والاضافة ولهذا غير التفسير بانه خروج عما هو حقه من الصيغة اواستلزام كلمة اخرى معه وفيه انه يلزم ان يكون يوم الجمعة معدولا عن جمعة في يوم الجمعة مع انه ليس معدولا لا عنه

ولا يرد علي تفسير المص اذ ليس لغي مدخل في صورته الحكمية لجواز الفصل بينها وبين مدخولها بالحرف الزائد ويمكن ان يقال ان ذلك الخروج غير تام لان المقدر في حكم الملفوظ قوله فخرجت عنه المغيرات القياسية قيل لم يدخل في الخروج لانها مخرجة لاخارجة وفي دخول المعل ولات حتامل قوله واما المغيرات الشاذة كالجموع والمصغرات والمنسوبات الشاذة واما القلب كايس في ياس فقيل انه ليس خارجا عن صورته اذ لامدخل لتقديم بعض الحروف علي بعض في الوزن فانه امر اعتباري واما نحو فخذ وعنق بسكون العين فقيل انه لم يخرج خروجا دائما اذ يستعمل على الصيغة الاصلية اكثر من استعماله على الصيغة الفرعية واللفظ اذا اطلق انصرف الى الكامل ولايخفى ان الاحتياج الى هذا العذر على تقدير كون تغييره غير قياسي قوله بل انما جمع القوس والناب ابتداء علي اقوس وانيب ولهذا ايضا فان اليهما فيقال جمعهما ولو كان مخرجين عن اقواس وانياب لنسبا اليهما قوله واعلم انا نعلم قطعا الخ كان وجهه ان نظر النحاة في تتبعهم اولا الى اعراب الكلمة وبنائها فاذ انظروا الي اعراب ثلث واخواته وجدوا اعرابها اعراب منع الصرف ولما علموا بالتتبع ان منع الصرف لا يكون الا لفرعيتين حقيقة اوحكما فتّشوا عن حال تلك الامثلة فوجدوا الفرعية ظاهرة وهى العلمية او الوصفية ولم يجدوا اخرى فاضطروا الى اعتبار فرعية ولم يصلح للاعتبار الا العدل

فاعتبروه ثم فتشوا عن حال الاصل ففي بعض الامثلة
لم يجد واما يدل على ثبوت اصل الا اقتضاء العدل المعدول عنه
وفي بعضها وجد وادليلا اخر فالثاني هو العدل التحقيقي
اي العدل المنسوب الى ما هو محقق اي في الخارج
والاول هو العدل التقديري اي العدل المنسوب الى مقدر
مقدر وليس ثابتا في الخارج قوله فانقسام العدل الى التحقيقي
والتقديري الخ المشهور ان انقسام العدل اليهما ليس
باعتبار الاصل بل باعتبار ان عدل بعض الامثلة ثابت بغير
منع الصرف وعدل بعضها ثابت بمجرد منع الصرف ولعل وجهه
ان اثبات الاصل قصد اثبات للفرع ضمنا فاذا ثبت بدليل
غير منع الصرف ان اصل ثلث ثلثة ثلثة ثبت ان ثلث فرعه وليس
فرعيته لذلك الاصل الا باعتبار العدول عنه فقد ثبت العدل
بدليل غير منع الصرف ان قلت فكيف يصح قوله الآتي فلا
دليل عليه الا منع الصرف قلنا اراد به ان الدليل المؤثر
المثبت اولا للعدل في نظر النحاة واعتبارهم ليس الا منع
الصرف او ضرورة مثله واما ثبوت العدل فيما لا ضرورة فيه
كما سيجيء فبالعرض قوله فعلى هذا قوله تحقيقا الخ وصف
بحال المتعلق واما على المشهور فمعناه خروج تحقيق اي خروجا
محققا كرجل سوء بمعني رجل مسيء فيكون وصفه بالتحقيق
وصفا بحال نفسه وكذا معنى قوله تقديرا قال كثلث ومثلث
صفة بعد صفة لخروجا او خبر مبتدأ محذوف اي ذلك الخروج

كخروج ثلث قوله والاصل انه اذا كان المعنى مكررا الخ
يوافق الدال المدلول هذا اشعر مما قاله الشيخ الرضي
وهو ان الدليل على ذلك انا وجدنا ثلث وثلثة ثلثة بمعنى
وفايدتهما تقسيم امر ذي اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ
المقسوم عليه في غير لفظ العدد في كلام العرب مكرر نحو
قراءت الكتاب جزءا جزءا وكان القياس في باب العدد
ايضا كذلك عملا بالاستقراء والحاقا للفرد المتنازع فيه بالاعم
الاغلب فلما وجدنا ثلث غير مكرر لفظا حكمنا بان اصله لفظ
مكرر ولم ياتوا بلفظ مكرر بمعنى ثلث الا ثلثة ثلثة فقيل انه
اصله قوله الى رباع اراد الى تعيين السدس والا لاظهر الواو
بدل الى قوله وبعضهم ورا ثها الى عشار ومعشر خلاف والصواب
صحيحها قال الشيخ الرضي جاء فعال من عشرة في قول الكميت
والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة نحو خماس
ومخمس وسداس ومسدس والسماع مفقود بل يستعمل
على وزن فعال من واحد الى عشرة مع ياء النسبة نحو الخماسي
والسداسي والسباعي والثماني والتساعي قوله والسبب
الى قوله العدل والوصف عند سيبويه وذهب جماعة لان السبب
تكرار العدل لانه عدل فيه عن صيغة الى صيغة وعن مكرر الى غير
مكرر واسمية الى وصفية قوله لان الوصفية العرضية انتهى
كانت في ثلثة ثلثة اعلم ان ثلثة من اسماء العدد وهي موضوعة
للوحدات الا لما له الوحدات حتى تكون اوصافا بحسب الاصل

نعم يستعمل فيما له الوحدات مجازا وذلك المعنى المجازي لثلثه ثلثة لما وضع لفظ ثلث ومثلث له صارت الوصفية اصيلة بالقياس الى وضعها ولقائل ان يمنع كون ثلثة ثلثة باعتبار الوضع التركيبي مجازا في المعنى الوصفي قوله واخر اسم التفضيل بشهادة الصرف نحو اخر اخران اخرون واواخر واخرى اخريان اخريات واخر نحو افضل افضلان افضلون وافاضل وفضلى فضليان فضليات وفضل قوله لان معناه في الاصل اشد تاخرا اي في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا كما تقول جاء زيد واخر اي رجل اخر لا حمار اخر وامراة اخرى قوله وقياس اسم التفضيل الخ ان قلت ان اريد به ما وضع للزيادة وان لم يستعمل فيه فلا نسلم القياس وان اريد ما استعمل منه في معنى الزيادة فاخر ليس كذلك لانه نقل الى معنى الاعتبار قلنا نختار الاول ونقول ما ذكره الشيخ الرضي من ان القياس في اخر بحسب الاصل الاستعمال باحد الوجوه الثلثة لكن عدل عما كان حقه لتعريته عن معنى الزيادة المستلزمة لاحدها ولما كان العدل بالقياس الى مقتضى الوضع والوضع لا يقتضي واحدا بعينه من الثلثة بل يقتضي واحدا منها لا بعينه لا ندعي العدول عن لازم بخصوصه واحتيج حينئذ الى تغيير التفسير بما ذكر ليظهر صدق التعريف عليه على جميع التقادير قوله فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام يؤيده لزوم المطابقة للموصوف افرادا وتثنية وجمعا

ولـ كيرا وثانيا كما هو شان المستعمل باللام قيل كمن يدفعه لزوم تخالف المعدول والمعدول عنه تنكيرا وتعريفا اجيب عنه بجواز عدول الاسم لفظا ومعنى كما في سحر اذا اردت به سحرا معينا وهو سحر ليلتك فانه معدول عن السحر لفظا ومعنى اما لفظا فلان كل جنس اطلق واريد به فرد معين من افراده فلابد من لام العهد سواء صارت بالغلبة علما نحو النجم او لا نحو فعصى فرعون الرسول واما معنى فلانه لو كان معنى اللام محفوظا فيه لبني لتضمنه معني الحرف مع انه معرب وغير منصرف في المشهور وذلك بالعدل والعلمية المقدرة كامس حالة الرفع عند بني تميم فانه المعدول عن الامس وغير منصرف بالعلمية المقدرة والعدل واما حالتي النصب والجر فمبني عندهم و كضحى اذا اردت به ضحى يومك عند الجوهري والقياس يقتضي ان يكون صباح ومساء معينين كامس وسحر مع انهما منصرفان اتفاقا قوله وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من يؤيده شيوع توافق المعدول والمعدول عنه في التعريف والتنكير لكن ينبؤ عنه لزوم المطابقة للموصوف مع ان المستعمل بمن لا يطابق الموصوف وعدول ظواهر المثنى والجمع والمونث عن ظاهر الواحد المذكر لا يخلو عن بعد وعلى هذا يتحقق العدل في جميع التصاريف الاخر لان تقدير من لا يوجب العدول على تفسير المصنف لما ذكرناه وعلى التقدير الاول يتحقق العدل في جميع التصاريف لان للام دخلا في صورته الحكمية وعلى

كلا التفعل يريين لا يظهر اثر العمل الا في احد جمع اخرى لعلم
احتياج اخر واواخر اليه وعلى ما ضراب مع الصرف في المواقي
قوله لانها توجب آه الحصر ممنوع لما ذهب اليه التحليل في
اجمع واخواته فالاولى ان يقال ان المضاف الا حذف الا
اذا اريد اظهاره ولا يجوز اظهار ه ههنا وله اواضافة اخرى
مثلها في المضاف اليه سواء كان المضاف الثاني ذكرا را للاول
اولا نعم يشترط ان يكون تابعا للاول ولذا قال الشيخ الرضي
بدل تلك العبارة ودلالة ما اضيف اليه تابعه ذلك المضاف عليه
نحو الا علاقة او ذلك انه سابع قوله وقياس فعلاء افعل انكانت
النح عليه الاكثرون واعترض عليه بان فعلى انما يجمع على فعل
اذا كان مذكره مجموعا على فعل ايضا واجمع مجموع على
اجمعون لا على جمع قوله وان كانت اسما ان يجمع على فعالى
بالتكسير اوفعلاوات بالتصحيح وعليه ابوعلى ويرد عليه ان جمعاء
لوكان اسما لكان اجمع ايضا كذلك فجمعه على اجمعون شاذ اذ لا
يجمع هذا الجمع الا الوصف او العلم وله ان يقول انه علم جنس
قوله والاحر الصفه الأصلية وان صارت بالغلبة في باب التاكيد
اسما اليه ذهب المصنف واعترض عليه بانه لوكان صفة فاما ان
يكون من باب احمر حمراء او من باب الافضل فان كان الاول
لم يصح جمع اجمع على اجمعون لان جمعه باعتبار الاصل على
فعل كحمر وباعتبار معناه الاسمي افاعل كاساور وان كان الثاني
لم يكن مؤنث اجمع جمعاء بل يجب ان يكون مؤنثه جمعى

كافضل وفضل واجاب عنه الشيخ الرضي بانه اسم التفضيل في الاصل فمعنى قرأت الكتاب اجمع انه اتم جمعا في قرأتي من كل شيء ثم جرد عن معنى الزيادة فعل ل من لوازم اسم التفضيل فهو كاخر فصار في حكم احمر لفظا ومعنى فصح ان يكون مونثه جمعاء كحمراء كما يصح حمراء وخشناء في حسن وخشن بمجرد انهما في حكم احمر معنى وفيه بحث لانه قد صار اسما كما صرح به المصنف فلا يكون في حكم احمر معنى قوله وعلى ما ذكرناه من تفسير معنى الخروج عن الصيغة الاصلية وتبيينه بالاصلية لا يرد الجموع المذكورة ايضا لا ينتقض التفسير بها قوله كيف ولو اعتبر جمعهما يعني ان اقوسا وانيبا لو كانا مغيري اقواس وانياب لم يصح نسبة الشذ وذ اليهما اذ نسبة الشذ وذ اليهما اما من جهة انهما مجموعان للواحد على خلاف قاعدة المجموع او من جهة انهما معل ولان على خلاف قاعدة المدلول لا سبيل الى الاول لاطراد الجمع ليس الا مغير الواحد ابتداء ولا الى الثاني اذ ليس للمعل ول قاعدة ليلزم من مخالفتها الشذ وذ قال او تقدير اكعمر قال الشيخ الرضي ما حاصله راجع الى ان فعل ثلثة اقسام اسم جنس غير صفة وصفة وعلم اما الاول فلا عدل فيه مفردا كان او جمعا كصرد وغرف واما الثاني فان كان جمع فعلى فلا عدل فيه الا اخر وجمع وان كان صيغة مبالغة فاعل فاما ان لا يختص بالنداء كختع في مبالغة خاتع اى ذاهب في الارض ولا عدل

فيها و اما ان يختص به نحو يا فسق وهي في المذكر كفعال في المونث نحو يا فساق ففيهما العدل عند النحاة حتى لو سمي بهما مذكر لا متنع صرفهما و تمسكوا بان الاصل فيهما مساواتهما لما هما للمبالغة في عدم الاختصاص بباب وفيه منع اذ لا دليل على ان الناقص في الاستعمال معدول عن الشائع و اما الثالث فان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية ففيه العدل عن فاعل الا اذا ثبت استعماله منصرفا كادد ابي قبيلة وانما نحكم بالعدل فيه لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطرار ارتاح الى تقدير العدل فيه كقثم لانه ثبت قاثم وعدم قثم قبل العلمية فهو معدول عن قاثم اسم جنس واذا اختل احد الشرطين انصرف ان قلت فينبغي على هذا صرف عمر و زفر لكون عمر قبل العلمية جمع عامر و زفر قبل العلمية بمعنى السيل قلنا لما سمعا غير منصرفين حكمنا بانهما معدولان عن فاعل ولم نحكم بانهما منقولان عن فعل الجنسي انتهى ان قلت الشرط الاول ينافي ما قاله قدس سره ان المعدول عنه في العدل التقديري غير ثابت قلنا قوله هذا انما يصح اذا كان المعدول عنه فاعلا اسم جنس و هو مخالف لما هو المشهور من ان المعدول عنه فاعل علما والظاهر ان الحق هو هذا قوله فانهم اعتبروا العدل على زاعم بعض النحاة قوله فاعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء اي لينضم الى مناسبتهما لنزال و زنا مناسبتهما له

عل لا فيحصل البناء وذلك لان مجرد المناسبة الاولى
لا يوجب البناء والا لبني كلام وسحاب وانما عنوا ببناءها
ليحصل الكسر اللازم بسبب البناء اذ كسر الراء مصححة
للامالة المطلوبة المستحسنة ولان الراء ثقيل لكونه حرفا مكررا
والثقل يستدعي الخفة والبناء اخف من الاعراب قوله
ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا ليس في محله فكانه ذكر
استطرادا وفيه اشارة الى ان تقدير العدل في غير المنصرف
قد يكون للحمل على الاخوات قوله فلا يكون مما نحن
فيه وهو غير المنصرف قال الوصف الانسب تفسيره لخفائه
قوله وهو كون الاسم دالا وانما فسره به لا بالدال
لانه هو السبب لمنع الصرف قوله على ذات مبهمة لم تتعين
الا ببعض الصفات التي اخذت معها وفيه نظر لان الاوصاف
الماخوذة من صفات مقيسة الى ذوات معينة لا تدل على
ذات مبهمة بل تدل على تلك الذوات المعينة فان الغياض
الماخوذ من الفيض الذي هو كثرة الماء يدل على ماء كثير لا
على ذات مالها الكثرة المائية فانه بعيد وكذلك المصغر
يدل على ذات معينة متصفة بالحقارة مع انه وصف مثل ادير
مصغر ادر جمع ادر يدل على ان ادير متصفة بالحقارة مع انه
وصف ولهذا كان غير منصرف بالوصفية ووزن الفعل الذي
كان في المكبر فان التصغير لا يخل بالوزن فيما اوله احدى
الزوائد قال الاولى ان يقال كون الاسم دالا على ذات مبهمة

لم يتعين الا ببعض الصفات الماخوذة معها او بما قيس اليه ذلك البعض فان قلت اذا كان المصغر وصفا فكيف يصح منع طلحة بالعلمية والتانيث فلما هذا من باب توسعاتهم حيث لم يفرقوا بين المصغر والمكبر قوله سواء كانت هذه الدلالة القرينة على التعميم قوله و شرطه قوله لا العرضي لعرضيته فانه في معرض الزوال فكانه لم يثبت والسبب الرافع للاصل وهو ههنا الصرف لا يكون الا اذا كان راسخا قال الشيخ الرضي لم يقم لي الى الان دليل قاطع على عدم اعتبار الوصف العرضي والاعتدال بانصراف اربع مثل قول لجواز ان يكون انصرافه لانتفاء شرط وزن الفعل بقبوله التاء وما يقال من ان التاء في اربعة ليست طارية على اربع كما هي طارية على يعمل لان اربعة للمذكر واربعا للمونث والمذكر مقدم في الرتبة على المونث ليس بشيء لانه اذا جاز ان لا يعتد بالوزن الاصلي في يعمل بسبب عروض تاء تخرجه من الوزن فكيف يعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه في الاصل خارجا عن شرط اعتبار الوزن قال السيد قدس سره وليس ايضا بشيء ما قيل من ان المانع قبول تاء التانيث وهذه التاء ليست للتانيث بل للتذكير لان قولك اربعة رجال اوزيدين باعتبار الجماعة انتهي والتذكير مفهوم من اختصاصها بجماعة الذكور ويؤيد ما قاله انقلاب التاء هاء في الوقف وعدم انصراف قولهم اربعة نصف ثمانية

قال المصنف التاء العادحة هي الداخلة قياسا والتاء في اربعة
ليست كذلك قال شرطه ان يكون الاولي ان يقول ايضا وان
لا يلزم منه اعتبار المتضادين كخاتم وكانه تركه لانه يعلم فيما بعد قال
قدس سره في الحاشية وانما كان الوضع اصلا لتفرع الدلالات
المعتبرة عليه انتهى اي لتفرع الدلالات الثلث المعتبرة في باب
الافادة والاستفادة عليه كان الوضع اصلا لان الاصل ما يبتني
عليه شيئ واذا كان الوضع اصلا والدلالة فرعا له صح نسبة
الدلالة اليه بقي توهم ان اشتمال الاصل على الفرع كاشتمال
الظرف على المظروف ولك ان تقول رمضانا والتقليل في زمان
الاصل قال فلا نضره الفاء للتفريع قوله ومعنى الغلبة اي معنى
غلبة الاسمية اختصاص الدال على المعنى الوصفي ببعض افراده
او معنى الغلبة مطلقا اختصاص الدال على معنى ببعض افراده
الخ ذهب شيخ الرضي الى ان غلبة الاسمية على الوصفية مشروطة
ببقاء المعنى الوصفي فاذن لم يصر اللفظ الدال على المعنى
الوصفي اسما محضا وان خرج عن كونه وصفا لفظا لعدم صحة
اجرائه على غير ذلك الفرد وهي ظاهر ولا غلبة لاعتباره في المفهوم
قال السيد قدس سره ظاهر كلام المصنف يقتضي عدم الاشتراط
لعدم تقييد الحية والقيد بالصفة وفيه ان الحمل على الاطلاق
مخالف للغة قال في الصراح اسود مار بزرك سياه وارقم
مار بيسه قالوا ان ادهم اسم للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة
فالاولى ان يقال انه بصدد تعميم الذات ولا مدخل في

ذلك لتقييدها بصفة قال فلذلك الفاء للنتيجة فيدل على ترتب
العلم واللام للتعليل فتفيد ترتب المعلوم فلا يغني احدهما
عن الاخر وذلك اشارة الى ماذكر من مجموع الاصلين
المترتب احدهما على الاخر لا الى الاصل الاول ليصح عطف
امتنع على صرف ووجه ذلك ان يجعل مجموع المعطوف والمعطوف
عليه متفرعا على مجموع الاصلين ويحال رد كل فرع الى
اصله على ذهن المتعلم واما قوله وضعف فهو عطف على صرف
قال صرف نسب الصرف الى الكل لانه صفة لجزئه قال وامتنع
اسود اي صرف اسود او امتنع اسود من الصرف فال منع افعي
ما ربزرك قوله اشتقاقه من الجدل الجدل محكم تافتن
رسن را قال للطاير قالوا هو الشقراق وهو طائر اخضر يخالطه قليل
حمرة يصول على كل شيء قال في الصراح اخيل نام مرغي كه
اورا بفال بد دارند قوله لتوهم اشتقاقه من الخال خال نقطة
سياه كه برا ندام باشد ونشان خيلان جماعة قوله لا في الاصل
ولا في الحال اما الاول فظاهر انه لم يثبت واما الثاني فلان
المستعمل لم يقصد بتلك الالفاظ الا انواعا مخصوصة من غير
ملاحظة خبث وقوة وخال وان كانت في انفسها متصفة بتلك
الاوصاف قال التانيث بالتاء هي تاء مثناة في اخر الاسم
مفتوحا ما قبلها تنقلب في الوقف هاء فتاء اخت ليست للتانيث
لانتفاء القيدين الاخرين قطعا بل هي بدل من اللام فلو سمي
باخت مذكر صرف ولو سمي بها مونث كانت كهند قال الشيل

قدس سره يحتمل انها مصروفة على قياس ما ذكره اعلاه منه في عرفات فانها مصروفة عنده لان التاء الملفوظة فيها ليست متمحضة للتانيث فلا يعتبر في منع الصرف ولا يمكن تقدير تاء اخرى معها اذ لم يعهد في كلامهم تقدير التاء مع التاء الملفوظة وان لم يكن متمحضة قوله فانه لا شرط له للزوم الا لف قوله ليصير التانيث لازما اي بعد ما لم يكن لازما لان التاء في اصل وضعها للفرق بين المذكر والمونث وهي لا يكون ح لازمة للكلمة اسما كانت تلك الكلمة او صفة كحمارة حسنة وقد يجيء على خلاف اصله وح تكون لازمة للكلمة كحجرة لكن لم يعتبر واهذا اللزوم قوله لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان اعتناء بشانها وانما قيد بقدر الامكان لان التصرف قد يكون فيها لضرورة او ما في حكمها كما في الترخيم فانه في غير المنادى لضرورة الشعر وفي المنادى للهرب عن الثقل فيما هو كثير الوقوع وكما في الاعلام التي ليست من الكلم العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحرف كما قالوا في جبرئيل جبريل وجبرال وجبرين وذلك لتعسر تكلمهم بها لعدم ورودها على اوزان كلمهم الخفيفة وتركيب حروفها المتناسبة ولك ان تقول ان التصرف في تلك الاعلام لعدم مبالاتهم بما ليس من اوضاعهم ولذا قالوا اعجمي فالعب به ما شئت فكانها ليست اعلاما فالمراد بالاعلام الاعلام التي هي من كلمهم قوله والتانيث المعنوي

اي ما يكون تاء ه مقدرة ولا مجال لتقدير الالف للزومها قوله اي كالتانيث اللفظي بالتاء قيل لان المقدر عندهم اضعف من الظاهر وشرط الظاهر العلمية قوله شرط لوجوب منع الصرف مستلزم له قال او تحرك الاوسط اي بالفعل فلا يكفى مع انها متحرك الاوسط بحسب الاصل قوله ليخرج الكلمة بنقل احد الامور الثلثة ان قلت هذا المعنى يوجب تحتم تاثير كل من العلمية والتانيث وتحتم تاثير كليهما فلم جعله المصنف موجبا لتحتم تاثير التانيث قلنا لان الكلام مسبوق لبيان شرط التانيث ولان المحتاج الى التقوية هو التانيث لكونه معنويا دون العلمية وفي الاخير بحث لانه لا يلائم البيان الذي ذكره الشارح قدس سره قوله علمين للبلدتين اشار بقوله للبلدتين الى وجه تانيث العلمين اعلم ان اسماء الاماكن قد يلتزم تانيثها بتاويل البلدة مثلا فيمتنع صرفها وقد يلتزم تذكيرها بتاويل المكان مثلا فيصرف وقد يعتبر كل منهما فيجوز الوجهان اذا عرفت هذا فنقول ان كان الاستعمال معلوما فذاك وان لم يكن معلوما فلك فيها الوجهان وكذا اسماء القبائل في تاويلها بالقبيلة والحي قوله ممتنع صرفها او ممتنع كل منها من الصرف والاول اوفق بقوله يجوز قال فشرطه الزيادة على الثلثة وههنا شروط تركها احدها ان لا يكون ذلك المونث مذكرا بحسب الاصل فالمونث الذي كان منقولا عن مذكر اذا سمي به مذكر صرف وكذا حائض فانه في الاصل

المذكر وهو الشخص لان الاصل في الصفات ان يكون المجرد
من التاء منها صيغة المذكر وثانيها ان لا يكون تانيثه محتاجا
الى تاويل غير لازم كرجال فان تانيثه بتاويل الجماعة وهو
غير لازم لجواز تاويله بالجمع وثالثها ان لا يغلب استعماله
بحسب معناه الجنسي في المذكر ثم ان تساوى استعماله مذكرا
ومونثا تساوى الصرف ومنعه وان غلب استعماله مونثا فمنع
الصرف راجح وان لم يستعمل الا مونثا فمنع الصرف واجب
السر في اشتراط الاولين ان التانيث المذكور في الاول
بتسميته طارية وفي الثاني يعارض تاويل غير لازم وقد زال
بالعلمية ما طرء وعرض فلم يبق التانيث والسر في اشتراط
الثالث ان الحكم للغالب ومما ذكرنا يظهر وجه ترك الشروط
قوله لان الحرف الرابع فيما هو على اربعة احرف وكذا الخامس
فيما هو على خمسة احرف وبالجملة الحرف الاخير في الزائد
على الثلثة سادس التاء لان موضع التاء في كلامهم فوق
الثلثة وثبة ان كانت بمعنى الجماعة فمحذوفة اللام واصلها
ثبي وان كانت بمعني وسط الحوض فمحذوفة العين واصلها
ثوب قوله اي التعريف يجوز ايضا ان يقدر المضاف اي تعريف
المعرفة او ان يعتبر الحيثية اي المعرفة من حيث انها معرفة
قال ان تكون علمية قيل لم يقل شرطها علمية لان المراد
بالمعرفة التعريف وهو ليس علما ان قلت يجوز ان يراد علمية
ما فيه التعريف كما اراد في قوله التانيث بالتاء شرطه العلمية

اي علمية ما فيه التأنيث قلنا هناك لام ابدل عن المضاف
اليه وليس هنا لام ان قلت لم لم يأت باللام هنا حتى يكون
اخصر قلنا للزوم التكرار لفظا ان قلت فيلزم التكرار في اشتراط
العجمة قلنا لا لزيادة قوله في العجمة قوله بان تكون حاصلة
في ضمنه الاظهر ان يقال حاصلة فيه حصول الصفة في موصوفها
ولا يخفى ان التعريف الذي شرط تاثيره بالعلمية لا تحقق له
الا تحقق العلمية بخلاف البواقي فان تحققها غير لتحقق
العلمية قوله يجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف
قوله فلم يبق الا التعريف العلمي هذا مبني على ان السبب
الاخر في اجمع واخواته الصفة الاصلية والعلمية لا التعريف
بالاضافة المقدرة او اللام المقدرة كما ذهب اليه جمع قوله
وانما جعل المعرفة سببا قيل فعلى هذا اجرى في قوله وزدا فيه
علمية موثرة على اصطلاح غيره او على التجوز اي بارادة
العام من الخاص وفيه ان كون تاثير التعريف مشروطا بتحققه
في ضمن العلمية وثبوته في العلم راجع الى ان الموثر هو العلمية
وانما الاختلاف في التعبير فليس فيه تجوز ولا تكلم
باصطلاح الغير قوله لان فرعية التعريف للتنكير اظهر
لان الفرعية بتقابل التنكير والتعريف يذكر في مقابلة
التنكير لا العلمية قوله وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب
لا غير قوله كان في العجم اسم جنس بمعنى الجيد في لغة الروم
قوله سمي به احد رواة القراء سمي به نافع راويه عيسى قوله

وانما جعلت شرطا الخ تحقيق الاشتراط ما قاله الشيخ الرضي وهو ان العجمة في الاعجمي يقتضي ان لا يتصرف فيها تصرف كلام العرب ووقوعها في كلامهم يقتضي ان يتصرف فيها تصرف كلامهم فاذا وقعت فيه اولا مع العلمية وهي منافية للام والاضافة فامتنعتا معها جازان يمتنع معها ما يعاقبهما ايضا اعني التنوين رعاية لحق العجمة حين امكنت فيتبع الكسر التنوين على ما هو عادته وبقي الاسم قابلا لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تقرر ان الطاري يزيل حكم المطروء عليه فيقبل الاعراب وياء النسبة ويخفف ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان واذربيجان في كركان واذربايكان واما اذا لم يقع الاعجمي في كلام العرب اولا مع العلمية قبل اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل التنوين ايضا مع الكسر كما يقبل سائر التصرفات قوله وتحرك الاوسط ذهب سيبويه واكثر النحاة الى ان الشرط الثاني الزيادة على الثلثة ولا اعتبار لتحرك الاوسط لان الثلاثي خفيف ووضع كلام العجم على الطول وكان الثلاثي ليس منه قوله وهذا اختيار المصنف ذهب الزمخشري الى ان نوحا كهند وكانه قاس العجمة على التانيث المعنوي او غره تحتم منع ماه وجور ولا يخفى انه فاعه بما ذكره الشارح قدس سره قال الشيخ الرضي ما ذهب اليه ليس بشيء اذ لم يسمع نحو لوط غير منصرف في شيء من كلامهم قوله لانه امر معنوي اي ليس له علامة لفظية قوله وشتر قيل نجوز ان يقال امتناع

صرفها التاويلها بالبقعة وفيه انه لا يستعمل الا مذكرا اذ لا يرجع
اليه ضمير المونث وللمناقشة فيه مجال فلو مثل بلملك اسم ابي
نوح النبي عليه السلام لكان اسلم قوله لان غرضه التنبيه على
ما هو الحق عنده يجوز ان يقال لان غرضه التنبيه على ما
هو الحق عنده مما وقع فيه النزاع من نوح وشتر وتقديم
انصراف نوح على امتناع صرف شتر لان انصراف نوح مخالف
لاصل هذا الكتاب اعني المفصل دون عدم انصراف شتر و
لان انصراف نوح جلي مما لا ينبغي ان يتنازع فيه بخلاف امتناع
صرف شتر فانه ليس بهذه المثابة قال الجمع اي الجمعية
او جمعية الجمع او الجمع من حيث انه جمع ويجوز ان
يجعل اللام في الجمع للعهد اي جمع يقوم مقام السببين ليظهر
تفسير الضمير في قوله شرطه بما ذكره قدس سره قال صيغة
منتهى الجموع منتهى مصدر ميمي مضاف الى الفاعل اي صيغة
ينتهي بها جموع التكسير بمعنى ان تلك الصيغة من حيث انها
هي غير قابلة للتكسير فلا يرد النقض برجال بناء على انه بخصوصه
غير قابل للتكسير فان وزن فعال قابل للتكسير ولذا يجمع حمار
على حمير قوله وبعد الالف حرفان اولهما مكسورا وثلثة
اولها مكسور فلا يرد النقض بصحاري وكما لات قوله لانها
جمعت في بعض الصور مرتين اي لانها صيغة جمع جمع وهو
تعليل للعلية المستفادة من قوله لهذا قوله ليكون صيغته مصونة
عن قبول التغيير فتصير لازمة فيصح ان ترفع اصلا هو الصرف

قوله بغيرها ء الباء للملابسة والغير بمعنى النفي والمعنى بلا هاء بل لا بهاء كما في قولك كنت بغير مال فان المعنى كنت بلا مال بل لا بمال لانك كنت بما يغاير المال وهو خبر اخر بشرط او صفة لقوله صيغة قوله منقلبة عن تاء التانيث الى اخره فعلى الاول يكون قوله بغيرها ء مقيد الحالة الوقف وعلى الثاني يكون مقيدا بخلافه قوله جمع فارهة لا فاره كما قيل لان فاعلا اذا كان صفة لا يجمع على فواعل قال قدس سره في الحاشية الفاره الحاذق ويقال للبغل والحمار فاره بين الفروهية ويقال للفرس جواد انتهى الحاذق مرد زيرك ويقال للفرس رايع ايضا قوله لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات ان قيل التاء غير لازمة فينبغي ان لا يعتبر تغيير الوزن بها اجيب بانها وان كانت غير لازمة لكن لها اثر في تغيير الاوزان كما في وزن الفعل على ان التاء في وزن فعاللة موضوعة مع الكلمة لعدم استعمال اشاعث وفرازن وفيه نظر لان التاء انما يكون لازمة في فعاللة اذا كانت للمنسوب كاشاعثة في جمع اشعثي لانها بدل من ياء النسبة بخلاف ما اذا كانت للاعجمي كجوارب في جمع جورب وايضا عدم الاستعمال بلا تاء لا يقتضي الوضع مع التاء قوله ولا حاجة الى اخراج نحو مدائني بزيادة ولا بياء النسبة كما قيل مع انه لو زيد لخرج نحو كراسي مع انه غير منصرف قوله فانه مفرد محض لا يصح الا معاملة المفرد معه بخلاف فرازنة فانه جمع محض لا يصح الا معاملة الجمع معه

قوله جمع فرزين اوفرزان هو معرب قالوا ما فرازنة فمنصرف
قيل ليست اما للتفصيل لعدم التعدد ولا للاستيناف لسبق كلام آخر
الا ان يقال الاستيناف لعدم سبق الاجمال وانما لم يقل فمنصرفة
لان المنصرف صار اسما فيجوز اعتبار اسميته وان المراد نحو
فرازنة او ان المراد اللفظ هذا هو الظاهر لا يقال فعلى هذا يكون
غير منصرف بالعلمية والتانيث فكيف يصح تنوينه لانا نقول
تنوينه للمناسبة ومشاكلة المسمى مع انه يجوز ان لا يكون منونا قال
وحضاجر علما للضبع ليس منصوبا باعني لان المنصوب به
قلما يخلو عن مدح اوذم او ترحم ولا يستقيم هنا شيء من تلك
المعاني بل هو منصوب على انه حال من المستتر في غير المنصرف وجاز
ان يتقدم معمول ما اضيف اليه غير اذا كان بمعنى النفي فانه
ح في قوة لا وجاز فيه ما جاز في لا من تقديم معمول المدخول
وزيادة لا في ما عطف على المدخول لتاكيد النفي ولا يخفي
ما فيه من ابهام ان امتناع صرفه مخصوص بحال العلمية وليس
كذلك لامتناع صرفه حال التنكير ايضا وفي بعض النسخ
علم بالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف وينبغي ان يكون الجملة
اعتراضية لا حالية ليخلوا لكلام عن ذلك الابهام قوله بل
للجمعية الاصلية الجمعية وان كانت منافية للعلمية كالوصفية
لكن اعتبارها ليس مع اعتبار العلمية حتى يلزم اعتبار
المتضادين في حكم واحد ومن قال الجمعية غير منافية
للعلمية لجواز تسمية اشخاص برجال فلم يات بشيء لان نوع

ابهام منافيا للعلمية لازم بمعنى الجمعية كما ان الابهام المنافي للعلمية لازم لمعنى الوصفية نعم يجوز ان يبقى شائبة من معنى الجمعية في العلم كما يجوز ان يبقى شائبة من معنى الوصف فيه كما اذا سميت شخصا ذا احمرة بالاحمر قال قدس سره في الحاشية الضبع هي الانثى والضبعان هو الذكر والجمع ضباعين كسرجان وسراجين انتهى قال في الصراح ضباع كفتار وضبع كفتار وضبعان بالكسر كفتار نرضبعانة ماده وهذا يوافق الصحاح فعلى هذا اندفع السوال قوله والا لكان بعد التنكير منصرفا الملازمة ممنوعة لجواز ان يكون مثل احمر علما اذا نكر قال قدس سره في الحاشية فعلى هذا معنى قوله علما للضبع انه علم لجنس شامل للضبع لا لجنس هو الضبع انتهى هذا التاويل بناء على تسليم تانيث الضبع وقد عرفت ما فيه قوله لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف ولا مكان اعتبار الجمعية المطلقة قوله وهو لا كثر في موارد الاستعمال او مذهب الاكثر قال العجمي خبر مبتدأ محذوف قال حمل على موازنه لانه دخيل والدخيل يميل الى المجانس وانما لم يمنع من الصرف اخر المعرب مخففا حملا على موازنه من افعل علما لان جمع ما يوازنه ليس ممنوعا من الصرف كاكلب وابحر قوله لكنه من قبيله حكما الخ اعتذار عن انه لم يعد الحمل على الموازن من الاسباب وقد اعتذر عنه بانه سبب على سبيل الاحتمال لا على القطع قال المصنف في شرحه يلزم هولاء ان

يقولوا الجمع و ما اشبه الجمع وقد قال بعضهم بذلك قال تقدير اي قد ر تقديرا قوله وكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة هذه عبارة السيد قدس سره انما قال كانه لان السروالة لم تجيء بمعنى قطعة من السراويل دل هام بمعنى قطعة الخرقة فيكون المفرد كالجمع مفروضا وانما لم يجعل جمعا لها بالمعنى الثاني حتى يكون المفرد متحققا لان السراويل مختص بالازار فلا يصح ان يكون السروالة بهذا المعنى مفرداله ولقائل ان يقول ان السراويل منقول من المعنى الجمعي الى هذا الجنس ولم يلاحظ فيه معنى الاقطاع اصلا فجاز ان يكون منقولا اليه من معني الاقطاع لا من اقطاع الازار ان قيل نقل الجمع الي الواحد في الاجناس لم يجيء نعم جاء في الاشخاص كمدائن اجيب بان ذلك في الجمع المحقق لا في مطلق الجمع وبان المفرد اذا اشتمل على الاقطاع جاز اطلاق اسم تلك الاقطاع عليه كما يقال ثوب شراذم جمع شرذمة وهي القطعة وفيه ان ذلك من باب اجراء الجمع على الواحد لا من باب اطلاق الجمع عليه اللهم الا ان يقال اذا صح الاجراء صح الاطلاق قال واذا صرف لما كان عدم الصرف غالبا والصرف معلوبا كان لفظ اذا في الاول وانما وقعا موقعه وفي الثاني وانما وقعا موقع ان للمشاكلة قال فلا اشكال بالنقض به علي قاعدة الجمع لا يخفي ان نفي جنس الاشكال بهذا المعني لا ينافي في اثبات الاشكال من وجه آخر وهوان سراويل اذا

صرف كان ينبغي ان يصرف مصابيح لانه يوازن مفرداً كما يصرف فرازنة لانه يوازن كراهية ويمكن ان يدفع بان سراويل مفرد اعجمي ولا اعتبار لموازنة الاعجمي او بالنذور او بتقدير الجمع في سراويل مطلقا صرفا ولم يصرف وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فمن نظر الى التقدير منعه من الصرف ومن نظر الى وقوعه على الواحد صرفه قوله اي كل جمع منقوص وكذا كل مفرد غير منصرف منقوص كقاض اذا كان اسم امرأة واعيل مصغرا على لا مقصور كاعلى فان الالف فيه ثابتة لخفتها قوله في حالتي الرفع والجر اشارة الى انهما منصوبان على الظرفية والعامل فيهما المماثلة المستفادة من الكاف قوله لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة آه ولان الاعلال سببه قوي وهو الاستثقال المحسوس ومنع الصرف سببه ضعيف وهو مشابهة غير محسوسة قوله على وزن سلام فصار مثل فرازنة المشبهة بكراهية قوله وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف يفهم منه ان من جعله غير منصرف يجعل الاعلال مقدما على منع الصرف سواء كان التنوين عوضا عن الياء او عن الحركة وينبغي ان يكون كذلك لان منع الصرف لو كان مقدما على الاعلال يوجب الفتح في حالة الجر والقول بان الفتح في حكم الكسر لانه بمعناه بعيد لكن من قال ان التنوين عوض عن الحركة هو المبرد والمفهوم من كلام الرضي ان منع الصرف مقدم على الاعلال عنده وا صل ... لا ...

اصل الاسم الصرف ثم جواري بحذفها واثبات الحركة ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بتعويض التنوين عن الحركة ليخفف الثقل بحذف الياء للساكنين قوله في لغة بعض العرب اثبات الياء وهي قبيحة وعليه قول الفرزدق
ولو كان عبد الله مولى هجوته * ولكن عبد الله مولى مواليا *
ويجوز ان يجعل الياء للمتكلم والاصل موالي بتشديد الياء حذفت الياء الاولى وزيدت الالف للاشباع ولا يخفى ما فيه من المبالغة في الهجو قوله وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة لا شبهة في ان التركيب الذي يناسب ان يعد من الاسباب تركيب يوجد في الاسماء وهو المعرف ههنا لا مطلق التركيب فيصح التعريف جمعا لا يقال فاذن لا حاجة الى اشتراطه بالعلمية لان المركب المجعول كلمة واحدة لا يكون الا علما لانا لا نسلم الحصر لجواز ان ينقل اولا الى معنى جنسي او ينقل اولا الى معنى علمي ثم ينقل الى معنى جنسي كما اذا نكر ذلك العلم ولو سلم فنقول العلمية شرط لتحققه وثبوته لا اشتراطه قوله من غير حرف فيه جزء ان قلت اعتبار هذا القيد فيما اريد بالتركيب من غير اعتبار نفي الاضافة والاسناد تحكم قلنا الحرف لما كان شديد الالتصاق بالكلمة لم يظهر اثر تركيبها فلم يعد من جنس التركيب الذي يناسب ان يعد سببا بخلاف التركيب من الاسمين اسناديا كان او اضافيا ولما لم يوجد التركيب من الفعلين لم يحتج

الى نفيه بوجه قوله ليامن من الزوال والا نحلال اولتحقق سبب اخرى حتى يترتب اثر المنع قوله فيحصل له قوة اى اللزوم فيه وان لا يكون باضافة ولا اسناد الباء للملابسة اي ان لايكون ذلك التركب ملابسا لهيئة الاضافة والاسناد وذلك لان كل كلمة نقلت عن مركب اعرابها وبناؤها باعتبار المنقول عنه ومعناها باعتبار المنقول اليه فلا يصح اعتبار منع صرفها باعتبار وضعها العلمي لامتناع اعتبار حكمه قوله لان الاضافة آه اولان تاثيرها اما في الجزء الاول وهو باطل لما عرفت واما في الجزء الثاني على قياس بعلبك وهو ايضا باطل لانه مشغول بالاعراب الحكايتي قوله فكيف يوثر في المضاف اليه اي اذا كان في طباع شيئ اقتضاء امر لا يجوز ان يكون فيه اقتضاء ما يضاده سيما في مادة واحدة حكما فان المركب الاضافي في حكم كلمة واحدة قوله من قبيل المبنيات عند جماعة منهم المصنف ومن قبيل المعربات المحكية عند جمع ولا يبعد ح ان يحكم بعدم انصرافه وان لم يظهر اثره لفظا قوله كانه اكتفى انما قال كان لان المذكور فيما بعد مع بعده حكم لما يتضمن حرف العطف بالفعل لا لما يتضمنه بحسب الاصل ومن الجائز التخالف ولذا ذهب بعضهم الى ان نحو خمسة عشر علما معرب غير منصرف ومن ههنا ينقدح جواب آخر وهو ان المصنف وافقهم في منع الصرف قوله من غير ان يقصد بل من غير نقل عن مركب مستعمل في معنى فيكون علما على الارتجال قال الالف والنون قبل

الواو بمعنى مع ولك اعتبار العطف اولا ثم الحكم عليه بقوله
ان كان الخ قوله لانهما من الحروف الزوائد بالفعل فلو
احتمل لفظ نونه الاصالة جاز صرفه كحسان لجواز ان
يكون من الحس كما جاز ان يكون من الحسن ويمنع ح
قوله لمضارعتهما الفي التانيث في منع دخول تاء التانيث
لما كان منع صرفهما دائرا عليه وجودا وعدما جعله وجه
الشبه ولم يجعل غيره من الوجوه وجها للشبه لان
الوجوه الاخر تساوي الوزنين صدرا كسكران وحمراء
وكون الزائدتين في سكران مختصتين بالمذكر كما
ان الزائدتين في حمراء مختصتان بالمونث وكون المونث
في نحو سكران صيغة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في حمراء
كذلك ولا يدور عليها مع صرفهما الا ترى الى صرف ندمان
مع تحقق تلك الوجوه ومنع عمران وعثمان مع عدمها قوله
اما كونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه لا يظهر على
هذا النقل يرد وجه اشتراطهم انتفاء التاء الا ان يقال وجهه
ان المجرد عن التاء اصل لما زيد عليه التاء والاصالة تنافي
الفرعية التي توثران بسببها قوله واما مشابهتهما لالفي
التانيث اي في منع دخول تاء التانيث ان قلت لابد في السبب
من فرعية ولا فرعية على هذا المذهب قلنا السبب اما المشابهة
او المشابتة فان كان الاول فهو فرع للطرفين وهو ظاهر وان
كان الثاني فهو فرع لما زيد تا عليه لكنه سبب غير اصيل لتوقفه

على المشابهة مع ان المشبه من عداد المشبه به فلا حاجة فيه الى اثبات فرعية مغايرة لفرعية المشبه به قوله والراجح هو القول الثاني لان وحدة اشتراط الطائفة الاولى انتفاء التاء غير ظاهر قوله لا الاسم السابق ولا الاسم المقابل للقب والكنية والمقابل للمهمل والمقابل للظرف اللازم الظرفية قوله وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد او مجموع وتثنية الضمير في قوله ان كانتا باعتبار تعددهما في انفسهما قوله او شرط ذلك الاسم فيه انه مخالف الشروط السابقة لكن يخلو عن لزوم تنافر بين اعتباري الواحدة والتعدد كما في التوجيه الاول قال فشرطه العلمية منهم من قال انها شرط وسبب ومنهم من قال انها شرط محقق للمشابهة لا سبب لانهما كالفي التانيث يقومان مقام علتين قوله او ليمتنع او ليتحقق سبب اخر كما عرفت في التركيب قال كعمران وسلمان وعثمان فقد جاء في الاسم حركات الفاء وفي الصفة لم يجئ كسر الفاء وجاء فتحها وضمها ايضا لكن المونث ح مع التاء قال اوصفة فيه انه عطف باو على عاملين مختلفين وليس على شرط قيل الصواب الواو بدل او لان الالف والنون توجدان في الاسم والصفة واجيب بان الترديد ليس باعتبار نفس الطبيعة بل باعتبار فردها وفردها لا يكون الا في احدهما ويمكن ان يجاب بان او للتنويع قوله لانه متهيئ كان مونثه فعلى الخ هذا عند الاكثرين وجوز بعضهم اجتماعهما وحكموا حا بالانصراف قد افاده ان وجود فعلى

ليس مقصود الدلالة بل المطلوب منه انتفاء فعلانة فالعدول عنه الى ما ليس مطلوبا غير مناسب بل غير صحيح لان المطلوب قد يحصل بغير وجود فعلى فهذا الوجه ضعيف وقد اشار الطالب الى ضعفه بقيل انقلت اذا كان المطلوب من وجود فعلى عندهم انتفاء فعلانة كان الواجب عندهم امتناع صرف رحمن لحصول المطلوب قلنا لعل المطلوب عندهم انتفاء موكد مبني على دليل لفظي والانتفاء المبني على الدليل اللفظي لا يكون الا الوجود فعلى قوله لانه صفة خاصة لله الخ لقائل ان يقول اختصاصه به تعالى في الاستعمال لا في الوضع فاذا نظر الى الوضع كان له مونث بحسب القياس اما بالتاء لان الاصل في التانيث التاء واما بالالف وهو الراجح لان فعلان فعلى اكثر من فعلان فعلانة فعلى الاول ينبغي ان يكون منصرفا بالاتفاق وعلى الثاني ينبغي ان يكون غير منصرف اتفاقا اللهم الا ان يقال ان الثابت بالقياس لا يضر ولا يكفي قال وندمان لما كان المراد بندمان اللفظ كان علما غير منصرف فينبغي ان لا ينون ولا يكسر ههنا الا للمشاكلة المسمي قوله وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل سواء كان له زيادة نسبة الى الفعل اولا فالاضافة في قوله وزن الفعل محمولة على النسبة لا على زيادة النسبة والا لم يحتج الي قوله فشرطه ولقائل ان تحمل عليها وتحمل قوله فشرطه على شرط التحقق لا على الاشتراط لان السببية ليست الا للفرعية ولا فرعية الا فيما له زيادة اختصاص بالفعل قوله بالفعل

في اكثر نسخ المتن به والضمير راجع الى الفعل وضمير يختص
راجع الى الوزن او بالعكس وذا اعرب كما هو المشهور قوله
وكذلك بذر من بذر المال اي اسرف قوله وخضم من خضم
الشيء اكله بجميع فيه قوله وشلم علما مرتجلا بالعبرانية لموضع
بالشام يقال هو بيت المقدس قوله وصل ضرب على البناء للمفعول
وزن فعل مجهولا من الخواص لم يات في اسماء الاجناس الا دئيل
لدويبة وقيل العرب لم ينقل الفعل الى اسما الاجناس وان
كان قليلا كقوله عليه السلام ان الله تعالى نهاكم عن قيل وقال
فيجوز ان يكون منقولا من دئيل بمعني اسرع واما دئيل علما
لقبيله فيجوز ان يكون منقولا منه ومن دال بمعني مشي مشيا مخصوصا
والتغيير للدلالة على العلمية كما قيل في شمس شمس بالضم
واما الوعل لغة في الوعل والرئم بمعنى الاست فشاذ ان
قوله ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة ذهب يونس
الى أن هذا الوزن المشترك بين القبيلتين توثر وذهب عيسى الى
تاثيره اذا كان منقولا من الفعل كقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا*
ولولا ذلك لنون جلا ويرد بانه ان كان علما فحكي مع الضمير وهو
لا يغير وان لم يكن علما فهو صفة مقدر اي انا ابن رجل جلا اي
انكشف امره او كشف الامور قال ويكون انما لم يقل بدله ا ويغلب
كما قال النحاة لان فاعلا اذا جعل علما لمذكر كان منصرفا مع انه
غالب في الافعال ولم يجيء في الاسماء الا خاتم وعالم وساسم
اسم شجر اسود ولان في اثبات الغلبة زيادة موءنة لا يقال

في اثبات الاختصاص ايضا تلك الزيادة لانا نقول لعله لم يجد فيه ما يتحرز به عن ذلك المحذور ان قلت هذا الوزن انما يصح سببا اذا كان له زيادة اختصاص بالفعل حتى يظهر فرعية وزيادة الاختصاص اما بالاختصاص بالفعل او بالغلبة قلنا زيادة تلك الحروف قياسية في جميع الافعال المتصرفة فصارت لاطرادها في جميع الافعال دون الاسماء اشد اختصاصا بالفعل قوله او يكون غير مختص خصه به بقرينة المقابلة لعل وجهه ان الشق الاول اولى بالتاثير والظاهر ان او لمنع الخلو وان النسبة بين الشقين العموم من وجه لافتراقهما في شمر واحمر واجتماعهما في نحو يزيد ويشكر ونحو استخرج معلوما ومجهولا وامرا واستبرق اعجمي وتباعد وتبوعد وافتعل وافعل قوله اي اول وزن الفعل آه لما كان المراد من وزن الفعل كون الاسم على وزن الفعل صح رجع الضمير الى الوزن والى الموزون كما هو المقصود قوله زيادة حرف او حرف زائد على الاول صح لفظة في لان الصفة تنسب الى موصوفها بفي وهو شائع وكذا على الثاني لان النسبة بين قوله اوله وبين الحرف الزائد العموم من وجه ويصح نسبة العام الى الخاص بفي وبالعكس اولان المراد في موضع اوله قوله من حروف اتين لو غير ذلك الحرف لم يضر كهراق وهرق من اراق ماضيا وارق امرا وكذا لو تصرف في الوزن مع بقاء الزائد سواء كان بالحذف كيسم او بالقلب كاعلى او بالادغام كاشد

اوبالرد الى ماكان كما اذا سميت بفعل محذوف العين او اللام لاجل الجزم او الوقف فانك ترد المحذوف لان السقوط للجزم او الوقف الجاري مجراه لا يكون في الاسماء فتقول في يقل من لم يقل واخش اسمين جاءني يقول واخشى قال غير قابل اي حال كون الى اخره حال من ضمير اوله وانما لم يجعله شرطا للشق الاول لانه لاختصاصه بالفعل لا يقبل التاء اصلا قوله ولو قال غير قابل للتاء كانه اراد غير قابل للتاء بحسب الوضع فلا يرد النقض باسود اذ قياس مؤنثه ان يكون على فعلاء قال ومن ثم امتنع احمر وانصرف يعمل قيل في جعل وجود الشرط علة للمشروط نظر لما تقرر من ان المشروط يثبت بالسبب لا بالشرط وقد يدفع بانه جعل اشتراط هذا الشرط علة الحكم بامتناع احمر وانصراف يعمل ولا يخفى ان هذا الاشتراط سبب للحكم المذكور قوله بالسببية المحضة او مع شرطيته لا بالشرطية المحضة عند الجمهور خلافا لجماعة حيث قالوا تاثير علمية الاسم الذي فيه الالف والنون ليس الا لتحقق السبب فيه وهو المشابهة بالف التانيث الممدودة قوله براحد من الجماعة اي بمفهوم صالح لان يراد به واحد من الجماعة قوله فانه اريد به المسمى بزيد والا لم يصح توصيفه باخر لانه نكرة قال لما تبين اي لدليل ظهر بالالتزام قوله استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اي استثناء بعد تقييد المستثنى منه بالاستثناء الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء من امر واحد

بلا عاطف لان الاول استثناء من المطلق والثاني استثناء من المقيد
ونظير ذلك ما يقال في توجيه ظرفين من جنس اذا كانا متعلقين
بفعل واحد بلا عاطف ولو جعل المصنف قوله العدل ووزن الفعل
معطوفا على قوله ما هي شرط فيه لكان اظهر دلالة واخصر عبارة
ولعل النكتة في الفصل اختلاف تاثير العلمية في المعطوف
والمعطوف عليه وغرابة الاسلوب قوله كما في عمر واحمد
اتفق النحاة على ان العلمية موثرة مع العدل في اسم لم يوضع
الا علما كعمر مع وزن الفعل سواء كان الاسم غير منصرف قبل
العلمية كاحمد اولا كاصبع ويزيد واختلفوا في تاثيرها مع
العدل في اسم كان غير منصرف قبل العلمية كثلاث ومثلث
فذهب اكثر النحاة الى انصرافه لان العدل تابع للوصف وقد
زال بالعلمية وذهب جماعة الى عدم انصرافه اعتبارا للعدل
الاصلي واليه مال الشيخ الرضي قائلا ان العدل امر لفظي وهو باق
واما اخر وجمع واخواته اعلاما فغير منصرفة عند سيبويه اعتبارا
للعدل الاصلي ومنصرفة عند الكوفيين قال وهما متضادان دفع لما يتوهم
من ان القاعدة المذكورة منقوضة بكلمة جامعة للعدل والوزن
والعلمية فان العلمية موثرة فيهما مع انها غير منصرفة بعد التنكير وقد
يدفع ايضا بان العلمية غير موثرة معهما لاستقلالهما بمنع
الصرف قبل ورودها قوله على اوزان مخصوصة هي اوزان
ثلث ومثلث واخر وسحر وامس عند بني تميم وقطام ايضا عندهم
قوله اي لا يوجد شيء من الامر الثلاثة يعني ان المستثنى منه

ليس سبب المنع مطلقا لعدم صحة الحكم ولا السبب الذي هو احد الامرين للزوم استثناء الشيء من نفسه بل مفهوما مردد ابين مجموع السببين واحدهما او مفهوما مساويا له اعني ما يجامعه العلمية موثرة ولم يكن مشروطابها وهذا المعنى وان كان منحصرا في احدهما لكنه اعم منه بحسب التصور وهذا القدركاف في صحة الاستثناء كما يقال في كلمة التوحيد قوله لم يبق فيه سبب وان كانت الاربعة مجتمعة كما في اربعان قوله وايضا قد عرفت به بندفع النقض بآخرعلى وزن افعل حيث قيل انه معدول عما كان معه اللام اوالاضافة ومن قوله ولما كان قول التلميذ اظهر الخ يبعد ان يجعل الاخفش فاعلا اذ يلزم ح جعل قول سيبويه اصلا مع انه مخالف للقاعدة المحققة عنده وامتناع نصب اعتبارا بتقدير اللام والقول بانه منصوب على الظرفية اوالحالية اوكونه بدل الاشتمال بعيد قال في مثل احمرعاما حال من احمر لانه مفعول للمماثلة قوله وكذلك افعل التفضيل وكذلك ثلاث قوله لضعف معنى الوصفية فيه بخلاف افعل فعلاء ولذا لا يعمل افعل التفضيل في الظاهر دون افعل فعلاء قوله حتى صار افعل اسما اي صار ملحقا به كافكل قال اعتبارا يجوز ان يكون مصدرا لخالف لان ذلك الاعتبار نوع مخالفة قوله لاجل اعتباره الوصفية الاصلية بمعنى ان المعدوم يجعله كالثابت قوله وفيه بحث آه ان قيل جاز اعتبار شئمة من الوصفية

في العلم كما اذا سميت باحمر من فيه حمرة اجيب بان المقصود الاهم في وضع الاعلام المنقولة غيرما وضع له لغة ولذلك تراها مجردة عن المعنى الاصلي كزيد قوله واما الاخفش قال الشيخ الرضي قال الاخفش في كتاب الاوسط ان خلافه في نحو احمر انما هو في مقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف قوله وهذا القول اظهر لان المعدوم من كل وجه لا يوثر قال لما يلزم علة للنفي لا للمنفي قوله فان العلم للخصوص والوصف للعموم يعني انه اراد بالتضاد التقابل بالعرض ولم يرد التقابل بالذات لان العموم والخصوص من صفات معاني الاعلام والاوصاف والتقابل بينهما بالعرض قال في حكم واحد اي في شان اثر وتحصيله قوله وهو منع صرف لفظ واحد منعا شخصيا فلا يرد اعتبار المتضادين في منع صرف الالفاظ و هو واحد اي بالنوع ولا في منع صرف احمر في حالة الوصفية والعلمية لتعدد المنع قوله قد تقرر احد الضدين الخ بل نقول ليس في هذا المقام الا توهم اجتماع المتقابلين وبيان ذلك ان لا تدافع بين الدلالة على العموم والدلالة على الخصوص و هو ظاهر ولا بين العموم والخصوص لاختلاف محلهما و هو المدلول ولا بين ارادة العموم والخصوص ان جوزا ستعمال المشترك في المعنيين وان لم يجوز فذلك ليس للتقابل ولك ان تقرر الكلام على وجه لا مجال للشبهة فيه وهو ان الوجود اللفظي بازاء الوجود العيني فكره ان يكون في عالم اللفظ ما يندر

في عالم العين ولا يكون فيه في بادي النظر وهو تاثير الضدين في امر موجود واحد بالشخص سواء كان الضدان مجتمعين او لا وانما قلنا في بادي النظر لان الضدين قد يوثران في امر واحد كالكيفيات المتقابلة الموثرة في المزاج وذلك تدقيق فلسفي قوله لكنه شبيه به فان لزوم اجتماعهما في التصور حالة تاثيرهما في امر شخصي بمنزلة اجتماعهما في التحقق قوله اي باب غير المنصرف يعني ان اللام للعهد قوله اي بصورة الكسر يعني انه اراد بالكسر صورة الكسر بطريق الاستعارة لان الكسر بلا تاء من القاب البناء عند البصريين ويطلق على الحالة الاعرابية مجازا فالظاهر ان يقول بالكسرة لعدم اختصاصها بالبناء قوله اعني اللام والاضافة دون سائر الخواص كالفاعلية والمفعولية قيل وجه ذلك انهما مغيرتان لمدلول الاسم بخلاف البواقي قوله وحيث ضعف الخ قيل في توجيه عدم سقوط الكسرة ان التنوين كالثابت لوجود خلفه وهو اللام او الاضافة او انه محذوف لا لمنع الصرف بل للاضافة او اللام وفيه انهم صرحوا بان الاضافة في حواج بيت الله معاقبة للتنوين المقدر قوله ان العلمية تزول باللام والاضافة فيه ان اللام تجامع العلمية اذا كان العلم في الاصل مصدرا او صفة كالفضل والحسن قوله كالصافنات قال قدس سره في الحاشية الصافن من الخيل الذي يقوم على ثلث قوائم واقام الرابعة على طرف الحافر نقلا عن الصحاح قوله اي المرفوع الدال عليه المرفوعات

دلالة الجمع على الجنس لا على فرده فعلى هذا التفسير يكون
جملة هو ما اشتمل منقطعة عن السابق وهو اما موقوف وقف
الاسماء الغير المركبة مذكور للفصل او مرفوع على انه مبتدأ
محذوف الخبر او خبر محذوف المبتدأ والتقدير المرفوعات
هذه او هذه المرفوعات واللام لاستغراق الانواع ويحتمل
على التقدير الاول العهد الى ما يفهم من السابق حيث قال و
انواعه رفع ونصب وجر وفيه تامل قوله لان التعريف انما
يكون للماهية فمن جعل الضمير راجعا الى كل واحد من
المرفوعات او الى المرفوعات وقال توحيده وتذكيره بالنظر الى
خبره اعني ما اشتمل فان المبتدأ هو الخبر فيجوز مطابقته له كما
يجوز مطابقته للمرجع لم يات بشيء الا ان يقال ان اللام ابطلت
معنى الجمعية واقحام صيغة الجمع للاشارة الى تعدد الانواع
او يقال ان الكلام محمول على بيان الطرد قال على علم الفاعلية
لم يدل على الرفع لان الخفاء في المرفوع ليس الا باعتبار ما يخفيه
فاذا اخذ المأخذ في تعريفه صار من قبيل اخذ المعرف في تعريفه و
لئن تنزل عن ذلك فلا شبهة في ابهام الدور ولانه خال عن
الاشارة الى اصالة الرفع في الفاعل وعن زيادة الايضاح
المناسبة لمقام التعريف قوله والمراد باشتمال الاسم عليها
ان يكون موصوفا بها اي كالموصوف بها فان الحركات والحروف
الاعرابية وان لم تكن اوصافا لكنها مشبهة بها لعدم استقلالها
وتبعيتها للمعرب ويجوز ان يقال ان صيغة المرفوع كصيغة

المملول للفبسة فالمرفوع ما له نسبة الى علامة الفاعلية بكونه
ملابسا لها ملابسة الدال لجزءه وتضمنه له اوملابسة المظروعليه
للطاري والمراد بالاشتمال هوهذه الملابسة قوله اذ معنى
الرفع المحلي انه في محل الخ الظاهرمن العبارة ان الرفع المحلي
هوهذه الحيثية وح لاشبهة في اتصاف الاسم بها لكنها ليست عاما
لالفاعلية نعم لوقيل ان ثبوت هذه الحيثية مستلزم لتوهم رفع له
اولاعتبار رفع لما هوفي محله وان الاشتمال اعم من ان يكون محققا
اوموهوما اواعم من ان يكون الاشتمال له اولما هوفي محله لكان الامر
ظاهرا قوله وكيف يختص الرفع لعل الباعث على التخصيص عدم
ظهور اشتمال الاسم على علم الفاعلية اوجعل اللام للعهد كما
ذكرناه انفا قوله اي من المرفوع فان الكلام مسوق له ومن
ابتدائية اتصالية ويابي عنه قوله ومنها المبتدأ قوله اومما
اشتمل لقربه ويجوز ان يجعل راجعا الى المرفوعات بضرب
من الحذ ويل ويوافقه قوله ومنها المبتدأ قوله لانه جزء الجملة
الفعلية ولانه لا يحذف بدون المسند وفيه انه قد يحذف
كقولك ما ضرب واكرم الا انا وقولهم بلى ه لك اي راي ويدفع
بانه نادر ولانه لا ينسخ بالعامل وفيه انه قد ينسخ نحو كفى
بالله ويدفع بانه نادر غير مطرد والحرف زائد قوله التي
هي اصل الجمل لاشتمالها على ما هوموضوع للاسناد قوله
ولان عامله اقوى لانه موجود محسوس بخلاف عامل المبتدأ
فانه عدمي معقول وقوة المؤثر يقتضي قوة الاثر فالفاعل في

المرفوعية اقوى من المبتدأ ولا يعارضه ما ذكره في المبتدأ الا انه لا يفيد قوة رفعه بل يفيد فضيلة حاله قوله لانه باق ولان ما عداه يصلح ان يرد اليه فهو ام المرفوعات كما ان الف الاستفهام اصل فيه لقيامها مقام كلمانه قوله ولانه يحكم عليه بكل حكم ولانه يحكم عليه بمتعدد فله استيعاب وهو فضيلة وكمال قوله الا بالمشتق حقيقة او حكما فان المصدر العامل في قوة ان مع الفعل قال اسند اليه الاسناد ههنا بمعنى النسبة ناقصة كانت او تامة خبرية كانت او انشائية مثبتة كانت او منفية محققة او مفروضة قوله بقرينة ذكر التوابع بعدها لا يخفى بعدها عن التعريف قال او شبهه او للتنويع لا للشك او التشكيك قوله اي ما يشبهه في العمل او في الدلالة على الحدث ولا يخرج فاعل الظرف لانه فاعل لعامله حقيقة قال وقدم الجملة حالية بتقدير قد والضمير فيه راجع الى احد الامرين المستفاد من لفظة او وقوله لان الاسناد الى ضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة لانه مقر الاسناد ولو اريد الاسناد بحسب الدلالة اللغوية لكان ذكر قوله قدم لدفع توهم الدخول واليه مال المصنف في الشرح قوله والمراد تقديمه عليه وجوبا لانه الفرد الكامل قوله المراد وجوب تقديم نوعه بقرينة انه بصدد تعريف نوع من انواع المرفوع ويجب ان يكون المعرف واجزاؤه من لوازم المعرف والسر في لزوم تقديم الفعل ان غرض المتكلم في تقديم زيد

على تقديم نعيين محل الفائدة وان المخاطب يفرق انتظارها وفي تقديم قام على زيد تعيين الفائدة وانتظار محلها فلوقدم زيد في قام زيد لانقلب الغرض نقل عن الكوفيين جواز التقديم واستدل بانا لوجعلنا زيد في زيد قام فاعلا وجعلنا الكلام محمولاً على التقديم والتاخيرلم يحتج الى الاضمار وتغيير محل الموجود اهون من اثبات المعدوم ولهذا قالوا ليس في زيد اضربته الا النصب ولا يلزم عليهم نصب كله لم اصنع لان الفعل لا يقع عليه وكذا حكم اخواته قوله اي اسنادا واقعا اشارة الى ان قوله على جهة قيامه به متعلق باسنادا وصفة لمصدره قيل يحتمل ان يكون حالا بعد حال ولا يخلو عن شيء لان الفعل لا يكون على طريقة القيام بل الاسناد يكون كذلك قوله على طريقة قيام الفعل اي قيام مدلوله يقال عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اي على طرزه وطريقه وشكله قوله وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم اي ذلك علامتها ومن لوازمها وذلك لان القيام ثبوت موجود لامر واتصاف ذلك الامر به والتعبير عنه ليس الا بصيغة المعلوم لان مصدر المجهول لا يوجد اصلا ومصدر المعلوم قد يوجد لكن فيه تامل والمراد بالاسناد الذي هو على طريقة القيام ثبوت شيء لامر ثبوتا يماثل القيام ويشاكله في المعنى او في التعبير فتعبيره تعبير القيام ان قلت فعلى هذا يخرج الاسناد الذي هو نفس القيام قلنا للقيام افراد بعضها يماثل بعضا قوله احتراز

بهذا القيد عن مفعول مالم يسم فاعله وان كان للمصدر المجهول لانه في قوة ان مع الفعل المجهول قوله كما ذهب المفصل والشيخ عبد القاهر فانهما ما لا الى ما ذهب اليه اكثر المتقدمين البصريين قوله وزيد قائم ابوه قيل لو قال ابواه لكان نصا فيما قصده لان ابوه يحتمل ان يكون مبتدأ وفيه انه لو كان مبتدأ لوجب تقديمه على قايم كما في زيد قام قد والاصل الخ هو في اللغة ما يبتني عليه شيء وفي العرف القاعدة والمراد ما سيذكره قدس سره ان قلت انما آثر هذه العبارة على قولك الاولى ان يلي مع انه اوضح واحسن لمراعاة الاشتقاق قلنا لان في لفظ الاصل ايماء الى ان قرب الفاعل من الفعل كانه بمنزلة قاعدة لا يجوز هدمها وانه ليس بمجرد اولوية بل يبتني عليه بعض الاحكام كما بيناه بقوله فلذلك جاز الخ ففيه زيادة تشويق الى استماع الحكم الباقي قوله في الفاعل وكذا الاصل في ما هو بمعناه ان يقرب من الفعل ويتقدم على ما ليس بمعناه كالمفعول الاول من باب اعطيت بالنسبة الى مفعوله الثاني وكذا الحال في المفعول بلا واسطة بالقياس الى المفعول بواسطة قوله اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه الحاصل ان الفاعل من حيث هو فاعل يقتضي قربه من الفعل ورجحانه لكن قد يزول ذلك الاقتضاء بعارض يقتضي رجحان البعد او وجوبه وينظر ذلك ما يقال ان الماء بطبعه يقتضي البرودة لكن قد يزول ذلك الاقتضاء بعارض مسخن قال ان يلي

لم يقل ان يليه مع انه اخصروا شمل لشموله شبه الفعل ايضا فوضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن في الذهن والاشارة الى ان الفعل اصل في هذا الحكم وشبه الفعل ملحق به قوله لشدة احتياج الفعل اليه لان النسبة الى الفاعل مقوم لمدلول الفعل وطرف النسبة الذي هو فاعل داخل في قوام النسبة ومقوم لها ومقوم المقوم مقوم فكما ان الهيئة الدالة على النسبة كانت جزء الفعل كذلك الفاعل الدال على ما هو في قيام النسبة كان في عداد اجزائه قوله ويدل على ذلك دلالة انية كما ان السابق دل عليه دلالة لم ويدل ايضا تلك الدلالة وضع اعراب الفعل بعد الفاعل نحو يضربان ويضربون وتضربين قال فلذلك اللام للتعليل فتفيد ان كون الولي اصلا علة لجواز المثال الاول وامتناع الثاني والفاء اما للتفريع فتفيد ترتب العلم بالجواز والامتناع فيهما على العلم بالاصل السابق او للتعليل فيكون من باب الاستدلال بالمعلول على العلة فلا استدراك في الجمع بين الفاء واللام ولا يخفى ان امتناع المثال المذكور وان كان يترتب على الاصل المذكور لكنه لا يتوقف عليه لثبوته على تقدير تساويهما في المرتبة فلا يصح الاستدلال بالامتناع عليه قوله لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة تقدم الشيء على امر رتبة كون الشيء بحالة مقتضية للتقدم هو اما تقدم بالفعل او لم يتقدم وهو ح في حكم المتقدم لان ثبوت السبب في قوة ثبوت المسبب فيكون من قبيل وضع السبب

موضع المسبب قوله خلافاً للاخفش وابن جني بسكون الياء فانهما جوزا اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضاء الفاعل وفيه انه لا يقتضي تقدمه على الفاعل نعم يستدعي تقدمه على ماسوى الفاعل قال الشيخ الرضي الاولى تجويز ذلك وليس للبصرية المنع مع قولهم في باب التنازع انتهى قيل تجويز الاضمار قبل الذكر في باب التنازع في العمدة والضمير المضاف اليه غير عمدة وقيل تجويزه للضرورة اذ لو لم يضمر لزم اما حذف الفاعل وهو غير جائز او التكرار وهو قبيح وفيه ان ارتكاب القبيح اهون من ارتكاب الممتنع مع ان مثل ما ذكر جاز ههنا لان حذف المضاف اليه بلا قرينة غير جائز واظهاره يوجب التكرار وقد يقال ان اعمال الثاني يقتضي الغاء الاول في الاسم الظاهر فلو اظهر لم يظهر كونه ملغى قوله جزى ربه الخ الجملة دعائية والمراد بالكلاب العاويات اما شرار الناس او حقيقتها قال قدس سره في الحاشية عوى الكلب عواياً صاح انتهى وقد فعل جملة اخبارية وقعت على سبيل التفاؤل بان الدعاء قد احيب قال لفظاً تمييز اي اذا انتفى لفظاً الاعراب قوله في ضمن الامثلة فان احضار الفرد متضمن لاحضار جنسه خصوصاً اذا لم يكن الغرض متعلقاً بخصوص فرد كما في التمثيلات قوله والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة او في ضمن ذكر المقابل الذي

هو الفاعل لانتقال الذهن من احد المتعادلين الى الآخر
قوله فلا يرد مع ان التعميم بعد التخصيص شائع قوله نحو
ضربت موسى حبلى فان القرينة فيه اتصال علامة الفاعل
بالفعل ومن القرائن اللفظية الاعراب الظاهر في تابع احدهما
واتصال ضمير الثاني بالاول نحو ضرب فتاه موسى قوله بعد الا
بشرط توسطها بينهما الخ اي بعد الا الواقعة بينهما في صورة
التقديم الثابت والتاخير الذي يحكم بامتناعه يعني ان
التقديم الثابت مشروط بتوسط الا بينهما اذ لو لم يتوسط
وقدم الفاعل على المفعول لزم الفصل بين اداة الاستثناء
والمستثنى وذلك غير جائز والتاخير الممتنع ايضا مشروط
بتوسط الا بينهما لما سيذكره قدس سره قوله وللتحرز عن
الالتباس المخل بالمقصود مع رعاية النظم الطبيعي لقائل
ان يقول التحرز عن الالتباس المخل يقتضي امتناع تقديم
المفعول على الفعل في نحو موسى ضرب عيسى لالتباسه بالاسمية
التي تخل بالمقصود قوله فلمنافاة الاتصال الانفصال اي لزوم
خلاف المفروض قوله مع جواز ان يكون عمرو مضروبا
لشخص آخر هذا ظاهر في المثال المذكور ونظائره مما كان الفاعل
خاصا اما اذا كان عاما فلا كقولك ما ضرب احد الا زيدا او
ذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان يكون زيد مضروبا له
قوله لانها لو قدم المفعول على الفاعل مع الا كما ذهب اليه
السكاكي وجماعة من النحويين اما عند اكثرهم فلا لعدم ز

لانهم لم يجوزوا ان يعمل ما قبل الا في مابعد المستثنى بها الا
ان يكون تابعا له او معمولا لغير عامله او مستثنى منه فكانه
قدس سره حمل كلامه على ما هو المتفق عليه او مال الى ما
ذهب اليه الجماعة قوله لاحتمال ان يكون معناه ماضرب
احد احدا الا عمرا زيدا كما ذهب اليه جماعة من النحويين
اما عند اكثرهم فلا يجوز استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف
وللمجوزين ان يستدلوا بقوله تعالى وما نريك اتبعك الا
الذين هم اراذلنا بادي الراي اى ما نريك اتبعك احد
في حالة من الاحوال الا الذين هم اراذلنا في بادي الراي
اي بلا روية قوية وقد يرد بان الظرف متعلق بفعل مقدر
اي اتبعوا في بادي الراي او بان الظرف مما يكفيه رائحة
من الفعل قال واذا اتصل به وكذا اذا اتصل بصلة او صفة
ضمير المفعول عند من لم يجوز الفصل بين الصفة والموصوف
بالاجنبي نحو ضرب زيد الذي ضرب غلامه واكرم هندا
رجل ضرب غلامها قال وجب تاخيره لم يقل وجب تقديمه
اي المفعول لانه ذاكر احوال الفاعل قال لقيام قرينة مقام
الفعل في الدلالة على ما هو المرام واللام للوقت لا للاجل
لان قيام القرينة مصحح لا باعث قوله لان تقديره الخبر الخ
ولان السائل عالم بصدور الفعل جاهل لخصوص من صدر
عنه الفعل فيسأل عنه فالجواب المنطبق على السوال تعيين
الفاعل لاذكر المبتدأ وحمل شيء عليه لانه هو المقصود في الجملة

الاسمية ولان الفعل موضوع كما عرفت وعند وضع الفعل
يؤتى بالفاعل كما يؤتى عند وضع المسند اليه بالخبر ولان السائل
غير متردد في الحكم وزيد قام يفيد تقوي الحكم بتكرار الاسناد
فلا يطابق السوال معنى قال الشيخ الرضي ان زيدا في المثال
المفروض مبتدأ لا فاعل ليطابق السوال فانه جملة اسمية ولان
السوال عن القائم لا عن الفعل والاهم تقديم المسؤل عنه قوله
يزيد مرفوع والاصل على يزيد لان البكاء يتعدى بعلى لكن
تحذف لكثرة الاستعمال نقل عن المعارف الرومي قدس سره
ان يزيد منادى بحذف حرف النداء والجملة الندائية معترضة
وذلك لان المناسب للمقام ان يدعي ان الضارع والمختبط لما
وقعا في شدة ونقمة بسبب موتك يا يزيد ناسب ان يبكي عليهما
دونك لانك في رخاء ونعمة قوله بقرينة السوال المقدر المدلول
عليه بلفظ المبني للمفعول فانه منشاء للالتباس والتردد وهو
منشاء للسوال فنزل السبب منزلة المسبب قال لخصومة اللام
للاجل كما هو الظاهر وح يراد بالخصومة خصومة غيره ويحتمل
ان يكون للوقت وح يحتمل خصومته وخصومة غيره قوله
متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار يكتفي برائحة من
الفعل لا بيبكيه المقدر لان هذا البكاء بكاء فوته لا بكاء الخصومة
مع انها ليست سببا قريبا للبكاء قوله ومختبط مما تطيح حكاية حال
ماضية قد يورد الماضي بصورة الحال اذا كان الامر هائلا
لاستقراره في الخيال مع بقاء اثره قوله والمختبط السائل من

غير وسيلة اي بغير علقة وسابقة حتى يقال اختبطني فلان و اصله من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها قوله والطوائح جمع مطيحة على حذف الزوائد كما يقال اعشب فهو عاشب ولا يقال مطيحات على القياس ويجوز ان يكون جمع طائح للنسبة مثل ماء دافق يقال طاح يطوح وطاح يطيح اي ذهب قوله كلواقح جمع ملقحة من الالقاح ابستن كردن يقال رياح لواقح اي للسحاب ولا يقال ملقحات قوله وما مصدرية لانها امكن من الموصول بمعنى التي اهلكتها الطوائح من الاموال قوله ومما يتعلق بمختبط قال قدس سره في الحاشية وتعلقه بيبكيه المقدر مما يأباه سليقة الشعراء لانه لما بين سبب الضراعة ناسب ان يبين سبب الاختباط ايضا انتهى مع ان تعليل البكاء باهلاك الطوائح يزيد مما لا يلايم لان علة البكاء هلاكه باي سبب كان وايضا الطوائح بصيغة الجمع مما لا يحسن ان يجعل سببا لهلاكه قوله اي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام فائدة ذلك ان التفسير بعد الابهام اوقع في النفس وذلك المفسر اما فعل صريح اوحرف يودي معناه مثل ان الدالة على الثبوت بشرط ان يكون خبرها ماضيا فانها مع خبرها يصير في قوة ثبت المقدر وذلك فيما بعد لو خاصة نحو * ولوان ذات سوار لو لطمتني فان لو للشرط وجوابها محذوف والتقدير يسهل علي ويحتمل ان يكون للتمني وهذا مثل يضرب لمن يتاذى ممن دونه واصله

ان رجلا شريفا لطمته امه قوله فحذف الجملة انما يقل رجملة لانا نفهم نسبة تامة ونعم غير صالحة لافادتها لانها حرف غير مستقل بالمفهومية قال واذا تنازع الفعلان من قبيل تجاذبنا الثوب قوله واقتصر على الفعل يجوز ان يراد بالفعلين العاملان على طريقة تغليب الاكثر على الاقل او الاصل على الفرع قوله في اكثر من فعلين نحو كما صليت وسلمت وباركت ورحمت وترحمت على ابراهيم وح يكون الاخير كالثاني والبواقي كالاول عند البصريين والاول هو الاول والبواقي كالثاني عند الكوفيين قوله اقتصارا على اقل مراتب التنازع واولها قوله معمول للفعل الاول اتفاقا فلا يجري فيه التنازع بين الفريقين سواء اعتبر التنازع بين الفعلين كما اعتبر بعضهم او لم يعتبر قوله اذ هو يستحقه قبل الثاني اذ هو طالب والاسم مطلوب والمزاحم مفقود او هو المؤثر والاسم قابل والمانع مرتفع قوله ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه لوقوعه بخصوصه او بعمومه ظرفا لنسبتهما وانما قلنا بالعموم ليدخل فيه مثل حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا ولا يخفى ان ذلك التوجه اما بحسب الاصل والطبع او بحسب التصور السابق على التحقق بمرتبتين اذ لا تنازع بالفعل حال تحقق الفعلين لوجدان كل منهما معموله ولا حال التصور الذي هو مبدأ للتحقق قوله ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع اي لا يابي من حيث انه واقع في ذلك الموضع ان يكون معمولا

لكل منهما المتصور النزاع ولا يخفى ان منطلقا في حسبي وحسبنهما منطلقين الزيد ان منطلقا لا يابى عن وقوعه معمولا للفعل الثاني بل يابى عن ذلك تثنية المعمول الاول والتخالف بين المفعولين وان الضمير المتصل بالفعل من حيث انه واقع في ذلك الموضع يابى عن وقوعه معمولا لا بذلك الفعل فظهر الفرق بينهما قوله لانه حرف لا يصح اضماره اي استتاره كاستتار الضمير هكذا قالوا وفيه ان الفاعل هو المتكلم وهو لا يستتر في الماضي نعم لو كان بدل انا هوا وكان الواجب هو الاتيان بالضمير الغائب لكان الامر كذلك فالانسب ان يقال يمكن الاضمار اما بطريق الاتصال فلان الضمير لا يتصل الا بعامله او بما هو كجزء له والا ليس عاملا ولا كجزء له واما بطريق الانفصال فلانه في صورة المتنازع فيه وكل من الفريقين التزموا الغاء احد العاملين الا في المفعول بضرورة ملجئة الى ترك الالغاء فيه ولا يظهر الالغاء الا بالحذف او بالاضمار المخالف للمتنازع فيه هذا اذا كان الفعلان متوافقين في اقتضاء الرفع اما اذا كانا متخالفين فيتعين الاضمار كقولك ما ضرب الا انت وما اكرمت الا اياك ولا يخفى ان عدم صحة القطع في بعض صور الضمير كاف في عدم صحة التعميم قوله ومراد المصنف بالتنازع الخ لانه المناسب لما هو بصدده وذلك لانه يخالف ما يقتضيه الاصل السابق على راي البصرية فاحتيج الى الاستثناء ويوافقه على راي الكوفية فيكون من

تقريع الاصل السابق واما ذكروا قتضاء المفعول فلتتميم البحث
قوله فلهذا اخصه بالاسم الظاهر ان قلت حكم الاسم الظاهر الواقع
بعد الا حكم الضمير المنفصل فلا بد من تخصيص الظاهر فلما
لعل المراد جواز القطع بالاضمار قياسا لكن لما لم يستعمل
الا بطريق الحذف فانه ينبغي ان يحذف ولا يجاب بانا ندعي
المهملة لا الكلية لصحة المهملة على تقدير اطلاق الاسم قوله
واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم
الخ قال الشيخ الرضي يلزم البصريين في هذا المقام اي في
مقام ما ضرب وما اكرم الا انا او الا زيد متابعة الكسائي
في مذهبه لانهم يوافقونه ههنا في انه من باب الحذف
لا الاضمار اذ لا يستعمل الا كذلك قال فقد يكون الط
بحسب اللفظ بعجزا وبحسب المعنى انه بيان لاقسام التنازع
وح يكون الجزاء قوله فان اعملت او المقدر الذي هو جار
اعمال كل منهما او فتختار حتما في بعض النسخ قوله ليس هذا اقسا
ثالثا من التنازع المذكور لانه تنازع في ظاهر واحد كما يدل
عليه افراده وتنكيره ايضا قد مختلفين حال والعامل فيه معني
فعل يستفاد من الضمير المستتر في قوله فقد يكون لرجوعه الى تنازع
الفعلين المدلول عليه بقوله اذا تنازع الفعلان لان العامل
نفس الضمير فيكون هذا التركيب مثل هذا زيد قائما في ان
العامل فيه فعل توهمي قوله لقربه اي لقرب الطالب من المطلوب
وعدم لزوم الفصل بالاجنبي وورود الاستعمال الشائع عليه

ان قلت اذا كان القرب مرجحا كان ينبغي ان يوتي بجواب
الشرط عند اجتماع اداتي الشرط و القسم لا جواب القسم مثل
والله ان اتيتني لاكرمنك قلنا القرب مرجح عند تساوي مرتبتي
القريب والبعيد وليس القسم واداة الشرط في مرتبة لان
القسم اقوى في اقتضاء التصدر قوله نحو الاضمار قبل الذكر
في العمدة بشرط التفسير اعلم ان الغرض من التفسير ان كان
منحصرا في دفع الالتباس وازالة الحيرة كما في ضمير الشان
وضمير نعم رجلا وربه رجلا فلا نزاع في جواز الاضمار قبل
الذكر لان المفسر نص في كونه مرجعا وان لم يكن منحصرا فيه
بل كان مذكورا لكونه فاعلا او مفعولا الى غير ذلك فمنهم
من منع وان كان في العمدة لان المفسر لا يتعين ان يكون
مرجعا فلا يزول الحيرة به ومنهم من جوز في العمدة كما
نحن فيه وقالوا ان حذف الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذكر
لانه قد جاء بعد ما يفسره في الجملة وان لم يكن نصا فيه قوله
وللزوم التكرار بالذكر وليس من باب التكرار واظهار المفعول
في نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا لاختلاف
اللفظ افرادا وتثنية قوله دون الحذف ظرف لاضمرت قوله
لانه لا يجوز حذف الفاعل هذه مقدمة مشهورة قد اعترض
عليها بان الفاعل قد يحذف كفاعل المصدر والفاعل في نحو
ما ضرب واكرم الا انا وفي نحو اسمع بهم و ابصر حيث حذف
بهم وهو فاعل عند سيبويه وفي نحو اضربن واكرموا القوم

بحذف الواو والياء في الاول والواو في الثاني بسبب التقاء الساكنين وقد اجيب عنهما اما عن الاول فلان المصدر قد ينزل منزلة الجوامد فليس له فاعل لا لفظا ولا تقديرا واما عن البواقي فبانها من باب تقدير الفاعل لا من باب حذفه نسيا والمحذوف هو باب التنازع محذوف نسيا وفيه بحث لان المحذوف في باب التنازع لو كان كذلك لزم ان يكون المتعدي في مثل ضربت واكرمت زيدا منزلة اللازم فلم يكن من باب التنازع لعدم اقتضاء المفعول ولزوم وجود الفعل بلا فاعل في مثل ما ضرب واكرم الا زيد فالاقرب ان يجاب عن البواقي اما عن مثل ما قام واكرم الا انا فبانه في عداد المستثنى وزيه ومن تزيا بزي قوم فهو منهم واما عن نحو اسمع بهم وابصر فبانه ليس مما ذهب اليه الجمهور وبانه في زي المفعول للزوم الجار وكون فعله في صورة ما يلزم استتار فاعله واما عن الاخيرين فبان الضمة والكسرة بعض الواو والياء فكان الفاعل غير محذوف لبقاء جزئه مسد الكل قال خلافا للكسائي اصله يخالف قول الاضمار وقول الكسائي خلافا قال وجاز الجملة اعتراضية ذكرت لبيان قول الفراء قوله روي عنه تشريك الرافعين فيلزم توارد العلتين على معلول واحد وذلك ممنوع لان العوامل النحوية بمنزلة المؤثرات الحقيقية عندهم قوله ورواية المتن غير مشهورة عنه قال الشيخ الرضي الرواية الصحيحة عنه تخالف ما في المتن وهي ما ذكره قدس سره ولك

ان تجعله موافقا للرواية الصحيحة بان تقول معنى اضمار الفاعل في الاول اتصاله به ويكون معنى جازانه جاز اتصال الفاعل بالفعل خلافا للفراء فانه لايجوز بل يقول بمانقل عنه اوبان تقول جاز اعمال الفعل الثاني فقط في جميع المواد خلافا للفراء فانه لايجوز ذلك فيما اذا اتفقا في طلب الفاعل (فانه يشترك قال ان استغنى عنه شرط استغنى عن الجزاء لتقدم مايدل عليه قوله لانه لايجوز حذف احد مفعولي باب حسبت لان مفعوله بالحقيقة مضمون المفعولين لانه متعلق الحسبان والعلم فلو حذف احد مفعوليه لزم حذف بعض الاجزاء لمفعول واحد واعترض عليه بانه يجوز في السعة وغيرها وان كان قليلا لان كلا منهما في الظاهر مفعول براسه ومنه قوله تعالى ولا يحسبن باليا الذين يبخلون بما اتهم الله من فضله هو خيرالهم اي بخلهم هو خيرالهم قوله لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة اعترض عليه بان العلة المجوزة للاضمار قبل الذكر في الفاعل هي امتناع حذفه وهو متحقق ههنا مع ان امتناع الاضمار قبل الذكر في الفضلة لا يقتضي عدم الاضمار مطلقا لجواز الاضمار بعد الذكر لكن فيه انه يلزم الفصل بين المبتدأ والخبر بالاجنبي وهو قبيح قوله على المذهب المختار والوجه المختار على اتفاق الطائفتين ولما كان الحذف وجها مرجوحا حمل قوله تعالى هاؤم اقرأوا كتابيه على اعمال الثاني والالزم حمل افصح الكلام على الوجه المرجوح قال الاان يمنع مانع اي اضمرت في

جميع الاوقات الاوقت منع مانع قوله وهو انه لو اضمر مفردا خالف
المفعول الاول وتاويل المفعول الاول بكل واحد بعيد قوله واو اضمر
مثنى خالف المرجع قال الشيخ الرضى جاز مخالفة الضمير للمرجع
اذ لم يلتبس المخالفة بينهما قال الله تعالى فان كانت واحدة وقوله
ان كن نساء والضمير للاولاد فتكون جسمني وحسبتهما اياهما الولد
منطلقا وفي التصريح بحث للفرق البين بين الاصل والفرع
قوله ولا يخفى انه لا يتصور التنازع الخ مبني على ان تاويل
المفعول الاول بكل واحد مما لا يعبأ به قوله لما استدل لا يقال
لقائل ان يقول لا يجوز ان يكون من باب اعمال الاول والا
لزم حمل كلامه على الوجه المرجوح وهو حذف المفعول لانا
نقول الحذف لضرورة انكسار الوزن قوله لادنى معيشة
المعيشة زيد كافي وانه بان زيد كافي كمل والمراد هو هذا قال وقول
امرأ لقيس صرح باسمه تنبيها على قوة الاستشهاد وضرورة الجواب
عنه وقوله كفاني جزيل اوبيان لقوله قول امرء قوله على نقل بر توجه
كل من كفاني الخ ان قلت هذا اذا كان لم اطلب معطوفا على كفاني
اما اذا كان الجملة حالية اومعترضة او معطوفة على الشرطية فلا
يلزم هذا الفساد قلنا لا يجوز الاول للزوم تقييد الجزاء بنقيض الشرط
ولا الاخيرين للزوم حمل الكلام على التاكيد دون التاسيس مع ان
واو العطف والاعتراض تنوء عن ذلك وذلك لان نفي السعي
مستلزم لنفي الطلب ان قلت السعي الطلب البالغ فيكون
اخص من الطلب ونفي الخاص لا يستلزم نفي العام قلنا المراد

بالسعي ههنا الطلب مطلقا لان الكفاية يحتاج الى الطلب لا الى الطلب البليغ قوله لا ستلزامه عدم السعي وجعل نقيض الشرط جزاء له قوله وثبوت طلبه لما في لكل منهما اما منا فاته لعدم السعي فلما مر من ان المراد من السعي الطلب واما منافاته لعدم الكفاية فلما يدل عليه صريح الشرطية قوله فعلي هذا ينبغي ان قامت يلزم ح عدم صحة الاستدراك بقوله ولكنما اسعي قلنا لا نم انه معطوف علي الجزاء لجواز ان يكون الجملة حالية او معترضة او معطوفة علي الشرطيه وحاصل البيت انه لم يطلب في الزمان الماضي قليلا من المال ولا مجدا لكنه يطلب في الحال والازمنة الاتية المجد المؤثل ولو سلم فنقول صحة الاستدراك باعتبار توصيف المجد بالمؤثل او باعتبار استمرار طلبه في الازمنة الاتية وبيان ذلك انه لما قال طلبت المجد كان لمتوهم ان يتوهم انه طلب مجدا ما في بعض الازمنة الماضية اذ لا يخلو العاقل القناعة وعدم الانكباب علي طلب الغنى فدفعه بقوله ولكنما اسعى الخ لكن يجوزان مينا قش في الوجه الاول بان القرينة على اعتبار المجد البيت الاتى وهو مقيد بالمؤثل فالمناسب تقديره مطلقا قوله لشدة اتصاله بالفاعل لقيامه مقام الفاعل واشتراكه معه في الاحكام قال كل مفعول فيه ان المنظور في التعريف الجنس لا الفرد فلا يصح لفظة كل فلعله اقحم للاشعار بالطرد قال حذف فاعله بالمعني المذكور لا الفاعل التحقيقي فلا

فلا يرد النقض با بنت الربيع البقل لان الفاعل با لمعنى المذكور مذكور لا محذوف قال واقيم هو آكد الضمير المستكن لئلا يتوهم اسناد الفعل الى قوله مقامه فيلزم خلو الجملة المعطوفة على الجملة الواقعة صفة من الضمير قال الى فعل اي الى الماضي المجهول يعني انه اراد بالعلم اشهرا وصافه او اراد بالشخص جنسه ويجوز تقدير معطوف اي الى فعل ونحوه قال ولا يقع اي لا يصح وقوعه لانه لا يقع في الاستعمال والا لكان الانسب ان يقول لم يقع وان لا يخص الحكم بالمفعول الثالث من باب اعلمت لان الثاني منه ايضا لم يقع في الاستعمال مقام الفاعل قال المفعول الثاني نقل عن المتاخرين جوزوا وقوعه موقع الفاعل وقالوا لا امتناع في ان يكون المسند الى امر مسندا اليه لشيء اخر نعم لا يجوز ان يكون مسندا اليه لذلك الامر قال والمفعول له والمفعول معه كذلك لعله لم يكتف بعطف المفرد على مفرد تنبيها مع اختصاره للتنبيه على صحة ادعاء ان الامتناع في المفعول الثاني والثالث اهم من الامتناع في هذين المفعولين وان اتفق الكل فيه وذلك لوضوح الدليل فيكون فيه مبالغة في رد من جوز قيامهما مقام الفاعل قوله بلا لام قيل باللام ايضا لا يقع لانه ليس من ضروريات الفعل فلا يشبه الفاعل فلا يقوم مقامه وكذا المفعول معه قوله لان النصب فيه مشعر بالعلية اذ لا لتة على تقدير اللام الدالة على العلية لا يقال ينبغي ان لا يقع الظرف ايضا مقام الفاعل لان النصب فيه مشعر

بالظرفية لانا نقول ربما يحصل الاشعار بالظرفية بنفس اللفظ، نعم يجوز ان يناقش بجواز اشعار القرينة بالعلية وقيل ان المفعول له لا يقع مقام الفاعل لكونه جواب لم ولا يصح السوال بلم قبل تمام الحكم ثم اعترض بانه يوجب امتناع ضرب للتاديب والقول بان المنصوب جواب لم دون المجرور تحكم ولقائل ان يقول ايضا انه ليس جوابا عن سوال نشأ من الفعل المذكور كيف ولو كان كذلك لكان معمولا للمقدر لا للمذكور فمعنى قولهم ان المفعول له جواب لم انه مع عامله يصح ان يذكر في جواب السوال عن اللمية فاذا قيل لك لم ضربت قلت ضربت او ضرب للتاديب قال تعيس خلافا للكوفيين وبعض المتاخرين فانهم ذهبوا الى انه اولى استدلالا بالقرأة الشاذة في قوله تعالى لولا نزل عليه القران بالنصب وقرأة ابي جعفر المدني ليجزى قوما بما كانوا يكسبون وقرأة عاصم وكذلك ينجي المومنين على اضمار المصدر قوله لشدة شبهه بالفاعل قيل لبناء الفعل المجهول له وكون اسناده اليه حقيقة والى غيره مجازا اذ لا يصار الى غير الحقيقة مع امكانها وفيه ان معنى قولهم لا يصار الى المجاز مع امكان الحقيقة ان الكلام اذا دار بين الحقيقة والمجاز فالحمل على المعنى الحقيقي متعين لا ان التكلم بالحقيقة متعين مع امكان التكلم بالمجاز فالاظهر ان يقال ان الاسناد الى ما سواه مجاز عقلي ولا يمكن المجاز العقلي مع وجود ما هوله ان قلت باي علاقة ينسب الى الغير فلا

والمكان والمصدر والمفعول بالواسطة قلنا اما النسبة الى الاولين
فلان هذا الفعل لما كان موضوعا لان ينسب الى ما هو محل للفعل
وقابل له وكان الاولان محلين للافعال وهي موثرة فيهما
نوع تاثير حتى يعرفا بها كانا مشبهين بالمحل القابل واما النسبة
الى المصدر فلانه اثر الفعل وذلك لان قولك سير سير شديد
في قوة فعل سير شديد فان قلت هذا التحقيق يقتضي نقل النسبة
الايقاعية الى سائر المفاعيل عند قيامه مقام الفاعل وهذا
النقل لا يتصور مع وجود حرف الجر نحو ضرب في الدار فان
النسبة ح ليست الا ما استفيد من حرف الجر فمعنى ضرب في
الدار ان الدار مضروبة فيها لا انها مضروبة مجازا فلما هذا
النقل في المفعول بلا واسطة اما في المفعول بالواسطة فلا نقل
هناك لان الربط المستفاد من الواسطة ربط حقيقي لا مجازي
بقي هناك شيئان احدهما ان ما ذكرته يقتضي ان يكون نسبة
الفعل المتعدي بالجر الى المفعول بالواسطة نسبة الى ما هو له
فينبغي ان يتعين بقيامه مقام الفاعل اذا وجد نحو مر بزيد يوم
الجمعة مع ان التصريح بخلافه وثانيهما ان نسبته الى سائر
المفاعيل لما كانت بطريق النقل وجب في قيامها مقام الفاعل
دخول الواسطة عليها ولم اجد في ذلك نقلا قوله اذ لا فائدة
فيه والفاعل محل الفائدة فيجب ان يكون ما يقوم مقامه
محلا لها ولهذا لا يقع الزمان والمكان المبهمان مقام الفاعل
لدلالة الفعل عليهما فعلى هذا اوجب تقييد قوله فالجميع سواء

بما سنذكره قوله شبيه بالمفاعيل بلا واسطة وانما قيدنا بذلك
لان الظرف وان كان معه في مفعول فيه عند المصنف فلا يظهر ح
القول بالتشبيه فال وان لم يكن فالجميع سواء قيل لو قال والبواقي
سواء لكان اخصر واظهر يعني ان البواقي سواء في جواز وقوعها
موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقعه وفيه ان حال البواقي قد
علمت على تقدير وجود المفعول به وانما المجهول حالها على تقدير
عدمه فالتعرض بحالها على تقدير وجوده مستدرك مع انه اراد
التصريح برد من قال ان البواقي على تقدير عدمه ليست سواء كما اراد
التصريح برد من قال ان المفعول به اذا وجد مع المفاعيل لم يتعين فقال
واذا وجد الخ قوله اي جميع ماسوى المفعول به وهو الزمان
المعين والمكان المعين والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة
ان قلت ينبغي ان يكون المفعول بالواسطة متعينا لان يقع مقام
الفاعل لانه مفعول به قلنا صورة الجر لما كانت منافية لحالة
الفاعل اعني الرفع منعت ان يكون في درجة المفعول بلا
واسطة قوله سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل لا يخفى
ان هذا القيد مما ينساق اليه الذهن بلا شبهة يعني انه لم يرد
الاستواء الشامل لجواز وقوعها موقع الفاعل وامتناع
وقوعها موقع الفاعل حتى يلزم ان لا يكون لترتب الجزاء على
قوله وان لم يكن معنى قوله لان فيه معنى الفاعلية لا يخفى ان
هذا الدليل يقتضي ان يكون الاول من باب اعلمت اولى
من ثانيه لانه وان كان مفعولا للاعلام فاعل للعلم قوله فلا

عند عدمه الى ان قلت يجوز دفع الالتباس بلزوم المفعول
الثاني في مركزه قلنا خوف الالتباس باق لان التاخير وان
دل على انه مفعول ثان لكنه لما كان مع ذلك صالحا لان يكون
مفعولا اولا وهو اولى بان يقوم مقام الفاعل امكن ان يقع
الحيرة والاشتباه وكثيرا ما يحترز عن خوف اللبس قال
ومنها المبتدأ عطف على قوله فمنه الفاعل قوله او من جملة
المرفوع بيان لحاصل المعنى لان من للتبعيض ويحتمل ان
يريد التبعيض بتقدير المضاف اي من جملة افراده قوله على
ما هو الاصل فيهما اي في باب المبتدأ والخبر وهو ان يكون
المبتدأ مسندا اليه دونهما اذا كان مسندا فانه مبتدأ يصار
اليه للضرورة ولهذا لم يكن قائم في اقائم ابوه زيد مبتدأ
لاحتمال ان يكون خبرا لزيد وليس لهذا القسم من المبتدأ
خبر لانه مع مرفوعه كلام تام كالفعل مع الفاعل فلا معنى
لتقدير خبر له كما يتكلفه كثير من النحاة قوله واشتراكهما
في العامل المعنوي وهو ههنا تجريد الاسم عن العوامل
اللفظية للاسناد اي اسناده الى شيء او اسناد شيء اليه قال
هو قيل اتى بصيغة الفصل الدالة على الحصر ههنا دون الحدين
السابقين مع ان الحصر مستفاد من مقام التعريف للزوم اطراده
وانعكاسه اما لانه اكتفى في بعض الحدود بدلالة صورة
التصريح على صورة الاكتفاء ولانه اراد التصريح بالحصر
ليكون ردا على من زعم ان اسم الفعل مبتدأ وفيه نظر لان

صيغة الفصل تفيد حصر المسند لا حصر المسند اليه ولو سلم ذلك فهي لتاكيد الحصر لان المسند اليه اذا عرف باللام فيفيد حصره على المسند ولو سلم انها لاصل الحصر فنقول ان اسم الفعل مبتدء عند المصنف فكيف يصح الحصر على زعمه اللهم الا ان يقال اراد حصر المبتدأ الذي اتفق عليه ومن الواجب ان يحمل عليه ليصح التعريف ولا يخفى ان الحصر ح ليس للرد قال الاسم لم يرد بالاسم ما يقابل الصفة كما يقتضيه مقابلته للصفة لجواز ان يكون هذا القسم من المبتدأ صفة مثل ضارب في زيد ضارب محمول على زيد قوله ارتقديرا وتاويلا وذلك فيما يصح وضع الاسم موضعه قوله نحو وان تصوموا وسواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم قال المجرد قيل انما صح لفظ التجريد مع انه يقتضي سبق وجوده لان امكان الوجود واحتماله قد ينزل منزلة الوجود كقولك ضيق فم البير قال اللفظية من قبيل نسبة الجزئي الى الكلي

قوله اي الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا يعني ان العبارة وان كانت ظاهرة في سلب العموم لكن المراد عموم السلب اما باعتبار ان اللام بطلت معنى الجمعية فصار الجنس منفيا او باعتبار ان سلب العموم وان كان اعم من عموم السلب لكن المراد هو هذا بقرينة المقام واما القول بان العبارة ان حملت على العدول افاد عموم السلب فغير ظاهر وانما اكد النفي بقوله اصلا ردا على من زعم ان المراد

بالعوامل اللفظية نواسخ المبتدأ او الخبر كباب ان واخواته لئلا ينتقض التعريف بقولك بحسبك زيد وذلك لان الك من لا ينتقل من العوامل اللفظية الى خصوص النواسخ قوله وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون موثرا في المعنى وذلك لان الظاهر ان المؤثر لفظا موثر معنى ولك ان تقول ايضا ان الحرف الزائد كالمعدوم وان التجرد اعم من ان يكون حقيقيا او حكميا ان قلت ينبغي ان لا يجوز العطف على محل اسم ان بناء على كونه مرفوع المحل بالابتداء قلنا لعل جواز ذلك مبني على توهم ان اسمها كان مبتدأ ولا يجاب بان ان لا تغير معنى الجملة فكانت كالحروف الزائدة وفائدتها التوكيد اما اولا فلدخول اسمها في حد المبتدأ واما ثانيا فلانه غير حاسم لمادة الشبهة لجواز العطف على محل اسم لا التي لنفي الجنس مع انها مغيرة لمعنى الجملة ولا يصح الجواب عنه بان العطف ليس على محل اسم لا بل على المجموع المركب من لا واسمها لان القضية سالبة لا معدولة الموضوع وقوله وثاني فسمي المبتدأ قد اشار به الى ان لفظ المبتدأ مشترك معنوي لا مشترك لفظي كما ذهب اليه الشيخ الرضي والا لزم استعمال اللفظ المشترك في معنيين قال او الصفة لفظة او للانفصال الحقيقي ومن قال انها لمنع الخلو دون الجمع لم يأت بشيء لان استحالة اجتماع القسمين بين واما امتناع ارتفاعهما فلو ثبت كان بالاستقراء اعترض عليه بان التعريف ينتقض بقائم في اقائم ابوه

زيد لصدق التعريف عليه مع انه ليس مبتدأ كما ذكرناه واجيب عنه بتقييد الصفة ايضا بكون غيرها لم يكن صالحا لكونه مبتدأ لها ولا يخفى ان التعريف لا يدل على ذلك قوله او جارية مجراها كقرشي فانه في قوة منسوب الى قريش قال الواقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام والاولى حذف الحرف والالف ليكون اخصر واشمل فيدخل انما وغير وهل وغيرها من كلمات الاستفهام قوله ونحوه فذكر الالف للاصالة ولا يخفى ان مثل هذا الاعتبار لا يناسب التعريف قوله كهل الخ واين ومتى وكيف وكم وايان التمثيل بهل وما ذكرناه ظاهر واما التمثيل بمن فلا يصح بان يقول من قائم ابوه لان قائما صفة صالحة لان يكون خبرا لمن وما يصلح ان يكون خبرا لا يصلح ان يكون مبتدأ ولعل تمثيله بقولك من ضارب زيد على ان من مفعول لضارب وقس عليه ما قوله او ما يجري مجراه بتقدير المعطوف او من باب عموم المجاز وذلك ان تريد باللفظ معناه اللغوي اي البارز قوله لم يجر تثنيته على اللغة المشهورة قوله كون الصفة مبتدأ الخ قيل لم لم يجتنبوا عن التباس المبتدأ بالفاعل في مثل اقائم زيد واجتنبوا عن التباس المبتدأ بالفاعل في مثل زيد قائم فلم يجوزوا تقديم المبتدأ فاجيب بان جواز الوجهين ليس الا فيما كان كل من الوجهين مخالفا للاصل كما نحن فيه فان في جعل زيد في اقائم زيد فاعلا خلاف الاصل وهو جعل المبتدأ مسندا

وفي جعله مبتدأ اخلالا فالاصل اخر وهو تغيير النظم الطبعي للمبتدأ والالتباس المحذور وليس الاولى اذا كان احد الوجهين موافقا للاصل فيسبق الذهن الى ما هو الاصل من غير معارض فيورث التشويش والالتباس قوله اي الاسم المجرد ولك ان تقول اي هو المرفوع المجرد الخ لانه ذاكر اقسام المرفوع فلا يصدق التعريف على يضرب في يضرب زيد لانه ليس مرفوعا بالمعنى المذكور وهذا الوجه اسلم من تقدير الاسم لان المراد به ان كان الاسم حقيقة يخرج عنه بعض الاخبار وهو ما اذا كان مركبا اولفظا يراد به نفسه كالجسق وضرب ومن وان كان الاسم حقيقة او حكما دخل فيه المثال المذكور والجملة ايضا مع انه مصرح بخلافه وذلك لصحة التعبير عنهما بالاسم ويمكن ان يقال ان المثال المذكور لا يصح التعبير عنه بالاسم مع بقاء ربطه فان ربط يضرب الى زيد ليس بمعنى هو هو وربط الاسم الذي اقيم مقامه الى زيد بمعنى هو هو نعم بقي امر الجملة اللهم الا ان يراد بالاسم الحكمي لفظ يعد واحدا او يصح التعبير عنه بالاسم قوله فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد وكذا لا يصدق على يضرب في زيد يضرب قوله اي ما يوقع له الاسناد وقد اشار به الى ان الباء متعلقة بالايقاع المتضمن لا بالاسناد لانه بنفسه متعلق بالمسند فلا حاجة الى الباء قوله و لك ان تقول المراد المسند به الى المبتدأ بقرينة انحصار كمان

ملازمان كما اشار اليه بذكرهما معا في العنوان قوله ويجعل
الباء بمعنى الى قال قدس سره في الحاشية وكان النكتة في
تغيير العبارة ان لايشتبه بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ
وح يظهر لقوله به فائدة والا لاحاجة اليه وقد بينا وجه عدم
الاحتياج اليه قوله وعلى التقدير يريد يخرج به القسم الثاني
من المبتدأ كما يخرج به يضرب في يضرب زيد لكن فيه ان
ضارب في زيد ضارب ابوه يخرج عنه لانه مسند الى فاعله لا الى
المبتدأ مع انه خبر اللهم الا ان يقال ان الخبر هو مجموع
اسم الفاعل وفاعله لا اسم الفاعل وحده لكن لما لم يكن
المجموع قابلا للاعراب اجري الاعراب على الجزء القابل
للاعراب او يقال المراد بالاسناد الى المبتدا اعم من ان
يكون اسنادا الى المبتدأ نفسه كما في زيد جسيم او الى
ضميره او الى متعلقه وفيه نظر لان ضاربا لم يسند الى شيئ
اصلا لان الاسناد هو النسبة التامة ونسبة ضارب الى فاعله
ليست تامة ولانه يصدق على يضرب في زيد يضرب ابوه
ويضرب في زيد يضرب ويضرب في زيد ابوه يضرب مع انها
ليست اخبارا لزيد قوله اي تجريد الاسم ان قيل التجريد عدمي
فلاتوثر فالاولى ان يفسر الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام
تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه او واسناده الى شيئ قلنا العوامل
في كلام العرب علامات لتاثير المتكلم لاموثرات والعلم الخاص
يجوز ان يكون علامة مع ان جعله اولى امر اعتباري فلا يصح

ان يكون موثرا قوله ليسند الى شيئ كما في القسم الثاني من المبتدأ وليسند اليه شيئ كما في القسم الاول من المبتدأ وانما قال ذلك ليخرج التجريد الذي يكون للعد قوله فمعنى الابتداء عامل في المبتدأ والخبر لطلبه لهما على السواء قوله وقال اخرون هذا الوجه قوي عند الشيخ الرضي وهناك قولان آخران فكانه قدس سره لم يعتد بهما قوله لان المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها غالبا فلا يرد المفض بقولك المطلق زيد ان قيل هذا الدليل جار في الفاعل فينبغي ان يكون اصله التقديم اجيب بان تقديم الحكم في الجملة الفعلية لكونه عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وانما اعتبروا الامر اللفظي دون الامر المعنوي لان الامر اللفظي ضد والاعتبار للطاري دون المطرو عليه وبان الفعل محتاج الى الاسم والاسم مستغني عن الفعل فارادوا في الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل قال ومن ثم اشار بطريق الاستعارة الى الحكم السابق فان الحكم الذي يستخرج منه شيئ مشبه بالمكان قال جاز في داره زيد وانما لم يقل في داره رجل اذلا حد ان يماس في اصالة تقديمه لوجوب تاخيره اعلم انهم اختلفوا في جواز في داره قيام زيد فمنعه بعضهم لان ما اضيف اليه المبتدأ ليس له التقديم وجوزه الاخفش لان المضاف اليه شديد الاتصال بالمبتدأ فله حكم المبتدأ وقد جاء في اكفانه درج الميت قال وقد يكون المبتدأ نكرة انما لم يقدم

عليه مواضع لزوم تقديم المبتدأ على الخبر وعكسه مع انه المناسب للاصل الذي مهده آنفا لئلا يلزم الانتشار بينها وبين الاصلين الاخرين وهما تعريف المبتدأ وافراد الخبر المفهومين من لفظة قد في قوله قد يكون المبتدأ نكرة وفي قوله والخبر قد يكون جملة ولئلا يلزم تقديم ما يبتني ابتناء ما على المبتني عليه كما يظهر هذا التفصيل قوله والمط المهم القول بان الحكم على الطبيعة المستفادة من المعرف بلام الجنس مهم دون الحكم عليها اذا كانت مستفادة من النكرة غير ظاهر قال بوجه ما لفظة ما زائدة او صفة ولما كان التخصص منحصرا في امثال الامثلة المذكورة كان الانسب ان يقول اذا تخصصت بمثل ولعبد مؤمن الى آخره لان لفظ ما ينبئ عن عدم الانحصار قوله يعلل اشتراكها واحتمالاتها او يرتفع قوله وحيث وصف بالموصوف من تخصص بالصفة التخصيص الفردي بالصفة مصحح واما التخصيص النوعي بها كما في المثال المذكور ففي كونه مصححا مناقشة لانه لو كان مصححا لزم صحة الابتداء بانسان لصحة الابتداء بتفصيله وهو حيوان ناطق وبا عم منه اعني جسما ناميا اللهم الا ان يفرق بين التخصيص الرافع للاشتراك بالفعل والخصوصية الثابتة للمفهوم في نفسه ان قلت اذا لم يكن من باب التخصيص بالصفة فمن اي باب هو قلنا هو من باب التخصيص بالعموم اذ لا يشذ فرد ما عن هذا الحكم فالعموم فيه اظهر من عموم نحو تمرة خير من جرادة

لاحتمال حزوج المذود عنه ان قلت لولم يوصف العبد بالمومن لم يصح الابتداء به لعدم صحة الحكم قلنا فرق بين صحة الحكم وصحة الابتداء فان الحكم بان الاربعة نصف الاثنين سقيم والابتداء بها صحيح فيكون نظير كل رجل كافر في النار ان قلت فرق بينهما فان العموم في كل رجل جاء من قبل كل وعموم المثال المفروض انما جاء من قبل الصفة لان النكرة الموصوفة تعم قلنا الصفة جاءت لتحقيق المصحح لا للتصحيح قوله فان المتكلم بهذا الكلام يعلم فيه ان هذا التخصيص عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما في الدار والاختصاص المصحح هو الاختصاص عند المخاطب وفيه ايضا ان هذا التخصيص منتف في مثل ارجل في الدار فينبغي ان يمتنع الابتداء به مع انه صحيح قوله فتعينت وتخصصت يعني ان المراد بالتخصيص ههنا التعيين بقطع الاحتمالات او تقليلها فلا يرد ما قيل من ان لا تخصيص ههنا لان التخصيص ان يجعل لبعض الجملة شيئا ليس لسائرامثاله قوله فانه لا تعدد في جميع لا فراد خلاصة هذا الوجه جار فيما اذا اريد بالنكرة نفس الطبيعة فانه لا تعدد فيها بل هي امر واحد قوله ونحو تمرة خير من جرادة فان فيه معنى العموم لان الطبيعة التمرية تقتضي التفضيل على الطبيعة الجرادية فيعم الحكم كل فرد اولان فردا من جنس اذا فضل على فرد آخر من جنس اخر من غير خصوصية علم ان التفضيل بينهما باعتبار الانداراج في الجنس فيعم الكل اولان العبارة

لما لم تدل على خصوص فرد كان المناسب ان يراد الجميع حذراً عن الترجيح بلا مرجح كما قالوا في لام الاستغراق في المقام الخطابي قوله لتخصصه بما يتخصص به الفاعل لا يخفى ما فيه من التكلف لانه جعله بمنزلة ما في تخصيصه خفاء قوله اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر يعني ان الكلام محمول على التقديم والتاخير كما قالوا في انا عرفت قوله وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره قيل معنى تخصيص الفاعل بتقديم الحكم ان الفاعل يصير في حكم المعرفة وحاصلها بمعنى ان السامع كما لا يتنفر عن اصغاء الكلام اذا كان المحكوم عليه معرفة فلا يفوت الغرض من الكلام كذلك لا يتنفر عن الاصغاء اذا كان الحكم مقدما فلا تخل النكرة بالافهام قوله قد يكون خيراً الا بالنسبة الى الكلب اما بالنسبة اليه فشر قوله فيقدر وصف فيجوز ح ان يكون من باب التخصيص بالصفة ولك ان تقول ان التنوين للتعظيم فلا حاجة الى التقدير قوله علم جزما بخلاف ما اذا قيل قائم رجل فان قائما يحتمل ان يكون مبتدء اولذلك خص بالظرف وفيه بحث اذ قائم لا يحتمل ان يكون شيئا من قسمي المبتدأ ولك ان تقول التخصيص بالظرف لسعته قوله لتخصصه بالنسبة الى المتكلم به ان هذا لا يجري في كل دعاء اذ ليس معنى ويل لك ويلي لك لان الويل الهلاك ولا ويلك لعدم الفائدة بل معناه الهلاك لك والقول بان المراد بالويل دعاء الشر اطلاقا للاسم المسبب

على السبب فيكون التقل يرد عاء الشرك بعيد فالاولى ان يقال
تنكرسلام لرعاية اصله حيث كان مصدرا منصوبا وانما اخرالجار
والمجرور لتقديم الاهم والمتبادر الى المراد اذلوقدم الخبر
لربما ذهب الوهم الى اللغة اذ اصله سلمت سلاما قيل فيه انه
لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر سلمت لان سلمت مشتق من
سلام عليك كسبحت من سبحان الله فمعنى سلمت قلت
سلام عليك ومعنى مصدره قوله سلام عليك فاذن يكون معنى
سلام عليك قولي سلام عليك عليك بل بمعنى مصدر سلمك
الله تعالى اي جعلك الله سالما فالاصل سلمك الله سلاما
فلم يكن تخصيصه بالمتكلم بل بالغائب ان قلت يرد على اختياره
ان لا معنى لذكر عليك بعد استيفاء سلم مفعوله قلنا التقدير
بحسب الاصل سلمك الله من دون ذكر عليك فلما حذف
الفعل مع متعلقه وقصر الدوام زيد لفظ عليك نعم يرد على
تزييفه انا لا نم بطلان قولي سلام عليك عليك لان قولي مبتدأ
وسلام عليك بيان او بدل اومقول وعليك خبر وهذا المعنى
مستقيم ان قلت فيه تكرار الخطاب قلنا الخطاب الثاني
لتعيين المخاطب بالارادة من اللفظ الصالح لان يراد به
كل من خوطب فلا يكون تكرارا نعم له ان يقول ان هذا المعنى
غير مراد لكن يمكن التزييف بوجه اخر على ما قيل وهو لزوم
اخذ المفسر في المفسر فيدور وهو في المفسر فيحتاج الى
التفسير مرة اخرى وهكذا فتسلسل واجيب عنه بان معنى

سلمت قلت السلام عليك وهو ليس عين المفسر ولم يحتج
الى التفسير لانه معرفة وبان سلمت معناه قلت سلمك الله
اي جعلك الله سالما ولك ان تقول ايضا ان السلام الماخوذ
في المفسر مصدر سلمك الله كما ان سبحان الله الماخوذ
في تفسير سبحت بمعنى قلت سبحان الله مصدر سبح بمعنى نزه
قوله وعدل الى الرفع لقصد الدوام لان النصب يدل على
الفعل والفعل على الحدث قوله اي سلام من قبلى في التفسير
تامل قوله مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة الضابطة
في تجويز الاخبار عن المبتدأ والفاعل سواء كانا معرفتين
او نكرتين جهل المخاطب بالنسبة فان كان جاهلا بها صح
الاخبار وان كان المخبر عنه نكرة وان كان عالما بها لم يصح الاخبار
وان كان المخبر عنه معرفة قوله وهذا القول اقرب الى
الصواب لظهور وجهه وورود الاستعمال عليه كقوله تع ووجوه
يومئذ ناضرة وهل من مزيد وقوله فيوم لنا ويوم علينا الى غير
ذلك مما لا يعد وارجاعها الى المخصصات المذكورة تكلف قوله
ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد قد عرفت ان
الخبر المعرف يجوز ان يكون مطلق الحصر كما هو الظاهر فقوله
والخبر قد يكون جملة للاشارة الى تقسيمه وكونه افراده اصلا
ما لا الخبر قد يكون جملة لم يقيد بكونها خبرية فكانه
تبع جمهور النحاة في ان الانشائية ولو كانت قسمية
صح ان يكون خبرا للمبتدأ ومنهم من منعوا متمسكين

بما لا طائل تحته وقد تبع السيد الشريف هولاء متمسكا بان الخبر يجب ان يكون حالا من احوال المبتدأ والانشاء ليس حالا من احواله الابتداء ويدل عليه انك اذا قلت زيد اضربه فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم ليست من احوال زيد الا باعتبار كونه متعلقا للطلب او كونه مقولا في حقه واستحقاقه ان يقال فيه ذلك

قوله ولم يذكر الظرفية ولم يذكر الشرطية ايضا لان الشرط عند اهل العربية قيد للجزاء كما هو المشهور والجزاء اسمية او فعلية ولو بالآخرة قوله والجملة مستقلة لاشتمالها على العائدة ومحلها فاذا لم يكن فيها الرابطة لم يكن المبتدأ محلا لفائدة اصلا وكان ذكره لغوا بخلاف ما اذا كان فيها رابطة فانه وان لم يكن محلا لتلك الفائدة لكنه يصير محلا للفائدة التي تضمنها الرابطة فان الشيء كما يتصف بصفات نفسه يتصف بصفة ما يتصل به من حال ونحو ذلك قوله فلا بد في الجملة كذا لا بد في المفرد اذا كان مشتقا وجاملا اسما ولا بتأويل المشتق نحو هذا القاع عرفج كله القاع المكان المستوي والعرفج شجر ينبت في السهل والمعنى هذا المكان المستوي غليظ وكله تأكيد للضمير قال الكسائي لا بد في الخبر مطلقا من عائد واستدل بالاجماع على ان في خبر كان ضميرا حتى قالوا معنى قولهم كان زيد اخاك كان زيد اخاك هو ولا فرق بين خبر المبتدأ وخبر كان وأجيب عنه بان في خبر كان معنى الفعل لدلالة كان على الزمان ودلالة خبره على المعنى فثبت ان الدلالة على معنى مختص

بره ان فصار بمعنى الفعل فلم يكن بد من الضمير قال من عائد
خبر لا وليس متعلقا باسم لا والا لنصب الاسم بشبهه بالمضاف قوله
كاللام في نعم الرجل لانه للعهد قوله ووضع المظهر موضع المضمر
ان كان في معرض التفخيم جاز قياسا والا فعند سيبويه يجوز
في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز
مطلقا وعليه قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا
لا نضيع اجر من احسن عملا اي لا نضيع اجرهم قوله وكون
الخبر نفس المبتدأ فيه لا حاجة الى العائد اذا كان الخبر
عين المبتدأ كما في المثال المذكور وقولك مقولي زيد قائم
قوله اذا كان ضميرا وذلك الحذف قياسي اذا كان مجرورا بمن في
جملة اسمية يكون المبتدأ فيها جزءا من المبتدأ الاول لان جزئيته
تشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور للتخفيف وهو صفة
ان كان المبتدأ الثاني نكرة كما في السمن منوان بدرهم وكذا ان كان
معرفا باللام نحو البر الكر بستين درهما لان التعريف غير مقصود
كما في قوله * ولقد امر على اللئيم يسبني * ويجوز ان يكون حالا
من الضمير الذي في الخبر والعامل فيه الخبر وحينئذ ينبغي ان يقدر
منه موخرا لئلا يحتاج الى القول بجواز تقديم الحال على العامل
المعنوي اذا كان ظرفا وسماعي ان كان غير ذلك وذلك في
الضمير المنصوب والمجرور لا في الضمير المرفوع قال قدس سره
في الحاشية الكر دوازده شتر وار هر يك بار انتهى الكر اثنا عشر
وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد المن

قوله وما وقع ظرفا وجاريا مجراه وهو الجار والمجرور لانه يوافقه في الاحكام ولهذا جعل بعضهم الظرف اسما لكل من الظرف والجار والمجرور واصطلاحا يجوز ان يريد هذا الاطلاق كما هو ظاهر الشرح قوله اي الخبر الذي وقع ظرف زمان اومكان ههنا فوائد اولها انهم قالوا ان ظرف الزمان لا يقع جاريا على اسم العين اي ما يقوم بنفسه ويعبر عنها بالجثة ايضا فيل لان العين لا تعلق لها بالزمان وفيه ان الظرف مطلقا متعلق بالحصول والاستقرار عندهم وذلك معنى وان المعنى اي مايقوم بغيره لا تعلق له بالزمان الا باعتبار معنى الحدوث فالوجه ان يقال لان الزمان لا يتعلق بحصول العين استقرارها لعدم الفائدة لان الازمنة الجزئية ظرف للمخلوقات الكائنة معها كلها فلا فائدة في تخصيص بعضها بها بخلاف الامكنة فانها ليست ظرفا الا لبعضها وفيه ان كون الازمنة ظرفا لكل المخلوقات لا يقتضي عدم الفائدة لجواز ان يكون السامع جاهلا بكونها معها مثلا يفيد قولك الزمان الخريف سامعا لم يعرف كونه في الخريف ثانيها ما قاله الشيخ الرضي وهو ان ظرف الزمان ان كان خبرا عن معنى باعتبار حدوثه فان استغرق ذلك المعنى جميع الازمنة او اكثرها وكان اسم الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر لانه باستغراقه اياه كانه هو لا سيما مع تنكيره المناسب للجزئية ويجوز نصبه وجره بفي خلافا للكوفيين فان

في عند هم للتبعيض وان كان معرفه لم يكن الرفع غالبا كالاول وان لم يستغرق فالاغلب نصبه او جره بالاتفاق واما قوله تعالى الحج اشهر معلومات فلتاكيد امر الحج ودعاء الناس الى الاستعداد له حتى كان افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر و[illegible] ما قاله وهو ان ظرف المكان اذا كان عن اسم عين فان كان [illegible] متصرف فلا كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع راجح نحو انت مني مكان قريب اي مكانك مني مكان قريب وانت مني ذو مكان قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح ورابعها ما قاله ايضا وهو ان كلا من ظرفي الزمان والمكان يجب رفعه اذا كان متصرفا وموقتا محدودا واخبرت به عن اسم عين لارادة تعديد المسافة القريبة او البعيدة نحو داري مني فرسخ ومنزلك مني ليلة على حذف مضافين اي ذات مسافة فرسخ وذو مسافة سير ليله ومني متعلق بمدلول الخبر اي بعيدة او بعيدة هذا القدر واما انتصاب نحو داري خلفك او من خلفك فرسخين وميلا ويوما وليلة فعلى التميز عند الجمهور وهو تمييز عن النسبة اي بعدت فرسخين فالفرسخان مبعدان ايها كما ان الماء في امتلاء الاناء ماء مالي وقيل انتصابه على الحالية ويجوز انتصابه على المصدر اي بعد فرسخين قال والاكثر الفاء لتضمن المبتدأ معنى الشرط فان ما في ما وقع موصولة او موصوفة قال على انه اي كائنون واقعون عليه قوله مقدرا ي ماول بجملة جعل المتقدير بمعنى التاويل لتصحيح

الكلام اذ لو لم يصرف عن ظاهره لم يصح نسبة التقدير الى الظرف وذكر الباء في الجملة قيل في توجيهه ان الباء زائدة دخلت على التمييز نحو زيد طيب باب الى ابا والمعنى ان الظرف مقدر من حيث ان له جمله او من حيث انه جملة اي مفروض انه جملة لميا بتمعن الجملة وان الباء للالصاق والمعنى ان الظرف مفروض ملتصقا بجملة ويجوز ان يكون التقدير بمعنى الالحاق يقال قدرت هذا بذاك اي الحقته به والمعنى ان الظرف ملحق بالجملة الحاق العرفي بالكلي واحسن التوجيهات ما في الشرح قوله بتقدير الفعل وهو من الافعال العامة الشاملة للافعال غالبا كالحصول والكون لدلالة الظرف عليه وقد يكون من الافعال الخاصة اذا انساق الذهن اليها بحسب المقام ولا يجوز اظهار ذلك العامل لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده واما قوله تعالى فلما راه مستقرا عنده فمعناه ساكنا غير متحرك قوله لابد له من متعلق اتفق النحاة على ذلك وفيه بحث لان في مثل زيد في الدار للظرفية وهي نسبة لا تقتضي الا ظرفا ومظروفا اما الظرف فمدخولها واما المظروف فهو زيد ولا حاجة الى اعتبار امر اخر ان قيل هذا انما يصح اذا كان الحكم بوقوع الظرفية لا بهو هو والحكم فيه ليس الا بهو هو قلنا لا نم ان الحكم ليس الا بهو هو ولا بد لذلك من دليل مع ان تقدير الفعل لا يصح الحكم بهو هو الا بتاويل قوله والاصل في العمل هو الفعل والقياس على نحو

الذي في الدار وكل رجل في الدار قيل تقدير الجملة في المثالين للضرورة ولا ضرورة فيما نحن فيه قلنا المتبادر الى الذهن من الظرف المستقر معنى واحد فاذا ثبت تقدير الجملة في بعض المواضع ثبت في الكل قوله والاصل في الخبر الافراد ليتوافق الركنان ولا يخفى ان عدم افادة الزمان والتقوي يقوي الافراد قوله وجاز تاخيره للاتساع وعدم التضييق كما هو مشرب العرب ولهذا كان لغتهم اوسع اللغات قوله لكنه قد يجب الاحكام الخمسة كما يكون في الشرع يكون الى النحو وغيره قوله مشتملا اشتمال الدال على المدلول سواء كانت دلالة بنفسه اوبما جاوره من امر متقدم عليه نحو زيد قائم اوامر متاخر عنه نحو غلام من جاءك قوله على معنى وجب له صدر الكلام اي صدارة له اوصدر نفسه مسامحة قوله كالاستفهام وغيره من القسم والتمني والترجي وضمير الشان ولام الابتداء والشرط ولو بنوع تضمين مثل الذي ياتيني فله درهم وبالجملة ما يغير اصل الكلام ويجعله نوعا آخر وانما اقتضى التصدير لان السامع يبني الكلام الذي لم يصدر بالمغير على اصله فلو جوز ان يجيئ بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير اهو راجع الى ما قبله بالتغيير او مغير لما سيجيئ بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه قوله وهذا مذهب سيبويه للاشارة الى انه المختار لم يمثل المصنف رحمه الله بالمثال المتفق عليه نحو من جاءك قوله وذهب بعض النحاة بل غير سيبويه

فيل لان من زيد معناه المتصف بالخياطة مثلا والوصف متعين للخبرية والمقدمة الاولى ممنوعة لصحة الاخبار بالكنى في الجواب وكذا الثانية لصحة الاخبار عن الخياط بزيد قوله

لكونه معرفة ولا يجوز تنكير المبتدأ مع تعريف الخبر نقل عن ابن الحاجب في دفعه ان من معرفة لانه في قوة ازيد ام عمرو او خالد وتطرق الابهام في هذه المسميات على المتكلم لا يوجب بها تنكيرا ولا يخفى ضعفه ونقل عن سيبويه جواز كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة اذا كانت النكرة متضمنة للاستفهام او افعل التفضيل مقدما على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه قال او كانا معرفتين الضابطة في جعل احدهما مبتدأ والاخر خبرا ان ما زعمت ان السامع يطلب العلم بكونه وصفا للاخرى تجعله خبرا قوله ولا قرينة فلو وجدت قرينة معينة للمراد لم يجب التقديم مثل ابو حنيفة ابو يوسف اذ المقصود تشبيه الثاني بالاول ومنه لعاب الافاعي القاتلات لعابه قوله او متساويين قيل لو اريد به التساوي في التعريف والتخصيص كان غنيا عن قوله او كانا معرفتين لكنه لم يكتف به لذهاب الوهم الى التساوي في درجة التعريف وفيه ان مثل هذا الوهم غير مهروب عنه لثبوته في التساوي في التخصيص فالاولى ان يقال لم يكتف به لفوات التفصيل قال او كان الخبر فعلا له فيه ان الخبر لا يكون فعلا بل فعلا مع فاعله وهي جملة ودفع بان المراد فعل صورة كما جعل ايي

في اين زيد مفرد ا با عتبا ر الصورة ثم قال فلا يرد نحو فاما الزيد ان لان الخبر جملة صورة وفيه انه لا حاجة ح الى لفظ له للاحتراز عن نحو زيد قام ابوه مع انه احترز بها عنه في شرحه فالاولى ان يقال سمي الجملة الفعلية فعلا تسمية للكل باسم جزئه المتقدم ان قلت ينبغي ان يقول ايضا او كان الخبر بعد الا او معناها نحو ما زيد الا قائم لوجوب تقديم المبتدأ ح قلنا ذلك المبتدأ مشتمل على ماله صدر الكلام لاشتماله على النفي او معلوم حاله بالمقايسة على ما سبق لتكرر العلم بحال ما بعد الا او معناها قوله او بالبدل من لم يقل بوجوب التقديم في مثل الزيدان قاما لم يلتفت الى الالتباس بالبدل او الفاعل بناء على ان السامع لا يحمل عليه لاستلزامه عود الضمير قبل ذكر مرجعه او خلاف الاصل قال واذا تضمن الخبر المفرد اي نفسه اذ لو تضمن متعلقه لا يجب الا تقديم متعلقه نحو غلام زيد راكب تفنن في العبارة حيث قال تضمن ولم يقل اشتمل قوله كالاستفهام فيل الموجب لتصدير الخبر منحصر في الاستفهام قوله لتصديره في جملة اعلم ان ما يقتضي صدر الكلام يكفيه ان يقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليه شيء من ركني تلك الجملة ولا مما صار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها كان وسائر ما يحدث معني من المعاني في الجملة التي يدخلها فلا يقال اربمن تضربه اضربه واما جواز قولك الذي ان تضربه يضربك فلان الموصول لا يوثر في

صلته معنى قوله بكسر اللام ويجوز فتحها بناء على ان الخبر هو الفعل المقدر والفعل متعلق بالمجرور بسبب حرف الجر قوله بتبعية يمتنع معها تقديمه انما حكم بامتناع تقديمه للزوم تقدم الشيء على نفسه فان الضمير في المثال المذكور على التمرة لو قدم التمرة عليه لزم ذلك المحذور وقال في المبتدأ نفسه اما اذا كان في صفة فلا يجب التقديم نحو على التمرة زبد مثلها لجواز تأخيرا لخبر بأن توسطا بين المبتدأ وصفته لجواز الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبي مثل نعمق الخبر الا انه انما يجعل الخبر الفعل المقدر والمتعلق من باب عطف المعمول بعامله لعل م طرد في مثل غلام رجل مثله انما جعل مثله مبتداء وذا وخبرا عن ان تشرط ان لا يكون ان مثل اما نحو اما ذلك خارج فلا اصل فيه وانه لا يجب ح تقديم الخبر لعدم الالتباس لان الجملة التامة لا تقع بين اما والفاء قوله اذ في تأخيره خوف لبس دون تقديمه فانه ح متعين لان يكون خبرا عن ان المفتوحة مع اسمها وخبرها اذ لا يجوز ان يكون مما في حيزان المكسورة معنى لتمام ارتها ولا مما في خبر ان المفتوحة معنى لانها موصولة ولا يجوز تقديم ما في حيز الموصول عليه فتعين ان يكون خبرا مالان المفتوحة مع اسمها وخبرها اولان المكسورة معهما والثاني باطل لانها جملة تامة غير ما ولة بمفرد فتعين الاول قوله بالمكسورة لجواز ان يكون المذكور بعدها خبر الحدانها وظرفا لخبرها قوله لامكان

الذهول عن الفتحة وجواز الحمل على سبق اللسان لان صدر
الكلام موقع ان المكسورة مرادا وفي الكتابة لم يعهد رفع
لبس الكتابة بالتقديم نعم يعهد بالزيادة نحو عمرو قال وقد
يتعدد لفظ قد للتقليل او للتحقيق قوله وذلك التعدد اما بحسب
اللفظ والمعنى جميعا وذلك التعدد اما غير واجب كما في
مثال المتن او واجب كقولك هما عالم وجاهل وح يجب العطف
وتوجيهه ان يعطف او لانه يجعل المجموع خبرا على ارادة
التفصيل اعتمادا على فهم السامع وليس في المعطوف ضمير
المبتدأ لان المبتدأ مفكوك تقديرا فكانك قلت في المثال
المذكور احدهما عالم والآخر جاهل ولهذا اجاز ان لا تجعله
مما نحن فيه لان المخبر عنه متعدد حقيقة فعلى هذا اجاز ان
يكون قوله قد سره من غير تعدد المخبر عنه احترازا عنه
ويؤيده قوله فيما بعد ويستعمل ذلك على وجهين قوله فانهما
في الحقيقة خبر واحد لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة
بين الحلاوة والحموضة لا اثبات انفسهما كما قيل بناء
على ان الطعمين امتزجا في جميع الاجزاء فانكسر احدهما
بالآخر فعلى هذا القول يكون في كل من الحلو والحامض ضمير
المبتدأ وعلى ما قلناه يكون في المجموع ضمير المبتدأ وليس
في شيء من الجزئين ضميران قلت فيلزم خلو الصفة عن الضمير
قلنا جاز اذا لم تسند الصفة الى شيء ان قلت فينبغي ان
لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث شيء من الجزئين عند تثنية

المبتدأ وجمعه وتانيثه قلمه اجراء تلك الاحوال على الجزئين كاجراء الاعراب عليهما فان حق الاعراب اجراؤه على المجموع لكن لما لم يكن المجموع قابلا للاعراب اجري اعرابه على اجزائه فقس عليه سائر الاحوال اعلم انك اذا اخبرت عن شيء باحوال اجزائه المتصلة جاز ان تجعل المجموع في حكم خبر واحد كقولك للابلق هذا اسود ابيض فانه في قوة هذا الابلق ومحكمه حكم هذا حلو حامض وجاز ان تجعل كلا منهما خبرا مستقلا باجراء وصف الخبر على الكل ولا يكون في كل من الجزئين ضمير المبتدأ قيل هذا الوجه متعين بشهادة مطابقتهما للمبتدأ افرادا وتثنية وجمعا وفيه بحث لان مطابقتهما يجوز ان يكون كالمطابقة في المثال المذكور آنفا ولان الضمير يجوز ان يكون راجعا الى الابعاض المستفادة من الكل لا الى نفسه فيكون من قبيل هما عالم وجاهل ويدفع الاخير بانه لو كان كذلك لزم ان يجوز مع افراد المبتدأ تثنية الضمير وجمعه بحسب تعدد الابعاض قوله اي مزقال قدس سره في الحاشية المزالجامع بين الحلاوة والحموضة قوله وفي هذه الصورة ترك العطف اولى ان قلت لهذه الصورة مثال اخر لا يجوز فيه العطف اصلا مثل هذا جائع نائم قلنا انه من باب التاكيد حقيقة فليس من باب تعدد الخبر قوله وجوز العطف باعتبار تقدم العطف على ما حققناه قوله ولا يبعد لم يؤيده ما قالوا من امتناع

تعلق الفاعل قال معنى الشرط الاضافة بيانية او لامية قوله
وهو سببية الاول للثاني قال الشيخ الرضي ليس معني الشرط سببية
الاول للثاني بل لزوم الثاني للاول كما في جميع ما الشرط و
الجزاء فلا يرد ما بكم من نعمة فمن الله لكن الشارح قدس
سره فسره بما يوافق كلام المتن في بحث كلم المجازاة
قوله والمحكم به فان الجمل الخبرية كثيرا ما يورد ولا يراد
مضمونها بل يراد الاخبار بها قوله فلا يرد الآية نحو وما بكم
من نعمة فمن الله بتوجيه الورود ان كون النعمة ملتصقة بهم
ليس سببا لكونها من الله وذلك ظاهر قيل بل الامر بالعكس
لان كونها من الله علة لكونها ملتصقة بهم فلما فيه بحث لان
من المعلوم استناد اللحوق الى ايجاد الله تع واعطائه اما
استناده الى كونه صادرا منه ومعلولا له فغير معلوم قوله فيشبه
المبتدأ الشرط لما كان المبتدأ دخيلا في هذا المعنى خالف الشرط في
جواز ترك الفاء في خبره وفي جواز كون الصلة او الصفة ماضية اريد
بها الكنه قليل وفي جواز كون الظرف صلة او صفة له قال
وذلك الاسم الموصول قيل تعريف الجزئين يقتضي الحصر
يعني حصر المسند اليه في المسند وذلك لا يستقيم لان المبتدأ
الداخل عليه اما او المتضمن لحرف الشرط كمن وما من هذا
الباب ولا حد ان يناقش فيه بان التعريف بلام الجنس
يكون للحصر لا التعريف باسم الاشارة ولو سلم انه كالتعريف
بلام الجنس اذا اشير به الى الجنس فنقول انه لا يقتضي

الحصر مطلقا ولو سلم فنقول الكلام محمول على التمثيل فكانه قال كالاسم الموصول والحق ان التعريف بمعونة مقام الضبط يقتضي الحصر والتعيين فالجواب الحق ان المراد بتضمن المبتدأ معنى الشرط ان لا يكون ذلك التضمن بواسطة كلمات الشرط كما سيجيء حكمها او ان قوله ذلك اشارة الى المبتدأ الذي تضمن معنى الشرط وتفرع على تضمن صحة دخول الفاء ولا يخفى ان مواد النقض ليست مثال رحمه في ذلك تامل يظهر بالفعل او ما في قوته كاسمي الفاعل والمفعول الواقعين صلة للام الموصولة قوله وفي حكم اسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به لانها في حكم لفظ واحد وكذا الحال في المضاف والمضاف اليه قال او النكرة الموصوفة بهما ينبغي ان يقول به لان العائد الى المعطوف والمعطوف عليه يفرد قال الشيخ الرضي الاغلب في صلة الموصول صيغة الاستقبال وقد جاء الماضي بمعنى الاستقبال ايضا وهو نحو نادر قوله او في الداولليست لفظة او للترديد بل للتقسيم فيمن العداوتين قوله فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ان قيل الموصول ليس عاما اذ لا يريد ان كل موت تفرون منه يلقاكم اذ رب موت فر منه الشخص فما لاقاه كالموت بالقتل فالمراد الجنس وصحة دخول الفاء مبنية على العموم لانه يصير مشبها باسماء الشرط في العموم والابهام فيكون الفاء زائدة ويكون الموصول خبرا قلنا قال الشيخ الرضي لا يجب

العموم في الموصول كما في اسماء الشرط لما ذكرنا في وجه المخالفة بعم الا طلب فيه العموم قوله لان صحة دخوله عليه ولان دخول الفاء بملاحظة ما بهذه المبتدأ بكلمات الشرط ومقتضاها التصدر ومقتضاه امتناع دخول النواسخ مطلقا عليه واما ادخول ان لانها لا تغير معنى الكلام قوله والشرط والجزاء من قبيل الاخبار فهذا مبني على انعقاد الربط بين الشرط والجزاء فلا يرد ما قيل من ان الجزاء قد يكون انشاء قوله لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية لا دل انه يدعي ان ليس ههنا ما يمنع اخر قوله قيل بعضهم الذي الحق ان ذهما هو سيبويه نقل عن المصنف انه قال في الا يصاح منع سيبويه من دخول الفاء في خبر ان بعيد من جهة العقل والنقل اما النقل فقد استشهد سيبويه في كتابه بعد قوله الذين ينفقون اموالهم بقوله قل ان الموت الذي واما العقل فيعلم منه وقوعه في مخالفة الواصحاب قوله قوالله ما فارقتكم البيت لكم العلا بالمد والفتح د شمني ودشمن داشتن قال لقيام قرينة اللام للوقت لا للاجل لانه مصحح لا مقتض وداع والداعي مذكورة في علم البلاغة قوله وقد يجب حذفه قيل لا يجب حذفه اصلا لانه ركن اصلي في الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد محمول على حذف الخبر اي اهل الحمد هو والقول بان المخصوص بالمدح والذم خبر مما لا يعتد به قوله ليعلم الخ حاصل الكلام انه صفة لما قبله في المعنى لكنه قطع عنه وجعل اعرابه مخالفا لاعراب ما قبله لان في الافتنان

وتغييرا المالوف زيادة تنبيه وايقاظ للسامع للاصغاء اليه وذلك
انما يكون لشدة الاهتمام به لمدحا وذما وترحم يعتني به
زيادة اعتناء فكانه اراد انه امتاز بين الصفات بالمدح
اوالذم اوالترحم ولوذكر المبتدأ لم يبق في صورة الوصف فلم يبين
انه في الاصل وصف ثم غير قوله في مقول المستهل المبصر الخ
قيل الاستهلال ماه نوديدن وبانك كردن وكلاهما مستقيم
قال الهلال طلعته مناسبة نسب وبعده القمر قوله لان مقصود
المستهل تعيين شبح الخ لا تعيين الهلال بالاشارة قوله ولئلا
يتوهم نصب الهلال برأيت اوارأي وذلك لان الاصل في المفردات
الوقفية قال خرجت فاذا السبع الفاء للعطف حملا على المعنى
اي خرجت ففاجأت كذا وقيل جواب الشرط ولعله اراد انهما
لزوم مابعدها لما قبلها اي مفاجاة السبع لازمة لخروجي وقيل
زائدة وفيه انه لا يجوز حذفها قوله على المذهب الصحيح انما
قال ذلك لان فيه خلافا قيل ان اذا ظرف مكان خبر عن السبع
وفيه انه لا يطرد في مثل فاذا السبع بالباب وجعله بدلا تعسف
وقيل ظرف زمان خبر عما بعابه بتقدير مضاف اي في وقت خروجي
حصول السبع وانما قدر المضاف لان الزمان لا يقع خبرا عن
الجثة وقيل ظرف زمان مضاف الى ما بعده وعامله محذوف اي
ففاجأت وقت وجود السبع وفيه انه يلزم اخراج اذا عن الظرفية
لانه مفعول به لفاجأت اللهم الا ان يقال ان فاجأت تنزل منزلة اللازم
ولو قيل ان الظرف غير مضاف الى الجملة كما في الوجوه

الاخر والعامل فيه فاجأت لم يلزم اخراج اذا عن الظرفية لجواز
ان يقال معناه ففاجأت وجود السبع زمان الخروج قال
فيما التزم يقال التزمت الشيء فالتزمه اي قبلت ملازمته
قوله في تركيب الاظهر بحسب اللفظ ان يقال اي في خبر والا
لزم خلو الجملة عن العائد بحسب الظاهر لان ضمير في موضعه
وغيره راجع الى الخبر وامثاله بحسب الظاهر لان الذهن
ينساق من الحب الى كونه وامثاله في التركيب معنى عنه
الضمير قوله وذلك في اربعة ابواب لا يقال هناك قسم اخر
وهو ما اذا كان الخبر ظرفا فان متعلقه خبر وهو واجب
الحذف فلا نانقول الخبر بحسب الظاهر بل بحسب الحقيقة ليس
الا الظرف والتقدير ليس الا لرعاية امر لفظي فليس
هو من باب حذف الخبر والتزام عوضه مسلمه قوله فلا بد من حذفه
لعدم ما لانه لم لا دليله ولو دل بالقرينة الخارجية جاز
الحذف بلا وجوب قوله لولا الشعر الخ الازراء خوارمثلي
نمودن قوله هذا على مذهب البصريين فان لولا عندهم كلمة غير
مركبة من كلمتين كما يتراأى واليه ذهب الكسائي لان لولا
لو كانت مركبة من لولا الامتناعية ولا النافية لم يجب حذف
الفعل الرافع بعدها الا اذا ابى مفسرة له هو شان الافعال
الواقعة بعد ادوات الشرط ووجب تكرار لا لان لعطف لا لا تدخل
على الماضي في غير الدعاء وهو انما القسم الاحكام في الا غلب
قوله وقال الفراء لولا هي الرافعة لاختصاصها بالاسماء كسائر

العوامل ولا يخفى ضعفه قوله منسوبا الى الفاعل او المفعول قال الشيخ الرضي بدل منسوبا مضافا الى الفاعل او المفعول او الى الفاعل والمفعول نحو تضاربنا قوله وبعده حال مفردة كانت او جملة اسمية كانت او فعلية والاسمية يجب معها الواو على الاصح قوله واكثر شربي السويق ملتوتا السويق بست قال قدس سره في الحاشية لت السويق لتا بله فصاح قوله واخطب ما يكون الامير قائما اي اخطب كون الامير قائما لا اخطب او قات كونه وان كان الشائع تقدير الزمان مع ما المصدرية لما قالوا من ان هذا المبتدأ يجب ان يكون مصدرا او عبارة عنه نعم لو رفع قائم على الخبرية جاز هذا التقدير ايضا كما صرح به الشيخ الرضي حيث قال يجوز رفع الحال السادة مسد الخبر عن افعل المضاف الى ما المصدرية الموصولة بكان او يكون لا عن المصدر الصريح فلا تقول ضربي زيدا قائم وذلك لان نسبة الاخطب الى الكون مجاز في اول الكلام والمجاز يونس بالمجاز ويجوز ان يقدر زمان مضاف الى ما لشيوع تقدير الزمان معها وشيوع الاسناد الى الظرف مجازا نحو نهاره صائم ويؤيده اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة قوله فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما لان الاخبار عن ضرب زيد بكونه مقيدا بقيامه لا يكون الا بعد حصول الضرب ووجود زيد وانما لم يكتف بتقدير حاصل من غير تقدير كان لان قائما يكون حالا عن معمول المصدر ان

كان عامله المصدر كان بعينه مذهب الكوفيين ويجئي بطلانه
وان كان عامله حاصلا لزم اختلاف عامل الحال وعامل
صاحبها وهم قد التزموا الاتحاد واذا قدر كان لم يلزم شيئ
من ذلك لان قائما حال من ضميره الراجع الى زيد ومن
تتمة الخبر وان نوقش في لزوم الاتحاد فيثبت على هذا وجه
اخر قوله ثم حذف اذا مع شرطه سجيء مدخولها شرطا وان
كانت اذا ظرفية لرائحة معنى الشرط واذا قدر بلا شنى اه
كما في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا قوله وفيه تكلفات
كثيرة قال قدس سره في الحاشية وهي حذف اذا مع الجملة
المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر
معنى كان الناقصة الى معنى التامة لان معنى قولهم حاصل
اذا كان قائما ظاهر في معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام
الظرف انتهى انما عدلوا عنه لان مثل هذا المنصوب لم يسمع
مع كثرته الا نكرة ولو كان خبرا لسمع تعريفه مرة ولان
الواو في الجملة الاسمية الواقعة موقع هذا المنصوب لازمة
ولو كانت خبرا لها لم يلزم الواو ولان دخول الواو في اخبار
الافعال الناقصة ليس الا لشبهها بالحال وذلك لا يقتضي اللزوم
قوله وتقييد المبتدأ المقصود عمومه اتفاقا وذلك لان اسم
الجنس المعرف اذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض
ما يقع عليه فهو ظاهر في الاستغراق دفعا للترجيح بلا مرجح
قوله وذهب الاخفش يرد عليه انه يلزم حذف المصدر مع

بقاء معموله وذلك ممتنع عندهم لانه في قوة ان الموصوله مع الفعل ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته قوله اي ضربي زيد اضربه اي ما ضربي اياه الا هذا الضرب المقيد قوله الى انه هذا المبتدأ لا خبر له كما في القسم الثاني من المبتدأ قوله لكونه بمعنى الفعل يؤيده امتناع تاكيده بكل وامثاله وامتناع توصيفه قوله اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما لا يخفى ان استفادة الحصر بهذا التعليل غير ظاهر قوله وثالثها كل مبتدأ الخ قال الشيخ الرضي الظاهر ان حذف الخبر في مثله غالب لا واجب قال الكوفيون ان الواو مع ما بعدها خبر لانها بمعنى مع ولو اتي بمع كان خبرا فكذا ما هو بمعناه وفيه ان المعطوف لا يصح ان يكون خبرا ولا يجوز ان يقال اعرابه منقول عن الواو لان مع اذا وقع خبرا لا يستحق الرفع لفظا حتى ينتقل الى ما بعده بل يكون منصوبا قال وكل رجل وضيعته قال قدس سره في الحاشية الضيعة في اللغة العقار التي هي الارض والنخل والمتاع وههنا كناية عن مصنعها اعني الصنعة انتهى الصنعة كار وپيشه كردن صراح ان قلت لا يجوز رجع الضمير في ضيعته الى كل لظهور فساد المعنى ولا الى رجل لانه ليس مقصودا قلنا المقصود واضح فان المعنى ان كل رجل مع ضيعة ذلك الرجل قيل في توجيه التقدير كل رجل مقرون هو وضيعته على ان يكون ضيعته معطوفة على ضمير الخبر فيجوز سد ها مسد الخبر فيه انه يلزم ثلاثة امور حذف المؤكد

وجواز الرفع والنصب في ضيعته كما في جئت انا وزيد وعند الاخفش راجع في القاعدة المذكورة لان ضيعته ليست معطوفة على المبتدا او يمكن ان يجاب اما عن الاول فبان حذف الموكد مع الموكد جائز واما عن الثاني فبان المفعول معه لا بد له من فعل غير المدلول عليه بالواو واما عن الثالث فبان المراد العطف على المبتدا نظرا الى الصورة قوله اي كل رجل مقرون مع ضيعته كما تقول زيد قائم وعمرو وانما لم يقل كل رجل وضيعته مقرونان كما هو الظاهر لان الخبر مثني ومحله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ يسد مسد الخبر ولا يجوز ان يجعل المعطوف سادا مسد الخبر لانه من تتمة المبتدا قيل لهذا الخبر حيثيتان حيثية كونه خبرا عن زيد وحيثية كونه خبرا عن ضيعته فهو من حيث انه خبر عن زيد جاز ان يقال ضيعته ساد مسده ويكفي في النيابة حيثية واحدة قوله ورابعها كل مبتدا يكون مقسما به ومتعينا للقسم فان تعينه له يدل على تعيين الخبر فنحو ايمن الله لافعلن كذا لا يجب حذف خبره قوله نحو لعمرك لافعلن كذا قد يستعمل لعمرك في قسم السؤال نحو لعمرك لا فعلن قوله اي من المبتدا فوجاب اشار به الى ان قوله خبران واخواتها مبتدا محذوف الخبر بقرينة ما سبق بقوله هو المسند ابتداء الكلام ويحتمل ان يكون المسند خبره وقوله هو صيغة الفصل وانما لم يقل منها لانه في الاصل خبر المبتدا فلم يفصل بما هو مشعر بكونه نائبا على حدة قوله اي اشباهها

استعير الاخوات للاشباه والنظائر لما بينهما من التقارب والتماثل فهما بين الاخوات قوله لا بالابتداء كما ذهب اليه الكوفيون لضعف تلك العوامل عن عملين قوله لانها لما شابهت ولان اقتضائها للجزئين على السواء فالاولى ان تعمل فيهما قال بعد دخول احد هذه الحروف زاد لفظ احد ليصدق التعريف على كل من افراد المعرف ان قلت المعرف ان كان مجموع اخبار تلك الحروف فلا خفاء في عدم صدقه عليها لانها ليست بعد دخول احدها وان كان كلا من خبر ان واخوتها فلا يصدق على مجموع اخبار اخواتها انها بعد دخول احدها قلنا المعرف حقيقة خبر هذا الباب وذلك اما بتقدير المضاف اي خبر باب ان واخواتها او بجعل قوله ان واخواتها مجازا عن هذا المعني وانما لم يحمل كلامه على توزيع يتضمن تعريفات كل واحد واحد لان المقام مقام التعريف وان المناسب للتوزيع اخبار ان واخواتها بصيغة الجمع قوله لا يرى اثر فيهما لفظا او معنى اما لفظا فبالعمل واما معنى فلا نسحاب معانيها الى معانيهما فان تاكيد الحكم مثلا ينسحب الى المحكوم به وعليه وعلى كل تقدير لا ينتقض التعريف قوله بمثل يقوم وبخبر المبتدأ الذي بعد ان المكفوفة بما او بعد ان المخففة الملغاة قوله حتى يرد انه يجوز ان يقال اه وان يقال زيد اضربه ولا يجوز ان يقال ان زيدا اضربه قوله ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا لان الاستفهام يدا في التحقيق قال الا في تقديمه حق العبارة

ان يقال الا في التقديم لانه استثناء عن وجوه الشبه ووجه
الشبه يجب ان يكون مشتركا بين المشبه والمشبه به والقول
برجع الضمير الى المتكلم بعيد قوله والاصل ان يتقدم كما مر
في قوله والاصل ان يلي الفعل قال الا اذا كان ظرفا استثناء مفرغ
والتقدير الا في تقديمه في كل حال من احوال الخبر الا اذا
كان ظرفا ويجوز ان يكون استثناء من معنى الكلام والحاصل
ان اخبار هذه الحروف تخالف خبر المبتدأ في جواز التقديم
في الاوقات كلها الا وقت كونه ظرفا قوله وذلك لتوسعهم وذلك
لان كل حدث لا بد ان يكون في زمان او مكان فصار الظرف
مع الشيء كالقريب المحرم للشخص يدخل حيث لا يدخل غيره
من الاجنبي واجري الجار والمجرور مجراه لمناسبته للظرف
اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور قال خبر لا التي لنفي الجنس
اذا دخلت على النكرة وانما عملت عمل ان لانها تشابه
ان في افادة المبالغة فان لا لمبالغة النفي وان لمبالغة الاثبات
فيكون من باب حمل النظير على النظير وقيل لان لا نقيض
ان فيكون من باب حمل النقيض على النقيض قوله انما عدل
قال المصنف ليس تمثيل النحاة بلا رجل ظريف حسنا لان الظريف
في الظاهر صفة اسم لا لان خبر لا يحذف كثيرا والمثال ينبغي ان يكون
ظاهرا فيما يمثل له وفي مثاله لا يحتمل ظريف الا الخبر لان
المضاف المنفي بلا لا يوصف الا بمنصوب واعترض عليه بان ذلك
مذهب جماعة منهم واما الاخرون فقد جوزوا الرفع حملا

اى المحل كما في توابع اسم ان قوله على ماهو الظ انما قال ذلك لجواز ارتفاع صفة حملا على المحل كما ذهب اليه جماعة قوله لان الظرافة لا يتعلق بالظرف ونحوه من الحال بل ون سماجة قوله لئلا يلزم الكذب وانما لم يلزم الكذب ح لان المجموع خبر واحد حقيقة كقولك للابلق هذا ابيض اسود والحاصل نفي كون غلام رجل جامعا للظرافة وكونه في الدار ان قلت جعل الخبر من هذا القبيل ليس الا اذا امتنع الاقتصار على احدهما ولا يمتنع الاقتصار ههنا على فيها فلنا امتناع الاقتصار على الاول كاف في ذلك قوله لدلالة النفي عليه لان النفي يقتضي منفيا ولما لم يكن ههنا قرينة مخصوص حمل على امر شامل ولان النفي رفع الوجود وفيه ان النفي المستفاد من لا رفع الوجود الرابطي سواء كان ظرف الوجود او غيره قوله اي لا يظهرون الخبر في اللفظ قال الاندلسي لا ادري من اين هذا النقل والحق انه يجب اثباته اتفاقا اذا لم تقم قرينة واما اذا اقامت قرينة فعند بني تميم يجب الحذف وعند الحجازيين يجوز قوله او المراد الاصح هو الاول قوله فيعولون معنى قولهم الخ فيكون ح لا من اسماء الافعال ورده المصنف بان اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة ولا يخفى ان نصب الاسم بعدها يدل ايضا على فساد هذا القول قوله واما بنو تميم الخ وذلك لدخولهما على القبيلتين الاسم والفعل قوله اي عمل ليس المفهوم من المثال او من قوله المشبهتين بليس لان تشبيههما بليس يشعر بكونهما

عاملتين عملها وبعدة اجراء حكمها عليهما ولك ان تقول
الضمير راجع الى التشبيه الموجب لعمل ليس قوله وقيل او
على خلاف القياس قوله على مورد السماع قالوا وهو الشعر قوله
من صد قال قال س سره في الحاشية الصدود الاعراض والبراح
الزوال والضمير في نيرانها للحرب اي من اعرض عن
نيران الحرب فلا زوال لي عنها باعراضي عنها قوله اى لا براح لي
لقائل ان يقول هب ان لا ليس لنفي الجنس لم لا يجوز ان يكون
براح مبتدء الا يقال يلزم عدم تخصيص المبتدأ النكرة ولا
حاجة لاسم لا الى التخصيص فانه كاسم ليس لانا نقول يجوز ان
يتخصص بتقديم الخبر فان لنا ان نقدر الخبر مقدما او
بالعموم نحو ما احد خير منك ولا يخفى ان المعنى على العموم
وال... الرضي النكرة في سياق غير الموجب للعموم على
الظاهر سواء ... مع لا او ما او ليس او مع الاستفهام او النهي
ويحتمل ان يصرف عن الاستغراق بالقرينة فتقول لا رجل بل
رجلان هذا اذا لم ينتصب اسم لا اما اذا انتصب او انفتح فانه
نص في العموم فلا تقول لا رجل بل رجلان قوله
ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس قال الشيخ الرضي الظاهر ان لا
لا يعمل عمل ليس لا شاذا ولا قياسا ولم يوجد في كلامهم
خبر لا منصوبا كخبر ما فالاولى ان يقال لا في لا براح لنفي
الجنس ويجوز فيما بعدها الرفع مع ترك التكرار لكنه يشذ والتكرار
انما يجب مع الفصل بينها وبين معمولها ومع المعرفة قوله والمراد

بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا اي من حيث انها علامة له فلا يبطل طرد التعريف بمسلمات في مررت بمسلمات قوله او حكما كما في المشبه بالمفعول فان المشبه بالشيء يلحق به من جملة افراده قوله لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه اي لصحة اطلاق المفعول بالمعنى اللغوي عليه كما دل عليه لفظ الصيغة وذهب اليه جمهور النحاة لقائل ان يقول ان المفعول المطلق لو كان مفعولا لفاعل الفعل المذكور لكان مفعولا اما لعين ذلك الفعل او لغيره ويتجه على الاول ان الفعل نسبة بين الفاعل والمفعول والنسبة لا تكون عين احد المنتسبين وعلى الثاني ان المصدر يكون معلولا لذلك الفعل فيكون مفعولا به لا مفعولا حقيقة وان لذلك الفعل مصدرا فيكون مفعولا لفعل آخر وهكذا فيلزم التسلسل وان فاعل الفعل المذكور قد يكون قابلا محضا بالنسبة الى ذلك الفعل كما في مات موتا وطال الغلام طولا فالاولى ان يقال انه ليس مفعولا بحسب اللغة كما قاله الفراء بل هو مفعول بحسب الاصطلاح وهو اسم قرن بفعل لفائدة لم يسند اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا واما وصفه بكونه مطلقا فلتعريه عن القيود التي يقيد بها غيره من جنسه ولا يخفى انه ح لا يظهر وجه التسمية ولا التقييد بالقيود فالاولى ان يقال انا نختار الشق الاول ونقول ان المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر لا المصدر نفسه وقد صرح السيد الشريف قدس سره في حواشي الرضى بان اطلاق المصدر والفعل على الاثر يعني

المفعول المطلق بضرب من المسامحة وعدم التمييز بين الاثر وبين
الفعل والمصدر وصيغة المفعول ماخوذة من الفعل اللغوي الذي
هو المصدر تاثيرا كان او تاثرا ولا بعنى بكونه مفعولا الا انه
حاصل لمصدر الفعل المذكور وقد يشعر اليه قدس سره حيث
يقول والمراد بفعل الفاعل الى آخره قوله بخلاف المفاعيل
الاربع حصر النحاة المفاعيل في الخمسة قال الشيخ الرضي
يجوز ان يجعل الحال داخلة في المفاعيل فيقال الحال مفعول
مع قيد مضمونه اذ المجيء في جاءني زيد راكبا فعل مع قيد
الركوب الذي هو مضمون راكبا ويقال المستثنى هو المفعول
بشرط اخراجه وكانهم انروا التخفيف في التسمية انتهى
ولا يبعد ان يقال ان المفعول ما يتعلق به الفعل اولا وبالذات
والحال ليست كذلك لان تعلقها به بواسطة انها مبينة لهيئة
فاعله او مفعوله وكذا المستثنى لان تعلقه بواسطة انه مخرج
عن امر وبنحو معموله على سبيل الاتفاق ومن ههنا اعني من
ان تعلق المفاعيل بالفعل بالذات وتعلق غيرها بالواسطة يظهر
نوجيه جعل النصب في المفاعيل اصلا وفي غيرها تبعا قوله
فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها اي لا يصح اطلاق المفعول
اللغوي عليها فلا ينافي اطلاق المفعول العرفي على الخمسة
ان قلت من ضرورات صدق المقيد صدق المطلق فكيف يصح القول
بصدق المقيد وامتناع صدق المطلق قلنا مطلق هذه المقيدات معنى
يشمل به وله وفيه ومعه لا المفعول كما في زيد حسن الغلام قال اسم

ما فعله فاعل فعلي حقيقة اوحكما فلا خل فيه ضرب ضربا على صيغة المجهول قوله بحيث يصح اسناده اليه اي على تقدير ان كان مثبتا اوسواء كان بطريق النفي او الاثبات فلا يبطل لطرد بمثل ما ضربت ضربا شديدا قوله لا ان يكون موثرا فيه كما ذهب اليه بعضهم فيشكل عليه دخول الامثلة الاتية قوله واحترازا بلفظ الاسم قيل احترازا بل ليخرج ضربت الثاني في ضربت ضربت لانه شيئ فعله المتكلم ثم اعترض عليه بانه لا حاجة الى ذكر الاسم لانه ذاكرا حوال الاسم فلو قال ما فعله كان في قوة اسم فعله وبانه ان اريد بفعل ضربت قوله والتكلم به اتجه عليه ان الفعل لا يتناول القول بل هو يقابله في ظاهر اصطلاحهم ولما لم يكن داخلا في ما فعله لم يحتج الى اخراجه بقوله اسم ولو سلم التناول فهو باعتبار انه مقول اسم فلا يخرج به وان اريد فعل مضمونه الذي هو الضرب كما هو الظاهر اتجه عليه ان فعل مضمونه لا يصح ان ينسب اليه لان ذلك لمضمون مدلول تضمني وهم لا يجرون صفات المدلولات التضمنية على ذواتها نعم يجرون صفات المدلولات المطابقية على ذواتها كما يقال ان ضربا في ضربت ضربا مما فعله الفاعل ولا يبعد ان يقال انا نختار الشق الاول ونقول الفعل متناول للقول قطعا والا لخرج مثل قلت قولا ولفظ ضربت باعتبار انه مقول ليس اسما لان الالفاظ ليست موضوعة لانفسها كما حققه السيد الشريف قدس سره فاحتيج الى اخراجه بقيد الاسم قوله لان ما فعل الفاعل هو المعنى لا الدال

ان يقول لو لم يزد لصح ايضا لانهم يجرون صفات المدلولات المطابقية على ذواتها كما في سائر حدود المفاعيل قوله ويدخل فيه المصادر كلها وغيرها مما في حكمها كالويل بمعنى الهلاك اراد بالمصدر اسم الحدث الجاري على الفعل وانما سمي به لانه من صدر اذا رجع وهو محل رجوع الفعل اليه لاخذه منه على مذهب البصرية او محل رجوعه الى الفعل على مذهب الكوفية وقد يطلق على المفعول المطلق لانه في الغالب مصدر وانما قلنا في الغالب لانه قد لا يكون مصدرا وح اما ان يدل على الحدث نحو الويل او لا يدل عليه لكن يصدق عليه نحو ضربته انواعا ورائيته الفا قوله وهذا اعم يعني ان الفعل الاصطلاحي المذكور اعم وذلك التعميم اما باعتبار كونه مذكورا وهو ظ او باعتبار كونه فعلا كما افاد بقوله او اسما معطوفا على قوله مقدرا فالفعل المذكور حكما يشمل المقدر والاسم الذي فيه معنى الفعل قوله بل المراد به ان معنى الفعل مشتمل عليه الخ لم يرد اشتمال مفهوم الفعل على مفهوم الاسم والا لخرج مثل جلست جلسة وضربت شيأ اذا كني به عن الضرب بل اراد ان تحقق الفعل باعتبار جزئه الذي هو المنسوب تحقق مدلول الاسم وانه ذكر من حيث انه بيان الجزء ومتحد معه ولا يخفى ح دخول المثالين وخروج كرهت كراهتي لان الكراهة التي هي مدلوله للفعل مغائرة لكراهة التي هي متعلقها في التحقق لتقدم وتاخر بينهما وكذا يخرج ضربته

تاديبا لان الضرب وان كان هو التاديب بحسب التحقق لكن لم يذكر التاديب من حيث انه هو الضرب بل ذكر من حيث انه علة له لا يقال بقيد الاتحاد يخرج ايضا كرهت كراهتي فلا حاجة في اخراجه الى اعتبار القيد السابق لانا نقول قيد الاتحاد من تتمة السابق وتوابعه فلا معنى لاعتباره بدون اعتبار اصله قال للتاكيد اي لتاكيد ما هو المسند حقيقة نحو ضربت ضربا فانه لتاكيد الضرب المدلول عليه بضربت لا لتاكيد الاسناد والزمان ايضا فلو قيل انه لتاكيد الفعل كان مسامحة وفائدته دفع توهم السهو ودفع توهم التجوز وعليه حمل قوله تعالى وكلم الله موسى تكليما اي كلمه بذاته لا بترجمان بان امره بالتكلم لموسى عليه السلام قوله ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل المصدر المعرف بلام الجنس ان كان للتاكيد وجب تخصيص الزيادة بما يفيد التنوع والعدد وان كان للنوع وجب ان يقال بدل قوله على بعض انواعه على الزيادة غير العدد قوله ان دل على بعض انواعه او كلها سواء كان النوع مفهوما بخصوصه او بعمومه سواء كان مفهوما من الصفة مع ذكر موصوفها نحو عمل عملا صالحا او بدونه نحو عمل صالحا او من لام العهد او من الصيغة نحو ضربة او ضربتين او من المادة الدالة على الحدث نحو القهقرى او غير الدالة عليه مع الصدق عليه نحو ضربته انواعا او كل الضرب او بعضه ونحو ضربت اي الضرب وقد متاخير مقدمان اياوا اسم التفصيل بعض ما يضافان

يه وللك ان تقول انهما صفتا تن لمصدر مقدر رآني قد وما
ضي مقدم والضرب اي الضرب اي الذي ينبغي ان يسأل عنه
بانه اي ضرب هوقوله ان دل على عدد اي وحدته او
مرته بعمومها او بخصوصها سواء كان العدد مفهوما من الصيغة
او اللفظ الدال على الحدث حقيقة نحو ضربين او مجازا نحو
ضربته سوطين او اسواطا اي ضربت ضربين او ضربا بالسوط
وهو مجاز عن الضرب بعلاقة الالية ولايخفى انه للنوع ايضا
اوغيرمفهوم من الصيغة نحو ضربا كثيرا اومن العدد الصريح مع
ذكر تمييز نحو ثلاث ضربات ونحو قوله تعالى فاجلدوهم
ثمانين جلدة او بدونه نحو رأيته الفا اي الف رؤية وللك
ان تقول انه صفة مصدر محذوف اي رأيته رؤية الفا قوله
لانه دال الخ هكذا قيل والاظهر في العبارة ان يقول لانه دال
على الماهية الغير القابلة للتعدد في نفسها بخلاف فردها شخصيا
كان او نوعيا فانه قابل لذلك ولهذا جاز تثنية اخويه وجمعها
لارادة الفرد منها قوله والعدد ولا يكفي في قصد تعدد المصدر
تجدد الامثال من غير تخلل ما يضاده فلوقام زيد دائما ولم
يجلس في تلك الاوقات كان ذلك قياما واحدا قال وقد يكون
قد ههنا للتقليل لانه وان كان كثيرا في نفسه فقليل بالاضافة
الى ما اذا كان بلفظة او للتكثير مجازا كما في قوله تعالى
قد نرى تقلب وجهك قال بغير لفظه وح كان ابلغ واوكد
مما كان بلفظه قوله اي مغاير اللفظ فعله وهو اما مصدر

او غير مصدر وقد مر امثلته ومنها الضمير الراجع الى مضمون عامله اوغيرعامله نحو يد رسه اي الدرس واعجبني الضرب الذي ضربته ومنها اسم الاشارة في المشار به الى غير مضمون عامله نحو اعجبني ضربي فضربت ذلك قال مثل قعدت جلوسا وقد يفرق بين القعود والجلوس فان القعود للقائم والجلوس للنائم قوله نحو انبته الله نباتا فانه مصدر نبت فجعل منصوبا بانبت اما لانه في ضمنه لان معنى انبت جعله ذانبات نبت وانه مطاوع له ولانه جعل بمعنى الانبات وفيه تامل وقيل انه بمعنى المنبت كالسلام بمعنى التسليم وقيل انه ليس من هذا الباب لانه مغير انبات قوله وسيبويه يقدر له عاملا فيه ان الاصل عدم التقدير وان التقدير لايجري في مثل قوله تعالى لايضرونه شيئا اي ضرا قليلا قال كقولك لمن قدم خير مقدم ويحتمل ان يكون خبرا او دعاء وكذا اذا قيل لمن يمضي الى السفر رح يكون دعاء قوله له حكم ما اضيف اليه لما ذكرنا من انه بعض ما اضيف اليه قوله اي سماعيا موقوفا يعني ان العلم بوجوب حذفه ليس الا من طريق السماع بخلاف الحذف القياسي فان العلم به يحصل بطريق الاستدلال لثبوت الضابطة فيكون قياسيا استدلاليا قيل سماعا مصدر فعل محذوف اي يسمع حذفه وجوبا سماعا وكذا قياسا اي يقاس على حذفه وجوبا قياسا وذلك لثبوت الضابط الذي هو العلة الموجبة للحذف

قال نحو سقيا اذكلها دعاء دائما وبلام التعريف ايضا كذلك
الا الحمد لله فانه قد يكون خبرا قال وجد ما دعاء عليه
بالذل وتقبيح الحال والجدع بالدال المهملة قطع واحدة من
المذكورات فلو كان بدل الواو لفظة او كما في الرضي لكان اظهر
قوله وبعضهم بان وجوب الحذف اه قال الشيخ الرضي الذي
ارى ان هذه المصادر وامثالها اذا بين فاعلها ومفعولها
بالاضافة او بحرف الجر ولم يقصد بها بيان النوع وجب
حذف نواصبها يعني قياسا واذا لم يبين لم يجب وذلك
مثل صبغة الله وكتاب الله وسبحان الله ولبيك وسعديك
وسحقا له اي بعداً له وحمدا لك واما انتصاب مثل قولهم
حمدا تحمده فليس على المصدر بل هو مفعول به على جعل
المصدر بمعنى المفعول ويجوز ان يكون الاضافة في حمد
لبيان النوع اي الحمد الذي ينبغي كما في قوله تعالى وقد
مكروا مكرهم قال منها وام يقل هي كذا وكذا لان
المواضع لا ينحصر فيما ذكر فان منها المصدر الذي يفصد
به النوع نحو اقعودا والناس قيام وقد تنوب الصفة
معنا منا نحو اقاعدا والناس قيام قال ما وقع مثبتا بعد نفي الخ
انما اشترط كون المصدر مثبتا بعد نفي او كونه مكررا لان
المقصود من مثل هذا الحصر والتكرير وصف الشيء بدوام
حصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على التجدد فينافيه وضعا
وان لم ينافه استعمالا فان المضارع قد يستعمل للدوام وان ارادوا

زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبراعن زيد ماز يد الا سير وزيد سيرسير لينمحي عن الكلام معني الحدوث رأسا لعدم صريح الفعل وعدم المفعول الدال عليه ولهذا المعنى اعني لزيادة المبالغة رفعوا بعض المصادر الذي يجب حذف عاملها نحو الحمد لله وسلام عليك قوله فانه لو اريد نفيه اه ذلك لفوات الحصر الذي قصده يوجب الحذف وكذا الحال اذا كان مثبتا لكن لم يكن بعد نفي قال داخل قيل صفة لنفي والاظهر ان يقال صفة لكل من نفي ومعنى نفي قال على اسم مبتدأ اومنسوخ ابتداءه بالعامل قال الشيخ الرضي دخول النفي على الاسم ليس شرطا لجواز ان يكون في نحو ماكان زيد الاسيرا وما وجد تك الاسيرا لبريد انتصاب المصدر على انه مفعول مطلق كما جاز ان يكون منصوبا بكان ووجد فالشرط ان يكون ما صيغ خبرا عن شيء لا يكون سوى المصدر خبرا عنه قال لا يكون خبرا عنه بلا تاويل ومبالغة قوله لانه لو كان خبرا عنه اه ان قلت هو ليس مفعولا له لانه مرفوع فاذ المفعول قد يكون مرفوعا ان قلت فيفوت فائدة تدوين علم الاعراب قلنا اذا تعين موضع الرفع والنصب لا تفوت ولا يخفى انه لو اعتبر الشرائط في المصدر كما اعتبرها بعضهم لسلم عن تلك الشبهة لكن ما ذكره قدس سره انسب بالمقام قوله اى في موضع الخبر لا يخفى ان العبارة لا يفهم هذا بقباله الا بتكلف قوله نحو دانت الدك شكسته شدن قوله وانما جمع

بين الضابطتين لا يخفي انهما قد تجتمعان نحو ما زيد الا
سيرا سيرا وح ينبغي ان يقال ان الحذف اوجب قال الا سير البريد
البريد بيك دال ومنها ما وقع تفصيلا اما وجب حذف الفعل
هنا لدلالة الجملة المتقدمة علي المصدر الذي يقلد الذهن
منه الي غاياته التي هي مصادر وقيامها مقام عواملها قال
لا نر مضمون جملة انشائية او خبرية نحو زيد يكتب فاما قراءة
بعد او بيعا ويشتري طعاما اما مابيعا واما اكلا انما قال مضمون
جملة ليخرج نحو له سفر يصح صحة او يغتنم اغتناما لا ليخرج
نحو له سفر سفرا قريبا او سفرا بعيدا الان السفر القريب والبعيد
ليس من اثار السفر بل من انواعه فال منعد منه بيان
للواقع واحترازا اذا جوز تقديم التفصيل نحو اما تمنون منا
او تفدون فداء شذ واقوله مصدرها اي المصدر المفهوم
منها قوله وباثره غرضه اي غايته وانما سمي غاية الشيء
اثرا لانها تحصل بعده كالاثر الذي يكون بعد المؤثر قوله
اي لان يشبه به امر اي لان يشبه بما باب منا به امرا نه
الواقع بعد الجملة بحسب الظاهر لا المفعول المطلق لا يقال
فاذن يخرج عن الضابطة اذا ذكر المفعول المطلق نفسه
لانا نقول قد جرت عادتهم علي حذفه ولزوم مصدر في موضعه
فعلي هذا لو فسر قوله ما وقع للتشبيه بموضع مصدر وقع
لان يشبه به امر لسلم عن المناقشة قوله عن نحو لزيد صوت
صوت حسن قال سيبويه يجب في مثله الرفع على انه بدل او

وصف لكونه مع وصفه كاسم كما جعلوا الحال الموطئة حالا لان
في وضعه معنى الحالية ولذلك لم يجعلوها تاكيدا لفظيا لانه
يفيد ما لا يفيده الاول قال الشيخ الرضي لا منع عندي
ان يكون تاكيدا واذا ترك المصدر واتي بالوصف نحو له صوت
حسن فالاولى الاتباع ويجوز النصب على حذف الموصوف فال
علاجا ليس في كثير من النسخ ولم يكن في نسخة الشيخ الرضي
ولذا قال ولا من شرط اخرهو ان يكون الاسم عارضيا غير
لازم ليدل على معنى الفعل المقدر اعني الحدث فيخرج نحو
لزيد زهد زهد الصلحاء ولا يخفى انه لا يخرج نحو له حركة
في المعقولات حركة المحسوسات بخلاف اشتراط كونه علاجا
فانه ايضا يخرج قال مشتملة على اسم اه انما اشترط ذلك ليدل
على الفعل المقدر فان الجملة باشتمالها على الاسم تدل على نفس
الفعل وباشتمالها على صاحبه تدل على ما لا بد للفعل منه اعني
الفاعل قال سيبويه هذه الدلالة تغني غناء التلفظ به وحسنه
الشيخ الرضي ان قيل لم لم يجعلوا الاسم المذكور عاملا كما قال
بعضهم اجيب بان المصدر عندهم لا يعمل الا اذا صح تقديره
بان وفعل منه ويسمج ذلك في مررت به فاذا له صوت لانه قطع
بوقوع الصوت وان الصوت ليس قطعا بوقوعه قوله واحترز به
عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار قال الشيخ
الرضي الاولي في مثله الاتباع بان يكون وصفا او بدلا وضعف
نصبه لان الجملة المتقدمة ليست اذن كالفعل لخلوها مما لابد

للفعل منه وقد اجازوا النصب فيه على الحال اوبالمصدر
لكن لا يجب حذف العامل قال وذا له صوت صوت حمار
جاز انتصابه على الحالية على احد تاويلي الوصف كما مر
وذو الحال الضمير المستكن في له واجاز غير سيبويه رفعه
على انه بدل او عطف بيان او وصف اما على حذف مضاف
اى مثل صوت حمار كما ذهب اليه الخليل ويجيز التعريف
بان يقال صوت الحمار لان مثل لا يتعرف بالاضافة ورد
عليه سيبويه بانه لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اي مثل
الطويل واما على انه جامد ماول بالمشتق اي منكر فاذا عرف
كان بدلا او عطف بيان لا غير قوله من صات اه يعني ان
صوتا جاء مصدرا بمعنى التصويت يعني بانك كردن فلا حاجة
الى القول بانه اسم بمعنى وازوانه استعمل استعمال المصدر
كالعطاء بمعنى الاعطاء وان عامله يصوت من التصويت
قال وصراخ بانك كردن قيل هو اسم استعمل استعمال المصدر
قال ما وقع مضمون جمله حال او خبر لوقع على انه بمعنى كان
وهذا اظهر معنى قال لا يحتمل لها غيره اي لا احتمال للجمله
من المصادر غيره يحتمل مصدر رميمي وغيره مفعوله قال
نحو له علي الف درهم له خبر وعلي متعلق به او على العكس
ولكل وجه لفظي ومعنوي ومن هذا القبيل قول المجيب الله اكبر
دعوة الحق اي دعاء الى الحق لانه دعاء الى الصلوة ومنه
ايضا ان زيدا القائم قسما لان قسما بمعنى التاكيد وهو الحاصل

في الكلام السابق بسبب ان واللام قوله اي اعترفت اعترافا قال
الشيخ الرضي الجملة المتقدمة في هذا القسم وما يقابله عامله
لتاديتها معنى الفعل قال ويسمى هذه التسمية من المتأخرين
قوله لانه انما يوكد نفسه وذاته كما يوكد ضربا في ضربت
ضربا بعينه الا ان الموكد ههنا مضمون المفرد اعني الفعل وفي
مسئلتنا يوكد مضمون الجملة الاسمية قال ما وقع مضمون
جملة لم يحتمل غيره احترز به عما اذا وقع مضمون مفرد له
يحتمل غيره نحو القهقرى في رجع القهقرى فان الرجوع يحتمل
القهقرى وغيره وهو مضمون مفرد قوله من حق اذا ثبت
يجوز ايضا ان يكون من حق الامر بمعنى تحققه وكان منه على
يقين فالمقصود اثبات كونه على يقين ودفع كونه على شك
فانه من محتملات الجملة كما ان الباطل والكذب من محتملاتها
ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف اي قولا حقا لما ذكره
الشيخ الرضي من ان جميع الامثلة الموردة للموكد لغيره اما
صريح القول او ما في معنى القول قال الله تعالى ذلك عيسى بن
مريم قول الحق ونحو لا افعله البتة اي قطعت بالفعل وجزمت
به قطعة واحدة ليس فيه تردد بحيث اجزم به ثم يبدو لي ثم
اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحدة
لا شيء فيها النظر وكذا قولهم افعله البتة اي جزمت بان تفعله
وقطعت به قطعة فالبتة بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيه
في الاصل للعهد اي القطعة المعلومة التي لا تردد فيها فقول

التقديرالاصلي في مثل هذا المصدران يجعل الجملة المتقدمة مفعولا بها لتلت وهذا المصدر مفعولا مطلقا بقلت بيانا للنوع فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بجملة فهي مقوله قال ويسمي هذه ايضا من المتاخرين قوله ويحتمل اليه ذهب المصر وزيف بفوات حسن التقابل لان اللام في تاكيد المفسه للصلة لا للاجل الاهم الا ان يصرف عن الظاهر ويجعل للاجل كما قال قدس سره وعلي هذا ينبغي اه قوله اصله الب لا البي من التلبية لانها ماخوذة من لبيك قوله فحذف الفعل اه ل ذلك ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية فيفرغ لاستماع الماموربه جنتي بمثله قوله ويجوز قيل اصله لبا وهو مفرد اضيف الى المضمر فقلبت الفه ياء كلدي وليس بشيء لبقاء يا ءه مضافا الى المظهر قال المفعول به قال المصر انما سمي به لانه اوقع الفعل به او تعلق به ولك ان تقول ايضا لانه انزل الفعل به او الصق به وقيل لانه سبب لوجود الفعل لان المحل من اسباب وجود الحال قوله ولم يذكره اي الاسم ولك ان تقول لا حاجة اليه لانهم يجرون صفات المدلولات المطابقية على دوالها كما ذكروفيه مناقشة لان اسماء الاستفهام مثلا قد تكون مفعولا به وليس وقوع الفعل عليها من صفات مدلولاتها المطابقية بل من صفات مدلولاتها التضمنية قوله والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به نفيا او اثباتا والمراد تعلقه به اولا فخرج الحال والتمييز والمستثنى قال المصنف المراد بوقوع فعل الفاعل

عليه تعلقه به بحيث لا يعقل الا به ولا يخفي ان خروج
الثلثة ظاهر لا يقال ينتقض التعريف بعمرو في اشترك زيد
وعمرو ولان نسبة الاشتراك اليها اسناد والاسناد لايسمى تعلقا
ولو سلم فالمراد التعلق بغير الفاعل وعمرو فاعل حقيقة وان
لم يسم فاعلا لفظا واما قولك ضارب زيد عمرو افليس عمرو
مما فصل جهة فاعليته بل قصد جهة مفعوليته اعني تعلق الفعل به
من حيث الوقوع قوله ولا يقولون في مررت بزيد اه لا يقال
لا يصح اخراجه لانه مفعول به لانا نقول لا نسلم انه مفعول
به مطلقا في اصطلاحهم بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر
وكلامنا في المطلق وقد صرح بذلك الشيخ الرضي قوله فان
المفعول المطلق عين فعله فيه تامل قوله فخرج به مثل زيد
في ضرب زيد لا يخفى خروجه بذلك القيد لكن في صحة اخراجه
تامل قوله فلا يرد لعل المورد نظرا الى انه مفعول به لكنه مرفوع
قال وقد يتقدم المفعول به وكذا سائر المفاعيل سوى المفعول
معه لمراعاة اصل الواو فانها في الاصل للعطف وموضعها اثناء
الكلام قوله واما وجوبه فيما تضمن وكذا فيما اذا كان
معمولا لما يلي الفاء التي في جواب اما ولم يكن له منصوب
سواه كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر قوله كوقوعه في حيزان
وكوقوع فعله موكدا بالنون لان تقديمه دليل في ظاهر الامر على
ان الفعل غير مهم وتوكيد الفعل موذن بكونه مهما فيتنافيان
في الظاهر قوله تخصصها بالذكراه ذكر الجمهور ان ذكر العدد

لا يقتضي الحصر قوله لوجوب الحذف في باب الاغراء اشار
قدس سره في الحاشية الى تعريف الامور الاربعة بامثلتها
حيث قال نحو اخاك اخاك اي الزمه ونحو الحمد لله الحميد
ونحو اتاني زيد الفاسق الخبيث ونحو مررت بزيد المسكين
قال نحو امرء او نفسه الواو اما للعطف و معناه الحث على
الفرار عن نفسه واما بمعنى مع ومعناه قصريده ولسانه عنه
قوله وانته واخيرا لكم اي مما تتم فيه القرينة على تقدير
الفعل انك اذا نهيت عن شيء جئت بما لا ينهى عنه بل هو
مما يؤمر به انساق الذهن الى نحو اقصد وايت او ما يفيد
هذا المعنى وليست هذه ضابطة لوجوب الحذف لجواز
ذكر الفعل معها وانما يجب اذا ترك الفعل في جميع
الاستعمالات نحو حسبك خيرا لك اي حسبك ما فعلت
من هذا الامر وايت خيرا لك ووراءك اوسع لك اي
تنح واقصد مكانا اوسع لك ومن هذا القبيل عند الزمخشري
انته امرا قاصدا اي وسطا واما عند سيبويه فلا ولعله سمع ذكر
فعله اذا عرفت ذلك فالقول بوجوب الحذف في الآية
الكريمة غير ظاهر وغاية التوجيه ما قاله العلامة التفتازاني
قدس سره من انه ليس لها من حيث انها قرآن الا استعمال
واحد بالقياس الى مخاطب معين وهي بهذا الاعتبار لا يجوز
ذكر فعلها لكن الظاهر ان مثل هذه الحيثية لا يستدعي وجوب
حذف امرقال وسهلا عطف مثال على مثال قوله اهلا لا اجانب

اي كما جاز ان يكون صفة مكان جاز ان يكون المراد اهل الشخص في مقابلة الاجانب جمع الاجنبي فكانك قلت اتيت اهلك وافاربك قوله وطئت الوطي كوقتن راه قال قدس سره في الحاشية السهل نقيض الجبل والحزن ما غلظ من الارض قوله بوجهه او بقلبه فيه انه يخرج نحو يا الله فيل نداءه تعالى مجاز لتشبيهه تعالى بمن له صلوح النداء ولا يخفى ان القول بانه غير صالح للنداء بعيد مع ان القول بالتشبيه غير مناسب فالاولى ان يقال المراد بكونه مطلوب الاقبال كونه مسئول الاجابة قوله مثل يا سماء الخ لك ان تقول ان نداء هولاء من باب التخييل تشبيها بمن له صلوح الندا قوله منزله من له صلاحية الندا لسرعة امتثال الامر قوله فان المندوب ايضا كما قال بعضهم ادعوا الجزولي ويويئده قولهم في المراثي لا تبعد اي لا تهلك كانهم من ظنهم بالميت تصور وه حيا فكرهوا موده فقالوا لا تبعد اي لا بعدت ولا هلكت قوله فالاولى اد خاله مع ان فيه ضم نشر قال ما ب ادعوا الانشائي لان الجملة الندائية انشائية فالاولى تقدير صوت او ناديت لان الاغلب في الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضي قوله واحترز به عن نحو ليقبل زيد لم يقل عن نحو اطلب اقبال زيد كما ذكر بعضهم لانه ظاهر في الاخبار فلا يكون زيد مطلوبا اقباله بل مخبرا عن طلب اقباله قوله اوللمنادي بان يكون حالا من ضمير اقباله قوله وناصبه الفعل المقدر وهو ينصب المصدر

انما قال نحو يازيد دعاه حقا والحال ايضا عند المبرد نحو يا زيد قائما اذا ناديته في حال القيام قوله وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل فيه ان القول بانه ساد مسد الفعل يستدعي بحسب الظاهر ان يكون نسبة العمل اليه مجازا فالظاهر ان سيبويه يجوز هذا المجاز قوله وقال ابو علي اه رد بان الهمزة من ادوات النداء واسم الفعل لا يكون اقل من حرفين وبان ضميرا المتكلم لا يستتر في اسم الفعل وبانه لو كان اسم فعل لتم بدون المنادي لكونه جملة واجيب عن الاول بان ادوات النداء لكثرة استعمالها جوز فيها ما لا يجوز في غيرها الا ترى الى الترخيم وعن الثاني بانه قد يستتر نحواف بمعنى التضجر وعن الثالث بانه قد يعرض للجملة ما لا يستقل به كلاما كالجملة القسمية والشرطية قال يبنى على ما يرفع به اي بالضرورة لا بالامكان العام لا يقال فينتقض الحكم بالعلم الموصوف بابن مضافا الى علم لان ذكره فيما بعده بمنزلة الاستثناء قوله لقلتها باعتبار المحل فان محالها اثنان مفرد معرفة ومستغاث بخلاف محل النصب فانها ثلثة اولقلتها بحسب التحقق والاستعمال وفيه خدشة قوله ولطلب الاختصار اذ بالقياس الى ما علم معين مواضع النصب من غير حاجة الى تحصيلها قوله على الضمة لفظا او تقديرا كما في المقصور والمنقوص والمبني قبل النداء مثل يا هذا او يا هؤلاء ويا انت وجوز ايضا يا اياك نظرا الى كونه مفعولا واذا اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على

قدر الضرورة كما قال الشاعر سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام قوله التي يرفع بها المنادى في غير ضرورة الخ اه يعني انه من قبيل ارضعت هذه المرأة هذا الشاب قوله او الفعل مسند عطف بحسب المعنى اذ كانه قال الفعل مسند الى ضمير المنادى او الفعل مسند الى الجار والمجرور قوله وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام لان الكلام مسوق لبيان المنادى لكنه خال عن التكلف الذي في رجع الضمير الى المنادى قوله اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف يعني ان المفرد مقابل المضاف لكن اريد المفرد الكامل منه فيخرج شبه المضاف ايضا اما اخراج المنادى المجرور باللام او المفتوح بالالف بتلك الارادة فبعيد قوله وهو كل اسم لا يتم معناه الخ قال الشيخ ما حاصله يرجع الى ان شبه المضاف اسم يجيء بعده امر من تمامه وذلك الامر ثلثة ضروب اما معمول له نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف على ذلك الاسم على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد سواء كان علما له نحو يا زيدا وعمروا اذا سميت شخصا بذلك المجموع اولم يكن علما نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب وانما قيد المعطوف بما ذكر اذ لو لم يكن كذلك لم يكن شبيها للمضاف لجواز جعله مفردا معرفة لاستقلاله نحو يا رجل وامرأة واما نعت فانه لدلالته على معنى في المتبوع بمنزلة جزئه ويشترط ان يكون ذلك

النعت جملة وظرفا نحو قولك يا حليما لا تعجل وقوله الا يا نخلة من ذات عرق وانما اشترط ذلك اذ لو كان النعت مفردا اجاز جعله مفردا معرفة جعل النعت المفرد وصفا له نحو يا رجل الظريف بخلاف ما اذا كان جملة او ظرفا فانه لا يجوز ان يجعل المنادى مفردا معرفة والجملة او الظرف وصفا له لان الجملة والظرف لا يقعان صفة للمعرفة وفي جعلهما صلة للذي يفوت الاختصار الذي هو المطلوب في النداء الا ترى الى ترخيم المنادى في السعة وحذف صيغة النداء فكانهم مضطرون الى جعل المنعوت بالجملة والظرف عند قصد التعريف مضارعا للمضاف ولهذا لم يجعلوه في باب لا مضارعا للمضاف فلا يقال لا ظريفا في الدار بل يقال لا ظريف فيها ولا يجوز ان يجعل حالا اذ ليس المعنى على تقييد النداء قوله معرفة قبل النداء لا يقال يلزم اجتماع التعريفين وهو ممتنع لانا نقول الممتنع اجتماع آلتي التعريف لا يقال يلزم ذلك الاجتماع في المنادى المضاف الى المعرفة لانا نقول صورة الاضافة ليست نصا في التعريف مع ان محل الدخول مختلف قوله لو قوعه موقع الكاف الاسمية اعلم ان الاسماء المظهرة مما لا خطاب فيه اذ هي كلها غيب الا انه لما سرا ليه الخطاب بواسطة حرف النداء جرى مجرى المضمر الذي وضع للخطاب وصار في حكمه وانما عدلوا عن الاصل الى الظاهر لئلا يتسارع الى فهم كل واحد من الحضار انه هو المخاطب

والمدعو قوله وكونه مثلها افرادا وتعريفا انما اعتبره لتقوي جهة الاتحاد لئلا يلزم بناء المضاف وما في حكمه والنكرة الغير المعينة قوله و انما قلنا في ذلك الخ ان قلت مشابه المناسب للشيء لا يلزم ان يكون مشابها لذلك الشيء لجواز الاختلاف في وجه الشبه قلنا المشابهة ههنا بمعنى المناسبة والمناسب للمناسب للشيء مناسب لذلك الشيء قطعا ولو بالواسطة ولو قيل ان المشابهة بمعناها فنقول المقصود بذلك التشبيه تغليب جهة الاتحاد وتقليل ما به الامتياز وجعله كانه هو الكاف الاسمية واذا ثبت انه كاف اسمية حكما وهي مبنية لزم بناؤه قال ويا زيدان ويا زيدون ان قيل العلم اذا ثني او جمع لزم فيه اللام بدلا عن تعريفه الزائل بالتنكير فكيف يصح هذان المثالان اجيب بان لفظة يا قائمة مقام اللام قال و يخفض بلام الاستغاثة قوله وهي لام التخصيص معدية لا دعو المقدر لضعفه بالاضمار قوله دلالة على انه مخصوص هذه الدلالة لا بد ان يكون لامر يعتني به وذلك الامر المعتني به يجوز ان يكون اغاثة او تعجبا او تهديدا الى غير ذلك لكن لم تقع تلك الدلالة حالة النداء الا مع احد الثلثة قوله لئلا يلتبس بالمستغاث له اللام في المستغاث له متعلقة بما يتعلق به لام المستغاث وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا لله من الم الفراق وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام اي استغيث يا لله من الم الفراق قوله لان علة

بنائه اه ان فمل دخول الجار على غير المنصرف لا يوجب صرفه فكيف يوجب اعراب المبني اجيب بان علة بنائه في غاية الضعف وبأنه بدخول اللام صار بعيدا عما هو مل از الشبه رضويا وخارجا عن الافراد وفيه ان الطول يبني مع نعسه وان الافراد ههنا في مقابلة الاضافة لا في مقابلة التركيب ولا يبعد ان يجاب عنه بان حرف الندا و اللام اذا اجتمعا كانت الغلبة للام لقربها كما في تنازع الفعلين قوله واحب ان الخ وبان قوله مثل يا عبد الله الخ من تتمة الفاعل ه وقد يجاب عن لام التهديد ايضا بانه قليل قال ولا لام قال الخليل لان اللام بدل من الزيادة في اخر المستغاث فلا يجتمعان وتلك الزيادة كزيادة لمد وب واوا وياء او الفا قال يا طالعا جبلا فيه انه ان لم يعتبر اعتماده على موصوف مقدر لم يصح عمله وان اعتبر لم يكن مضارعا للمضاف لانه موصوف بمفرد اللهم الا ان يفرق بين المنعوت المذكور والمقدر لكن بقي شيء وهو ان طالعا جبلا جاز ان يكون معرفة ولهذا يوصف بالمعرفة فكيف يصح ان يكون موصوفة بنكرة اللهم الا ان يقال ان الوصف لما وقع موقع الموصوف لم يمتنع قصد تعريفه تواة وهذا توقيت لنصب رجلا اي يقال يا رجلا بالنصب حال كون رجل لغير معين لا حال كون رجلا رجلا لغير معين قوله مثل يا حسنا وجهه ظريفا قال قدس سره في الحاشية وانما قيدناه بقوله ظريفا ليكون نصا في كونه نكرة

لم يقصد به معين فانه لوقصد به معين يقال ياحسنا وجهه الظريف
انتهي اعلم ان شبه المضاف اذا قصد به معين وجب تعريف
وصفه الا إذا كان منعوتا بجملة اوظرف فانه لا يوصف بالمعرفته
فلا يقال يا حليما لا تعجل القدوس بل يقال قدوسا وذلك
لانه كره وصف الشيئ بالمعرف بعد وصفه بالنكرة وان كان
ذلك قبل النداء قال وتوابع المنادى المبني لم يقيد بكونه
غير المبهم الذي جيئ به المتوسط اعتمادا على ما سيذكره
قوله لان توابع المنادى المعرف غير البدل والمعطوف الاتي
حكمهما قوله تابعة للفظه فقط سواء كان منصوبا او مجرورا
نحو يا الزيد وعمر ولم يحملوا على محله النصب كما في اعجبني
ضرب زيد وعمروا قوله وقيد نا المبني بكونه على ما يرفع به
هذا القيد مستفاد من الحكم فان الرفع لا يتصور في تابع
المستغاث بالالف قيل وكذا لا يتصور الرفع في توابع العلم
الموصوف بابن اذا كان مفتوحا ولك ان تقول ان اللام في المبني
للعهد الى ما فهم من قوله ويبني على ما يرفع به فلا حاجة ح
الي التقييد قوله اومشبها بالمضاف الظاهر انه لا حاجة في ادراجه
في المفرد الي هذا التعميم لانه مفرد حقيقة لانه ليس بمضاف نعم
في اخراجه عنه يحتاج الي تمحل كما اشير اليه قوله فانهما لما انتفت
فيهما آه فاعتبر حكم المفرد ليحقق العمل بالشبه بالمفرد كما تحقق العمل
بالشبه بالاضافة اذ اكانتا منادى قوله ويا زيد الحسن وجهه ويا هؤلاء
العشرون رجلا قوله اي لمعنوي صرح في شرح المفصل به قوله لان

التاكيد اللفظي اه وذلك لان الثاني عين الاول لفظا ومعنى
فكان حرف النداء باشره كما باشر الاول قوله نحو يازيد زيد نص
في التاكيد وفي جعل الى على ذلك بل لا وجعل سيبويه اياه
عطف بيان نظر لانهما يفيدان مالا يفيده الاول واذا وصف
الثاني فابو عمرو يضم الثاني على انه تاكيد لفظي موصوف
اوبدل منه لما حصل له من الوصفية كما في قوله تعالى بالناصية
ناصية كاذبة ولا يجوز ان يكون صفة لان العلم لا يوصف به
قال والصفة قال الاصمعي لا يوصف المنادى المضموم الشبيه
بالمضمر وارتفاع العالم او انتصابه في مثل يا زيد العالم على
الاختصاص وفيه انه لا يلزم من الشبيه التساوي في جميع
الاحكام قال وعطف البيان ذهب الشيخ الرضي الى انه بدل
فحكمه حكم البدل عنده قال والمعطوف بحرف الممتنع دخول
يا عليه لم يقل والمعطوف المعرف باللام مع انه اخصر يشعر
الى مانع الاستقلال وهو امتناع دخول يا عليه وليخرج عنه
نحو يا محمد والله لتعين الرفع قال ترفع ولا يبني الصفة كما
في لا رجل ظريف لان النفي متوجه الى الصفة دون النداء
والرافع هو حرف النداء لشبهها بالرافع في كون اثركل عارضا
مطردا لم يظهر اثر هذه الشبهة في المنادى لمكان البناء قوله
الظاهر والمقدر مثل يا فتى ويا هولاء فان ضمتهما تقديرية
مفروضة كما ذهب اليه الشيخ الرضي الاظهران يقال ان لهولاء
ضما محليا لان مفردا معرفة معربا لوقع موقعه لضم كما ان له

نصبا محليا لان معنا فالبوبوقع موقعه لكان منصوبا قوله في المعطوف
الممتنع دخول يا عليه يعني ان اللام للعهد والجار والمجرور متعلق
بقوله يختار قوله مع تجويزه النصب لان المراد بالاختيار
الحكم بالاولوية قوله لان المعطوف الخ نظر ابو عمرو الى جانب
اللفظ ونظر الخليل الى جانب المعنى واستقلاله فجعله مرفوعا
تنبيها على الاستقلال ان قلت ينبغي ان يختار الرفع اذا
كان المتبوع غير المضموم بعين هذا الوجه اجيب بانه اراد
التنبيه على الاستقلال مع رعاية الاتباع اللفظي ولا يتصور
ذلك الا اذا كان المتبوع مضموما ايضا قال ان كان كالحسن
قال الشيخ الرضي كلام المبرد لا يدل على ما نسب اليه لانه
قال ان كانت اللام في العلم اخترت مذهب الخليل لان
الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيد ان التعريف بل تلمح
بهما الوصفية الاصلية فكانه مجرد عنهما وان كانت اللام في
الجنس اخترت مذهب ابي عمرو لان اللام اذن تفيد
التعريف فليس الاسم كالمجرد انتهى ان قلت يجوز ان يراد بقوله
كالحسن ما يشبهه في كونه علما ذا لام قلنا كلامه في شرحه يابى
عنه اذ فسره بما فسر به الشارح قدس سره قوله اي كاسم الحسن
في جواز نزع اللام عنه علما كان او غير علم فدخل فيه الرجل
وخرج عنه الصعق اذا اردت تحقيق الحال في صحة نزع اللام
عن العلم وامتناعه فاعلم ان العلم ان لم يكن موضوعا مع اللام
صح دخول اللام عليه ان كان في الاصل صفة كالحسن او مصدرا

كالفضل وذلك للمح الوصفية وقصد مدح او ذم بها لكنه غير مطرد اذ لا يصح ان يقال في محمد وعلي المحمد والعلي وكذا ان كان اسماله معنى جنسي يقصد به مدح او ذم كالاسد والكلب ولا خفاء في جواز نزع اللام عن ذلك العلم وان كان موضوعا مع اللام لم يجز نزع اللام منه لانها كبعض حروف الكلمة وهو اقسام منها ما يكون في الاصل للجنس ثم كثر استعماله لواحد لخصلة مختصة به من بين ذلك الجنس ووجب ان يكون معها لام او اضافة ليفيد الاختصاص وهو العلم الغالب والاتفاقي فهذا القسم يتصور له معنى جنسي ثابت عرف ثبوته للمعنى العلمي ومنها ما لا يتصور معنى كالثريا والدبران والعيوق اسماء للكواكب مختصة ومنها ما يتصور له ذلك لكن لم يثبت كما في اعلام الاسبوع من الثلثاء والاربعاء والخميس لانها لم تثبت بمعنى الثالث والرابع والخامس ومنها ما يتصور له ذلك ويثبت لكن لم يعرف ثبوته للمعنى العلمي كالمشتري للكوكب فانا لا ندري ما معنى الاشتراء فيه وهذه الاقسام الثلثة اعلام غالبة عند سيبويه لكن يجب التنقير للالحاق بما هو الغالب فان الغالب في الاعلام اللازمة لامها ان تكون اجناسا صارت اعلاما بالغلبة قوله مثل يا تميم كلهم نظرا الى ان تميما في نفسه غائب وهو في الشيخ الرضي كلكم نظرا الى الخطاب العارض قال غير ما ذكر صفة او بدل قوله اي حال كون كل منهما مطلقا وحال كون كل منهما تابعا لمفرد او مضاف

قوله اي العلم المنادى المبني على الضم فخرج عبد الله وزيدان وزيدون اذا جعلتهما علما قوله فخففوه بالفتحة وبحذف الالف خطا في ابن وابنة وخففوا العلم الجامع لتلك الصفات في غير النداء بحذف تنوينه والالف في ابن خطا قوله التي هي حركته الاصلية اي سهل ذلك لكون الفتحة حركته المستحقة في الاصل قال وإذا نودي المعرف باللام اي فيه ان نداء مثنى العلم وجمعه المعرفين باللام بحذف اللام لا بالتوسط فيقال في الزيدان والزيدون يا زيدان ويا زيدون وقد يجاب بان اللام فيهما لجبر نقصان التعريف الزائل بالتنكير لا للتعريف فيخرجان بقوله المعرف باللام قوله اي اذا اريد نداؤه كثيرا ما يطلق الافعال الاختيارية ويراد بها اعني الارادة قوله قيل مثلا انما قال مثلا لان قصد نداء المعرف باللام على اطلاقه لا يستلزم قول يا ايها الرجل واخويه بخصوصها ولك ايضا في تصحيح الاستلزام ان تريد بقوله يا ايها الرجل واخويه الكلام الذي يتوسط فيه اي او هذا او ايهذا كما قيل في لكل فرعون موسى اي المراد ان لكل ظالم عادل قوله بتوسط اي هي موصوفة قال الاخفش هي موصولة حذف صدر صلتها وجوبا لمناسبة التخفيف للمنادى ويؤيده كثرة وقوعها موصولة وندرة وقوعها موصوفة وانما لم تنصب مع انها مشبهة بالمضاف لانها اذا حذف صدر صلتها تبني على الضم قوله مع هاء التنبيه المشاركة لحرف النداء في التنبيه لان النداء ايضا

تنبيه ما يجبر لقرب هاء التنبيه ما فات ببعد حرف النداء قوله بتوسط
هذا هذا ليس نصا في لوصلة فانه قد يقصد نداءه بخلاف اي فانه
نص فيها ولذلك قد يقتصر على هذا و يوتى بتابعه كما يوتى
بتابع تابعه فيقال يا هذا الرجل وعبد الله معطوفا على هذا
ولا يجوز عطفه على الرجل لان المعطوف في حكم المعطوف عليه
ويمتنع وصف باب هذا الاذي اللام ولا يجوز الاقتصار
على ايها ولا يوتى بتابع تابعه فلا يقال يا ايها الرجل وعبد الله
لامتناع وصف ايها الاذي اللام قوله بتوسط الامرين معا
ايسرفي توسيط تلك الامور ان يقع النداء على ما قصد نداءه
وبيان ذلك ان النداء لا يقع الا على ما هو معلوم الماهية فلا
يقال يا شيء الا اذا قصد التحقير فاذن كان المناسب ان لا يكون
الواسطة معينا والا لوقف الذهن عنده ثم الانسب ان يكون
ذلك المبهم طالبا لما يرفع ابهامه بحسب الوضع ليشتد الحاجة
الى التعيين ثم الانسب ان يكون ذلك المبهم مبهما يكون
طالبا المعرف باللام فيقع النداء عليه فلذلك وسط تارة باسم
الاشارة لانه مبهم يطلب بحسب وضعه ان يرفع ابهامه
بالمعرف باللام اذا اريد تعيين جنس ما اشير اليه وتارة
باي اذا قطعت عن الاضافة وابدل مما اضيف اليه هاء التنبيه
لما عرفت فانها ح مبهمة بخلاف ما اذا لم تقطع وابدل
مما اضيفت اليه التنوين فانها معينة بما اضيفت اليه وهي
حينئذ يرفع ابهامها اما بالمعرف باللام او بوصفه باسم الاشارة

الذي يرفع ابهامه بالمعرف باللام وانما وصف ولا باسم الاشارة
لما فيه من التدرج في التعيين وتكرار المبهم الذي يورث
زيادة شوق قال لانه المقصود بالنداء بحسب الواقع لا بحسب
اللفظ فانه ذكر ليدل على معنى في المتبوع قال لانها توابع مما دى
معرب اندفع بتقريرالمنادى ما يقال من ان تابع المعرب قد
يجوز فيه الوجهان نحو ان زيدا قائم وعمرو بالرفع والنصب
وقد يدفع ايضا بان التنوين في معرب للوحدة فلا ينتقض الحكم
بالمثال المذكور لان عمروا في المثال المذكور ليس تابعا لمعرب
واحد فان زيدا باعتبار تعدد اعرابه معرب لا معرب واحد
وفيه ان للمعرف باللام ايضا اعرابين اما الرفع فظاهر واما
النصب فلانه منادى معنى فيكون منصوب المحل قال يا الله اختص
هذا اللفظ باشياء كما اختص مسماه سبحانه باشياء منها قطع
همزته في النداء وغيره وحذف الجار مع بقاء اثره فيه وحذف
حرف النداء وتعويض الميمين واحر تبركا باسمه ...اللهم
وقد يزاد في اخره ما نحو اللهما ولا يوصف اللهم عند سيبويه
كما لا يوصف الاسماء المختصة بالنداء سماعا نحو يا فل ويا
نومان اي يا كثير النوم ولا يقال رجل نومان ونحو اللهم فاطر
السموات محمول عنده على نداء مستانف قوله وعوضت الميم
عنها لهذا لا يجمع بينهما الا قليلا نحو قوله معاذ الا له ان يكون
كظبية قوله فلا يقال في سعة الكلام لاه وقد يقال في غيره نحو
قوله يسمعها لاهه الكبار بضم الكاف اي الكبير قال خاصة اي

خص خصوصا قوله من احالك اذ آخرة وانت بخيلة بالوصل يعني قوله في قولهم فيا الغلامان للذان فرا اخره ايا كما ان تبغيا ني شرا وفي رواية ان تكسباناه قال ولك خطاب لمن يصلح له هذا الخطاب قوله اي في تركيب اوفي ما فصل ذكر المنادى مضافا ثم كرر المضاف قبل ذكر المضاف اليه قوله صورة اما ان الاول مفرد صورة فظاهر واما ان الثاني مفرد فلانه تكرار للاول بعينه واما على اي فحاله مجهولة بحسب الظاهر قوله اما بالضم في الاول قيل نصب الثاني ح ليس على انه تاكيد لانه خرج عن العامية بالاضافة وان القصد الى المضاف يغاير القصد الى المفرد وان المضاف اوضح من المفرد فلا يكون عين الاول فاذا كان الاول توطية كان الثاني بدلا واذا كان مرادا كان الثاني عطف بيان قوله رنيم الثاني تاكيد لفظي وانما جيئ بتاكيد المضاف بينه وبين المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا بتنوين معوض عنه ولا بناء على الضم فجاز الفصل به بينهما في السعة لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار الثاني كانه هو الاول فكانه لا فصل الا نري انك تقول ان ان زيدا قائم مع امتناع الفصل بين ان واسمها الا بالظرف وانه قال ولا لهما بهم ابدا دواء مع ان حرف الجر لا يدخل الا في الاسم قوله وذلك مذهب سيبويه والخليل قوله اي ومضاف الى علي المحذوف لئلا يلزم التقديم والتاخير والفصل قوله لانه اما تابع مضاف بالاضافة كما ذهب اليه سيبويه وتاكيد

لفظي والتاكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركة اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة كذلك الثاني مع انه ليس بمضاف قوله او تابع مضاف بالوصف كما هو مذهب المبرد والسيرافي قوله يا تيم تيم عدي لا ابا لكم قال الجوهري في لا ابا لك هو مدح ومعناه انك ساحد شجاع لا تحتاج الى من ينصرك ويقوم باموك وقال الازهري هو شتم لا شتم فوقه اي لست با بن رشدة قوله فتح الباء كما هو المشهور قوله وحذفها وهو الاكثر قوله اكتفاء بالكسرة وقد يضم وذلك في الاسم الغالب عليه الاضافة الى الياء المعلم بالمراد ومنه القراءة الشاذة رب احكم بضم الباء قوله وقلبها الفا ر وما للخفة ولامتداد الصوت ورفعه المناسب للنداء قيل هذه لغة طي فانهم يبدلون الياء الواقعة بعد الكسرة الفا فيقال في بقي وفتي بقا وفتا وفي جارية وناصية جاراة وناصاة قوله وقد جاء شاذا الخ قال الشيخ الرضي اما فتح يا بني والاصل يا بنيا فليس بشاذ كما شذ في يا غلام لاجتماع ياثين قوله يكون المنادى يعني الياء في قوله وبالهاء للملا بسته والظرفية معطوفة على الفعلية الواقعة خبرا وقوله وقفا اما حال او ظرف وذلك ان تقدر فعلا معطوفا على الفعلية اي يوقف بالهاء وقفا قال وبالهاء وقفا قال الشيخ الرضي اذا وقفت على يا غلاما قبالهاء لبيان الالف واذا وقفت على يا غلامي بسكون الياء وصلا

فالوقف عليها بالسكون اجود ويجوز حذفها واسكان ما قبلها كما تقف على ما حذف ياءه وصلا وذلك على مذهب من وقف على القاضي باسكان الضاد واذا وقفت على ياغلامي بفتح الياء وصلا جاز الاسكان للوقف فيه وجاز لحاق هاء السكت مع ابقاء الفتح قوله بابدال الياء بالتاء لانهما متناسبان في انهما ترادان في اخر الاسم ولما كانت التاء بدلا من الياء غير متمحضة للتانيث طولت التاء لكنها توقف عليها بالهاء لانها عوض عن زائد بخلاف بنت لان تاءها عوض عن اصلي ان قلت كيف جاز الحاق تاء التانيث في المذكر اجيب بان التاء في ياابت ويا امت للتفخيم كما في علامة فانهما مطمتان للتفخيم وبان التاء في يا ابت للحمل على يا امت مع ان التاء في المذكر غير غريب نحو حمامة ذكر وشاة ذكر قوله لمناسبة الياء يعني ان الكسرة حركة مناسبة للحرف المبدل منه فيكون في المبدل شائبة من المبدل عنه قوله وقل حاء الضم وعليه قرئ يا ابت بالضم قوله لاجرائه مجرى المفرد المعرفة لانه اسم في اخره تاء التانيث نحو ثبة فال وبالالف عطف على محذوف اي بغير الالف وبالالف قوله فانه غير جائز قل جمع الفرزدق بينهما في قوله هما نفثا في في من فمويهما قوله اي واقع يعني ان الجواز وقوعي قوله في سعة الكلام هذا القيد متبادر اليه الذهن ويويده مقابلة الجواز الضرورة ولك ان لا تقيد وتجعل الجواز شاملا للضرورة وانما وقع ترخيم المنادي

في السعة لكون المقصود في النداء هو المنادى وقصد سرعة
الفراغ منه الى ما هو المقصود مع ندرة الالتباس لان الانسان
في حالة ندائه اكثر انتباها لاسمه منه في غير حالة النداء
قوله اي لضرورة شعرية اشارة الى انه مفعول له لكن فعله
فعل الترخيم المفهوم من الكلام لا فعل الجواز لانه صفة
الترخيم والضرورة الاضطرار صفة المرخم فلم يتحد فاعلهما
وحذف اللام مشروط باتحاد الفاعل والحمل على عدم الاشتراط
كما ذهب اليه بعضهم بعيد لانه يخالف مذهب المص ولك ان ترفع
ضرورة على انه خبرية اي الترخيم في غيره اثر ضرورة نحو قوله
ريا نمتيه اذ مي لسا عتقا اذ الاصل اذ مية قال وهو حذف لاظهر ان
يقدم تعريف الترخيم على حكمه لكن قدمه لانه المقصود قوله
اي ترخيم المنادي الرخمة بالمعجمة كالرحمة بالمهملة صيغة
ومعنى ويقال كلام رخيم اي رقيق والترخيم التليين والحذف
قوله اي اجزاء المنادي يخرج حذف ياء يا غلامي لانه ليس
آخر المنادى بل هو اعتبار الاعراب فيما قبله ودخل فيه
حذف الكلمة الاخيرة في بعلبك بل لعل اجراء الاعراب
عليه قوله اي لمجرد التخفيف فخرج نحو قاض لان حذفه للاعلال
وكذا التعويل لان حذف آخره للزوم احد الامرين اما
نقل الاعراب اذا اسكن الآخر واما اجراء الاعراب على
حرف العلة اذا حرك وذلك ثقيل وقيل في اخراجه ان الترخيم
حذف في التركيب والحذف في بل حالة الافراد قوله

لالعلة اخرى من قال انه حذف في الاخر بلاعلة اوعلى سبيل الاعتياط اراد هذا المعنى والاعتباط في اللغة ذبح الشاة بلاعلة قوله بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا لان ذكر المقيد مستلزم لذكر المطلق قوله والضمير المجرور الى الاسم كان الترخيم لا يوجد في غير الاسم قوله اوشرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى وذلك ان ترجع الضمير الى قوله ترخيم المنادي قال ان لا يكون مضافا لوقال ان يكون مفرد الكان اولى لانه اظهر في اخراج شبه المضاف اذ سبق منه جعل المفرد في مقابلة المضاف وشبهه قوله اوحكما قيل اكتفى بذكر المضاف من المشبه به اذ هما يتحد ان حكما قوله لانه ليس اخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى هذا ظاهر اذا كان المركب الاضافي علما فان الجزء الاول بمنزلة زاء زيد واما اذا لم يكن علما فبيانه ان المضاف من حيث انه مضاف لا يتم بدون المضاف اليه قوله ولا من الثانى خلافا للكوفيين نحوقوله خذ واحظكم يا ال عكرم اي ال عكرمة قوله لانه ليس اخرا جزاءه هذا ظاهر اذا لم يكن المركب الاضافي علما اما اذا كان علما فلان المركب الاضافي تراعى حال جزئيه قبل العلمية في استقلال كل من الجزئين باعرابه قوله فامتنع الترخيم فيهما بعد رعاية اللفظ والمعنى قال ولاجملة بعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها نحو يا تابط قوله ولزيادته على الثلثة لم يلزم نقص الاسم الذي في حكم المعرب انما قيد به لجواز النقص في ما ليس في حكم المعرب

نحو ما ومن واما نحو ابن الصافى الحذف فيه شاذ والشاذ لا يعبا به
قوله بلا علة موجبة انما قيد به لجواز النقض بالعلة الموجبة
كعصا قال واما بتاء التانيث فقد كثر الترخيم فيه ولهذا اوصل
اخر غير المرخم منه في بعض المواضع معاملة المرخم اعني
فتح التاء واذا وقف على ذلك المرخم الحق اخره هاء السكت
فيقال في يا طلح يا طلحة وذلك لانهم يلحقون هاء السكت
باخره لان حركته ليست حركة اعرابية ولا مشبهة بها وقليلا ما
يوقف على السكون وقد يغني عن الهاء في الشعر الف الاطلاق
نحو قفي قبل التفرق يا ضباعا قال زيادتان قيل لا بد ان
تكونا لمعنى فخرج نحو عصبصب قال في حكم الواحدة صفة
لزيادتان من قبيل فلان في السعادة قوله في انهما زيدتا معا وان
كان كل واحدة منهما لمعنى يغاير معنى الاخر كزيادتي مسلمان
ومسلمين علمين وهاتان الزيادتان سبعة اصناف زيادتا التثنية
كما مر وزيادتا جمع المذكر السالم نحو مسلمون ويسلمون علمين
وزيادتا جمع المونث السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو مروان وعثمان
وخراسان وياء النسبة وشبهها نحو كوفي وكرسي والف التانيث
وهمزة الالحاق مع الالف التي قبلها قوله او كان في اخره حرف
صحيح اصلي لم يقيد الشيخ الرضي به بل قيد بكونه غير تاء
التانيث حيث قال كان عليه ان يقول غير تاء التانيث ليخرج
نحو سعلاة فعلى هذا يكون النسبة بينه وبين القسم الاول عموما
من وجه لتصادقهما في اسماء وافتراقهما في بصري وعمار

قوله وهو اعم انما عمم لان ترخيم مثل سل هو ومرمي بحذف الحرف الاخير والمدة السابقة قبله في حكم الصحيح في الاصالة اوفي صحة اجراء الاعراب عليه يوافقه ما قيل من ان مثل دلو وظبي ملحق بالاسم الصحيح لصحة اجراء الاعراب عليه قوله اوواو وياء ساكنة احتراز عن نحو كنهور على وزن سفرجل عظيم السحاب ومشريف على وزن مدحرج اي مقطوع شريافه وهو ورق الزرع اذا طال وكبر حتى يخاف فساده فيقطع قوله حركة ما قبلها من جنسها فخرج نحو سفور وعليق نبت يتعلق بالشجر قوله فانه لا يحذف منه الا خلافا للاخفش فانه يحذف المدة ايضا قوله لان نحو نبون لم يحذف زيادتا بنون جمع ابن لانهما غيرتا بناء الواحد فكانه ليس جمع المذكر السالم كثمود قوله اما في الاول اه لما كانت علة الحذف في القسم الاول مغايرة لعلة الحذف في الثاني كما ترى فصل هذا التفصيل ولم يقل يحذف حرفان في ما قبل اخره مدة قوله وبلت عن السعل قال قدس سره في الحاشية المقل صغار الغنم انتهى قال في الصراح نقد بفتحتين نوعي ازگوسفند كوتاه دست وپاي زشت روي نقدة يكي يقال له كمك قوله وفي خمسة عشر ولو اذا رخمت ما ثنا عشر واثنا عشر واثني عشر واثنتي عشر حذفت عشر مع الالف والياء لان عشر بمنزلة النون في اثنان قال المص وفيه نظر من جهة ان الثاني اسم براسه قوله يا خمسة وفي

الوقف بقلب التاء هاء كما انك لو سميت رجلا بمسلمين
ورخمت ووقفت قلت يا مسلمه بالهاء قال فحرف واحد
اي فالمحذوف حرف واحد اتى هناك بالجملة الاسمية بقرينة
الفاء لكون هذا الحذف كثيرا مستمرا ان قلت استمراره
تجددي وهو مستفاد من المضارع لا من الاسمية قلنا هذا
اذا نظر الى افراد الحذف اما اذا نظر الى نفس الطبيعة فثبوتي
والشارح قدس سره نظر الى الافراد كما هو المتبادر والى
مناسبة المضارع للماضي الواقع جزاء في الشق السابق فقدر
المضارع والفاء الجزائية تدخل على المضارع المثبت قال
رهو في حكم الثابت ان قيل انما يجعلون المحذوف في حكم
الثابت اذا كان الحذف لعلة موجبة وليس الحذف ههنا
لعلة موجبة فينبغي ان يجعل المحذوف فيه كالمحذوف في يد
ودم اجيب بان المحذوف ههنا لعلة قياسية مطردة فجعلوه
كالمحذوف للعلة الموجبة قوله فيبقى الحرف اه الا في مواضع
منها اسم ازال الترخيم ما يوجب حذف حرف لين منه
فيقال في اعلون وقاضون لعلى وقاضي ومنها اسم يبقى بعد
المحذوف منه حرف اصلي السكون كان مدغما في ذلك
المحذوف وقبله الف نحو اسمار بكسر الهمزة او فتحها
وهو نبت فسيبويه يفتح الآخر وغيره يجيز الكسر ايضا وان
لم يكن اصلي السكون يرد الى اصل حركته ان لم يلزم
ساكنان نحو يا راد وان لم يلزم ساكنان فالنحاة يبقون

الساكن على سكونه نحو يا مجيلهو الغراء يرد الى اصله حركته وهو الكسر قال فيقال الفاء فصيحة اي اذا كان كذلك فيقال او عاطفة عطف الفعلية على الاسمية المأولة بالفعلية كانه قيل يجعل المنادى ثابتا بجميع اجزائه والمحذوف ثابتا فيقال قال يا حارو يا ثمو ويا كرو مثل بثلثة امثلة لان التغيير في الاستعمال الاقل اما بالحركة فقط او بالحرف او بكليهما قوله وفي يا كروان قال قدس سره في الحاشية كروان طائر ضعيف طويل العنق انتهى قال في الصراح هو طائر يقال له الحبارى وانرا شواظ كويند كرى نروي كرا وبن جماعة كروان بالكسر ايضا جماعة على غير القياس قوله فلاجرم قلبت ياء الا انه لم يات في كلام العرب اسم متمكن اخره وا و وقبلها ضمة الا وتقلب الواو ياء او الضمة كسرة نحو التغازي والادلي والمنادى في حكم المتمكن لعروض بناءه دال وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب لان في صيغة النداء معنى الدعاء والاختصاص فنقل الى المندوب لما فيه من الاختصاص وكثيرا ما يحمل العرب بابا على باب اخر مع اختلافهما لاشتراكهما في امر عام ويكون اعرابه على حسب ما كان عليه ومن ههنا يظهر وجه اعراب المتفجع عليه بيا واما المتفجع عليه بوا فامره غير ظاهر لانه ليس منادى عنده ولا منقولا منه ولا منصوبا بفعل المتفجع عليه لانه يتعدى بالحرف اللهم الا ان يقال ان المندوب منصوب باعني او اخص ويلزم ح ثبوت موضع خامس من مواضع حذف الناصب للمفعول به قياسا

قوله يعني يا لما كانت يا اشهر صيغ النداء صح انصراف مطلق صيغة النداء اليها وفي هذا التعبير اشعار بان يا اصل في هذا الباب قال المتفجع عليه التفجع درد مبدشل تن صلته اللام فالظاهر المتفجع له ولعل على بمعني لام الاجل كما يقال في المحمول عليه او لتضمين معنى البكاء وفيه انه لا يشمل المتفجع عليه وهو دا قال بيا او وا الباء للالصاق صفة للمتفجع عليه وقيل والسببية او الاستعانة قوله مميز الندا اشار به الي ان الباء متعلق بالاختصاص لتضمنه معنى الامتياز لا دخول الباء في المقصور لعرف من دخوله على المقصور عليه قال وجاز زلك اي وجاز ان لا تلحقه سواء كان مع ياء او واو قال الالف لسي يجب مع الياء لئلا يلتبس بالندا قال الشيخ الرضي الاولى ان يقال ان دلت قرينة حالية على الندبة كنت مخيرا مع يا ايضا والا لوجب الالحاق معها قوله اي اخر المندوب وقد يلحق في اخر صفة المندوب قال فان تخف اللبس قال الشيخ الرضي المتحرك بالحركات الاعرابية لا يلحقه الا الالف ويسقط الاعراب نحو اغوث الرجلاه في المسمى بضرب الرجل وكذا المتحرك بالحركات البنائية الا عند اللبس والمضر يتبعها مدة من جنسها ولا يغير حركة البناء للزومها قال سيبويه تقول في ندبة يا غلام باسقاط ياء الاضافة يا غلاما قال الشيخ الرضي الاولى ان يقال يا غلامي لحصول اللبس بمدبة يا غلام بالضم قال واغلامكه لما لم يكن المندوب مخاطبا في الحقيقة بل متفجعا عليه جاز ندبة المضاف الى المخاطب ولا يجوز في النداء المحض يا غلامك

لاستحالة خطاب المضاف والمضاف اليه ولللاشارة الى هذا لم يقل يقول للعمو اغلام عمره قال واغلام مكرمه قال الشيخ الرضي آخر المندوب ان كان ساكنا فذلك الساكن اما تنوين او مدة او ميم جمع او غيرها اما التنوين فيحذف للساكنين ويزاد الالف واما المدة فان كانت الفا حذفتها الالف الندبة نحو واغلاماه خلافا للبصري فانه يقول استغنى بها عن الف الندبة وان كانت واوا وياء فان كانت الحركة فيها مقدرة حركتها بالفتح نحو يا قاضياه واذا ندبت يا غلامي بسكون الياء فسيبويه يقول يا غلاميا ه لان اصلها الفتح والمصري يقول يا غلاميه وان لم يكن للواو والياء اصل في الحركة فان كانتا مدتين فانك تكتفي بما فيهما من المد نحو واغلامهموه وواغلامهي و واضربوا وواضربي اذا سمي بهما وان لم تكونا مدتين جئت بالف الندبة بعدهما ان شئت واما ميم الجمع فلا تاتي بعدها الف الندبة لئلا يلتبس بالمثنى نحو واغلامكموه وواغلامهي والواو والياء بعدها اما اللتان حذفتا في الجمع للاستثقال ورد تا لمد الندبة واما الفاء المد فلبتا واوا وياء لللبس واما الساكن غير هذه الاشياء فيفتح ويلحقه الف نحو يا منا في المسمى بمن قوله لبدانها ولاسيما الالف لخفائها واذا جئت بعدها بهاء ساكنة تبيين كما يبين بها الحركة وهذه الهاء تحذف وصلا وربما تثبت في الشعر وابدا مكسورة او مضمومة اجراء للوصل مجرى الوقف قال لا لا الهمز وجب ان يكون المد وبه حرفة سواء كان قبل الندبة وبعدها

ووجب ايضا ان يكون المتفجع عليه مشهورا بذلك الاسم علما كان او غير علم نحو وا من قلع باب خيبراه وا ما ما حكاه الكوفيون من قوله وا رجلا مسبحاه فشاذ قوله لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه ولهذا جاز الفصل بغير الظرف بين الصفة والموصوف في السعة دون المضاف والمضاف اليه وقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم واردة على الشذوذ وكذا ليس كاتصال الموصول بالصلة قوله لان نداء لم يكثر فيه ان هذا التعليل يقتضي اختصاص الحذف بالعلم وايضا كذلك قد يقال لا يجوز الحذف من النكرة لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما تقول له ولا يكون هذا الا في المعرفة ولا من المعرفة المتعرفة بحرف النداء اذ هي اذن حرف تعريف لا تحذف مما تعرف بها حتى لا يظن بقاؤه على اصل التنكير قوله لانها كاسم الجنس ولانها موضوع في الاصل لما يشار اليه للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى اي مخاطبا تنافر ظاهر فلما احتيج في النداء عن ذلك الاصل احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهي حرف النداء قوله سواء كان مع بدل يعني ان جواز الحذف اعم من ان يكون مع بدل او لا فلا يرد ما قاله الشيخ الرضي من ان المص رح لم يذكر لفظ الله فيما لا يحذف منه الحرف وهي منه لانه لا يحذف منها الا مع ابدال الميمين في اخره قال نحو يوسف عبري وقيل عربي واعترض عليه

بانه لوكان عربيا لصرف اذ ليس فيه الا العلمية وقد يدفع بانه يجوز ان يكون معدولا من يوسف بكسر السين قوله ولفظ اي اذا وصف بذي اللام فانها وان كانت اسم جنس معرفا بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان وصفه كما تقدم وهو معرفة قبل النداء جاز حذفه قوله والمضاف الى اي معرفة عطف على قوله لفظ اي قوله اي صرصبحا او ادخل في الصباح قوله قالته امرأة امرء القيس فلما اصبحت اخذت منه الطلاق هو مثل في شدة طلب الشيء وقيل مثل يستعمله المغموم قوله قاله شخص صار مثلا للحض على تخليص النفس من الورطة الشديدة قوله وفي اطرق كرا الاطراق خاموش بودن وچشم در پيش افكندن وسرفرو كردن قوله هي رقبة اذا سمعها تلبد بالارض فيلقى عليه بثوب فيصاد صار مثلا لمن تكبر قد تواضع من هو اشرف منه قوله والمعنى ان النعام اه قيل معناه ان ذكر الحبارى يكون طويل العنق فيراد اخفض عنقك للصيد فان اطول منك اعناقا وهي النعام قد اصطيدت قوله بخلاف قرأة الا يسجدوا بتشديد اللام في قوله تعالى وزين لهم الشيطان اعمالهم فصدهم عن السبيل فهم لايهتدون ان لا يسجدوا والمعنى فهم لا يهتدون لان يسجدوا ويجوز ان يقال انه بدل من السبيل اى فصدهم عن السجود ولا زائدة على التقديرين ويجوز ان يقال انه بدل من اعمالهم اي وزين لهم الشيطان ان لا يسجدوا وتعليل

اي زين لهم الشيطان لئلا يسجدوا او قصدهم عن السبيل
لئلا يسجدوا قوله اي مفعول به او مطلقا وعلى الاول يجب
تخصيص الاسم في قوله كل اسم بالمفعول به والالم يكن التعريف
مانعا لصدقه على يوم الجمعة في يوم الجمعة صمت فيه
وعلى الثاني لا تخصيص ولا باس في التعميم مع عدم الحدود
ثالثها من المواضع الاربعة لانه بحسب بعض افراده منها قوله
اي اضمرعامله بناء على شرط يعني ان على ثانية ولك ان تقول بمعنى
ان على صلة للوقوع اي اضمر اضمارا واقعا على شرط مثل وقوع
البناء على المبني عليه قوله وانما وجب حذفه لا يرد النقض بقوله
تعالى اني رأيت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي
ساجدين لانه ليس من هذا الباب لان الجملة الثانية لم يات
لمجرد التفسير بل اوتي بها لتبيين الجملة الاولى قبل تمامها
باعتبار ما تعلقت به من كونهم ساجدين له كقولك علمت
زيدا علمته كاتبا قال كل اسم قدم لفظة كل لبيان الماهية فال
بعده فعل مبتداء او ما على الظرف قوله و زيدا انت ضاربه
لا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه اما قبل الاسم المحدود
نحو زيد هل اضاربها وازيد اضاربه العمران او بعده كالمثال
المذكور ومثل زيد اضاربه عمرو على ان يكون عمرو مبتداء
وضاربه خبرا له قال مشتغل صفة لاحد الامرين المفهوم من
لفظة او ولكل من الامرين على سبيل التنازع قال
عنه متعلق بالاشتغال لتضمين معنى الفراغ او لان الاشتغال

بمعني الاعراض قوله او متعلق ضميره في هذا التوجيه تصريح
بالتزام الضمير وتعلقه بالضمير بان يكون الضمير من تتمته
بوجه ما ويتصور ذلك بوجوه منها ان يكون المتعلق مضافا الى
الضمير سواء كان ذلك المتعلق معمولا بالاصالة للفعل وشبهه
نحو زيد اضربت غلامه او بالتبعية نحو زيد اضربت عمرا وغلامه
ومنها ان يكون المتعلق موصولا وموصوفا العامل الضميرا ومعطوفا
عليه موصول عامل الضميرا وموصوفه نحو زيد القيت عمروا
والذي يضربه اورجلا يضربه قال لوسلطا التسليط بركما شئت برچيزي
قال اومبنيا بسببه ليس في اكثر النسخ بل ليس في شيئ من كتبه و
انما الحقه غيره ليدخل فيه الامثلة الاخيرة ويمكن ان يقال يعني
بتسليطه تسليط بعينه اوبلازمه فلاحاجة في دخولها الى الالحاق قوله
وبقيد الفراغ عن العمل الي قوله خرج وخرج ايض اسم بعد ه فعل
او شبهه لا يصح عمله فيما قبله وذلك بان يكون اسم فعل او مصدرا
او صفة مشبهة او مصدرا بما له صدر الكلام كان واخوانها ولام
الابتداء وما وان من حروف النفي دون لم ولن ولا وبان
يكون صلة او صفة او مضافا اليه او واقعا بعد الالان ما بعد
الابمنزلة جملة اخرى وجزء جملة لا يعمل في جزء جملة اخرى
او مؤكدا بنون التاكيد او مسندا الى ضمير متصل راجع اليه
نحو زيد اظنه منطلقا او معطوفا او واقعا بعد فاء السببية وهي
واقعة موقعها اما اذا كانت زائدة او غير واقعة في موقعها
فيجوز تقديم ما بعدها نحو قوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث

فان التقدير اما يكن من شيئ فحدث بنعمة ربك فجعل ما في حيز الجزاء شرطا وجعل جزء الجزاء جزاء او حقهما ان تدخل على تمام الجزاء بعد تمام الشرط هذا كله مما استفيد من كلام الشيخ الرضي و ههنا بحث وهو ان زيدا في زيدا ضربت غلامه يخرج عنه اذ ليس مجرد الاشتغال بمتعلق الضمير مانعا عن العمل فيه بل فساد المعنى مانع ايضا اذ الضرب لم يقع على زيد لا يقال فساد المعنى غير مانع فيه عن العمل صورة لانا نقول يدخل فيه مثل كل شيئ فعلوه في الزبر اللهم الا ان يعتبر صحة المعنى في التسليط مع يكون قيد لتسليط ضروريا ولم يكن ما له هذا القيد وساذقه واحدا كما قاله الشيخ الرضي قوله بالترادف فيه مساهلة لان الترادف فيما يكون في المفردات قوله باللزوم ولو بواسطة كما اذا دالت اسماء مضوات بمضمرات مجوات نحو زيدا اخاه غلامه ضربته اي لابست زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه قوله ولا يتصور ح الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم جوز الشيخ الرضي في هذا القسم تقدير نفس الفعل مع تقدير متعلقه فيقول في زيدا ضربت غلامه ان التقدير ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر تفسيرا للفعل المقدر ومعمول الظاهر تفسيرا للمتعلق المقدر وكذا جوز تقدير المجاوزة مع المتعلق في زيدا مررت بغلامه يجوز ابضر في ما على الصورة الا و لى تقدير فعل الملابسة قال ينصب بفعل يفسره ما بعده لا بالمفسر كما ذهب اليه بعضهم لا يخفى ان ما على الصورة

الاولى يجوز ان يعد ما بعد الاسم المحذوف ناصبا بتكلف بان
يقال انها سادة مسد افعال صالحة لان ينصبها وفي قوتها اعني
جاوزت واهنت ولابست اما الصورة الاولى ففيها اشكال اذ لا
يجوز تعلق فعل طالب لمفعول واحد بمفعولين بالاصالة فتعلقه
باحدهما بطريق التبعية بان يكون احدهما بدلا من الآخر
فان كان الثاني بدلا من الاول لزم تعلق الفعل بالبدل قبل
تعلقه بالمبدل منه مع لزوم الفصل بينهما بالجملة وان كان الاول
بدلا من الثاني لزم تقدم التابع على المتبوع مع لزوم الفصل
بينهما بالجملة قوله في مظان الاضمار قال قدس سره
في الحاشية اي في مواقع يظن في بادي النظر انه من قبيل
الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن منه في الواقع قال
ويختار الرفع ابتداء به لسلامته من تكلف تقدير عامل قال
بالابتداء لئلا يتوهم ان رافعه فعل لما ان اصبه اذا نصب
فعل ويشير الى وجه اختيار الرفع قوله اي قرينة ترجيح خلاف
الرفع اراد بترجيحه تقوية جانب النصب سواء كانت مع
وجوبه او اختياره على الرفع او مساواته له وقيل القرينة
بالمرجحة لان القرينة المصححة للنصب موجودة في مثل
زيد ضربته ولان انتفاء القرينة المطلقة يستدعي وجوب الرفع
لا اختياره نعم لو جعلت ضمير قوله عند عدم قرينة خلافه
راجعا الى اختيار الرفع لم يحتج الى هذا التقييد وفيه بعد
قوله بسلامته عن الحذف يعني الذي يخالف الاصل ان قلت

علي تقديرالرفع ايض يلزم خلاف اصل وهوكون الخبرجملة
قلنا هب انه كذلك لكن وقوع الجملة خبراً اهون من حذ فهما لما
فيه من حذف المسند والمسند اليه فيه انه يلزم ح خروج مثل
زيد ضربته عن هذه الضابطة واندراجه في الضابطة التي تليها
قال كما قال الشيخ الرضى قرينة الرفع التي تجامع قرينة
النصب وتكون اقوى منها شيئان فقط على ما ذكروه اما واذا
للمفاجاة قال مع غير الطلب لم يقل مع الخبر مع انه اخصر
للاشارة الي انتفاء ما يوجب اختيار النصب والاولى ان
يقول ايضا ومع عطف الجملة التي بعدها على فعلية اومع كونها
جوابا لجملة استفهامية فعلية نحو اما زيد فقد اكرمته في
جواب ايهم اكرمت لان القرينة التى تقوي جانب النصب
هي التناسب او التطابق المذكوران قوله كالامر والنهي
والدعاء خص الطلب بها لانها اذا كانت مع غيرها كالاستفهام
مثلا لم يكن من هذا الباب لامتناع التسلط على الاسم قوله
فان الرفع يقتضي اوان الجملة الطلبية فلما يكون اسمية
لاختصاص الطلب بالفعل الا ترى الى اقتضاء حروف الطلب
للفعل كحروف الاستفهام والعرض والتخصيص ولا يعارضه
السلامة من الحذف لكثرة وقوعه في كلامهم قوله فالمراد
بلزوم الاسمية او المراد لزوم الاسمية في غير هذا الموضع
لوورد النصب ههنا قوله بسبب عطف جملة وبواو ولكن
وبل قال علي جملة فعلية حقيقة او حكما نحو مررت برجل

ضارب عمرو او هند اتقبلها فان اسم الفاعل لشبهه بالفعل في حكمه واستثنى سيبويه عن الجملة الفعلية الجملة التعجبية نحو احسن بزيد وعمرو يضر به لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن العروض لا حقا بالاسماء والظاهر ان الجملة الثانية في المثال المفروض اعتراضية لا عاطفة والا لزم عطف الخبرية على الانشائية قوله ولا يقدر معمولها في علم تقدير معمول لما بحث قوله لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام اذا كان هو الاسم المحد ودا اما اذا كان الاسم المحد ودبعده نحو متى زيد اضربته كان حكمه حكم هل كما صرح به الشيخ الرضي فلو قال اوبعد كلمة الاستفهام لكان اشمل نعم لو قال اومع الاستفهام لم يصح كما ذكره قدس سره قوله فلا يكفي فيه تقدير الفعل مع جواز التلفظ به والسر في ذلك على ما ذكروه ان هل طالبة للفعل فاذا لم تجد فعلا تسلت عنه كما في هل زيد خارج واذا وجدت فعلا تذكرت الصحبة القديمة فلا ترضى الا بان تعانقه ولهذا قبح هل زيد خرج قال واذا الشرطية كما ذهب اليه سيبويه والاخفش خلافا للكوفيين فانهم ذهبوا الى ان حكمها حكم اذ في وقوع الجملتين بعدها خلافا للمبرد فانه ذهب الى ان حكمها حكم متى الشرطية في لزوم دخولها على الفعلية قوله الدالة على المجازاة لكنها قاصرة عن افادتها اذ ليس دخولها على خطر الوجود بل قطع الحصول قال وحيث دون حيثما فان حكمها حكم متى قال اذ هي مواقع الفعل فيه انه لا يثبت المدعي

لجواز تقدير فعل رافع فيقال في اذا زيد يقتله اذا قتل زيد يقتله ويمكن ان يقال الاولى مطابقة المفسر للمفسر وفيه فوات ذلك قال وعند خوف لبس عطف على قوله في الامر وانما اتى بلفظ الخوف للفرق بين تحقق اللبس وتوهمه فان الاول انما يكون عند تساوي الاحتمالات ورفعه واجب والثاني عند رجحان البعض ورفعه مختار كما نحن فيه وذلك لان اللفظ اذا دار بين كونه خبرا وصفة كان الاولى ان يحمل على الخبر لما فيه من الفائدة التامة قوله وهو خلاف المقصود قال الشيخ الرضي ما حاصله يرجع الى انه لا فرق بين كونه خبرا وكونه صفة لان المراد بالشيء المخلوق لا مطلق الشيء لانه متناول للممكنات المعدومة فاذا اريد بالشيء المخلوق وجعل خلقناه صفة كان المعنى كل مخلوق مخلوق بالقدر وفيه نظر لانا لا نسلم تناول الشيء للمعدوم لاختصاصه بالموجود كما ذهب اليه اهل السنة ولئن سلم تناوله للمعدوم فجاز ان يخص بالموجود لا بالمخلوق وعلى التقدير ين لا بد من تخصيص الموجود بما سوى الواجب وصفاته ولئن سلم تخصيصه بالمخلوق فلا نم ان المعنى كل مخلوق مخلوق بالقدر بل المعنى كل مخلوق مخلوق لنا بالقدر ولا شبهة في ان المخلوق اعم من المخلوق لنا اما بحسب المفهوم او بحسب الواقع عند المعتزلة فلو جعل خلقناه صفة لم يحصل المقصود قال ويستوي الامران في الاختيار قوله قلما هي معارضة بقرب المعطوف

عليه اى السلامة من حذف العامل معارضة بالقرب لا يقال عدم حذف العائد مرجح للرفع لانا نقول ليس ذلك المثال من باب حذف العائد بل من باب الاقتصار على بعض التركيب اعتمادا على علمك بان الخبر لابد له من عائد اذا كان جملة فعرضه من هذا المثال وقد تبع سيبويه في ذلك ليس الا تبيين جملة اسمية الصدر فعلية العجز معطوف عليها او على خبرها قوله قلنا هذا باعتبار المنتهي اذا جعل الجملة خبرا اما اذا جعل الفعل وحده خبرا واعتبر اسناده الى المستتر الذي هو في حكم الملفوظ كما قيل في زيد عرف كانت الكبرى مفصولة باعتبار المنتهى الذي هو الضمير قال بعد حرف الشرط وما في حكمه من الاسماء الراسخة في الشرطية قوله والا بالتشديد وجوز الخليل فيها التخفيف قوله لوجوب دخولهما على الفعل قال الشيخ الرضي لا شك ان التحضيض والعرض والاستفهام والنفي والشرط والتمني معان تليق بالفعل فكان القياس اختصاص حروفها بالافعال الا ان بعضها بقيت على ذلك الاصل كحروف التحقيق وبعضها اختصت بالاسمية كليت ولعل وبعضها استعملت في القبيلتين مع اولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام وما ولا للنفي وبعضها اختلف في اختصاصها كالا للعرض وكذا ان الشرطية فان المرفوع في ان امرؤ هلك يجوز ان يكون عند الاخفش مبتدءا قوله فانه وان صدق عليه الخ قال الشيخ الرضي ما حاصله ان ليس الفعل الواقع بعده مشتغلا عنه بضميره لان معنى الاشتغال عنه بالضمير

الاشتغال عن نصبه بنصب الضمير والضمير فيهما مرفوع المحل وتجويز نصبه باعتبار اسناد ذهب الى المصدر المدلول عليه به حتى يكون المعنى ذهب الذهاب به ضعيف لعدم اختصاص المصدر المدلول عليه بالفعل يعني يجب ان يكون المصدر النائب مناب الفاعل مخصوصاً قوله فيكون تقديره زيداً يلابسه الذهاب به الاظهران يقال يلابس زيد الذهاب به وفي هذا المثال ملابسة الصفة للموصوف وفي الثاني ملابسة مبدأ الصفة لموصوفها قوله مع اتحاد ما اسند اليه قال الشيخ الرضي الاسم الذي قدر عامله بشرطه التفسير يقع من عامله موقع الاسم المشتغل به عن المفسر الا ترى ان احد واقع من استجارك المقدر مقام الضمير من استجارك المفسر وزيدا في ان زيد اضربته واقع من ضربت المقدر موقع الضمير من ضربت المفسر وان التقدير في ان زيد لم يقم الا هو ان قام زيد لم يقم الا هو لانتقاض النفي بالا وكذا في ان زيدا لم تضرب الا اياه ان تضرب زيدا لم تضرب الا اياه ولا يخفى ان نسبة زيد الى يلابس واذهب ليس كنسبته به الى ذهب لانه مسند اليه وزيد مفعول قوله واجب بالابتداء كذا ذكره المصنف وفيه انه يجوز ان يكون مرفوعا باذهب المقدر لرعاية الاستفهام ويوافق ضابطة ذكرها في شرح المفصل قال وكان اخبرا ومبتدأ وفيه بحث قوله لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر السطر بمشتق قوله بحيث لا يغادر اي لا يترك سيئة كبيرة ولا صغيرة قوله الظاهر انه لم يمنع الفاء بحسب الظاهر دخوله

في هذا الباب لان ما بعد هذه لا يعمل فيما قبلها نحو قوله تعالى
وربك فكبر قوله عن بعضهم هو عيسى ابن عمر وقال ونحو
الزانية والزاني الرااوا ما العطف على كل شيء فعلوه فيكون
التقدير وكذا نحو الزانية والزاني وقوله الفاء بمعنى الشرط
تعليل وجملة قوله وجملتان بتقدير المبتدأ اي هذه الاية
جملتان تعليل اخر معطوف على الاول واما للعطف على قوله وكذا
كل شيء فعلوه وجملة قوله الفاء بمعنى الشرط المشيرة الى التعليل
خبر لقوله نحو الزانية اه بتقدير العائد وقوله جملتان معطوف
عليها عطف مفرد على جملة لها محل من الاعراب قوله مرتبطة
بمعنى الشرط فيكون الفاء صلة ويجوز ان يكون للسببية قال
عند المبرد قيل ظرف لعامل الظرف المقدر والاظهر انه ظرف للنسبة
بين المبتدأ والخبر كما ان قوله عند سيبويه ظرف للنسبة
بين المبتدأ والخبر يوافق قوله تع ان الدين عند الله
الاسلام قوله مثل هذه الفاء انما قال مثل لان الفاء اذا كانت
زائدة او غير واقعة موقعها لغرض كما في قوله تعالى فاما اليتيم
فلا تقهر جاز ان يعمل ما بعدها فيما قبلها قوله اذ الزانية توجيه
المبرد اقوى من هذا التوجيه لعدم احتياجه الى اضمار ولذا قدمه
المص لكن فيه انه يلزم ان يكون الانشاء خبرا قوله مبتدأ محذوف
المضاف او خبر كذلك والتقدير هذا حكم الزانية والزاني
كما في المفصل واللباب قوله ان ثبت زناهما شرعا وذلك باربعة
شهداء او بالاقرار قوله وقيل زائدة وما بعدها ابتداء

كلام ولا يخفى ان القول بالزيادة مع ظهور احتمال السببية بعيد قوله او للتفسير لان اجلد وانا ايجاب والايجاب متضمن للوجوب الذي هو الحكم قوله جزء الجملة اه يجوز ان يقال ان ما بعد فاء التفسير والسببية اذا كانت الفاء واقعة موقعها لايعمل فيما قبلها قوله واختيار النصب اه يعني ان الشرطية اشارة الي قياس استثنائي استثني فيه نقيض التالي ليثبت نقيض المقدم وهو ما ذهب اليه المبرد او سيبويه وانما حمله علي ذلك اذ لو لم يحمل عليه لكان معناه ان اختيار النصب واقع علي بعض المقادير لكنه غير واقع اصلا فان الشاذ لا يعبأ به قوله اضيق الوقت في كلا قسمي التحذير ضيق وقت وهو اضيق في القسم الثاني منه ولهذا لا يذكر الا المحذر منه قوله وفي اصطلاح النحاة معمول نقل اليه لتعلق التحذير به لكونه مبتدأ او محذرا منه قوله اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية اشارة الي ان اطلاق المعمول على اللفظ باعتبار انه محل لاثر العامل قال بتقدير اتق الانسب بالصناعة ان يقال باتق دون المقدر قال تحذيرا مما بعده هذا القسم الذي هو المحذر اما ظاهر ومضمر والظاهر لا يجيء الا مضافا الى المخاطب والمضمر لا يجيء في الاغلب الا مخاطبا وقد يجيء متكلما نحو اياي والشر وسيبويه يقدر نحو لاحذر وغيره يقدر نحو جنبني خطا بلاول اولى كذا ذكره الشيخ الرضي قال اوذكر المحذر منه هذا القسم يكون ظاهرا ومضمرا سواء كان الظاهر مضافا

اولا والمضمون متكلما اومخاطبا اوغائبا قوله علي صيغة المجهول
قال الشيخ الرضي قوله اوذكر المجذ رمنه نظراذ ذكر مصدر
ففي عطفه علي قوله معمول بعد من حيث المعنى الا ان
يقدر في الاول مضاف اي هوذ كر معمول وفيه نظر ايضا
لان التحذير من انواع المفعول والذكر ليس منها وفي بعض
النسخ اوذكر بصيغة المجهول وليس بموجه لان او ههنا اتصالية
اي ليست اضرابية فينبغي ان يليها مثل المذكور قبلها و
المذكور قبل مفرد وما يليها جملة وانما جازت المخالفة اذا
كانت اضرابية واختار قدس سره الاحتمال الاخير وهو
المشهور المساق الى الفهم ولم يجعل معطوفا على قوله معمول
حتى يلزم ما ذكره من المحذور بل جعله معطوفا علي فعل
مقدر بمساق اليه الفهم اعني حذرا وذكر ويمكن ان يختار
الاحتمال الاول ويجعل معطوفا علي قوله تحذيرا بتقدير
الحين اويجعله مفعولا له للتقدير والمعنى علي تقدير اتق دون
غيره من الافعال للتحذير لا ان التقدير لاجل التحذير لان
التقدير لعدم الفرضية ولا دخل للتقدير لانه لوذكر لحصل
التحذير ايضا ويجعل معطوفا علي قوله معمول ويجعل الاضافة من
باب جرد قطيفة لا يقال العطف باو في الحدود انما يصح اذا
كان صدر الحد متما ولا للمعطوفين ليكون اشارة الى تقسيم
المحدود وليس الصدر ههنا متما ولا لهما لانا نقول لما كان
التقابل بين المعطوفين باعتبار القيد كان القيد هو المعطوف

عليه في الحقيقة فبقى قوله معمول فعل ولا للمنسين قوله قلنا
نعم اوقلنا بتقدير العائد والتقدير ذكر الحق رمنه من نوعه
او باستتار ضمير في ذكر وجعل المحذر منه بدلا منه قال مثل
اياك والاسد قال الشيخ الرضي قال المص الاصل اتقيك ثم
لما لم يجمعوا بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد جاؤا بالنفس
مضافا الى الكاف فقالوا اتق نفسك فلما حذفوا الفعل حذفوا
النفس لعدم الاحتياج اليه فرجع الكاف ولم يجز ان يكون
متصلا لان عامله مقدر فصار منفصلا ثم قال وارى ان هذا الذي
ارتكبه تطويل مستغنى عنه والاولى ان يقال هو بتقدير اياك
بعد بتاخير العامل وجاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول
لواحد اذا كان احدهما منفصلا قوله ولا يخفى الى قوله غير صحيح
يمكن ان يضمن في اتق معنى التبعيد ويكون التقدير اتق
مبعدا نفسك ولا يخفى ان في تقدير اتق مع تضمينه بمعنى التبعيد
تاكيدا ليس في تقدير بعد قوله لانه لا يقال اتقيت زيدا من
الاسد لان معنى الاتقاء پرهيز يدن لا پرهيز انيدن قوله
فالصواب ان يقال يمكن ان يقال اراد تقدير اتق ونحوه
قوله فان المعنى على بعد نفسك مما يوذيك فيه تامل لان نفسك
محذر منه لا محذر فكيف يصح القول بان المعنى بعد نفسك
مما يوذيك اللهم الا ان يقال ان اتقاء الشخص نفسه والتحذير
منها ليس الا لايقاعها الشخص في ضرفا لمحذر منه في الحقيقة هو
المضر وهي محذرة بالمال فاذا نظر الى المال صح هذا المعنى

قوله لان حذف حرف الجر الى اخره لان ان حرف موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها في تاويل اسم فلما طال لفظ ما هو في الحقيقة اسم واحد اجازوا فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر قال ولا تقول اياك الاسد اما قول الشاعر اياك اياك المراء فانه * فلضرورة الشعرا ولان اياك اياك من باب اسد الاسد والمرء منصوب بمثل اتراك او احذرا ولان المرء في تاويل ان تماري قوله فلم يثبت الانادرا قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت قال المفعول فيه اي منه المفعول فيه او هذا باب المفعول فيه او المفعول فيه هو كذا وهو فصل على الاخير وصدرا ستينا فيه على الاولين قال ما فعل فيه اي في مسماه مسامحة او اسم ما فعل فيه قوله اي حدث وهو الفعل اللغوي قال مذكورا اي مؤدى قوله تضمنا الى قوله او مطابقة كانه اراد بالمطابقة الدلالة على المقصود بالاصالة وبالتضمن ما يقابله فيندرج في المذكورا المستعمل في المعنى الالتزامي وما له الى معنى قوله اذا كان العامل مصدرا او ما بمعناه قوله فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اه فيه تامل اذ لو اريد من قوله ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة في لم يحتج الى اعتبار قيد الحيثية وان اريد معناه الحقيقي لا تجدي الحيثية نفعا لان هذا المعنى يصير قيدا وهو لا يقتضي اعتبار نسبة الفعل اليه بكلمة في نعم يصير قريبا من اعتبارها

قوله ولا يخفي اذ قد يقصد بقيد ضمني الاحترا ز عن شيء ولم يقصد به الا الاحتراز عما يخرجه القيد الصريح قال من زمان او مكان قد يجعل المصدر حينا بحذف المضاف او يجعل المصدر مجازا عن الحين لاشتراكهما في محل لولاية الفعل وعلاقة المظروفية والظرفية وقد يجعل العين مكانا نحو جلست في الشمس اي في مكانها اذا اريد بالشمس النور او في مكان الرها اذا اريد بها الجرم قوله اشارة الى قسمي المفعول فيه اشارة الى ان قوله من زمان ليس قيدا احترازيا بناء على ان في محمولة على الظرفية الحقيقية فليس كل مجرور بفي مفعولا فيه قوله مبهما كان الزمان او محدودا اتفق القوم على ان المبهم من الزمان مالم يعتبر له حد ونهاية كالحين والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليلة والشهر والسنة قال وظروف المكان ان كان المكان جعل الضمير راجعا الى المكان والا لوجب ان يقول ان كانت ولما كانت اضافة الظروف الى المكان بيانية لم يحتج الجملة الواقعة خبرا الى عائد لان عائد المبين عائد المبين قال وفسر المبهم بالجهات الست هذا تفسير اكثر المتقدمين واما تفسير غيرهم فمنهم من قال ان المبهم من المكان هو النكرة والمعين منه هو المعرفة وفيه ان نحو خلفك معرفة مع انه منصوب اتفاقا ويمكن دفعه بانه ملحق بالنكرة لابهامه وبانه نكرة حقيقة لما قاله الفاضل الهندي في الارشاد من ان الجهات الست لا تتعرف بالاضافة كما لا يتعرف مثل

بها ومنهم من فسرهما بمثلها فسر المبهم والمعين من الزمان ويدخل في المبهم الجهات الست وعند ولدى ووسط وبين وتلقاء وليس كل مبهم عندهم جائز النصب لان جانب وما بمعناه من جهة ووجه بمعناها وكتف وذري لا يقال فيها مثلا زيد جانب عمرو بل يقال في جانبه او الى جانبه وكذا الخارج والداخل وليس ايضا كل معين مجرورا عندهم فان المقادير الممسوحة كالفرسخ والميل منصوبة قال محمد عليه ينبغي ان يذكر امر المقادير الممسوحة ايضا فانها منصوبة اتفاقا قال الشيخ الرضي ينبغي ان تحمل على الجهات الست لمشابهتها لها في الانتقال لان تعين ابتداء الفرسخ مثلا لا يختص موضعا دون موضع بل يتحول ابتداءه وانتهاءه كتحول الخلف قدا ما واليمين شمالا قال ولفظ مكان بشرط ان يكون في عامله معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكان كذا قال الشيخ الرضي اسم المكان الذي في اوله ميم زائدة ان كان مشتقا من حدث بمعنى الاستقرار والكون ينتصب بالدال على ذلك الحدث وما ينتصب به المكان المختص وهو دخلت وسكنت ونزلت وان لم يكن كذلك فلا ينتصب الا بما ينتصب به المكان المختص قال وما بعد دخلت كذا سكنت ونزلت قوله ولا شك ان معنى الدخول لا يتم فيكون في صلة له كما ان من صلة لضده الذي هو الخروج استدل الشيخ الرضي على ان الدخول لازم بلزوم كلمة في في غير المكان ودخولها في المكان وبكون الدخول فعولا والفعول

من المصادر اللازمة غالبا وبكونه ضد الخروج وهو لازم لا يخفى ان ما ذكره يدل على نفي التعدي بلا واسطة قوله والتفصيل فيه آه ما يختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يختار نصبه نحو ايوم الجمعة سرت فيه واذا يوم الجمعة سرت فيه ومثال لبس المفسر بالصفة كل يوم صمت فيه في الصيف وما يستوي فيه الامران نحو زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه اي معه وما يجب نصبه نحو ان يوم الجمعة سرت فيه قال ما فعل لاجله فعل اي ما هو حامل على الفعل وهو مقدم اما بحسب التصور او بحسب التحقق قوله الا ان يراد بذكره معه اه لا يقال خرج المفعول له المجرور نحو جئتك للسمن لان العامل في المجرور هو الجار لا الفعل لان التحقيق ان العامل في المجرور هو الفعل وانه المنصوب محلا والجار بمنزلة الهمزة والتضعيف قوله فان التاديب انما يحصل بالضرب ان قلت كيف يحصل التاديب بالضرب ويترتب عليه مع اتحادهما بحسب الذات قلنا اراد ترتب ما يتضمنه التاديب اعني التادب قال الشيخ الرضي العلة الحاملة التادب وانما نصب التاديب لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركة الحدث في الفاعل والزمان ولو صرحت بالعلة الحقيقية لم ينتصب عند النحاة قال وقعدت عن الحرب جبنا قيل لو قال ضاربته شجاعة لكان احسن اي احسن بمقام المنازعة للزجاج واظهار الجلادة ويحتمل ان يقال فيه تعريض عليه وتنبيه على عدم تعمقه والاكتفاء بظاهر الامر قوله والقائل

اه او القول بكون المفعول له مفعولا مستقلا كما هو المفهوم من الكلام يخالف خلافا فالقول الزجاج قال خلافا للزجاج وخلافا للجرمي فانه عنده حال فليزمه التنكير قال فانه عنده مصدر لما رأى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كما في ضربت تاديبا فان معناه ادبت بالضرب تاديبا قوله وجبنت في القعود عن الحرب جبنا فيه ان القعود مغائر بالذات للجبن فانه مقدم على القعود بحسب التحقق فكيف يصح ان يكون مصدرا مغائرا للفظ فعله اللهم الا ان يراد بالجبن اثر الكيفية القائمة بالنفس وهو القعود عن الحرب كما قد يراد بالشجاعة الاثر المترتب على الكيفية النفسانية وهو الاقدام ولا يخفى ان في ذلك مخالفة من وجه آخر قوله اوضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن الظاهر ان المصدر حقيقة هو المحذوف لا المذكور واطلاق المصدر عليه لنيابته عن المحذوف كما في ضربته سوطا اي ضرب سوط فالقول بانه على هذا التقدير مصدر من غير لفظ فعله لا يخلو عن شيئ قوله ورد قول الزجاج ورده المصرايضا بان معنى ضربته تاديبا ضربته للتاديب اتفاقا وقولك للتاديب ليس بمفعول مطلق فكذا تاديب الذي بمعناه قوله ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل قيل انما وضع المظهر موضع المضمر اشارة الى اتحاد الحذف والتقدير وقد يفرق بينهما بان التقدير ترك في اللفظ مع الابقاء في النية والحذف هو الترك في اللفظ والنية قوله اي اتحد فاعله وفاعل عامله قال الشيخ الرضي بعض النحاة

لا يشرط ذلك وهو الذي يقوي في الثاني وان كان الاغلب هو الاول والدليل على الجواز قول امير المؤمنين على كرم الله وجهه في نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية والمستحق ابليس والمعطي للنظرة هو الله ولا يجوز ان يكون حالا لاستلزام عطف حال الفاعل وهي الاستتمام على حال المفعول وهي الاستحقاق قال ومقارنا اجاز ابو علي عدم المقارنة في الزمان لقوله تعالى في القرأة الشاذة هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بالنصب اي لصدقهم في الدنيا ولا يخفى انها تدل ايضا على ان اتحاد الفاعل لا يشترط وام يشترط ان يكون نكرة كما شرط بعضهم لانه قد يقع معرفة لكن الغالب فيه التنكير كما كان الغالب في المجرور التعريف قوله او يكون زمان وجود احدهما بان يكون اخره اول الحدث او بالعكس او بغير ذلك قوله لانه بهذه الشرائط قال المص انما اشترط ذلك لان عامة الافعال كثيرا ما تجيئ جامعة للشرائط فحصولها دليل على اللام المقدرة قوله وفي بعض الحواشي ان هذا الراء شريف جدا بجعل ما هو محط الفائدة قايما مقام الفاعل ولخلوه عن تكلف اعتبار ضمير راجع الى مصدر الفعل وعن جعل المصدر نائبا مناب الفاعل من غير تخصيص قوله وقد حيل بين العير والنزوان قال قدس سره في الحاشية العير الحمار الوحشي والاهلي والنزوان الوثوب ومنه قدس سره في تفسير الوثوب برجستن قوله سواء كان ذلك المعمول شرط بعضهم

كون المعمول فاعلا نظرا الى ان عمروا في قولك ضربت زيدا وعمروا معطوف اتفاقا لا مفعول معه وينتقض ما قاله بنحو حسبك وزيدا فان الكاف في المعنى مفعول اذ المعنى يكفيك قوله نحو استوى الماء والخشبة اي تساوى الماء والخشبة في العلو ووصل الماء الى الخشبة فليست الخشبة ارفع من الماء والخشبة ههنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته قوله والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل اه فلا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس كما ذهب اليه الاخفش ويجوز غيره استدلالا بقولهم ما زلت اسير والنيل فان الماء لا يسير بل يجري ويمكن ان يقال المراد بالسير معنى مجازي شامل للسير والجريان قوله او مكان واحد المشهور الاكتفاء بوحدة الزمان قوله نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعتها قال قدس سره في الحاشية فصيل بچهٔ شتر از شير باز كرده و رضيع الصبي شير خوره كودك قوله اعلم ان مذهب جمهور النحاة قال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو وفيه ان الاولى رعاية اصل الواو في كونها غير عاملة ولو نصبت بمعنى مع مطلقا لنصبت في كل رجل وضيعته وقال الاخفش منصوب نصب الظرف لانها قامت مقام مع لكن لما كانت في الاصل حرفا اعطي النصب ما بعدها قوله واصلها واو العطف لهذا لا يجوز تقديم المفعول معه على ما عمل في مصاحبه اتفاقا ولا على مصاحبه خلافا لابي الفتح قال الشيخ الرضي لا ارى منعا من تقديم المفعول

معه على عامله اذا تأخرعن المصاحب كما جاز تقديم المعطوف
على عامله اذا تأخرعن المعطوف عليه قوله فناسب معنى المعية
لان في المعية زيادة اجتماع قوله اي وجه جعل كان تامة
فقوله لفظا تمييزا وحال ويحتمل ان يكون ناقصة والاول
اولى تامل وتعرف قوله لوجوب العطف انما وجب العطف فيه
لان الاصل في هذه الواو العطف وانما يعدل عنه نصا على المراد
من المصاحبة وفي المثال المفروض لا يمكن التنصيص بالنصب
على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الاصل اظهر
ان قلت فاذن عمرا في المثال المذكور ليس مفعولا معه وكلامنا
فيه فلا حاجة الى قوله لم يجب لتخريج قلنا كان الكلام ههنا
لا يختص به والا لم يقل بعد ذلك تعين العطف قوله فان العطف
فيه ممتنع ذهب الجمهور الى ان العطف في الصورة المذكورة
قبيح ولهذا قالوا فيها ان النصب مختار قوله حيث لا يحمل
على عمل العامل المعنوي بلا حاجة قال الشيخ الرضي الحاجة
ثابتة وهي التنصيص على المصاحبة ولهذا جوز القوم النصب
مع اختيار العطف قال والاولى ان يقال ان قصد النصب
على المصاحبة وجب النصب والا فلا قوله لان العطف على
الضمير المجرور قال الشيخ الرضي الكوفيون يجوزونه في
السعة والبصريون للضرورة واما في السعة فيجوزونه بتكلف
وذلك باضمار حرف الجر مع انه لا تعمل مقدرا قال الاندلسي
نجوز العطف على ضعف ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو

اولى مما قاله المص لوروده في القران كقوله تعالى يسألون به والارحام بالجر في قراءة حمزة قوله وانما حكمنا بمعنوية الفعل المشعر بمعنى الفعل في المثالين الاولين كلمة الاستفهام وحرف الجر الطالبان للفعل وفي الاخير ايضا شيئان كلمة الاستفهام والشان الذي بمعنى المصدر يعني الفعل والصنعة فالاشعار على المعنى الفعلي في هذه الامثلة قوي لتعاضد الامرين بخلاف نحو هذا الله واياك ونحو ما انت وزيدا فان الاشعار فيهما ضعيف لفوات معاضدة حرف الجر بالاستفهام في المثال الاول وفوات معاضدة الاستفهام بامر اخر في المثال الثاني والمص لم يفرق بين الامثلة في الحكم والشيخ الرضي فرق في الحكم بين الاولين والاخيرين وبين الاخيرين قال لان المعنى ما تصنع وما يماثله متعلق بمفهوم الكلام السابق كما اشار اليه قدس سره بقوله وانما حكمنا وذلك لان قوله مثل ما لزيد وعمرو خبر محذوف تقديره ذلك مثل ما لزيد وعمرو اي العامل المعنوي مع جواز العطف مثل ما لزيد وعمرو وقس عليه حال المثالين الاخيرين وكل قضية متضمنة لحكم فتلك القضايا متضمنة لاحكام مجملها حكمنا بمعنوية العامل في تلك الامثلة قال الحال من حال الشيء يحول اي انقلب وانما سمي هذا القسم بها لانه لا يخلو عن انقلاب غالبا قال ما تبين هيئة الفاعل الهيئة في الاصل الحالة الظاهرة للمتهيئ للشيء كذا في المغرب والمراد هنا الحالة وهي اعم من ان يكون

بحسب تحققها وهي الحال المحققة او بحسب تقديرها وهي الحال المقدرة نحو قوله تعالى فادخلوها خالدين اي مقدري الخلود ونحو خط هذا الثوب قميصا ونحو قوله تعالى وبشرناه باسحاق نبيا اي مقدرا نبوته وايضا هي اعم من ان تكون باعتبار حال نفس الفاعل والمفعول او اعتبار حال متعلقهما فلا يرد النقض بجاء زيد وابوه قائم لكن يرد النقض بقولك اتيتك وزيد قائم ونسب الى صاحب المفصل في دفعه انه قال في بعض حواشيه ان زيد ا قائم يبين هيئة لازم الفاعل او المفعول به اعني زمان الاتيان وقد استمر في كلامهم التعبير عن الملزوم باللازم فكان هيئة اللازم هيئة الملزوم وذلك بعيد لان قيام زيد ليس هيئة لزمان زيد الا بتاويل وان زمان الاتيان لما كان مباينا مفارقا من فاعل الاتيان وعن مفعوله لم يلايم دعوى الاتحاد بينهما على ان عبارة التعريف لا يدل عليه دلالة ظاهرة قال الشيخ الرضي الحق ان الحال على ضربين منتقلة و موكدة ولكل منهما حد لاختلاف ماهيتهما فحد المنتقلة جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك المقام بالفاعل او المفعول او بما يجري مجراهما وبقولنا جزء كلام تخرج الجملة الثانية في ركب زيد وركب مع ركوبه غلامه اذا لم تجعلها حالا وحد الموكدة اسم غير حدث يجيء مقررا لمضمون جملة وقولنا غير حدث احترازا عن رجع رجوعا قوله اي من حيث هو فاعل او مفعول به في دلالة الحال

على ان مدلولها كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه الحدث الذي في ذلك المقام هيئة للفاعل او المفعول من حيث انه فاعل او مفعول نحوي تامل نعم انها تدل على هيئة الفاعل او المفعول في زمان تعلق الفعل بهما قوله لا الجمع اذا توافقت حال الفاعل والمفعول جاز التعريف كقولك ضربت راكبا زيدا راكبا والجمع كقولك راكبين واذا اختلفتا فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل منهما جاز وقوعهما كيف ماكانا نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم تكن فالاولى جعل كل واحد منهما بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتاخير حال الفاعل ليقع احد الحالين بجنب صاحبه هكذا قاله الشيخ الرضي وقال بعض شراح المفصل حق الحال المعرفة ان تترتب على حد ترتيب صاحبها قال لفظا او معنى تمييز عن الفاعل والمفعول او حال عنهما او خبر لكان المقدر كما اشار اليه في الشرح قوله اي لفظيا بان يكون اه يرشدك الى هذا تفصيل العامل قوله فكانه الفاعل او المفعول فان تعلق فعل شخصي بمفهوم من علامة اتحادهما ذاتا قوله فكان الحال عن المضاف اليه اه لان الداخل في الذات في حكم الذات قوله ولو قرئ اه هذا موافق لما قاله بعضهم من جواز الحال عن المفعول معه وعن المصدر بلا تاويل والجمهور يجوزوا الحال عنهما لتاويلهما بالفاعل والمفعول به ولا يخفى انه لو قرئ كذلك

لزم جواز الحال عن المفعول فيه قال وزيد في الدار قائما مثال اللفظي الملفوظ حكما هذا توجيه حيد لكن المص جعله في شرحه مثالا للفاعل المعنوي ويتجه عليه ان فاعل الظرف فاعل لفظي لان عامله مقدر في نظم الكلام اللهم الا ان يقال ان اعتبار عامله لما لم يمكن لضرورة المعنى كان في حكم المفهوم من الفحوى ولا يجوز ان يقال ان قائما حال عن زيد وهو مبتدأ لكنه فاعل معنى لاتحاده مع الضمير الذي هو فاعل الظرف لانه يلزم اختلاف عامل الحال وصاحبها وذا لا يجوز عند الاكثرين على انه لا يصير فاعلا معنويا على التفسير المذكور قوله بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه الاول اولى لان زيدا مشار اليه لا منبه عليه فان المنبه عليه حقيقة هو ان ذا زيد مع تقارب الاسم والفعل قال وعاملها اه فصل العامل ههنا لتحقيق لفظية الفاعل والمفعول ومعنويتهما وليكون توطية لامتناع تقديم الحال على العامل المعنوي وجواز تقدمها على اللفظي المفهوم من تخصيص الامتناع به وكانه اراد ان لا يفصل من مباحث التقديم والا لكان المناسب ان يذكر ما هو توطية له عقيب ذلك التفصيل قوله وهو من تركيبه اي من صفته قوله كالاشارة دون الاستفهام والنفي وان من الحروف المشبهة لعدم ورود الاستعمال على عملها قوله والتمني والترجي قال الشيخ الرضي الظاهر انهما ليسا بعاملين لانهما ليسا مقيدين بل المقيد هو الخبر فهو العامل فيه بحث لانك اذا قلت ليت

ابني فقيرا راجع وجعلت فقيرا قيد للخبر لكان المعنى ليت
ابني راجع وصوفقير وليس المعنى على ذلك بل معناه تمنيت
ابني وان كان فقيرا راجعا قوله وكانه اسد صائلا وزيد كعمرو
كاتبا وزيد اسد صائلا بحذف اداة التشبيه قوله لان النكرة
قيل ولان الحال جواب لكيف والسوال ينافي المعلومية فيه
ان المفعول له جواب للم مع انه يصح ان يكون معلوما والحال
وان كان معلوما باعتبار يجوز ان يكون مجهولا باعتبار آخر
قوله نكرة موصوفة ولو قيل مخصوصة بدل موصوفة ليشمل
المخصوصة بالاضافة لكان احسن قوله لا ستغراقها وعمومها
بنفسها ولو قوعها في حيز نهي او نفي او ما بمعناه قوله ان
جعلت امراحالا اشار به الى انه ليس نصا في الاستشهاد
لجواز ان يكون منصوبا على الاختصاص او على الحال عن
ضمير الفاعل في انزلناه اي آمرين امرا او عن ضمير مفعوله
لا يخفى انك لو جعلت حالا عن كل امر ليس ايضا نصا في المقصود
لجواز ان يكون حالا عنه من حيث انه مخصوص بالاضافة
او بالوصف قوله او واقعة في حيز الاستفهام لانها تشبه
النكرة الواقعة في حيز النفي في كونه غير موجب قوله
او بعد الا نقضا للنفي لم يعتبر قدس سره في تعيين صورة
النكرة عبارة اللباب حيث قال لا يكون اي صاحب
الحال الا نكرة موصوفة او مغنية غناء المعرفة لاستغراقها
او في حيز الاستفهام او بعد الا نقضا للنفي او مقدما عليه

الحال انتهى قال شارحه في قوله بعد الا تعسف لا يمكن الخلاص عنه الا ان يقال ان بين قوله بعد الا وبين قوله مقد ما عليه تنازعا في قوله في الحال يعني ان فاعل الظرف ح هو ضمير الحال او نفسها على المذهبين لا ضمير النكرة ولا يخفى انه لا بد من اعتبار عائد ليصح وقوع الظرفية صفة لقوله نكرة والتقدير بعد الا الحال عنها ثم قال لو قال او قبل الا لكان سالما عن التعسف لا يخفى انه لو قال كذلك لوجب ان يقول او قبل الا الداخلة على الحال فيطول الكلام فلعله قال ذلك روما للاختصار وانما قال نقضا للنفي لان الحال لا يقع بعد الا الا ان يكون الاستثناء مفرغا والاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب الا نادرا وقال المص انما حسن التنكير هنا لان الاتقطاع ما بعدها عما قبلها فلا يصح ان يكون الحال صفة لها لانقطاعها عنها وفيه نظر لجواز وقوع الصفة بعد الا قوله او مقد ما عليه الحال انما حسن التنكير ح لان التقديم يومن الالتباس بالصفة قوله ويجعل قوله وصاحبها اه وح يكون غالبا ظرفا للنسبة بين المبتدأ والخبر والعامل والمعنى فعلى هذا مستفاد من قوله معرفة اي يتعرف غالبا قوله ولم يذ ده قال قدس سره في الحاشية الذود المنع قوله ولم يشفق على نغص الدخال قال قدس سره في الحاشية الاشفاق الخوف والنغص بالصاد المهملة والعين المعجمة المفتوحة من نغص الرجل نغصا اي لم يتم مراده انتهى في الصراح النغص بمراد تمام نارسيدن وسيراب ناشدن شتر قوله والاتن جمع

اتان خرماده قوله ثم يرد من العطن قال قدس سره في الحاشية
العطن ما حول الحوض والبير من مبارك الابل والمبرك المناخ
يعني جاي شترخوابانيدن قال ومررت به وحده قال قدس سره
في الحاشية الوحد مصدر يقال وحد يحد وحدا وحدة
كوعد يعد وعدا وعدة انتهى قال الشيخ الرضي وحده لازم
الافراد والتذكير والاضافة الى المضمر ولازم النصب
الا في مواضع مخصوصة قيل يجوز ان يقال ان اصله التاء ثم
حذفت لقيام المضاف اليه مقامها كما قيل في اقام الصلوة
قوله مثل فعلته جهدك بصيغة الخطاب قال قدس سره في الحاشية
الجهد ههنا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها الاجتهاد وقال
الفراء هو بفتح الجيم المشقة وضمها الطاقة قال متاول اي كل واحد
منها اونوعها قوله وتاويلها على وجهين قال الشيخ الرضي الحال
المعرفة ظاهرا ان كانت مصدرا كان تعريفها بالاضافة او باللام
وتاويلها على الوجهين وان كانت غير مصدر كان تعريفها ايضا
كذلك وتاويلها انها في معنى النكرة نحو مررت بهم الجم
الغفير اي كثيرا بسا ترا بكثرتهم وجه الارض ونحو دخلوا الاول
فالاول اي اولا فاولا ونحو جاء الرجل ثلثتهم وكذا اربعتهم
الى عشرتهم فان هذه الاسماء الثمانية اذا اضيفت الى ضمير
ما تقدم منصوبة في الحجاز على الحال لوقوعها موقع النكرة
اي مجتمعين في الجيء وتاكيد لما قبلها في تميم قوله احدهما
انها مصادر لا فعال اولصفات اي معتركة ومنفردة والحذف

غير واجب في المثال الاول وواجب في المثال الثاني على
قاعدة الشيخ الرضي قوله معارف موضوعة موضع النكرات يعني
ان اللام للعهد الذهني او زائدة قال فان كان صاحبها
نكرة والحال مفردا اذ لو كانت جملة وجب الواو ولا التقديم
قوله ولم يكن الحال مشتركة نحو جاء رجل وزيد راكبين
قوله لتخصص فيه ان الحال اما عن الفاعل او عن المفعول
به وكل منهما مختصا بالحكم المتقدم فلا حاجة الى تخصيص
آخر اللهم الا ان يقال الحال حكم اخر فلا يجدي التخصيص
الحاصل بالقياس الى حكم اخر قوله ولئلا يلتبس بالصفة
فيه ان هذا الالتباس لو كان محذورا لوجب التقديم وان
كانت النكرة مخصوصة لتحقق الالتباس قال ولا تتقدم
على العامل المعنوي دون اللفظي فان تقديمها عليه جائز
الا لمانع كتصديرها بالواو ولمراعاة اصلها وهو العطف او عدم
تصرف في الافعال كفعل التعجب او تصديرعاملها بحروف المصدر
او لام الموصول دون سائر الموصولات نحو الذي راكبا جاء
قوله فيما مثل زيد قائما كعمرو وقاعدا عام ان الدال
على حدثين فصاعدا قد يدل على حدثين معينين نحو ضارب
زيد عمروا وقضارب زيد عمروا وزيد اضرب من عمرو
وقد يدل على غير معينين نحو زيد كعمرو وفان التشبيه
يدل على حدث مشترك بين المشبه والمشبه به لكن لا يدل
على خصوصية حدث وعلى كلا التقديرين يجوز اختلاف

الحد ثين بوجه كالمكان والزمان او المتعلق او الحال الى غير
ذلك واذا اختلفا بامر وهما لم يتميزا بالعبارة حتى يلي
كلا منهما ما يتعلق به التزموا ان يلي ذلك المتعلق صاحب
ذلك الحدث المصرح به وان لزم التقديم على العامل الضعيف
وذلك لرفع الالتباس والحرص على البيان فتقول زيد قائما
كعمرو قاعدا او زيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت.
وهذا ابسرا اطيب منه رطبا قوله فعلى هذا معنى الكلام وح
يكون قوله بخلاف الظرف حالا عن قوله على العامل المعنوي
كما انه حال عن ضمير لا يتقدم على الاحتمال الثاني
ويحتمل ان تكون اعتراضية بتقدير المبتدأ قوله واما اذا
جعلته داخلا اه اليه ذهب المص في شرحه كما مرت الاشارة
اليه قوله فالمراد هو الاحتمال الثاني وهو ان الظرف لا يتقدم
على العامل المعنوي اي في الجملة يعني اذا كان العامل
المعنوي ظرفا او شبهه فانه اذا لم يكن كذلك لم يجز
تقديم الظرف عليه اتفاقا قال الشيخ الرضي قد صرح ابن
برهان بجواز تقديم الحال اذا كان ظرفا او شبهه على العامل
المعنوي ومن ذلك القبيل البر الكر بستين اي الكر
منه بستين فمنه حال والعامل بستين قال ولا على المجرور
المفهوم منه جواز تقديم الحال اذا كان صاحبها مرفوعا او
منصوبا كما ذهب اليه البصريون واما الكوفيون فلا يجوزون
تقديمها عليهما الا في صورة واحدة وهي اذا كان صاحبها مرفوعا

والحال موخرا عن العامل قوله سواء كان مجرورا بالاضافة استثني منه ما اذا كان المضاف جزء المضاف اليه او جاز قيام المضاف اليه مقامه فانه يجوز التقديم لكن على قلة نحو تحرك ماشيا يد زيد ونتبع ملة ابراهيم حنيفا قوله لان الحال تابعة فيه لا يرد على نحو راكبا جاء زيد لان الفاعل من حيث انه مسند اليه محله قبل الفعل وان امتنع بعارض الالتباس بالمبتدأ قيل وجه منع تقديمها على صاحبها المجرور انه كثير الحال عن المجرور ولم يسمع من الفصحاء تقديمها فلو جاز لوقع قوله يجعل كافة حالا عن الكاف والمعنى ما ارسلناك الا مانعا للناس عما يضرهم ان قلت انه صلى الله عليه وسلم كما ارسل مانعا ناهيا ارسل امرا فكيف يصح الحصر قلنا الحصر اضافي لا حقيقي كما اذا جعلته حالا عن الناس لانه صلى الله عليه وسلم مبعوث على الثقلين ان قلت الحال قيد للعامل فيلزم ان يكون الكف في وقت الارسال وليس كذلك لتراخيه عنه قلت الحال مقدرة والتقدير لا يلزم ان يكون من صاحب الحال كما مرت الاشارة اليه قوله والتاء للمبالغة كالكافية والشافية وكثير منهم ذهبوا الى ان تاء المبالغة مخصوصة بفعال وفعول ومفعال قوله اي رسالة كافة اي عامة شاملة قوله وبعضهم يجعلها مصدرا اي تكف كفا والجملة حال مقدرة قوله والكل تكلف وتعسف لان كافة كقاطبة لازمة الحالية غير مضافة كما صرح به الشيخ الرضي ولا يخفي ان المتبادر منه هنا

المعنى قوله سواء كان الدال مشتقا وجامدا قال الشيخ الرضي من الاحوال الغير المشتقة قياسا الحال الموطئة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطاء الطريق لما هو حال في الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا ونحو جاء زيد رجلا بهيا ومنها ما يقصد به التشبيه نحو جاء زيد اسدا اي مثل اسد او شجاعا ومنها الحال في نحو بعت الشاء شاة ودرهما وضابطته ان يقصد التقسيط فيجعل لكل جزء من اجزاء المجزأ قسطا وينصب ذلك القسط على الحال وتاتي بعده بجزء تابع لها اما مع واو العطف او بحرف الجر نحو بعت البر قفيزين بدرهم قوله وهو ما بقي فيه حموضة الاظهر ان يقال ما بقى فيه نوع حموضة قال في الصراح البسر غوره خرما اول ما بدأ من النخل طلع ثم خلال بالفتح ثم بلح بالتحريك ثم بسر ثم رطب ثم تمر قوله ولا حاجة الى ان قوله وهو ما فيه حلاوة ولين ان يأول البسر بالمبسر هذا اذا كان اشارة الى النخل لان المبسر هو النخل كما يدل عليه اشتقاقه اما اذا كان اشارة الى التمر كما هو الظاهر فتأويلها بالنضيج وغير النضيج او المدرك وغير المدرك قوله لانه اذا تعلق بشيء واحد فلا مر تفصيل ذلك في ذي الحال ثم قال وتكون جملة قال الشيخ الرضي قد يقام الجملة الحالية مقام مفرد فيعرب الجزء الاول منهما اعراب الحال ويلزم تنكيره ايضا لقيامه مقام الحال وفاه الى في شاذ ونحو يدا بيد اي

ذ ويد بذ ي يد اي النقد بالنقد ونحو بعت الشاء شاة بدرهم والاصل كل شاة بدرهم وكذا قولهم بعت الشاء شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته اي شاة ودرهم مقرونان فنصب ههنا الجزء ان لقبولهما الاعراب قال الخليل يجوز ان تاتي به على الاصل نحو بعت الشاء شاة بدرهم وشاة ودرهم قوله لان الحال بمنزلة الخبر ولان الحال تقيد تعلق الفعل بالفاعل والمفعول بوقت وقوع مضمونها ولا يقصد من الانشاء وقوع مضمونه قوله وهي الضمير والواو ولما كانت الجملة الحالية فضلة احتاجت الى زيادة ربط ولهذا لا يكون الواو رابطة في الجملة الواقعة خبرا او وصفا الا اذا حصل لهما او في انفصال وذلك بوقوعهما بعد الا نحو ما جئتك الا وانت بخيل وما جاءني رجل الا وهو فقير قال فالاسمية وفي حكمها الجملة المصدرة بليس لانها لمجرد النفي على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كحرف نفي داخل على الاسمية وقد يخلو الاسمية من الرابطتين عند ظهور الملابسة نحو خرجت زيد على الباب وهو قليل قوله لانها تدل على الربط في اول الامر لانها في الاصل للجمع مع السابق فهي داعية لها النظر السابق قال والمضارع المبثت بالضمير قد سمع بالواو وذلك لانها جملة وان شابهت المفرد ولانه خبر مبتدأ محذوف ويشترط في المضارع الواقع حالا خلوه عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما قوله المشتملة على المضارع المنفي وان كان بلم خلافا للاندلسي فانه قال لا بد فيه من

الواو وان كان مع الضمير قال الشيخ الرضي اذا انتفي المضارع
بلفظة ما لم يدخله الواو واذا انتفى المضارع بلا لزمه الضمير
والاغلب تجرده عن الواو قوله ليدل آه هذا تحقيق ما ذكره
السيد الشريف قدس سره وللقوم ههنا كلام بعيد من التحقيق
حري ان لا يذكره قال ويجوز حذف العامل وقد يجب قياسا
في مواضع منها ما اذا بين الحال ازدياد الثمن او غيره مقرونة
بالفاء او ثم فتقول في الثمن بعته بدرهم فصاعدا او ثم زائدا
اي فذهب الثمن صاعدا او ثم ذهب الثمن زائدا اخذا به في
الازدياد وتقول في غير الثمن قرأت كل يوم جزءا من القران
فصاعدا او ثم زائدا اي فذهبت القرأة كل يوم في الزيادة
والصعود قوله وهي اي الحال المؤكدة آه هي اما لتقرير مضمون
الخبر وتأكيده واما للاستدلال على مضمونه على سبيل منع
الخلو قوله والمستقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة فانها ليست
قيدا مخصصا للعامل فالقول بان الحال مطلقا قيد للعامل غير
صحيح الا ان يراد انها قيد له بحسب العبارة والتصور قال
اي احقه آه ذلك التقدير من سيبويه قال الشيخ الرضي فيه
نظر اذ لا معنى لقولك تيقنت الاب وعرفته في حال كونه عطوفا
وان اراد ان المعنى اعلمه عطوفا فهو مفعول ثان لا حال ثم قال
والاولى عندي ما ذهب اليه ابن مالك وهو ان العامل معنى
الجملة كما قلنا في المصدر المؤكد نفسه او لغيره فكانه قال
يعطف عليك ابوك عطوفا وذلك المعني يتولد من نسبة الخبر

الى المبتدا فكان العامل فيها معنويا ولهذا لا يتقدم الموكدة
على جزئي الجملة ولا على احدهما قوله اوبمعنى اثبته معطوف
على قوله بهذا المعنى فيكون لاحق منشعبا معينا ن التحقق
والاثبات ولاحق مجردا معنى وهو التحقق ولما بين المعنى اللغوي
لهما اراد ان يبين ان متعلق التحقق في الصورتين ومتعلق
الاثبات في الصورة الاخيرة هو الاب من حيث انه اب لا ذاته
اذ لا معنى لتيقنه واثباته فقال اي تحققت ابوته لك اه قوله اي
شرط وجوب حذف عاملها وشرطها في وجوب حذف عاملها
انما قدرت هذه الامور الثلثة لان الحق ان الحال الموكدة
قد تكون موكدة لجملة كقوله تعالى ولا تعثوا في الارض
مفسدين اي لا تفسدوا ومن خصص الموكدة بالجملة الاسمية
يأول امثاله بالمصادر فجعل قوله تعالى مفسدين بمعنى الافساد
وكثيرا ما يجيء صيغة الصفة مقام المصدر قال التميز ويقال له
التبيين والتفسير والمميز بكسر الياء قيل وقد يقال بفتحها لان
المتكلم يميزه من بين الاجناس برفع الابهام قال ما يرفع
الابهام الاظهر في تفسيره ان يقال انه جنس ذكر لتعيين مبهم صالح
لاجناس مختلفة متقاض لتعيين واحد منها بالذكر والاصل فيه
التنكير لان التعريف زائد على الغرض منه واجاز الكوفيون
تعريفه باللام او الاضافة نحو غبن رائه والم بطنه وسفه نفسه
الى غير ذلك وعند البصريين ان غبن رائه بمعنى غبن في رائه
وان الم بطنه متضمن فيه شكا وان سفه نفسه بمعنى سفه في نفسه او

بمعنى سفه بالتشديد لان المعنى سفهت نفسه فلما حول الفعل
الى الضمير انتصب ما بعده بوقوع الفعل عليه فصار بمعنى سفه
بالتشديد قوله في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له
لعل الوضع شامل للوضع النوعي المجازي لان اسماء العدد
والكيل والوزن اذا اريد بها المعاني الحقيقية وهي العدد
والكيل والوزن لا تستدعي تمييزا وانما تستدعيه اذا اريد
بها المعدود والمكيل والموزون كما سيجيء وهي فيها مجاز قوله
لكن المطلق منصرف الى الكامل دفع لما ذكره الشيخ الرضي من
ان لفظ المستقر لايدل الا على الثابت المطلق ويمكن ان يدفع ايضا
بان الثابت قد يقال في مقابلة المعدوم وقد يقال في مقابلة الحادث
الطاري والمراد ههنا هو الوضع الثاني قوله لكنه غير مستقر بحسب
الوضع ولهذا يكون حقيقة في كل واحد منهما من معانيها بخلاف
العشرين فان اطلاقه على خصوص حصة منه مجاز قوله وكذا
يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات قيل يمكن ان يقال
ان التوابع كلها خارجة لذكرها فيما بعد لا يقال صح لا حاجة
الى ذكر المستقر لان صفة المشترك قد خرجت بذلك لانا
نقول يجوز ان يقال ان ذكر المستقر لاخراج القرائن الاخر
المعينة لما يراد من المشترك قوله ولا ابهام في هذا المفهوم
ان قلت هذا يقتضي ان لا يصح التمييز عن اسم الاشارة مع
ان كثيرا منهم ذهبوا الى ان مثلا في قوله تعالى ماذا اراد
الله بهذا مثلا تمييز عن ذا لا حال عنه وكذا الحال في

رجلا في حبذا رجلا قلنا لعل هذا منهم مبني على ارادة مبهم من اسم الاشارة كما في ربه رجلا ونعم رجلا قوله ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته فيه مساهلة اذ ذات الرطل المعنى المذكور هو الصحة ولا ابهام فيها وانما الابهام فيما يوزن بها كما اشرنا اليه وسيشير اليه قدس سره قوله والا من حيث وصفه هذا بالحقيقة راجع الى الوزن كما ان الاول راجع بالحقيقة الى الموزون قوله فانه في قوة قولنا طاب شيئ منسوب الى زيد قال الشيخ الرضي الذات المقدرة اما مضاف الى ما انتصب عنه اذا اصح اضافة التمييز اليه كما في طاب زيد نفسا وعلما واما غير المضاف اليه اذا لم يصح اضافة التمييز اليه فتقول في كفى زيد رجلا وشهيدا كفي شيئ زيد على ان يكون زيد بدلا من شيئ او عطف بيان له قال المحقق الشريف قدس سره الذات المقدرة في هذين المثالين ايضا مضاف لانك اذا قلت كفى زيد كان هناك ابهام في ان الكافي من زيد ماذا هو رجوليته او شهادته واذا قلت رجلا او شهيدا كان المعني كفى رجوليته او شهادته قوله يرفعه عن مفرد جعل عن صلة للرفع كما يتساق اليه الفهم وقال الشيخ الرضي ان عن في مثله تفيد ان ما بعدها مصدرا وسبب لما قبلها كما يقال فعلت عن امرك اي بسبب امرك فالتمييز صادر عن المفرد اي المفرد لابهامه سبب له او عن نسبته في جملة اى النسبة سبب له لانك تنسب شيئا الى شيئ في الظاهر

والمنسوب اليه في الحقيقة غيره بقرينة النسبة فتلك النسبة اذن سبب لذلك التميز لان له سببا لاعتبار ما يستدعي التمييز وكذا معنى قوله بعد امكان اسما يصح جعله لما انتصب عنه اي الاسم الذي صدر انتصاب التميز عنه كزيد في طاب زيد نفسا لانك لولا اسندت طاب اليه لم يكن ينتصب نفسا بل كان يرتفع اذ هو في الاصل فاعل اي طاب نفس زيد فزيد هو سبب لانتصاب نفسا وكذا معنى قولهم ينتصب عن تمام الكلام وعن تمام الاسم يعني ان تمامها سبب لانتصاب التمييز تشبيها له بالمفعول الذي يجيئ بعد تمام الفاعل ويجوز ان يقال ايضا ان عن في هذه المواضع بمعنى بعد كما في قوله تعالى طبقا عن طبق والاول اولى قوله وهو ما يقدر به الشيئ وذلك اما مقياس مشهور موضوع لذلك كالعدد والرطل او مقياس غير مشهور ولا موضوع لذلك كقوله تعالى ملاء الارض ذهبا والملاء قدر ما يملاء به الشيئ وقولك عندي مثل زيد رجلا واما غيرك انسانا وسواك رجلا محمول على مثلك بالضدية ونحو بطولك رجلا وبعرضه عرضا قال ومنوان سمنا تثنية منا بالقصر وهو افصح من المن بالتشديد قوله وهو التنوين لفظا او تقديرا كما في خمسة عشر وكم رجلا قوله او النون سواء كان في التثنية او شبه الجمع نحو عشرين لا نون الجمع نحو حسنون وجها لان التميز فيه يكون عن ذات مقدرة قوله لان المضاف لا يضاف ثانيا لان الاسم لا يضاف

الى اسمين بدون عاطف وان اضفت مع حذف المضاف اليه لزم خلاف المفروض قوله فاذا تم الاسم بهذه الاشياء قال الشيخ الرضي قد يتم الاسم بنفسه فينتصب عنه التمييز وذلك في شيئين احدهما الضمير وهو الاكثر وذلك فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم نحو نعم رجلا وبالهاء قصة ولله دره رجلا اذا كان الضمير مبهما وثانيهما اسم الاشارة نحو قوله تع ماذا اراد الله بهذا مثلا والناصب للتمييز هو نفس الضمير واسم الاشارة قوله عندي الراقود خلا راقود نوعي از ثيمانه وخم قار اندود كرده قال في الاساس الراقود مكيال معروف لاهل مصر ياخذ اربعة وعشرين صاعا قال فيفرد الى قوله ويجمع ضمير الفعلين راجع الى تمييز غير العدد بقرينة الاصالة وذلك لان هذا الحكم لايجري في العدد مثلا تمييز عشرين مفرد سواء كان جنسا اولا وسواء قصد به الانواع اولا قال الشيخ الرضي اذا قصد به الانواع وجب تجريد التمييز عن التاء نحو عشرين تمرا واذا لم يقصد به الانواع وجب كونه مع التاء قوله وهو مايتشابه به اجزاؤه اي يشارك اجزاؤه في اسم الكل اي اذا كان له جزء وانما قلنا ذلك لان الابوة جنس مع ان ليس لها اجزاء قوله ويمكن ان يجاب عنه كان جوابه قدس سره مبني على التنزل والا فالظاهر ان الجلسة بفتح الفاء او كسرها ليس من باب الجنس الذي نحن فيه فان الجنس ههنا ما هو المجرد عن التاء كالجلوس ولو قصد تعدد افراد

الجلوس منه لم يصح التثنية والجمع قوله وعندي عدل ثوبين
عدل تسك بار وما بدل ان قوله ا والمعنى ان وجه التمييز
هذا الاحتمال مناسب للسياق قوله نون الجمع اراد شبه
نون الجمع قوله لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين لا يخفى
ان رمضان لوكان تمييز الكان نكرة ولو لم يكن تمييزا لاحتمل
ان يكون علما دل الظاهر انه علم والالتباس ليس الا على
تقدير ان لا يكون علما قال وعن عبرده ارقال الشيخ الرضي
هو كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله و
يكون بحيث يصح اطلاق اسم ذلك الاصل عليه نحو خاتم
حديدا وهو ينتصب عنه التمييز واما الفرع الذي لم يحصل
له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه على التمييز نحو قطعة
ذهب قوله ولقصور غيرا لمقدار عن طلب التمييز واذا قصر
عن طلبه لم يحتج الى نصب التمييز الذي يكون للتنصيص
على التمييز فان التنصيص عليه انما يناسب ما هو طالب التمييز
قوله كان الظاهر ان يقول لان الابهام الذي يستدعي التمييز
ليس الا في الذات المقدرة التي هي طرف النسبة لكن لما
كان ذلك الابهام مستلزما لنوع ابهام في النسبة حسب
استعمالات الطرف ورفع ابهامها التبعي مستلزما لرفع ابهام
الطرف صح قوله عن نسبة والنكتة فيه التنبيه على ان مقابلة
هذا القسم للقسم السابق باعتبار ان ليس هناك نسبة كذلك
لا باعتبار عدم ذكر الذات ههنا وذكرها في السابق الاترى

ان نعم رجلا مندرج في القسم الاول مع ان الضمير غير مذكور
هذا حاصل كلامه قدس سره قوله والاصل رجعله الشيخ الرضي
داخلا في شبه الجملة ولهذا قال لا حاجة الى قوله او في اضافة
لكن المص لم يجعله من هذا القسم ولهذا قال او في اضافة ولعله
اراد بشبه الجملة ما يشتمل على نسبة قريبة من النسبة التامة
وليست الاضافة كذلك قوله نحو حسبك زيد اي يكفيك
زيد قوله فكانه قال طاب زيد اه اي كانه مثل بفعل او شبه
فعل تنازعا في نفسا واباركذا فيما عطف اعني ابوة قوله والدر
في الاصل اللبن قال الشيخ الرضي الدر في الاصل ما يدر اي
ما ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو ههنا
كناية عن فعل الممدوح والصادر عنه وانما نسب فعله اليه
تعالى قصد التعجب منه لان الله منشئ العجائب فكل شيئ
عظيم يريدون التعجب منه ينسبون اليه تعالى ويضيفون
اليه فمعنى لله دره ما اعجب فعله قال ثم ان كان اسما يصح الى
قوله والا فهو لمتعلقه في هذه العبارة شبهة مشهورة وهي انتقاض
الشرطية الاولى بطاب زيد نفسا فان نفسا اسم يصح جعله لما انتصب
عنه ولا يصح ان يكون لمتعلقه واجاب قدس سره بتقييد مقدمها
بكون التمييز لم يكن نصا فيما انتصب عنه وكذا قيد
مقدم الشرطية الثانية بذلك لئلا ينتقض بمثل طاب زيد نفسا
واجاب الفاضل الهندي بان نفسا كما يصح ان يكون لما
انتصب عنه بان يكون معناه طاب زيد من حيث انه نفس

من النفوس صح ان يكون لمتعلقه بان يكون معناه طاب زيد من حيث ان له نفسا تعلقت به واستحسن هذا الجواب فقال انه حسن بل يع وفيه نظرا ما اولا فلان للنفس ثلثة معان ذات الشيء والقوة المدركة والقوة الحيوانية والنقض ليس الا بالمعنى الاول ولا يخفى انه غير صالح للمتعلق واما ثانيا فلان هذا الجواب لا يحسم مادة الشبهة اذ لو نقضت الشرطية يكفي زيد رجلا لم يجر هذا الجواب فيه اللهم الا ان يقال انه خارج عن هذا الحكم لانه في حكم الصفة اذ معنى رجلا ههنا الكامل في الرجولية ويمكن ان يجاب عن الشبهة بان مادة النقض لو كانت هذا المثال كان الجواب ذلك ولو كانت المثال الاول فلما لو اريد بالنفس القوة المدركة او القوة الحيوانية كان للمتعلق قطعا ولو اريد بها الذات لم يصح ان يكون تمييزا اذ الذات من حيث هي ليس لها الطيب ان قلت المراد جملة الشخص مع جميع صفاتها قلنا فح كان في حكم رجلا في المثال المذكور ولو سلم صلاحية التمييز قلنا المراد بكونه لما انتصب عنه صحة الحمل عليه والقول بانه هو هذا ولا يخفى صحته ههنا كما اشار اليه الفاضل الهندي والمراد بكونه لمتعلقه صحة الاضافة اليه ولا يخفى صحة اضافة النفس الى زيد ولبعض الشارحين جواب اخر وهو تقدير معطوف في مقدم الشرطية الاولى والتقدير ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه جاز ان يكون له ولمتعلقه واعترض عليه بعض الافاضل بوجهين احدهما لزوم اتحاد المقدم والتالي

وقد يدفع بتقييد المقدم بكونه قبل جعله تمييزا وتقييد التالي بكونه بعد جعله تمييزا وثانيهما عدم صحة الشرطية الثانية لان مقدم الشرطية الثانية نقيض لمقدم الشرطية الاولي وهو مركب من امرين وانتفاء المركب بانتفاء احد الجزئين او بانتفاء كليهما فيلزم ان يكون التمييز اذا كان لما انتصب عنه فقط كان لمتعلقه واذا لم يكن لشيء منهما كان المتعلق ويدفع الاخير بان هذا الشق غير واقع والاول بتقدير معطوف في تالي هذه الشرطية والتقدير والا فهو لمتعلقه اوله ولا يخفى سماجة هذا الجواب قوله والمراد بجعله له اطلاقه عليه جعل الشيخ الرضي صفات الشيء كالعلم من قبيل ما يصح جعلها لما انتصب عنه قوله بان يكون تمييزا يرفع الابهام عنه فيه مسامحة قوله وهو الذات المقدرة اعني الشيء المنسوب الى زيد المغائر لزيد بالذات وانما فسرنا ذلك لان الذات المقدرة مطلقا هو الشيء المنسوب الى زيد كما ذكرناه قوله الواو بمعنى مع وهي تفيد مشاركة ما بعدها للخبر كان من حيث انه فاعل معنى ونظيره ما قال الشيخ الرضي وهو ان المنصوب في عبارة النحاة في نحو قولهم شر اهر ذا ناب ان شرا مبتدأ لفظا على معنى تمييز عن النسبة تقديرا اي كائن مبتدأ لفظا بمعني كائن لفظه مبتدأ وكائن معناه فاعل ومثله كثير في كلامهم قوله لان من تزاد في التمييز في قسمه الاول مطلقا وفي قسمه الثاني اذا كان لما انتصب عنه وقيل مطلقا هكذا قال الشيخ الرضي وقال في المقتبس يقال لله دره من فارس ولا

يقال عندي عشرون من درهم والفرق ان الاول كما يحتمل التمييز يحتمل الحال فمن تخلصه للتمييز قوله لكونه من حيث المعنى فاعلا ولفوات الغرض من التمييز وهو البيان بعد الاجمال ليكون اوقع لكن البيان بمن البيانية لا يمنع من التقديم كقوله تعالى فغشيهم من اليم ما غشيهم قوله اذ جعلته لازما بتضمنه لانه مطاوع له فكان التمييز باعتبار المتضمن بالفتح وكذا الحال في العكس لان مطاوع فعل يتضمن ذلك الفعل قوله نحو فجرنا الارض عيونا انما اتى بالجمع لان التفجير متنوع الى ماء عذب وملح وغير ذلك او الى ماء وقار وغير ذلك قوله لان المتكلم لما قصد بقرينة دالة على ان الظاهر غير مراد قوله وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة يعني تجارة زيد كقوله تعالى فما ربحت تجارتهم قال خلافا للمازني استاذ المبرد وتلميذ الاخفش قوله نظرا الى قوة العامل فان سيبويه كلام العرب استقراء لا قياس قوله قول الشاعر هو من مجيدي الشعراء قوله اتهجر اه قيل الرواية الصحيحة وما كاد نفسي فلا تمسك قوله بالفراق في بعض الروايات بالعراق قوله وما قيل قيل يحتمل ايضا ان يكون تطيب المذكور مفسرا لتطيب المقدر وقبل نفسا قوله غير قادح في التمسك اذ بناء تمسكهم على الظاهر الذي يقبله الطبع السليم قال المستثنى الاستثناء من الشيء وهو الصرف وانما سمي هذا القسم من المنصوبات بذلك لان المتكلم يطلب من نفسه صرفه عن حكمه اي منعه عن الدخول

فيه لكنه عبر عنه بالصرف لتاكيد معني المنع ونظيره التعبير عن منع وقوع المؤمنين في الكفر بالاخراج في الاية الكريمة الله ولي الذين امنوا يخرجهم من الظلمات الى النور قوله كافية في تقسيمه وفي الحكم عليه ايضا ولو نوقش في انها غير كافية في الحكم عليه اجيب بان تعريفه يفهم من تعريف قسميه كما يشير اليه قدس سره هذا هو الحق لكن المص قال ان المستثني مشترك لفظي بين المتصل والمنفصل لان ماهيتهما مختلفان فان احدهما مخرج والاخر غير مخرج ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهيات في تعريف واحد بحسب المعنى وفيه نظر لجواز ثبوت قدر مشترك بين الماهيتين المختلفتين قابل لتعريف واحد كالحيوان والماشي المشتركين بين الانسان والفرس فكذا هذا نقول ان المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا مع انه يشكل عليه عد المطلق من المنصوبات وتقسيمه الي القسمين ورجع الضمير في قوله الاتي وهو منصوب اليه فيحتاج في دفعه الى تكلف عموم مجاز واجراء حال المدلول على الدال والاستخدام بجعل الضمير في قوله الاتي الى المعنى المجازي للمستثنى وبعضهم قال المستثنى المنقطع مجاز فبعضهم حمل هذا القول على ان اداة الاستثناء فيه مجاز لان لفظ المستثنى مجاز فيه قوله لا يمكن اجرائها عليه بخصوصية الا بعد معرفته بخصوصه قال فالمتصل الفاء للتفسير قال هو المخرج سواء

كان اقل مما بقي او اكثر منه او مساويا له ههنا اشكال مشهور وهو ان زيدا في جاء القوم الا زيدا اما داخل في القوم او خارج عنه وعلى الثاني يلزم ان لا يكون مخرجا لان اخراج الشيء فرع دخوله ويلزم ايضا مخالفة الاجماع والعقل الصريح فانك لو قلت له علي عشرة الا ثلاثة كان الثلاثة داخلا في العشرة وعلى الاول يلزم التناقض الصريح فكيف وقع في كلام الله تعالى وكلام العقلاء واجيب عنه بوجوه واختار الشيخ الرضي ما اختاره الاكثرون وقال هذا هو الصحيح وحاصله ان التناقض انما يلزم اذا تعلقت نسبة المجيء على الاستثناء لكنها متاخرة عنه لان المنسوب اليه هو المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى فالنسبة متاخرة عن المنسوب اليه قطعا كما انها متاخرة عن المنسوب فالمنسوب اليه في جاء القوم الا زيدا هو القوم المخرج منهم زيد لا القوم المطلق حتى يلزم التناقض وفيه ان هذا الجواب لا يتمشى في بعض ادوات الاستثناء كما عدا وما خلا فانهما ظرفان وقيد ان للنسبة فيكونان متاخرين عنها نعم يمكن ان يجاب عنه بان الاستثناء متاخر عن النسبة متقدم على الحكم فلا تناقض وبيان ذلك انك اذا قلت جاء القوم فقد نسبت اولا المجيء الى القوم على احتمال ان يكون على طريقة الايجاب بالقياس الى الكل او الايجاب بالقياس الى البعض والسلب بالقياس الى البعض الاخر وذلك لان تقرر الايجاب او السلب بعد تمام الكلام فاذا قلت الا زيد

متصلا بجاء القوم تقرر السلب بالقياس الي زيد والايجاب بالقياس الي ما بقي وليس معنى الاخراج الا المخالفه في الحكم بعد التشريك في النسبه ولما لم يكن في المنقطع تشريك لم يكن هناك اخراج قال عن متعدد اي ذ وعدد وكثرة قال بالا غير الصفه بيان للواقع لئلا يدخل قال واخواتها اراد بها كلمات محفوظه لا ما هو بمعناها مطلقا حتي يلزم ان يكون جاء القوم المخرج منهم زيد والمستثنى منهم زيد مستثني وذلك امر اصطلاحي ولا مشاحة فيه نعم لو ادعى ان تلك الكلمات المحفوظه صارت بمعنى الا في مقام الاستعمال لم يلزم ذلك واندفع ايضا ما قلنا على ما قاله الشيخ الرضي في دفع شبهه الاستثناء قوله واحترزنه عن نحو جاءني القوم اه قيل لا ولكن لا تستعملان في اخراجا ولهذا تستعملا في صورة لا يتصور فيها الاخراج كان تقول جاء عمرو لا زيد وما جاء عمرو لكن زيد قوله اي بعد الا واخواتها لا يقع المنقطع الا بعد الا وغير وبيد قوله اي ليس سفي اه الموجب والمثبت اصطلاحا ما ذكره وغير الموجب وغير المثبت اصطلاحا ما يقابله قوله واحترزنه عما اذا وقع في كلام غير موجب انما وجب نصبه اذا كان بعد الا في كلام موجب لانه لو لم ينصب لكان بدلا لا لتكرير العامل فيلزم ثبوت الايجاب في المستثني والمستثنى منه واما في غير الموجب فلا يلزم ذلك لجواز اعتبار تكرير اصل العامل اترك النفي العارض ولان المبدل منه في حكم التنحيه فيكون في حكم التفريغ

وهو في الايجاب ممتنع لفساد المعنى وفيهما نظر اما في الاول فلان معنى تكرير العامل ليس الا باعتبار ذات العامل مع قطع النظر عن الايجاب والسلب ولهذا اجاز جاء زيد لا عمرو في العطف مع انه في قوة تكرير الفاعل واما في الثاني فلان المبدل منه ليس مطروحا بالكلية حتى يفسد المعنى وفرق بين نفس الشيء وما في حكمه قوله وهو ان يكون الكلام الموجب تاما الكلام التام اصطلاحا في باب الاستثناء ما فسره بقوله بان يكون الخ والكلام الناقص اصطلاحا في هذا الباب ما يقابله قوله منصوب على الظرفية لا على الاستثناء ولعل المعترض اراد بذلك انه من قبيل المفرغ فيبقى ان يكون داخلا في الآتي قوله والعامل في نصب المستثنى قال الشيخ الرضي قال المص في شرح المتصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا قال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه نحو القوم الا زيد اخوتك وللبصرية ان يقولوا ان في الاخوة معنى فعليا وهو الانتساب بالاخوة ثم قال لو لم يكن في الجملة معنى الفعل لجاز ان ينتصب المستثنى قال او مقدما عطف على قوله بعد الا هذا هو الظاهر المنساق الى الفهم لكن يتجه ان انتصابه مشروط بكونه بعد الا وذلك غير مفهوم من العبارة وكذا الحال في قوله او منقطعا ويمكن ان يجعلا معطوفين على قوله في كلام موجب حتى لا يتجه ذلك وهو خبر اخر لكان او حال قوله اي المستثنى منصوب ايضا اه ذهب سيبويه الى ان المنقطع منصوب بما قبل الا من الكلام كما انتصب المتصل به والح

اين مابعد الا مفرد سواء كان متصلا او منقطعا والا في المنقطع
وان لم يكن حرف عطف الا انها كلكن لعاطفة في وقوع المفرد
بعدها والمتاخرون لما راؤا انها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة
بنفسها النصب لكن الاسماء وخبرها محذوف في الاغلب نحو
جاءني القوم الاحمارا اي لكن الحمار لم يجئ قالوا وقد يجيء
خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما امنوا كشفنا
قال الكوفيون ان الا في المنقطع بمعنى سوى وفيه ان سوى
ليس للاستدراك والا هنا يفيد الاستدراك لانه لدفع توهم
المخاطب دخول مابعدها في حكم ماقبلها قال في الاكثر متعلق بمنصوب
الملحوظ بطريق الاستصحاب او خبر محذوف قوله واما بنو تميم
اه في بعض شروح المفصل ان بني تميم يبدلون المنقطع متصلا بناء
على جعله من جنس ما قبله على سبيل التغليب قال ابن السراج
المنقطع عائد الي المتصل لانك اذا قلت ما فيها احد الا حمار فمعناه
ما فيها احد ولا ما يتبعه الا حمار وانما لم يجوز فيه الا النصب لانه
ليس من جنس السابق بحسب الظاهر قوله اسم يصح حذفه
متعددا كان او غير متعدد نحو ما جاءني زيد الا عمرو قوله لا عاصم
اليوم من امر الله الا من رحم ذهب الاكثرون الى ان الاستثناء متصل
فمنهم من قال ان عاصما بمعنى معصوم كدافق بمعنى مدفوق
ومنهم من قال ان عاصما بمعنى ذو عصمة ومنهم من قال ان من رحم
بمعنى الراحم وهو الله تعالى ومنهم من قال بتقدير مضاف
والتقدير الا رحمة من رحم او مكان من رحم والمعنى لا عاصم

اليوم من الطوفان الا مكان من رحمهم الله من المؤمنين وهو
السفينة وذلك لانه لاجعل الجبل عاصما من الماء قال له لايعصمك
الله اليوم معتصم من جبل ونحوه سوى معتصم واحد وهو مكان
من رحمهم الله ونجاهم يعني السفينة قوله التى هي ام الباب
لانها موضوعة للاستثناء وما عدا اها ليست موضوعة له بل
موضوعة لمعان اخر من المغايرة والظرفية والمجاوزة والخلو
والنفي وغير ذلك استعملت في الاستثناء اضرب من المناسبة
قوله والى اسم الفاعل منه للدلالة الفعل على صاحبه قوله اوالى
بعض مطلقا كما ذهب اليه سيبويه وذلك لان الكل مشتمل على
ابعاضه فذكرت في ضمن الكل وانما لم يجعل راجعا الى الكل
لان صيغة الفعل مفرد وانما قال مطلق محتمل للابعاض لان
مجاوزة البعض المعين لزيد لايستلزم المطلق ولايدل العبارة
عليها قيل قد يستعمل البعض بمعني الكل واريد منه هذا المعنى
قوله والتقدير جاءني القوم عدا اه اذا قيل عدا ني كذا كان معناه
انتفى عني كذا فاذا قلت جاء القوم عدا مجيئهم زيدا كان المعنى
انتفى المجيئ عنه واذا قلت عدا الجائي زيدا او بعضهم زيدا
كان معناه انتفى الجائي او البعض عن زيد بمعنى ان ليس زيد
جائيا ولا بعضا منهم واذا قيل خلا منه كان معناه انتفى منه فاذا
قيل جاء القوم خلا زيدا كان معناه انتفى المجيئ من زيد وانتفى
الجائي او البعض من زيد اي سلب عنه قوله وقت خلوهم اي خلو
الجائي منهم قال ولايكون لايستعمل في موضعه غيره بمثل ما الا ان

ولم يكن قوله وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل اه قال الكوفيون جاء القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا معناه ليس فعلهم فعل زيد ولا يكون فعلهم فعل زيد قال فيما بعد الا جال من الضمير المجرور قيل بدل منه وتوجيه الشرح اولى لان المقصود بيان حال المستثنى ولم يجعل بدلا لكان المبدل منه في حكم التنحية ثم قيل ليس في بعض النسخ لفظة فيه وح يكون قوله فيما بعد الا متعلقا بيجوز ويختار على سبيل التنازع لا يخفى ان هذه النسخة احسن لتقييد كل من الفعلين كما هو المناسب ولك ان تجعل قوله فيما بعد الا على تقدير النسخة الاولى متعلقا بقوله يختار وح يكون قوله في كلام غير موجب متعلقا بكل من الفعلين على سبيل التنازع او بالاخير فقط لان جواز النصب في المستثنى هو الاصل وانما الحاجة الى اشتراط اختيار الرفع قوله ولم يشترط لكن لا بد من اشتراط ان لا يكون المستثنى متراخيا عن المستثنى منه اذ لو كان متراخيا نحو ما جاء في احد حين كنت جالسا الا زيد الم يكن البدل مختارا وان لا يكون رد الكلام تضمن الاستفهام نحو ما قام القوم الا زيدا في جواب من قال اقام القوم الا زيدا فان النصب ههنا اولى ليطابق الجواب السؤال قوله على البدلية اراد بدل البعض من الكل وانما صح ذلك مع انتفاء ضمير المبدل منه لان الاستثناء المتصل يغني غناء الضمير لانه يفيد ان المستثنى بعض من المستثنى منه قوله لا بأصالة اي بنوع تمحل قال ويعرب على حسب العوامل اي على قدرها اعترض عليه بان المراد اما عامل المستثنى او عامل

المستثني منه فان اريد الثاني يرد نحو ما مررت الابزيد فانه معرب بعامله لا بعامل المستثني منه وان اريد الاول فلا معني لتقييد الحكم بقوله اذا كان المستثني منه غير مذكور اذ المستثني ابدا يعرب علي حسب عامله ويمكن ان يختار ان المراد بالعامل عامل المستثني منه ويقال ان لزيد جرا لفظيا ونصبا محليا وعامل جره هو الباء التي كانت داخلة في المستثني منه وعامل نصبه هو مررت بتوسط ذلك الباء وهو العامل في النصب المحلي للمستثني منه قال اذا كان المستثني منه غير مذكور قال الشيخ الرضي انما اعرب ح باعراب المستثني لان المنسوب اليه هو المجموع المركب من المستثني منه والمستثني وانما اعرب المستثني منه بما يقتضيه المنسوب لانه الجزء الاول والمستثني صار بعده في حيز الفضلات فاعرب بالنصب يعني فاذا حذف المستثني منه لم يبق المستثني في حيز الفضلات واعطي ما هو حقه من الاعراب لانتفاء الجزء الاول قوله ليفيد فائدة صحيحة فيه ان النحويين يبنون دلالة الهيئات التركيبية علي اصل المعني صح او لم يصح الا تري جواز جاء كل احد الا زيد فينبغي ان يجوز جاء الا زيد ويمكن ان يقال ان اراد بالفائدة المعني دلالة الكلام علي المراد وهي متحققة في غير الموجب غير متحققة في الموجب اما الاول فلان الاستثناء المتصل قرينة علي ارادة العام وذلك لانه يقتضي متعددا ولما لم يكن قرينة خصوص حمل علي العام وليس لها معارض فتعين المراد واما الثاني فلان الاستثناء

وان كان قرينة على العام لكن عدم صحة المعنى قرينة
ارادته فحيث ضعف بذلك فلم يتعين المراد نعم ان استقام
المعنى وضع نفي قرينة العام بلا معارض ولهذا قال الا ان
يستقيم المعنى وهو استثناء من مفهوم الكلام اي لا يجري
على حسب العوامل في الموجب في وقت من الاوقات الا
وقت استقامة المعنى فانه ح يتعين الظاهر قوله اذ معنى
ما زال ثبت الا ظهر ان يقال نسك دائما لكن الليل لا يفيد
الا ان يق ان نفي النفي يفيد دوام الاثبات وفي افادته بحث
قوله لانه نفي النفي اثبات اي مستلزم للاثبات لا انه عينه فان
تصور نفي النفي يتوقف على تصور النفي وتصور الاثبات
لا يتوقف عليه فهو ليس عينه قال ما جاء في من احد لو صل
بالباء المزيدة لتأكيد غير الموجب نحو ليس زيد بشيء
وهل زيد بشيء استيفاء الصور الاربع التي تعذر فيها
حمل البدل على اللفظ لكان اولى قوله فمجرور محمول
وجوزان يكون بدلا من الضمير المستكن في فيها ويجوز نصبه على
الاستثناء لكنه ضعيف اذ يتوهم ابه بدل محمول على لفظه
واضعف منه في النصب نصب لا اله الا الله ان العامل فيه وهو
خبر لا محذوف اما قبل الاستثناء او بعده وكذا النفي لا فتي الا
علي قوله قيل انما وصفه به اولم يوصف به لصح ايضا لجواز ان يراد
بالتنوين التحقير قوله لان من الاستغراقية انما فيدها بها لان
من قد تكون زائدة في الموجب عند الاخفش اذا لم تكن

استغراقية قوله لانها لتأكيد النفي اي لنفي مجروره سواء كان باشرته اولا نحو ما جاءني من رجل وامرأة قال لا يتقدمان اي لا يتعرضان وقوله عاملتين تمييز او حال او مفعول ثان بتضمين معنى الجعل قال لانهما عملتا للنفي يعني انه علة عملهما على ليس وان او جزء العلة وعلى التقديرين ح انتفائه ينتفي العلة قوله معمر ومرفوع على انه اسم ان واسم اذا دخلت على المبتدأ او الخبر غلبتهما لكن يبقى تقدير عملهما اذا كان العامل حرفا لضعفه ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو وان غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كما فيما نحن فيه قال لنقض معنى النفي اي انتقاضه فهو مصدر مجهول قوله وهي الفعلية وذلك لان معنى ليس في الاصل ما كان بدليل لحوق علامات الافعال عليه نحو ليسا ولست ثم سلبت الدلالة على الزمان الماضي فجعلها حكم ما كان وان لم يبق فيه معنى الكون وهو قد ينتفي نفيه ويبقى عمله نحو ما كان زيد الا عالما لابقاء معنى الكون بعد الا قوله مع كسر السين او ضمها قال الشيخ الرضي كسر السين مع القصر وفتحها مع المد مشهوران قوله لكونها حرف جر واليه ذهب سيبويه والدليل على حرفيتها قولهم حاشاي من دون نون الوقاية وامتناع وقوعها صلة لما المصدرية مطردا ودخول ما عليها ونصب الاسم بعد حاشا عنده قوله واجاز بعضهم النصب اذ يقال حاشيت زيدا واحاشيه قيل يحتمل ان يكون بمعنى قلت حاشا

بحولا ليت اي قلت لا لا ولوليت اي قلت لولا وعن المبرد
انه تارة حرف وتارة فعل واذا وليته اللام تعين فعليته قال
الشيخ الرضي الاولى انه مع اللام اسم لمجيئه منونا نحو حاشا لله
في بعض القرآءة ولانه بمعنى تنزيها لله فيجوز على مذ
ان تركيب كون حاشا في جميع المواضع مصدرا بمعنى تنزيها واما
حذف التنوين في حاشالله لاستكراههم التنوين فيما غلب
عليه تجريده منها لاجل الاضافة كما قال بعضهم في سبحان
من علقمة ان ترك تنوينه لايدل على علميته لانه لاجل
ابقائه على صورة المضاف لما غلب استعماله مضافا قوله ومعناها
تنزيه المستثنى اذا استعمل حاشا في الاستثناء وفي غيره لمعناه
تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكر وربما اراد واتنزيه
شخص من سوء فيبتدؤن بتنزيه الله سبحانه عن السوء ثم
تنزهون من ارادوا تنزيهه على معنى ان الله منزه عن
ان لا يطهر ذلك الشخص عما يشبه فيكون آكد وابلغ
قوله انتقل اعرابه اليه فالاعراب حقيقة لما اضيف اليه
ولهذا اجاز العطف على محله نحو ما جاءني غير زيد وعمرو
بالرفع لان المعنى ما جاءني الا زيد قيل لما كان اعرابه بعينه
اعراب المستثنى بالا كان الاحسن ان يقول واعراب غير
اعراب المستثني بالابدون الكاف وانما لم يبن غير مع انه
بمعنى الحرف لان ذلك فيه عارض قال رغير صفة غير مبتدأ
واما بعدها خبر ان لعقوله باعتبار قيام معنى المغايرة بها سواء

كان بحسب الذات او بحسب الوصف لكن فالمراليسمع الرضي ان استعمال الغير بالاعتبار الثاني مجاز قوله وذلك لاشتراك كل منهما آه يعني انه استعمل غيرلمعنى الا لاشتراك كل منهما في المغايرة فان غيرا تدل على مغايرة مجرورها للموصوف ذاتا او وصفا والا تدل على مغايرة ما بعدها لما قبلها في الحكم فجاز استعمال كل منهما في معنى الاخر لعلاقة المشابهة قوله هذا كون انما اشترط ذلك ليكون الحرفي كونه صفة قوله نحو ما جاءني رجلان الا زيد قال الشيخ الرضي لا يجوز الاستثناء المتصل لان المحكوم عليه اثنان من هذا الجنس وليس زيد اثنين منه قوله وانما قلنا اه هذه الزيادة لدفع شبهة وهي ان مناط حمل الا على الصفة تعذر الاستثناء وما ذكره من الضابطة لا يوجب التعذر والانتفاء لا يوجب عدم التعذر فلا يكون الضابطة مطردا ولا منعكسا فوجب ان يقول لجمع غير معلوم تناوله المستثنى ولا عدمه وقد يتكلف بان المراد بغير المحصور غير المعلوم لتلازم بينهما غالبا قوله فالا في الاية صفة قال سيبويه لا يجوز هما الا الوصف يعني لم يجز البدل لانه لا يكون الا في غير الموجب قال المص ولا يعتبر النفي المستفاد من لولان النفي المعنوي ليس كاللفظي الا في قلما واقل وابى ومتصر فانه وصرح بذلك ايضا الشيخ الرضي وايضا البدل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء قوله يجب ان لا تتعدد الالهه اي يجب ان لا يكون الاله الا الله لان التعدد يستلزم المغايرة والمغايرة مستلزمة للفساد وانتفاء اللازم

فمستلزمة لانتفاء الملزومات كلها كما ان اثبات الملزوم مستلزم
لاثبات الملزوم كلها قوله اي بناء على ظرفيتهما قال الشيخ الرضي
ما حاصله ان سوى في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكان
قال الله تعالى مكانا سويا اي مستويا ثم حذف الموصوف
واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار
بمعنى مكانا فقط ثم استعمل استعمال لفظ مكان في افادة معنى
البدل تقول انت لي مكان عمرو اي بدله لان البدل كائن
مكان المبدل منه ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء
لانك اذا قلت جاءني القوم بدل زيدا فاد ان زيدا لم ياتك
ثم جرد عن معنى البدل لمطلق الاستثناء فسوى في الاصل
مكان مستو ثم صار بمعنى مكانا ثم بمعنى بدل ثم بمعنى
الاستثناء وظهر من هذا التحقيق انه ظرف بحسب الاصل
غير ظرف بحسب المعنى المراد فالبصريون نظروا الى معناه
الاصلي اذ المعهود في اعراب صفات الظروف بعد حذف موصوفاتها
ذلك ومقتضاه النصب والكوفيون نظروا الى المعنى
المراد فجعلوه في حكم الغير قوله والمراد ببعدية المسند اه ازاد
باسمها وخبرها ما يصير اسمها وخبرها والاظهر في العبارة ان يقال
المراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده واقعا بعد دخولها
قوله فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر لا يقال وكذا الاسناد الواقع
بين الخبر والاسم بناء على انها تدخل الجملة الاسمية لانا نقول
ذلك الاسناد قد غير بدخولها قال كامر خبر المبتدأ في اقسامه قال

الشيخ الرضي ما حاصله ان خبره قد يختص ببعض الاحكام منها ان
خبر كان لا يكون ماضيا عند ابن درستويه واما عند الجمهور فيقبح
ان يكون ماضيا الا مع قد ظاهرة او مقدرة وكذا الوافي اصبح
وامسى واضحى وظل وبات وكذا ينبغي ان يكون الوافي اصبح زيد
يقول واخواته والاولى كما ذهب اليه ابن مالك تجويز وقوع
خبرها ماضيا بلا قد فلا يقدر وها في قوله تعالى وان كان قميصه الخ
وصرح ابن مالك وهو الحق من مضي خبر صار وليس ومادام وكل
ما كان ماضيا من ما زال ولا زال وهي ادواتها اما صار فلكونها
ظاهرة في الانتقال في الزمن الماضي الى حالة مستمرة وان جاز مع
القرينة ان لا يستمر الحال المنقل اليها واما ما زال واخواتها فلانها
موضوعة للاستمرار وما يصلح الاستمرار هو الجامد والصفة والمضارع
لانه يضارع اسم الفاعل واما ما دام فلانها المفيدة لمدة تعلق
الماضي الى معنى الاستقبال غالبا واما ليس فهي للنفي مطلقا كما
هو مذهب سيبويه والمستعمل للاطلاق هو الجامد والصفة والمضارع
قوله وكذلك اذا انتفى الاعراب اما ما وقع في بعض التفاسير في
قوله تعالى وما زالت تلك دعويهم ان تلك خبر فلعل ذلك مبني
على ان الخفاء في تعيين الدعوى لا في كون تلك دعوى قوله وهو
كان يعني ان اطلاقه ليس بجيد قال في ضل الناس مجزيون قال
الشيخ الرضي يحذف كان مع اسمها بعد لو وان ان كان اسمها ضمير
ما علم من غائب او حاضر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين اي ولو كان
العلم بالصين وبعد لدن واخواتها نحو أبتك لدن قائما اي

لدن كنت قائما قوله ومنه ان تصبح بعد ان اسم وخبر جاز تقدير معه اوفيه عمله ونحو ذلك مع كان المحذوفة واذا لم يجر تعين النصب نحو اسير بهما تسيران راكبا فراكب وان راحلا فراجل اي ان كنت راكبا فانا راكب وان كنت راحلا فانا راجل قال اربعة اوجه قال الشيخ الرضي وربما جرما عل ان وان لا مع ما بعد فانهما ان صح رجوع ضمير كان المعدر الى محل رما عاملا في بحرف جر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف اي ان كان قتله بسيف فقتله ايضا بسيف وحكي عن يونس مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح اي ان لا يكون الممرور به صالح فالممرور به طالح قوله ونصبهما يجوز في الاول تقدير فعل لا ذي نحو يجري خيرا له ورفعهما قال الشيخ الرضي في رفع الاول ضعف معنوي ولفظي اما الاول فلان مراد المتكلم ان كان نفس عمله خيرا الا ان كان في عمله او معه خير واما الثاني فلان حذف كان مع خبره الذي هو في صورة الفضلة حذف شيء كثير ولا سيما اذا كان الخبر جارا ومجرورا بخلاف حذف كان مع اسمه الذي هو كجزئه ولا سيما اذا كان ضميرا متصلا فان قلت لم لا يقدر رفع كان التامة قلت يضعف تقديرها لقلة استعماله ولا يحذف للتخفيف الا الكثير الاستعمال ولكون الشهرة دالة على المحذوف قوله فكان جزاؤه خيرا انما صح دخول الفاء على الماضي لانه مقدر والفعل المقدر لا بد له من الفاء قوله فاصل اما انت لان كنت قال الكوفيون ان

ان المفتوحة بمعنى ان المكسورة الشرطية وما عوض من الفعل المحذوف قال الشيخ الرضي لا ارى قولهم بعيدا من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اما المعنى فلاستقامة التعليق واما اللفظ فلمجيء الفاء في قوله * ابا خراشة اما انت ذا نفر * فان قومي لم ياكلهم الضبع * ولا يجوز ان يكون اصله لان كنت ذا نفر متعلقا بقوله لم ياكلهم اذ يمتنع تقديم ما بعد الفاء عليها الا مع اما الشرطية فلا بد من تقدير فعل هنا عند البصريين من نحو قوله يفتخر ويتكبر ثم قال الاولى ان ان الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان الناقصة فان حذف شرطها جوازا لم يغير عن صورتها وكذا ان حذف وجوبا مع مفسر كما في ان زيد كان منطلقا وان حذف شرطها بلا مفسر وجب تغيير صورتها من الكسر الى الفتح ولا بد اذن من ما لتكون كافة لها عن مقتضاها اعني الشرط ثم لا يحذف لها عند ذلك من ان يحذف فيه كان مع اسمها وخبرها او يحذف وحدها فان كان الاول وجب في جزائها الفاء نحو اما زيد فمنطلق اي ان يكن شيء موجود فزيد منطلق فلا بد اذن من اقامة جزء مقام الشرط وان كان الثاني فالفاء غير لازمة بل يجوز حذفها واثباتها قال المنصوب بلا التي لنفي الجنس من غير تبعية فلا يرد نحو لا غلام رجلا ظريفا حسا من انه منصوب بلا ولم يقل لا قوله اي لنفي صفة الجنس اي لنفي ما اجري عليه قوله لما عرفت من معنى التبعية او الدخول لا يخفى انه لا حاجة عن تعريف المنصوب بلا التي

وهذا الا انه يخرج بقوله يليها نصبا اذ لا حاجة اليه في تعريف اسم لا ولعله قال ذلك ليوضح قوله وهذا القدر كاف في حد اسمها وقيل في اخراجه المراد الذي اسند اليه خبرها وعليه ماذكرناه مع حذف مفعول ما لم يسم فاعله واستدراك بعد دخولها قوله وهذا القدر كاف اذ فيه ان المرفوع بعدها معرفة كان او نكرة لا يسمى اسما فالتعريف غير مانع اللهم الا ان يعني بذلك دخول عليه العمل فيها قوله ا ويشبهها به ان قلت ما تقول في قوله تعالى لا تثريب عليكم اليوم اي لا يفتح عليكم بفعلكم ولا عاصم اليوم من امر الله فان حرفي الجر صلتان للمصدر واسم الفاعل وهما لا يتمان بدون صلتيهما فتكونان مشبهتين بالمضاف مع انهما مبنيان على الفتح اجيب عن الاول بان الجار الاول مع مجروره خبر واليوم ظرف لعامله او بالعكس وعن الثاني بان قوله اليوم خبر اي لا وجود عاصم اليوم ومن امر الله متعلق بما دل عليه لاعاصم يعني لا يعصم من امر الله لا خبر عنه كما جعل الجار في الصورة الاولى خبرا الا ان حرف الجر الذي موصلة المصدر جاز ان يجعل خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان او منفيا ولا يضر تفكيكه بما يتعلق به الجار والمجرور لتضمنه ضمير المصدر واما حرف الجر الذي موصلة لاسم الفاعل لم يجز ان يجعل خبرا عن اسم الفاعل فلا تقول بك مار وعلى ان بك خبر عن مار قوله اي المسند اليه بعد دخولها يعني ان ضمير كان راجع اليه لا الى المنصوب كما يتوهم ولا الى اسم لا المفهوم

ضمنا كما قيل لان ذلك اظهر قوله والكسر في جمع المؤنث السالم
خلافا للمازني فانه يبنيه على الفتح قوله بلا تنوين لانه وان
لم يكن للتمكن مشابه فمنع من الدخول على المبني ومنهم من
يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا بالاسماء نظرا الى ان التنوين
للمقابلة قوله والياء ومنهم من قال ان هذه الياء اعراب لان
المثنى والجمع في حكم المعطوف والمعطوف عليه فالذين جعلوا
اسما واحدا وقد مر في باب النداء انه مضارع للمضاف قوله
لانه جواب ولانه لنص في الاستغراق والنفي بدون من
الاستغراقية لا يفيد التنصيص الا ترى ان ما جاءني رجل
لا يفيد الاستغراق ولذا جاز بل رجلان او رجال بخلاف
ماجاءني من رجل قوله لان الاضافة الى الاسم الصريح يرجح
جانب الاسمية فان المضاف الى الاسم الصريح لا يكون مبنيا
الا نادرا نحو خمسة عشرك ونحوه قال والتكرير وكذا وجب
التكرير في النكرة المتصلة بلا اذا فصل بينهما لان القرينة
على ارادة نفي الجنس تصب الاسم او بناءه وقد انتفيا فلا بد
من التكرير للتنبيه عليها قوله ليكون مطابقا لما بعده يعني اراد
تكرير النوع لا تكريرا لشخص قوله ليكون مطابقا انما قدر
السوال مكررا اذ لو لم يكن مكررا لكفى نعم او لا قوله
لا شتهاره ولقوله عليه السلام اقضاكم علي قوله ويقوي هذا
التاويل اعلم ان نزع اللام واجب على التاويلين سواء كانت
اللام في الاسم نفسه او فيما اضيف اليه الا في عبد الله وعبد الرحمن

اذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر تنكيرهما
اما النزاع في الصورة الاولى فلرعاية اللفظ واصلاحه واما في
الثانية فالامر واضح ولما كان النزاع على التاويل الثاني واضحا
كما يدل عليه موهم لان الظاهران تنوينه للتنكير جعله مقويا
للتاويل الثاني قال وفي مثل لاحول ولا قوة اي لاحول عن المعصية ولا
قوة في الطاعة قوله فانها بحسب التوجيه تزيد عليها لانك اذا
فتحتهما يحتمل ان يكون لا في الموضعين لنفي الجنس وان يكون
في الاول لنفي الجنس وفي الثاني زائدة واذا رفعتهما يحتمل
اربعة اوجه احدها ان يكون لا في الموضعين لنفي الجنس ملغاة
عن العمل وثانيها ان يكون في الموضعين بمعنى ليس وثالثها
ان يكون في الاولى بمعنى ليس والثانية زائدة ورابعها
ان يكون الاولى للتبرية والثانية زائدة واذا فتحت الاول
ورفعت الثاني يحتمل ان يكون الرفع معطوفا على موضع
اسم لا التبرية ولا زائدة وان يكون بمعنى ليس ورفعه على
انه اسمه وان يكون للتبرية ملغاة وان رفعت الاول وفتحت
الثاني يحتمل ان يكون الاولى بمعنى ليس وان يكون للتبرية
قوله وخبرهما محذوف واحد مرفوع بلا الاولى والثانية وانما
جاز ذلك مع انهما عاملان لانهما بحكم المماثلة في حكم واحد كما
في ان زيدا وان عمروا قائمان قوله اي لاحول ولا قوة موجود
الا الظاهر موجودان الاله ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد عند
غير سيبويه فان لا عاملة عنده في المتبوع والتابع اما عنده

سيبويه فلا يجوز تقدير خبر واحد لان لا عند ه مع اسمه المبني مبتدأ والمعطوف منصوب بلا فيرتفع الخبر بعاملين مختلفين فيجب ان يقدر لكل منهما خبر قوله الا ان لا زائدة قال الشيخ الرضي يجوز يجعل لا غير زائدة بل لنفي الجنس لكن تلغيها عن العمل لجواز الغائها اذا كان اسمها نكرة غير مفصولة بشرط التكرير سواء الغيت الاولى او الثانية او كليهما قوله والثاني معطوف على محل الاول والقياس في ذلك مضي الخبر كما في ان قوله وضعف المضعف الشيخ الرضي قوله لا لكونها بمعنى ليس اذ لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس بل لم يرو الا كون الاسم بعدها مرفوعا والخبر محذوف وفا نحو لا براح ولا مستصرخ فظنوا انها عاملة عمل ليس والحق انها تبرية لكنها ملغاة للضرورة قال واذا دخلت الهمزة دون الجار لانه اذا دخل الجار يجر نحو جئت بلا مال وغضبت من لا شيء وربما فتح نظرا الى لفظة لا كما يبني مع لا الزائدة نظرا الى لفظها قال اما الاستفهام ظاهر عبارة المصر الحصر في الثلثة لكن لا ينحصر فيها لجواز ان يعني التقرير والانكار او التوبيخ او لا ولا ان يصرف العبارة عن الظاهر ويقال انما حصر الثلثة بالذكر لمكان الخلاف فيها قال السيرافي لا يكون لمجرد الاستفهام وقال سيبويه لا يجوز حمل التابع على الموضوع في صورة التمني اذ التمني يغنيها عن الخبر فيصير اسمها مفعولا لمعنى الا غلام اتمنى الغلام قال الاندلسي ما نقله الشارح عن سيبويه قوله وامله

قوله الا رجلا يعني كان القياس الا رجل بالبناء اخره * يدل على محصلة تبيث * المحصلة المرأة تحصل تراب المعدن تبيث اي تبيث تفه ا . كذا قوله لمكان الاتحاد اه اي لثبوت الاتحاد ذاتا والاتصال لفظا وتوجه النفي اليه حقيقة لانك اذا قلت لا رجل ظريف اي كيسا فكانك قلت لا ظريف قال ومعرب رفعا ونصبا مصدر ان نوعيان والقول بانه منصوب بنزع الخافض ضعيف لانه سماعي الا في ان وان قوله ويجعل مرفوعا قلمر ان القياس مضي الخبر قوله لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى لا يخفى ان ذلك يقتضي وجوب البناء في البدل اذا كان مفردا نكرة والمفهوم من كلام الشيخ الرضي جواز البناء والتاكيد اللفظي يجب بناؤه واما المعنوي فلا يكون في المنكر وعطف البيان حكمه حكم البدل عند الشيخ الرضي قوله واجري على ذلك الاسم احكام الاضافة وذلك الاسم المثنى والجمع المذكر السالم والاسماء الستة الا ذو فانه لا يقطع هذا عند المص واما عند الشيخ الرضي فالاولا والاب والاخ قوله واجراء احكام المضاف عليهما انما زاد ذلك لئلا يتوهم انه منصوب بالمشابهة بالمضاف اذ لو كان كذلك لنون لا ابا له كما ينون لا حسن وجهه ولم يحذف النون في لا غلامي قوله اي مشاركة الاسم لا خين يضاف يعني ان صورة هذا التركيب صورة الاضافة باللام وهو باطل اعتبارا لاضافة لوجود اللام مشارك للمضاف المقدر فيه اللام هذا هو المعنى الاول واما المعنى الثاني

فلا يعتبر فيه انه في صورة المضاف وانه بهذا الاعتبار مشارك له قوله وهو الاختصاص جعل الاختصاص اصل معنى الاضافة لان غيره من التعريف او المعاني الاخر قد يلحق به قال لفساد المعنى قال المص ولانه لو كان مضافا لزم الرفع والتكرير وفيه ان الصورة غيرت لئلا يلزم ذلك قالوا الحامل على هذا التغيير بفصل النصب من غير تكرير لا تخفيفا وذا لا يتيسر مع المعرفة قوله ولا يحذف الاسم وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الاسم وهو الاسم والعلة واحدة قال خبر ما ولا هي قد يلحق لا التاء كما في ابت وثمت لتانيث الكلمة او المبالغة ولا يدخل ح الا على حين مضافا الى نكرة وهو الغالب او على اوان او هنا مستعارا للزمان نحو لات حين مناص و ٢ الغالب في حين النصب بان يكون الاسم محذوفا والتقدير لات الحين حين مناص وقد يرفع بان يكون الخبر محذوفا والتقدير لات حين مناص موجود ولا يستعمل الا محذوفا احد جزئي الجملة قال المشبهتين في النفي اه قال الشيخ الرضي ان ما وليس لنفي الحال عند النحاة والحق انهما لمطلق النفي قوله اي الخبرية يعني ان الضمير راجع الى الخبرية المستفادة من خبر ما ولا قال الشيخ الرضي لا ينقل عن احد رفع اسم لا ونصب خبرها قوله واما بنو تميم فانهم لا يعملونها اه وذلك لان قياس العوامل ان تختص بالقبيل الذي تعمل فيه من الاسم او الفعل لتكون متمكنة بثبوتها في مركزها وما مشتركة بين الاسم والفعل قوله نافية موكدة

والا فالنفي على النفي يفيد الاثبات وفيه ان هذا يخالف ما
قالوا من انه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى الا مفصولا
بينهما قال او انتقض النفي بالا نقل عن يونس انه يجيز الاعمال
مع الانتقاض بالا وانشد في ذلك * وما الدهر الا منجنونا باهله *
وما طالب الحاجات الا معذبا * واجيب بان المضاف محذوف
من الاول اي دوران منجنون وان معذبا مصدر كقوله تعالى
ومزقناهم كل ممزق فهما مثل قولك ما زيد الا سيرا قوله او تقدم
الخبر او تقدم ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر فلا
يجوز ما زيد اعمرو ضارب بخلاف ما اذا كان ظرفا نحو قوله تعالى
فما منكم من احد عنه حاجزين قوله اي على خبرهما منصوبا
كان او مجرورا بالباء الزائدة قوله فحكم المعطوف الرفع حملا
على المحل قال الشيخ عبد القاهر خبر مبتدأ محذوف اي
بل هو مسافر ولكن هو قاعد وقيل عطف على سبيل التوهم اذ
كثيرا ما يقع خبر ما مرفوعا عند انعزالها عن العمل قوله يعني
الجر بيان للواقع فلا يتوهم الخ وكقوله لفظا او تقديرا ام يقل
او محلا لان المص ذكر اقسام الاعراب قوله بل بحيثية كونه مضافا اليه
كما مر في بيان اقسام الاعراب وانما لم يقل بدل قوله على علم
المضاف اليه على علم الاضافة لانه قصد ان يأخذ لاحق كلامه اعني
قوله والمضاف اليه كل اسم الخ جريا بقيه مع ان المراد مبين
قوله لكن المشتمل على علامته اعم منه لجواز ان يتحقق علامة
الشيء بدون ذلك الشيء قال والمضاف اليه اتى الظاهر موضع

الضمير للتنصيص على المراد ولاحتمال انه اراد بالمضاف
اليه ههنا غير المضاف اليه المذكور اولا بان يكون اعم من
المضاف اليه حقيقة ومما يشابهه نحو كفى بالله بخلاف المضاف
اليه المذكور ههنا فانه مختص بالمضاف اليه حقيقة قوله اي
ملفوظا كان اشار الى ان قوله لفظا خبر لكان المقدر وجاز تقدير
كان قياسا فيما كثر وقوعه ولا خفاء في كثرة وقوع اللفظ والتقدير
في تراكيبهم وجاز ان يكون حالا من حرف جر لاختصاصه
بالاضافة والعامل ما في الواسطة من معنى التوسط والتوسل
وفيه ان المصدر لا يقع حالا الا سماعا واجاز المبرد قياسا اذا
كان المصدر من اقسام مدلول العامل نحو اتانا سرعة وبطوءا
والقول بان اللفظي والتقديري من اقسام التوسط لايخلو عن
تمحل قوله وهو الجر بيان للواقع لان الاثر ملحوظ بهذا العنوان
حتم تتبعه ما قيل من ان تعريف المجرورات يصير دوريا لان
الخفاء في المجرور باعتبار الجر فلو اخذ في تعريفه ما يتوقف
على الجر لزم الدور قوله اي منسلخا عنه يعني ان التجريد
بمعنى الانسلاخ فلا حاجة الى القول بالقلب وان المعنى على
تجريد الاسم عن التنوين قوله تنوينه او ما قام مقامه اعترض
عليه بان الحسن الوجه لم يجرد تنوينه ولا ما قام مقامه
للاضافة واجيب عنه بان اصل الحسن الوجه الحسن وجهه على
ان وجهه فاعل الحسن وفاعل الشيء بمنزلة جزئه والضمير
الذي اضيف اليه الفاعل قائم مقام تنوينه فحذف القائم

مقام التنوين من فاعل الشيء بمنزلة جزء من ذلك الشيء
فلم يرد بقوله من نوني التثنية والجمع الحصر واما الضارب
الرجل فمحمول على الحسن الوجه قال الشيخ الرضي ماليس
فيه التنوين والنون يقدر فيه انه لوكان فيه تنوين او نون
يحذف كما في كم رجل وحواج بيت الله والضارب الرجل
لا يقال فعلى هذا يلزم جواز الغلام زيد لصحة ذلك التقدير
لانا نقول لا يلزم من تحقق شرط شيء تحقق ذلك الشيء لجواز
ان يكون مشروط بشرط اخر وهو ههنا تجريد الاضافة المعنوية
عن التعريف قوله حيث ليسوا قائلون بتقدير حرف الجر اذ
لا معنى لاعتبار حرف في حسن الوجه لانه هو هو ولا في ضارب زيد لانه
متعد بنفسه ففيما مر من المضاف اليه اشكال اذ ليس ههنا حرف
جر حتى يعمل فيه ولما لم يكن حرف جر لم يعمل المضاف ولا
الاضافة عمل الجر لانهما اذا عملا كان ذلك لنيابة حرف الجر
قال الشيخ الرضي يجوز ان يقال عمل المضاف الجر لمشابهة
المضاف الحقيقي بتجرده عن التنوين او النون لاجل الاضافة
قوله لانها تفيد معنى اراد به ما قام بالغير وهو معنى التعريف
والتخصيص واراد بالمعنى المذكور في المدعى ما يقابل اللفظ
قوله علامتها انما قدرها اذ لا يصح حمل قوله ان يكون اه على
الاضافة المعنوية لان حقيقتها نسبة شيء الى شيء بواسطة
حرف الجر تقديرا مع تأثيرها معنى ومن البين امتناع الحمل
ولما لم يقل فعلامة المعنوية ان يكون اه لان الكلام مسوق

للاضافة المعنوية لا لعلو منها قوله كاسم الفاعل اه والمنسوب قوله واما مساو وكان المراد بالمساواة المساواة الشاملة للمرادفة والمساواة قوله واعم مطلقا كأحد اليوم فان الاحد هو يوم الاحد قوله ولا يصح اظهار اللام فيه اذ لم يستعمل يوم للاحد وهكذا الحال في الباقيين وفي المسجد الجامع وطور سيناء والاسماء اللازمة الاضافة مثل عند ودون ولدى ولما لم تستعمل مقطوعة اذا قطعت لا وجبت تنافر الا انه غير مانوس قوله ولا يحتاج فيه الى التكلفات الخ قيل في تصحيح اضافة كل الى رجل ان كلا لاحاطة جزئيات كلي اضيف هو اليه واضافة الجزئي الى الكلي بمعنى اللام لكن يمتنع اظهار اللام الا بعد التاويل بالجزئيات والافراد مثلا والا لزم فك كل من الاضافة وذا لا يجوز وفيه بحث لان كلا للاحاطة والجزئي والفرد ملحوظ من جانب المضاف اليه كما تقرر في الميزان فتصحيح اضافة الجزئي الى الكل مما يجدي في تصحيح اضافة كل الى الجزئي او الفرد قوله فان معنى ضرب اليوم اه يعني ان هذه الاضافة بادنى ملابسة ويكفي في الاضافة بمعنى اللام ادنى ملابسة نحو كوكب الخرقاء لسهيل اي كوكب له اختصاص بالمرأة الخرقاء لملابسة انها تشرع في التهيي لاسباب الشتاء عند طلوعه لا قبله كما هو شان النساء المدبرة المهيئة للامور في احيانها قوله واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة وايضا لما كثرت لزم ارتكاب مجاز كثير وذلك لان الاضافة بادنى ملابسة مجاز قوله كما لا يخفى الا ترى ان نحو:

الفعل الى فاعله المعين لا تستلزم معهودية الفعل وتعريفه قوله
قلنا ذلك اه قال الشيخ الرضي ان وضع هذه الاضافة لتفيد ان
الواحد مما دل عليه المضاف خصوصية مع المضاف اليه ليست
للباقي معه فاذا قلت غلام زيد ولزيد غلمان فلابد ان تشير به الى
غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم
غلمانه واشهر بكونه غلاما له او بكونه معهودا بينك وبين
مخاطبك وبالجملة بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر
الغلمان هذا اصل وضعها ثم قد يقال غلام زيد من غير اشارة
الى واحد معين وذلك كما ان ذا اللام في اصل الوضع لواحد معين
ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين هذا حاصل كلامه ولا يخفى
انه مخالف لما ذكر في كتب البلاغة وهو ان اللام مشترك بين
معهودية الفرد ومعلومية الجنس او موضوع للمعلومية سواء
كانت معلومية الفرد او معلومية الجنس وان المعرف بلام الجنس
يكون تارة لارادة نفس الجنس وهو الاصل وتارة لارادة تمام
افراده او لبعض غير معين وذلك بحسب القرائن ثم قال بعض
المحققين ان الاضافة كاللام بلا فرق واما كلام الشارح قدس سره
فيجوز ان يصرف الى هذا بادنى عناية قوله وليس يجري هذا
الحكم في نحو غير ومثل انما قال في نحو ليشتمل ما هو بمعناهما
كشبيهك وشبيهك ونظيرك وسوائك الى غير ذلك وانما لم يستثن
لعلهم الا عتداد بها القائلها ويجوز ان يقال اختصار قول ابي سعيد
ومن ذهب الى ان اضافتها لفظية لانها بمعنى اسم الفاعل فان

المثل بمعنى المماثل والغير بمعنى المغائر واضافة اسم الفاعل اذا لم يكن للماضي لفظية سواء كانت للحال او الاستقبال او غير ذلك وايض ليس يجري هذا الحكم في نحو حسبك وشرعك وكفيك ونهيك ونهاك لان معنى حسبك زيد يكفيك زيد وكذا اخواته

قال الشيخ الرضي بعض العرب يجعل واحد امه وعبد بطنه نكرتين وليس العلة في تنكيرهما ما قال بعضهم ان واحدا مضاف الى ام وام مضاف الى ضمير واحد فلو تعرف بضميره لكان كتعرف الشيئ بنفسه وذلك لان الضمير في مثله لا يعود الي المضاف الاول بل الى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف نحو رب رجل واحد امه فالهاء عائد الى رجل وسيجيئ ان الضمير الراجع الى نكرة غير مختصة نكرة فان كان ذلك الصاحب المتقدم معرفة تعرف المضاف وكذا ان كان نكرة مختصة بشيئ وكذا ينبغي ان قولك صد بلده ورئيس قبيلته ونادرة دهره ونحو ذلك انتهى وبهذا التحقيق اندفع الذ ور الذي يتوهم في امثال هذه التراكيب قوله لتوغلهما في الابهام لان مماثلة زيد في صفة لا تختص ذاتا وكذا مغايرته فانه يشتمل كل ما في الوجود الا ذاته قوله الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد هكذا قال ابن السيرين وقد صرح ابن السراج في قوله تعالى تعمل صالحا غير الذي كنا نعمل حيث حملهم كان فساد اوضد الصلاح فيجب ان يكون غير معرفة لا يضر توصيف صالحا بها واجاب عنه الشيخ الرضي بانه بدل لا صفة ولئن سلم انه صفة فمحمول

على غالب حاله لان غالب حاله علم التعريف ويمكن ان يجاب
ايضا بان تعريفه موقوف على القصد كما اشار اليه قدس سره
بقوله اذا قصد قوله نكر بان يجعل لكذا قال الشيخ الرضي اراد به
مثلا فان تنكير العلم قد يكون بارادة اشهر اوصافه او ارادة
ماهو الغالب في التنكير او اراد ان تنكير العلم اذا اضيف
لايكون الا كذلك قال الشيخ الرضي وعندي انه يجوز اضافة العلم
مع بقاء تعريفه اذ لا منع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا
كما ذكرنا في باب النداء وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو
متصف به معنى نحو زيد الشجاعة فانه يجوز وان لم يكن في
الدنيا الا زيد واحد قوله لكان طلبا للادنى وهو مستنكر في
بادي النظر قوله لكان تحصيل الحاصل يعني ان المقصود من الاضافة
الى المعرفة حصول اصل التعريف وقد حصل للمعرفة فلو اضيف
الى المعرفة لكان تحصيلا لما هو الحاصل فيها يعني اصل التعريف
قوله وبين جعلها علما فيه ان المعرفة في الامثلة المذكورة
هي الاسم لا المركب والعلم هو المركب فلم يكن المعرفة علما
قوله بل فيها زوال تعريف الخ حاصله ان العلمية لما كانت وضعا
ثانيا ازالت مقتضى الوضع الاول بخلاف الاضافة فانها لما
لم تكن وضعا ثانيا لم تزل مقتضى الوضع الاول فلو اضيف المعرفة
الى المعرفة لادت الى اجتماع تعريفين في الارادة قوله من
ترك اللام فقط قوله قال ذو الرمة ثلث الاثافي الخ نقل قدس
في الحاشية البيتين وهما * ايا منزلي سلمى سلام عليكما * هل

الا زمن الاتي مضين رواجع * وهل يرجع التسليم او يكشف العمى *
ثلث الاثافي والديار البلاقع وقال في هل يرجع اي يرد جواب
السلام وفي او يكشف العمي عن المستخبر الذي هو في عمى عن
حال سلمى و في ثلث الاثافي جمع اثفية وهي واحد من
الاحجار الثلث التي ينصب القدر عليها وفي البلاقع جمع بلقع بمعنى
الخالي قال صفة مضافة الى معمولها قال الشيخ الرضي ما حاصله
ان الصفة المشبهة جائزة العمل ابدا فيما هو فاعلها واضافتها
اليه لفظية وان اسمي الفاعل والمفعول يعملان في المرفوع
والظرف والمصدر سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال
او الاستمرار ويضافان الى مرفوع هو سبب نحو زيد ضامر بطنه
ومؤدب خدامه لا الى مرفوع لم يكن سببا نحو مررت برجل
قائم في داره عمرو ومضروب على بابه بكر ويعملان في غير
ما ذكر من المفعول به وغيره اذا كان بمعنى الحال والاستقبال
والاستمرار واضافتهما الى المفعول به والمفعول فيه لفظية على
الاولين وعلى الثالث يحتملها والمعنوية وقد يأول بعض الاسماء
باسم الفاعل او المفعول المستمر فيصير الاضافة لفظية كما يأول
المقيل بالمقيل والعبر بكسر العين او ضمها وسكون الموحدة بالعابر
قوله ونحو مصارع البلد ونحو الحمد لله فاطر السموات والارض
فانه بمعنى الماضي حقيقة ونحو مالك يوم الدين اذ جعل بمنزلة
الماضي لتحقق وقوعه او اعتبر معنى الدوام كما في صاحب المال
فلم يعتبر ان يوم الدين ظرف او مفعول به اتساعا كما اعترض

بعضهم ويكون الاضافة بهذا الاعتبار لفظية قال ولا تفيد لا تخفيفا في اللفظ اي الا تخفيف في اللفظ صرح بقوله في اللفظ للاشارة الى وجه التسمية اوللتصريح بالمقابلة اوللاحتراز عن الخفة في المعنى كما اشار اليه قدس سره قوله واضيف القائم اليه بعد جعله مشبها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى موصوفها اذ الرافع من الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب فراعوا في الاضافة اللفظية مثل ما روعي في الاضافة المعنوية من امتناع اضافة الصفة الى موصوفها لان اللفظية فرع المعنوية قوله والمراد ان المشار اليه اه لا يخفى ان المجموع المركب من اشياء يجوز ان يكون مستلزما الامر ولم يكن لكل واحد من تلك الاشياء مدخل في ذلك الاستلزام لكن هذه العبارة وامثالها انما يقال لبناء لاحق على سابق وهنا لا بالاحق على السابق ولا يخفى ان ذلك منتف بالقياس الى انتفاء التخصيص فيجب ان يجعل قوله من ثمه اشارة الى التخفيف وانتفاء التعريف او يرتكب مجازكما يقال فلان قتيل تلك القبيلة مع انه ليس الا قتيل بعضهم قوله وعلى هذا كان الانسب اه لان اصله مذكور صريحا بخلاف اصل الفرعين السابقين فانه مذكور ضمنا قال خلافا للفراء اي يخالف هذا القول خلافا للفراء قوله واجاب الخ واجاب بعضهم بان الاضافة لفظية قطعا وان كانت مفيدة ابتداء فيلزم بعد ادخال اللام عدم بقائها والرجوع الى المذهب الذي هو الاصل لزوال ما عرضت الاضافة لاجله

قوله ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة لان اثبات المطلوب يتوقف على ابطال دليل الخصم وابطاله يتوقف على اثبات المطلوب قوله اللهم الا ان يقال لا يخفى بعده لان المتبادر ضعيف في التركيب لا في الاستدلال لان قوله اذ لا بص فيه اه فيه شيء لان رواية الجر مشهورة وهي كافية في الاستدلال قوله يستوي فيه الجمع والواحد اي هو مشترك بينهما كالفلك قوله وفيه وجهان اخران اه اما الرفع فقبيح لخلو الصفة عن الضمير واما النصب ففيه تمحل حيث جعل الفاعل مشبها بالمفعول فنصب قوله يعني سيبويه واتباعه تبع فيه جماعة الشارحين حيث فسروا كلام المص كذا بناء على ما نقل عن سيبويه من جواز الجر لكن المشهور من مذهبه انه لا يجوز فيه الا النصب قياسا على الظاهر ولذا لم يسند الشيخ الرضي الى سيبويه الا ما هو المشهور من مذهبه واسند القول بالجواز الى الرماني والمبرد في احد قوليه رحمه الله قال حملا اى لمحموليته اى لحامليتهم له بناء على جعله مفعولا له للفعل المفهوم اي جوزوا حملا قوله ولم يحملوا الضارب زيد اه بقي على هذا التقدير دون تقدير السابق شيء وهو انه لم يحملوا الضارب زيد على ضارب زيد كما حملوا الضاربك على ضاربك وانما قلنا دون التقدير السابق اذ حاصله ان حذف التنوين في باب ضاربك ليس للاضافة بل لاتصال الضمير لان التنوين واتصال الضمير متنافيان سواء كان الضمير منصوبا او مجرورا فاذا لم يكن في ذلك الباب الاضافة الى الضمير

لم يبالوا بانتفاء التخفيف في الضاربك لانه نظيره بخلاف باب ضارب زيد وان التخفيف في بابه منظور فيه ان قلت يرد على هذا التقرير نقض القاعدة المعلومة من السابق وهي ان الاضافة اللفظية تفيد التخفيف قلنا لعل المصر لم يرض بهذا القول او قال بان التنوين قد رد باتصال الضمير فان اتصال الضمير انما يفا في التنوين لفظا فحذف من التقدير بعد اعتبار الاضافة كما في حواج بيت الله ان قلت فعلى هذا ينبغي ان لا يجوز الضاربك للحمل على ضاربك كما لا يجوز الضاربه زيد للحمل على ضارب زيد قلنا بين المثالين فرق وذلك لان الضاربك مشابه لضاربك في ان حذف تنوينهما لفظا قبل الاضافة وليس الضارب زيد مشابها لضارب زيد في ذلك قوله وحصل التخفيف جدا من جانب المضاف ومن جانب المضاف اليه كما ترى قوله ويرد على القاعدة الاولى اه ذهب الكوفيون الى جواز اضافة الموصوف الى الصفة وبالعكس التخفيف مع افادة التعريف او التخصيص متمسكين بمسجد الجامع واخواته وجرد قطيفة وامثاله فان اصل مسجد الجامع المسجد الجامع اضيف للتخفيف بحذف اللام وكسب التعريف من المضاف اليه لان المسجد هو الجامع بعينه بخلاف حسن الوجه فان حسنا وان كان هو الوجه حقيقة لكن جعله لغير ذي الظاهر بسبب الضمير المستتر وقس عليه اخواته وان اصل جرد قطيفة قطيفة جرد فقدم جرد واضيف للتخفيف بحذف التنوين والتخصيص و

قس عليه امثاله واجاب البصريون بالتاول كما اشار اليه المظ
بقوله ومسجد الجامع اي قوله متاول بمسجد الوقت الجامع وذلك
الوقت هو يوم الجمعة كما هذا الوقت جامع للناس في مسجد للصلوة
فاضافته كاضافة سيف شجاع قوله وثانيهما الخ قال الشيخ الرضي
يجوز عندي ان يجعل الجامع مسجدا ثم يضاف المسجد والجانب
والصلوة والبقلة المحتملة الي هذه المختصة لفائدة التخصيص
وحاصله ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة العام
الى الخاص وكذا قياس سائر الامثلة فيكون تلك الامثلة
كاضافة طور سيناء وصلوة الوتر وبقلة الحبة وجانب اليمين قوله
متاول بصلوة الساعة الاولى وهي اول ساعة بعد زوال الشمس
قوله وبقلة الحبة الحمقاء انما نسبوها الى الحمق لانها تنبت
في مجاري السيول ومواطي الاقدام وقال منيل جرد قطيفة قال
قدس سره في الحاشية جرد خرد ريشه ازكهنكي وفرسودكي
انتهى قطيفه چادر پرز دار صراح قال اسم مماثل للمضاف
اليه في العموم والخصوص اراد المشابهة في شمول الاطلاق
وعدمه كليث واسد فان ما يطلق عليه الاسد يطلق عليه
وبالعكس وكل ما لم يطلق عليه الاسد لم يطلق عليه الليث
وبالعكس قوله سواء كانا مترادفين اجاز القراء اضافة احد
المترادفين الى الاخر للتخفيف متمسكا بالاستعمال وتبعه الشيخ
الرضي قال بخلاف مثل كل الدراهم وعين الشيئ وكذا اخي
زيد اى ذاته وشخصه واسم السلام عليكما اي كلمة السلام

ولفظه والمشهور ان اسما مقحم قوله فانه اي المضاف لم يجعل الضمير راجعا الى المضاف اليه لان قوله تخصيص ينبيء عن حدوث الاختصاص وهو في المضاف دون المضاف اليه ولان الكلام مسوق لفائدة الاضافة قوله سواء افادت او يعني ان الاختصاص ليس بمعنى التخصيص المقابل للتعريف فيصح المال لان قوله واما اذا كان للجنس ففيها خفاء اعلم ان الشيء بمعنى الموجود في الخارج عند جماعة ولا شبهة في ان العين بمعنى الذات اعم منه وبمعنى يساوق الموجود المطلق الشامل للموجود الذهني والخارجي عند جماعة وعلى هذا لم يكن العين اعم منه لشموله كل مفهوم هذا اذا اريد بالشيء نفس مفهومه مع قطع النظر عن تحققه في الذهن اما اذا اخذ من حيث انه متحقق في الذهن فهو فرد من افراد الشيء كمفهوم الانسان بالنسبة اليه وح يكون العين اعم منه قوله بحمل احدهما على المدلول اه من باب حمل احد اللفظين على المدلول والاخر على الدال ذو وذوات ومصروفانهما اذا اضيف الى المقصود بالنسبة كقولك ذا صباح اي وقت صاحب هذا الاسم وذات صباح اي مدة صاحب الاسم وليس منه ذا صبوح لان الصبوح ما يشرب في الصباح فمعنى ذا صبوح زمان هذا الشراب قوله جاءني مدلول هذا اللفظ لاذا لهذا المدلول لان نسبة المجيئة الى الدال غير صحيح قوله لان قصدهم بالاضافة ولان اللعب يفيد تعيين الذات الذي يفيده الاسم مع زيادة ملح

اوذم فاذا ذكراولايغني غناء الاسم ولهذا لايقدمون اللقب
على الاسم بل يوخرون عنه فيذكرونه على سبيل الاتباع
بان يكون عطف بيان او على سبيل القطع مرفوعا اومنصوبا قوله غالبا
والمغلوب لاحكم له فان من عز بزاى من غلب سلب قوله وهو في
عرف النحاة ماليس في آخره حرف علة اقول انما قال ذلك لان نظرهم في احوال
اواخر الكلم قال اوالملحق به معنى الالحاق بالصحيح كون اعرابه
بالحركات كالصحيح قوله لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة فيما
اذا كانت في صدر الكلام وحكما فيما اذا لم تكن في الصدر
فانها لا ستقلالها في حكم الابتداء بها قال فان كان آخره
يعني ان لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به فان كان اه قوله لمشاكلة
ياء المتكلم اعلم انهم لما رأوا ان الكسر يلزم قبل الياء للتناسب
في الصحيح والملحق به ورأوا ان حرف المد من جنس الحركة
جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة فلما تغير وها الى الياء ليكون
كالكسر قبله قوله ولا تقلب الف التثنية قيل كان القواعد على
هذا ان لا تقلب واو الجمع ياء للالتباس وجيب بان اصل الالف
عدم القلب قبل الياء لخفتها وانما جوز هذا بل القلب لامر
استحساني لا يوجب القلب عند الجميع بخلاف قلب الواو في
مسلمي فانه لامر يوجب القلب عند الجميع وهو اجتماع الواو
والياء وسكون اولهما ولا يترك الامر المطرد اللازم لالتباس
يعرض في بعض المواضع قوله يوجب بقاء الضمة اه لان الياء
الساكنة اذا كانت قبلها ضمة تقلب واوا قال الشيخ الرضي

قلب الضمة كسرة بعد قلب الواو ياء اواجب اذا لم يود الى
اللبس اما اذا ادى الى لبس وزن بوزن فانت مخير في ابقائها
وقلبها كسرة نحو لى فى جمع الوى اذ يشتبه فعل بفعل قوله
وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث قد جاء الياء ساكن
مع الالف في قراءة نافع محياي ومماتى اما لاجراء الوصل مجرى
الوقف ولان الالف اكثر شدة من اخويه فهو يقوم مقام الحركه
من جهة صحة الاعتماد عليه ومع هذا فهو عند النحويين ضعيف
كذا ذكره الشيخ الرضي قال لاخي وابي لعله قدم الاخ على الاب
ليوافق قوله تعالى يوم يفر المرء من اخيه وامه وابيه وانما قدم
الاخ على الاب في الاية لرعاية اسلوب الترقي قوله فالحال في
اخ آه او فيقال في اضافة بعضها الى ياء المتكلم اخي وابي وعلى هذا يكون
عطف قوله واجاز المبرد وعطف قوله وتقول حمي عليه عطف فعلية
على فعلية واما على ظاهر توجيه الشرح فيكون عطف فعلية على
اسمية قوله وهي الواو بدليل اخوان وابوان قوله وابي مالك بصيغة
المخاطب والمدرس سره في الحاشية اوله * قد راحلك ذا المجاز
او قد اري * وكتب على قوله قد راي فضاء وقال ذو المجاز اسم
سوق بمنى ومعني اري اظن انتهى وقوله اري بصيغة المجهول
قوله مع انه يحتمل فلا يصح اثبات مذهب لمجرد الاحتمال قوله
لابي جمع اب فاصله ابين كاخين جمع اخ قال ونقول اي
امرأة اه قيل انما صرح بالقول تحرزا عن نسبة العجم والهن الي
نفسه ولو قال يقال لكان اولى للتحرز عن نسبتهما الي المخاطب

سع ان اضافة الحم الى المخاطب غير صحيح لانه لايضاف الا الى
الانثى المهم الا ان يحذف مضاف والشرح جعل صيغة تقول
للغائبة فاندفع الاعتراض بلا تكلف قال قيل اخ واب وحم وهن
وفم اعلم ان لام الاربعة الاول واو بدليل اخوان وابوان
وحموان وهنوان والثلثة الاول مفتوحة العين لجمعها على افعال
كاباء واخاء واحماء ولان قياس فعل صحيح العين افعال كجبل على
اجبال واما هن فلم يسمع فيه اهناء حتى يستدل به على تحريك عينه
ومونثه وهو هنة لا تدل على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنا
لكن لما حذف اللام فتح العين لان ما قبل تاء التانيث لا بد من
فتحها وكذا لا دليل في هنوات لانه يمكن ان يكون كتمرات ولام الخامسة
هاء وعينها واو بدليل افواه وعينها ساكنة لانه لادليل على الحركة
والاصل السكون ولا تدل صيغة الجمع هنا على حركة عينها لان فعلا
ساكن العين معتلها يجمع على افعال كحوض واحواض وانما عوضت
الميم عن العين لان لامه لما حذفت نسيا عوضت الميم عن الواو
لئلا يودي الى بقاء الاسم المتمكن على حرف عند جريان الاعراب
عليه وتنوينه وقد جمع الشاعر بين البدل والمبدل منه قال *
هما نفثا في في من فمويهما * وتكلف بعضهم بان الميم بدل من الهاء
وهي اللام قدمت على العين قوله بالحركات الثلث التابعة
للحركات الاعرابية وكانهم نظروا الى حالة الاضافة بلا ميم
اعني فوك وفاك وفيك قال وجاء حم اه لم يراع في الذكر
درجات فصاحة اللغات والا فالحق ان يقول كدلو وعصا ويد وخبء

وفيه لغة سادسة ادنى الكل وهي ان يكون كوشاءقال وذوا علم ان عينه واو ولامه ياء اما الاول فلان مونثه ذات واصله ذوات بدليل ان مثناه ذواتا حذف فتح عينها لكثرة الاستعمال واما الثاني فلان باب الطي اغلب من باب القوة والحمل على الاغلب اولى ووزنه فلس عند الفراء والمشهور ان وزنه فرس اذ لوكان كفاس لقامت في المونث واوه ياء اكطيئة ولا يدل اذ واء جمع ذو على انه مفتوح العين لما مر قوله لانه وضع وصلة اه قال الشيخ الرضي انهم اذا ارادوا ان يصفو شخصا بالذهب مثلا لم يتات لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب فجاؤا بذو واضافوه اليه فقالوا ذو ذهب ولما كان جنس المضمرات والاعلام مما لا يقع صفة لم يتوصل بذو الى الوصف بهما وان كان بعد الموصل يصير الوصف هو المضاف دون المضاف اليه واما اسماء الاجناس من نحو الضرب والقتل فانها وان لم يكن مما يوصف بها الا انها من جنس ما يقع صفة كالضارب وايضا لو جاز ف المضاف الموصوف به والمضاف اليه ضمير وعلم لم يجر فيما مها مغامه قوله كقول الشاعر انما يعرف اه ونحو اللهم صل على محمد وذويه وماوقع في كلام بعض المتاخرين واصلي على نبيه محمد واله وذويه فذلك اقتباس من الدعاء المأثور قوله وكانه خص المضمر اه يعني ان المناسب للمقام النظر الى حال اضافته الى الضمير الخاص لكن عدل عنه الى نوعه واما العدول الى جنسه فبعيد قوله اي ذو وكذا متصرفاته وقد جاء بعض متصرفاته مقطوعا على سبيل

الشذ وذ نحو * ولكنني اريد بها الذوينا * قوله والفاعل الاسمي يجمع على فواعل وكذا الفاعلة الوصفية دون الفاعل الوصفي قوله كالكاهل وهو اسم بحسب الاصل قال قدس سره الكاهل ما بين الكتفين انتهى واما تابع فهو اسم بحسب العارض قوله متى لوحظ مع سابقه الذي هو متبوعه كان في الرتبة الثانية وان كان في الرتبة الثالثة او الرابعة مثلا بالقياس الى غيره كالصفة الثالثة والرابعة فقوله ثان لبيان الحال لا للتقييد ومنهم من قال المراد بالثاني هو المتاخر مطلقا وفيه ارتكاب عموم مجاز وهو خلاف الاصل وعلى القولين لا يصدق التعريف على المعطوف المتقدم على المعطوف عليه مثل عليك ورحمة الله السلام الا ان يراد السبق او التاخر بحسب المرتبة قوله بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه مع انهما متغايران شخصا بحسب القصد فلا يرد النقض بقرأت الكتاب جزءا جزء الا ان اعرابهما واحد بحسب القصد ظهر في موضعين قال من جهة اي المقتضي للاعراب قوله شخصية فلا يرد المفعول الثاني من باب علمت مثلا اذ جهة نصبهما متحدة نوعا لا شخصا قوله ناش من جهة اه وان كان لغيرها مدخل في ذلك وهو كونه نعتا للفاعل قوله لان المجيء المنسوب اه لا حد ان يناقش فيه بانه يلزم ان يكون المقتضي لاعراب زيد في جاءني غلام زيد هو فاعلية غلام لان المجيء المنسوب الى غلام في قصد المتكلم منسوب اليه مع زيد لا اليه مطلقا اللهم الا ان يراد المعية في الانتساب اليه لان النعت

هو المعوت بحسب الذات قوله ثم ان لفظة كل اوكل الفظة التوابع لان التعريف للجنس ويمكن ان يقال ان صيغة الجمع ولفظة كل مقحمتان زيدتا لبيان الجمع والمنع قال النعت قدمه على سائر التوابع لانه اكثر استعمالا واوفر متابعة كما يجيء قال يدل على معنى اي على حالة ثابتة في متبوعه سواء كان باعتبار نفسه اوباعتبار متعلقه فلا خلل فيه نحو جاءني رجل حسن غلامه قوله اي دلالة مطلقة حاصله ان الدلالة على حصول المعنى في متبوعه لازمة لنوع هيئة غير منفكة عنه والشارحون جعلوه صفة لحصول المعنى في متبوعه وفسروه بكون التابع غير مقيد بزمان النسبة فمنهم من قال انه لاخراج الحال لانها مقيدة بزمان نسبة العامل الى صاحبها وفيه انها غير داخلة في التابع فلا حاجة الى قيد مخرج وحمل التابع على المعنى اللغوي مما لا يرضى به الطبع السليم ومنهم من قال وهو المصر انه لدفع توهم ان الحال داخله فيما قبل هذا القيد وكان منشاء التوهم حمل التابع على معناه اللغوي ومنهم من قال انه لاخراج التاكيد مثل جاء القوم كلهم فانه يدل على معنى في متبوعه وهو الشمول لكنه مقيد بزمان النسبة ولا يخفى انه بعض امر البدل مثل اعجبني زيد علمه وعطف البيان مثل جاء زيد صديقك والعطف مثل اعجبني زيد وعلمه واما اعتبار قيد الحيثية في التعريف لاخراجها وهو ان يكون مذكورا للدلالة على ذلك فكما يخرج تلك الامور يخرج التاكيد فقيد الاطلاق لاخراجه غير ضروري قال وفائدته ليس من

وظيفة النحو قال وقد يكون لمجرد الثناء اه وقد يكون للتعميم نحو كان ذلك في يوم من الايام وقد يكون للترحم نحو انا زيل الفقير وقد يكون لكشف الماهية نحو الجسم الطويل العريض العميق والفرق بين الصفة الكاشفة والصفة الموكدة ان الاولى موضحة مفسرة والثانية مقررة والفرق بين بين الايضاح والتقرير وقيل الفرق بينهما ان الموكدة توكد بعض مفهوم الموصوف كامس الدابر ونفخة واحدة والكاشفة تكشف عن تمام الماهية ولم يذكرها النحاة قالها بالموكدة وههنا بحث وهو ان كلا من الطويل والعريض والعميق نعت وليس كاشفا والمجموع كاشف وليس نعتا ان قلت كل من تلك الامور الثلثة صالح لكونه كاشفا لانه مساو للجسم عند جمهور الاشاعرة قلنا لا يشتبه لاحد في ان المتكلم لم يقصد الا كشف المجموع لان المجموع معرف على ان هذا الجواب لا يجرى في مثل الانسان الحيوان الناطق فالاظهر في الجواب ان يقال ان المجموع نعت واحد الا انه اعرابه اجري على اجزاءه كما في قرأت الكتاب جزء اجزءا او البيت سقف وجدار ان قوله ولما كان غالب اه حاصل كلام المص في شرحه قال الشيخ الرضي اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف بزيد اسدا حالا وفي الفرق نظر قوله رده بقوله لا يخفى ان اكثر ما ذكره لا يصلح رد الا ان كونه نعتا باعتبار انه في قوة المشتق قال ولا فصل

بين أن يكون مشتقا او غيره الظاهر ان يقول وغيره بالواو
لان بين لا يضاف الا الى متعدد ولا حد الامرين فلعله جعل
او بمعنى الواو وانما اتي بها دون الواو ليشير الى استقلال كل
من المشتق والجامد في كونه نعتا من غيرحاجة الى رد الجامد
الى المشتق وذلك لان او تقع بين المتقابلين قوله اذا كان وضعه
متعلق بقوله غير مشتق والوضع ههنا يشمل الوضع النوعي الشامل
للوضع النوعي الذي في المجاز فلا يرد نحو مررت بنسوة اربع بناء
على ان اسم العدد في المعدود مجاز ونحو مررت برجل اي رجل
بناء على ان اي هذه استفهامية استعيرت للكامل البالغ غاية
الكمال في مدح او ذم بادعاء انه مجهول الحال بحيث يحتاج
الى السوال عنه قال لغرض المعنى المراد بالمعنى الحالة التي هي
الدلالة واللام للاجل والغرض مقحمة لينص على ان اللام ليست
صلة للوضع قوله فان التميمي اه ولذا يجب ان يكون له موصوف
لفظا وتقديرا قال نحو مررت برجل اي رجل اي هذه تكون
وصفا لنكرة ومضافة الى ما هو معناها ويقرب منه كل وجد وحق
يكون تابعة للجنس معرفة كان او نكرة وتكون مضافة الى مثل
متبوعها لفظا ومعني يقال انت الرجل كل الرجل اي انه اجتمع
فيه من خلال الخير ما يعرف في جميع الرجال وجد الرجل اي
كان اي ما سواك هزل وحق الرجل اي كان من سواك باطل
قال وبهذا الرجل يعني به الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة
دون غيره نحو مررت بزيد الرجل قال الشيخ الرضي وذلك لان

استعمال الرجل بمعني الكامل في الرجولية ليس وضعيا ثم قال
ان قيل لم لم يجز ان يوصف باسماء الاجناس باقيا معناها على
ما وصفت له سائر المبهمات كما يوصف بها اسماء الاشارة فيقال
مررت بشخص رجل وبسبع اسد كما يقال بهذا الرجل قلت لتجرد
الموصوف في مثله عن فائدة زائدة على ما كان ما يحصل من
اسماء الاجناس ولولم تقع صفات اذ قولك مررت برجل يفيد
الشخصية راسا يفيد السبعية بخلاف رجل طويل لان الطويل
يكون في غير الرجل ولهذا يحذف الموصوف في الاغلب اذا كان
مع قرينة دالة عليه كالغبراء والخضراء حاصر في الارض والسماء
اما قولك هذا الرجل فللموصوف فائدة جعل الوصف
حاضرا قال وبزيد هذا قال الشيخ الرضي اسم الاشارة يقع وصفا
للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان
الموصوف اخص او مساو واما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة
قوله وفي المواضع الاخر التي لا تدل اي لا يقصد بدلالة هذا المعنى
قوله لا المعرفة الا معرف بلام لا يشير بها الى واحد بعينه لان تعريفه
لفظي قوله التي هي في حكم النكرة لعدم الاشارة الى
معلومية مضمونها لكنها ليست نكرة لانها والمعرفة من اقسام
الذات والاسم وفي قوله في حكم النكرة اشارة الى توجيه قولهم ان النعت
يوافق المنعوت تعريفا وتنكيرا مع ان الجملة قد تكون نعتا وليس
بمعرفة ولا نكرة ويمكن تخصيص الحكم بالنعت المفرد وتوجيهه
بان الجملة في تاويل النكرة كما قاله الشيخ الرضي من ان قام

رجل ذهب ابوه في تاويل ذاهب ابوه وابوه زيد في تاويل كائن
ابوه زيد قوله لان الدلالة علي معنى اه قد سوى الشيخ الرضي بين
نعت المفرد والجملة والمشهور ان المفرد اصل لعل وجهه ان
الجملة التي لها محل من الاعراب انما تكون في تاويل المفرد قوله
لان الانشائية لا تقع صفة لان الصفة يجب ان يكون مضمونها
معلوما للمخاطب قبل ذكرها حتى يصح فائدتها وهي
ان يعرف المخاطب الموصوف المبهم بما يكون معلوما له والانشاء
لا يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها وكذا حكم الصلة
قوله الا بتاويل بعيد وذلك في الطلبية المحكية بقول محذوف
كقوله جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط اي بمذق مقول
عنده هذا القول كما يكون في الحال والمفعول الثاني من باب
علمت مثل وجدت الناس اخبر تقله قوله واذا لم يكن فيها
الضمير الرابط يكون اجنبية اي لم تكن لا لنفس الموصوف
ولا لمتعلقه وفي الملازمة مناقشة لجواز حصول الربط بغير الضمير
كما في خبر المبتدأ قال ويوصف بحال الموصوف الجار والمجرور
مفعول ما لم يسم فاعله قال وبحال متعلقه المتعلق اعم من ان
يكون ماله اضافة ونسبة اليه كالاب والغلام او ماله ربط
الي ماله تلك النسبة كقولك قام رجل ضارب اباه زيد قوله
يعني بصفة اعتبارية انما يصح الوصف بها لانها بمنزلة حاله
باعتباره نفسه في حصول الفائدة قوله في عشرة امور انما تبعه
في تلك الاشياء لكونه اياه في المعنى مع عدم استقلاله لقيامه

به قال والتعريف والتنكير اجاز بعض الكوفيين وصف النكرة
بالمعرفة فيما فيه مدح اوذم استشهادا بقوله تعالى ويل لكل
همزة لمزة الذي جمع مالا والجمهور على انه بدل او نعت
مقطوع رفعا ونصبا واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة
بالمعرفة قال والافراد والتثنية والجمع وقد يوصف المفرد
بالجمع اذا كان ذلك المفرد مجموعا من اجزاء كوصف النطفة
بالامشاج فانها مركبة من اشياء كل واحد منها مشيج قوله
او فعيل الى غير ذلك كاسم التفضيل المستعمل بمن قال والثاني
يتبعه في الخمسة الاول ثلثة منها ذكر مجملا بقوله في الاعراب
ان قيل ان الوصف بحال المتعلق قد يعتبر فيه ضمير الموصوف
نحو قام رجل حسن وجهه بالنصب او الجر وح يطابق الموصوف
في العشرة قلنا يمكن ان يجاب عنه بانه ح من قبيل وصف
الشيء بحال نفسه تمحلا وذلك لان نصبه على التشبيه
بالمفعول والجر تابع للنصب كما مر فيلزم ان يكون الضمير
فاعلا تمحلا قوله لانه بمنزلة يقعدون غلمانه لكن ضعف
فاعلون غلمانه اقل من ضعف يقعدون غلمانه لان الالف
والواو في الفعل فاعل في الاغلب بخلاف الالف والواو في الصفة
فانهما علامتان قطعا قوله وحمل عليهما ضمير الغائب اجاز
الكسائي وصفه بقوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم والجمهور
يحملون مثله على البدل قوله لانه ليس في المضمر معنى
الوصفية بحسب الاستعمال وان دل على معنى التكلم والخطاب

والغيبة وفيه ان الضمير الراجع الى الاسم الفاعل والمفعول دال على معنى الوصفية كضرجعه ويمكن ان يدفع بان ذلك المعنى اذا كان في قالب الضمير لا يقصد به التوصيف والاولى ان يقال في التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف او مساويا والضمير اعرف المعارف فلا يصح الوصف به فقوله والموصوف اخص او مساو اشارة الى هذا التعليل ولهذا اقربه به او اكتفى به فوقع الدليل موقع المدلول كما في نسخة الشارح الرضي قوله اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا منهم من حمل الاخص والمساوي على ما هو مصطلح المنطقيين وهو الاخص والمساوي بحسب الصدق وذلك باطل اما اولا فلان الموصوف معرفة كانت او نكرة قد يكون اعم نحو الحيوان الناطق او حيوان ناطق والحمل على الخصوص والمساواة بعد التوصيف مما لا فائدة فيه واما ثانيا فلانه لا يصح بناء قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله على ذلك الا ان يعتبروا ستخدام بان يكون ثمه اشارة الى الاخص المساوي بحسب اصطلاح النحويين ان قيل لابد في الاستخدام من الضمير كما يدل عليه تعريفه واجيب بان اسم الاشارة في حكم الضمير او في قوته فان قوله من ثمه في قوة قولك من اجله قوله لانه المقصر لا يجوز ان يكون المقصر الاصلي منحطا في الرتبة عما ليس مقصودا قوله ان اعرفها المضمرات قال الشيخ الرضي كون المتكلم والمخاطب اعرف ظاهر واما الغائب فلان احتياجه الى لفظ يفسره جعله

بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم اعرف من اسم الاشارة
لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الوضع والاستعمال
بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الوضع غير معين وانما
تعيينه بالاشارة الحسية وكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة
حسية فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصوفا في كلامهم ولهذا
لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه وانما كان
اسم الاشارة اعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف
مدلول اسم الاشارة بالقلب والعين معا والمدلول المعرف
باللام يعرف بالقلب دون العين والموصول كذي اللام اما
المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه
سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد
فتعريفه انقص ولذا يوصف المضاف الى مضمر ولا يوصف المضمر
قال الا بمثله اي ذي اللام الاخر او الموصول فسره بالمماثلة
في التعريف حتى لا ينتقض بقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون
منه ولا يخفى ان ذات المدلول لم يتعين ليس فيه كثير فائدة
فلهذا عينه بقوله اي ذي اللام اه فكانه جعل الاضافة عهدية
والاشارة الى ما هو المعروف عند جمهور النحاة لا يقال فيه امر
وهو ان الموصول الواقع صفة ما في اوله اللام نحو الذي واخواته
دون ما ومن واي الموصولة لانا نقول جاز ان يكون المحصور فيه
اعم من المحصور نعم يبقى استدراك قوله او بالمضاف
الى مثله الا عند من يجعل المضاف ادنى من المضاف اليه و

الشارحون فسروه بذي اللام وح ينتقض بالاية المذكورة واجيب
عنه تارة بان المراد ماهوذ واللام صورة وتارة بان الموصول
مع صلته في قوة المعرف باللام فان قولك الذي ضرب في قوة
الضارب وفيه تامل قوله او انقص منه ينبغي ان يدعي ان
الانقص لا ينحط الى درجة ماهودون المضاف اليه حتي يثبت
المدعي قوله ان المشار اليه انسان بل يدل الاشارة والمرور وقوله
بل رجل بقرينة تذكير اسم الاشارة والصفة قال العطف هو في
اللغة الامالة لعب هذا القسم من التابع به لامالة حرف
العطف ما بعده الي ما قبله ويسمى ايضا بعطف النسق لانه
يكون مع متبوعه نسقا واحدا الان كلا منهما مقصود بالنسبة
قوله اي قصد نسبته الى اخره في صدقه على مثل البيت سقف
وجدران حقاء قوله بالنسبة الواقعة في الكلام اي في الكلام
الذي فيه متبوعه لئلا ينتقض بجاء زيد اخوك لا غيرا وجاء زيد
وعمرو فان اخوك وان كان مقصودا بالنسبة مع متبوعه و
هو زيد لكن لا في الكلام الذي فيه زيد قوله لانها غير
مقصودة بل المقصود متبوعاتها وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع
بذكر معنى فيه وتوضح بعطف البيان المتبوع بذكر اشهر
اسميه وتبين بالتاكيد ان المنسوب اليه بحسب الظاهر هو المنسوب
اليه في الحقيقة لا غيراي لم يقع غلط ولا مجاز في النسبة وان
المذكور بلفظ العموم باق على عمومه ولا شك انك اذا بينت
شيئا بشيئ فالمقصود هو المبين والبيان فرعه قوله واجيب بان

المراد ه فيه ان بدل الغلط ثلثة اقسام احدها انك غلطت بالمبدل منه بحسب الواقع بسبق اللسان وثانيها انك توهم انك غالط به بمثل هذا انجم بدر شمس وثالثها انك نسيت البدل فذكرت المبدل منه من غير سبق اللسان ثم تداركته ولاشبهة في ان المبدل منه في تلك الاقسام ليس توطئة فيدخل بدل الغلط في حد العطف لولم يكن قوله بتوسط داخلا فيه وقد يجاب ايض بان المراد بكون المعطوف والمعطوف عليه مقصودين بالنسبة ان يكون مقصودين باصل النسبة المدركة على نهج واحد من انواع الادراك اعني الحكم والتردد و غير ذلك سواء بقي القصد ان اولا فباعتبار اصل النسبة دخل المعطوف بلا ولكن لاشتراك المعطوفين بهما مع سابقهما في اصل النسبة وان اختلفا ايجابا وسلبا وباعتبار كونها على نهج من الادراك دخل فيه المعطوف با ووا ما وام لان النسبة في كل من المعطوف والمعطوف عليه بها على نهج واحد وهو التردد وبعدم اشتراط بقاء القصد دخل فيه المعطوف ببل لان المتبوع قصد ابتداء ثم بدأ له فاعرض عنه بيل وقصد التابع قوله ولما تم الحد اه يحتمل معنيين احدهما ان قوله يتوسط حكم خارج عن التعريف واخر المثال عنه اعني قوله مثل قام زيد وعمر ولانه يوجب زيادة توضيح فكانه من تتمة التعريف او لانه قصد تمثيل الحكم ايضا وثانيهما انه داخل في التعريف كما ينساق اليه الفهم ويؤيده تاخير المثال لكن ليس له دخل في المنع والجمع كما مر نظير ذلك في تعريف الاعراب قال يتوسط بينه الاظهر يقع فكان فيه

تجريدا قال واذا عطف اي اذا اريد العطف لا يعاد الرافع
كما يعاد الخافض لان التاكيد اخف من الاعادة قوله لانه
قد طال الكلام وطول الكلام قد يغني عما هو الواجب نحو قولك
حضر القاضي امرأة والحافظوا عورة بالنصب قوله واعلم ان
مذهب البصريين اشارة الى انه خالف القبيلتين لانه اوجب
التاكيد حيث قال اكد ان قلت يجوز ان يريد به الوجوب
الاستحساني قلت يابى ذلك ما ذكره في بحث المفعول معه من
انه اذا لم يجز العطف تعين النصب مثل جئت وزيدا قوله
حرفا كان او اسما قال الشيخ الرضي لا يعاد العامل الا سمي
الا اذا لم يشك انه لا معنى له وانه جلب لهذا الغرض كبين
فانه لا يتصور الا بين اثنين فان التبس نحو غلامك وغلام زيد
وانت تريد غلاما واحدا لم يجز الا اذا قام قرينة دالة على
المقصود قوله بدليل قولهم بيني وبينها ذ ببين لا يضاف الا الى
المتعدد فلا يتصور عطف المضاف وفي نحو مررت بك وبزيد و
ان امكن ان يكون للباء الثاني معنى اذ يمكن استيناف معنى
الجار والمجرور به بسبب الاستيناف له معنى لكن لما كان اجتلابه
كاجتلاب بين كان الظاهر ان يكون حكمه كحكم بين قوله كما في
الحرف اه يعني ليس باقل من الحروف الزائدة قوله مستدلين
بالاشعار وبقوله تعالى تسالون به والارحام بالجر في قرأة حمزة
واجيب عنه بوجوه احدها تقدير الباء وفيه ان حرف الجر
المقدر لا يعمل في الاختيار الا في نحو الله لا فعلن وثانيها انه

معطوف على مقدر والتقدير ونستو با لا بوين والا رحام وثالثها
بان الواو للقسم وفيه انه قسم السوال لان ما قبله واتقوا
الله الذي تسالون به وقسم السوال لا يكون الا مع الباء و
لما كان القسم انما يكون لتاكيد ما هو المقصود في الكلام
لم يصح حرف القسم الى قوله تعالى تسالون لان المقصود الامر
بالاتقاء ورابعها ان حمزة كوفي والكوفيون اجازوا ترك
اعادة الجار وفيه ان هذا انما يصح اذا لم يكن القرآت السبع
متواترة قوله وقويها لظاهر وتتقوي قوله كالاعراب في كونه
من الاحوال العارضة لهفي نفسه تامل لان للعامل دخلا فيه نعم
قابلية الاعراب كذلك قوله لقصد عدم التعيين بناء على ان
لا ضافة للعهد الذهني قوله او محمول الخ اعلم انهم جعلوا
الحمل على نكارة الضمير جوابا والشذوذ جوابا اخر واعترض
عليه بان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع كضمير ربه
رجلا ويمكن ان يجاب عنه بان ذلك مبني على ما ذهب اليه
الشيخ الرضي من ان الضمائر الراجعة الى النكرات اذا لم يكن
تلك النكرات مختصة بحكم وصفة كانت نكرات قوله اذ لو نصب
او خفض اه ولا يجوز ان يكون معطوفا على قائما وعمرو معطوفا
على زيد حتى يكون من باب العطف على معمولي عامل واحد
لامتناع عمل ما في الضمير المتقدم قوله فتعين الرفع الخ يحتمل
ان يكون مبتدأ او عمرو فاعله ولعله لم يذكر هذا الاحتمال
لانه ح في قوة الفعلية فيصير بمنزلة عطف الفعلية على الاسمية

قوله بان يكون معناها السببية لا العطف كما في اذا لقيته فاكرمه او يكون معناها السببية مع العطف كالفاء الناصبة للمضارع

قوله لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة وذلك للاتصال بينهما بالسببية · افاد الشيخ الرضي ما حاصله ان الجملة التي يلزمها الضمير كالصلة والصفة وخبر المبتدء اذا عطف عليها جملة اخرى متعلقة بها بان كان مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا عنه او لا و بغير ذلك جاز تجرد احدهما عن الضمير اكتفاء باختها وذلك لان ذلك التعلق يجعل المجموع امرا واحدا فتقول الذي جاء فيغرب الشمس زيد لان المعنى الذي بعد مجيئه غروب الشمس زيد وكذا الحال في ثم واما الواو ولما كان للجمع المطلق لم يجز ذلك فيه الا اذا ساعدته القرينة على التعلق كان تقول الذي قام وقعد بتهمل في بالك احد زيد قوله

واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين مختلفين بحذف المضاف وانما حذف المضاف ليقع الحكم على ما طه ذوي مما طهدم الجواز تعدد العامل لا تعدد المعمول ولذا اجاز العطف على معمولي عامل واحد قوله بهذا اي بهذا العطف وان كان اه كانه اشارة الى دفع ما قيل في هذا المقام من ان التالي في قوله واذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز منافٍ للمقدم وان لفظة اذا وصيغة الماضي يقتضي التحقق فكيف يصح الحكم بعدم الجواز وان الصواب ان يقول لم يجز العطف على عاملين مختلفين وحاصل الدفع انها العطف

بحسب الظاهر متحقق والتحقق بحسب الظاهر لا ينافي الامتناع بحسب الحقيقة ولعل النكتة في العدول عن الصواب المبالغة في الامتناع فكانه قال ان ذلك العطف وان كان ثابتا بحسب الظاهر لكنا نحكم بامتناعه لقيام الدليل الجلي وهو قيام حرف مقام عاملين ولك ان تقول ان المراد من قوله واذا عطف واذا اريد العطف وح يندفع الاشكال المذكور لكن يتجه عليه ان عدم الجواز لا يبتني على تلك الارادة فانه ثابت على تقديرهما فلا فائدة في التعلق قوله لكنه لم يجز عند الجمهور المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان مذهب المتقدمين ومنهم الاخفش ان العطف على معمولي عاملين جائز الا ما فيه الفصل بين العاطف والمجرور نحو ان زيدا في الدار وعمرو الحجرة فانه ممتنع اتفاقا للفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور وان مذهب سيبويه والفراء المنع مطلقا واما المتاخرون فهم يجوزون اذا تقدم المجرور في المعطوف عليه ويتاخر المنصوب والمرفوع ثم ياتي المعطوف على ذلك الترتيب وان لم يكن على هذا الوجه لم يجز نحو زيد في الدار والحجرة عمرو ومنهم من استدل على عدم الجواز بعدم استواء اخر الكلام واوله لان المخبر عنه في الاول مؤخر وفي الثاني مقدم والمصر استدل بان ذلك العطف خلاف القياس فيجب الاقتصار على مورد السماع وهو الضابطة المذكورة انتهى حاصل كلامه ومن هذا التفصيل ظهر ما في كلام الشرح اما اولا فلانه نسب المخالفة الى الفراء وذلك

غير صحيح لانه وافق سيبويه واما ثانيا فهو ان المفهوم من كلامه
ان الجمهور لم يجوزوا الا فيما استثناه وليس كذلك لان المتقدمين
يجوزون الا في مادة متفق عليه واما ثالثا فهو ان ما استثناه
قاصر عن الضابطة قوله وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء
جار في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو الدار الخ فانه يتبدل
عدم الجواز بالجواز والمخالفة بالموافقة خلافاً لسيبويه فانه
لا يستثني قوله بل يحملها على حذف المضاف حتى يكون من
باب العطف على معمولي عامل واحد قال التاكيد جاء بالهمزة
وبالواو واعقب به العطف لان العاطف ثم ولم والفاء قد يزاد
في التاكيد اللفظي كما يقال والله ثم والله وكقوله تعالى كلا سوف
تعلمون ثم كلا سوف تعلمون وقوله تعالى لاتحسبن الذين يفرحون
بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبهم بمفازة قوله
اي حاله وشانه فقوله امر المتبوع في النسبة او الشمول كقولك
شاذك في العلو اي في باب العلو اعظم من ان يوصف وامري في الفقر اي
في باب الفقر ظاهر قيل في النسبة تمييز عن الذات المذكورة
او المقدرة وكانه اراد به التمييز بحسب المعنى عن الذات
المذكورة اذا كان الامر بمعنى الشان او من الذات المقدرة
اذا كان بمعنى الشان قوله يعني يجعل حاله اي الحالة المفهومة
منه بطريق من طرق الدلالة كما ان نفسه في جاء زيد نفسه
مفهوم من زيد وكما ان الاحاطة مفهومة من جاء القوم
كلهم لانك اشرت بالقوم الى جماعة معينة فيكون حقيقة في

مجموعهم قوله اي في كونه منسوبا آه ولذا اطلق النسبة قوله وذلك الدفع يكون بتكريرا للفظ لا بالتكرير المعنوي فانه فيرنا قع لما قصدت به من دفع الغفلة ودفع ظن الغفلة فانك اذا قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو وقس عليه الصورة الاولى قوله بذكر كل واجمع اه قال الشيخ الرضي اعلم انهم اذا ارادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يضعوا الالفاظ الدالة على هذه المعاني نحو جاءني رجل واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول ثلثة واربعة الى غير ذلك واما اذا ارادوها باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ الدالة عليها الا لفظ جمع فان الاغلب قطعه عن الاضافة وهذه الالفاظ باعتبار هذا المعنى على ضروب فبعضها لم يجئ الا منصوبا على الحال وهو وحده فقط وبعضها لم يجئ الا تابعا على انه توكيد وهو كلا ومثله اجمع ومتصرفاته واخواته ولا تجيئ الا تابعة مضافة في التعديد على راى الخليل وربما نصب جمعاء وجمع حالا ليس على قلة وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيؤكد به لكن بباء زائدة نحو جاء القوم باجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكد بها مع الباء وبدونه واما جميع فهو بمعنى اجمعون ويستعمل على احد ثلثة اوجه اما مقطوعا عن الاضافة حالا واما مضافا فغير تاكيد يليه العامل نحو مررت بجميع القوم واما مضافا تاكيدا وهو اقل نحو جاء القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة تاكيدا

ومرة حالا وذلك من الثلثة وما فوقها تقول جاءني القوم كلهم
ولا يؤكد ثلثة واخواتها الا بعد ان يعرف المخاطب كمية
العدد وقبل ذكر التاكيد والا لم يكن تاكيدا بخلاف الوصف
في نحو جاءني رجل رجال ثلث قوله اما البدل والعطف فظاهر
خروجهما به لكن في اخراج بدل الكل احتيج الى منبه وهو ان
المبدل منه في حكم التنحية فلا يمكن ان يكون تقريره مقصودا
لتنافيهما قوله واداته توضيح متبوعهما الخ وكذا ينبغي
ان يقال واداتها الكشف والتوكيد مثل نفخة واحدة ويمكن
ان يقال في الثلثة انها خارجة بقوله في النسبة او الشمول لانها
لا تقرر امر المتبوع لا في النسبة ولا في الشمول وهذا اظهر
قال السيد قدس سره في حاشية الرضي قال المص في اخراج
الصفة المؤكدة مثل نفخة واحدة ان تقرير امر المتبوع لا تتحقق
بدون الدلالة على معنى المتبوع لكن واحدة لا تدل
على معنى النفخة اذ لا دلالة فيها على النفخ اصلا وايض ان واحدة
لا تقرر معنى نسبة ولا شمول ثم اعترض بان واحدة تدل
على معنى الوحدة التي هي مدلولة للنفخة واجاب بان الوحدة
مستفادة من النفخة ضمنا لا قصدا انتهى اعترض الشيخ الرضي
على هذا الجواب بان المدلول ايضم فان اجمعون في قوله جاء
الرجال اجمعون بقرر مدلول الرجال تضمنا لا مطابقة
لان كونهم مجتمعين في المجيء بمعني انه لا يشذ منهم احد
مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معرفا باللام المشار بها

الى رجال معينين لا مدلول اصل الكلمة وقد صرح بان اجمعون يدل على الاحاطة دون كونهم متصفين بالفعل في حالة واحدة خلافاللزجاج والمبرد كما قالا في قوله تعالى وسجد الملائكة كلهم اجمعون ان كلا دال على الاحاطة واجمعون على ان السجود في حالة واحدة قال وهولفظي ومعنوي ولا يجوز ان يوكد النكرة بالتاكيد اللفظي الا اذا كانت تلك النكرة محكوما بها ولا توكد بالمعنوي مطلقا عند البصريين واما الكوفيون فيجوزون التاكيد بكل واجمع دون نفسه وعينه اذا كانت النكرة معلومة المقدار كيوم وشهر قال الشيخ الرضي ذلك ليس ببعيد قوله اي تكرير اللفظ الاول وما به يكرر اللفظ الاول قيل جاز ان يكون الضمير في قوله وهو لفظي ومعنوي راجعا الى المعني المصدري للتاكيد بطريق الاستخدام ولا يخفى بعده واعترض عليه بان صاحب المفصل ذهب الى ان زيد في قولك يا زيد زيد جاز ان يكون بدلا مع صدق هذا الحد عليه واجيب بان زيد يجوز ان يذكر على انه مقرر كما هو الظاهر وح يكون تاكيدا قطعا ويجوز ان يذكر زيد الاول على انه توطية لذكر غيره ثم بدا له ان يقصده دون غيره فذكره ثانيا بهذا الطريق وح يكون زيد الثاني بدلا وجاز ان يكون شيء واحد مقصودا وغير مقصود بحسب وقتين قوله او حكما بذكر المرادف اعترض عليه بان اكتع واخواته مرادفة لاجمع فيكون تاكيدا لفظيا مع انه عدها من المعنوي واجيب عنه بانا لا نسلم

المرادفة وكونها بمعنى اجمع لا يستلزم المرادفة لجواز ان يكون ذلك طاريا بغلبة ضمها مع اجمع والمرادفة ليست الا بحسب الوضع ولئن سلم المرادفة فلا نسلم انها تاكيد لا جمع بل هي تاكيد بما اكد به اجمع واما قول المص واكتع واخواته اتباع لاجمع ليس معناه انها تاكيد له بل معناه انها اتباع لها استعمالا يعني انها لا تستعمل بدونها لخفاء معنى الجمعية فيها قال ويجري في الالفاظ كلها اعلم ان المؤكد اما مستقل يجوز الابتداء به والوقف عليه اوغير مستقل فغير المستقل ان كان على حرف واحد يتكرر بتكرر عماده في السعة نحو بك بك وضربت ضربت وان لم يكن على حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان ان زيدا قائم وقد جوز في تكرير الضمير المتصل المرفوع والمجرور التاكيد بالمرفوع المنفصل نحو بك انت وضربت انت وفي تكرير الضمير المنصوب المتصل التكرير بالمنصوب المنفصل والمرفوع المنفصل نحو ضربته اياه واما المستقل فتكريره بلا فصل نحو زيد زيد ومع الفصل نحو قوله تعالى وهم بالاخرة هم كافرون قوله قيل لا معنى لهذه الكلمات قال الشيخ الرضي التاكيد اللفظي على ضربين احدهما ان تعيد اللفظ الاول وثانيهما ان تقويه بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئا مريا اولا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقوية معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن قسن اويكون له

معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبث الثرى استخرجته

وقولهم اكتعون ابصعون ابتعون قيل من القسم الثاني اي

لامعنى لها مفردة وقيل من الثالث وذكر اشتقاقها مما ذكره الشارح

قدس سره قوله ويمكن استنباط مناسبات الخ اما التمام فلان

العموم هو تمام الافراد والاجزاء واما الري فلانه تمام الشرب

وقد عرفت ان العموم هو التمام واما السيلان فلانه يستلزم

انبساطا وشمولا والعام منبسط شامل واما الطول فلانه امتداد

وللعام امتداد وجودي قوله وعن بعض العرب نفسها هما اولى

اولى لكراهيتهم اجتماع تثنيتين حيث يوكل اتصالهما لفظا ومعنى

قال باختلاف الضمير العائد في كله وكذا في جميعه قوله او الجمع

غير الجمع المذكر السالم فانه لا يونث قوله وجمعه في جمع المونث او

ما يجري مجراه وهو ما سوى جمع المذكر العاقل خلافا للاندلسي

فانه جوز اذا كان مكسرا قوله ولا حاجة الى ذكر الافراد قيل اراد

بقوله ذو اجزاء ذو تعدد يعني بطريق عموم المجاز فيتناول

الاجزاء والافراد قوله لان الكلي ما لم يلاحظ اه جاز ان يلاحظ

افراد الكل مجتمعة ولو كان الحكم على كل واحد واحد من افراده

كالدرهم البيض والدينار الصفر كما جاز عكس ذلك ايضا

وهو توهم الحكم على كل فرد مع ان المحكوم عليه هو المجموع

كقولك زيد انسان وكل انسان اي مجموعه حيوان فزيد حيوان

كذا ذكره المحقق الطوسي قال يصح افتراقها حسا او حكما يعني

افتراق حس او افتراق حكم والظاهر انه لا يكفي الافتراق

التحسيد ون الافتراق الحكمي حتى لو كان ذا اجزاء يصح افتراقها حسا ولم يصح افتراق حكمها وحالها لم يصح توكيده بكل واجمع في المعيار الافتراق الحكمي قال مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله قال الشيخ الرضي قد يكون لشيء اجزاء يصح افتراقها حسا وحكما نحو اشتريت العبيد فاذا اكد بكل يرتفع الاحتمال الاول لا الثاني لان الاول اشهر فيسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا اردت رفع الاحتمال الثاني قلت اشتريت جميع اجزاء العبيد قال بخلاف جاء زيد كله القياس عليه يقتضي ان لا يصح اخ ضم الزيد ان كلاهما خلافا للمبرد فانه جوزه وهو خلاف القياس والسماع قال واكتع واخواته اتباع لا جمع اذا اردت الجمع بين الفاظ التاكيد وذلك غير كلا فترتيبه ترتيب المتن لكن يناقش في تاخير ابصع عن ابتع فان الزمخشري وحده ذهب اليه وتبعه المص قال الشيخ الرضي اما تقديم النفس على العين فلان الاحاطة صفة للنفس وتقديم الموصوف اولى واما تقديمها على العين فلان النفس موضوعة للذات والعين مستعارة لها من الجارحة كالوجه المستعار للذات واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا وانبا على المشتق اولى واما تقديم الجمع على اخواته فلكونه اظهر في معنى الجمع اما تقديم اكتع في الصحيح على اخويه فلكونه اظهر في افادة معنى الجمع لانه مشتق من حول كتع اي تم قال بما نسب الى المتبوع فيه انه يفهم منه ان البدل لا يكون من المنسوب قال دونه ظرف المنسب

او حال من المستتر فيه اي متجاوزا من المتبوع قوله بل يكون النسبة اليه توطية هذا غير ظاهر في بدل الغلط قوله لان متبوعه مقصود ابتداء ومتبوع البدل لا يكون مقصودا ابتداء سواء كان مقصودا انتهاء اولا فدخل فيه يا زيد زيد ان جعل بدلا فانه لم يكن مقصودا ابتداء كما ذكرناه في بحث التاكيد لكنه صار مقصودا انتهاء ويظهر من ذلك ان هذا التقدير اظهر من ان يقال لان المتبوع لا يكون مقصودا الا ابتداء اولا انتهاء امع انه لا حاجة لنا في اخراج المعطوف ببل الى قوله ولا انتهاء قوله ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا ان قلت قد وقع في كلام جماعة من العلماء ان الاستثناء تكلم بالباقي وان الحكم في المستثنى بالاشارة لا بالعبارة فكيف يصح القول بان النسبة الى التابع مقصود فلنا اذا اردت تطبيق هذا التعريف على مذهبهم فلا بد من تخصيص ما ذكروه بالاستثناء المحض اومن ان يقال ان قولك ما قام احد الا زيد لما كان في قوة قولك ما قام احد غير زيد كان البدل في الحقيقة غير زيد وهو المقصود بسلب القيام وح لا حاجة الى تعميم النسبة قوله وبدل الاشتمال قال ابن جعفر انما قيل له ذلك لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بحيث يبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر ثانيا وينبغي ان يحمل كلام الشيخ قدس سره على هذا قوله فالاضافة

في الاخيرين اعترض عليه بان هذه الاضافة لامية والاضافة
في الاولين بيانية بمعنى من فكيف يصح عطف الاخيرين
على الاولين وقد وجب ان يكون اعراب التابع والمتبوع
من جهة واحدة شخصية ويمكن ان يقال لوقرى والاشتمال
والغلط بالرفع بحذف المضاف معطوفا على قوله بدل الكل
لم يتجه ذلك وكذا ان جعل الاضافة في الاولين بمعنى اللام
او فرق بين من المذكور والمقدر النائب منابها المضاف اوقري
بالجر بتقدير المضاف قوله بل لا اري عطف البيان الابدل
الكل كما هو ظاهر كلام سيبويه قوله والبيان فرع المبين ولو
لا المبين لم يات به قوله الا الغلط فان كون الثاني هو المقصود
دون الاول ظاهر قوله وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني
وجعلته مناط الحكم فكانك قلت جاءني زيد من قطع النظر من
ان يكون اخاك واذا قلت اكرمت زيدا اخاك فكانك قصدت
بذلك المن على المخاطب واردت ان الاكرام وقع عليه
من حيث انه اخوك وهذه الفائدة منتفية في عطف البيان قوله
بحيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا
فلو لم يكن النسبة الى الملابس اجمالا بل تفصيلا لم يكن بدل
اشتمال فلا تقول في بدل الاشتمال قتال الاميرسيافه وبني
الوزير وكلاءه لان الملابس مفهوم معين قوله بخلاف ضربت
زيدا حماره فلا بد من اعتبار ذلك القيد لاخراجه
واخراج ماذكره قوله فيدخل فيه اذ اي لو لم يلزم ثبوت

قسم خامس قوله نظرت الى القمر فلكه فيه ان النسبة الى
المبدل منه لا توجب النسبة الى البدل فكيف يكون مثال
لبدل الاشتمال وكذا المثال الاخير قال بعد ان غلطت
بالقصد وشرط اسلوب الترقي بالنسيان او بسبق اللسان قال
الشيخ الرضي الاخيران لا يوجد ان في كلام الفصحاء ثم قال
ان وقع بدل النسيان في كلام فحقه الاضراب ببل قال بغيره قيل
لم يعد بالمبدل منه او بالمتبوع لانه حين ذكر لم يذكر
بحيثية كونه مبدلا منه او متبوعا بل بحيثية كونه غلطا قوله واذا
كان المبدل يجوز ان يكون نكرة بالرفع ومعناه اذا كان نكرة مبدلة
من معرفة قال فالنعت قال الشيخ الرضي ليس ذلك على اطلاقه بل
هو في بدل الكل ثم نقل عن ابي علي انه قال يجوز ترك النعت اذا
استفيد من البدل ما ليس من المبدل منه كقوله تعالى بالواد المقدس
طوى اي مقدس مرتين قوله لئلا يكون المقصود انقص نقل عن
المص انه جعل هذا وجها لتوصيف بدل الكل واما وجه توصيف بدل
البعض والاشتمال فقد قال لانهما لا بد فيهما من ضمير يرجع الى
المتبوع ليعلم انه بعضه او ملابسه فلو كان متصلا لكان معرفة ولو كان
منفصلا لكان موصوفا به قوله ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم
قال الشيخ الرضي انما يصح بدلا اذا تقدم لفظا الزيدين وجاءونك
والنحاة يوردون في هذا المقام نحو زيد ضربته اياه وهو تاكيد
لفظي لرجوعهما الى شيء واحد وقد اتفقوا في مثل اسكن انت
وزوجك الجنة ان انت تاكيد فكذا هما انتهى حاصل كلامه

ان البدل يفيد مالا يفيده الاول وما ذكره من المال لايفيد
الاما يفيده الاول قلنا ان البدل يفيد هنا ان ما ينبغي ان ينصب
اليه الفعل ليس الا زيدا كما اشرنا اليه في قولك يا زيد زيد قوله
لان المضمر المتكلم والمخاطب افيد ولانه يلزم ان يكون شيء
غائبا ومخاطبا او متكلما وفيه بحث اذ يلزم منه ان لا يجوز
ابدال هذين الضميرين من الاسم الظاهر قوله مع كون مدلوليهما
واحدا فلا يفيد زيادة على ما يفيده المبدل منه وفيه ان المفهومين
متغائران غاية ما في الباب انهما متحدان بحسب الذات قوله
فان المانع فيها مفقود فيفيد مالا يفيده المبدل منه قوله راني
على نافة دبراء عجفاء نقباء الدبراء پشت ريش شده والعجفاء
لاغر والنقباء سوده شده پاي قوله ان كان فجرا اي كان يحلف
يمين فاجر قوله ان جعلناه بمعنى المصير اي ضمن فيه معنى
الجعل قوله لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني لا يقال جاز ان يكون
المبني الماخوذ في التعريف معلوما بوجه غير الوجه الذي اريد
كسبه لانا نقول لا اعتبار لهذا الاحتمال والا لم يصح الاعتراض
على تعريف المبني بانه تعريف الشيء بنفسه والظاهر ان السر
فيه ذلك ان اللفظ حقيقة في مسماه مجاز في غيره فلو اريد به وجهه
لا مفهومه كان مجازا قوله والامر بغير اللام لم يقل وامر المخاطب
كما هو المشهور لان امر المخاطب اذا كان مع اللام كان معربا
قوله والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب هو هذه المناسبة
لا العكس لانها اعم من المشابهة وهي كافية في البناء كما

يشهد عليه تفصيل موجبات البناء قوله ولقد فصل يعني انه اراد
بقوله ما ناسب مبني الاصل مناسبة معتبرة تفصيلها ما ذكره
صاحب المفصل لكن يشترط ان لا يعارضها جهة مقتضية للاعراب
كاضافة ايّ الموصولة وبهذا التحقيق اندفع ما يتجه عليه من
انه لا يجوز ان يراد مطلق المناسبة لظهور بطلانه ولا مناسبة
موثرة للبناء لاستلزام الدور ولا مناسبة قوية لاستلزامه
التعريف بالمجهول لان للقوة مراتب ولا يراد بها معنى شامل
لجميع تلك المراتب قوله اما بتضمن الاسم معنى المبنى الاصل
تحقيقا لا توهما فلا يلزم بناء التثنية لان تضمنها الواو العطف وهمي
لا حقيقي قوله فكلمة او هنا لمنع الخلو لا للشك فلا ينافي التعريف
ان قيل في اي شق يدخل غاق في قولهم غاق صوت الغراب اجيب
بانه غير مركب حكما باعتبار قصد المشاكلة للمسمى الواقع غير
مركب وهو ما يتكلم به الصياد لا ما يرمي به الغراب من صوته
لانه ليس كلمة فلا يكون معربا ولا مبنيا قال والقابه عبر عن
حركات البناء بالالقاب دون الانواع لعدم اختلاف اثارها قوله
اي القاب المبني من حيث حركات اواخره وسكونها والقاب
البناء المفهوم من المبني من حيث علامته يعني الالقاب حركات
اواخره وسكونها والقاب علامة البناء التي هي حركات وسكون
الضم والفتح والكسر وانما خص بالحركات لان المبني قد يكون
مع الالف والياء نحو يا زيدان ولا رجلين ولا يطلق عليهما الضم
والفتح حقيقة وقد وقع ذلك الاطلاق في كلام المتقدمين مجازا

قال الشيخ الرضي وعندي ان اطلاق الرفع والنصب والجر على الحركات الاعرابية حقيقة وعلى الحروف الاعرابية مجاز تسمية للنائب باسم المنوب قال ضم وفتح وكسر ووقف سمي الضم ضما لحصوله بضم الشفتين والفتح فتحا لانفتاح الفم في التلفظ والكسر كسرا لانكسار الشفة السفلى في التلفظ به والوقف وقفا لتوقف النفس عن الجري قوله وبالعكس يعني يطلقون الرفع والنصب والجر على الحركات البنائية قوله والمراد ان الحركات الخ دفع لما قيل من ان كلامه يدل على اختصاص الضم والفتح والكسر بالمبني ولعله فهم ذلك الاختصاص من قوله القابه لان لقب الشيء مختص به فعلى ما ذكره الشارح كان معناه ان تلك الامور القاب لحركات المبني لا بخصوصها قوله لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ويطلقون السكون على الجزم بحذف الحركة قوله حيث قال بالضمه رفعا قلنا فيه قش فيه بالفرق بين ما معه التاء وما ليست معه قال والكنايات والاولى ان يقول وبعض الكنايات لان بعضها معرب كفلان وفلانة قال والاصوات قيل انها ليست اسماء الا انها ليست موضوعة لكنها جارية مجرى الاسماء المبنية في البناء فلهذا عدها منها قال المضمر قدمه على سائر المبنيات اذ ليس في شيء منه اعراب ولا نزاع في بنائه وليس ايضا فيه فساد الالتباس وعلة بنائه احتياجه الى حضور او تقدم مكني عنه قال ما وضع اي اسم وضع فلا يرد النقض بمثل كاف ذلك قوله من حيث

انه متكلم فيه ان ايا في مثل اياي مثلا ضمير على القول المختار مع انه ليس موضوعا للمتكلم من حيث انه متكلم بل للمكني عنه مع قطع النظر عن حقيقة التكلم والخطاب والغيبة وانما يفهم تلك الحيثيات من لواحقها اللهم الا ان يقال لما ان ايا يلزمها تلك اللواحق فهو باعتبار تلك اللواحق موضوع لما ذكره ويمكن ان يجاب ايض بانه مشترك لفظي وتلك اللواحق لتعيين المراد لكنه بعيد قوله ويخرج بهذا القيد يعني قوله به لفظ المتكلم والمخاطب فانهما ليسا موضوعين للمتكلم والمخاطب بهما ولهذا لم يصح انت متكلم وانا مخاطب وكذا يخرجان عن الحد بالتفسير السابق لان المراد بالمتكلم والمخاطب ذاتهما ولفظا المتكلم والمخاطب موضوعان للمفهوم وبقيد الحيثية هناك يخرج زيد اذا عبر المسمى بزيد عن نفسه بزيد وقس عليه حال المخاطب ومنهم من فسر قوله ماوضع لمتكلم بقوله اي مادة او بطريق الكناية وقال بهذا خرج لفظا المتكلم والمخاطب لانهما موضوعان صيغة وصريحا ولعله اراد بالصيغة الهيئة الاشتقاقية فلا يرد ان لفظ انا موضوع صيغة للمتكلم بناء على ان الهمزة مع النون قد تكون للشرط وقد تكون للتحقيق قوله فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب يعني لما ليس متكلما من حيث انه متكلم ولا مخاطبا من حيث انه مخاطب ولهذا تقول يا تميم كلهم نظرا الى اصل المنادى ويقول المسمى بزيد زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت وانما جاز يا تميم كلكم لان يا دليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل التكلم قوله ويخرج

بهذا القيد الاسماء الظاهرة ان قيل اذا اريد الوضع بطريق الكناية خرج الاسماء الظاهرة به فلم يكن قوله تقدم داخلا في الحد بناء على ذلك التفسير قلنا لم يخرج به بعض الاسماء الظاهرة مثل كم وكذا فلا بد منه لاخراجه قوله اراد بالتقدم اللفظي الخ اعلم ان تفسير تقدم اللفظي بما ذكره يدل على انه جعل قوله لفظا ومعنى او حكما من اقسام الذكر حقيقة لا من اقسام التقدم حقيقة لكن لما كان المقصود الاصلي ههنا بيان التقدم جعله من اقسامه وبهذا اندفع اعتراض الشيخ الرضي بان تقسيم التقديم اللفظي الى التحقيقي والتقديري خلاف دابه فان عادته جعل اللفظ قسيم التقديري كما مر في بيان حكم المعرب وبيان الاعراب بل نقول لقائل ان يقول لا معنى لان يجعل الحكمي من اقسام التقدم حقيقة بناء على تفسيره لانه جعل الحضور الذهني وعهديته قبل ذكر الضمير بمنزلة الذكر ولاخفاء في ان التمحل ليس الا في جعل العهد في حكم الذكر واما التقدم فتحقيقي لا حاجة فيه الى تمحل نعم لو جعل الضمير راجعا الى المفسر الذي بعده احتيج الى تمحل في التقدم بان يقال مثلا انه متقدم بحكم وضع الضمير واقتضائه فانه يقتضي لذاته تقدم المرجع لكن قد يخالف وضعه ومقتضاه لغرض قوله اما مفهوم من لفظ بعينه سواء كان بطريق التضمن او الالتزام ومنهم من خص بالاول وجعل الثاني من باب السياق والاول اظهر قوله كقوله تعالى هو اقرب للتقوى وكقوله تعالى حتى توارت بالحجاب اذ العشي يدل على توارى الشمس والشيخ الرضي جعله من

باب المفهوم من السياق والظاهر انه ليس منه لانه المفهوم من
لفظ واحد قوله فكانه متقدم من حيث المعنى الظاهر ان يقال
من حيث اللفظ قوله او من سياق الكلام السابق على الضمير او
الواقع فيه الضمير وان كان مع ضميمة قرينة خارجية كما
قال الشيخ الرضي في قوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر ان النزول
في ليلة القدر التي هي في رمضان دليل على ان المنزل هو القران
مع قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القران قوله وكذا الحال
في ضمير نعم رجلا واما الضمير في باب التنازع فللتحرز عن التكرار
وحذف الفاعل قال فالمتصل الفاء للتفسير قال المستقل بنفسه
في التلفظ بلسان التخاطب قوله لقيامه مقام الظاهر مع اعرابه
للاختصار قوله لامانع ان قلت من الموانع الفصل وقد يقع
بين المضاف والمضاف اليه قلنا لا يقع اذا كان المضاف اليه ضميرا
مع ان الفصل بينهما مطلقا قبيح قال الاول ضربت وضربت قيل
الاولى ان يقول ضربت واضرب الى ضربن ويضربن ليكون
افراد المرفوع المتصل مستوفاة ويمكن ان يجاب عنه بان
المراد بضربت صيغة المتكلم المعروف ماضيا كان او مستقبلا او ان
المقصود التنظير لا استيفاء العدد فان قلت ولم ذكر صيغة
المجهول قلنا ذكرها لئلا يتوهم ان اختلاف الصيغة يستلزم
اختلاف الضمير ودفع توهم فاسد اولى من بيان مبتذل قال الى
ضربن قيل الى ههنا لمد الحكم لا للاسقاط فيلزم ان لا يدخل
مابعدها في الحكم اجيب بان معناه الاول ضربت وضربت و

ما دون ذلك الى ضربين فيكون الى ح للاسقاط فيل خل ضربين قوله وانما بدأ بالمتكلم الصرفيون يبدءون بالغائب لتجرده عن اللواحق ثم يراعون اسلوب الترقي قوله انا نحن قد تبدل همزته هاء انحو هنا وقد يمد همزته نحو انا وقد يسكن نونه في الوصل وهو عند البصريين همزة ونون والالف زيدت للوقف قوله والضمير في انت الى انتن هو ان اجماعا قال الشيخ الرضي هو مذهب البصريين ومذهب الفراء ان انت بكماله اسم وقال بعضهم ان التاء هو الضمير وان عماد كما ان لواحق اياك واخواته ضمائر عند الكوفيين واياعماد قوله لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة لان المشاهدة شاهد على الفرق فيه واعطوا الغائب حكم المخاطب وذلك مبني على تغاير الواحد الغائب والواحدة الغائبة قياسا على المرفوع المنفصل كهو وهي قوله خاصة قيد حال من ضمير يستتر والتاء للمبالغة او مصدر كالكاذبة منصوب بحذف وفاي اخص بالاستتار خصوصا والجملة معترضة قوله التي وضعها للاختصار اي المنظور في هذا الباب الاختصار اما اولا فبالاخذ المعاني المقتضية للاعراب في مدلولاتها لئلا يحتاجوا الى اعراب واما ثانيا فبقلة الحروف وهي في المتصلة ظاهرة واما في المنفصلة فلانك اذا عبرت عن نفسك وعن غيرك باسمائهما وجدت فيها بان الضمير اقل حروفا منها واما ثالثا فبعدم الاحتياج الى قرينة ترفع الالتباس الذي في الاسماء الظاهرة فانك اذا قلت زيد مثلا

التبس على المخاطب انه زيد العالم او الجاهل فيحتاج في تعيين المراد الى قرينة واذا قلت انت او انا وهو بعد سبق المرجع لم يحتج الى قرينة تزيل الالتباس واذا عرفت ذلك فالاصل في هذا الباب المتصل المستتر لانه اخصر ثم المتصل البارز ثم المنفصل قوله استتار الفاعل ليس المستتر من مقولة الصوت والحرف ولا ادري من اي مقولة هو قال للمتكلم صفة للمضارع قال مطلقا اي زمانا مطلقا او استتارا مطلقا والظاهر ما قال الشارح من انه بيان للمتكلم وكذا الحال في قوله وفي الصفة مطلقا قال وفي الصفة مطلقا تذكير قوله مطلقا باعتبار ان الصفة هو الوصف قال ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر صور الانفصال فيما ذكره لان الصفة الواقعة بعد حرف النفي او حرف الاستفهام اذا كانت عاملة في الضمير الفاعل يجب انفصاله نحو اقائم انتم وذلك لان فاعله احد جزئي الجملة فاعتنى بابرازه وكذا فاعل المصدر قال الالتعذر المتصل اللام للوقت او لاجل قوله اذ الاتصال انما يكون باخر العامل لان الضمير المتصل كالجزء الاخير من عامله واذا لم يكن قبله عامل بل كان موخرا او محذوفا فكيف يكون كالجزء الاخير فالاولى لفصل من بابه ما وقع تابعا تاكيدا او بدلا او عطفا وكذا ما وقع بعد اما المفيدة للشك في اول الامر نحو جاءني اما انت او زيد وما وقع ثاني بابي علمت واعطيت اذ لو كان الاتصال يورث التباسا بالمفعول الاول اما اذا لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت

اولى والانفصال في باب علمت قال لغرض قال الشيخ الرضي احترز به عن نحو ضرب زيد اباك فانه لايجوز ذلك مع الفصل اذ لاغرض فيه لان قولك ضربك زيد بمعناه ثم اعترض عليه بان التقديم يفيد الاهتمام فاجاب بان تقديم المفعول لايفيد ذلك بل قد يكون ذلك لاتساع الكلام بل قيل ان تقديم المفعول على الفعل يفيد كونه اهم قال صفة جرت يعني بالجري ان يكون نعتا او حالا او صلة او خبرا قوله اقتصارا على ماهو الاصل مع ظهوران الحكم لا يختلف قال وما ضربك الا انا وانما ضربك الا انا قوله ولكنه تاكيد لازم لا فاعل اه هذا هو تحقيق الشيخ الرضي وقد فصل ههنا تفصيلا وقال اذا اختلف ما جرى عليه وما هو له في الافراد وفرعيه يعني التثنية والجمع وفي التذكير وفرعه وهو التانيث فلا لبس سواء كان متحمل الضمير صفة او فعلا وان اتفقا فيما ذكرنا فان اتفقا في الغيبة ايضا فاللبس حاصل سواء كان المسند فعلا او صفة والضمير لا يرفع اللبس وان اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس منتف في جميع الافعال الا في غائبة المضارع مع المخاطب وفي غائبتيه مع المخاطبين فان اللبس حاصل فيها ويرتفع بالتاكيد واما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور ويرتفع بالتاكيد فلما رفع الاتيان بالمنفصل اللبس في هذه الصورة طرد البصريون في الجميع سواء كان هناك لبس اولا وسواء رفع اللبس اولا واما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب

تاكيد ضميره اصلا لان رفع الالتباس فيه قليل كما عرفت فان قلت ضمير المفعول في انا زيد ضاربه يرفع اللبس فلم لم يكتفوا به قلنا لما كان هذا الضمير لم يوت به لمجرد رفع اللبس وكان مما يجوز حذفه خيف الالتباس على تقدير حذفه فاتى لمجرد رفع الالتباس ضمير لا يجوز حذفه قال واذا اجتمع ضميران و لم يكن مما تعذر فيه الاتصال قوله احترازعما اذا تساويا قال سيبويه ان كانا غائبين جاز الاتصال وهو عربي لكن الانفصال اكثر وان لم يكونا غائبين لم يجز الاتصال و اجاز المبرد قياسا على الغائب قوله المتحرز عن تقدم احد المتساويين فيه انه يجوز ان يترجح الاول بانه فاعل في الاصل كضربتك او فاعل بحسب المعنى كالمفعول الاول من باب اعطيت ويمكن ان يدفع بان الترجيح في المعنى لا في اللفظ ووجوب الانفصال باعتبار الشناعة في اللفظ قوله فيلزم انفصاله اه ولان الثاني اشرف من الاول لكونه اعرف فيانف من كونه متعلقا بما هو ادنى قوله وحكى سيبويه اي عن النحاة و قال انما هو شيئ قاسوه و لم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها واستجاد المبرد مذهب النحاة قال فلك الخيار لاجتماع جهتي الاتصال والانفصال قوله باعتبار عدم الاعتداد وبسبب ان لا مقتضية في التعلق بما هو اشرف منه وصيرورته جملة بالاتصال قوله وان شئت اوردته منفصلا قال الشيخ الرضي و الانفصال في باب علمت اولى من الانفصال في باب اعطيت لان المفعول

الاول في باب اعطيت فاعل من حيث المعنى فكان الثاني اتصل
بضمير الفاعل وفي مفعولي باب علمت راجعة المبتدأ والخبر
وفيهما الانفصال قوله لانه كان في الاصل اه ان قيل ان انفصال
خبر المبتدأ باعتبار ان عامله معنوي وقد انتفى بوجود الناسخ
فكيف يصح ابقاء اثره قلنا هو معدوم صورة ثابت معنى والناسخ
عكس ذلك لان الناسخ في الحقيقة قيد للخبر فان قولك كان زيد
قائما في معنى زيد قائم في الزمان الماضي قوله لكون ما بعد لولا
مبتدأ عند الجمهور او فاعل فعل محذوف او مرفوعا بلولا والوجوه
الثلاثة تقتضي الانفصال قوله لكن غير الاسلوب يعني ان ضمير
المتكلم غير خارج كما قيل وذلك لان المراد بقوله لولا انت هو
الضمير المرفوع المنفصل ويعني بقوله اه من اوله الى اخره فيشمل
ضمير المتكلم لكنه غير الاسلوب لما ذكره قدس سره قال وعسيت اه
انما لم يقل لولا ذت وعسيت اه لاختلاف الضميرين بالاتصال و
الانفصال ولما لم يختلف الضميران في لولاك وعساك اعتبرا هما غاية
واحدة قوله وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام اي مقام اتصال
الضمير خاصة قال سيبويه يصح ان يكون بعض الكلمات مع بعضها
حال كما ان لدن يجر ما بعده بعدها بالاضافة واذا وليتها غدوة
تنصبها قال الشيخ الرضي وفيه نظر لان الجار اذا لم يكن
زائدا لابد له من متعلق ومتعلقه غير ظاهر ويمكن ان يقال
متعلقه جوابه اذ معنى لولاك لهلكت انتفى هلاكي بوجودك قوله
فالاخفش يصرف فيه بعد لولا ويلزمه تغيير اثنى عشر ضميرا قوله

وسيبويه في نفسه ويرجحه ان التغيير في واحد قوله لتقاربهما في المعنى لان معناهما الاطماع والاشفاق فيراعي جانبي لعل وعسى فينصب الاسم به ويجعل خبره مضارعا البتة والغالب فيه ان يكون مع ان لرعاية عسى وجاز تركه لرعاية لعل قال ونون الوقاية ويسمى ايضا نون العماد لان العماد كما يحفظ السقف عن السقوط يحفظ ذلك النون اخر الكلمة عن الكسر قوله اي ياء المتكلم اذ لم يجهل غيره قوله لتقي اه اي لتحفظ عما هو اخت الجر وهو كسرة في اخر اجزاء الكلمة غير عارضة لالتقاء الساكنين وذلك لانهم لما منعوا الفعل الجر وكانت الكسرة اصل علامات الجر بخلاف الفتحة والياء كرهوا ان يوجد فيه ما هو اخت له وبعبارة اخرى كرهوا ان يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال علامة له وفي ذلك مبالغة في الفرار والتبعيد عن المجرور خواصها في نحو اعطاني ويعطيني اما لطرد الباب ولكون الكسر مقدرا كما في عصاي وقاضي وتركها في نحو عسى لحملها على لعل قوله ولهذا سميت نون الوقاية يعني ان اضافته من باب اضافة السبب الى المسبب ولك ان تقول ايضا انه من باب رجل سوء قال عريا عن نون الاعراب سواء كان معه نون الضمير ونون التاكيد اولم يكن معه احدهما وانما جاز قيام نون الاعراب مقام نون الوقاية دون تلك النونات لان نون الاعراب كنون الوقاية في ان لا معنى لها قوله لعروضها بالنسبة الى الكسرة العارضة للياء فانها الزم لانها كجزء الكلمة بخلاف الكلمة المستقلة قال وانت

خطاب عام قوله مع النون ظرف لقوله مخير قوله يعني ان وكان
اه هذا التفسير مبني على انه حمل التخيير على تجويز الجانبين
سواء كان مع التسوية اولا وذلك لان قوله واخواتها عام يشمل
ليت ولعل ولان لدن حكمها مع الياء في المشهور رجحان النون
ولك ان تحمل التخيير على التسوية كما ينساق اليه الفهم وتختص
قوله واخواتها بما سوى ليت ولعل بقرينة ذكرهما فيما بعد و
تقول في لدن انه تبع الخبر ولي فانه ذهب الى التسوية ويويده انه
لم يذكره مع ليت قوله للمحافظة على الحركات البنائية هذا ظاهر
في غير التثنية فوجهه ان كسرة المناسبة مغائرة لكسرة نون الاعراب
اوانها لطرد الباب قوله وعلى السكون في لدن قال الشيخ الرضي
لم يحافظوا على الفتح والضم اللازمين قال سيبويه يقال في لدن
بالضم لدي وفي الكاف الجارة كي لان السكون يبعد الكلمة عن الاسماء
المتمكنة ويقربها الى الافعال المبنية على السكون والفتح والضم
بقربانها الى تلك الاسماء ومن ههنا يفهم ان التحرز عن اخت
الحرف في المضارع مع النون من حيث انه فعل لا من حيث انه
حركة اخره حركة بنائية وكذا التحرز عنها في الحروف المشبهة
بالفعل وقد صرح بذلك التعليل قوله تحرزا عن اجتماع النونات
فيه تغليب اذ ليس في لدن الا اجتماع النونين قوله كما في
لعل فانه في قوة اجتماع اربع نونات اذ ليس الفاصل بين
اللامين الا حرفا واحدا قال ويختار في ليت المشهور فيه ان
النون لازمة الا لضرورة الشعر قال ويتوسط بين المبتدأ والخبر

الظاهر ان يقول ويقع بين المبتدأ والخبر ففيه تجريد ويحتمل
ان يكون بين للتاكيد وانما احتيج الى التاكيد لان حق المبتدأ
والخبر ان لايقع بينهما فصل قال قبل العوامل وبعدها واعترض
عليه بان العوامل اذا دخلت عليهما لم يبقيا مبتدءا وخبرا
فكيف يصح قوله ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل وبعدها
واجيب عنه بان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز وذلك جائز
عند المص وبان فيه عموم المجاز بان يراد بالمبتدأ مثلا الجزء
الاول من الاسمية وبالخبر الجزء الثاني منها وبان المبتدأ والخبر
على حقيقتهما لانه من قبيل رأيت هذا الشاب في شبابه وصباه
وانه حقيقة وفيه نظر لان الوصف في الحاضر لغو وفي الغائب
معتبر ولهذا بنى الفقهاء على ذلك مسائل وما نحن فيه ليس
من قبيل الوصف بالحاضر بل من قبيل الوصف بالغائب فنظيره
رأيت شابا في شبابه وصباه لا رايت هذا الشاب في شبابه
وصباه قال صيغة مرفوع انما اتي للفصل بما هو في صورة الضمير
لانه غير صالح لان يوصف وانما اختير صورة المرفوع لتناسب
الطرفين اعني المبتدأ والخبر قال مطابق للمبتدأ لتشاكله وقد
يجعل مطابقا للخبر كما قيل ان تذكيرا لضمير في المرفوعات هو
باعتبار الخبر قوله وتكلما وخطابا وغيبة وربما وقع بلفظ الغيبة
بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غائب قال يسمى فصلا عند البصريين
عمادا عند الكوفيين لكونه حافظا لما بعده حتى لايسقط عن خبريته
قوله وذلك التوسط ليفصل يعني ان قوله ليفصل علة غائية للتوسط

فيكون قوله يسمى فصلا معترضة بين الغاية والمغيا وانما لم يجعل علة للتسمية لان حدوث الفصل لا يترتب على التسمية ولو كان المقصد بيان التسمية لقال لانه يفصل اولانه فاصل وانما كان يفصل لامتناع الفصل بين الصفة والموصوف او بالوضع قال نعتا قوله يحتمل ان يكون حالا قال ان يكون الخبر معرفة ان قلت ينبغي ان لا يشترط ذلك الاشتراط لثبوت الالتباس في المبتدأ والخبر اذا كانا نكرتين قلنا انما لم يعتبر واذلك لان صيغة الفصل تفيد التاكيد فان قولك زيد هو القائم في معنى زيد نفسه القائم واذا كان تاكيدا يلزم ان لا يقع بين النكرتين لان النكرة لاتوكد والظاهر ان يقال انما اشتوط ذلك لان نقل الضمير الى هذا المعنى خلاف القياس وما هو على خلاف القياس ينبغي ان يقتصر على مورد السماع واجاز المازني وقوعه قبل المضارع لقوله تعالى ومكر اولئك هو يبور واعترض عليه بانه يحتمل ان يكون مبتدءا او تاكيدا كما في قوله تعالى انه هو اضحك وابكى وفيه نظر اذ يلزم تاكيد الظاهر بالضمير وفي نظيره تاكيد المنصوب بالمرفوع والجواب بانه تاكيد الضمير المستكن في الفعلين لكنه قدم للحصر كما في انا عرفت ليس ذلك بالحقيقة احتمالا لا اخر لانه مبتدأ عند المحققين قال ولا موضع له عند الخليل متعلق بقوله ولانه ظرف مستقر او ظرف للنفي قال وبعض العرب يجعله مبتدءا وبعضهم يجعله تاكيدا لما قبله ويمنعه دخول لام التاكيد فان لام التاكيد لا تدخل

التوكيد قال ويتقدم قبل الجملة تلك الجملة خبرية اسمية البتة الا اذا دخلت عليه نواسخ المبتدأ فانه ح يجوز ان يكون فعلية كقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار قوله ولا يبطله هذا وجه وجيه قال ضمير غائب لان المراد به الشان والقصة وهو مفرد غائب فيلزمه الافراد والغيبة بخلاف صيغة الفصل فانها عبارة عن المبتدأ فيلزم مطابقته له كما ذكرنا قوله ويحسن تانيثه قال الشيخ الرضي تانيث هذا الضمير وان لم يتضمن الجملة المفسرة مونثا قياس لان ذلك باعتبار القصة لكن لم يسمع والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترضة لا وصف لقوله ضمير غائب نعم قوله يفسر وصف له قوله بان كان مبتدءا او بان كان عامله حرفا والضمير مرفوع الى غير ذلك قوله واما جوازه فلكونه على صورة الفضلات هكذا قالوه وفيه انه مجرد كونه على صورة الفضلات لا يصح الحذف بل لا بد من قرينة وجاز ان يقال قد يقوم القرينة على الحذف وعلى خصوصية المحذوف اما على الحذف فارتفع الجزئين في نحو قوله عليه السلام ان اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون واما على خصوصية المحذوف فلان حذف اسم الحروف المشبهة بالفعل اذا لم يكن ضمير الشان لم يجز الا في الشعر على ضعف ان قلت فينبغى ان لا يكون حذفه ضعيفا قلت تلك القرينة لا تعين المراد لجواز ان يكون الجملة الواقعة بعدها في تاويل مفرد وهو اسم لها

وخبرها محذوف والتقدير ان هذه القصة مطابقة للواقع قوله لان الخبر كلام مستقل هكذا قاله الشيخ الرضي وفيه ان استقلاله لا ينافي ثبوت القرينة كما قال هو في قوله ان من يدخل الكنيسة يوما اه وذلك الدليل ان نواسخ المبتدأ لا تدخل على كلم المجازاة ان قلت يجوز ان يكون هذه من حروف التصديق قلنا ذلك بعيد غاية البعد نعم يجوز ان يقال فيه ما قلناه في الحديث قال قدس سره في الحاشية الكنيسة معبد النصارى الجاذر جمع جوذر وهو ولد البقرة الوحشية قوله اي اسماء وضع كل واحد منها انما فسر بذلك لان المغيو بحسب الظاهر هو المجموع ووضع المجموع وضع اجزائه قوله اشارة حسية هي تخييل امتداد واصل بين المخيل وما يعين غاية لذلك الامتداد وهي لا يكون الا الى محسوس مشاهد قوله فلا يرد ضمير الغائب ولا يرد ايضا ان هذا تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة لان المعرف ليس ما يفهم من الاسماء مفردة وقد اضيفت الى الاشارة بل ذلك المركب الاضافي معنى اصطلاحي كما اشار اليه اريد بيانه بالاشارة المعلومة الكل واحد ومن الظاهر ايضا انه ليس تعريفا للشيء بنفسه كما يوهم لان الماخوذ في المعرف جزاؤه بالمطلق والمحكوم كذلك لو كان نفسه ماخوذا فيه قوله محمول على التجوز تنزيلا منزلة المحسوس المشاهد اذ ما من شيء الا وقد دل عليه قال وهي ذ اللمذكر لما لم يصح حمل ذا على هي لعوده الى الجمع احتاج الى توجيه فقال بعض المحشيين تارة بان قوله

هي مبتدأ محذوف الخبراي وهي خمسة والجملة التي بعده
تبينه والاولى ان يقال اي وهي فيما سنذكر وتارة بان ذا خبر
بتقدير معطوف اي وهي ذا واخواته وقوله للمذكر خبر مبتدأ
محذوف اي هو للمذكر ويلزم على هذا التقدير مع حذف المبتدا
حذف المعطوف وهو قليل وتارة بان قوله للمذكر خبر لذا
والجملة خبر المبتدأ الاول بتقدير العائد اي وهي ذا منها تذكر
وتارة بانه صفة لذا وهو مبتدأ خبره محذوف والجملة خبر
المبتدأ اي هي منها ذا للمذكر ولا يخفى ما فيه من التكلف مع
ان سرد الكلام ليس على نسق ثم قال ولمثناه ذان من باب
حذف الموصول اي الذي لمثناه ذان وفيه ان جواز حذف
الموصول مذهب الكوفيين لكن نقل ان بعض المحققين مالوا
اليه وقيل ان قوله تعالى وما منا الا له مقام معلوم من هذا
الباب اي ما منا الا من له مقام معلوم اذا ظهر تلك الوجوه ظهر لك
ان توجيه الشارح احسن والطف قوله والعامل في الحال اه
فيه ان قوله ذا جزء المخبر على تحقيقه فان نظيره البيت سقف
وجدار وجزء الخبر ليس مسندا بالحقيقة بل المسند المجموع
قوله قدم اه يمكن ان يقال انه قدم لان الذهن ينساق الى المثنى
والمجموع بعد ذكر المفرد قوله على احد الوجوه تحتمل تناس
سره في الحاشية وقيل ان ههنا بمعنى نعم وهذان مبتدأ و
لساحران خبره وقيل ضمير الشان ههنا محذوف اي انه هذان
لساحران قوله بقلب الالف ياء اه فان الياء قد يكون علامة

التانيث نحو تضربين قوله والياء هاء الان الهاء قد تكون
مبدلة من تاء التانيث في الوقف قوله توصل الياء لحصولها
من الاشباع او لجمع العوضين قوله ولا يثنى من لغاته اه لم يرد
التثنية المتعارفة لان المعرفة لا تثنى الا اذا نكرت ولا يتنكر اسم
الاشارة قوله واذا كان مقصورا يكتب بالياء لان هذا حال الالف
المجهول اصلها لعلى سبيل اللحوق يعني ان اللحوق يقتضي
اعتبار الاصل اولا ولا يلزم ان يكون اتصالا بالاخر وانما
اختار هذه العبارة لدفع ما قد يتوهم من انها جزء لاسم الاشارة
اعلم انه قد يفصل بينها واسم الاشارة المجرد عن اللام والكاف
وذلك بانا واخواته كثير نحو ها انا وها انتم اولاء وها هو ذا او
بغيرها قليل قوله لامتناع وقوع الظاهر موقعها فيه ان ضميرا فعل
ولا تفعل مما يمتنع وقوع الظاهر موقعه مع انه اسم فالاولى
ان يقال لان معناها غير مستقل بالمفهومية الا ترى انك تقول
في ترجمة ذاك اين است وفي ترجمة ذلك انست قوله وهي
الحرف يذكر ويونث واعتبر هنا تذكيره بقرينة تذكير اسم
العدد اعني خمسة قوله اي حروف الخطاب فانه اقرب ويحتمل
ان يفسر باسماء الاشارة قال وذلك للبعيد وذاك للمتوسط قال
ابن الحاجب يكون الكاف للتوسط وللبعيد دون القريب وذلك
انه لما وضع اسم الاشارة للقرب والحضور لانه للمشار اليه حسا
حضورا والاشارة الحسية في الاغلب الى الحاضر القريب الذي
يصلح ان يقع مخاطبا فلما اتصلت الكاف به وكان متضمنا بالوضع

للحضور بحيث صلح لكونه مخاطبا اخرجته من هذه الصلاحية
اذ لا يخاطب اثنان في كلام واحد الا في مواد مخصوصة فلما اورثت
الكاف في اسم الاشارة معنى الغيبة وقد كان موضوعا للحضور
صار مع الكاف بين الحضور والغيبة وهذا حال المتوسط واذا
اردت التنصيص على البعد جئت بعلامة وهي اللام قوله
ولما رأى المصر كذا ذكره الشيخ الرضي وفيه شيء لا
استعمال كل في مقام الاخر بالتاويل كما ذكر في علم
البلاغة فلك ان تقول انه قال يقال اشارة الى الاستعمال فانه
لو قال وذا للقريب لم يفهم فيه الا الوضع قال وتلك اه لما كان
المخالفة بين ذا واخواته في البعد اكتفى به قوله اشارة الى
كلمة ذلك لان ما هذا اه غير صالح لذلك اذ ليس فيما ذكر
زيادات الا في ذلك قوله بضم الهاء وتخفيف النون للقريب
وهناك للمتوسط وهنالك للبعيد وثم ايض للبعيد وهنا بالتشديد
اض للبعيد ومن يلحقه الكاف ولا يلحق ثم قال خاصة اي اخص
خصوصا ذكرت للتاكيد قوله لا يستعمل في غيره الا مجازا
كما اذا استعمل في الزمان كقوله تعالى هنالك الولاية لله الحق
اي حينئذ وذلك باستعارة المكان للزمان كما يستعار الزمان
للمكان كقول الفقهاء مواقيت الاحرام اي مواضعها
لا يتم اه قيل اي اسم لا يتم حال كونه جزءا وهو بعيد عن
المراد قوله ولا يصير جزءا تاما ذكر الشيخ الرضي هذا الاحتمال
وقال ذلك لان الافعال الذ... المراد بالجزء التام

اه حمل الشيخ الرضي الجزء التام على ركن الكلام كما يتساق اليه
الفهم اولا وقال معناه ان الموصول هو الذي لو اردت ان تجعله
جزء الجملة لم يمكن الا بصلة هذا هو الحق لكن لا وجه للتخصيص
اذ لو اردت ان تجعله فضلة لم يمكن الا بصلة فلهذا اصرف
الشه قدس سره الجزء التام عن ظاهره قوله والمراد بالصلة
[illegible] اللغوي كل انسب الى المعـ وفيه ان الفاظ التعريف
محمولة على معانيها المتبادرة ولا خفاء في ان المتبادر معناها
العرفي قيل لو قال بجملة خبرية وضمير له لكان اخصر و
اوضح لكنه سلك طريق الاجمال اولا والتفصيل ثانيا وقصد
بيان اسم المصطلح عليه لتلك الجملة والضمير وفيه ان مقام
التعريف التفصيل لا الاجمال ثم التفصيل في خارج التعريف
وان ذلك القصد مناف لما نقل عنه من ان المراد معناها
اللغوي نعم يجوز ان يقال انه قال ذلك اشارة الى وجه التسمية
بالموصول مع ان فيه موافقة ما مع القوم في اللفظ لانهم
[illegible] والصلة العرفية في تعريفه قوله لكان هذا القول مستدركا اه
لا يقال جاز ان يكون لاخراج الموصول الحرفي وهو ما اول مع
ما يليه من الجمل بمصدر فانه لا يحتاج الى عائد لانا نقول
[illegible] التعريف قبل ذكره لانه لا يكون جزءا تاما
انه [illegible] الجزء التام هو المأول بالمصدر لا الحرف المصدري
[illegible] ليه الجملة كما في الموصول الاسمي قوله ولقائل ان يقول
لقائل ان يقول بل يجب ان يقال ذلك والا لزم نقض الحد

بمن الشرطية لا يقال فاذن يلزم ان يكون تعريف الموصول الاصطلاحي
بالصلة الاصطلاحية كتعريف العالم بماله العلم وذا لا يجوز
لا لما قيل من ان تعريف العالم بماله العلم جائز اذا فسر
العلم بعد ذلك كان يقال مثلا العلم صفة ينجلي بها المذكور
لمن قامت هي به لان الخفاء في العالم كما هو المشهور
ليس باعتبار الهيئة الاشتقاقية فانها معلومة لكن من يعلم الملك
بل باعتبار مبدئه فتعريف العالم بماله العلم تعريف الشيء
بنفسه في الحقيقة على ان قوله وصلته وجملة خبرية ليس
تعريفا لها والا لزم التعريف بالاعم لانا نقول المراد بالموصول
معناه العرفي وهو باعتبار هذا المعنى ليس ماخوذا من الصلة
العرفية ولا يدل بهيئة الاشتقاقية على شيء من معناه العرفي
حتى يكون تعريفه بها كتعريف العالم بالعلم قوله بان يقال الصلة
اه فيه تامل قوله وصلته اي صلة ما لا يتم اه جعل الضمير
راجعا الى ما اعتبر الصلة بالقياس اليه لا الى الموصول قال جملة
خبرية انما كان كذلك لان وضع الموصول على ان يطلقه
المتكلم على مايعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه
بحكم معلوم الحصول له وذلك لا يتصور الا في الجملة الخبرية
واما وقوع الجملة القسمية صلة كقوله تعالى وان منكم
لمن ليبطئن فلان الصلة هي جواب القسم وهو جملة خبرية
او صافي معناها كاسمي الفاعل والمفعول فلا حاجة الى
القول بان قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول

بمنزلة الاستثناء قوله لا غيره ضميرا الا نادرا لانه قد يجيء الظاهر موضع الضمير قوله لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية وليست بالحقيقة لاما حرفية كما زعم بعضهم لعود الضمير اليه والقول بان الضمير راجع الى موصوف مقدر ضعيف قوله جملة معنى ولهذا يعمل ح ولو كان بمعنى الماضي وايضا لايكون صلته مصدرا لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضميمة ان وهو معها بتقدير المفرد والصلة لا تكون الاجملة قوله وهي اي الموصولات لاحظ معنى الجمعية باعتبار الخبر كما ان تانيث الضمير باعتبار ان خبره جماعة فيكون المرجع مفهوما من السياق والضمير واقع فيه قال الذي اصله لذي عند البصرية زيدت اللام عليها بحسب اللفظ حتي لايتوهم ان الجملة التي بعدها صفة لها فان الجملة لا تكون صفة للمعرفة ولما كان وزنه وزن الصفات جاز ان يكون صفة كما ان ذو الطائية لما شاكل ذو بمعنى صاحب جاز ان يكون صفة بخلاف سائر الموصولات قال والتي بقلب الذال تاء قال واللذان واللتان وقد يشدد النون فيهما بدلا من الياء في المفرد قال والذين كالاثنين لجمع المذكر من اولي العلم والذون في الرفع هذيلة وقد يحذف النون من الذون تخفيفا ومن الياء تخفيفا قال واي مضافا الى معرفة ظاهرة كانت او مقدرة انه بمعنى الذي وفرعيه وكذا في قوله بمعنى التي قوله المنسوبة الى بني طي قلبت في التثنية احدى اليائين الفا والاخرى همزة تحرزا عن الاجتماع بين الياءات قال وذا بعد ما جوز

الكوفيون كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة بعد ما الاستفهامية كانت اولاه لم يجوز البصريون الافي ذا بشرط كونه بعد ما اومن الاستفهاميتين اذا لم يكن زائدا كما في قوله تعالى من ذا الذي يقرض الله اي من الذي فان ذا زائدة اذ بعده موصول قال والعائد المفعول سوى عائد الالف واللام فانه لا يجوز حذفه لخفاء موصوليتهما والضمير احد دلائل موصوليتهما قال الشيخ الرضي لا يجوز حذف احد العائدين اذا اجتمعا في الصلة نحو الذي ضربته في داره زيد اذ يستغنى عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم دليل عليه ثم الضمير اما منصوبا او مرفوعا او مجرورا فان كان منصوبا جاز حذفه بشرطين ان لا يكون بعد الا لان الموصول لا يدل على ان العائد بعد الا وان يتصل بالفعل لا بالحرف وان كان مجرورا فيحذف بشرط ان ينجر باضافة صفة ناصبة له تقديرا او ينجر بحرف جر متعين كقوله تعالى اتسجد لما تامرنا اي به ويتعين حرف الجر قياسا اذا جر الموصول او موصوفه بحرف جر مثله في المعنى وتماثل المتعلقات نحو مررت به او بالذي مررت او بزيد الذي مررت ثم مذهب الكسائي في مثله التدريج في الحذف وهو ان يحذف حرف الجر اولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا ثم يحذف ومذهب سيبويه والاخفش حذفهما معا للاستطالة واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مبتدا بشرط ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا فان كان في صلة اي جاز الحذف بلا شرط آخر مطلقا

يكن في صلته فيشرط استطالة الصلة كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الأرض اله حيث طالت الصلة بالعطف فقوله في السماء وقوله في الارض ظرف لغو يتعلق بقوله اله لانه في معنى معبود اي الذي هو معبود في السماء ومعبود في الارض انتهى حاصل كلامه ان قلت فلا معنى لتخصيص العائد بالمفعول وتعميم المنصوب لتحقق الاستثناء قلنا قد مر غير مرة ان الحذف لا يجوز الا مع القرينة وامتناع الحذف في صورة اجتماع الضميرين وكون العائد بعد الا ليس الا للتنبيه على انتفاء القرينه فلا حاجة الى تخصيص المفعول وكذا في صورة الاتصال بالحرف فلانه قلما يحذف ح اما قولك لا معنى لتقييد العائد بالمفعول فنقول فيه ان العائد المجرور ان كان حذفه بعد جعله منصوبا فلا اشكال وان كان قبله فنقول المفعول اعم من ان يكون بلا واسطة وان كان مرفوعا فقد عرفت انه على اطلاقه لا يصح حذفه بخلاف المفعول فانه على اطلاقه يصح الحذف وهذا هو المراد وايضا قد عرفت ان حذفه للاستطالة والكلام في حذف العائد من حيث انه عائد ويجري هذان الجوابان في المجرور ايضا قوله تمرين المتعلم اي تجربته التمرين التمكين والتدريب قوله وتذكيره اي ما سيذكر مثلا بمعرفة ان الحال والتمييز لا يخبر عنهما انه يجب تنكيرهما وبمعرفة ان المجرور بحتى وكاف التشبيه لا يخبر عنهما الا بجعلهما مضمرين قوله لان الذي مخبر عنها اي بحسب الذكر ولهذا ذات المخبر عنه فهو زيد في المثال المذكور ولذا قال

فاذا خبرت عن زيد اه وانما اعتبر هذا الوصف بالقياس الى زيد
دون الذي مع انه المخبر عنه بحسب الظاهر لان شان المخبر عنه
ان يكون مفروغا عنه والجملة الاولى مع اجزائها مفروغ عنها
دون الموصول قوله اي اوقعت كلمة الذي اه لان المطلوب ان
يخبر عن الموصول والمخبر عنه في الاسمية موخرا والمبتدأ مرتبته
الصدر قال وجعلت اه لان المطلوب ان يصف الموصول بالوصف
الذي كان لذلك المخبر عنه بلا تغيير شيء من الجملة الاولى
ولم يمكن ان يكون الموصول مكان المخبر عنه لتصديره مبتدا
فلا بد ان يكون نائبه وهو الضمير العائد اليه مكانه قال واخرته
لانه خبر وحق الخبر التاخير قال في الجملة الفعلية خاصة ان
قلت اسم الفاعل والمفعول قد يكونان مع مرفوعهما جملة اسمية
نحو اضارب الزيدان وما مضروب البكران فلم لا يصح الاخبار
فيهما قلت لان هذين الحرفين يمنعان من وقوعهما صلة
اللام قال في ضمير الشان لو قال في الضمير المبهم ليشمل مثل
نعم رجلا وربه رجلا لكان اعم فائدة قال والموصوف والصفة
وكذا الفاظ التاكيد في الاشهر اذ تلك الالفاظ معتبرة في التاكيد
فلا يفيد الضمير ما افادته ويجب ان يكون الضمير مفيد الما
يفيده المخبر عنه وكذا عطف البيان دون المعطوف[illegible] والبدل
والمبدل منه فقد اختلف فيهما قال والمصدر العامل وكذا اسم الصفة
العاملة واما الاخبار عن قائم في زيد قائم فانما يجوز اذا
لم تعمل في الضمير المستكن نظرا الى كونه في الاصل مستغنيا

من الفاعل قال والضمير المستحق لغيرها اي الذي استحقه غيرها قال وما الاسمية قال الشيخ الرضي لما كان في المبنيات ما يوافق لفظه لفظ الموصول لم يجعل له باب براسه بل بين في ضمير الموصولات كما بين ما وافق اسم الفعل في اللفظ من المبنيات في اسماء الافعال كفجار وفساق وبناب قطام الموافقة لباب نزال ولولا قصد الاختصار ورعاية المناسبة اللفظية لكان القياس يقتضي ان يجعل ابوابا براسها قوله لا الحرفية لانه ذكر احوال الاسم والاقسام الحرفية فتجيء في بحثه قوله فانها اما كافة اي مثلا قال والاستفهامية وقد يراد معها التحقير والتعظيم والانكار ويحذف ما الاستفهامية في الاغلب عند كونها مجرورة بحرف جرا ومضاف الا اذا جاء ذا بعد ما الاستفهامية نحو بما ذا تشتغل قوله نحو شعر ربما تكره النفوس اه قيل جاز ان يكون ما كافة قال المص الا ان النحاة اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه يعني قوله من الامر وذلك قليل الا بشرط وفيه انه يجوز من للتبعيض متعلقة بنكرة كما في اخذت من الدراهم اي شيئا من الدراهم ويجوز ايض تضمين نكرة معني تشمئز وتنقبض وجملة قوله فرجة صفة للامر لان اللام فيه للعهد الذهني قوله تامة غير محتاجة الى صلة وصفة قال وصفة اختلف في ما التي تلي النكرة لافادته الابهام فقال بعضهم حرف وقال بعضهم اسم وفائدتها اما التحقير والتعظيم والتنويع نحو اعطيت عطية ما اي عطية لا يعرف من حقارتها ولامر ما اي لامر عظيم لا يعرف

من عظمته و اضرب به ضربا ما اى ضربا مجهولا غير معين قوله فان
كلمة من لا تجيء تامة ولا صفة الا عند ابي علي فانه جوز كونها
نكرة غير موصوفة و تجيء عند الكوفيين حرفا زائدة نحو قوله
والا ترون من عدد اي الاترون عددا وهي عند البصرية موصوفة اي
انسانا معدودا قال الشيخ الرضي اعلم ان من في وجوهها للذي
العلم ولا يفرد لما لا يعلم و يقع على ما لا يعلم تغليبا و منه قوله
تعالى فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع
وذلك لانه تعالى قال ومنهم والضمير راجع الى كل دابة
فغلب العلماء في الضمير ثم بنى على هذا التغليب فقال من
يمشي على بطنه ومن يمشي على اربع وما في الغالب لما لا يعلم
وقد جاء في العالم قليلا ويستعمل ايضا في الغالب في صفات العالم
نحو زيد ما هو فهو سوال عن صفته والجواب عالم مثلا ويستعمل
ايضا استفهاما كانت اوغيره في المجهول ماهيته او حقيقته ولهذا
يقال لحقيقة الشيء ماهيته وهي منسوبة الى ما والماهية مقلوبة
الهمزة هاء او الاصل المائية او نقول انه منسوب الى ما هو بعد
تقدير جعل الكلمتين كلمة وقول فرعون وما رب العالمين
يجوز ان يكون سوالا عن الوصف ولهذا قال موسى رب السموات
ويجوز ان يكون سوالا عن الماهية لكنه اجاب موسى مبينا ان
الاوصاف دون بيان الماهية تنبيها لفرعون على انه لا يعرف الا
بالصفات وماهيته غير معلومة للبشر قوله والموصوفة نحو يا ايها
الرجل قال الشيخ الرضي لا اعرف كونها معرفة موصوفة الا في النداء

واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة نوله لانه التزم فيه الاضافة
الى المفرد وانما قيل بالتزام الاضافة لئلا يرد النقض بكم رجل
فانه قد ينتصب ما بعد كم الخبرية و قيل الاضافة بقوله الى
المفرد لئلا ينتقض باذ واذا لانهما مضافان الى الجملة ولابد ن
فانه قد يضاف الى الفعل وانما جعلوا التزام الاضافة الى المفرد
من خواص الاسم المتمكن لانها بمنزلة التنوين المنافي للبناء
وانما لم يجعلوا الاضافة الى الجملة كذلك لان المضاف الى
الجملة كالمقطوع عن الاضافة اذ الاضافة اليها الجملة في الحقيقة
اضافة الى مضمونها وهو غير مذكور صريحا فكان في حكم المقطوع
عن الاضافة وقال الشيخ الرضي انما التزم في اي الاضافة لان وضعها
ليقيد بعضها من كل فاذا حذف المضاف اليه فان لم يكن مقدرا
لم يعرب كما في البداء وان كان مقدرا بقي على اعرابه قال
الا اذا حذف صدر صلتها ان كانت صلتها فعلية فلا تبنى اي معها
وان كانت اسمية وحذف صدرها اعني المبتدأ بشرط ان يكون
ذلك الصدر ضميرا راجعا الى اي فان كان مضافا بني على الضم و
اجاز سيبويه الاعراب وقال هذه لغة جيدة وان لم يكن مضافا
فالاعراب واجاز بعضهم البناء قياسا لا سماعا قوله فيمن قرأ
بالضم دون الفتح وليس في قرأة الضم الوفاق على انها موصولة
مبنية فان الكوفيين ذهبوا الى ان اي هذه استفهامية معربة
مرفوعة على الابتداء وخبره اشد والجملة صفة شيعة على اضمار
المقول اي كل شيعة مقول فيهم ايهم اشد وقوله من كل شيعة معمول

لننزعن كما تقول اكلت من كل طعام فيكون من للتبعيض وقيل يجوز
ان يكون النزع واقعا على كل شيعة اي لننزعن من بعض كل شيعة
فكان قائلا قال من هم فقيل ايهم اشد اي الذين هم اشد وقيل
ان النزع معلق عن العمل وليس بشيء لان مفعوله ليس
جملة والمعلق يجب ان يكون مفعوله جملة قوله لتاكيد شبه
الحرف ان قلت قد مر ان هذه الاضافة منافية للبناء فكان
ينبغي ان لا يبني مع حذف صدر صلتها فان كثرة الاحتياج
لا ترفع المنافاة وعلى تقدير رفع المنافاة كان ينبغي ان يبني مع
قطعها عن الاضافة لازدياد الاحتياج قلنا قد مر ان لزوم
الاضافة الى المفرد مناف للبناء واي اذا كانت مضافة وحذف
صدر صلتها يبقى في صورة المضاف الى الجملة او قلنا ان المنافاة
امر قياسي وبناء اي مضافا عند حذف صدر صلتها سماعي قال
وفي ماذا صنعت قال الشيخ الرضي ذا لا تجيء موصولة ولا زائدة
الا بعد ما ومن الاستفهاميتين والاولى في ماذا هو ومن ذا خير
منك الزيادة ويجوز على بعد ان تكون بمعنى الذي اي الذي
هو هو على حذف مبتدأ واما قولك من ذا قائما فذا فيه اسم
الاشارة لا غير ويحتمل فيمن ذا الذي ان تكون زائدة
وان تكون اسم الاشارة كما في قوله تعالى امن هذا الذي فان هاء
التنبيه يدخل على اسم الاشارة قال احدهما ما الذي الجملة
صفة لقوله وجهان او استفهامية قوله على ان يكون ذا بمعنى
الذي قال الشيخ الرضي لقائل ان يمنع مجيء ذا موصولة ويحكم

في نحو ماذا صنعت بزيادتها ان قلت رفع الجواب ورفع البدل هو مايدل على ان الجملة اسمية قلنا جاز ان يكون ما مبتدءا وذا مزيدة والفعل خبر بلا تقدير العائد وفيه ان حذف الضمير من خبر المبتدأ قليل دون صلة الموصول قوله والظاهر ان مرادهما واحد ويؤيده ما نقلناه من الشيخ الرضي من ان ذا موصولة او زائدة قال ح جوابه نصب هذا اذا كان بعد ذا فعل ناصب لما قبله ومشتغل عنه بضميره او متعلقه اما اذا لم يكن كذلك نحو ماذا عرض وماذا عليهم وماذا احل لهم فالرفع لازم سواء جعلت ذا موصولة او زائدة قال اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر والماضي قيل كان هذه تحتمل ان يكون ناقصة على اصلها وتامة وبمعنى صار وزائدة ولما كانت اسماء الافعال بمعنى الامر والماضي كان حقها ان لا يكون لها محل من الاعراب كالامر والماضي وقيل انها مصادر وفيه انها تستعمل بتقدير فعل قبلها فلا تكون اسماء افعال وفيه ان القائل بذلك لا يقول انها اسماء افعال بل يقول انها اسماء مصادر الافعال وانما سميت اسماء الافعال قصر اللمسافة ولكن فيه ان لا وجه لبنائها اللهم الا ان يقال ان بعضها مبني لكونها في الاصل اصواتا كصه ومه وحمل الباقي عليهما طردا للباب وقيل انه مبتدأ والفاعل ساد مسد الخبر وفيه ان معنى الفعل ينافي الابتداء وفيه ان هذا المقسم من المبتدأ لكونه مسندا لا ينافيه معنى الفعل وفيه انه معنى الفعل لولم ينافي الابتداء لصح ان يقال لكل فعل انه مبتدأ

وفيه ان ذلك امر اصطلاحي اوان هذا القسم من المبتدأ ثابت بحسب الضرورة ولا ضرورة في الافعال لجواز ان لا يكون لها محل من الاعراب بخلاف الاسم فان خلوه من الاعراب غير معهود فلا بد ان يخرج له وجه نعم للخصم ان يقول ان القسم الذي من المبتدأ اولى بالاجرة الى انه مسند اليه لان قولك اقائم زيد في قوة ان صاحب القيام هو زيد ولا يتصور ذلك في الفعل وما هو بمعناه ولهذا جعل بعضهم اصل الرفع في المبتدأ مطلقا كونه مسندا اليه قوله لان المعنى على الانشاء فيه ان المعنى لو كان على الانشاء وهو الحق لم يكن صيغة الماضي على الحقيقة اذ ليس المعنى على المضي فالظاهر في وجه بناء اسماء الافعال ما قاله الشيخ الرضي هو انها بنيت لكونها اسماء لما اصلها البناء وهو مطلق الفعل سواء بقي على ذلك الاصل كالماضي والامر او خرج عنه كالمضارع فعلى هذا لا حاجة الى العذر المذكور قوله مثل رويد زيدا في الاصل تصغير ارواد مصدر ارود اي رفق تصغير الترخيم اي ارفق رفقا وان كان صغيرا قليلا ويجوز ان يكون تصغير رود بضم الراء وسكون الواو بمعنى الرفق عدي الى المفعول به مصدرا واسم فعل لتضمنه الامهال وجعله بمعناه ونحو رويدك زيدا يحتمل ان يكون اسم فعل والكاف حرف وان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل قوله مثال لما هو بمعنى الامر وهو متعد ومستعمل فيما نقل عنه نحو رويد زيدا اي ارواده كما ان المثال الثاني مع انه بمعنى الماضي لازم غير مستعمل فيما نقل عنه ففي هذين المثالين

اشارة الى اقسامها قوله بفتح التاء قال الشيخ الرضي فتحت التاء ونظرا الي اصله حين كان مفعولا مطلقا جعل بمعنى الفعل وكسرت الساكنين وضمت للتمبيه بقوة الحركة علي قوة معني الفعل اذ معناها ابعد وكان القياس علي تقديران اصله هيهية كزلزلة ان لا يوقف عليها الا بالهاء لكن يوقف عليها في الاكثر بالتاء تنبيها على الحاقها بالافعال فكان تاءها تاء ملت وقال بعض النحاة ان مفتوحة التاء مفردة كقوقاة والوقف على الهاء اما مكسورة الياء فجمع مفتوحة الياء مفردة كمسلمات والوقف عليها بالتاء ومضمومة التاء تحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف بالهاء والتاء قوله وهوان صيغها مخالفة لصيغ الافعال اوان اللام تدخل على بعضها وان التنوين يلحق بعضها وهو تنوين التمكن وعند بعضهم مجرد عن التمكن وجعل دليلا على كونه موصولا بما بعده كما ان حذفه دليل الموقف عليه وذلك تنوين التنكير عند الجمهور وليس لتنكير الفعل لانه غير صالح لذلك بل التنكير راجع الى المصدر الذي ذلك الاسم قيل صيرورتها اسم فعل كان بمعناه وهو دليل على ان ما لحقه كان معرفا فمعنى صه بلا تنوين اسكت السكوت المعهود المعين وتعين المصدر بتعين متعلقه اي السكوت عنه فحاصله افعل السكوت عن هذا الحديث فجاز ان لا يسكت المخاطب عن غير هذا الحديث ومعني صه بالتنوين اسكت سكوتا ما قوله اذ العوبي القح قال قدس سره في الحاشية القح الخالص قوله بحسب الوضع وان كان طاريا قوله مثل الضارب امس او قال

بدل امس في الماضي لكان اخصر قوله المشتق من الثلاثي صفة للامر ولا يخفى ان تقدير المشتق اصدق من تقدير الكائن قوله اي قياسي اوذو قياس قوله على انه لم يأت اي على ان اسم الفعل من الرباعي بمعنى الامر لم يأت الا نادرا وهو كلمتان قرقار اي صوت من التصويت وعرعار اي تلاعبوا بالعزعزة وهي لعب الصبيان قال المبرد قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية صوت الصبيان وفيه ان الحكاية لا تغير فلو كان صوتين لقيل قارقار وعارعار كفاق غاق قوله حال كونه مصدرا صاحبها ضمير قوله مبني قال لمعرفة اي علم جنس كسبحان قال كفجار صفة اخرى لمصدر ويجوز ان يكون خبر محذوف اي هو كفجار والجملة معترضة قال الشيخ الرضي وقال ايضا اي من كان مذهبه ان جميع اوزان فعال امرا وصفة ومصدرا وعلما مونثة فاذا سمي بها مذكر وجب عدم انصرافها ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل على ترددهم في كونها مونثة قوله وصفة لمونث لم يجيء في المذكر وجميعه يستعمل من دون موصوف ويستعمل اما لازمة النداء سماعا نحو يا فساق واما غير لازمة له وهي على ضربين احدهما ما صار بالغلبة علما جنسا نحو حباء للمنية وهي في الاصل لكل ما يحفل اي يجذب ثم اختصت بالغلبة لجنس المنايا والضرب الثاني ما بقي على وصفيته نحو قطاط اي قاطعة كافة قوله اما عدلا انما اعترض لك لان الزنة غير كافية والالزم بناء سلام وكلام لكن فيه لف لا دليل على العدل وثبوت الفجور وثبوت فاسقة لا يدل لان على كون

فجار وفساق معدل وليس عنهما لجواز ان يكونا مرادفين لهما وان ادعى ان العدل محقق لاضطرار وجود هما مبنيين كما في منع الصرف قلنا لا دليل على كون نزال معدل ولا عن انزل وما استدلوا به عليه في غاية الضعف فالاولى ان يقال ما قاله الشيخ الرضي وهو ان قسم المصادر والصفات يبني لمشابهة فعال الامري زنة ومبالغة اذ في الكل مبالغة قال علما للاعيان حال من مفهوم قوله مبني في الحجاز معرب في تميم اي اختلف حال كونه علما للاعيان وانما قلنا ذلك لانه ان تعلق بكل من قوله مبني ومعرب لزم توارد العاملين على معمول واحد وان تعلق باحدهما لزم خلو الاخر عن التعلق بهذا الحال اللهم الا ان يقدر للاخر كما في باب التنازع قوله لمشابهة فعال جمعا لامر فيه ما ذكر في اختيه ولا يجري فيه ما يجري فيهما فالوجه فيه ان هذا القسم اما علم مرتجلا ومنقول عن المعنى الوصفي فان كان منقولا راعوا معناه الاصلي وكان فيه المبالغة وان كان مرتجلا حملوا على المنقول لانه اكثر من غيره قوله وجه الاكثرين اه اي وجه البناء في ذي الراء قصد الامالة له اذ هي مستحسن والمصحح للامالة كسر الراء وهي لا تحصل الا بتقدير البناء لانه اذا اعرب منع الصرف فلم تكسر

* تمت الحاشية على الفوائد الضيائية من عبد الغفور ره *

تكملة عبد الحكيم

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله اي المركبات المعدودة الخ أي فيما سبق بقوله وهي المضمرات والموصولات واسماء الاشارة الخ بناء على ان المعرفة اذا اعيدت معرفة كانت الثانية عين الاولى واللام في السابق للاستغراق بقرينة تقييد الظروف با لبعض فيكون المعنى جميع المركبات المعدودة من المبنيات ثم ان المص رح ذكر المحدود في قوله المضمر ما وضع اه وفي قوله الموصول ما لا يتم اه مفردا رعاية لما هو الاصل المقص في التحديد وذكر فيما عداهما جمعا رعاية لتطابق التفصيل والاجمال مع وضوح ان المقصر تحديد القدر المشترك المعلوم من ذكر صيغة الجمع وكذا ذكر لفظة كل في بعضها للاشارة الى الطرد وترك في بعضها رعاية لما هو الاصل ولما ذكر الشر توجيه صيغة لجمع ولفظة كل في شرح قوله التوابع كل ثان تركه ههنا والمراد بقوله المعدودة من المبنيات بشرط تضمنها الحرف بقرينة قوله فان تضمن الثاني اه فلا يرد ان جميع المركبات لا يصح عدها من المبنيات لان منها معربات كفلان وفلانة بالاتفاق ومنها

معربات في الافصح وما قاله الشيخ الرضي من ان قوله اسم لاحاجة
اليه لان الكلام في اقسام الاسم ولذا ترك في غيرها فساقط لان
تصريح ما علم ضمنا من المقام لا يقول انه لا حاجة اليه نعم لا بد
لاختياره التصريح ههنا والاكتفاء بالقرينة فيما عداها من
نكتة وهي انه لما كان في اسميتها شبهة لكونها مركبات من
كلمتين والاسم قسم الكلمة صرح باسميتها ولذا عطف الشارح
قوله وجعلهما كلمة واحدة على قوله تركيب كلمتين فاندفع
الشكوك التي عرضت للناظرين قوله اسمين او فعلين الموجود
من هذه الاقسام هو المركب من اسمين كبعلبك ومن فعل واسم
كخبت نصر قوله نسبة اصلا لانها نكرة في سياق النفي فتعم قوله لا في
الحال اي في حال التركيب قوله لئلا يخرج مثل سيبويه فانه
من المركبات المبنية للتركيب قوله ليخرج مثل عبد الله اذ فانهما
ليسا مبنيين للتركيب اما الاول فظ واما الثاني فلانه قبل النقل
جملة فليس بمعرب ومبني وبعد النقل محكي على ما كان عليه
قوله مثل عبد الله اه اي ما هو مشتمل على النسبة حال التركيب
بان اضيف كلمة الى الاخرى او وصفت بها وجعلتا كلمة واحدة
وما هو مشتمل عليها قبل التركيب كالمركبات التامة والناقصة
المنقولة عن معانيها الى الاسمية قوله قبل العلمية اما حال التركيب
او قبل التركيب قوله من افراد المحد وداه لكونه مبنيا للتركيب
قوله قبل التركيب الصواب حال التركيب لانه لم يستعمل في
كلامهم خمسة وعشر بالعطف اعلم ان المص رح قال في بيان قوله

ليس بينهما نسبة اي ليس بينهما نسبة قبل العلمية وانما قلت ذلك ليخرج المضاف والمضاف اليه والجمل المسمات بها لان بين جزئيهما نسبة قبل العلمية وليسا بمبنيين بعد التسمية بهما فاعترض الشيخ الرضي عليه بانه قد خرج عن هذا الحد بعض المحدود لان المركب المقدر فيه حرف عطف نحو خمسة عشر وحرف جر نحو بيت بيت بين جزئيه نسبة ما وهو نسبة العطف وغيره فلا يدخل في هذا الحد الا ما ركب لاجل العلمية والشارح بدل لفظ قبل العلمية بلفظ قبل التركيب فوقع فيما وقع والجواب عما ذكره الرضي ان المراد بقوله قبل العلمية قبل الاسمية بذكر الخاص وارادة العام بناء اعلى كثرة العلمية في المركبات قوله اصعب من خرط القتاد لان النكرة الواقعة في سياق النفي صريحة في الاستغراق فارادة بعض الافراد دون البعض من غير قرينة ترجيح بلا مرجح وفيه تعريض للفاضل الهندي حيث عين النسبة فقال ليس بينهما نسبة اسناد ولا اضافة ولا عمل ولا افادة معنى فيخرج مثل تابط شرا وعبد الله ويزيد والنجم احلا ما قوله و الاحسن ان يقراه اي الاحسن ان يفسر النسبة بحيث لا يدخل فيها هذه النسبة لا تعيينها وتخصيصها بان يقرا المراد نسبة مفهومة اه كما هو المتبادر اذ ليس المقصود ان لا يكون بين الكلمتين نسبة في الواقع بل في اللفظ وحاصله ان ظاهر تركيب خمسة عشر تركيب مزجي كبعلبك لا يفهم منه النسبة لكنه اذا لوحظ ان معناه مجموع العددين يفهم منه ان الواو مقدرة والاصل

خمسة وعشر بخلاف بعلبك قوله اوغيره نحو بيت بيت اى لبيت
الى بيت قوله لوقوع اخره في وسط الكلمة اي بعد التركيب قوله
فان اصله خمسة وعشر بناه على ان معناه مجموع العددين
قوله يعني اخوات حادي عشر اه يويد الوجه الاول افراد
الضمير وقرب المرجع وانما خص اخوات حادي عشر بالذكر
لخفاء في تضمنها الحرف ويويد الثاني عموم الفائدة وان كان
افراد الضمير يحتاج الى التاويل قوله مثالين اي من نوع واحد
اعني تضمن حرف العطف مع ان الظاهر ايراد المثال الثاني بغير
حرف العطف تعميما للفائدة قوله في هذا المركب اي المركب
العددي وانما لم يقل اورد مثالين احدهما التضمين معنى
حرف العطف في نفس التركيب والاخر لتضمنه في اصله لان
التعميم في الحكم اعني البناء الذي هو المقصود بالذات اولى
بالبيان من التعميم في الشرط الذي هو تضمن الحرف قوله وجوابه
اه خلاصته ان تضمن الحرف اعم من ان يكون بنفسه اوباعتبار
ما خذه قوله لا تسع حروفها جميعا الزيادتها على ثلثة قوله اذ في
اخذ بعض الحروف نحو ثاشر مثلا في ثلثة عشر او ثالث قوله وعلى هذا
القياس اه فانه مشتق من احد وعشرون بمعني الواحد من احد
وعشرون قوله لا فرق بينهما اه يعني كل واحد منهما مشتق من
الجزء الاول من العدد المتضمن لحرف العطف لا فرق بينهما
الا بالتصريح بحرف العطف في احدهما والتقدير في الاخر فحرف
العطف المذكور في الحادي و لعشرون هي حرف العطف الذي

كان في الاصل وليس فيه للعطف على الحادي وفيه تعريض للشر الرضي حيث قال انه للعطف على لفظ احد في الحقيقة و للعطف على الحادي في الظاهر لكونه قائما مقامه بانه التزام امر مشكل لا احتياج اليه في الجواب قوله لسقوط النون وانما سقط النون لانه لما حذف الواو المؤذنة بالانفصال لاجل التركيب وجب حذف النون ايضا لذلك وانما كان حذف النون موهما لشبهه بالمضاف لان نون المثنى والمجموع لم يعهد حذفها الا للاضافة فصار كانه مضاف والتركيب الاضافي لا يوجب البناء قوله مع منع صرفه اه هذا القيل مستفاد من قوله في الانصح قال والا اعرب الثاني وقد يبنى الثاني ايضا تشبيها بما تضمنه الحرف وهو ضعيف قوله ان لم يكن قبل التركيب مبنيا وان كان مبنيا فالاولى والاشهر ابقاؤه على بنائه مراعاة للاصل ويجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف وقد يجوز فيه الصرف على قلة تشبيها لهما بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا قال وبني الاول على الفتح ان كان معربا في الاصل او مبنيا على غير الفتح ويجوز حكاية حركات المبني وسكونه قوله ولا كل بعض من حيث انه بعض من الابعاض المعينة فالفرق بينه وبين كل ما يكنى به ظاهر ولم يقل ولا بعض مبهم لانه يسبق منه الى الفهم البعض الغير المعين ولا معنى له قوله فكانهم اصطلحوا اه ولم يصطلحوا في الظروف كذلك لان بعضها غير معينة شخصا كالظروف المضافة الى الجملة والى اذ قوله ويتعذر تعريفه لعدم وجود قدر مشترك يخصصه

قوله موضوعة وضع الحرف اعني الثنائي فان اقل بناء الاسم
الثلاثي فعلة بذاته مشابهة لمبني الاصل في البناء قوله وحمل
الخبرية عليها لمشاركتها لها في البناء فهي مبنية لمشابهتها لما يشبه
مبني الاصل قوله بمعنى كم يعني الكناية عن العدد من غير اعتبار
الاستفهام والتكثير ولذا لم يقيد لشيء منهما في المعنى وليس
لها الصدر تقول قبضت كذا وكذا درهما وتمييزها واجب النصب
ولا يجوز جره لا بالاضافة ولا بمن ولا يستعمل غالبا الا معطوفا
عليها فيقل كذا درهما ولا كذا كذا درهما وذكر ابن مالك رح
انه مسموع لكنه قليل وفي القاموس كذا اسم مبهم وقد يجري
مجرى كم فينتصب ما بعده على التمييز قوله او غيره مجرور
معطوف على يوم السبت او على خرجت اي غير يوم السبت
كما جاء في الحديث انه يقال للعبد يوم القيامة اتذكر يوم
كذا وكذا فعلت كذا وكذا وما قيل مجرور عطفه على السبت
او مرفوع عطف على نحو فانه يجيء بمعنى كيت كيت وايضا
في القاموس كيت وكيت دورهم بكسر اخرهما اي كذا وكذا
درهم اذ في الاول عطف على بعض الاسم وفي الثاني يلزم
عدم الدخول تحت نحو وما في القاموس يدل على ان كيت
وكيت تجيء بمعنى كذا وكذا ومن العكس قال وكيت وذيت
بفتح التاء وكسرها وقد يضم اصلها كية وذية حذف لام الكلمة
وعوض منها التاء ولذا يكتب طويلا ويوقف عليهما بالهاء في
اخت ولا يستعملان الا مكررين بواو العطف نحو قال فلان

كيت وكيت وكان من الامرذيت وذيت قوله لا تستحق اعرابا
ولا بناء لان استحقاق الاعراب فرع التركيب الذي يتحقق
معه العامل والجملة من حيث هي لا تركيب له مع غيرها
واستحقاق البناء فرع المناسبة بمعنى الاصل ولا مناسبة للجملة
معه مناسبة معتبرة في البناء قوله ولم يجز خلوه عنهما اذ المفرد
الواقع في كلامهم لا يخلو من احدهما قوله رجح البناء لانه
لما تعارض سبب الاعراب وهو التركيب مع العامل وسبب
عدم الاعراب وهو كونه واقعا موقع المفرد تساقطا فصار كانه
غير مركب مع العامل فترجح جانب البناء فهو داخل فيما
وقع غير مركب فان قيل انه واقع موقع الجملة التي لها محل
من الاعراب فيكون مستحقا للاعراب قيل ان استحقاقها
للاعراب المحلي عارضي فلا يعتبر مع عدم استحقاقه بالذات
الاعراب والبناء قوله ومن الكنايات كاين ولها صدر الكلام
ومميزها مجرور بمن غالبا حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك
ويكون للتكثير غالبا نحو وكاين من نبي قاتل معه ربيون وقد
يجيء للاستفهام نحو قول ابي ابن كعب لابن مسعود كاين
تقرء سورة الاحزاب اية فقال ثلثا وسبعين قوله منحطة عن
اخواتها لكونها في الاصل اسما معربا منونا قال فكم الاستفهامية
اه كم الاستفهامية والخبرية يدلان على عدد ومعدود
فالاستفهاميه لعدد مبهم عند المتكلم معلوم في ظنه للمخاطب
والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم واما

المعدود فهو مجهول عند المخاطب فيهما ولهذا احتيج الى التمييز ولا يحذف الا بدليل والحذف في الاستفهامية اكثر لانه في صورة الفضلات قال منصوب ولا يجوز جره الا اذا انجرت الاستفهامية بحرف الجر نحو بكم رجال مررت فيجوز في مميزه الجر ايضر قصد الى التطابق بينهما قوله لانه لو جعل ا ه لتساويهما في الظرفية فاعتبار احدهما دون الاخر ترجيح بلا مرجح بخلاف الوسط فانه مختص بالوسطية مع ان خير الامور اوساطها ولان الطرفين تعارضا فتساقطا فبقي الوسط فجعل تابعا له قوله لان العدد الكثير اي المائة والالف قوله ما ينبغي الصواب اسقاط ما قوله لكن جوز الزمخشري رد لما قاله الشيخ الرضي وجوابه ان كلامه في مميز متصل بكم واما اذا فصل بينهما بفعل متعد فالاتيان بمن واجب في الخبرية والاستفهامية ذكره في الرضي فبيل هذا الكلام والاية من قبيل الفصل قوله على انشاء التكثير لان المتكلم يقصد بكم اعلام التكثير الذي في ذهنه لا ان لاستكثاره خارجا ولا ينافي بين كونها خبرية وكونها انشائية لاختلاف الجهة فنحو كم رجلا ضربت اخبار بضرب كثير من الرجال وانشاء لاستكثار الضرب ولذا يقال كذبت ما ضربت كثيرا منه الرجال ولا يقال له كذبت ما استكثرت من الضرب كما لو قال ما اكثرهم صح ان يق ليسوا بكثيرين ولم يصح ان يق ما تعجبت من كثرتهم قوله لكان اوفق ا ه يعني ان الاوفق للتعبير السابق حيث قال فكم الاستفهامية كذا

والخبرية كذا ان يقول كلتا وايراد كلا بتاويلهما بالمذكر كالنوعين
واما بدون التاويل فلا يحكم بشيء منهما ولا يتحقق التذكير و
التانيث الا في الاسماء اذا قصد مدلولها فان قصد لفظ الاسم
جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتانيثه باعتبار الكلمة وكذا الفعل
والحرف كذا في شرح التسهيل وفي الرضي في بحث العلم اذا قلت
الكلمة المبنية وجعلتها اسم ذلك اللفظ سواء كانت اسما وفعلا
او حرفا فالاكثر الحكاية كمن لك من الاستفهامية وقد يجيء
معربا نحو ليت يرفع وينصب فان اولته بالمذكر كاللفظ فهو منصرف
مطلقا وان اولته بالكلمة او اللفظ فان كان ثلاثيا ساكن الوسط
فهو كهند في الصرف وتركه وان كان على اكثر من ثلثة او ثلاثيا
متحرك الاوسط فهو غير منصرف قطعا انتهى كلامه فجعل كلا
من التذكير والتانيث فيه بالتاويل قوله كلا هذين النوعين
كما هو الظاهر من توصيف كم بالاستفهامية والخبرية فان التقييد
بالوصف يوجب النوعية واما التاويل بهذين اللفظين وبهذين
الاسمين فانما يصح اذا اريد بالاستفهامية والخبرية لفظهما
وليس كذلك لان الكلام في لفظ كم وهو لفظ واحد قوله وهما
كم الاستفهامية والخبرية لا حاجة الى هذا كما لا يخفى قوله
اي كل واحد في مغني اللبيب يجوز مراعاة لفظ كلتا وكلا في
الافراد نحو كلتا الجنتين اتت اكلها ومراعاة معناهما وهو قليل
فما قيل ان التاويل بكل واحد منهما اشارة الى وجه افراد
الخبر ليس بشيء بل مقصوده بيان ان الحكم المذكور لكل واحد

منهما مع قطع النظر من الاخر والتعبير بلفظ كانما للاختصار ولا دخل في ذلك للاثنينية كما في قوله تعم كلتا الجنتين اتت اكلها قوله او شبهه ليدخل فيه كم يوما انت صائم وكم رجلا انت ضارب قال فكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره في الرضي هذا منتقض بقولك كم جاءك فان جاء فعل غير مشتغل عن كم بضميره لان معنى الاشتغال عنه بضميره انه كان ينصبه لولم ينصب الضمير كما ذكرنا في شريطة التفسير مع كون كم مرفوع المحل مبتدءا انتهى وهو مندفع بما اشار اليه الشرح في شريطة التفسير من ان قوله بحيث لو سلط عليه لنصبه قيد زائد على الاشتغال عنه بالضمير يفيد ان مجرد العمل في الضمير يكون مانعا عن العمل فيه لان قوله مشتغل عنه بضميره داخل فيه نحو زيد قام وكم جاءك لان الاشتغال بالضمير مانع عن العمل وان كان التقديم ايضا مانعا وخارج بقوله لو سلط عليه لنصبه لانه يفيد ان مجرد الاشتغال بالضمير يكون مانعا عن العمل فيه وههنا ليس كذلك قوله اي على حسب عمل هذا الفعل يعني ان ضمير حسبه راجع الى العمل المفهوم من معموله لا الى اقتضاء العمل على ما في الرضي وعمل الفعل لا يكون الا بحسب المميز فاندفع ما قيل الاولى ان يقول معمولا على حسبه وحسب المميز معا قوله فالاستفهامية اكتفى بثلثة امثلة من المفاعيل في الاستفهامية ومية الخبرية لما ان المعروف انتصابها على انها مفعول بها او ظرف او مصدر واما خبر كان نحو كم كان مالك

والمفعول الثاني من باب ظننت نحو كم ظننت مالك فهما داخلان في المفعول به قوله وانما جعلناه فعلى هذا قوله كان منصوبا والا فهو مرفوع معناه تعين النصب والرفع لكونه راجحا مختارا فلا يرد انه على تقدير عدم الاشتغال بضميره يجوز الرفع بان يقدر الضمير العائد الى كم لانه ضعيف كما في الرضي قوله مثل قولك كم رجلا ضربته اه فالمثال المذكور داخل تحت القاعدتين بالجهتين التقديرو عدمه قوله في جميع هذه الاسماء اشارة الى ان الجمع المضاف في قوله اسماء الاستفهام والشرط للاستغراق بمعنى الكل المجموعي كلواحد الا انه خص عنه كم بالقرينة العقلية اذ لا معنى لتشبيه الشيء بنفسه كما في قوله تعالى ليلة القدر خير من الف شهر فما قيل ان في قوله اسماء الاستفهام و الشرط خرازة لان المراد اسماء الشرط وباقي اسماء الاستفهام وهم قوله لا في كلواحد منها فان من وما يتاتى فيه الوجوه الثلثة ولا يتاتى فيهما الرفع على الخبرية واي يتاتي فيه الوجوه الاربعة واين وانى ومتى واذ او كيف وايان لكونها لازمة الظرفية لا يتاتى فيها الا النصب على الظرفية او الرفع على الخبرية كما فصله الشرح قوله فيهما الرفع على الخبرية اي بالظركما يدل عليه قوله بالشرائط المذكورة فلا ينافيه ما في الرضي من تاتي الرفع فيهما على الخبرية نحو من انت وما دينك قوله باعتبار بعض الوجوه وهو النصب والجر واما باعتبار الرفع وهو المرفوع

على الابتدائية قوله رفعه بالابتداء والخبر جملة قد حلبت
على عشاري قوله نصبه على الظرفية اه بان يكون ظرفا لحلبت
او مصدرا له اي كم مرة او كم حلبة والجملة خبر عمة لك قوله
فكان الاليق تاخيره اه ليكون الاصل مقدما على الفرع قوله
فتكون منقلبة الفا والقدم الى داخل قوله اعرب مع التنوين
لانه لما عوض التنوين عن المضاف اليه كان الاضافة باقية لان
غاية الكلام اي في قصد المتكلم قوله لتضمن معنى حرف الاضافة
لتضمنها معنى المضاف اليه كذا في شرح المفصل فليس حرف
الجرههنا مقدرا كما في غلام زيد بل مفهوما معناه من الغاية
ليفهم المضاف اليه منها من حيث انه مضاف اليه قوله في الاحتياج
الى المضاف اليه فان قلت فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود
المضاف اليه فهلا بنيت معه كالاسماء الموصولة تبنى مع وجود ما
يحتاج اليه من صلتها قلت لان ظهور الاضافة فيها يرجح جانب
اسميتها الاختصاصها بالاسماء واما حيث واذ واذا فانها وان
كانت مضافة الى الجمل الموجودة بعدها الا ان اضافتها ليست
بظاهرة اذ الاضافة في الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه
محذوف ولما ابدل في بعض وكل التنوين من المضاف اليه لم يبنيا
اذ المضاف اليه كانه ثابت بثبوت بدله كذا في الرضي قال لا غير
نحو جاء زيد لا غير اي لا جائي غيره ولا غيره جاء قال وليس
غير وغير خبر ليس اي ليس الجائي غيره قال الاخفش يجوزان
تكون اسمه كذا في الرضي قوله لشدة الابهام الذي فيه فانه

اسد ابها ما من ممل فلهذا لم يبن مثل على الضم قوله كما فيها
اي كما في الغايات لكونها جهات غير محصورة قوله وحسب
بفتح الحاء وسكون السين الكفاية قال الله تعالى حسبك
الله ويقال حسبك درهم من هذه الدراهم اي كفاك وهذا رجل
حسبك من رجل وهو مدح للنكرة ولايقال مررت باخيك حسبك
من رجل كذا في شرح شمس العلوم قوله وعدم تعرفها بالاضافة
الا ان عدم تعرف غير لتوغلها في الابهام وعدم تعرف حسب
لكونه بمعنى محسب واضافته لفظية في الصحاح هذا رجل حسبك
من رجل هو وصف للنكرة لان فيها تاويل فعل كانه قال محسب
لك وبما ذكرنا ظهر انه ليس مشابها للغايات في الابهام اذ لا
ابهام في حسب ولذا لم ينقل واجرى مجراه لاعتبار وليس غير
وحسب بل شبه بغير وانه ليس بمعنى لاغير على ما وهم قال خيث
للمكان قد تفتح الثاء لخفته ويكسر لالتقاء الساكنين في الصحاح
حيث كلمة تدل على المكان لانه ظرف في الامكنة بمنزلة حين
في الازمنة وحوث لغة في حيث قوله قد تستعمل للزمان اي الحين
كما في قوله * للفتى عقل يعيش به * حيث تهدي ساقه قدمه *
في الصحاح هداه اي قدمه واستشهد بهذا البيت وقوله للفتى خبر
عقل اي للفتى عقل يعيش به مدة حيوته وفي الرضي ولايمتنع حمله
على المكان اي حيث مشى قوله مفعول ترى كذا في الرضي فعلى
هذا طالعا حال ونجم بالرفع فاعله والعائد محذوف اي طالعا في
ذلك المكان ويضيء وساطعا وصفان لنجم وفي شرح ابيات الركمي

نجما بالنصب فعلي انه بدل من طالعا وطالعا مفعول ترى وحيث ظرف ترى وقال شارح اللباب وطالعا مفعول ثان لترى او حال من سهيل ان جعلت حيث صلة بمنزلة مقام في قوله نفيت منه مقام الذئب وان لم تجعله صلة يكون حالا والعامل فيه معنى الاضافة اي مكانا مختصا لسهيل حال كونه طالعا ويجوز ان يكون حيث في البيت باقيا على الظرفية وحذف مفعول ترى نسيا كانه قيل اما تحدث الروية في مكان سهيل طالعا انتهى قلت جعل الحال من المضاف اليه على ان يكون العامل فيه معنى الاضافة غير مرضي عندهم وكذا القول بزيادة حيث والاولى ان يجعل الحال من ضمير يعود الى سهيل حذف هو وعامله للدلالة عليه اي تراه طالعا قوله لشذوذ الاضافة الى المفرد ولذا يرفع بعضهم سهيل على انه مبتدأ محذوف الخبر اي حيث سهيل موجود وترك اضافته مطلقا اشذ قوله زمانية وهي التي للمفاجاة عند المبرد واذا الشرطية لا يكون الا زمانية واما التي ليست ظرفا اصلا ففي ثبوتها اختلاف كما سيجيء ولذا لم يقل او لا يكون لشيء منهما قوله لما ذكرنا في حيث في الرضي واما اذا ففيها خلاف هل مضافة الى الشرط او لا انتهى فالدليل المذكور في حيث انما يجري على مذهب من قال باضافتها الى الشرط وانها ظرف للجزاء كما هو المشهور واما على القول بانها مقطوعة عنها والعامل فيها الشرط فلا والاولى ما قاله الشيخ ابن الحاجب انما يبني حيث واذا واذ لانها موضوعة لمكان

حلث يتضمنه الجملة او زمانه فشابه الموصولات في احتياجه
الى الجملة قوله وهي اذا كانت الخ اشارة الى ان قوله للمستقبل
خبر مبتدأ محذوف مع العاطف بقرينة كونه حكما كالاحكام
المذكورة بعده بالواو ولا يصح جعله حالا ولا صفة لان اذا
من الظروف المبنية سواء كان للمستقبل او للماضي او للحال
او للاستمرار ولا يكون لشيء منها وقيل الجملة معترضة
فلا حاجة الى تقدير العاطف لكن كونه حكما كسائر الاحكام يزيف
الاعتراض قوله وان كانت داخلة على الماضي فهي تقلب الماضي
الى المستقبل عكس اذ نحو اذ يمكر بك الذين كفروا واذ
يقول لصاحبه قوله وقد استعملت في الماضي اما لخروجها عن
الظرفية كما ذهب اليه ابن مالك حيث قال وقد يفارقها الظرفية
مفعولا بها ومجرورا بحتى ومبتدءا مثال الاول قوله عليه السلام
لعايشة رضي الله عنها اني لاعلم اذا كنت عني راضية واذا كنت علي
غضبى ومثال الثاني وسيق الذين كفروا الى جهنم زمرا
حتى اذا جاءوها فتحت ابوابها ومثال الثالث قوله تعالى اذا وقعت
الواقعة في قراءة من نصب خافضة رافعة فاذا وقعت مبتدأ و
اذا رجت خبره وليس وخافضة ورافعة احوال ثلثة والمعنى
وقت وقوع الواقعة صادقة الوقوع خافضة قوم رافعة اخر
وقت رج الارض فاذا عنده في موضع جر بحتى فعلى هذا
لا جواب لها لانها معمولة لما قبلها والجملة التي يتوهم في
محل الجواب استيناف ففي قوله تعالى وسيق الذين كفروا

اللزوم بعيربا ب شريطة التفسيركما قيل قوله والعامل في اذا
هذه اه اليه ذهب الزمخشري وابن الحاجب وعند غيرهما
الخبرالمذكورفي نحوخرجت فاذا زيد جالس والمقدرفي نحو
فاذا السبع اي حاضروان قدرت انها الخبرفعاملها مستقر
او استقركذا في المعنى وعلى جميع التقاديراذا مقطوعة
عن اضافة وعلى تقديركونه ظرف زمان يحتاج الى تقدير
المضاف اذا كان خبرا عن الجثة نحو خرجت فاذا السبع
اي اذا حضورالسبع قوله فهي للسببية احترازعن لزوم عطف
الاسمية على الفعلية قوله قيل قائله الشيخ الرضي ويؤيده وقوع
ثم موقع الفاء في قوله تع ثم اذا انتم بشر تنتشرون قوله لا مفعول
به كلام المص حيث قال اي خرجت ففاجأت وقت وقوف السبع
يدل على انه مفعول به كما ذهب اليه ابن مالك من انه قد يفارقها
الظرفية وكذا عبارة الكشاف حيث قال في تفسير قوله تع فاذا
حبالهم وعصيهم يخيل اليه من سحرهم انها تسعى ان هذه اذا
للمفاجاة والتحقيق فيها انها اذا الكائنة بمعنى الوقت الطالبة
ناصبا لها وجملة تضاف اليها خصت في بعض المواضع ان يكون
ناصبها فعلا مخصوصا وهو فعل المفاجاة والجملة ابتدائية لا غير
فتقديرقوله تع فاذا حبالهم وعصيهم ففاجأه موسى وقت تخيلهم
لسعي حبالهم وعصيهم وقال في تفسرقوله تع ثم اذا انتم بشر
تنتشرون اي ثم جاء وقت كونهم بشرا تنتشرون فان ظاهركل
من التقديرين انه جعلها مجردة عن الظرفية مفعولا بها واما ما

قاله الشارح من ان المفعول به محذوف واذا مفعول فيه فيخل شدة ركاكة المعنى اذ يصير التقدير خرجت ففاجأت السبع في زمان وقوفه او مكان وقوفه لعدم الفائدة في التقييد بالظرف خصوصا في نحو قوله ثم ان كانت الاصيحة واحدة فاذا هم خامدون قوله الكائنة للماضي قدر المتعلق معرفا باللام على انه صفة رعاية لجزالة المعنى بخلاف النكرة فانه ح يكون حالا قيدا للعامل واما تقدير المبتدأ وان كان صحيحا لكنه غير سديد وحده قوله وقد تجيء للمستقبل تجردها عن المضي واستعمال المطلق في المقيد قوله لا سيما والعلة التي معها ماض لفظا ومعنى او معنى فلا يرد ان فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه قوله ولعله مجيئها مجيء اذا للمفاجأة في غير جواب بينما وبينهم قليل وفي جوابها كثير فالتعليل قاصر قوله فيهما المتدان اه قدر المبتدأ بالفاء بقرينة اشتمال الحكم على المتضمن لمعني استفهاما وشرطا وجعله صفة وان كان صحيحا لكن ... الصق بالقلب قوله اي حال كونهما اه فاستفهاما حال من الضمير لمستتر في الجار والمجرور وفي جعلهما عين الاستفهام والشرط اشارة الى رسوخهما فيهما فلا حاجة الى تقدير ذاتي استفهام وشرط قوله واني زيد في الرضي لا يستعمل انى معنى اين الامع من ظاهرة نحو من انى عشرون او مقدرة نحو انى لك هذا اي من انى لك ولا يقال انى زيد بمعنى اين زيد قوله بمعنى متى ولا يجيء معنى

متى و كيف الا بعده فعل قال استقريا ما وكتب الجمهور ساكتة
عن كونهما للشرط واجاز ذلك بعض المتاخرين وهو غير مسموع
قال وكيف للحال استفهاما الاستفهام بكيف عن النكرة فلا يكون
جوابه الا نكرة فلا يجوز الصحيح في جواب كيف زيد قوله وقد جاء
كسرهما في الرضي كسر همزته لغة سليم وقال الاندلسي كسر
نونه لغة هذيل قوله جار مجرى الظرف لانه بمعنى على اي حال والجار
والظرف متقاربان ويكون كيف ظرفا مذهب الاخفش وعند سيبويه
هو اسم بدليل ابدال الاسم منها نحو كيف انت اصحيح ام سقيم ولو
كانت ظرفا لابدل منها الظرف نحو متى جئت ايوم الجمعة ام يوم
السبت قوله فهو في محل الرفع على الخبرية هذا اذا لم يدخل نواسخ
الابتداء على ذلك الاسم وان دخلت نحو كيف اصبحت وكيف تعلم
زيدا فكيف منصوب المحل جزءا ثانيا لمطلوبي ذلك الناسخ كذا
في الرضي قوله على الحالية ويجوز ان يكون منصوب المحل صفة
للمصدر الذي تضمنه ذلك الفعل فكان معنى كيف يقوم زيد
قياما حاصلا على اي صفة يقوم زيد قال مذ ومنذ قيل انهما
كلمتان براسهما اذ الاصل في الحرف وما يشبهه عدم التصرف
وقيل اصل مذ منذ بدليل مذ يد وامناذ ويضم الذال اذا التقى
بالساكن قوله لموافقتهما اه قال الاخفش الحجازيون يجرونهما مطلقا
والكوفيون يرفعون بهما مطلقا واكثر العرب يجرون بهما في الزمان
الحاضر اتفاقا انما الخلاف بينهم في الجر بهما في الزمان الماضي
ولا يستعملان في المستقبل اتفاقا واذا جربهما فقيل انهما اسمان

مضافان والصحيح انهما حرفا جر بمعنى من لابتداء الغاية
اذا كان الزمان ماضيا معرفة نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة وبمعنى
في ان كان حاضرا معرفة نحو ما رأيته مذ يوم الليلة وبمعنى من
والى جميعا فتدخلان على الزمان الذي وقع فيه ابتداء
الفعل وانتهاؤه وذلك ان كان الزمان نكرة نحو ما رأيته مذ
اربعة ايام ثم ان المص رح ذكر في بيانهما ثلثة وجوه الاول
ما في شرح الكافية وهو ان وضع مذ وضع الحرف وحمل منذ عليه
لانفاقهما الثاني ما في شرح المفصل وهو ما ذكره في الشرح الثالث
ما ذكره فيهما وهو انهما مقطوعة عن اضافة مرادة في المعنى ولذلك
بنيت منذ على الضم كما يبنى ما قطع عن الاضافة الا ترى ان
قولك منذ يوم الجمعة معناه اول المدة فهو يتضمن المضاف
اليه كتضمن قبل عند القطع الا انه لم يات الا مبنيا الا انه لا يذكر
المضاف اليه معه ابدا بخلاف قبل قوله اي اول مدة زمان
الفعل فاللام في المدة للعهد او عوض عن المضاف اليه وما قيل
ان معناهما اول المدة مطلقا وتعيين كونهما مدة الفعل
المتقدم عليهما مستفاد من ذكر الفعل فلا حاجة الى التاويلين
فانما يصح لو ثبت استعمالهما في اول المدة مطلقا وليس كذلك
فانهما لا يستعملان الا في اول مدة الفعل المتقدم والوضع
انما يوخذ من الاستعمال لا من مجرد الاحتمال قوله اي الاسم
المفرد الدال على الواحدة لا المثني والمجموع وما في حكمهما
ما يدل على التعدد فلا يرد ما رأيته مذ ثلثة ايام لانه في

حكم المجموع قوله امرا واحد الجهة من جهات الوحدة كالمصاحبة
في المثال المذكور ولظهوره لم يتعرض لبيان جهة الوحدة قوله اي
الزمان الذي اذ يعني ان الباء ليست صلة والا لكان الواجب
المقصود به العدد لانك قصدت تقدير يومان عدد اثنين لا انك
قصدت بالعدد يومين وما قيل ان المعنى الذي قصد باسم العدد
فيابى عنه لفظ يليهما لانه لا يليهما المعنى المقصود باسم العدد الا تجوزا
قال وقد يقع اه معطوف على ما يستفاد من سابق كلامه اي فيقع
بعدهما على المعنيين اسم زمان وقد يقع المصدر قوله اي ما كتب
على هذه الصورة يعني ان الكلام على حذف المضاف اي صورة
ان فيشتمل المثقلة والمخففة لا ان كلمة ان مستعملة في ما كتب
على هذه الصورة حتى يرد عليه انه يوجب ان يقرءا وما كتب
على هذه الصورة موضع اوان ليفيد التعميم ولا يشك احد
انه ليس عبارة الكتاب ذلك وقيل لعله اعتمد على تصويران
بالتشديد والتخفيف اختصارا في الكتابة قوله اسمين لا
حرفين فانه ح لا محل لهما من الاعراب قوله لكونهما في تاويل
الاضافة كون اللفظ ما ولا بالاضافة ليس من الاقسام المعدودة
للمعرفة ولو كفى التاويل بالاضافة في صحة الابتداء بالنكرة
لصح وقوع كل نكرة مبتدء الامكان التاويل بالاسم
المضاف فالصواب انهما مضافان الى الجملة حذفت للدلالة
السابقة عليها ولذا بنيت منذ على الضم تشبيها لها بالغايات
في كونها مقطوعة عن الاضافة الى الجملة وهي بتاويل المفرد

المعرفة والتقدير مارأيته مذ مارأيته يوم الجمعة اي مذ

عدم رويتي فيكون من المضاف الى احدهما قوله ويرد عليه

اه قال المص رح هذا المذهب وهم لا يساعده المعنى واللفظ

اما المعنى فلانك تخبر عن اول المدة او جميع المدة بانها يوم

الجمعة او يومان لا العكس واما اللفظ فلما ذكره الشارح وتقديم

الظرف انما يكون مصححا اذا كان الظرف المقدم ظرفا للمبتدأ

كقولك في الدار رجل وفيما نحن فيه ليس كذلك وتفصيل المقام

ان لذ ومنذ ثلث حالات احدها ان يليهما اسم مجرور فهما

حرفا جر بمعنى من ان كان الزمان ماضيا وبمعنى في ان كان

حاضرا وبمعنى من والى جميعا ان كان معدودا وثانيها ان يليهما

اسم مرفوع نحو مذ يوم الخميس ومذ يومان ومنذ ذهابك

وثالثها ان يليهما جملة فعلية او اسمية فقال البصريون انهما

مبتدء ان ما بعدهما خبرهما ان التقدير فيما اذا كان بعدهما

اسم زمان نحو مذ يوم الجمعة وتقدير يومان فيما اذا كان بعدهما

معدودا وجملة فقولنا ما رأيته مذ يوم الجمعة او يومان

جملتان والثانية مفسرة للاولى فلذا لم يعطف عليه وان جاز

العطف فيما هو بمعناه نحو ما رأيته فاول مدة عدم رويتي يوم

الجمعة وقال الكوفيون انهما ظرفان لما قبله مضافان الى جملة

مصرح بجزئيها اذا كان بعدهما جملة محذوف واحد

جزئيها اذا كان بعدهما مفرداي مذ كان يوم الجمعة ومذ كان ذهابك

فقولنا ما رأيته مذ يوم الجمعة جملة واحدة وقال صاحب

التسهيل وانما اختير هذا اذ فيه اجري مذ ومنذ على طريقة واحدة وهي كونهما ظرفين مضافين الي جملة بعدهما مع صحة المعنى فهو اولى من اختلاف الاستعمال وفيه تخليص من ابتدأ بنكرة بلا مسوغ ان ادعى التنكير ومن تعريف غير معتاد ان ادعى التعريف وفيه تخليص من جعل جملتين في حكم جملة واحدة من غير رابط ظ ولا مقدر انتهي وقد عرفت بما حررنا لك اندفاع جميع ذلك عن مذهب البصريين قوله با لالف المقصورة ويعامل الفها معاملة الف الى وعلى فيسلم مع الظاهر ويقلب ياء مع المضمر غالبا ثم ظاهر كلام المصرح ان لدي لغة براسه وفي الصحاح ان لدى لغة في لدن قوله وقد جاء في لدن تسع لغات كعضد وجمل وكتف وحير وقس وعد وقم وخف ترك المصرح كتف متابعة لما في المفصل لقلته كما ترك لت بفتح اللام وكسر التاء ولدن بضم اللام وسكون الدال مع فتح النون قال وقد جاء لدن بفتح اللام اه كما جاء في عضد عضد ا بسكون الضاد ثم كسر النون لالتقاء الساكنين ضبط الشرح اللغات الستة المذكورة في المتن بهذا الطريق لان تغيير اللغة للخفة فبعد ضبط الاصل ضبط الاخف فالاخف بدون سقوط النون ثم الاخف فالاخف بعد سقوط النون وقدم ما فيه النون لكون التغير فيه يسيرا قال ولدن بتحريك الدال بعد اسقاط الضم لالتقاء الساكنين وقد جاء بالكسر ايض قال ولدن بتسكين الدال ونقل ضمها الي اللام وكسر النون لالتقاء

الساكنين وقد جاء فيه فتح النون ايضا قال ولد وهي ثلث لغات باسقاط النون من اللغات الثلث التي بسكون الدال وضمها وقد جاء لد كمد وهو في غاية القلة قوله لوضع بعضها وضع الحروف في شرح المفصل بنيت لد ولد لشبهها بالحروف لوضعها على الصيغة التي لبست عليها الاسماء وانما عليها الحروف فاشبهت الحروف وبني لدى لانه هو هو وقد تقدم ان كل اسم يبني فهو يبني وان اختلف بزيادة او نقصان مع بقاء الاصل والمعنى فيه فيبنى لد لشبهه بالحرف وبني لدى لشبهه الحرف وان اختلف جهات الشبهة فانه لا يضر الا ترى ان نزال بني لشبهه نازل وبني حذار لشبهه بنزال وان اختلف جهات الشبه انتهى واورد عليه الشيخ الرضي ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف بناء عن الواضع على ما يعلم من كونها حال الاستعمال في الكلام مبنية لمشابهتها المبني فلا يجوز ان يكون بناؤها مبنيا على وضعها وضع الحروف والجواب انا لا نم ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف مبني على ما يعلم من حالها من كونها مبنية حال الاستعمال لم لا يجوز ان يكون بناء ما على كونها كثيرة الاستعمال مطلوبة الخفة ولذا جاء بعض الاسماء معربا مع كونه ثنائيا كدم وهن في بعض اللغات كما مر وبما نقلنا من شرح المفصل ظهر اندفاع ما قيل لا وجه للحكم ببناء لدى لمجرد موافقتها في بعض الحروف بلدن مع عدم الموافقة في المعنى اذ لدن بمعنى من عند قوله وكلها بمعنى عند اي كلها مشتركة في هذا المعنى الا

ان لدن ولغاتها المذكورة يلزمها الابتداء فاذا يلزمها من اما ظاهرة وهو الاغلب او مقدرة فهو بمعنى من عند واما لدى فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء كذا في الرضي و بهذا ظهر عدم صحة ما قيل ان بناء لدن لتضمنه معنى من لان لزوم من معها ظاهرة او مقدرة ينافي التضمن كما في اسماء الشرط والاستفهام وقال في شرح التسهيل للفاضل المصري لدن مبنية لشبهها بالحرف في لزومها استعمالا واحدا وهو كونها مبتدءا غاية وامتناع الاخبار عنها وبها ولا يبني على المبتدأ بخلاف عند و لدى فانهما لايلزمان استعمالا واحدا بل يكونان لابتداء الغاية وغيرها ويبنيان على المبتدأ و معنى عند القرب حسا او معنى نحو عندي انك غني وربما تحت عينه اوضمت ويلزمها النصب الا اذا نجرت بمن كذا في الرضي قوله ان تجربه اسم لفظا ان كان مفردا او تقديرا ان كان جملة قوله وقد ينصب اه اي ينصب بلدن لابسائر لغاته لفظ غدوة لالفظ اخر وغدوة بعد لدن لا يكون الا منونة وان كان معرفة قوله تشبيها لنونها اه وان كان من نفس الكلمة بالتنوين فيكون كاسم تام بالتنوين فيعمل عمله ويضعف هذا التوجيه ان يونس حكى نصب غدوة بعد لدن المحذوفة النون قوله ولذلك يحذف اه اي لكون نونه شابها بالتنوين يحذف النون عن لدن تارة وتثبت اخرى قوله ولدن اه عطف على تشبيها من حيث المعنى علة لنصب خصوص غدوة قوله اي لاجل الفعل اه في هذا التوجيه صرف

اللام عن المتبادر وهو كونه صلة الوضع كما مر في امثاله والماضي المنفي على معناه المتبادر فهو اقل تصرفا وفي التوجيه الثاني ابقاء اللام على المتبادر وجعل الماضي صفة للزمان واسناد المنفي اليه على التجوز باعتبار كون ما وقع فيه منفيا وربما استعمل قط بدون المنفي نحو كنت اراه قط اي دائما وقد استعمل بدونه لفظا لا معنى نحو هل رأيت الذئب قط قوله وبناء المخففة اه وقيل لتضمنه معنى في ومن الاستغراقية على سبيل اللزوم قوله بل لبناء اعرابه اه فان الاضافة الى المفرد ترجح جانب الاعراب لاختصاص والتي بها التعريف والتخصيص والتخفيف بالمعرب ولذا يعرب الغايات عند الاضافة الى المفرد فالقول بانه يجوز ان يكون عوض المضاف مبنيا مفتوحا لانه جاء فيه الفتح لا معربا منصوبا وهم قوله اي دهر الداهرين معنى عوض الدهر سمي به لانه كلما مضى جزء عوضه جزء كذا في القاموس قوله المعرفة والنكرة المعرفة مصدر عرف معناه شناختن والنكرة اسم من تنكر كالطلبة اسم من يطلب كذا في الاوقيانوس والمنكرة والمناكرة ناشناختن قوله من اقسام الاسم تنبيه بذلك على انهما من مباحث الاسم كالمعرب والمبني لبعض العرب قوله بوضع جزئي بان يلاحظ الموضوع والموضوع له بخصوصهما فان خصوصية الاضافة باعتبار خصوصية الطرفين او كلي بان يلاحظ الموضوع بوجه اعم كما في المشتقات فان اسم الفاعل مثلا موضوع لمن قام به الفعل او يلاحظ الموضوع له بوجه اعم كما في الحروف والمضمرات فههنا اربعة احتمالات ان يكون كلاهما

ملحوظين بخصوصهما اوكلاهما بعمومهما او الموضوع يكون ملحوظا بخصوصه والموضوع له بعمومه اوبالعكس ولا وجود للاحتمال الثاني قوله اي بذاته المعينة اذ فالعين بمعنى الذات كما في القاموس وغيره واضافته الى الضمير للعهد فيصير بمعنى ذاته المعلومة المعهودة والعهد انما يعتبر بين المتكلم والمخاطب لا غيرهما ولا بد في المعرفة من علم المتكلم اذ لا يمكن اعلام المعهود بدون العلم به في الا قليل التعريف يتعلق امابمعرفة المتكلم دون المخاطب نحو قوله لي بستان وانت تعرفه دون مخاطبك اوبما لايعرفانه نحو قولك انا في طلب غلام اشتريه ولست تقصد به الى معين اوبما يعرفانه نحو قولك فعل الرجل كذا وما قيل ان المعرفة ما يعرفه مخاطبك فمعناه انه لابد فيها من معرفته المخاطب وانما زاد لفظ المعينة اشارة الى ان ما وقع في عبارتهم من المعينة معناه المعلومة لا المشخصة قوله يخرج به النكرة والعلم المنكر داخل في المعرفة باعتبار الوضع الحقيقي وفي النكرة باعتبار وضعه المجازي فان الوضع في تعريفهما اعم من الوضع بنفسه اوبالقرينة ليدخل في تعريفه المعارف المستعملة في المعاني المجازية نحو رمي الاسد فانه موضوع للرجل الشجاع بالوضع المجازي ويدخل في النكرة النكرات التي هي مجازات نحو رأيت اسدا يرمي قوله واشار اه وذلك لان المتكلم بليغ فلابد لاختياره هذا الترتيب الذي ذكر من نكتة والاشارة الى ترتيبها في المرتبة تصلح نكتة لذلك فحمل عليه قوله الى ترتيبها

بحسب المرتبة على ما اختاره وتبع الزمخشري في ذلك فانه ذكرها في المفصل على هذا الترتيب الا في المضاف حيث جعل تعريفه بعد جميع الانواع كما هو مذهب المبرد لان تعريفه من غيره والزمخشري جعله في مرتبة المضاف اليه كما هو مذهب سيبويه قوله فانها موضوعة بازاء معان الخ هذا على راي المحققين المتاخرين واما راي المتقدمين فهي موضوعة لمعان كلية بشرط استعمالها في جزئياتها فالمعنى الحقيقي مهجور بالكلية وكذا الاختلاف في المبهمات والحروف قوله والموضوع له جزئي مشخص اما شخصية ضمير المتكلم والمخاطب وضمير الغائب الراجع الى الشخص فظاهر واما الراجع الى الكلي فلانه من حيث تقدم ذكره لفظا او تقديرا او حكما صار مشخصا لا يحتمل غيره صرح به في الاقاليد وبعضهم جعلوا الضمير الراجع الى النكرة المخصصة نكرة واستعماله فيها مجازا كضمير المخاطب المستعمل في مخاطب غير معين نحو قوله تعم ولو ترى اذ المجرمون ناكسو رؤسهم قوله الاعلام الشخصية اي الموضوعة للشخص وهي الماهية المعروضة للشخص وهي حالة حقيقية واعتبارية بها يمتنع فرض اشتراك الشخص بين كثيرين والاعراض انما تسمى مشخصات لكونها علامات يعرف بها الشخص لا انها علة التشخص ولو قيل بكونها علة فعليتها على سبيل البدل كالدعامة للبيت وعلى كل تقدير لا يلزم من تبدلها تبدل الاشخاص على ما وهم وتفصيله في علم اخر قوله كما اذا تصورذات زيد الخ اي بوجه مختص به وان كان في نفسه يمكن

فرض اشتراكه فالمعلوم جزئي وبوجه كلي كما قالت الفلاسفة في علمه تعالى بالجزئيات ولذا اختار لفظ تصور دون احس فان ادراك الجزئيات المادية بالوجه الجزئي انما هو بالاحساس فلا يشكل بلفظ الله ولا باعلام الموضوعة على غيبة الموضوع له لانها يمكن تصورها بوجه مختص بها كتصوره نعم بكونه واجبا خالقا لكل ما سواه فالمعلوم جزئي وان كان العلم بوجه كلي على ان التحقيق ان لفظ الله من اعلام الغالبة الا ان غلبته تقديرية بخلاف لفظ الاله فان غلبته تحقيقية وقد حققناه في حواشي تفسير القاضي قوله والجنسية اي الموضوعة للماهية المتحدة في الذهن من حيث معهوديتها فاستعمالها في فرد منها ان كان باعتبار مطابقتها للماهية فحقيقة وان كان باعتبار خصوصية فمجاز من قبيل استعمال المطلق في المقيد كاستعمال الاسد فيه هذا ما ذهب اليه المصرح والمحققون فتعريف العلم الجنسي عندهم حقيقي واختار الرضي ان تعريفه لفظي كما ان تعريف غرفة وبشرى وصحراء ونسبة كرسي لفظي ولا فرق بين علم الجنس واسم الجنس في المعنى بل في الاحكام اللفظية قوله والموصولات اه لعل وجه كون الموصول في مرتبة اسم الاشارة واشتراكهما في الابهام والتعيين بامر خارج اعني الاشارة والصلة وتفاوتهما وضوحا بحسب تفاوت الاشارة والصلة في الوضوح ذهب الاخفش الى ان ما فيه ال من الموصولات تعرف بها وما ليست فيه ال كمن وما فتعريفه لانه في معنى ما فيه

ال فالموصول على هذا في مرتبة ذي اللام واليه ذهب سيبويه وجمهور النحاة قوله العهدية او الجنسية في التسهيل فان عهد مدلول مصحوبها بحضور حسي او علمي فهي عهدية والا فهي جنسية وفي شرحه هذا مذهب الجمهور وذهب ابو الحجاج يوسف الى ان ال قسم واحد وهو العهد والمراد بالجنسية اللام التي للحقيقة من حيث هي وبالاستغراقية التي للحقيقة من حيث تحققها في جميع الافراد فيصح المقابلة بينهما وانما تعرض للاستغراقية مع كونها من فروع الجنس لدفع وهم ان الاستغراقية لافادتها الشمول ليس فيها معنى التعريف ولم يذكر العهدية الذهنية لانها من حيث استعمالها في فرد مبهم نكرة ولذا توصف بالجملة الخبرية قوله اللام الزائدة وهي فيما وجب تعريفه او تنكيره في التسهيل وقد يعرض زيادتها في علم وحال وتمييز ومضاف اليه تمييزا قوله بدل من اللام اذ معنى كونه بدلا من اللام انه مستعمل في موقعه والاصل اللام في شرح التسهيل لابن مالك لما كانت اللام تدغم في اربعة عشر حرفا فيصير المعرف بها كانه من المضاعف العين الذي فاؤه همزة جعل اهل اليمن ومن دانا هم بدلها ميما لان الميم لا تدغم الا في الميم فالميم حرف تعريف عوض اللام في لغتهم وليس معناه انه منقلب من اللام كما قلبت بالراء في الرحمن الرحيم كما وهم قوله نحو يارجل اي اسم الجنس الذي قصد به فرد معين فان تعريفه بالنداء واما العلم المنادى فتعريفه بالعلمية والنداء افاد زيادة الوضوح

وهو المختار وقيل انه عرف بالنداء بعد ازالة العلمية قوله اذ صل
يا رجل اه يعني انه كان في الاصل معرفا باللام توسل لنداءها
باي ثم حذف اللام واي لكثرة الاستعمال فصار يا رجل
قوله ولا يستلزم صحة الاضافة اه فان لفظ احد في الاثبات
لواحد مبهم كالنكرة لا للعموم فمن قال انه تكلف فقد تكلف
قوله لانه ان صدراه هكذا في الاقليد والنقود فالتقابل بين
الاقسام الثلثة بالذات وقولهم اللقب ما يشعر بمدح اوذم
لم يقيدوا بعدم التصدير بالاب والام يدل على ان الفرق
بينه وبين الكنية بالحيثية فاشعار بعض الكنى بالمدح والذم
كابي الفضل وابي الجهل لا يضر وعبارة الرضي يشير الى هذا
فانه قال والاعلام اما اسم وهو الذي لا يقصد به مدح اوذم
اولقب وهو ما يقصد به احدهما واما كنية وهي الاب والام
والابن والبنت مضافات انتهى وبعض اهل الحديث يجعل
العلم المصدر باب او ام مضافا الى اسم حيوان او صفة
كابي الحسن كنية والى غير ذلك لقبا كابي تراب كذا في حاشية
الفاضل الچلپي على التلويح وبهذا الاصطلاح جعل صاحب القاموس
ابوالعتاهية لقبا ونفى كونه كنية وصاحب الصحاح جعله
كنية على الاصطلاح المشهور قوله فهو كنية من كنيت اي سترت
وعرضت كالكناية سواء لانه يعرض بها عن الاسم والكنية عند
العرب يقصد به التعظيم والفرق بينها وبين اللقب معنى ان اللقب
يمدح الملقب به اويذم بمعنى ذلك اللفظ والكنية تعظم المكنى بعدم

التصريح بالاسم فان بعض النفوس تانف من ان يخاطب باسمها
كذا في الرضي وعندي ان التعظيم عند المدح والذم فالفرق بين
اللقب والكنية ظ قوله فان قصد به اه اي حين الوضع لا حين
الاستعمال لانه قد يطلق اللقب على المسمى من غير قصد المدح
والذم ولانه قد يقصد بالاسم في الاستعمال المدح او الذم اذا
اشتهر في ضمنه بصفة مدح اوذم نحوها ثم وقصد الواضع
يفهم من كونه منقولا من معناه الغير العلمي الى العلمي فان المنقولات
يلاحظ فيها المعاني الاصلية قوله فهو اللقب لفظ اللقب في الفدام
كان في الذم اشهر منه في المدح والترقي خاصة قوله فهو الاسم
الاسم بهذا المعنى اخص من مقابل الصفة الذي هو اخص من مقابل
الفعل والحرف قوله والاعلام الغالبة اه العلم الغالب اما مضاف
نحو ابن عباس او ذو اللام نحو النجم فهي في الاصل داخلة في المعرف
باللام العهدية وفي المضاف بالاضافة العهدية وبعد غلبة
الاستعمال في فرد معين اختص به في الاستعمال فلا ضرورة في العلم
الحقيقي بتكلف ان استعمال المستعملين بحيث اختص به بمنزلة
الوضع على انه يلزم الجمع بين المعنى الحقيقي والمجازي في قوله
بوضع والحمل على عموم المجاز قوله باستعماله اه متعلق بمتناول
قوله نف ولا بوضع واحد اشارة الى ان قوله بوضع واحد ظرف
لغو متعلق بالمنفي اعني متناول لا بالنفي المستفاد من غير فيكون
داخلا تحت النفي فيفيد عموم التعريف للاعلام المشتركة وليس
مقصوده انه مفعول مطلق بتقدير تناولا على ما وهم اذ لا حاجة اليه

على انه بعد تقديرتنا ولامتعلق به فليكن اول الامر متعلقة بمتنا ول
قوله اراد التنبيه فيه اشارة الى ان الترتيب بين الاصناف المذكورة
بل يهي قوله فيما يكون اي في نوع يكون فيه هذا الترتيب اي ترتيب
الاصناف في نفسها فلا يرد ان المضاف يكون فيه هذا الترتيب كما سيجيئ
ولم ينبه عليه قوله وهذا الترتيب الذي ذكره اي ترتيب اصناف
المضمر بالنسبة الى كل المعارف حيث قال واعرفها اي اعرف المعارف
لان لفظ هذا للقريب وبقوله الذي ذكره فان الترتيب بين الانواع
ليس بمذكور قوله فان فيه اختلافات كثيرة وفي شرح التسهيل
للفاضل المصري قيل اعرفها العلم وقيل اسم الاشارة وقيل المعرف
بال وقال المص اعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير
الغائب السالم عن ابهام نحو زيد رأيته انتهى قال لكمية احاد
الاشياء اي لصفة منسوبة الى كم لوقوعها جوابا له وهو العدد
المعين فان كم للسوال عن العدد المعين عارضة لاحاد الاشياء
اي لافراد الاجناس قال المص رح في الايضاح العدد مقادير احاد
الاجناس فاسماء الاعداد يعتبر فيها النسبة الى الاجناس ولذا
يلزمها التمييز وقد يستعمل لمجرد العدد من غير التمييز نحو ستة
ضعف ثلثة فبقوله لكمية احترز عن ما وضع لغير الكمية سواء
دل على العدد الغير المعين كصيغ الجمع ولفظ العدد او لا نحو
زيد وعمرو وبقوله احاد احترز عن ما وضع لكمية الاجزاء نحو النصف
والثلث والربع وباضافة احاد الى الاشياء احترز عما وضع لكمية الاحاد
في نفسها من غير نسبتها الى جنس نحو لفظ بضع ونيف فانهما يدلان

على عدد معين من غير نسبة الى جنس مذكران يتبع اسم عدد له
التمييز وبما حررنا ظهر انه لا يجوز التعريف بما وضع للكمية لانتقاضه
بالفاظ الكسور ولا بما وضع لكمية الاحاد ولا بما وضع لكمية الاشياء
لانتقاضهما بما وضع للاحاد في نفسها وما قيل ان الاحاد احتراز
عما وضع للاحاد في نفسها وما قيل ان الاحاد احترازعما وضع
لكمية المسافة نحو الفرسخ والميل وعن نحو الذرع فانما يصح
لو اريد بالكمية المقدار الشامل للعدد والمساحة والذراع و
لا يخرج عن التعريف ثلث حمامات لانها احاد الجماعة قوله
فالاشياء الفاء لتفصيل الحد ولا يخفى انه اذا كان الاشياء
هو المعدودات والاحاد عبارة عن كل واحد منها يكفي في
الحد ان يقول كمية الاحاد اولكمية الاشياء وما قيل ينبغي
ان يقول المراد بالاحاد الوحدات القائمة بالاشياء واسم العدد
موضوع لكمية وحدات الاشياء لا لكميتها ففيه ان الوحدات
المفردة او المجتمعة نفس العدد لا كميتها قوله تظهر من هذا
التقرير ان هذا التقرير لا يرضى به المص رح فانه قال في ايضاح
المفصل العدد مقادير احاد الاجناس فالواحد والاثنان على
ذلك ليسا بعدد وانما ذكرا في العدد لانه محتاج اليهما
فيما بعد العشرة فهما خارجان من العدد ولو قلنا ان العدد عبارة
عن مقدار الشيء عليه من وحدة وغيرها دخل الواحد والاثنان
في العدد انتهي وليت شعري بعد ما صرح المص رح بخروجهما
عن التعريف اذا اخذ لفظ الاحاد كيف يعترض الشارح الرضي على

عدم صحة التعريف بخروجهما بهذه قوله وان لم يكونا اه
الواحد ليس بعدد عندكلهم لان العدد قسم الكم والواحد ليس
بكم واما الاثنان فعند البعض وذكر اله وجوها ضعيفة تفصيلها
في شرح حكمة العين قوله بالحاق التاء كما هو الاصل في التانيث
قوله او باسقاطها فان الاصل في الثلثة واخواتها ثبوت التاء
في شرح التسهيل للفاضل المصري الثلثة واخواتها اسماء
جماعات كزمرة وامة وفرقة وعصبة وصيحة وسرية وفيئة و
عشرة وقبيلة وفصيلة فالاصل ان تكون بالتاء لتوافق الاسماء
التي هي بمنزلتها فاستصحب الاصل مع المعدود المذكر لتقدم
رتبته وحذفت التاء مع المونث لتاخر رتبته ويدل على ان
اصلها التاء ان العرب اذا تصلت بمجرد العدد تقول ثلثة نصف
ستة وفي الرضي انما وضع على التانيث في الاصل لان كل جمع
انما يصير مونثا في كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين
فاذا صار المذكر في رجال مونثا بسبب عروض هذا العرض
فتانيث العدد في نفسه اولى قوله الى عشر كذا في النسخة
التي بخط الشارح ونسخة الفاضل اللاري وفي بعض النسخ الى
تسع وهو سهو قال او بالجمع اي بالجمع وما يجري مجراه قوله
او امتزاجيا لم يدخله في قوله او بالعطف كما في الرضي بناء
على ان اصلها العطف لانه من المركبات الامتزاجية كما سبق ذكره
وان تضمن الحرف باعتبار الاصل وما قيل ان الصواب ان يقول
او تضمنا فليس بصواب اذ ليس في الاصطلاح مركب تضمني قال

واحد في الرضي اسم فاعل من وحد يحد وحدا وحدة اي انفرد فالواحد بمعنى المنفرد اى العدد المنفرد المراد من الواحد الوحدة لكونه يلد امفرد اولا حاجة الى تدقيق فلسفي بان يقر سمى الوحدة واحدا اما لانه واحد بذاته كالضوء مضيء بذاته واما لانه من الانواع المتكررة مع انه غير تام لانه اذا اعتبرت الوحدة واحدا كان من المعدودات لا من الاعداد في الاقليد ان الواحد ليس بصفة كالا غيره من الاعداد فاذا اجري شيء منها على موصوف فعلى تاويل معدود وبهذا العدد ولذا جمع على وحدان لان فعلان غالب في الاسماء ولم يجمع على فواعل مع انه الاصل في الاسماء لكونه في الاصل صفة تقول مررت برجل واحد وامرأة واحدة ومن جانب الاسمية بان جمع على وحدان وجانب الوصفية بان لم يجمع على فواعل قال ومائة اصله مئية كسدرة حذف لامها فلزمها التاء عوضا منها كما في عزة وثبة ولامها ياء لما حكى الاخفش رأيت مئيا بمعنى مائة وفي الصحاح اصل مائة مائي كمعي والهاء عوض من الياء قال تقول واحد اثنان الخ هذه الاعداد وما عداها موقوفة محكية عما هي الاصل فيها في المفصل العدد ومبني على الوقف تقول واحد اثنان بلسه يدل على ذلك ترك الواو فيها منصوبة محلا على انه مفعول تقول فان المعنى هذه الكلمات وانما ذكرها على التعداد لان اعراب الاحرلا دخل له في بيان استعمالها فقوله وثمانية بكسر الشين جملة معترضة بين المعدودات والالف

في اثنان وثنتان جزء منهم وليس علامة الاعراب وكذا الواو وفي قوله عشرون واما قوله ثم بالعطف فيهما فهو معطوف على تقول بتقدير تقول وقوله مائة والف مائتان والفان مذكورة على سبيل النعت او مفعول تقول المقدر ههنا المعطوف على تقول السابق اذ لا يمكن جعلها مفعول تقول المذكور اولا لتوسط قوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم فيهما قوله اعتبار التانيث الجماعة في الايضاح وانما كان كذلك اي جاءوا بالتاء للمذكر فيما فوق الاثنين لان الثلثة جماعة فانثوا الجماعة في المذكر لانه السابق ثم جاءوا الى المونث فذكروه؛ لزيادة الفرق بينهما انتهى اي انما كان على خلاف القياس الظاهر في الثلثة فما فوقها لان عدد الثلثة فما فوقها جماعة فيصح ايراد التاء فيها فانثوها بهذا الاعتبار في المذكر لكونه سابقا في الاعتبار ثم جاءوا الى المونث فتركوا التاء فيه للفرق بين المذكر والمونث اذ لو اورد التاء فيها لزم الالتباس في صورة حذف المميز وفي ما لا علامة فيه ولو اورد تاء ان لزم اجتماع علامتي التانيث من جنس واحد في كلمة واحدة فيلزم التاء في المذكر وعدمه في المونث فقوله اعتبار الخ نكتة مصححة لايراد التاء وحصول الفرق بينهما نكتة للزومها في المذكر وبما نقلنا لك ظهر ان تانيث ثلثة فما فوقها لكونها في نفسها جماعة لا لان موصوفها جماعة و تانيث العدد لاعتبار المعدود مونثا على ما قيل فانه تطويل من غير حاجة وهذا الوجه اظهر واخف مؤنة لانه لا يحتاج الاثبات

كون التانيث هو الاصل في الثلثة فما فوقها كما مر نقلا من شرح التسهيل والرضي قيل فعلى هذا لحوق التاء في ثلثة فما فوقها قياس وهو بينا في ما تقدم في بحث وزن الفعل انه لو قال غير قابل للتاء قياسا لم يرد اربع اذا سمى به فان لحوق التاء للتذكير ليس بقياسي لان لحوق التاء فيها بخلاف القياس الظاهر المطرد في كل الاسماء وما قالوا به انما هو وجه لصحة اللحوق بالتاويل على خلاف الظاهر قوله فرقا بين المذكر والمونث والمعتبر في التذكير والتانيث حال المفرد ان كان المعدود جمعا لا لفظ المعدود وان كان اسم جنس او اسم جمع فان كان مختصا بالمذكر اثبت التاء وان كان مختصا بالمونث حذفت وان كان محتملا لهما جاز الامران الا اذا نصصت على احد المحتملين فالاعتبار بذلك المنصوص ففيه تفصيل في الرضي واذا كان المعدود صفة نائبة عن الموصوف يعتبر حال الموصوف قال الله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها اي عشر حسنات امثالها وان كان مما لا يدخله التذكير والتانيث ينظر الى اللفظ فيؤنث نحو خمسة من الضرب ويذكر نحو خمس من البشارة قوله وغير الواحد ا ه ظاهره يدل على ان احدا مغير الواحد واحدى مغيرة الوحدة والمفهوم من الرضي ان احدا اصله وحد بفتح الحاء صفة مشبهة ابدل الواو المفتوحة بالهمزة على خلاف القياس بالاتفاق واحدى اصله وحدى ابدل الواو المكسورة بالهمزة على القياس عند المازني كوشاح واشاح وعلى خلافه عند غيره فمعنى قوله وغير يدل على ما في القاموس

قوله ابقاء للجزء الاول فيهما حال من فاعل تقول اي مبقيا لا مفعول له لعدم صحة التعليل وكذا تذكير الثاني عطف عليه اي مذكرا للجزء الثاني في المونث وكراهة مفعول له للتذكير اي موردا للجزء الثاني مذكرا في المذكر لكراهة اجتماع تانيثين ومن قيل يلزم كون المفعول له معرفة وهو غير جائز عند الجمهور فسهو وقد وقع في التنزيل يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق حذر الموت وفي الرضي وبعزي الى الرياشي وجوب التنكير للمفعول له لمشابهته الحال والتمييز وقال حاتم واغفر عوراء الكريم اذ اخارة قاض عليه قوله بدل من لام الكلمة اعني الياء لانه من المثني واما في اثنتان فهي للتانيث لان همزة الوصل عوض منها اي من الياء قوله لانه لما وجب قيل الصواب فلانه والجواب انه جراء اما بتقدير فيقال وحذف الفاء في جواب اما جائز مع قول محذوف نص عليه في الرضي قوله لانه منصوب اه قد عرفت تحقيقه ومن قال ان الاعراب المحلي انما يكون للمبني وعشرون ليس مبنيا وهو ظاهر انما المحتمل ان يكون محكيا فالصواب المنصوب تقديرا لشغل اخره بالحركة الحكائية فقد غلط بوجوه اما اولا فلان الاعراب المحلي يكون للمعرب قالوا يجوز بالرفع في المعطوف على اسم ان بعد مضي الخبر حملا على محله ورفع ظريف في لاغلام رجل ظريف في الدار حملا على محل لاغلام رجل واما ثانيا فلان عشرون مبني لكونه حكاية عن المبني اعني عشرون على التعداد واما ثالثا فلان شغل اخره بالحركة البنائية لاينافي

الاعراب بالحروف قوله لان المعطوف اه تعليل لعير قوله اي عطف
ذلك العقود له خص العطف ههنا بعطف العقود على الزائد مع
ان عطف الزائد على العقود ايضا جائز لان الاول اكثر استعمالا
بقرينة قوله الى تسعة و تسعين بخلاف قوله ثم بالعطف على ما تقدم
حيث جعله شاملا لهما كما هو الظاهر قوله كاثناذ لك الزائد اه جعل
الجار والمجرور حالا عن الزائد والعقود معا كما في الرضي لان الاحتياج
الى التقييد بما وقع فيه التفسير وهو الزائد لا في العقود قال
مائة والف بالوصف كما ثر الاسماء السابقة واورد الواو بينهما
ليشعر بعدم اتصالهما بخلاف العقود السابقة قال مايتان والفان
لم يورد جمعهما لعدم كونه من الاعداد في نفسه وانما يصير
من الاعداد بالتركيب بلفظ العدد و نحو ثلاث مئات وثلاث الوف
كالواحد والاثنين كما مر نقلا من الايضاح قوله او واحدة عطف
على واحد فيكون مثالا للمونث عطف فيه الزائد على المئات وقوله
ومائة واثنان او اثنتان عطف مائة وواحدة هكذا فكلها من عطف
الزائد على المائة اخذ هذا مثال للمذكر والاخر للمونث على
الطريقة السابقة وعطف او واحدة على مائة ومائة على واحدة
بان يكون مثالا للمونث عطف فيه المائة على الزائد الى اخر
الامثلة وهم ... عن الطريقة السابقة من ايراد مثال للمذكر
ومثال للمونث واذ وم ايراد مثال واحد لعطف الزائد على
المائة و ترك باقي الامثلة ثم الحوالة بقوله ويجوز العكس
في الكل قوله ذلك الشيء الرضي اه المقصود منه ان قوله وشذ

حذفها بمعنى انه على خلاف القياس فالاكتفاء على الكسرة قياس وليس بمعنى انه غير فصيح بل هو اولى قال مخفوض واجاز سيبويه النصب في الشعر والفراء مطلقا وهذا اذا كان المعدود جامدا فان كان صفة نحو قولك ثلثة صالحون فالاحسن الاتباع ثم النصب على الحال ثم الاضافة وهو ضعيف لاستعمالها استعمال الاسماء كذا في شرح التسهيل قال مجموع جمع التكسير ان وجد فان كان له جمع القلة يوتى بها والا فيوتى جمع الكثرة وان لم يوجد فجمع المونث السالم نحو ثلث صلوات وقيل مجيئه مع وجود المكسر نحو سبع سنبلات مع وجود سنابل وحسنه ازدواج سبع بقرات واما جمع المذكر السالم فلا يميز به كما سيجيء قال او معنى وهو اسم الجمع واسم الجنس والاكثر فيه ان يكون مجرورا بمن قوله الا في ثلثماية اه اسقاط التاء في ثلثة واخواتها واجب اذا اضيفت الى مائة واثباتها واجب اذا اضيفت الى الف لان مميزها في اللفظ مائة وهو مونث ولفظ الف وهو مذكر قال وكان قياسها اي بالنظر الى كون مميزها مجموعا فلا ينافي عدم مجيء اضافة العدد الى الجمع المذكر السالم قوله في صورة جمع المذكر السالم انما قال صورة لانهم اختلفوا في مئتين فالجمهور على انه جمع مائة بالواو والنون على الشذوذ كارضين وقال الاخفش ان وزنه فعلين كغسلين فهو اسم الجمع وقال البعض ان اصله مائي كعصي فهو جمع مكسر قلبت ياؤه الثانية نونا وعلى التقادير هو في صورة

جمع المذكر السالم قوله ان يلي التميز المجموع اي يلي التميز الذي يذكر للمئات كما يقال مثلا ثلث مئات رجل كذا نقل من الشروح فالتميز فاعل يلي والمجموع مفعوله قوله بعدما تعود اه الداخل الضمير المجيء بعدما هو في صورة الجمع مادة فالضمير المستتر في تعود راجع الى التمييز والمجيء مفعوله قوله فلتعذر الاضافة حكي الكسائي ان من العرب من يضيف عشرون واخواته الى المميز منكرا نحو عشرون درهم ومعرفا نحو عشرو ثوبه وعند الاكثرين هو شاذ لايبنى على مثله قاعدة كذا في شرح التسهيل المصري قوله قليلا اي من حيث اللفظ فان لفظ المفرد اقل حروفا من لفظ الجمع غالبا ومن حيث المعنى فان الجمع في معنى واحد وواحد وواحد تذكير قليلا كتذكير قريب في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين قوله في الاعداد انما قيد بذلك لان استعمالها مع مميزها بدون الاعداد واقع في الرضي وان لم يكن مئات مضافا اليها ثلث واخواته جمعت واضيفت الى المفرد ايضا نحو مئات رجل قوله مرفوض في شرح التسهيل ان العرب لا تجمع المائة اذا اضيف اليها عدد الا قليلا قال مخفوض مفرد وقد جاء منصوبا في قول الشاعر * اذا عاش الفتى مائتين عاما * فقد ذهب اللذاذة والفتاء * وجاء جمعا ايضا كما في قراءة الكسائي ثلثمائة سنين بالاضافة واجاز ذلك الفراء وذلك قليل في الاستعمال كذا في شرح التسهيل قال واذا كان اه اي هذا الاستعمال المفهوم

مما تقدم من اثبات التاء في المذكر واسقاطها في المونث في ثلثة الى عشرة اذا كان المعدود ولفظه متفقين في التذكير والتانيث واذا كانا مختلفين فالوجهان فكان اللائق تقديمه على بيان احوال المميز الا انه لما كان تذكير لفظ المعدود وتانيثه انما يعلم من المميز قدم ذكر المميز قوله بان يكون المعدود داه سواء وقع تمييزا كما في مثال الشرح او موصوفا نحو رجال ثلثة او ثلث ولا ينتقض هذه الضابطة بالمائة ولا العكس بثلثة الاف حيث وجب التذكير في الاول والتانيث في الثاني سواء كان المعدود مذكرا او مونثا لان التذكير والتانيث فيهما بواسطة لفظ المائة والالف كما عرفت ولم يعبر بهما عن المعدود بل التعبير عنه بلفظ مميزهما اعني رجلا وامرأة مثلا قوله بمميز زاد للتنصيص على استغراق النفي فان الفعل المنفي ظاهر في العموم بخلاف النكرة في سياق النفي فانه نص فيه اي لا يميز بمميز اصلا مفردا كان او مثنى او مجموعا قوله فلا يورد اه اشارة الى ان ليس المراد بقوله لا يميز واحد ولا اثنان انه لا يذكر المميز كما في الحواشي الهندية فيكون منافيا لقوله استغناء بلفظ التمييز عنهما فانه يدل على ترك الواحد والاثنين بل المراد انه لا يجمع بينهما ثم عدم الجمع يحصل بترك الواحد والاثنين وبترك المميز فاضرب بقوله بل يذكرون لتعيين الاحتمال الاول كما يدل عليه التعليل بقوله استغناء اي وهو علة للنفي لا للمنفي اي ترك الجمع بينهما بطرح الواحد

والاثنين استغناء بلفظ التمييز عنهما قوله ما يصلح ان يكون تمييز الهما وهو المفرد والمثنى في الاثنين واحترز به عما لا يصلح لذلك كالمثنى والمجموع في الواحد والمجموع في الاثنين قوله اي الصالح لان يكون تمييزا اندفع بهذه الحكاية ايراد الرضي بان هذا التعليل لايستمر في نحو واحد رجال واثنا رجال قوله وبصيغته اي بهيئته بقرينة المقابلة بجوهره قوله فان من صيغه اه اعني الجوهر مع الهيئة كما هو المعنى الحقيقي للصيغة فلا ينافي السابق قوله فان قلت حسب اه حاصله ان المدعى عام كما مر والدليل خاص لانه انما ينتهض فيما اذا ورد مميز الاثنين مفردا فانه صالح لتمييزه لكونه مبنيا للجنس ولذا جاء في قول الشاعر ثنتا حنظل والاستغناء بلفظه عن لعدم فهم الاثنينية قوله ينبغي ان يعتبر اه يعني ان اللائق والقياس ان يعتبر في الاثنين المثنى رعاية للموافقة بمميز سائر الاحاد بقدر الامكان فالمفرد ليس بصالح لتمييز الاثنين قياسا وما وقع في الشعر شاذ للضرورة قوله معنى الكلام خلاصته ان معنى الكلام انه لا يجمع بينهما وبين تمييزيهما استغناء بلفظ التمييز اعني الصيغة من غير اعتبار علامة الافراد والتثنية عنهما لانه بالحاق علامة الافراد يفيد الوحدة وبالحاق علامة التثنية يفيد الاثنينية فلا حاجة الى ذكر الواحد والاثنين وانما قال لا يجمع لان فيه حمل اللفظ على خلاف الظاهر السابق الى الفهم قوله فاختار واه دفع لما يرد من انه على هذا التوجيه حصل لناظر يقال

لبيان الجنس مع الوحدة والاثنينية وكل منهما مغن عن الاخر فلا يصح ان لفظ التمييز مغن عنهما فقراءن لحوق العلامة اخف ما اختار والهذا الترجيح قال وتقول عطف على تقول السابق وكلاهما بصيغة الخطاب رعاية لموافقة ما بعد من قوله وتقول حادي عشر فانه بصيغة الخطاب بقوله وان شئت قلت اقعوب قوله اي في الواحد عبر عنه بالمفرد اشارة الى انه منفرد هما سواه من احاد المتعدد بهذه الصفة اي التصيير لا يشاركه فيها غيره قال وتصييره مصدر مضاف الى الفاعل ومفعوله محذوف وان قدرهما الشروح قوله على هذا القياس اي قياس الثاني لا حاجة اليه قوله فلا يجري اه لامتناعه عقلا قوله لا يتيسر اشتقاق اه وذلك لان اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث ولا فعل لما فوق العشرة بخلاف العشرة وما تحتها فان لها الفعل نحو ثنيت من الثني الى عشرت من العشر من حد ضرب وجاء من حد فتح ما فيه العين اعني اربع وسبع وتسع واما ما هو لبيان الحال وان كان في صورة اسم الفاعل كالحائط والكاهل فليس له معنى اذ لا يدل على معنى حدثي قائم به وانما معناه الواحد في مرتبة فلا باس ان يبنى من اول جزئي المركب اذ لا يحتاج الى مصدر وفعل قوله اي مرتبته من المتعدد في نفسه لا بالنظر الى عدد تحته فيصح مقابلته باعتبار التصيير فانه حالة بالنظر الى ما تحته قوله والحادي عشر فتقليب الواحد الى الحادي بجعل الفاء مكان اللام والعين مكان الفاء فتسكن الياء فيه وكذا في الثاني عشر مع انهما مركبان

كما مر في نحو معد يكرب كذا في الرضي قوله وتقول في المعطوف
اه واما العشرون والثلثون الى التسعين والماية والالف فلفظ المفرد
من المتعدد ولفظ العدد فيها واحد وكان القياس العاشرون
والثالثون كذا في الرضي ولذا تركها الشارح قوله اي من
اجل اختلاف الاعتبارين اه يعني ان قيل اذ مرتبة الاعلى اختلاف
الاعتبارين بواسطة استلزامه اختلاف الاضافتين استلزاما
بينا لان التصيير يقتضي الاضافة الى الاقل بمرتبته والحال
يقتضي الاضافة الى المساوي او الى ما فوقه اذ لا مرتبة للواحد
في العدد الذي يقتضيه قوله الاضافة اه واذا نصبت به فانما تنصب
اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال لا بمعنى الماضي والاضافة
هذا اكثر من النصب بخلاف ساير اسماء الفاعلين فانهما
متساويان فيها او النصب اكثر قوله بالاضافة ولا يجوز مثل
الجمهور ان ينصب ما يضاف اليه اذ ليس اسم فا على حقيقة ونقل
الاخفش عن ثعلب جواز ذلك قال الاخفش قلت له اذا اجزت
ذلك فقد اجريته مجرى الفعل فهل يجوز ان تقول ثلثت ثلثة قال
نعم على معنى اتممت ثالثة وجعلت الثلثة ثلثة بضم نفسي الى اثنين
قوله الى عدد يساوي عدد الطرف الاخر الى اصله او الى ما فوقه
اذ العدد المضاف اليه نفس اصله لا مساوي اصله الا ان يعتبر
التغاير باعتبار كونه اصلا له وكونه مضافا اليه قوله لا مطلقا
واما اذا اريد ذلك يقال احد ثلثة اي واحد هم قوله او الرابعة
او الخامسة زاد هذه العبارة للاشارة الى ان قوله ثالث ثلثه

حد كور بطريق التمثيل والمراد قيل ثالث ثلثة واهنا له من رابع اربعة وخامس خامسة وغير ذلك اي احدها باعتبار وقوعه في احد هذه المراتب وليس المراد انه قيل ثالث ثلثة باعتبار وقوعه في احد هذه المراتب فانه فاسد اذ لا يتوقع ذلك الا باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة فقط قوله والا يلزم الخ اي ان كان المراد الواحد مطلقا من غير خصوصية المرتبة يلزم جواز ارادة كل واحد سواء كان الاول او الثاني او الثالث من كل ما بقي للواحد من المعدد باعتبار حالة وتخصيص الشارح الاول وعاشر العشرة لغاية البعد بينهما قوله وذلك مستبعد جدا اي عند العقل اذا الظاهر ان يقع اول العشرة وثاني العشرة لا عاشرها واما الاستعمال فغير واقع قال المذكر والمونث اي من الاسم المتمكن لان ما هو المبني منها من اسماء الاشارة والموصولات والمضمرات سبق ذكره فلا يرد ان نحو هذه والتي وانت خارج عن تعريف المونث داخل في تعريف المذكر فينتقضان طردا وعكسا واحكام الاسناد الآتية انما هي للمونث الذي هو قسم للاسم المتمكن فان المونث من الاسماء الاشارة والموصولات والمضمرات في تلك الاحكام تابعة لما يعبر به عنه من كونه مونثا حقيقيا او غيره وكذا المثنى والمجموع المعروان بهما سياتي اريد بهما ما هو قسم الاسم المتمكن والاحكام المذكورة لهما فيما سياتي احكام لما هو قسم منه قوله لاصالته اذ ما من مذكر ولا مونث الا ويطلق عليه شيء وشيء مذكر ولانه لا يفتقر الى زيادة والتانيث لا يحصل الا بزيادة ولا

يتحقق التذكير والتانيث الا في الاسماء اذا فصل من لولا تها فان فصل لفظ الاسم جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتانيثه باعتبار الكلمة وبعض الفعل والحرف وحروف الهجاء يجوز فيه الوجهان بالاعتبارين وزعم الفراء ان تذكيرها لا يجوز الا في الشعر كذا في شرح التسهيل قوله اوحكما والحقيقي المقدر العلامة زينب وسعاد وغيرها الحقيقي نا رود ارود ليل كون التاء مقدرة دون الالف رجوعها في التصغير واما الزائد على الثلاثي فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثي اذ هو الاصل وقد يرجع التاء فيه ايضا شاذا نحو قديدمة ووريئة في تصغير قدام ووراء كذا في الكافية وفي رضي الشافية انهم اجتزأوا في الثلاثي الذي هو اخف الابنية لما طرأ فيه معنى الوصف على زيادة التاء التي تلحق اخر اوصاف المونث فلما وصلوا الى الرباعي وما فوقه والتاء وان كانت كلمة براسها الا انها كحرف الكلمة المتصل هي بها لم يروا زيادة حرف على عدد حروف لو زاد عليها اصلي طرحوه في التصغير فقد رد الحرف الاخير كالتاء اذ هي محتاج اليها لكون الاسم وصفا فقالوا عقيرب انتهى ولا يخفى مخالفة الشرحين ولعل فيه قولين والشارح اختار الثاني فجعل التاء في الرباعي ملفوظة حكما لانه متى يمكن اعتبار الحرف الاخير تاء الا تجرأ على نقل بها قال وعلامته التاء اه علامة الشيء لا تكون مطردة ومنعكسة فلا يرد ان التاء تجيء لاربعة عشر معنى وان الالف المقصورة قد تكون من نفس الكلمة نحو عصا ورحى وقد تكون زائدة

للالحاق نحو ارطي او لتكثير حرف الكلمة نحو قبعثرى وان الممدودة قد تكون من نفس الكلمة كرداء وكساء وقد يكون للالحاق كحرباء وحشاء الملحقين بقرطاس وقرطاس قال اوحد وفيه في رضي الشافية الممدودة اصلها الفان قلبت الثانية همزة فالممدودة مجموع الالف والهمزة لان الالف التي قبلها انما تمد لاجل الهمزة ولذا لا يمد المقصورة واختلفوا في علامة التانيث فقد سيبويه وعليه الجمهور انها الهمزة لكن انها منقلبة عن الالف المقصورة والالف زائدة قبلها للمد وقيل الهمزة بنفسها وقيل الالف والهمزة زائدة للفرق بين مونث افعل نحو حمراء وبين مونث فعلان نحو سكرى وقيل الهمزة والالف معا للتانيث كذا في شرح التسهيل والجاربردي نقلا عن شرح الهادي وعلى التقادير يصدق ان الممدودة علامة التانيث باعتبار جزئه الثاني او الاول او بتمامها فافهم فانه يتحير فيه الناظرون قوله وقد زاد بعضهم وهو صاحب المفصل وزعم هشام ان علامة التانيث في هذي كسرة الذال قال بها زائه ذكراه في الرضي لو قال الحقيقي ذات الفرج لكان اولى اذ يجوز ان يكون حيوان انثى لا ذكر لها من حيث التجويز العقلي لكن مادة النقض غير متحققة فلذا قال اولى قوله ليس بازائه اه يدخل فيه ما لا يكون بازائه شيء كعين او يكون بازائه شيء لكن لا يكون ذكرا كالظلمة فان في مقابلتها النور وليس بذكر ويكون بازائه ذكر لكن لا من جنس الحيوان كنخلة فكلها مونث لفظي فالا

واذا اسند الفعل أي المتصرف فانه يجوز التاء وتركه في نحو نعم المرأة ويتعين تركه في نحو اكرم بزيد عند من اسند اكرم الى هند و كذا الحال في شبه الفعل ما للائق ان يقول الشارح الفعل المتصرف وشبهه بلا فصل كما هو الاصل قال فبالتاء اي غالبا لانه قد ورد حذفها مع الضمير المونث الغير الحقيقي نحو والارض ابقل ابقالها وحكى سيبويه عن بعض العرب قال فلانة وفي بعض نسخ المتن فالتاء أي واجبة قوله الا اذا كان اه والا اذا كان جمعا فانه يجيء بيانه بعد قوله وحكم الجمع اه فهو بمنزلة الاستثناء ايضا فعلى الشارح التعرض للاستثناء ايضا قوله لك الاختيار في الحاق التاء اه وقع فصل او لا وقد جاء القران بذلك كله و قول بعض النحويين ان الاتيان بالتاء احسن ليس بسديد للاجماع في قوله وجمع الشمس و القمر فاذن الامران مستويان كذا في الايضاح قوله وانت في غير الحقيقي ما لم يكن علما المذكر نحو طلحة فانه لا يقال جاءت طلحة الا عند بعض الكوفيين وعدم السماع مع الاستقراء قاض عليهم وذلك ان الوضع العلمي اخرجه عن موضوعه وجعله لمدلوله فصار التانيث نسيا منسيا فاعتبر المعنى بخلاف اسم الجنس ولهذا اعتبار تانيثه في منع الصرف وفي الجمع بالتاء والالف ولكنه حاله في نفسه بخلاف تانيث الفعل فانه دال غيره فلا يتعدى الى الميه لعدم قوته ثم ان المونث اللفظي قد يكون حيوانا نحو حمامة ودجاجة وقملة ونملة فيستوي في فعله الامران فتقول

من قال ان تأنيث قالت في قوله تعر وقالت نملة تدل علي انها
كانت انثي غير مستقيم وان استحسنه ضعفة النحويين قال المصر
رح في الايضاح اذا جاز هذه حمامة ذكر ونلبث من البط ذكور
مع التصريح بالذكورة فليجز قالت نملة بالتاء مع كونه ذكرا
نعم يتم ذلك علي قول ابن السكيت فانه لا يجوز تانيث فعل
المونث اللفظي اذا كان لمذكر سواء كان علما له او لا فتانيث نملة
عنده كتانيث طلحة قوله وجعل بعض الشارحين اه عنده قوله
وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ناسخ لقوله واذا اسند الفعل
اليه فبالتاء وعند الشرح مخصص له ولا يخفي ان هذا الفرق
انما يظهر اثره في بقاء العام بعد الاخراج قطعيا وعدمه كما
بين في الاصول ولا فرق بينهما في اخراج بعض ما يتناوله قوله
الي المونث الحقيقي ظاهرا كان او ضميرا فوله حضرت القاضي
اه اورد المثالين مما فيه الفصل بغيرالا لان الاجود في صورة
الفصل بالا ترك التاء في الرافع نحو ما قام الا هند قوله او ضمير
الجمع اما الواو والنون قوله لو كان جمع المذكر السالم اه
الا في بنون فانه يجوز التاء قال الله تعر امنت به بنواسرائيل
لانه في حكم الجمع المكسر لتغير بناء الواحد فيه والا في الجمع
السالم الذي واحده مونث نحو ارضون وسنون فان حكمه
حكم الجمع المونث السالم من جواز التاء وتركه لان حقه الجمع
بالالف والتاء فالواو والنون فيه عوض عن الالف والتاء
ارايد منه قوله جمع المذكر معناه الاضافي وجعل السالم نعتا

للمذكر لم يحتج الى الاستثناء المذكور كما لا يخفى قوله واحده مونثا حقيقى التانيث كنسوة او مجازيه كدور او مذكرا حقيقى التذكير كرجال او مجازيه كايام وسواء كان الجمع جمع التكسير كما فى الامثلة المذكورة او جمع المونث السالم كالزينبات والطلحات والجميلات والغرفات فهذه صور ثمانيه يجوز فيها التاء وتركها قال وحكم ظاهر غير المونث الحقيقي اى مونث ظاهر غير المونث الحقيقي فلا يشمل المذكر على ما وهم ولا فرق بينهما الا فى شيء واحد وهو ان حذف العلامة مع الجمع احسن منه مع المفرد لكون تانيثه كالتاويل وهو كونه بمعنى الجماعة وانما لم يعتبر التانيث الحقيقي الذي كان فى المفرد لان المجاز الطاري ازال حكم الحقيقي كما ازال التذكير الحقيقي في رجال وانما لم يبطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقي لبقاء لفظ المفرد فيه فاحترموه بخلاف الجمع المونث السالم لتغير المفرد فيه اما بحذف التاء نحو مسلمات او بقلب الالف فيه نحو حليات وحمراوات يجوز فيه التاء وتركها كما في الجمع المكسر قوله من جموع التكسير الصواب تاخيره عن قوله غير جمع المذكر لانه بيان لما بقي بعد التخصيص وان يراد وجمع المونث السالم كالطلحات في الرضي وضمير العاقلين لا بالواو والنون اما واو نحو الرجال والطالحات ضربوا نظرا الى الفعل واما ضمير المونث الغائب نحو الرجال والطالحات فعلت نظرا الى تاويلهن بمعنى الجماعة على اللفظ قوله ولا يقم حاءت لبقاء لفظ المذكر

الحقيقي فيه قوله المقرون بالتاء الساكنة لكونها علامة عليه والمقصود ان
التاء وان لم يكن ضميرا فهي دالة عليه فلذا اقيم مقامه
قوله في كونه جمع المونث الحقيقي او المجازي جمع تكسير
او سلامة نحو النساء والزينبات والدور والطلمات والقرينة
على ارادة هذا المعنى من قوله والنساء مع ان الظاهر ان يراد به
الوصف المختص به وهو كونه جمع التكسير للمونث الحقيقي
مقابلته بالعاقلين اي الذكور العقلاء فغير العاقلين اما بان
لا يكون ذكورا وهو المراد بالنساء وبان لا يكون عقلاء وهو
المراد بالايام قوله وان لم يكن من العقلاء وانما ترك المصرح
مثاله لانه علم من قوله والنساء بالطريق الاولى فانه اذا جاز
في جمع المونث العاقل بمجرد انتفاء الذكورة ايراد النون
كان جوازه اذا انتفى الذكورة والعقل اولى قوله جمع المذكر سواء
كان جمع تكسير نحو الايام مضت ومضين او جمع سلامة نحو
الجنبلات جمع جنبل وهو القدح الغليظ من الخشب قوله غير السالم
الصواب الغير العاقل كما في قوله واما في جمع المذكر الغير
العاقل لانه يصدق على الرجال انه جمع المذكر غير السالم
مع انه لا يجوز فيه فعلن قوله موضوعه اي لجمع المونث عاقلة
كان او لا قوله لا اصل له في التذكير لان الاصل فيه ان يكون
مذكرا حقيقيا قوله فيراعى اه يتفرع على المنفي لا على النفي
اي ان كان له اصل في التذكير فيراعى حقه قال المثني التثنية
في اللغة دو كردن وفي الاصطلاح ما ذكر في المتن والمناسبة ظ

و قدم المثنى على الجمع لتقلم على د ة على عل د ة و لقربه من
المفرد و لسلامة لفظ المفرد فيه البتة ولكثرته لعدم اختصاصه
بشرط بخلاف الجمع كما صحيح قال اخره بالنصب مفعول لحق
والالف فاعله وزادة لان اللحوق لا يختص بالاخر قوله اي اخر
مفردة قيل انه يصدق على مسلمون ومسلمات فقد تبدل ل بهذا
التقييد اشكال بالشكال والجواب ان قيد الحيثية في تعريف
الامور الاعتبارية معتبرة كما تقرر في محله فالتعريف مالحق
اخر مفردة من حيث انه لحق اخره فلا نقض نعم يرد انه اذا
اعتبر قيد الحيثية لا حاجة الى تقييد المضاف او تقييد يرمع لواحقه
وهذا التوجيه احسن قوله اوقد رعطف على قوله اي اخر مفردة
قوله والا اي ان لا يكون احد الامرين بل يتركب على ظاهرة قوله
لا يصدق اه فلا يكون صادقا على المحدود فلا يكون تعريفا لانه
لا يكون جامعا وما نعا قوله ولوا كتفى بظهور المرادفان المراد الملحوق
مع اللاحق الا انه تسامح بجعل الجزء فيدا قوله عوضا عن
الحركة والتنوين الذين في الواحد لان الاسم العاري عن
البناء لا يجوز ان يعرى عن الحركة والتنوين و لما لم تقبل
الالف الحركة والتنوين عوض عنهما النون هذا مذهب
البصريين والكوفيون يقولون انها عوض التنوين كفوات جاءني
غلاما زيد فحذفها يدل على انها كالتنوين والبصريون يستدلون
ببقاء الغلامان فاثباتها يدل على انها كالحركة اذ التنوين
لا ثبات له مع اللام والوجه انها كالحركة في موضع وكالتنوين

في موضع ومثلهما في موضع نحو غلامان والغلامان وغلامين كذا في الاقليد والايضاح قال مكسورة وحكى الكسائي ان فتحها مع الياء لغة وقال ابن جني فتحها بعضهم في الثلثة وقال الشيباني ومن العرب من يرفع النون اذا كانت بالالف واما بالياء فلا يجوز ومن ذلك قول فاطمة رض يا حسنان ويا حسينان قوله لئلا يتوالى الفتحات ويعادل ثقل الكسرة خفة الفتحة والالف ولان الاصل في تحريك الساكن الكسر قوله على تقدير تسليمه اي تسليم كل واحد من الاشتمال وعدم الدلالة اما منع الاشتمال فلان عموم المرجع لا يقتضي عموم الراجع كما في قوله تعالى وبعولتهن احق بردهن فان المرجع اعني المطلقات عام للمطلقات الرجعية والبائنة والضمير مختص بالرجعية واما منع عدم الدلالة فلان ما اجمعوا عليه من ان علامة التثنية الالف والياء وان النون عوض الحركة والتنوين انما يدل على ان النون ليس جزءا من الدال لم لا يجوز ان يكون شرطا للدلالة وكونه عوضا لا يقتضي الاختصاص بالعوضية قوله صح ان يقال وكذا صح ان يقال ان الدلالة المذكورة غرض من الامور الثلثة باعتبار كونها غرضا من لحوق الامرين بناء على لزوم الثالث لهما والاظهر تاخير قوله ونون مكسورة عن قوله ليدل كما في اللباب قوله يعني الواحد حقيقيا كان او اعتباريا فانه يجوز تثنية اسم الجمع والجمع المكسر غير الاقصى على تاويل فرقتين كجمالين وقومين قوله باعتبار دخوله تحت اه يعني ليس المراد من كونه من جنسه ان يكونا متفقين في الحقيقة بل في

الجنس الذي وضع ذلك المفرد له سواء اتفقا في الحقيقة كرجلين او اختلفا نحوا بيضين لانسان وفرس قوله الموضوع له بالمعنى الاعم للوضع اعني تعيين اللفظ للدلالة علي معنى بنفسها وبقرينة فيشمل المثنى المجازي كالاسدين قوله بوضع واحد احتراز عن المثنى المشترك باعتبار تعيينه كالقرءين للطهر والحيض فانه وان دل علي ان معه مثله باعتبار دخوله تحت جنس المفرد الذي وضع لذلك الجنس لكن لا بوضع واحد قوله المشترك بينهما اشارة الى ان اشتراك الجنس بينهما مفهوم من لفظ المثنى قوله لاستغنى اه رما وقع في تعريف الجمع المذكر السالم من قوله ليدل علي ان معه مثله اكثر من جنسه يدل على ان المراد من قوله مثله المثلية في الوحدة ولايدل على ان لا يراد المثلية في الجنس مع المثلية في الوحدة قوله اشارة الى فائدة اه يعني انه ليس داخلا في التعريف قوله باعتبار معنيين مختلفين اي غير داخلين تحت جنس الموضوع له سواء كان حقيقيين كالقرءان او مجازيين كاليدان في النعمة والقدرة او احدهما حقيقيا والاخر مجازيا كالاسدين اذا اريد به الاسد والرجل الشجاع ولاجل العموم لم يقيد الاسم بالمشترك وبما حررنا ظهر اتجاه السوال الاتي واندفع ما توهم من ان الكلام في تثنية المشترك وانه لا يجوز باعتبار معنيين مختلفين ومثنى التغليب ليس كذلك قوله لبعضهم وهو الاندلسي ومن تبعه فانه قال يقر العينان للباصرة والجارية قوله هذا اي انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين قوله جاز ان يجعل

اللام اه فنقول من شرح المفتاح الشريفي وفيه بحث اما اولا فلانه ح يكون تثنية التغليب قياسا لكونها داخلة تحت ضابطة وهي ان يسمى احد المتصاحبين او المتشابهين باسم الاخر ثم يأول الاسم بمعنى المسمى به مع انه قال في شرح التسهيل ان تثنية مختلفي اللفظ تحفظ ولا تقاس عليه واما ثانيا فلان تثنية الاسم انما يكون باعتبار معنى جامع بين المفردين في نظر المتكلم بقصد افادته ولا شك ان قصد المتكلم في ابوين وقمرين افادة نفس الاب والام والقمر والشمس لا من حيث انهما مشتركان في كونهما مسمى بالاب والقمر فتأويل الابوين مثلا بالمسميين بالاب وان كان صحيحا في الواقع لكن ليس ذلك في نظر المتكلم فان المقصود من قوله تعـ ورفع ابويه على العرش رفع الاب والخالة على العرش لا رفع المسمين بالاب والى ما ذكرنا يشير عبارة الرضي حيث قال وقد يثني غير المتفقين في اللفظ بعد جعلهما متفقي اللفظ بالتغليب بشرط تصاحبهما و تشابههما حتى كانهما شيء واحد انتهى ولم يتعرض للتاويل وفي شرح التسهيل ان مثنى التكسير نحو فارجع البصر كرتين ومثنى التغليب ملحق بالمثنى في اعرابه وليس بمثنى حقيقة وح لا اشكال قوله لا شبهة في صحته اه لان هذا استعمال اللفظ في المعنى المجازي ولا نزاع في تثنية اللفظ باعتبار المعنى المجازي قوله والمصرح اختار عدم جوازه اي في شرح الكافية وفي الايضاح جوزه شاذا ولذلك قال الشر الرضي والمص متردد في ذلك قوله

يا ول با لمسمى به وهذا التاويل ثابت في نظر المتكلم نخطر
بباله اذ العلمية تنافي الاستعمال في اكثر من واحد واذا اولت
به وزالت علميتها صارت كاسماء الاجناس الا ان اسماء
الاجناس مشتركة في امر معنوي محقق وهذه مشتركة في امر
مقدر وهو كونها مسمى بها ولاجل زوال العلمية التزموا
ادخال اللام تعويضا عنها فان قيل اذ كان تثنيتها باعتبار تنكيرها
وهو شاذ فيكون تثنيتها ايضا شاذا وليس كذلك فالجواب
ان تنكير العلم غير ضروري لانه يمكن استعماله علما في كل
موضع فجعله نكرة من غير ضرورة اخراج له عن اصله فيكون
شاذا بخلاف مثناه فانه لايمكن استعماله علما لان تثنيته
تنافي العلمية فلا يلزم من شذوذ ما يمكن اجراؤه على اصله
شذوذ ما لا يمكن اجراؤه على اصله وبما ذكرنا ظهر لك
الفرق بين مثنى التغليب في اسماء الاجناس وبين مثنى
الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء ايكون التاويل في نظر
المتكلم الثاني دون الاول قوله ان لايذكر اه يشمل تثنية
اسماء الاجناس والاعلام قوله حكم مايتطرق اه لا يظهر نكتة
وضع المظهر موضع المضمر والظاهر حكمه قوله الاسم المقصور
اشار بتقديم الاسم الى ان المقصور لايكون الا الاسم فلا يقدر مي
مقصور قوله الف مفردة في الاصطلاح نقل عنه ان قوله مفردة
احتراز عن الف مقرونة بهمزة كحمراء وقوله لازمة احتراز عن
مثل زيدا اذا وقفت عليه قوله مجبوس عن الحركات لكون اعرابه

نقل يريا قوله لانه ضد المد ود اه اي مشتق من القصر المتعدي مصدر قصر يقصره بمعنى ضد المد او الحبس واما القصر كعنب خلاف الطول فهو لازم مصدر قصر ككرم لا يمكن بناء المقصور منه قوله كعصوان الظر كعصا وكابي بدل قوله كابوان في المسمى بابي فان عصوان وابوان مثالان للتثنية لا للمقصور الذي الفه منقلبة عن واو حقيقة او حكما وان يورد كعصوان وابوان بعد قوله قلبت الفه واوا وكذا الكلام في كرحيان وكميتان وانما كان اصل الف عصا واوا حقيقة لقولهم عصوته اى ضربته بالعصا قوله مجهول الاصل اي غير معلومة سواء كان له اصل في الواقع اولا وللاشارة الى ارادة المعنى العام اورد المثال من عديم الاصل فان الف الاسماء العريقة البناء لمتى واذا وابي لا اصل لها وفي الاسماء المتمكنة لها اصل هو محل الاعراب قد يكون معلوما وقد لا يكون معلوما قوله ولم يمل مثله اوقع في التسهيل وقيده في الرضي بان لا يكون سبب الامالة غير انقلاب الالف عن الياء وفيه انه حينئذ يكون معلوم الاصل قوله اى غيرما فيه اه اي المراد بالثلاثي المعنى اللغوي اي ذو ثلثة احرف لا الاصطلاحي وهو ما يكون حروفه الاصلية ثلثة قوله من الرباعي اه بيان لما قال قلبت الفه واوا ولم تحذف لالتقاء الساكنين لئلا يلتبس بالمفرد عند حذف النون بالاضافة قوله فالفه مقلوبة بالياء لم يقل فقلبت الفه بالياء مع انه الموافق لما سبق اشارة الى ثبوت هذا الحكم وتقرره بحيث لا خلاف فيه لاحد بخلاف الحكم السابق

فان خلاف الكسائي حيث ذهب الى ان الالف الثالثة المنقلبة من الواو في كلمة مضمومة الاول كالضحى او مكسورة كالربوا وجب قلبها ياء لئلا يتثاقل الكلمة بالواو في العجز مع الضمة او الكسرة في الصدر ولهذه النكتة لم يقل المصرح والا ياء اصح انه اخصر واوفق للسابق لانه تقديره قلبت ياء قوله اي غير زائدة اه فالاصلية بمعنى الثابتة في محله ليخرج عنها الاقسام الثلثة لا بمعنى المتعارف وهو ما يكون في مقابلة الفاء والعين واللام فانه لا تخرج مما لا يكون منقلبة عن اصلية قوله كقراء بضم القاف اه هذا يخالف لما في القاموس من ان قراء ككتان لحسن القرأة وكرمان للمنسك ولعل الشارح اطلع على ذلك قوله فينبغي ان لا يقع اه مبالغة في الهرب من اجتماع الامثال قوله اي لثقلها اي ثقل الواو وتعليل لاقرب قوله بان يكون للالحاق اه لم يقل او زائدة مع انه الموافق لما تقدم في قوله ولا منقلبة عن اصلية او زائدة اشارة الى ان الزيادة في الممدودة لا تكون الا للالحاق بخلاف الزيادة في المقصورة فانها تكون للالحاق وللتكثير كما مر في قوله كعلبا وان العلباء عصب العنق وهما علباوان بينهما منبت العرق صحاح كذا نقل عنه قال فالوجهان جائزان الا ان ابقاء الاصلية اولى من قلبها حتى لم يذكر سيبويه فيها الا الاثبات وابدال الملحقة اولى من اثباتها والمبدلة من اصلية بالعكس قوله ملحقة صيغة اسم الفاعل نقل عنه هكذا عبارة الرضي ويفهم منه ان الحرف الزائد

للالحاق اولا في مثل علياء هو الواو لياء ثم عوض عنه الهمزة
قوله قد لصقحنا ءاه نقل عنه فعبارة المفصل هكذا وما آخره
همزة لا يخلو همزته وان سبقها الف اولا فالتي سبقها الف
اولا فالتي يسبقها الف على اربعة اضرب اصلية كقراء او منقلبة
عن حرف اصلي كرداء وكساء او زائدة في حكم الاصلية كعلياء
او منقلبة عن الف التانيث كحمراء فهذه الاخيرة تقلب واوا
لا غير كحمراوان والباب في البواقي ان لا يقلبن وقد اجيز
القلب ايض وعبارة المفتاح هكذا واما الممدودة فاذا كانت
للتانيث قلبت همزتها واوا والا لم تنقلب سواء كانت اصلية
كقراء او منقلبة عن حرف اصلي ككساء او من الجاري مجرى
الاصل وهو ان يكون للالحاق كعلياء وقد رخص في القلب
وعبارة اللباب موافق لما في المتن قوله وهذا العم اه فلا يدل
على جواز القلب بالياء في رداء فضلا عن ان يكون مشهورا قوله
عن آخر المثنى اي آخر مفرد المثنى قوله اتصالها اي اتصال كل واحد
بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها اي لكل واحدة بدون
الاخرى قوله صارتا اي الخصيتان ففي العبارة استخدام فان المراد
من لفظ الخصيتين في قوله كل واحد من الخصيتين معناهما ومن
ضمير صارتا لفظ الخصيتين قوله اي اسم فيه اشارة الى ان غير
الاسم لا يكون مجموعا والفعل انما يثنى ويجمع باعتبار فاعله
ولا يتوهم خروج مسلمين ومسلمات بعد علم كونهما كلمة كما يجيء
في كلام الشارح ان الواو والنون والالف والتاء من تمام

الاسم والمراد الدلالة بالمطابقة كما هو المتبادر فلا يدخل منتفى اسم الجمع والجمع المكسر نحو طائفتين وجمالين فانهما وان دلتا على الاحاد لكن لا بالمطابقة اذ المدلول المطابقي لهما اثنان من الجماعة وكل جماعة تشتمل على الاحاد فالدلالة عليها تضمنية قوله على جملة احاد قيد المضاف لاخراج المفرد المستغرق فانه دال على مفصل الاحاد لكونه للكل الافرادي لا على جملتها نحو قوله تعالى ان الانسان لفي خسر وعلمت نفس ما قدمت قوله في ضمن ذلك الاسم لانه المتبادر واحترز به عن لفظ كل المضاف الى المعرفة فانه دال على جملة الاحاد لكن تلك الاحاد لم تحصل من لفظ كل بل مما اضيف اليه نحو كل الناس وكل القوم قوله اي بحروف هي مادة لمفرده بيان لوجه اختصاص الحروف بالمفرد المستفاد من اللام المقدرة والمراد بالمفرد اعم من التحقيقي والتقديري كالجمع الذي لا مفرد له ولذا زاد لفظ الحروف و لم يقل بمفرده فان حروف المفرد متحققة فيه وان لم يتحقق المفرد قوله الذي هو الاسم اه اشارة الى ان المفرد ههنا وان كان في مقابلة المثنى والمجموع لكنه ملحوظ ههنا باعتبار هذا المفهوم وهو كونه دالا على واحد اي واحد كان فلا دور في التعريف قوله انما بزيادة اه اي بزيادة حرف كرجال ومسلمين او بنقصانه ككتب او باختلاف الحركات فقط كاسد واسد او مع السكنات كنمر ونمر وكلمة او للمنع الخلو فانه قد يجتمع الاثنين كرجال ورجل وكقضب وقضيب وقد يجتمع الثلث كغضبان وغضاب قوله او حكما

كفلك رهجان قوله واسماء الاجناس اي التي يفرق بينها وبين واحدها
بالتاء فانها للدلالة على الاحاد واما التي لا فارق بينها وبين
وبين واحدها فانما تدل على الماهية كالماء والتراب والعسل
والخل قوله فانه وان لم تدل عليها اه فالمراد بالدلالة الدلالة
في الجملة سواء كان وضعا فقط كما في الجمع المستعمل في الواحد
نحو شابت مفارقه وفي اثنين نحو قلوبكما او استعمالا فقط كما
في اسماء الاجناس او وضعا واستعمالا كما في الجموع المستعملة
في معانيها الحقيقة ولو اريد بها الدلالة وضعا كما في تعريف
الفعل خرج اسماء الاجناس بقوله دل على احاد قوله وبعض
اسماء العدد وهو من ثلثة الى عشرة قال فنحو تمر اه تفريع على
ما تقدم من تعريف المجموع قوله مما الفارق بينه اه فسر النحو
بذلك لا بمطلق اسم الجنس لانه محل الاشتباه بالجمع لدلالته
على الاحاد استعمالا واما اسم الجنس الذي لا فارق له وهو
ما لا يتميز احاده في الخارج كالماء والتراب فلا اشتباه فيه لعدم
دلالته على الاحاد وللتنصيص على محل الخلاف فان الذي
لا يفرق بينه وبين واحده بالتاء ليس بجمع اتفاقا قال ونحو ركب
اذ نقل عنه فانه اسم لجماعة الركبان من غير ان يقصد جمعية
الراكب عليه وان وقعت الموافقة في الحروف من غير قصد
وانما قلنا ذلك لانه لو كان جمعا لراكب لم يكن جمع قلة لان
اوزانه محصورة كما سيجيء وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد
الى واحده وهذا الادم ودلالته وركيب وهكذا الحال في الجامل

والباقر انتهى وبما ذكره الشر من ان اسم الجمع لا واحد
له اصلا وان وقعت الموافقة اندفع ما قيل انه كما خص نحو
تمر باسم الجنس الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء لابد من
تخصيص نحو ركب باسم الجمع الذي له واحد من لفظه تنصيصا
على محل الخلاف قوله والفرق بينهما اه والفرق بينهما وبين
الجمع بعدم كونهما على الاوزان المختصة بالجمع والاوزان
الغالبة فيه وبانهما يصغران على لفظتهما وينسب الى لفظها
ولو كانا جمعين لم يكونا جمع قلة لعدم كونهما على اوزانه فيكونان
جمع كثرة وجمع الكثرة يرد الي واحده في التصغير والنسبة
وبارجاع ضمير الواحد اليهما وتوصيفهما بالمفرد بخلاف الجمع
ثم الفرق الذي ذكره الشرح ظاهر في اسم الجنس الذي استعمل
في الواحد والاثنين فان اسم الجمع لا يستعمل فيهما واما
الذي لم يستعمل فيهما فان كان له واحد من لفظه فالفرق بينه
وبين واحده بالتاء كتمر وتمرة اوبالياء كروم وروميوان لم يكن
كابل وغنم فان واحدهما بعير وشاة فالفرق مشكل ففي الرضي
انهما اسما جمع وفي القاموس انهما اسما جنس قوله قيل ذلك
اه اشارة الي ضعفه اذ كونه بحسب الاستعمال دون الوضع
لابد له من شاهد قوله على انه لا ضمير اه فيه انه مخالف لما
تقرر عندهم من ان ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء فهو اسم
جنس قوله كجامل وباقر اه نقل عنه الجمل زوج الناقة والجامل
القطيع من الابل مع رعاته واربابه والبقر اسم جنس والبقرة تقع

على الذكر والانثى والتاء للواحد من الجنس والباقر جماعة من البقر مع رعاتها قوله فالجمع الصحيح المذكر اي المذكر مفرده بقرينة السابق وفيه تنبيه على انه كما يقع بالاضافة يقع بالوصف ايضا ولم يفسر قوله فالمذكر لجمع المذكر الصحيح لاحتياجه الى كثرة الحذف اعني المضاف والصفة ولان المذكر المجموع صحيحا لان سوق الكلام في بيان المجموع لا في بيان المذكر المجموع قال مضموم ما قبلها لفظا نحو مسلمون او تقديرا نحو مصطفون وكذا الحال في مكسور ما قبلها قوله على سبيل منع الخلو قد مر تفصيله في نون التثنية قوله ذلك اللحوق اه وكون النون عوضا من الحركة والتنوين لا ينافي ان يكون له دخل في الدلالة وما توهم من انه عند سقوط النون بالاضافة الدلالة باقية فعلم انه ليس له دخل في الدلالة فساقط اذ المقدر كالملفوظ فالدلالة حين الاضافة لكون النون منويا في التقدير قوله الواحد من حيث معناه يعني ليس المراد ان مع مفرده اكثر منه ومن حيث ذاته ولفظه بل من حيث مدلوله ومعناه وهو الواحد مما يطلق عليه ذلك المفرد فان مسلمين يدل على تعدد مسمى مسلم لا على تعدد لفظه قوله اخر مفرده على حذف المضاف لان الياء والالف ليستا اخر الجمع بل وسطه قوله اي الياء الملفوظة او المقدرة المعادة عند لحوق علامة الجمع قوله وان كان اخره جعل الضمير المستتر في كان راجعا الى لفظ اخره ليوافق المعطوف عليه بخلاف ما اذا رجع الى الاسم قوله اي اخر الاسم اه لم يظهر لي فائدة هذا التفسير فانه قد سبق تفسير اخره في المعطوف عليه

باخبر مفرده وهو المرجع للضمير ههنا قال هذفت الالف اشارة
الى ان تانيث الضمير الراجع الى اخره بتاويل الالف قوله اي
شرط الاسم اه جعل الضمير راجعا الى الاسم مع ان الظاهر رجوعه
الى الجمع لان الشروط للجمع رعاية لجانب المعنى لان الشروط
المذكورة تراعى في الاسم حين اريد جمعه بالواو والنون
ولجانب اللفظ لان ضميركان ان كان راجعا الى الاسم الذي اريد
جمعه يلزم الانتشار وان كان راجعا الى الجمع يحتاج الى
تقدير المضاف اي انكان مفرده بهذا الارجاع حصل الاستغناء
عماذكره المصرح في شرحه من انه لاحاجة الي قوله فمذكر لان
الكلام في الجمع المذكر وانما ذكرلدفع وهم من يتوهم ان قوله جمع
المذكرالسالم كاللقب الذي يطلق على المسمى وان لم يكن تحته معناه
كما سمي الابيض بالاسود ولدفع من يذهل عن تقدم المذكر
ويظن ان طلحة داخل فيجمع على طلحون لان هذا الاعتذار
انما يحتاج اليه اذا رجع ضميرشرطه الى الجمع المذكرالصحيح
اوالى المذكرالذي يجمع هذا الجمع فتدبر قوله فكونه مذكرا
اه يعني ان في المتن تسامحا بذكرالمشتق وارادة مبدأ الاشتقاق
لظهوران الشرط التذكير والعلمية لانفس المذكر والعلم واما
القول بان مبناه اعتبار الحيثية ومالها الى كونه مذكراعلما ففيه
انه لادليل على اعتبار الحيثية واما ان مالها الي ذلك كمالايخفى
وكذا تقدير المضاف اي فحصول مذكركما في الرضي تكلف ثم قوله
مذكراما ان يكون خبرا لقوله شرطه فيلزم دخول الفاء في خبرالمبتدءا

الغير المتضمن لمعنى الشرط وذا لا يجوز الا عند الاخفش وتعليق
الشرط الواقع بين المبتدأ والخبر وهو ايضا لا يجوز الا عند الضرورة
واما ان يعد ضمير راجع الى قوله شرطه اي فهو مذكور ويكون
الجملة الشرطية خبر للمبتدأ فيلزم حذف الضمير المرفوع
العائد الى المبتدأ او هو غيره ثم ولتساوي الوجهين لم يشر الشار
ح الى تعيين احدهما لكن قال الشار الرضي في بحث كلم
المجازاة لا يعلق الشرط بين المبتدأ والخبر فلا يقع زيد ان لقيته
كريم بل يقدر فكريم اي فهو كريم حتى يكون الجملة الشرطية خبرا
للمبتدأ فانه يدل على انه يجوز حذف الضمير المرفوع العائد
الى المبتدأ اذا كان هناك عائد اخر فيمكن ان يقدر ههنا ان
الضمير العائد الى ما يضاف اليه المبتدأ اعني ضمير ان كان
العائد الى الاسم الذي هو مضاف اليه بشرطه كانه عائد
الى المبتدأ لشدة الاتصال بين المضاف والمضاف اليه فيجوز
حذف العائد المرفوع واما القول بتقدير اسم الاشارة
اي فذلك مذكور ولا يلزم حذف الضمير المرفوع ففيه انه
اذا لم يجز حذف الضمير الذي هو الاصل في الربط كيف
يجوز حذف اسم الفاء ثم مقامه لا بد له من شاهد وكذا
القول بان قوله شرطه مبتدأ محذوف الخبر اي شرطه ما يذكر
وقوله ان كان اسماء جملة استينافية لبيان ما يذكر او الجملة
الشرطية خبر لقوله شرطه والضمير المحذوف من قوله فمذكور
عائد الى ما رجع اليه ضمير كان وح لا يحتاج الى ما ويدل قوله

فمذكر بكونه مذكرا والجملة بتاويل مضمون هذا الكلام اي شرط مضمون هذا الكلام او نحذف المضاف من المبتدأ اي هي بيان شرط هذا الكلام فيكون المبتدأ والخبر متحدين فلا يحتاج الى عائد كما في ضمير الشان وقولنا مقولي زيد قائم تعسف كما لا يخفى ركاكته على الفطن وبالجملة الحق ما قاله الشرالرضي هذه العبارة سخيفة والصواب ان يقول وهو ان كان اسما فشرطه كونه مذكرا علما بعقل قوله اي اسما محضا غير صفة الاخصر اي غير صفة يعني ان المراد بالاسم مايقابل الصفة لا مقابل الفعل والحرف فلا يلزم الحاد اسم كان وخبره قوله نحو اعوج اه بلا لام فرس لبني هلال ينسب اليه الاعوجيات كان لكندة فاخذه سليم ثم صار الى بني هلال وصار اليهم من بني اكل المراد وقوس لعتي بن اعصر كذا في القاموس قوله واراد بالمذكر اه يعني ان المراد بالمذكر المعنى المصطلح وهو ما لايكون فيه علامة التانيث الا انه خص التاء لكونها الاصل في التانيث دون المعنى اللغوي اعني ما اتصف بصفة الذكورة فاندفع اعتراض الشر الرضي كان عليه ان يقول شرطه التجريد عن التاء عليه خل نحو سلمى وورقاء اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا ويخرج نحو طلحة وتعميم التاء ليخرج نحو سعاد وهند وزينب فانها لا تجمع بالواو والنون ونحو زيد اذا سمي به مونث فانه يجمع بالالف والتاء لكون التاء فيها مقدرة وبل خل نحو سعاد وهند وزينب اذا سمي به مذكر لعدم تقدير التاء ح قوله غير علم ان كان معناه غير

منقولة عن الوصفية ففائدته اخراج نحو احمر اذا سمي به ذكر فانه يجمع بالواو والنون لصيرورته اسما وعدم اعتبار الوصفية الاصلية وان كان معناه غير علم حال الوصفية ففائدته التنبيه على ان العلمية لا تجامع الوصفية لكونهما متضادين فلذا لم يشترط العلمية في الصفة عند جمعها اشرف الجموع قوله كونه مذكرا يعقل لم يفسر المذكر ههنا احالة على ما سبق لا يتوهم فيلزم استدراك قوله ولا بتاء التانيث لان التجرد عن التاء فهم من قوله فمذكر لانا نقول المفهوم من قوله فمذكرا اشتراط تجرده عن في الجملة لما تقرر في موضعه من ان المتبادر من كل قضية الاطلاق العام ولا يكفي ذلك في صحة الجمع بالواو والنون فان علامة يصدق عليه انه مذكر اي مجرد عن التاء في الجملة لمجيء علام ولا يجمع بالواو والنون فاخرجه بقوله ولا بتاء التانيث اي لا يكون ذلك الاسم مذكرا اي مجردا عن التاء متلبسا به بان يستعمل في كلا الحالين بمعنى واحد من غير فرق بين المذكر والمونث قوله ان لا يكون ذلك الاسم اه لم يرجع الضمير الى الصفة بتاويل الوصف لعدم صحته في قوله ولا مستويا فيه مع المونث كما يجيء قوله اي مذكرا غير مستواه قد تقرر عندهم ان الاوزان اذا اريد بها موزوناتها اعلام لها والعلم لا يضاف الا بعد التنكير كما في زيد تا خير من زيدكم فلذا فسر افعل فعلاء بالوصف المشتهر وهو انه مذكر غير مستو مع المونث في الصيغة بهذه الكيفية وهو ان المذكر على صيغة افعل والمونث على صيغة فعلاء فقوله بل يكون بيان لعدم

الاستواء قوله بل يكون الخ اضراب عن قوله غير مستو وتخصيص بعد تعميم اشارا ولا الى ان المعتبر اصالة في الصفة التي تجمع بالواو والنون ان لا يكون المذكر غير مستو مع المونث في الصيغة اي مخالفا له فيها اذ الغالب في الصفات الفرق بين مذكرها ومونثها بالتاء لتا دية تها معنى الفعل والفعل يفرق فيه بالتاء نحو الرجل قام والمرأة قامت والغالب في الاسماء الجوامد الفرق بينهما بوضع صيغ مخصوصة لكل منهما كعير واتان وجمل وناقة اوللاستواء نحو انسان وفرس وقد جاء العكس ايضا في كل منهما كاحمر حمراء والافضل والفضلى وسكران وسكرى وكامرء وامرأة ورجل ورجلة فكل صفة لا يلحقها التاء فكانها من قبيل الجوامد فلذا لم يجمع هذا الجمع ثم اضرب عن عدم الاستواء مطلقا بان يكون المذكر على صيغة افعل والمونث فعلاء اخراجا من هذا الاصل لافعل التفضيل فانه يجمع هذا الجمع مع تحقق عدم الاستواء بينهما في الصيغة ولعل ذلك جبر الما فاته من العمل في الفاعل والمفعول مع ان معناه في الصفة ابلغ واتم من اسم الفاعل والمفعول الذي انما يعمل لاجل معنى الوصفية كما جبر النقص بالواو والنون في نحو قلون وارضون قوله ان لا يكون الاسم المذكور الخ اشار الى ان قوله ولا مستويا عطف على قوله افعل وفعلاء ولا زائدة لتاكيد النفي ومستويا صفة لموصوف محذوف والمعنى ان لا يكون الاسم المذكور اي الكائن صفة مذكرا اي مجردا عن التاء مستويا ذلك المذكر في تلك الصيغة اي في صيغتها مع المونث بان يستعملون للمذكر والمونث

صيغة واحدة مجردة عن التاء فاندفع اعتراض الشارح الرضي بان

هذه العبارة استخف من قوله فمذكر علم يعقل لان مستويا

عطف على افعل فعلاء فيكون المعنى وان لايكون الوصف المذكور

مستويا في ذلك الوصف مع المونث ولامعنى لهذا الكلام كيف

يستوي الشيء في نفسه مع غيره لان مبني هذا الاعتراض ارجاع

ضمير وان لايكون الى الوصف والشارح جعله راجعا الى الاسم

المذكور فتدبر فانه مزلة الاقدام قوله مثل علامة وما قيل ان

نحو علامة خارج بقوله ولامستويا فيه مع المونث لان فعالة يستوي

فيه المذكر والمونث فليس بشيء لانه ليس مذكرا مستويا مع

المونث بل مونثا مستويا مع المذكر قوله لزم اللبس بين جمعه حال

التجرد عن التاء وجمعه حال التلبس بها قوله بكسر السين تنبيها

على انها ليست بجمع سلامة في الحقيقة وجاء سنون بضمها وهو

قليل ولمثل هذا التنبيه كسروا عين عشرين وجاء في بعض ماهو

مضموم الفاء الكسر نحو قلون وثبون وليس بمطرد واما مكسور

الفاء فلم يسمع فيها التغير كالعضين والمأين والفئين ولعل ذلك

لاعتدال الكسرة بين الضمة والفتحة قوله بفتح الراء للتنبيه على

انه ليس بجمع سلامة ولان الواو والنون في مقام الالف والتاء

وكانه قيل ارضات وكل مؤنث على وزن فعل سواء كانت التاء فيه

مقدرة كهند او ظاهرة كخفية ان كان صحيحا كصعبة او مضاعفا

كمدة او معتل العين كجوزة وبيضة وجب اسكان عينه في

الجمع بالالف والتاء وان خلا من هذه الاشياء وجب فتح عينه

فيه كتمرات وعلامات قواء تحت واعلاء كلمه وهي قوله سوى ما
جبر نقصه من ذي الهاء المحذوف العجز معتلا من لا تذكر له
مجموعا هل الجمع معيرا وله كسون وعير معير كمون مقوله
ما جبر نقصه خرج ما لم يجبر نقصه كيد وبقوله من ذي الهاء خرج
ما جبر نقصه وليس فيه هاء كماء فان اصله مه بدليل ميه وقوله
المحذوف العجز خرج ما لم تحذف عجزه كعدة فانه محذوف
الصدر وقوله معتلا ما لا يكون عجزه معتلا كساة وشفه فانهما
معل وفا العجز لكن عجزهما حرف صحيح فان اصلهما شوهه
وشفهه وقوله من لا تذكر له خرج ما له مذكر كهنة فان له مذكر
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
لانه عرض فيه الجمعه وبابه غير [illegible] واحد من الحروف
قد يدل على واحد من المعنيين كما في [illegible] والعباله
والصارفه كما في الرضي قوله في شرط جمع المذكر [illegible]
ارحاع [illegible] شرطه هنا على الطالب [illegible]
[illegible] فهو ان يكون [illegible] المتل الذي هو شرطه
والشرط معا [illegible] قوله [illegible]
ذلك مجردا [illegible] المذكر [illegible] اي جمع [illegible]
السلامة [illegible]

بالواو والنون قيد الصفة بمعونة المقام لان الاقسام ههنا ثلثة ما له مذكر جمع بالواو والنون وما لامذكر له اصلا وما له مذكر لم يجمع بالواو والنون فالقسم الاول يجمع بالالف والتاء والقسمان الباقيان يشترط في صحة جمعهما بالالف والتاء كونهما بالتاء فما لامذكر له ان لم يكن بالتاء لم يجمع بالالف والتاء كحائض وان كان بالتاء كحاملة يجمع بهما وكذا ما له مذكر لم يجمع بالواو والنون ان لم يكن بالتاء كحمراء وسكرى لم يجمع بالالف والتاء وان كان بالتاء يجمع بهما كصعبة وصعبات ثم من قال انه لاحاجة الى التقييد بقوله جمع بالواو والنون بل المراد انه لم يكن له مذكر اصلا لان ما له مذكر لم يجمع بالواو والنون قد علم حكمه عن قوله فان يكون مذكره جمع بالواو والنون ثم [illegible] ان اتبع الشارح الرضي في ذلك حيث قال ان المؤنث اذا كان صفة على ضربين اما ان يكون له مذكر اولا فان لم يكن له مذكر فشرطه ان لايكون مجردا عن التاء كحائض وان كان له مذكر فشرطه ان يكون ذلك المذكر جمع بالواو والنون قوله كما هو المتبادر يعني ان المتبادر من نسبة التغير الى البناء ان يكون التغير في ذاته وباعتبار اجزائه لا التغير العارض له باعتبار امر خارج عنه سواء كان التغير حقيقيا او اعتباريا وليس مراده ان المتبادر من التغير التغير في ذاته حتى يرد عليه انه كما ان المتبادر من التغير ذلك كذلك المتبادر منه ان يكون حقيقيا فحمل التغير على المتبادر باعتبار وعلى غير المتبادر باعتبار تكلف [illegible]

فالتغيرفيه ليس تغيرا في ذات بناء الواحد المغير رض للبناء
قال كرجال وافراس فان التغير فيهما حاصل في ذات بناء مفردهما
حيث لم يبق على هيئته وان كان حاصلا بزيادة الالف والافعل
وافعال اه في الرضي هذه الاوزان للقلة اذ جاء للمفرد جمع
كثرة واما اذا انجبر جمع التكسير فيها فهي القلة والكثرة وكذا
ما عدا الستة للكثرة اذا لم يحصر فيه الجمع والا فهي مشترك
كاجادل ومنه اقع قوله نحو ثلثة قروء اه والنكتة في ذلك التنبيه
على ان اللفظ الاقراء بالنسبة الى النساء جمع كثرة لعله صبرهن
عن الرجال قال اسم الحدث اي موضوع له وان دل بسبب
العارض على امر زائد عليه كالنوعية والعدد قوله معنى اه اراد
بالمعنى ما يقابل اللفظ والقرينة على ذلك اضافة الاسم اليه والمراد
بالقيام بغيره اتصاف الغير بذلك المعنى لا الاختصاص الناعت
او التبعية في التحيز لانه اصطلاح المعقول قوله قائما بغيره فيه ليس
المعنى القائم بغيره مطلقا حدثا اذ ليس الالوان حدثا اذ السواد
بمعنى ما هي ليس حدثا بل بمعنى سياه بودن فهو المعنى
القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره انتهى وهذا موافق لما في
حاشية المطالع في بحث تعريف الكلمة الحقيقية من ان الحدث ليس
عبارة عن المعنى مطلقا والا لكان كل معنى حدثا بل الحدث معنى
منسوب الى الفاعل بانه قائم به فيكون مشتملا على النسبة الى
موضوع ما [illegible] نظرا [illegible] ولافلان قوله سواء صدر عنه اب عن
المعبا [illegible] الى [illegible] في مفهومه لان الصادر نفس الضرب

لا الضرب مع النسبة واما ثانيا فلما في الفتح لما في الرسالة الوضعية من ان اللفظ الذي مدلوله كلي اما ذات وهو اسم الجنس او حدث وهو المصدر او نسبة بينهما وتلك اما ان يعتبر من جانب الذات وهو المشتق او من طرف الحدث وهو الفعل ولما في الرضي ان معنى المصدر عرض لا بد له في الوجود من محل يقوم به وزمان ومكان ولبعض المصادر مما يقع عليه وهو المتعدي و. منها من الآلة كالضرب لكنه وضعه الواضع لذلك الحدث مطلقا من غير نظر الى ما يحتاج اليه في وجوده وان الواضع نظر في المصدر الى ماهية الحدث لا الى ما قام به فلم يطلب اذن فيه نظرة لا فاعلا ولا مفعولا ولما فيهما من ان النسبة الى فاعل المصدر غير مأخوذة في مفهوم المصدر والوجه ان يقول المراد معنى قائما بغيره بشرط الحدوث والتجدد ويدل عليه لفظ الحدث يقال رجل حدث اي بين الحداثة وانما لم يتعرض لهذا القيد اذ ليس مقصوده تعريف الحدث بل دفع توهم لزوم الحدوث في المصدر كما يوهمه لفظ الحدث فيخرج جميع الاعراض سوى الفعل والانفعال وبما ذكرنا ظهر الفرق بين المعنى المصدري والحاصل بالمصدر فان الاول يعتبر فيه التجدد دون الثاني قوله والمراد بجريانه الخ في الرضي يقال هذا المصدر جار على هذا الفعل اي اصل له ومأخذ ما اشتق منه فيقال في حمدت حمدا ان المصدر جار على فعله وفي يتبتل تبتيلا لا يجري على ناصبه انتهى ولما كان المناسب لهذا المعنى ان يقال الفعل جار على المصدر فسره

الشارح بما ذكروا والمراد صحة الوقوع ولذا عبر بان مع الفعل المضارع قوله مما لم يشتق الفعل منه اعلم ان الاسماء التي تدل على المعنى المصدري ولم يشتق منه الفعل ثلثة ما اخره الياء المصدرية وما هو مصدر لم يوضع له فعل من لفظه وما هو اسم المصدر وهو شيئان احدهما ما دل على معنى المصدر مزيدا في اوله الميم كالمقتل والمستخرج والثاني اسم العين مستعملا بمعنى المصدر كالعطاء والكلام والثواب والطاعة والشارح اخرج الثلثة عن تعريف المصدر بقيد الاشتقاق منه والفاضل الهندي اعترض بان اعتبار هذا القيد يخرج عن التعريف المصادر التي لا فعل لها نحو ويلا وويحا ولو اريد اشتقاق الفعل منه حقيقة او فرضا يدخل في التعريف اسماء المصادر ويؤيده قول الفاضل الهندي تعبيرهم عنها بالمصادر قوله وان كان الاخيران مفعولا مطلقا اي بطريق الوجوب فانهما حالة النصب مفعول مطلق واجب حذف عامله قال ويعمل اه بشروط وهو ان يكون مظهرا مكبرا غير محدود ولا منعوت قبل تمامه كذا في التسهيل فلا يعمل المضمر والمصغر والمحدود اي الدال على المرة والمنعوت قبل استيفاء ما يتعلق به من مفعول ومجرور وغيره وفي كل منها اختلاف بين النحاة مذكور في الشرح للمصري قال عمل فعله اي في اللزوم والتعدي بنفسه او بالحرف قوله لمناسبة الاشتقاق بينهما اي التناسب بينهما في اللفظ والمعنى لكون معناه جزء معنى الفعل وهو الحدث الذي يقتضي الفاعل والمفعول عقلا الا ان

الفعل اعتبر فيه النسبة الى الفاعل وضعا والمصدر اعتبر فيه الحدث فقط من غير نظر الى الفاعل فقد طرأ عليه ما يزيل اقتضاءه العقلي فلذلك صار الفعل اصلا في العمل والمصدر فرعا له فيه وعلامة كونه بمعنى الفاعل صحة تقديره بالفعل مع الحرف المصدري فما قيل ان سبب عمل المصدر امران المناسبة في الاشتقاق وكونه بتقدير ان مع الفعل منشاؤه عدم التدبر لما كان هذه المناسبة قوية لم يحتج الى تقويتها بشرط فلذا يعمل من غير اشتراط وانما قال بينهما ليشمل مذهبي البصريين والكوفيين قوله لا باعتبار الشبه اذ لا مشابهة بينه وبين الفعل لا لفظا لعدم موازنته اياه ولا معنى لعدم صحة اقامته مقامه بخلاف اسمي الفاعل والمفعول فانهما يعملان لمشابهة الفعل لفظا ومعنى دون الاشتقاق لعدم اشتقاقهما منه عند الجمهور واشترط كونهما بمعنى الحال والاستقبال ليتقوى تلك المشابهة قال ولا يتقدم معموله جوز الشارح الرضي تقديم الظرف والجار والمجرور قوله لكونه بتقدير ان مع الفعل هذا ما عليه الجمهور وفي البسيط اختلفوا في تقدير الفعل هل من شرطه تقديره بالحروف السابكة ام ليس من شرطه ذلك فمنهم من قدر بنفس الفعل ومنهم من يقدره بان ومنهم من يقدره بان حيث يكون الموصول مطلوبا بالشيء مقدم واما اذا ابتدأ فلا يحتاج اليه وذكر ان لكونه اكثر استعمالا فانه اذا كان المصدر للحال لا يجوز تقديره بان بل بما

ولذا قال في البسيط بالحروف الساكنة وقال في التسهيل بتقليده بالفعل بعد ان المخففة او المصدرية او ما اختها

قوله لا يتقدم عليه لكونه موصولا حرفيا قوله فيلزم اجتماع التثنيتين اي اجتماع العلامتين احدهما نظرا الى المصدر نفسه لانه يثنى ويجمع العدد والنوع وثانيهما نظرا الى الفاعل لغرض استتار الفاعل فيه وهذا ان اتي فيه بالعلامتين وان حذف احدهما لزم اللبس فلا يعلم ان ضربان مثلا لتثنية المصدر او لتثنية الفاعل واعترض عليه الشارح الرضي بانه يجوز ان يتحمل ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل والظرف يعني لا يثنى ولا يجمع باعتبار الفاعل اصلا مع تحمل ضميرهما كما في اسم الفعل والظرف يقال الزيدان هيهات وفي الدار والزيدون هيهات وفي الدار ويعلم حال الضمير من كونه للاثنين والجماعة من المرجع فلا لبس ولا اشتقاق اجاب عنه الفاضل الهندي بان القول بالاستتار في اسم الفعل والظرف مجاز بمعنى الاستتار في الذي هو نائب عنه وهذا انما يتم على القول بان الظرف واسم الفعل ليسا بعاملين في المستتر بنفسهما واما على القول بانهما عاملان فيه بنفسهما فلا وقيل الاظهر الاخصر في وجه عدم الاضمار في المصدر ان يقال لما كان يحذف فاعله فلو اضمر فيه لالتبس بالمحذوف وفيه ان القول بالحذف مبني على عدم الاستتار اذ على تقدير الاستتار لا حذف كما في الفعل قوله وكذا الحال في اسم الفاعل اه فان تثنيتهما وجمعهما باعتبار الفاعل لا باعتبار نفسهما

قوله فلا حاجة الى اعتباره كما اعتبره الفاضل الهندي قوله لان النسبة الى فاعل ما اي مطلقا معينا كان او مبهما غير ماخوذة في مفهومه بخلاف الفعل فان النسبة الى فاعل معين اي معين كان ماخوذة في مفهومه ولذا كان معناه المطابقي غير مستقل بالمفهومية بخلاف اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فان النسبة الى ذات ما ماخوذة في مفهومها مع تلك الذات فكانت مستقلة بالمفهومية قوله مع ان اعماله الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان اضافته الى الفاعل اكثر من اضافته الى المفعول كما يدل عليه قوله وقد يضاف الخ فاللائق ان يقول واضافته الى الفاعل اكثر وجه الدفع ان الجواز ههنا بالنسبة الى اعماله منونا فانه اولى ويفهم من الرضي انه بالنسبة الى عدم جوازها في اسم الفاعل قوله اولى الخ اليه ذهب البعض وفي الرضي وليس اقوى اقسام المصدر في العمل المنون كما قيل بل الاقوى ما اضيف الى الفاعل لكونه اذن كالجزء من المصدر كما يكون في الفعل فيكون عند ذلك اشد شبها بالفعل ويمكن ان يقال المصدر المضاف اقوى في العمل فيما عدا الفاعل المضاف اليه كما يدل عليه تعليل الرضي والمصدر المنون اولى بالعمل في الفاعل من المضاف اليه كما يدل عليه تعليل الشارح ولذا يعمل المنون في لفظه والمضاف في محله قوله وقد يضاف الى المفعول اذا قامت قرينة على كونه مفعولا وتلك الاضافة انما يعمل حذف الفاعل وتجيء على قلة مع ذكره حتى ذهب البعض الى عدم جوازها لكن نص سيبويه على جوازها ولم تجيء في

القران الاما روي عن ابن عامر انه قرء ذكور حمة ربك عبده
ذكريا بضم الذال والهمزة قوله ولكن جوزاه وايض
قد يقع عاملا بدون التقدير نحو قول العرب سمع اذني زيدا
يقول ذلك وقول اعرابي اللهم ان استغفاري اياك مع كثرة
ذنوبي للوم وان تركي الاستغفار مع علمي بسعة عفوك يفي كذا
في شرح التسهيل قوله صرفا قدره بقرينة المقابلة بقوله بدلا فانه
اذا كان بدلا فهو مفعول مطلق ايض لكنه ليس صرفا قوله من غير
تجويزه وفي التسهيل ان الغالب ذلك قوله او محذوفا غير لازم
كذا في التسهيل والايضاح وفي الرضي ان الظاهر من كلام النحاة
ان المفعول المطلق المحذوف فعله لا زما كان الحذف او جائزا ورايه
خلاف هل هو العامل والفعل هو العامل قوله اي المصدر يعني ان
ضميركان راجع الى المصدر وبدلا خبره لتقدير الموصوف وانما
لم يقل اي المفعول المطلق بدلا عنه رعاية لجزالة المعنى بان الكلام
في المصدر وموافقة المعطوف عليه فان الضمير فيه راجع الى
المصدر وقال بدلا منه ليس المفعول المطلق بدلا عنه حقيقة
والا لم يقدر الفعل قبله فلم ينتصب عنه بدلا مجازا لانه لما سد
مسده ولم يجز اظهاره فكانه بدل عنه قوله عمل الفعل للاصالة
ووجوب اضماره لعارض لا اثر له في تقدير العمل قوله للمبالغة
اي لا باعتبار كونه مصدرا منه ولكن لقيامه مقام الفعل
ونيابته عنه فاذن عمله ليس كعمل المصدر بل لقيامه مقام الفعل
المقدر كذا في الايضاح قوله للمصدرية كسائر المصادر يعمل لكونه

تأويل ان مع الفعل قوله الكراي للمصدرية وقوعا واظهر لعدم الما نع من عمله بخلاف ما اذا كان مفعولا مطلقا فان كونه مفعولا مطلقا مانع عمله لعدم صحة تاويله بان مع الفعل وكون امتناع التقديم مختصا بالقسم الاول لما في الرضي من جواز تقديم معموله اذا كان الا لعدم كونه ماولا بان مع الفعل ح لا يضر في كون ما ذكره الشارح نكتة للفصل بين القسمين كما لا يخفى قوله اي حدث اي معنى قائم بغيره فغي نسبة الاشتقاق اليه تجوزبا قامة المدلول مقام الدال اي ما اشتق مما يدل عليه ولم يحمل الفعل على الاصطلاحي لان اشتقاق اسم الفاعل من المصدر لا من الفعل خلافا للسيرافي فانه قال اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل من المصدر ولم يقل اي معنى كما في الرضي لكون التجوز في اسناد قام اليه لان نسبة الاشتقاق اظهر قرينة على التجوز بخلاف اسناد قام لان المصدر ايضر وثم ممن يتلفظ به قوله موضوعا اشارة الى انه يتضمن معنى الوضع واللام صلة الوضع ولك ان نقول في الاشتقاق معنى الوضع لانه وضع نوعي واللام للاجل قوله اي الفعل بيان لمرجع الضمير لدفع توهم رجوعه الى من بناء على ان الضمير يرد الى اقرب المذكورات قوله اي لذات ما اه يعني ان موصوفه وانه يعتبر في اسم الفاعل كون الذات المبهمة منسوبا اليه لا كون الفعل منسوبا كما يوهمه تقديم الفعل عليه فانه بضرورة الاستتار قوله لان ما جهل امره اه فيه ان امره وهو كونه شاملا لمن يعلم ومن لا يعلم معلوم لان النكرة الموصوفة تعم قوله قصد التغليب الكن

مقام التعريف يابى عنه قوله وغيرذلك من الاسماء المشتقة قوله
ويكون من قام به اه لانه المتبادر من وضع اللفظ لشيء لكونه
قصد ياو اعترض الرضي بان هذا التعريف لا يشمل نحو زيد مقابل
عمرو وانا متقرب من فلان ومستبعد عنه ومجتمع معه فان هذه
الاحداث نسب بين الفاعل والمفعول لا يقوم باحدهما معينا
دون الاخر ولم يتعرض الشارح لدفعه لانه مبني على مذهب
القدماء من المتكلمين من ان القرب قائم بالمتقاربين والجوار
بالمتجاورين والاخوة بالاخوين الى غير ذلك من الاضافات
المتحدة في الجانبين والحق مع قيام الواحد بالشخص بالطرفين
بل القائم بكل منهما فرد مغاير للقائم بالاخر غايته الامر اتحادهما
بالنوع وقيل في دفعه بان معنى متقرب مثلا قيام قرب به متعلق
بمن قام به قرب من هذا الشخص فليس بشيء لان الاضافة المتكررة
عبارة عن مجموع الاضافتين لا عن اضافة معينة الى اضافة اخرى
والفاضل الهندي فهم ان الاعتراض انها امور عدمية فلا معنى
لقيامها فاجاب بان القائم اعم من ان يكون حقيقيا او اعتباريا
وليس كذلك بل مقصوده انها قائمة بالطرفين لا باحدهما
معينا دون الاخر مع انها مسندة الى واحد منهما معينا فتدبر قوله
خرج عنه اسم التفضيل ولا يخرج اسم الفاعل من باب المغالبة
نحو كارمني فكرمته فانا كارم لانه موضوع للغلبة في معنى المصدر
لا لمعنى المصدر مع الغلبة في رضي الشافية ويعني بباب المغالبة ان
يغلب احد الامرين الاخر في معنى المصدر نحو كارمني فكرمته

اي غلبته في الكرم قوله واسند والاخراج اسم التفضيل الى اخره
بناء على انه لا يدل على الحدث مقيدا باحد الازمنة الثلثة وان
كان قد يدل على الحدث بمعنى التجدد قوله ولا يبعد ان يلتزم
ذلك الاولى ترك لفظ البعد فانه قال ابن مالك في شرح التسهيل
ولزم من تقييد اسم الفاعل بكونه جاريا على المضارع اي على
زنة خروج امثلة المبالغة ولم يكن في ذلك ضمير لان اسم الفاعل
غيرها قال على زنة فاعل اي القياس ذلك وقد يجيء على وزن
مفعل نحو حب يحب فهو محب فلا يقال حاب وعلى وزن مفعل
بكسر الميم وفتح العين نحو عم الرجل بمعروفه فهو معم قال بميم
مضمومة وكسر ما قبل الاخر وربما كسر ميم مفعل اتباعا للعين او يضم
عينه اتباعا للميم قالوا في منتن منتن منتن وربما استغني عن مفعل
بفاعل نحو اعشب فهو عاشب وربما استغني عن مفعل بكسر العين
بمفعل بفتحها نحو اسهب فهو مسهب قوله ويعمل اه قيد في التسهيل
بغير المصغر والموصوف خلافا للكسائي فانه جوز عمل المصغر
والموصوف قال بشرط معنى الحال او الاستقبال اه ظاهر كلامه انه
يشترط ذلك في عمله مطلقا والتحقيق انه شرط عمله في المفعول به
لا في عمله في الظرف والجار والمجرور فانه يكفيه رائحة الفعل
ولا في عمله في المفعول المطلق لكون مدلوله مدلوله واما بالنسبة
الى الفاعل فحكى ابن عصفور الاتفاق على انه يرفعه اذا كان مضمرا
وان كان مظهرا فظاهر كلام سيبويه انه يرفعه وذهب بعض النحاة
الى انه لا يرفعه قوله ومعناها اه ولا يريدون به ان اللفظ الذي

في ذلك الزمان محكي الان على ما تلفظ به كما في قوله دعني من تمرتان دل المقصر بحكاية الحال حكاية المعاني الكائنة حالا الالفاظ قال جار الله ونعم ما قال معنى حكاية الحال ان يقدر ان ذلك الفعل الماضي واقع في حال التكلم كما في قوله تع فلم تقتلون انبياء الله من قبل وانما يفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب كانك تحضره للمخاطب وتصوره له ليتعجب منه كذا في الرضي قال على صاحبه المذكور او المنوي نحو يا طالعا جبلا قوله ونحوها ليشمل مثل هل ضارب الزيدان ملفوظا او مقدرا نحو قائم الزيدان ام قاعد ان قوله من حروف النفي صريحا او ما ولا به نحو انما قائم الزيدان قوله والمتعدي قيد به لان اسم الفاعل اللازم يرفع به مع كونه ماضيا وقد سبق قوله وذكر مفعوله لانه لو لم يذكر جاز ان لا يضاف نحو هذا ضارب امس مال وحمت الاضافه ولا يصح الا الظرف والجار والمجرور نحو زيد ضارب امس دلسوط لانه يكفيه رائحة الفعل قوله اضافة معنوية بيان لحاصل المعنى واما التركيب الشعبي فهو اما تمييز من حيث المعنى او ظرف اي في المعنى او حال اي ذات معنى او مفعول مطلق اي اضافة معنى قال معمول آخر اي من حيث المعنى لانه لا عمل له في اللفظ قوله بفعل مقدر او رد عليه انه لا يستقيم في مثل هذا ظان زيد امس قائما المزوم حذف احد مفعولي ظان واجيب بارتكاب جواز ذلك مع القرينه وان كان قليلا ومثال المثال مصنوع والصحيح هذا الظان زيد قائما وقال السيرافي انما نصب اسم الفاعل المفعول الثاني ضرورة حيث لم يمكن

الاضافة اليه قوله بتغيير صيغته اذ ليس المراد ان هذا تقدير الكلام حتى يكون تعسفا كما قيل بل اشارة الى ان من للابتداء بمعنى كون المجرور بها موضعا انفصل منه الشيئ وخرج منه فيؤل المعنى الى ماذكره الشارح وعلى التوجيه الثاني من للتبيين لانه يصح اطلاق المجرور بمن على ما قبله فلا غبار على التوجيهين قوله بحيث يخرج اه احتراز عن تغير لايخرجه عنه كالتثنية والجمع والقرينة على اعتبار الحيثية قوله للمبالغة قوله اذا كانت المبالغة لابد من هذا التقييد على هذا التوجيه بخلاف التوجيه الاول كما ان فيه صرف كلمة من عن معناه المتبادر اعني التبيين فالتوجيهان متساويان قوله وما فيه من معنى المبالغة اه لان المبالغة وصول الشيئ الى كماله ففيها قوة معنى الحدث الذي يعمل لاجله بخلاف اسم التفضيل فان فيه اعتبار زيادة معه وبضمها لا يبقى معنى الفعل على حاله فلذا لم يعمل اسم التفضيل قوله بالحاق علامتي التثنية اه واما الجمع المكسر فهو فرع الجمع السالم لكونه اشرف فيتبعه في حكمه قوله ومع التعريف اه اي لام التعريف اي ما يكون للتعريف في الجملة وان لم يكن ههنا قال اسم المفعول اي المفعول به على حذف الجار واستتار الضمير يقع فعلت به الضرب اي اوقعته عليه والا فالمفعول هو الحدث قال من فعل اي من حدث سواء كان متعديا بنفسه او بحرف الجر وان كان لازما غير متعد يا بحرف الجر لم يجز بناء المفعول منه قوله لمن وقع عليه حقيقة او اعتبارا ليشمل اوجدت ضربا

اسم المفعول

فهو موجد وعلمت علم خرج وهك فهو معلوم فان الايجاد و
العلم تعلق بالمعلوم ولا معني لوقوع الفعل على المعلوم حقيقة
لكن العقل يعتبره واقعا عليه ويعبر عنه بما يدل على الوقوع قوله
قوله من حيث الوقوع عليه لان التعليق بما في حكم المشتق يشعر
بالحيثية وكان الاولى ذكره في تعريف اسم الفاعل والاكتفاء به ههنا و
لا نخرج من التعريف يوم الجمعة مضروب فيه والتاديب مضروب
له لان الصيغة موضوعة لما وقع عليه الا انه ترك ذكره واقيم
الجار والمجرور مقامه ويدخل في التعريفات الصفات التي بمعنى
المفعول وهي فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو طحن وفعل بفتحتين
نحو نفض بمعني منفوض وفعلة بضم الفاء وسكون العين نحو اكلة وفعيل
نحو جريح الا ان يقال انها ليست موضوعة لمعنى مفعول بل مستعملة
فيه قال على صيغة اسم الفاعل وقد شذ نحوا ضعف فهو مضعوف
واذكم فهو مذكوم واحم فهو محموم واحزن فهو محزون واحب
فهو محبوب قوله لخفة الفتحة وكثرة المفعول لانه يكون للفعل
الواحد مفاعيل بخلاف الفاعل واوا منه المضارع الذي يعمل
عمله والفرق بينه وبين اسم الفاعل قوله اي عمل النصب اذ
لا يحتاج في عمل الرفع الى اشتراط زمان وليس في كلام المتقدمين
ما يدل على اشتراط الحال او الاستقبال في اسم المفعول لكن
المتاخرين كابي علي ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك قوله ينبغي
على نصبه باسم المفعول اذا كان بمعني الحال او الاستقبال وبفعل
مقدر ان كان بمعني الماضي كما في اسم الفاعل قوله من حيث

انهايثنى اه اي بعد اشتراكهما في كونهما لمن قام به الفعل بخلاف
اسم المفعول فانه لمن وقع عليه وبخلاف اسم التفضيل فانه وان
كان لمن قام به الفعل الا انه لا يثنى ولا يجمع لان اصله ان يكون
مع من ولذا لم يعمل والمراد المشابهة في اصل التثنية والجمع
والتانيث لا ان جمعها وتانيثها كجمع اسم الفاعل وتانيثه فانه
لا يطرد في افعل فعلاء مع عمله عمل فعله فلا يقال ابيضون وابيضة
كما يقال ضاربون وضاربة وفي الرضي وجه المشابهة كونهما بمعناه
اذ لا فرق بينهما الا باعتبار الحدوث والثبوت فالا على معنى الثبوت
اي اتصافه به مع قطع النظر عن التقييد باحد الازمنة ولذا يقصد
به الاستمرار بمعونة المقام بخلاف اسم الفاعل اللازم فانه
يدل على الحدث المقيد باحد الازمنة قوله لا بمعنى الحدوث
بالمعنى الذي مر في تعريف اسم الفاعل قوله بعد نقلها اه ولذا قالوا
ان فعيلا من فعل بفتح العين صيغة مبالغة كقدير ونصير ومن فعل
بضم العين صفة مشبهة قال وصيغتها اي الصيغة المختصة بها فلا
ينافي ما في التسهيل من ان الصفة المشبهة من غير الثلاثي المجرد
تجيء على وزن اسم الفاعل منه قياسا مطردا فانها مشتركة بينهما
قوله اسم الفاعل على حذف المضاف وليس اسم الفاعل علما حتى
يلزم حذف شطر العلم بل هو اسم جنس نقل من المركب الاضافي الى
معنى مخصوص قد يراعى فيه حاله السابقة وهو كونه كلمتين بدليل
اسمي الفاعل والمفعول واسماء الفاعلين ولذا اعرب باعرابين قوله
او لصيغة اسم الفاعل فالمراد من الفاعل لفظه وح يكون اللام فيه زائدة

لان الاوزان اذا اريد بها انفسها كانت اعلاما ولكون كل من التوجيهين خلاف الظاهر سوى بينهما قوله من غير اشتراط اه يشير الى ان الاطلاق في مقابلة الاشتراط فمعناه عدم الاشتراط المذكور سابقا اعني اشتراط الامرين ولما كان ذلك مبهما يجوز ان يكون بانتفائهما وبانتفاء احدهما بينه الشارح بانه باعتبار انتفاء اشتراط الزمان فيكون في المتن اجمالا لا اختلالا كما وهم انما يكون اختلالا لو كان الاطلاق بمعنى العموم قوله بالاتفاق بخلاف اللام الداخلة على اسم الفاعل فانه عند المازني للتعريف قوله اي جعلها قسما قسما اه يريد ان اضافة التقسيم الى المسائل ليست اضافة المصدر الى المفعول كما يسبق الى الفهم لان المذكور منها ليس تقسيم المسائل سواء كانت بمعنى الاحكام او بمعنى الاقسام بل بادنى ملابسة اي تقسيم تحصيل المسائل والمراد بالمسائل اقسامها من حيث يسأل عن حكمها ويبحث عنه في الفن فالمعنى تقسيم الصفة المحصل لاقسامها من حيث يسأل عن حكمها ويبحث عنه فيرجع الى ما ذكره الشارح اي جعلها قسما قسما وبيان حكم كل قسم قوله اي تشبيه معمول الصفة اه ووجه تشبيهه به انهم لما قصدوا التخفيف في الصفة بالاضافة ولا يمكن اضافتها الى الفاعل لانه يلزم اضافة الشيء الى نفسه لان الصفة عين الفاعل شبهوا امر فوعها بالمفعول فنصبوه ليصح الاضافة اليه لان المفعول غير الصفة وجعلوا الصفة في اللفظ لغيره واضمروا

فيها الضمير اذا كانت في اللفظ جارية علي غير المعمول خبرا
اونعتا او حالا وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء
كانت هي الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه يحسن
بحسن وجهه اولا نحو زيد غليظ الشفتين اي قبيح فان لم تجر
في اللفظ عليه نحو زيد وجهه حسن او جرت عليه لكنها
لم تدل على صفة له في نفسه لم يجز استتار الضمير فيها فيقبح
زيد ابيض الثور قوله اي مفصل هذه الاقسام الخ يعني ان
نفصيلها بمعنى اسم الفاعل او المفعول مبتدأ خبره محذوف
وهو قولنا وحسن وجهه ثلثة جملة من المبتدأ والخبر وقعت
مقول القول قوله وكذا الخ مبتدأ لان الكاف اسمية ولذا
فسره بقوله اي مثل هذا التركيب وخبره حسن الوجه
والجملة معطوفة علي الجملة السابقة وحسن وجهه معطوف
علي حسن الوجه خبر بعد خبر وكذا الحسن وجهه والحسن
الوجه والحسن وجه خبر لقوله كذا الا انه ترك العاطف
فيما بين هذه الثلثة وغير الاسلوب لنكتة التي ذكرها الشارح
والمعنى ومفصل الاقسام قولنا حسن وجهه ثلثة وقولنا وكذا
الخ يعني ان هذين القولين مشتمل علي نفصيل الاقسام في
ضمن الامثلة وانما قال ذلك لان تعصيلها في نفسها قد علم
مما سبق فهذا حل تركيب المتن عندي موافقا للشرح قوله
فهذا التركيب ثلثة يعني ان ثلثة وقع خبر الحسن وجهه بتاويل
هذا التركيب مع قطع النظر عن اعراب وجهه والا فهو مثال

واحد وليس مراده ان ثلثة خبر ميتدأ محذوف كما قاله
الفاضل الهندي لانه لا يصح ان يكون حسن وجهه مقول
القول لكونه مفردا قوله ترك العطف اي بين هذه الاخبار
الثلثة مع ذكره في الخبرين السابقين عليها قال ممتنعان
اي بالاتفاق كما صرح به الرضي بقرينة قوله واختلف
في حسن وجهه وليس الفراء ان يجوزه بتوهم دخول اللام
بعد الاضافة لان اصله الحسن وجهه بالرفع فاللام موجود قبل الاضافة
قوله الجامعة باللام اي المفردة بدليل ان جميع الامثلة من المفردات
واما مثنى هذه الزيد ان حسنا وجهيهما والمجموع الزيدون
حسنو وجوههم فهو من قبيل ما اختلف فيه كما في حسن وجهه لما
[illegible] الرضي قوله الجامعة فيهما معا كما في حسن الوجه قوله
ولاضمير فيه بواحد منهما لان التنوين سقطت باللام والضمير في
وجهه موجود قوله من الاضافة اي الاضافة المعنوية فان المقصود
في الاضافة النكرة الى المعرفة واضافة النكرة الى المعرفة او اضافة
النكرة الى النكرة ليفيد التعريف او التخصيص لا اضافة المعرفة
الى النكرة اذ لا يفيد شيئا منهما وكذا الاضافة اللفظية لا نها
[illegible] فلا تخالفها من كل وجه قوله في الجملة لا حاجة اليه قوله
لاشتماله على ضمير زائد يعني ان الضمير فيه ليس الا للربط
بدليل جواز الحسن الوجه بالجر والحسن وجهه بالرفع واذا حصل
الربط باحدهما فالثاني زائد بخلاف ما اذا جيئ بالضميرين ويكون
الغرض من احدهما الربط ومن الاخر تعيين المضاف نحو زيد

حسن ضربه من ضرب ابيه في دارة قوله لعدم الرابط اه وليس
اللام في الحسن الوجه وحسن الوجه رابطة لان ابدال اللام من
الضمير في ما يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين كما في الرضي
ومن هذا ظهر الفرق بينهما وبين نعم الرجل زيد لان اللام فيه
رابطة ابتداء اوليس بدلا من الضمير قوله غير ظاهر في الصفة
لكونه مستترا قوله مثل ظهوره اه لكونه بارزا قوله لان معمولها ح
اي حين رفعت المعمول بها فاعل لها اذ لا وجه لرفعه غير الفاعلية
فلو كان فيها ضمير يكون فاعلا لعدم جواز استتار غير الفاعل
فيلزم تعدد الفاعل فما قيل انه يجوز ان يكون المعمول بدلا من
الضمير المستتر وهم كما لا يخفي قوله اي حدث دال على حدث
باقامة المدلول مقام الدال وهو المصدر ولم يفسره بالفعل
المصطلح لان الاشتقاق من المصدر عند البصريين ولرعاية المطابقة
بما سبق قوله قام به الفعل اه يعني اختار الموصوف على لمن قام
اولمن وقع لقصد التعميم ولقصد شموله للقسمين به قوله في اصل
ذلك الفعل كما هو المتبادر من التعريف فاندفع النقض بنحو فاضل
وزائد وغالب لعدم دلالتها على الزيادة في الفضل والزيادة
والغلبة وكذا باب المقابلة نحو طائل لانه موضوع للغلبة في معني
المصدري كما مر فهو يدل على الاتصاف بالغلبة لا على الزيادة
في الغلبة وزاد لفظ الاصل احترازا عما يدل على الزيادة في وصف
الفعل كالصفة المشبهة الدالة على دوام الفعل واستمراره وهذي
انه لا حاجة الى اعتبار هذا القيد لان اللام في الموصوف صلة

الوضع كما مر والصورة المذكورة موضوعة للزيادة مطلقة لا للزيادة على غيره وان افادتها في بعض التراكيب نحو زيد فاضل على عمرو زائد عليه او غالب عليه او طائل واختار موصوف على متصف لاشعاره بالاتصاف بالزيادة في نفس الامر ولا يلزم ذلك في اسم التفضيل قوله اما ظرف لغواي صلة له مفعول له بالواسطة قوله او ظرف مستقر وموصوف معطوف عن المفعول بالواسطة لعل متعلق الغرض به كما يدل عليه قوله اي لموصوف متلبس بتلك الزيادة اومعنى مفعوله اي لموصوف به اي بالفعل كما في الحواشي الهندية قوله ولا ابهام في تلك الاسماء لانها تدل على المكان والزمان و الاله ففيها نوع تعيين وما قيل انه لا حاجة في الاخراج الى حمل الموصوف على ذلك لان تلك الاسماء لم توضع لمكان او زمان او آلة موصوف بل لمكان او زمان او آلة مضافة ففيه ان اسم التفضيل الذي جاء للمفعول موضوع لموصوف بمعنى ما وقع عليه الفعل كذلك تلك الاسماء موضوعة لموصوف بمعنى ما وقع فيه الفعل او وقع به الفعل قوله يخرج اسم الفاعل اه اما لعدم دلالتها على الزيادة نحو ضارب ومضروب وحسن او لعدم دلالتها على الزيادة على الغير كصيغ المبالغة او لعدم دلالتها على الزيادة في ذلك الفعل كفاضل وطائل او لعدم دلالتها على الزيادة في اصل ذلك الفعل بل في صفته كصيغ الصفة المشبهة الدالة على الدوام والاستمرار قوله من حيث صيغته اي هيئته لا من حيث مادته فانه غير منحصر في ذا الاعتبار في افعل قوله وفعلى للمؤنث انما تعرض لبيان صفة

المؤنث دفعا لتوهم استواء المذكر والمؤنث في ا فعل مطلقا قوله اخير واشر اي المستعملين بمعنى المستوي فيهما المذكر والمؤنث فحذف الهمزة ونقل فتحة الياء والراء الى الخاء والشين وادغم الراء في الراء قوله من حدث مصدره بقرينة التعريف فلا يبنى من اسم جامد ونحو اختك اشا تين وائل الماس شاذ ولا من فعل غير متصرف ولا من فعل لازم النفي نحو ما نبس بكلمة اي ما تكلم لعدم المصدر له من حيث لزوم النفي واما الافعال الناقصة ان قلنا انها لا تدل على الحدث بل على الزمان فقط كما قيل فظاهر وان قلنا انها دالة على الحدث وهو الحق فالظاهر جواز البناء منها قياسا اذ لا مانع من ان يقال زيد اصبر من عمرو وغنيا وان لم يستعمل فقوله من حدث مشتمل على الشروط الثلثة واما اشتراط كون الحدث مما يقبل الزيادة والنقصان فلا يقال الشمس اغرب واطلع اليوم فمستغنى عنه بقوله بزيادة على غيرها فان الزيادة انما يتصور فيما يقبلها قوله والحمق فان معناه قلة العقل فهو من العيوب الباطنة كالجهل قوله حكموا بشذوذه كما في المفصل وشرح التسهيل قوله واحمق من ابن هبنقة الصواب من هبنقة باسقاط الابن كما في المفصل وشرح التسهيل والحواشي الهندية والقاموس والصحاح وشمس العلوم و الهبنقة كعملس الاحمق القصير وهبنقة لقب يزيد بن سردان القيسي يضرب به المثل في الحمق قوله من تعليق خرزات ولذا يقال له ذو الودعات فان الودع محركة خرزة بيضاء يخرج من

البحر تعلق في عنق الصبيان لدفع العين قوله ففيه شائبة ﻫ خبر
لقوله والجواب اي في الجواب المذكور شائبة حمق صاحبه
والفاء اما زائدة كما هو مذهب الاخفش او على تقدير اما
وما ذكره الشارح بيان لفيه المذكور في الحواشي الهندية بعد هذا
الجواب لا تشنيع كما وهم قوله ولا يقول ا ﻫ الخ ولم يقل به
احد كما في غاية التحقيق الا ان الشارح قال ذلك مبالغة
في سخافة ذلك القول قوله الواقع قدره بقرينة قوله
وقد جاء المفعول قوله اشتقاقه ا ﻫ قدره بقرينة ما سبق في
التعريف فقوله قياسه مبتدأ محذوف الخبر ولم يقل رحمه
لان كون مجيئه للفاعل قياساً لا يقتضي وقوعه ولو قدر
لفظ الواقع كان المعنى ركيكا ولذا لم يجعله من قبيل ضربي
زيد قائما بتقدير وقياسه حاصل اذا كان للفاعل قوله فانه لو اشتق
ا ﻫ بخلاف الالفاظ المشتركة فانها مقصورة على السماع فالالتباس
فيها قليل قوله على الاشرف والاكثر فان المفعول لا بد له من فاعل
بخلاف الفاعل قوله على احد الوجوه الثلثة اذا لم يكن معه ولا
نحو اخرا واسما نحو الدنيا او مخرجا عن المعنى التفصيلي نحو اخر
بمعنى غير قوله وهي استعماله ا ﻫ يعني ان الاوجه الثلثة عبارة
عن الاستعمالات الثلثة ولا على احد الاوجه السابقة حال عنه
ضمير يستعمل اي الى قوله على احد الاستعمالات الثلثة وقوله
منفصلا حال عنه واشار اليه باعادة يستعمل في قوله يجب ان يستعمل
لان البدل في حكم تكرير العامل او رد الفاء الدال على كونه مترتبا

على ما تقدم لكونه تفصيلا له واشارة الى فائدة البدل وهو افادة العلم التفصيلي بعد العلم الاجمالي و زاد الوهوب ليترتب عليه قوله فلا يجوز قوله وذكره اي كونه مذكور الغوا لحصول الغرض وهو تعيين المفضل عليه باحدهما ولبس المقام مقام التاكيد قوله وليست بالاكثراه على صيغة الخطاب والكاثر للمبالغة اي الغرة للغالب في الكثرة قوله الا ان يعلم استثناء منقطع لا نه ح يكون المفضل عليه محذوفا فلا يكون اسم التفضيل خاليا عنه قوله ان المحذوف اه ولم يعوض عنه التنوين لكون افعل غير منصرف فاستتبع واما نحو جوار فقد ذكرنا قصدهم بتعويض التنوين فيه كذا في الرضي ويجوز ان يقرء ههنا بالبناء على الضم كما في قبل لانه مختص بالغايات وما يشبهها قوله زيادة موصوفة اه فان يقصد بتاويل المصدر المجهول بمعنى المفعول المضاف الى الزيادة اضافة الصفة الى الموصوف كل ذلك ليصح حمل ان يقصد على احدهما قوله اي على ما اضيف اه فيه اشارة الى ان الاولى ايراد ما يدل من الا انه غلب العقلاء على غيرهم قوله في ضمن بعضهم وهو ما عداه ولم يقل ذلك مع انه اظهر اشارة الى انه يجب ان يكون بعضا منهم قوله غير مقيدة اه فمعنى الاطلاق العموم لا رفع القيد حتى يكون معناه الزيادة في الجملة اي مع قطع النظر عن المضاف اليه اذ الزيادة على الغير ماخوذة في مفهومه فلا بد من اعتبار الغير بخصوصه او بعمومه قوله وتخصيصه عطف [illegible] للتوضيح يعني ليس المراد بالتوضيح ما هو المصطلح اعني ما يختص

بالمعرفة كما في قولهم الصفة قد تكون موضحة وقد تكون مخصصة

بل معناه اللغوي اعني رفع الابهام قوله تمام الكلمة اي متممها

ولذا لا يفصل بينهما الا بمعمول افعل وذلك ايضا قليل وقد يفصل

بينهما بلو وفعلها نحو هي احسن لو انصفت من الشمس قوله الرفع

بالفاعلية يعني ان الحكم بد في عمله في المظهر مطلقا لا يصح لانه

يعمل في الظرف والحال والتمييز والمفعول به بواسطة حرف

الجر نحو زيد اضرب لعمرو فلا بد من التقييد ليصح وليس قرينة

على التقييد بالفاعل والمفعول به بلا واسطة فقيد نا بالفاعل اي

لا يعمل في فاعل مظاهر بقرينة الاستثناء فان فيه العمل في الفاعل

فان قيل مع ما قيل انه يصح حمله على الاطلاق والاستثناء من

مطلق العمل يكون متحققا في ضمن الرفع بالفاعلية والمعنى

لا يعمل في المظهر مطلقا الا في صورة الاستثناء فانه يعمل فيها

بالرفع قوله وانما خص المظهر اه في المعنى في باب الظرف ومن

المشكل قوله فخير نحن عند الناس منكم لان قوله نحن ان قدر

فاعلا لزم اعمال الوصف غير معتمد ولم يثبت وعمل افعل في

الظاهر في غير مسئلة الكحل وهو ضعيف وان قدر مبتدأ لزم الفصل

به وهو اجنبي بين افعل ومن وصرحه ابو علي وتبعه ابن خروف

على ان الوصف خبر لنحن محذوفة وقد رنحن المذكور تاكيدا

للضمير في افعل انتهى وعلم من كلامه ان المراد من المظهر

في هذا المقام الضمير البارز وان المراد بالمضمر المستتر على

ما نص عليه في الرضي ان معنى قوله لا يظهر اثره في اللفظ انه لا

لفظ ولا اثر قوله ولانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لا بمشابهته الفعل كاسم الفاعل ولا بمشابهته اسم الفاعل كالصفة المشبهة فقوله لان هذا العمل اه دليل على الجزء الاول من المدعى وقوله ولانه لما كان اه دليل على الجزء الثاني فلذا اعاد اللام وعطف احد الدليلين على الاخر ثم انه يكفي في الاستدلال الاول قوله لانه ليس له فعل بمعناه اه وقوله لان اه لدفع النقض بان هذا الاستدلال يقتضي ان لا يعمل في المظهر مطلقا وحاصل الدفع ان عمل الرفع بالاصالة للفعل بخلاف النصب فانه يعم الفعل والحرف فتعمل النصب ما هو مشابه به في الجملة وان لم يكن بمعناه قوله وهو لم يعمل اه اي اسم التفضيل لم يعمل عمل الفعل اصلا لانه ليس فعلا بمعناه فلذا لم يعمل الرفع فلا مصادرة قوله اي وضعا سببيا بيان لحاصل قوله صفة لشيء وهو في المعنى المسبب واشارة الى ان المجموع شرط واحد فشروط العمل ثلثة كما مر جوابه ولم يقل صفة سببية اذ الاصطلاح الوصف السببي وغير السببي كما في المفتاح والتلخيص لا الصفة السببية وغير السببي قوله مشترك ولذا لم يقل لمسببه بالاضافة الموهمة لاختصاص نقل عنه المشهور في اصطلاحهم ان يطلق على المتعلق اسم السبب دون المسبب ولا مناقشة فيه ولعله سماه مسببا لان الكحل في هذا المثال مسبب عن الرجل وعين زيد لان عينهما سبب للكحل وهو مسبب لهما قوله باعتبار اي بالنظر يقال اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه وراعيت حاله وهو حال عن الضمير المرفوع في مفضل اي

متلبسا به وكل الثاني حال عن نفسه وليستا متعلقتين بمفضل حتى يلزم تعلق شبه الفعل بحرفي الجر متفقين لفظا ومعنى وهو خلاف ما اتفقوا عليه كذا في الرضي قوله وليحصل بالنصب عطف على يحصل الاول وهما متعلقان بان يكون على ترتيب اللف والنشر قوله كالصفة المشبهة فانه ايضا لابد لعمله من موصوف في اللفظ ومتعلق مسبب لذلك الموصوف ليعمل فيه قوله لانحطاطه اه تعليل لما فهم من السابق وهو ان يكون المظهر مسببا للموصوفهما قوله ليخرج اه غاية مترتبة على الاشتراط المذكور قوله ولئلا يبقى اه علة داعية عليه قوله ليسهل متعلق بقوله لئلا يبقى قوله وكل ا كل اه على اه ضم هذه المقدمة ليثبت الكلية قوله وهذه العبارة يحتمل اه بان يكون معناه لانه اي احسن بعد النفي اوقبل النفي قوله توجه النفي الى قيده اه لما ذكره الشيخ عبد القاهر رح من ان كل كلام فيه قيد زائد على النفي والاثبات يكون ذلك القيد محط الفائدة قوله فبقي اصل حسن الى قوله فيكون احسن اه زائدا لا احتياج اليه في اثبات كون احسن بمعني حسن ذكره لان هذا المثال لكونه في مقام المدح يابى ان يكون لنفي الزيادة فقط بل لابد فيه من نفي المساواة ايضا قوله ان يجعل احسن اه لم يقل بان يكون احسن بمعنى اصل الفعل لان اسم التفضيل المستعمل بمن التفضيلية لا يكون بمعنى اصل الفعل فهو هنا مستعمل بمعنى الزيادة لكنه جرد عنها عرفا اي جرى العرف في نحو المثال المذكور على التجرد عن الزيادة المدلول عليها لغة بقرينة مقام

المدعي وكذا على تجريده من التفضيله عن التفضيل لمجرد النسبة
والقياس كما اشار اليه بقوله وتوجه النفي الى حسن الرجل مقيسا
الى حسن زيد قوله بالنفي اي بسبب النفي فهذا الاعتراض مختص
بالمعنى الاول لان العرف على التجريد عن الزيادة انما جرى
فيما يكون التغاير بين المفضل والمفضل عليه متغايرين بالاعتبار
لا فيما يكونان متغايرين بالذات فلا يجوز ان يكون الباء بمعنى
مع كما وهم فان قوله في الجواب فاذا زال بالنفي يمادي على
فساده قوله من حيث انه اه لامن حيث ان فيه معنى الزيادة
فانه يعمل بهذه الحيثية في المفضل قوله من هذه الحيثية اي
من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعل سواء كان معمولا
باعتبار الزيادة او باعتبار معنى الفعل قوله ولو قدم اه بان يقو
ما رأيت رجلا احسن في عينه منه الكحل في عين زيد قوله
تعقيد ركيك لان فيه ذكر التفضيل والمفضل عليه قبل ذكر
المفضل وهو يوجب التعقيد في اللفظ والركاكة في المعنى قوله مع
انهما ليسا اه مع ان المدعى ان العبارة المشهورة فيها اعمال
اسم التفضيل في المظهر اذ لو لم يعمل في المظهر يلزم الفصل بين
اسم التفضيل ومعموله بالاجنبي لا في كل عبارة تؤدي معناها
فتدبر فانه مع وضوحه قد خفي على البعض فقال ما قال قوله مسئلة
الكحل اي مسئلة عمل اسم التفضيل الرفع في المظهر بلا اضافة بادنى
ملابسة وبين شرائطها الثالث وهو ان يكون الوصف مع بيان التغاير
بين المفضل والمفضل عليه اعتبارا وكونه منفيا وما عبر به مستهجنا

في استعمالاتهم وهو قولهم ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد قوله وبعل عطف على بينه قوله وتطبيق اه عطف على ما انشده واشارة الي تطبيق حاصل بجعل ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل مثل لا اري اه قوله وهو اخصر منه بمقداراه اشار بزيادة لفظ مقدار الى ان الاختصار هنا ليس بطريق الحذف بل بطريق التسامح بظهور المقصر فلا يرد ان حذف المجرور وابقاء الجار وحذف كلمة في مع ابقاء مدخوله على العمل لا نظيرله في كلام العرب قوله مع ظهور المعنى لان المفضل عليه لا بد ان يكون من جنس المفضل عليه قوله لا ان اصله اه رد على الرضي حيث قال هو على حذف المضاف اى من كحل عين زيد لانه لتفضيل الكحل على الكحل لا الكحل على العين ومن التفضيلية يدخل المفضول قوله لا يكون من فسل اه والحال ان عمل اسم التفضيل في المظهر مشروط بذلك عندهم استغني عن ذكره لدلالة قولك كعين زيد عليه لان معناه كل عين دونها في حسن الكحل منها وهذا هو المستفاد من ذكر عين زيد بعده كذا في الرضي قوله وتعديره ما رأيت اه رد علي الرضي حيث قال لا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقولك كعين زيد لانه يكون المعنى ما رأيت مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زائدة عليها في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشيئ في الحسن زائدا عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة قوله على ابلغ وجه لكونه معلوما بطريق الكناية لان نفي وجود عين

مصدر لعين زيد في الاحسنية لازم لاحسنية كحل عين زيد ووجود اللازم يدل على وجود الملزوم فيكون كدعوى الشيء بالبينة قوله والتاية بوزن التفعلة نقلت كسرة الياء الى الهمزة ثم ادغمت الياء في الياء قوله من ايبي اي ثلاثة اي بفك الادغام اوبه قوله من السرى لا من السراية فانه لايناسب المقام قوله والواو اما اعتراضية لعل القول بالاعتراض بناء على ان ما بعد البيت شيء من متعلقات مررت فان الاعتراض لا يكون الا بين كلام او كلامين متصلين معنى عند الجمهور لنكتة وهي ههنا تعظيم شان وادي السباع قوله والجار في به اه والباء بمعنى في قوله بمعنى الغول فان الوادي مخوف فيه لا خائف الا على الاسناد المجازي قوله والمعنى اه فالمفضل عليه اي منهم ومنه محذوف قوله اي ركبا ساريا ولكون موصوفه المقدر اسم جمع جاء في وصفه التذكير والافراد قوله تقول اه نقل عنه حاصل معنى الشعر ان توقف الركب في وادي السباع اقل من توقفهم في سائر الاودية وان وادي السباع اخوف من كل واد الا وقت وقاية الله تع الساري في وادي السباع قوله عن الافات اه متعلق بوقاية الله تع قوله على وجه اه علي بمعنى الباء كما في قوله تع حقيق على ان لا اقول اي بتقسيم قوله علم اه اي علم من دليل انحصاره واللام عوض من الضمير فلا يلزم خلو الجملة الصفتية عن الضمير والصفة وان كانت كافية في معلومية حدوث تلك الاقسام لكن معلوميتها من حيث انها حدود لا قسام

الكلمة موقوفة علي التقسيم فلا يرد انه لا مدخل للتقسيم
في معلومية الحد وقوله سلك تلك الطريقة اي علم الا لتفاء
بعلومية تعريفه عن الدليل لئلا يلزم التخصيص بلا مخصص
لاستواء الكل في كونها اقساما للكلمة معلوماتعريفاتها من الدليل
قوله اي كلمة اه فسرما دل بالكلمة لئلا يكون الجنس متروكا في
التعريف وبالنكرة اشارة الى ان ماموصوفة وانما اختارها مع
ان الظاهر الموصوفة لسبق تعريف الكلمة لكون الاصل في الخبر
التنكير وليدل علي اعتبار وحدة الكلمة في التعريف لئلا ينتقض
بمجموع القسمين من غير اعتبار التركيب بينهما قوله كائن
اشارة الى ان قوله في نفسه ظرف مستقر صفة لمعني ولم يجعله حالا
اذ ليس المعني علي التقييد ولا متعلقا يدل لاحتياجه الى جعل
في بمعنى الباء قوله يعني الكلمة اه فسرما دل بالكلمة المعرفة اشارة
الى انه لا يخالف مايستفاد من دليل الحصر من ارجاع الضمير
الى الكلمة والى ان الضمير الراجع الى النكرة معرفة كما هو التحقيق
وللتنصيص على اختلاف التوجهين والا وجه ان التفسير الثاني
لافادة ان المرجع نفس ما لامع ما في حيزه من الصفة او الصلة
وما قيل انه جمع بين ما دل والكلمة في التفسير اشارة الى معرفة
وجه التذكير وهوانه باعتبار لفظ ما دون معناه ففيه انه بعد الجمع
بين التفسيرين يحتاج الى وجه التذكير بناء اعلى ان الشائع
في تذكير ضمير ما وتانيثه ملاحظة ما عبر به عنه ولذا قال الشر
ح في تعريف الاسم بعد الجمع بين التفسيرين فتذكير الضمير

بناء على لفظ الموصول بالفاء وما قيل ان كلمة ماليست عبارة عن لفظ
الكلمة بل عن معناه فتذكيره كما يجوز باعتبار ما يجوز باعتبار معناه
فلا وجه لبنائه عليه ففيه انه ان اراد انه ليس عبارة عن مجرد لفظ
الكلمة فمسلم ولا يضر وان اراد انه ليس عبارة عنه من حيث دلالته
على معناه فممنوع اذ لو كان عبارة عن مجرد المعنى يلزم ترك
الجنس في التعريف لانه قسم الكلي الذي هو قسم المفرد قوله
والمراد بكونه اي المقصود به الحاصل منه ذلك لانه مفسر به
حتى يرد ان صفة المعنى كيف يفسر بصفة اللفظ وانه يصير المعنى
ما دلت على معنى دالة عليه الكلمة بالاستقلال ويحتاج الى
تكلفات باردة يمجها الاسماع قوله دلالتها عليه فالكلمة محيطة
بالمعنى احاطة الظرف بالمظروف من حيث انه لايخرج فهمه
عنها قوله لاستقلاله اي لكونه حاصلا في الذهن منفردا لعدم
كونه آلة لملاحظة الغير ومرءاة لتعرف حاله قوله وح يكون المراد
اه لان كون الشيء في نفسه كناية عن استقلاله وعدم احتياجه
الى الغير ولما وصف المعنى اي المفهوم الحاصل في الذهن به
يكون المراد منه استقلاله في المفهومية قوله فمرجع مصدر ميمي
لكون خبره الجار والمجرور قوله لكن استدراك لدفع توهم
ناش من كون مالهما الى امر واحد وهو انه كيف يرجع الوجه
الاول وقال في الثاني ويمكن قوله مشتمل على ثلثة معان يدل
عليها مفصلة لكون المادة موضوعة بالوضع الشخصي للحدث
كما يشير اليه قوله هو معنى المصدر والهيئة اي الحركات مع

الترتيب والحروف الزائدة ان كان موضوعة بالوضع النوعي لنسبة ذلك الحدث وزمانه فهو كرامي الحجارة الا ان اجزاءه لما لم يكن مرتبة في السمع لم يكن مركبا فلايرد ان ضرب قبل ذكر فاعله ليفهم منه الحدث فيتحقق الدلالة التضمنية بدون المطابقة واما الزمان فلانم فهمه قبل ذكر الفاعل لانه زمان النسبة فكيف يفهم قبل فهمها وبما ذكرنا ظهران ما قيل ان ههنا معنى رابعا غفل عنه الجمهور وهو تقييد الحدث بالزمان او النسبة بالزمان توهم قوله الحدث وهو المعنى القائم بغيره سواء صدر عنه كالضرب اولم يصدر كالطول كذا في الرضي والمراد بالمعنى المتجدد ولذا قالوا المصدر مايكون في اخر معناه الفارسية الدال والنون او التاء والنون وما قيل ان الاسود معناه المتصف بالسواد بمعنى سيا هي لا بمعنى سياه بودن فالجواب انه لما كان الصفة المشبهة موضوعة لمعنى الثبوت انسلخ عنها معنى التجدد فلايرد من النقض بالالوان ولزوم عدم الفرق بين المعنى المصدري والحاصل بالمصدر وما قيل ان المراد المعنى القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره فلا يرد الالوان فتوهم لان النسبة ليست ماخوذة في مفهوم المصدر نص عليه في الرضي كيف ولوكان كذلك لوجب ذكر الفاعل معه قوله النسبة الى فاعل ما اي فاعل معين اي معين كان وانما اعتبرنا تعيين الفاعل اذ لوكان المعتبر في مفهوم الفعل النسبة الى فاعل ما مطلقا لزم ان يكون استعماله حيث استعمل مجازا اذ لا يستعمل الا في النسبة الى معين بنوع تعيين ولاحتمل الصدق والكذب وحده

من غير ذكر الفاعل ولا متنع حمله على شيء قوله هو آلة لملاحظة طرفيها اي آلة تعرف بها حالهما مرتبطا احدهما بالاخر لكونها نسبة حكمية بخلاف النسبة الملحوظة بالذات من حيث هي فانها لا تكون نسبة حكمية تصح ان يقع محكوما عليها وبها لاستقلالها بالمفهومية وان كانت جزئية فمناط الاستقلال بالمفهومية وعدمه هو الملاحظة القصدية وعدمها ولا مدخل فيه لكون المفهوم جزئيا او كليا فاعتبار قيد الجزئية في مفهوم الحرف مجرد بيان للواقع فان الجزئية لازمة للملاحظة التبعية قوله فلا تستقل بالمفهومية اذ لا يفهم تلك النسبة مالم يفهم الذات المنسوب اليه الحدث قوله تعين ان يكون المراد به الحدث اذ لا يمكن ارادة الزمان اذ لا معنى لاقتران الشيء بنفسه والمراد بضمير به لفظ المعنى بعد تقييده بالوصفين فلا ينافي قوله فالمراد بالمعنى اه لان المراد به لفظ المعنى بدون الوصفين قوله ليس معناه المطابقي لعدم استقلاله بالمفهومية لكون جزئه وهو النسبة غير مستقلة فتوصيفه بقوله في نفسه مانع عن ارادته وان كان المتبادر المعني المطابقي قوله بل هو اعم اذ لا قرينة على الخصوص وليكون لفظ المعنى في تعاريف الاقسام الثلثة على نسق واحد قوله لا يتحقق اي في الفعل قوله ليس مستقلا بالمفهومية لما عرفت ان المعاني الحرفية الات لتعرف احوال الطرفين من حيث ارتباط احدهما بالاخر والجزئية لازمة لها من هذه الحيثية فما قيل ان الابتداء المشترك بين الابتداء الجزئية ملحوظ قصدا توهم قوله فهو صفة الفاء لمجرد

التراخي في الذكر فان بيان فوائد القيود متاخر عن ذكرها قوله وبقولنا وضعا عطف على محذوف اي فبقولنا مقترن خرج الاسماء التي لا اقتران فيها اصلا وبقولنا وضعا وبقولنا في الفهم خرج ما فيه الاقتران وضعا في التحقيق كاسم الفاعل فانه موضوع لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث اي يكون قيامه به وحصوله له مقيدا باحد الازمنة الثلثة وان كان حقيقة في الحال والاستقبال ولم يكن فعلا لعدم الاقتران في الفهم واعلم ان الشارح لم يذكر فائدة قيد في الفهم ههنا ولا في تعريف الاسم وكان الواجب عليه ذلك لدقتها وخفائها ولذلك توهم انه لا حاجة الى قوله في الفهم بعد التقييد بقوله وضعا قوله منقولة عن المصادر او غيرها كلمة او لمجرد التفصيل كما في العالم اما جوهر او عرض اي منقولة مفصلة بهذا التفصيل فلا حاجة الى جعل الجمع بمعنى كل واحد او جعل او بمعنى الواو ثم النقل اي الاستعمال في المعنى الثاني لعلاقة مع هجر المعنى الاول لما كان بمنزلة الوضع وليس بوضع تحقيقي قيد الشارح الوضع بالاول في تعريف الاسم ولم يقيده ههنا رعاية للاعتبارين وهذا بخلاف نحو يزيد ويشكر فانهما موضوعان لكل واحد من المعنيين بالوضع التحقيقي فباعتبار وضع فعل وباعتبار اخر اسم ففي المنقول يعتبر الوضع التحقيقي وفي المشترك يعتبر الوصفان قوله ودخل فيه اه عطف على قوله خرج وانما افاد التقييد في اثبات الدخول لانه في الحقيقة تعميم لقوله مقترن وضعا سواء كان مقترنا

استعمالا اولا قوله الافعال المنسلخة اي في الاستعمال بحيث هجر المعنى الاول فهي ايض من المنقول قيل وكذا الافعال المنسلخة عن الحدث يدخل به لان الافعال الناقصة تامة في اصل الوضع منسلخات عن الحدث انتهى قال المص في الامالي لايصح التعلق بالافعال الناقصة لانها لم يقصد بها في التحقيق نسبة حدث محقق الى فاعلها ومعنى قولنا حدث محقق انه لم يرد ان زيدا ثبت وانما اريد ان القيام المنسوب الى زيد وهو خبره ثبت وذلك حاصل ولو لم يذكر كان وانما قصد بالاتيان بها على المبتدأ والخبر لتقييد الخبر معنى بالنسبة الى المبتدأ مخبرا عنه على ما كان في الابتداء ولذلك توهم كثير من النحويين انه لا دلالة لها على الحدث اصلا وانما وضعت للدلالة على مجرد الزمان فلذلك لم تأت عاملة في شيء غير الاسم والخبر انتهى كلامه وعلم من كلامه ان انسلاخ الافعال الناقصة غير مرضي عنده وفي الرضي وما قال بعضهم سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشيء الى اخره قوله لوجود الاحد في الاثنين فالمراد باحد الازمنة الثلثة احدها مطلقا لا احدها فقط قوله ولانه مقترن اي لو اريد الاحد فقط لصدق على المضارع ايض لانه بحسب كل وضع مقترن باحدها فقط قوله وان عرض اه متعلق بالنتيجة المستفادة من الدليل اي فيصدق عليه انه مقترن باحد الازمنة الثلثة فقط فيكون نقيض الشرط اولى بالجزاء بلا تكلف اذ على تقدير عدم الاشتراك يكون اقترانه اولى واظهر قوله وانما

تستعمل اي بحسب الوضع فلا يرد انه يستعمل للتكثير فلا يصح
الحصر وكلمة او لمنع الخلو اذ لابد فيها من التحقيق ثم انه يضاف
اليه في الماضي التقريب مع التوقع او بدونه وفي المضارع التقليل
وقد يكون لمجرد التحقيق كما في قوله تعر قد نرى تقلب وجهك وانما
لم يذكر التوقع لعدم لزومه اياهما في الاستعمال قوله لتقريب الماضي
اي الحدث الجزئي الذي مضى بناء على ان المعنى الحرفية
جزئية وحمله على الفعل الماضي يحوج الى حذف المضاف
او التجوز باجراء صفة المعنى على اللفظ وتخصيصه بالتضمني قوله
وشيء من ذلك اه اي المذكور لا يتحقق الا في الفعل الاصطلاحي
ولذا لم يورد الضمير اي لا يفهم شيء من ذلك بدون ذكر
الفعل كما في قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره وذلك
لامتناع فهم شيء من ذلك بدون ذكر متعلقه وهو الحدث الجزئي
وذلك مدلول الفعل فقط لكون النسبة الي فاعل معين ماخوذة
في مفهومه دون ماعداه قوله دخولا لسين اللام للعهد اي سين
الاستقبال دون سائر السينات قوله لنفي الفعل اي الحدث الجزئي
لما مر وكذا فيما سياتي قوله الا في الفعل اي الاصطلاحي كما مر قال
ولحوق تاء التانيث اي الساكنة لانها الدالة على تانيث الفاعل
فالوجه ذكر التعليل بعد قوله ساكنة قوله والصفات اي وان كان لها
فاعل استغنت عن التاء الساكنة بسبب لحوق التاء المتحركة الدالة
على تانيث الفاظها وفاعلها لمكان الاتحاد بينها وبين فاعلها
قوله حال عن تاء التانيث وفيه اشارة الى انها في الاصل متحركة

اسكنت للفرق بين تاء تانيث الفعل والاسم كما في الرضي وفي
بعض النسخ الساكنة باللام قوله لاختصاصها بالاسم لخفة الاسم
وثقل الفعل قوله اراد اه وذلك لانه اشار بلفظ التاء الى الغاء
الخصوصية المعتبرة في فعلت ومن الخطاب والتكلم والافراد
والتذكير والتانيث دون الحركة والا لغى الاضافة الى فعلت
واشار بلفظ نحو الى الغاء خصوصية كونه تاء افيدخل فيه
ما يشاركه في جميع صفاته وهي نون الجمع المونث الغائبة
ونون المتكلم مع الغير فاندفع ما قيل ان الاولى ترك قيد المتحركة
كما يدل الدليل عليه لان اعتبار المشاركة في بعض صفات تاء فعلت
دون البعض لاقرينة عليه في عبارة المص رح قوله اخف واخصر
لاعتبارهم اياه من قبيل الاسم ولذا جعلوه قسما من المبني وقالوا
ان المستتر في ضرب وضربت ينبغي ان يكون اقل من الالف
نصفه او ثلثه لان ضمير المفرد ينبغي ان يكون اقل من ضمير
المثني قوله فانه المتبادر بناء اعلى ان المطلق ينصرف الى
الكامل قوله قبلية ذاتية مفعول مطلق من قوله قبل ففيه اشارة
الى ان القبل بمعنى المتقدم كما قيل في قوله تع ولله الامر
من قبل ومن بعد ان معناه متقدما ومتاخرا اذ المفعول المطلق
لايجيء من الظرف فاندفع الاشكال الناشي من وصف الزمان
بالقدم بقوله ذاتية اي ما لا يكون بواسطة الزمان علي ما هو
مصطلح المتكلمين من ان تقدم بعض اجزاء الزمان على البعض
بالذات وهو المتبادر من الذاتية لاعلى مصطلح الحكماء وهو ان

ان يكون المتاخر محتاجا الى المتقدم ولا يكون علة تامة او فاعلية له

قوله بالموصول اي بما هو صيغة الموصول فلا ينافي ما سبق من تفسيره

بالنكرة واشار الى جواز جعله موصولة والمصدر من قال الشارح ومن

قوله ودال لالتزمهما ما هو بحسب الوضع فقط ليدل على ان ...

سبق كان تفسير الجهة فلا تكرار قوله بلم يضرب اي بيضرب في لم يضرب

حيث يدل على الزمان الماضي وليس بماض وكذا ضربت في ان

ضربت فانه لا يدل على الزمان الماضي مع كونه ماضيا قوله خبر مبتدأ

محذوف لم يجعله خبرا بعد خبر رعاية لجانب المعنى لان الحد ليس

خبرا عن المحدود من حيث المعنى اذ لم يكن الحكم مقصودا كما

تقرر في موضعه ومن جوز كونه خبرا بعد خبر نظر الى جانب اللفظ

قوله او تقدير اه فانه يمكن تقدير الفتحة في اخر رمى ورام للتعذر

للتعذر بخلاف ضربن وضربوا فانه لا يمكن تقدير الفتحة قبل النون

والواو ولذا كانا مبنيين على السكون والضم قوله وانما البناء على الحركة

اه اما البناء فلعدم اعتوار المعنى عليه قوله فلمشابهته المضارع

اه اي لكونه مشابه المشابه استحق البناء على الحركة بخلاف

المضارع فانه مشابه الاسم فاستحق الاعراب وقد يقال انه يبنى على

الحركة لوقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب ولما كان هذه المشابهة

ناقصة استحق البناء على الحركة بخلاف مشابهة المضارع ثم كون بناء

الماضي مقدما على بناء المضارع لا يقتضي ان يكون حال اخره

من الاعراب والبناء مقدما على حال اخره ولا يرد انه لا معنى ...

مشابهة المضارع والحال انه مقدم عليه قوله ووقوعه ...

لان وقوع الماضي موقع الاسم ليس وجه المشابهة قوله وشرط وحدها
عطف على قوله وقوعه بتقدير وقوعه قوله فلكونه اخف الحركات
وثقل الماضي لفظا اذ لا تجد فعلا ثلاثيا ساكن الوسط بالاصالة ومعنى
ان لدلالته على المصدر والزمان وطلبه المرفوع دائما والمنصوب
كثير قال مع غير الضمير سواء لم يكن معه ضمير اصلا نحو ضرب
زيد او يكون معه ضمير منصوب نحو ضربك او مرفوع ساكن نحو ضربا
قوله لكراهة اجتماع اه ولذا قالوا اصل علبط وهدبد علابط وهدابد
قوله لشدة اتصال الفاعل اي الضمير بفعله لكونه متصلا لفظا ومعنى
بخلاف نحو حركة وبركة فان اتصال التاء فيه لفظي فقط فدل على ان
اجتماع الحركات فيما ذكر ليس في البناء لان وضع الكلمات على
الوقف بخلاف ضربن قوله احترازعن مثل اي عن خبر وجد عن
التكلم المذكور قوله وبه ايضا مبني على الفتح لا معنى لقصد التعدية
فيه لانه انما يصار اليه لتتدارك لفظا ولا نعدو معهما لان اتصال الضمير
فيه بعد صيغة الماضي بخلاف غلامي فان الاضافة فيه سابقة على
تركيبه بالفعل فافهم ولا تخبط قوله اي حال كونه اه يعني ان
الباء ليست صلة لاشبه اذ ليس الحروف مشبها به ولا باء السببية بل
ظرف مستقر واقع موقع الحال وانما لم تجعله للسببية لاصالة الملابسة
بالاتفاق ولان سببية الحروف للمشابهة بسبب ان زيادتها في اول
الماضي مع تغيير بعض الحركات بسبب تحصل جهة مشابهة المضارع
الاسم وهي وقوعه مشتركا فيكون سببية الحروف بالواسطة ولان
سبب المشابهة مبين. قوله لوقوعه فيحتاج الى تكلف في اعتبار سببية

الحروف قوله انيين على صيغة جمع المونث من الانيان اي حتى بيان
لوجه الملابسة قوله في اوائله الظرف في اوله الا انه اختار لفظ الجمع
للاشارة الى امتناع اجتماعها والظرفية من قبيل ظرفية الجزئي
للكلي كانه قيل بدخل حروف هي اوائله قوله جمعتها كلمة نايت
اشارة الى وجه اضافة حروف نايت وان الفرق بين المضاف والمضاف
اليه بالافراد والاجتماع قوله وهذه المشابهة اي المشابهة بمطلق
الاسم المعتبرة في صيغة المضارع واما مشابهته مع اسم الفاعل
فانما هو في تحصيل صفة الاعراب وذلك لان صيغة اسم الفاعل
مشتقة من المضارع متاخرة عنه فلا يمكن اعتباره في صيغة والمقصر
من زيادة هذه العبارة الاشارة الى ان قول المصر لوقوعه خارج
عن التعريف بيان لوجه المشابهة لكونه تاما بدونه قوله انما يكون
اذا اورد كلمة الحصر ردا على من زاد دخول لام الابتداء
عليهما العلم اختصاص المضارع بدخوله على الماضي مع قد ايضا
بالتعميد ان المشابهة المعتبرة في مفهوم المضارع التي بها امتيازا
عن سائر اقسام الفعل قال لوقوعه مشتركا بيان المسبب الذي
هو منشاء المشابهة لا لوجه المشابهة والالم نقل في وقوعه والمراد
بالاشتراك معناه اللغوي لا الاصطلاحي اذ الظرح لكونه
مشتركا واعلم كون زمان الحال والاستقبال تمام معناه قوله
على الصحيح وقال بعضهم حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وبعضهم
بالعكس قوله بلا حرف اي ليس مرفوعا مثل اخبره بالسين قوله اي بالك
المشابهة بالمعنى المتقدم بعلم لاحدهما اعترفه فقوله وبالك المشابهة

فهنا اشارة ولقوله هذه المشابهة الا انه غير هذه الى تلك لصيرورة المشار اليه بعيد اوصيغة تلك للبعيد فحال هذه الواو كحال الواو السابقة في صحة كونها للعطف على قوله المضارع ما اشبه وكونها للاعتراض قوله ولتخصيصه اعاد اللام تنصيصا للعطف واشارة الى كون كل من الامرين منشاء وجه المشابهة قوله بواسطة القرائن اشار بصيغة الجمع الى انه يجوزان يكون مخصص معنى واحد قرائن كثيرة او الى كثرة المورد قوله لانه لم يسم اذ المشابهة المذكورة ماخوذة في مفهوم الاسم اصطلاحا فلا بد من ذكره في التعريف ليكون حدا اسميا قوله اذ معنى اه تصحيح للتسمية لاجل المشابهة المذكورة قال فالهمزة تفصيل وبيان لمعاني حروف المضارعة قال مفردا لم يرد به ماليس مع غيره على ما توهمه المقابلة وبقوله مع غيره لعدم مساعدة اللفظ اذ الواجب ح منفردا ولا المعنى اذ لا دلالة للهمزة على انه ليس مع غيره وعدم الدلالة على شيئ ليس دلالة على عدمه وانما هو بناء على العدم الاصلي بل اراد به معنى الواحد اجراء لوصف اللفظ على المعني توسعا فيكون المراد بالمتكلم الجنس اي من يحكي عن نفسه والالف الحال فلا بد ح من ارجاع ضمير له الى المتكلم المفرد اي الواحد ليصح التقييد بقوله اذا كان مع غيره اذ ليس النون لجنس المتكلم اذا كان مع غيره فتدبر فانه خفي على الناظرين في هذا الكتاب قوله مذكرا كان اومونثا فالمراد بالمفرد ما اتصف بالافراد وليس من باب التغليب اذ لم يرد به كلاهما فال مع غيره مونثين كانا او مذكرين او مختلفين قوله وكانهما اه اشارة الى وجه الاختصاص قوله واحدا كان اه

فمعنى المخاطب من يتكلم معه قوله فاثبات اورد صيغة الجمع المونث
نظرا الى معنى المونث والمونثين واورد صيغة التثنية اعني ذوي نظرا الى
لفظي المونث والمونثين وكسر الواو غير صحيح قال اللعاثب اي من تنكلم
عنه فيشتمل ذا نه تع دلا شبهة قوله اي غير القسمين فيكون للواحد
المذكر واسماه ومجموعه وجمع المونث قوله حال خبر بعد خبر لقوله
فقوله قال مفـ ...ومه لانه الاول الماضي ينبغي ان يخالفه المضارع
لكان ابتدأ... قوله اي ...اسانيه فتوصف المضارع بالرباعي
على الموضع اعتبارا ان ما فيه تلك ...ومفتوحة فيما سواه للتخفيف
الذي استدعاه كثرة الاستعمال ...في الثلاثي اوكثرة الحروف وهو
فيما عداه ...اهراق ...واسطاع يسطيع ... فيه الهاء
والسين على خلاف القياس قوله ... علة الاعراب فيه وهي توارد
... المختلفة كما في الاسم او المشابهة التامة ... واما المذكر فلاستلزام
المبوني المستفاد من ... ولانه سنبينه ... قوله ... يرفع الى آخره
مفصلا قوله ولما كان ... الكلام ... دفع لاشكال تعلق ...طرف ... اعمال
المنفي ... علم اعراب غير المضارع ... يقبل ... علم انصال
النون ... ليس ... معرب ... سواء رجع الضمير المجرور
الى المضارع او الى الغير ولا ... ما هو المقصود بالبيان وهو ان
المضارع لا يعرب اذا اتصل به النونان وحاصل الدفع ان هذا
الكلام ... لا لتفصيل ... الاعراب عن غير المضارع فليس معناه الصريح
مقصودا بالذات لان ... ما في احوال المضارع ... كما ينبئ عن اثبات
الاعراب للمضارع على وجه الحصر طريق انما اي بعينه تكون

الجزء الثبوتي مقصودا اصالة والجزء السلبي مقصودا تبعا ليكون
من احوال المضارع والظرف قيل للجزء الثبوتي المقصر بالاصالة
فاذن فع اشكال التعلق وكذا ما تتوهم من ان انما بمعنى ما والا
فالاشكال بحاله لان كونه بمعنى ما والا لا يقتضي ان لا يكون بينهما
فرق بهذا القدر وبما ذكرنا ظهر ان ما ذكره الشراولى من جعل
الظرف متعلقا بيعرب المضارع المفهوم من الحكم السلبي قوله
يكون مبنيا وقيل انه معرب تقديرا الشغل محل الاعراب كما
في غلامي ولا يخفى عليك الفرق بينه وبين غلامي فانهما لشدة
الاتصال صارا كالجزء منه فلم يبق ما قبلها محل الاعراب اصلا بخلاف
غلامي قوله لشدة الاتصال اما لفظا فظاهر واما معنى فلكون المؤكد
عين المؤكد بخلاف الاتصال مع التنوين لسقوطه في الوقف والاضافة
ومع اللازم فلم يصيره قبله وسط فاجرى الاعراب عليه قوله وسط الكلمة
والوسط ليس محل الاعراب اللفظي وهو ظاهر ولا التقديري لان معناه
على ما عرفت هو ان يقدر الاعراب على الحرف الاخير ولا يظهر للتعذر
او الاستثقال قوله دخوله على كلمة اخرى معتبرة مغاير تها بعد
الدخول حيث لم يتغير المعنى السابق بسببه بخلاف ثمة وبصري فان
التاء والياء وان كانت كلمة اخرى الا انه بعد الدخول تغير المعنى السابق
وصار المركب بناء اخر واستحق المركب للاعراب فلذا اجري
على التاء والياء وبما ذكرنا ظهر ان هذا الدليل لا يجري في نون
الجمع قوله ولان اداء اللازم نظرا الى ان المدعى ذو جزئين وكان
كل منهما مدعى براسه قوله يقتضي ان يكون اه وان لم يلزم في المضارع

توالى الحركات الاربع قوله لمشابهتها نون جمع المؤنث اذ بذلك المشابهة ضعف مشابهة المضارع بالاسم فرجع الى ما هو الاصل فى الفعل اعني البناء قوله فلا يقبل اي ما قبلها اصل الاعراب وبهذا تبين الفرق بينه وبين المعتل بالالف فانه يقبل الاعراب من حيث كونه اخر الكلمة وان تعذر باعتبار خصوصية الالف والحاصل ان النقل يري لابد فيه من اعتبار الاعراب في اخر الكلمة فرقا بينه وبين المحلي فلابد فيه من القبول في الجملة كيلا يكون النقل يري مجرد فرض قال فالصحيح تفصيل لانواع اعراب المضارع ومحالها اي فاعراب الصحيح من المضارع مطلقا قوله حرفه الاخير سواء كان اصليا او زائدا نلك الم يقل لامه قال المجرد اه يشمل ما لا ضمير فيه نحو يضرب زيد وما فيه ضمير مستتر نحو زيد يضرب وما فيه ضمير بارز منصوب نحو يضربك وما فيه ضمير غير متصل به بل بالفعل نحو ما يضرب الا هو فظهر ان المراد بالمجرد الخالي لا ما لا يتصل به والاخرج الصورتان الاوليان قوله متصل به اي بذلك الصحيح قدره بقرينة قوله والمتصل به ذلك قال للتثنية والجمع اه بيان لمحال الضمير البارز المرفوع وليس قيدا احترازيا فلذلك ترك الشارح الجمع على ظاهره المتبادر ولم يحمله على الجمع المذكر قال لفظا حقيقة او حكما فان الضمة والفتحة في حالة الوقف في حكم الملفوظ وان ايكون الوقف بالاشمام والروم والمقل وليستا تقل يريتين على ما وهم لما عرفت من معنى التقل يري قال والساكن لم يقل لفظا لانه علمي والزائل لالتقاء الساكنين في حكم الثابت كما في رمتا

فليس السكون في لم يكن الذين تقدير يا على ما وهم قوله المضارع
اشاربه الى ان قوله والمتصل معطوف على قوله فالصحيح لا على قوله
المجرد لان هذا الحكم شامل للصحيح والمعتل قوله وذلك اه
اي اعراب ما اتصل به الضمير البارز المرفوع في خمس مواضع
وان كان الاتصال في سبع مواضع فان الموضعين اعني يضربن وتضربن
مبنيان خارجان بقوله ونون جمع المونث قال بالنون اه انما اعرب
بالنون لان المشابهة التي هي علة الاعراب باقية وامتنع بالحركة
لصيرورة اخره بسبب شدة الاتصال بالضمير لتعاضد جهاته من
كونه فاعلا ومتصلا وعلى حرف واحد سيما حرف علة ساكن وسط
الكلمة والوسط ليس محل الاعراب اصلا على ما عرفت ولانه بعد
لحوق الضمائر صار ما قبلها متحركا بحركة لازمة فلا يقبل الاعراب
بخلاف غلامي فانه ليس لازم الكسرة فيمكن تقدير الاعراب فيه و
لا يمكن اعرابه بزيادة حرف المد لانه يلزم اجتماع الحرفين فلا جرم
زيد النون بدلا لرفع المشابهة للواو في الغنة ويكسر بعد الالف ويفتح
بعد الواو والياء حملا على تثنية الاسم وجمعه قوله حالتي الجزم
والنصب اما في حالة الجزم فظ لانه اسقاط الاعراب واما في حالة
النصب فلامتناع اجتماعه مع الرفع فلا بد من زواله الا انه زال
في الواحد الى بدل وهو الفتحة وهنا زال بلا بدل فصار النصب
تابعا للجزم وتحذف هذه النون مع نون التاكيد اما لانه لا يكون
في المبني علامة الرفع واما لاجتماع النونات قوله الاحرا ضرار لا صطلاح
النحو لانه مقدر قوله مناسب لها في كونها نها صارا من اشباع الحركة

وقابلا للتغيير والزوال قوله لان الالف لايقبل الحركة المكونة ما لما
اهل افتعل را الاعراب عليه مع كونه قابلا لها من حيث انه اخر الكلمة
فيمكن تقدير الاعراب فيه بخلاف اخر جمع المونث فانه للزوم
السكون له لايقبلها اصلا لابخصوصه ولابنوعه والحاصل ان التقدير
فرع اللفظي فلا بد من امكانه في ذلك المحل اما بخصوصه اوبنوعه
قوله كما هو المتبادر من عبارته حيث قال ويرتفع اي يحصل فيه
الرفع وقت التجرد فانه يشعر لعدم مدخلية شيء اخر وان امكن
ان يقال بغير مدخلية شيء اخر لا يوجد في وقت التجرد قوله
وسواء كان العامل اه سواء يطلب اثنين فالواجب وكان العامل
الا به اعادة لبعد الاول كما في قوله تع ولاتحسبن الذين يفرحون
بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة
من العذاب قوله وقوعه اه وهو حين التجرد عن الجازم والناصب
اذ لا يدخلان على الاسم قوله كما في زيد يضرب اه اي يقع موقع
الاسم المرفوع والمجرور والمنصوب قوله لانه اذ يكون كالاسم مع
كونه معربا فلا ينتقض بالماضي قوله اسبق اعراب الاسم لكونه
اعراب اسبق المعمولات واقواه لكونه اعراب العمدة قوله نحو الذي
يضرب اه فانه لايقع اسم الفاعل موقعه لوجوب الصلة جملة ولا
يدخل السين وسوف على الاسم وخبر كاد يجب ان يكون فعلا
وفي يقوم الزيدان يلزم عمل اسم الفاعل بدون الاعتماد
وقد يكتفي في ارتفاعه قوله وان كان الاعراب يعني وان
كان اعراب ما بعده على تقديره اي الواقع اسما غير اعرابه مع

تقديره فعلا اذ مع تقديرالاسم مبتدأ ومع تقدير الفعل فاعل
وليس المراد ان اعراب المضارع مع تقدير الاول غير اعرابه
مع التقدير الثاني لان ذلك التغاير متحقق في سائر المواد اذ
العامل على تقدير الاسم لفظي وعلى تقدير الفعل معنوي فلا معنى
لان الوصلية قوله والسين الخ دفع لما يقر فحينئذ لم يقع المضارع
موقع الاسم بل مع التغتين قوله ابدل الالف نونا كما ان التنوين
والنون الخفيفة اذا انفتح ما قبلها تقلبان الفا في الرضي لا دليل
على قول الفراء قوله اصله لا ان قال الشاعر * يرجي المرء ما لا ان
يلاقيه * ويعرض دون اقربه الخطوب * اي لن يلاقي قوله انه حرف
براسه وهو الحق لان الاصل عدم التصرف في الحروف قوله فخفف
بنقل حركة الهمزة وحذفها للساكنين وتغير المعنى بتغير اللفظ
فلم يلزم الفعل بعدها وجاز ان يليه الحال كما في قوله تعم فعلتها
واذن من الضالين قوله اذ الظرفية في الرضي وانما حملني على ذلك
ظهور معنى الزمان فيه في جميع الاستعمالات كما في اذ قوله
فنون عوضا عن المضاف اليه في الرضي وذلك انهم اراد والاشارة
الى زمان فعل مذكور فقصد والى لفظ اذ الذي هو بمعنى
مطلق الوقت لخفة لفظه وجردوه عن معنى الماضي جعلوه صالحا
للازمنة الثلثة وحذفوا منه الجملة المضاف اليها لتقدم ذكرها لانه
الفعل السابق عليها كما يقول لك شخص انا ازورك فتقول اذن
اكرمك اي اذا تزرني اكرمك اي وقت زيارتك ثم عوض التنوين
التنوين عن المضاف اليه لانه وضع في الاصل لازم الاضافة

قوله نحو سرت حتى ادخلها مثل للحروف الناصبة مع ان امثلتها مذكورة في المتن لان المقصود ههنا تمثيل لتقديران وفي المتن تمثيل النصب ولذا لم يمثل لان ولن وكي واذن وكان في قول الشارح فيما سيجيء ان التي ينتصب بها المضارع اشارة الى ذلك قوله وهي اللام الجارة عند البصريين فانهم قالوا انه حرف جر معه متعلق بخبر كان المحذوف والاصل ما كان قاصدا للفعل واما عند الكوفيين فحرف زائد لتاكيد النفي كالباء في ما زيد بقائم ناصب لم يتعلق بشيء كذا في مغني اللبيب فان قلت اذا كان للتعدية فكيف يصح قوله الزائدة قلت كثيرا ما يطلق القول بزيادتها لاطراد صحة اسقاطها كذا في التحفة قوله في خبر كان المنفي اما لفظا واما معنى كما في قوله تعالى لم يكن الله ليغفر لهم قوله لان هذه اللفظة هذا الكلام وما سياتي من قوله فان الواو والفاء تعليل لتقدير ان بعدها وموقعه هذا لانما ذكره المصنف من التفصيل فانه تفصيل بشروط التقدير ولذا لم يتعرض لتعليل تقدير ان بعدها ولانه مفهوم من شرط التقدير صريحا قوله وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء في المعنى عطف الخبر على الانشاء وبالعكس منعه البيانيون وابن مالك في شرح باب المفعول معه في كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح [illegible] الاكثيرين واجازه الصفار وجماعة قوله فان الذي ينتصب اه اختار [illegible] المخففة والتفسيرية وليس تقدير الصفة [illegible] اذن وحتى قال يقع بعد العلم وما بمعناه كالوجدان والرؤية [illegible] اذا لم يكن بمعنى الظن حمل الوقوع بعد

العلم على الوقوع بعد لفظه كما هو المتبادر فاحتاج الى التقييد
اذ العلم قد يكون بمعنى الظن في الرضي جوز بعضهم ان يأول
العلم بالظن مجازا فيقول علمت ان يخرج زيد بالنصب اي ظننت
وفي تفسير ابي حيان قد يستعمل العلم ويراد بها الظن القوي
فيجوز ان يعمل في ان ويدل على ذلك قوله تعرفان علمتموهن
مومنات لان القطع بايمانهن غير متوصل اليه قوله هي المخففة
ايراد الضمير لمجرد التاكيد والفرق بين الخبر والنعت سواء ولما
انه مبتدأ او فصل وليس لحصر المسند على المسند اليه لعدم صحته
ولا لحصر المسند اليه على المسند لانه يصير قوله وليست هذه تاكيد
تكرارا والاصل عدمه قوله على غلبة الوقوع اه ان اريد بالتحقيق
جعل الشيء محققا ثابتا فالمراد بغلبة الوقوع كثرته فان المظنون
اكثر الوقوع وان اريد به العلم والقطع فالمراد بغلبة الوقوع
كون جانب الوقوع غالبا اي راجحا على عدمه والضابطة في
معرفة ان المصدرية وغيرها على مافي الرضي ان ان التي ليست بعد
العلم ولا ما يودي معناه ولا ما يودي معنى القول ولا بعد الظن فهي
مصدرية لا غير والتي بعد الظن ان كان بعدها غير لا من حروف
التعويض وهي السين وسوف وقد ولم ولا ولن وما فمخففة لا غير
وكذا ان كان بعدها لا داخلة على غير الفعل ... ان دخلت
لك وان كانت بعدها لا داخلة في الفعل احتملت المخففة
والمصدرية والتي بعد العلم وما يودي معناه ان ... فهي
القول فمخففة لا غير وان كان فيه معنى القول فان وليهما فعل

غير متصرف فمفسرة او مخففة وان وليها فعل متصرف من غير حرف عوض احتمل ان يكون مفسرة وان يكون مصدرية لامخففة لعدم العوض وان وليها فعل متصرف مصدر وبلاجازكونها مفسرة ومصدرية ومخففة وان وليها فعل متصرف مصدر بغيرلامن حروف العوض مخففة اومفسرة وكذا ان لم يليها الفعل بل وليها جملة اسمية اذا عرفت هذا فلابد في بيان المصر من اعتبار قيود ليصح فقد برقوله فيجري اه ذكرا لنتيجة بعد اقامة الدليل وذكر الملدى اشارة الي ايصاله اليها وترتيبه عليه والى ان قوله ففيه الوجهان ليس المراد به انه يتحقق فيها الوجهان بل انه يجري فيها الوجهان والمتحقق لايكون الا احدهما قوله نفيا مؤكدا في المعنى ولا تفيد لمن توكيد النفي خلافا للزمخشري في كشافه ولاتابيده خلافاله في نموذجه وكلاهما دعوى بلادليل ولوكان للتاكيد لم يقيد منفيها باليوم في قوله تعر فلن اكلم اليوم انسيا ولكان ذكرا لابد في قوله ولن يتمنوه ابدا تكرارا والاصل عدمه قوله اي لم يكن لها اي ليس المراد من عدم الاعتماد ان لايكون له ارتباط بما قبلها اصلافان اذن الواقعة الفاء بعد الواو يجوزفيها الوجهان نحوقوله تعر واذا لايلبثون خلافك الا قليلا قرئ بالرفع والنصب من حيث انه وقع في صدر جملة مستقلة [illegible] المضارع ومن حيث كون ما بعدها من تمام ما قبلها بسبك ربط حروف العطف يكون ما بعدها مرفوعا [illegible] الا ب مشروط بذلك لكن الكلام في شروط الانتصاب ولعل الا الرضي انما فسرالاعتماد بكونه تتمة لما قبلها

لجعله شرط الوجوب بقرينة المقابلة قوله واذا وقعت بعد الواو
والفاء فوجهان بل المراد ان لا يكون ما بعدها معمولا لما قبلها
حقيقة او حكما بان يحصل له بالنظر الى ما قبلها اعراب وان
لم يكن عاملا فيه وذلك في ثلثة مواضع بالاستقراء ان يكون
ما بعدها خبر لما قبلها نحو انا اذن احسن اليك وان يكون جزاء
للشرط الذي قبلها نحو ان جئتني اذن اكرمك وان يكون جواب
القسم الذي قبلها نحو والله اذن اكرمك فانه في الصورة الاخيرة
وان لم يكن ما قبلها عاملا ففي حكم العامل اذ يحصل له
بالنظر اليه اعراب الرفع قوله فانه اذا اعتمد الخ حاصله ان اذن
لكونه حرفا ضعيف العمل لا يعمل فيما هو متقدم عليه حكما وترك
الدليل المشهور الذي ذكره من فسر الاعتماد بكونه معمولا وهو انه
يلزم توارد العاملين اعني اذن وما قبلها لان توارد العاملين جائز
اذا كان عمل احدهما لفظيا وعمل الاخر محليا نحو ان زيدا قائم
وعمرو وقوله المذكور بعدها اي متصلا كما هو المتبادر ففيه اشارة
الى اشتراط الاتصال ايضا فانها لا تعمل بالفصل الا اذا كان بالقسم او لا
النافية نص عليه في المغني قوله لكونها اي في الاصل باعتبار حدوثها
جوابا لكلام متقدم صدر عن غيرها اي المتكلم نحو ان جئتني اذن اكرمك
او من متكلم اخر كما في مثال المتن وجزاء [illegible]
قوله وهما لا يمكنان اي كلاهما لا يكونان الا في زمان الاستقبال
بخلاف كل واحد منهما فان الجواب انما يقع [illegible]
عن كلام سابق فيجوزان يكون في الحال والشـ[illegible] الجزاء يجوز ان يكون بالـ[illegible]

ماضيين نحو ان جئتني لاكرمتك ولايجوز ان يكون الجزاء حالا
وقد نص في الرضى ان الشرط والجزاء اما في المستقبل او في الماضي
ولا مدخل للجزاء في الحال . قوله وجب الرفع ولو في بعض
الصور فان المقصود بيان فائدة الاشتراط له لا استيفاء اعراب صور
الفقد ان فلا يرد ان في صورة تقدم الشرط يجب الجزم فالواجب
ان يقول وجب الرفع او الجزم قوله واذا لم يعتمد الخ الاولى ان يجعل
كل منهما خبرا للمبتدأ لئلا يكون ذكر الشرطين استطراديا ولا يحتاج الى
اعتبار ان الشرطين المذكورين لما كانا مفردين نزلا منزلة المعلوم
وذكر في الصلة التي من شأنها ان يكون قصة معلومة للمخاطب
والا فالمعلوم بما سبق نفس الانتصاب لا المقيد بالشرطين قوله معها
اي اذن قوله كما اشرنا اليه اي الى كونه ظرفا للانتصاب حيث قدر
الموصولة التي صلتها ينتصب قال فالوجهان في المعني والتحقيق
انه اذا قيل ان تزرني ازرك واذن احسن اليك فان قدرت العطف
على الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا وعلى الجملتين
جميعا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف قوله جائز ان لم يقدر ففيها
الوجهان على قياس ما سبق اذ ليس في اذن وجهان بل فيما بعدها
الا ان يفسر الوجهان بالاعمال والالغاء لم يقدر الفعل لئلا يكون
كنزع الخف قبل الوصول الى الماء قوله بناء على ضعف الاعتماد
لان حرف العطف لكونه اصلا في المفردات يقتضي ان يكون المعطوف
معمولا لما قبله فيدخل على الجملة المستقلة ضعف الاعتماد
فكانه لم يعتمد فيجوز النصب قوله باعتبار الاعتماد بالعطف

نظرا الى ماهو الاصل فيه وان لم يوجد ههنا ولو فسر الاعتماد بالارتباط بما قبله وجعل الشرط انا لوجوب الانتصاب كما فعله الشيخ الرضي لم يحتج الى هذه التكلفات كما لا يخفي قوله وكي التي ينتصب بها المضارع احترازعن كي الجارة وهو ما اذا دخلت على الاسم نحو كما او على نحو جئتك كي لن تكرمني فانها جارة بمعنى اللام لمجرد التعليل وفي غيرهما اذا اتصل بها اللام نحو لكيلا تأسوا فهي ناصبة لا غير واذا لم يتصل بها يحتمل ان تكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان تكون جارة مضمرة بعدها ان كذا في الرضي فمعنى قوله ينتصب المضارع يجوز نصب المضارع بها وفيه رد على الاخفش حيث ذهب الى انها حرف جر وان انتصاب المضارع بها في جميع الموارد بتقدير ان قوله اي سببية ما قبلها لما بعدها بحيث يمكن ان يؤدي حصول مضمون ما قبلها الى حصول مضمون ما بعدها كالافي العباب فعلم ان مدلولها سببية ذي الغاية وهي تلازم التعليل الذهني اعني كون ما بعدها علة غائية لما قبلها فلذلك اختلف عبارتهم فقال بعضهم انها للسببية وقال بعضهم انها للتعليل قال مستقبلا بالنظر الى ما قبله بان يكون مترقب الحصول وقت حصول ما قبله قوله واحترز به بالنظر اه اي سواء كان وقت الاخبار ماضيا او حالا او مستقبلا ولم يكن على احد الوجوه الثلثة وذلك بان حصل منعك السير اما للدخول او الى الدخول ثم عرض مانع من حصول الدخول لم يكن الدخول حاصلا ماضيا ولا حالا ولا مستقبلا كذا في الرضي ولا شك ان

استقباله بالنظر الى ما قبلها ح اظهر من الاول فظهر ان معنى ان
الوصلية كانه قيل وان كان استقباله بالنظر الى ما يراحمه امر
اخر وهو كونه ماضيا وحالا او مستقبلا بالنظر الى زمان المتكلم
وانك فيه ما قيل ان الواجب ان يقول سواء كان بالنظر الى زمان
التكلم او اسق قوله مستقبلا قوله اى حال كونه اشارة الى ان
قوله بمعنى كي ظرف مستقر واقع موقع الحال وفائدته الاشارة
الى انه لا يكون حتى ح بمعناها الحقيقي اعني انتهاء الغاية بشرط
كون ما بعدها جزء مما قبلها ضعيفا او قويا في تعلق الفعل السابق
قوله المسببية احترز عن كي التى يكون بمعنى ان المصدرية
وهو ما اذا كان مدخول اللام نحو قوله تعالى لكيلا تأسوا قوله
لانتهاء الغاية احترازعن الى التى بمعنى مع نحو قوله تعالى ولا
تأكلوا اموالهم الى اموالكم قال الرضي ثم ما ذكره لا يصلح
علامة يعرف بها نصب المضارع بعد حتى عن رفعه لان حتى
الواقع بعدها المضارع مرفوعا كان او منصوبا لا يخلوا ما
ان يكون بمعنى الى او بمعنى كي وفي كلا الوجهين لا بد ان يكون ما بعدها
مستقبلا بالنظر الى ما قبلها لان المسبب لا بد ان يكون بعد السبب
والنهاية بعد البداية فنقول مجيئ ذلك على قصد المتكلم فان
قصد المتكلم بحضور حصول الفعل الذي بعد حتى اما في حال الاخبار
او في الزمان المتقدم عليه على سبيل الحكاية الماضية وجب رفع
المضارع لكونه مترقبا او مستقبلا وقت الشروع في مضمون
الفعل المتقدم سواء حصل في احد الازمنة الثلثة او عرض مانع

عن حصوله وجب النصب انتهى ويمكن حمل عبارة المتن على هذا
بان يقال ان مراده اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله في قصد المتكلم
او مترقبا حصوله بقرينة قوله فان اردت الحال حيث لم يقل فان كان
الحال قوله ان يكون ماضيا بان اخبر بعد الدخول او حالا بان اخبر
حال الدخول او مستقبلا بان منع مانع من الدخول في زمان التكلم
وكان قاصد الدخول بعده قوله اي بطريق التحقيق يعني ان قوله
تحقيقا او حكاية تمييز من الحال فانهما قسمان منه على ما يشعر
به عبارة الشر في بحث اسم الفعل حيث قال والحال اعم من ان يكون
حقيقة او حكاية ويجوز ان يكون خبر كان المحذوف وجعله حالا
تكلف وكذا منصوبا بنزع الخافض قوله كما تقول كنت سرت امس اه
فان امس يفهم ان السير الواقع فيه منقطع بالدخول سبب له
او منته اليه فيقتضي ان يكون الدخول ايض متحققا فيه اذ لو تحقق
الدخول في حال التكلم يكون للسير في الحال ايض مدخل في تحقيقه
فلم يكن السير في الامس فقط سببا لتحققه قوله كانك كنت اه بيان
لكون المراد من ادخل هنا الحال الماضية فان الكلام واقع في الحال
فكيف يصح ارادة الحال الماضية منه بوجه بان يقدر ان هذا الكلام
واقع منه والآن يحكيه وهذا ابناء على ان يقدر المتكلم من حيث
انه متكلم موجودا في الزمان الماضي حاكيا لما مضى في زمان التكلم وانما
لم يصوره بان يقدر ذلك الزمان موجودا الآن لان ذلك التقدير
فيما اذا كان المقصود استحضار صورة ما وقع فيه كما في نحو فلم
تقتلون انبياء الله وليس مقصوده ان حكاية الحال عبارة عن حكاية

اللفظ الدال على الحال فانه قد صرح بان المقصر من الحال في عبارة المصرح زمان الحال قوله ففي زمان الحكاية اه نتيجة لما قبله فلا يتوهم استدراكه قوله اذ لا يمكن اه دليل لقوله فابقيته ان بقاؤه على الرفع الذي كان عليه لامتناع نصبه اذ لا يمكن تقديران قوله لانها علم الاستقبال اي يقصد منه الاستقبال وقد قصد من المضارع ههنا الحال على سبيل الحكاية ولا شك ان قصد الحال وقصد الاستقبال متنافيان فلا يرد ان يقدر بعد حتى اذا كان ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا لانه لا يقصد منه الحال قوله لاجارة لانها لاختصاصها بالاسم لاتدخل على الفعل الابتقديران وقد امتنعها لانه علم الاستقبال وتقديرها لم يثبت في كلامهم وكذا العاطفة نعرض لنفيها مع انها اخص استعمالا من الجارة ردا على من توهم انها عاطفة كما في العباب قوله كلام مستانف لا يتعلق بما قبلها من حيث الاعراب كما تعلق المنصوب لان حتي المنصوب بعدها الفعل حرف جر متعلق بما قبلها قوله لا ان يقدر اه لان ذلك لا يطرد في نحو قوله تع وزلزلوا حتى يقول الرسول على قراءة الرفع وتقدير لفظ الشان او ضمير الشان تكلف لا يدعو اليه ضرورة قوله لتكون حتى داخله اه اي يقدر المبتدأ لرعاية ما هو الاصل في حتى وهو دخوله على الاسم قوله كما توهمه بعضهم لان رعاية الاصل يقتضي دخولها على المجرور لا على المرفوع قوله سببا لما بعدها فلا يجوز سرت حتى تطلع الشمس وهل سرت حتى تدخلها قوله ليحصل الاتصال

المعنوي يعني ان حتى لكونها في الاصل حرف جر لانتهاء الغاية تقتضي الاتصال اللفظي والمعنوي ولصيرورتها حرف ابتداء والجملة مستقلة بعدها لم يبق الاتصال اللفظي ولا مستعملا في معناه الحقيقي فشرطنا السببية المناسبة بمعناه الحقيقي فان السبب ينتهي لوجود المسبب فلا يرد ان الاتصال المعنوي غير منحصر في السببية فليتأمل دوجه اخر لكونه غاية لما قبله نحو زحف سرت حتى تغيب الشمس بالرفع قوله الآن متعلق به ليصير المثال نصا في الحال تحقيقه كما ان المثال السابق نص في الحال حكاية والقرينة على التعيين كون المضارع الخالي عن قرينة الاستقبال والحال ظرفي الحال كما في الرضي واشار بذلك الى ان مثال المتن محتمل كليهما قوله نظرا الى الامر الاول لا بالنظر الى الامر الثاني فان كينونة السير على صفة او في نفسه سبب للدخول وان احتمل تقديرا لجر متقيا فمضاف لما هو مدلول كان الاباعتبار ان الانتفاء معه حصل السير عليها وهو تكلف سمج قوله في وقت حصول اذ على حذف ثلثة مضافات قال الرضي وقد يحذف مضاف بعد مضاف وهلم جرا لقيام المضاف اليه الاخير مقامه قوله فيفسد المعنى على تقدير عدم حذف الجر بخلاف التامة وبخلاف النصب فانه يعيد المعنى من غير تقدير العامل للجار والمجرور وانما هو لرعاية فاعدة نحوية فان العرب الفح يفهمون المعنى من غير شعور لهم بالتقدير قوله مقطوعا لوقوعه اي وقوع مدلوله بالنظر الى الخبر وان احتمل عند العقل عدم الوقوع قوله مع الشك

في وقوع السبب المفرد مسببية له حتي فلا يرد منع امتحى لتعلم الجواز تعدد السبب قوله فاما ادخل تصريح بكونه حرف ابتداء يجعل الجملتين منخالفين لا تقدير للمبتدأ أقوله لا على كان سيري اشارة الى ان المقصر بتقدير حار ليس تعيين هذا الطريق بل نفي عطفه على كان سيري فيجوز ان لا يقدر جار فيكون عطفا على كان سيري بعد اعتبار تقييده بقوله في التامة لكنه خلاف الظاهر قوله لعدم صلاحيته اه مع ان تقديم القيد على المعطوف عليه يقتضي المشاركة فيه بخلاف ما اذا كان حرفا فانه يحتمل المشاركة وعدمها فلذا اداره وهو الظاهر السابق الى الفهم قوله التي ينتصب اه احتراز عن لام كي التي في قوله تعالى لكيلا تاسوا فانه لا ينتصب المضارع بعدها بل بان المقدرة واشارة الى انه مثال لانتصاب المضارع بخلاف ما ذكر في الشرح فانه مثال الفعل كما مر قوله واما لم يعد اه اعاد الدليل والمدعي المذكورين سابقا الفعل بعد الاحرف الثلاثة احما لا في لام كي ولام الجحود لاختلاف المذكورين فيهما حيث قالوا انهما ناصبتان بنفسهما ولم يعد ذلك فيهم في حتى لظهور كونه حرف جر قوله ينتصب بها اي بتقدير ان بعدها والباء للملابسة وفائدة التقييد الاشارة الي انه مثال للانتصاب وليس احترازا عن شيء قوله في معنى ان لام تاكيد خبر مبتدأ محذوف والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر قوله او معنى واشترط صاحب المغني ان يكون النفي بما ولم والجمهور على عدم الاشتراط فالام

في قوله تعـ وان كان مكرهم لتزول منه الجبال في قرأة الكسر لام الجحد عند هم وعنده ان شرطية واللام بمعنى كي قوله فان قيل اه لا ورود لهذا السوال لان اللام فيه عند الكوفيين زائدة لمجرد تاكيد النفي وعند البصريين صلة لخبر محذوف اعني قاصد كما مر قوله التي ينتصب اه مقصوده من هذا الكلام ان المراد بالفاء الفاء المعهودة فيما سبق وان الشرطين لتقدير ان بعدها لا لنصبها كما هو مذهب الكوفيين وان قوله بشرطين خبر له وليس على سنن الظروف السابقة متعلقا بالانتصاب الملحوظ معها اذ ليس ههنا خبر سواه وليس مقصوده خصوص هذا التقدير فليقدر ناصبة او متلبسة فلا يتوهم انه لا حاجة الى تقدير المبتدأ المصدر بالفاء وجعله مع خبره خبرا لقوله والفاء قوله مشروط هذا الاشتراط لصحة الانتصاب لا لتعيينه لجواز الرفع مع تحقق الشرطين نحو قوله تعـ ولا يوذن لهم فيعتذرون وكذا في الواو قوله على السببية اي كون الفاء سببية لا عاطفة للجملة على الجملة ولا سيما في كونها لعطف المفرد على المفرد قوله تغيرا للفظ مع الرفع الذي هو اصل في جميع الافعال الخالية عن النواصب والجوازم الى النصب لا تغيرا للفظ في نفسه حتى يرد ان تغير الاعراب لا يقال له تغيرا للفظ قوله على تغير المعنى اي تغير معنى الفعل من الحالية الى الاستقبالية ومن معنى الفاء الذي هو التعقيب الى السببية وذلك لان تغير اللفظ يشعر بتقدير ان وهو علم الاستقبال ويأول الفعل بالمصدر اذ لا يعطف المفرد على الجملة فيما لا محل له من الاعراب فلا يكون الفاء للتعقيب

فكان في النصب شيئان دفع كون الفاء للعطف وتقوية كونه للجزاء
قوله لا تحتاج الى الدلالة عليها ويكون رفع المضارع على الاستيناف
او العطف كما في صورة النفي في المعنى رفع يحدث على العطف فيكون
شريكا في النفي او الاستيناف فيكون مثبتا اي فانت تحدث ثم ابدل لا
عن ذلك قوله بتقديم الانشاء لان تقديم الانشاء على ما يصلح ان يكون
جوابا يدل على انه العامل على الطلب الذي هو مدلول الانشاء
فيكون جوابا والجواب لا يعطف قوله المستدعي جوابا صفة
للنفي مبنية لكونه في معنى الانشاء قوله من توهم انما قال توهم
لان دفع احتمال عطف الجملة على الجملة حصل بنصب المضارع
الا ان توهمه باق باعتبار غفلة السامع عن النصب قوله جملة معطوفة
من غير ان يقصد سببية احدهما للاخرى واما بعد قصد السببية
فيجوز ان يعطف مصدر احدهما على مصدر الاخرى باعتبار
اشتراكهما في الطلب او في النفي قوله فيندرج فيهما الدعاء اي
المراد بالامر والنهي مصطلح النحاة لا مصطلح الاصول وعند الكسائي
ما هو مدلول الامر نحو اتقى الله امرء وفعل خيرا فيثاب عليه او
اسم فعل نحو نزال فاقاتلك او يكون الامر فيه مقدرا نحو الا الله
الاسد فحو جار مجرى صريح الامر قال او نفي وهو اما صريح كما في
مثال الشرح واما مأول نحو فلما تلقاني فتكرمني فان قيل وما يشتق
يجري مجرى النفي في الاستعمال واما ما يفيد معنى النفي لا يجري
مجراه في استعمالهم فلا ينتصب جوابه كقولك انت غير امر
فتضربني وقد جوز قوم نصب جواب كل ما تضمن معنى القلة او النفي

قياسا وقد ينتصب بعد التشبيه المفيد للنفي كقولك كانك غروال فتشتمني اي لست بوال وقد يضمر ان بعد الواو والفاء الواقعتين بعد الشرط نحو ان تاتيني اتك فتكرمني او وتكرمني فا تلك او بعد الشرط والجزاء نحو ان تاتيني اتك فاكرمك واكرمك الحاقا للشرط بالنفي في عدم الحصول وقد جاء النصب بعد الحصر بانما نحو انما يجيئ فيكرمني زيد لما في انما معنى التحقير القريب من النفي كذا في الرضي قوله نحو ما تاتينا فتحدثنا ومعناه على النصب قصد السببية مع انتفائهما ولا يمكن القصد الى النفي الاول للزوم تحقق المسبب بدون السبب وعلى الرفع نفي المجموع ونفي الثاني وحده وقصد السببية ولا يمكن نفي الاول لامتناع تحقق الحديث الذي بعد الاتيان بدون الا على القطع والاستيناف او على النفي فيكون المراد ما تاتينا تحدث جاهلا بحالنا كقولك ما تاتينا فتجهل امرنا فان المقصود اثبات جهله قوله فيندرج في النفي لان المراد بالنفي اعم من ان يكون صريحا او ضمنا كما عرفت قوله ويدخل فيه اه لان المراد ما فيه معنى التمني اما بصيغته او بغير صيغته قوله لعلي ابلغ فانه بمعنى التمني لامتناع بلوغه اسباب السموات وفي ابرازه في صورة الترجي واستهزاء به حيث اعتقد ممتنع الوقوع مرجوا وفي المغني فاطلع بالنصب عطف على معنى لعل ابلغ وهو لعلي ان ابلغ فان لعل يقترن كثيرا بان ويحتمل ان يكون عطفا على الاسباب على حد * للبس عباءة وتقر عيني * احب الي من لبس الشفوف * ومع هذين الاحتمالين

يدل فع قول الكوفي ان في هذه القرأة حجة على جواز النصب
في جواب الترجي حملا له على التمني انتهى فيجوز ان يكون
تركه لانه ليس مذهب البصري قوله او عرض والعرض وان كان
مولدا من الاستفهام لكن لم يتعلق فيه معنى الاستفهام وصار
معنى اخر براسه فلذا لم يدرجه فيه قوله وما بعد الفاء الخ
لاشتراكهما في الطلب او في النفي واختار الرضي انه مبتدأ
محذوف الخبر لان فاء السببية مع ان مجيئه للعطف قليل
مختصة بعطف الجمل نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب ولان
المقصود من النصب التنصيص على السببية وبعد جعله معطوفا على
مصدر الفعل المقدم لا يكون نصا في السببية بخلاف ما اذا
جعل مبتدأ محذوف الخبر فانها للسببية فقط وفيه اخراج الفاء
عن الاصل من غير ضرورة داعية والتنصيص على السببية
معناه ان يدل على السببية قطعا وان جامع العطف ومعنى
كون فاء السببية لعطف الجمل ان مدخولها جملة صورة البتة
قوله فمحمول على ضرورة اي ثبت على خلاف الاستعمال اضطرارا
وقيل ويحتمل ان يكون مما دخله نون التاكيد الخفيفة
في الجواب قوله اي مصاحبة الخ اي يقصد اجتماع مضمون
ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد لان العدول الى
النصب للتنصيص على الجمعية لما ان تغير اللفظ يدل على تغير
معنى الفعل من الحال الى الاستقبال والواو من العطف المحض الى
الجمعية اذ هي الصالحة للارادة منها فاذا لم يقصد الجمعية

لاتحتاج الى الدلالات عليها بتعين الرفع على الاستئناف قوله ولا
فالواو اي ان لايراد الجمعية بمعنى المصاحبة بل لمطلق الجمع كما
هو المتبادر فالواو للجمع المطلق دائما فلا معنى لاشتراطه في
الانعطاف والاشتراط قرينة على التخصيص قوله اي ما يماثل اه
فذلك اشارة الى الواقع قبل الفاء لا الى الاشياء الستة المذكورة
حتى يلزم تشبيه الشيء بنفسه ويحتاج الى اقحام لفظ المثل او الى
اعتبار المغايرة الاعتبارية وانما اشترط ذلك ليمتنع بتقديم الانشاء
عن توهم عطف الجملة على الجملة واما في صورة النفي فلحمل الواو
على العطف المشاركتهما في صرف ما بعدهما عن سنن العطف قوله لتجتمع
الزيارة فالواو للمصاحبة مع عطف المصدر على المصدر وهذا
اولى من تقديرهم ليكن منك زيارة واكرام مني وانه لا يدل
على المصاحبة وقال الشيخ الرضي ان هذه الواو اما للحال والمضارع
بما بعد المصدر مبتدأ محذوف الخبر فمعنى قم واقوم قم وقيامي
او بمعنى مع اي لم مع قيامي لان كون واو العطف للجمعية قليل
والانتفاء التنصيص على المعنى المقصود وفيه مثل ما قد عرفت
قوله ولا تأكل السمك وتشرب اللبن في المعنى وان جزمت
فالعطف على اللفظ والنهي عن كل منهما وان نصبت عند البصريين
فالعطف على المعنى والنهي عن الجمع اي لا يكن منك اكل سمك مع
شرب لبن وان رفعت فالمشهور انه نهي عن الاول اباحة للثاني اي ان
المعنى ولك شرب لبن وتوجيهه انه مستانف فلا يتوجه اليه حرمة
النهي وقال بدر الدين معناه كمعنى وجه النصب لكنه على

تقدير لان كل السمك وادب نسوت الناس كانه ومن الواو للحال
وفيه نظر لان دخولها على المضارع المثبت انتهى وحكى ان قو
انه من قبيل قمت واصك وجهه بتقدير المبتدأ ولو ادخلناه
على الاسمية بتقدير اقواه التي يستصحب ا ه لم يمض فيهما تمثل كون
قواه بشرط حسن او ان الشرط نقيض وان اكتفى ااما سبق قال بشرط
معنى اه اوفي الاصل لاحد الشيئين فاذا قصدت مع افادة هذا
المعنى الذي هو لزوم احد الامرين التنصيص على احدهما معينه
الاخر واستنادا الاول الى عموم الاخر نصبت اعلا ولا دل
عموم الخطاب تغير المعنى والمعنى ان مثلا زيدان ملك الحبلة في
الحلقة لا والى قواه اي بشرط ان يكون اه قواه الى ان ولا ان
ولا بد في ملو سمه الدخل اذا متراخي حتى المرم ان يكون
المجموع معنى او ما قيل انه اكتف بكاف قواه يستصحب اه شرة الى
ان الطرف حد لا قدر وعلى السرط ادما هو حده الاتصال وان
دخن الاسم الصريح مما يصح عطف الجملة عليه وان كان في مثل
دفع فيه الجملة يجوز ان يقدر ان لمناسب وان لا يقدر لجواز عطف
الجملة على المفرد وان لم يصح عطف الجملة عليه كالمثال الذي
... تقدير ان قوله صرحا قال اني اتسهل وغيره فالواو
... عبادة وغيره والعطف لولا توقع معرفا صيغه
ثم كقوله اي وحتى مليكا ثم اعتقاد وا عوامل الا وحيا او من وراء
حجاب او يرسل رسولا اذ المراد حتى ... صد ... يران بعد
العاطفة المذكورة مشروطة بالشرائط التي سبقت واذا اتفق تلك

الشرائط فان صح العطف فحاله حال المعطوف عليه من الرفع والنصب والجزم وان لم يصح فمرفوع على الاستئناف او مجزوم على انه جزاء لما قبله في صورة الفاء وما قيل انه يشكل باعجبني انك انسان وتظلم فممنوع لايعبأ به قوله وعلى اخرها بناء على قاعدة تعدد المعطوفات قوله على حتى مثلا اذ يجوز عطفه على او الذي هو احد المعطوفات قوله بعد بحسب اللفظ للزوم الفصل بتفصيل الحروف السابقة وان لم يكن اجنبيا قوله يلزم اه لاضير في كون التفصيل مشتملا على معنى زائد على الاجمال انما الضرر في كونه قاصرا عن افادة التفصيل لما اجمل قوله يلزم تخصيص اه فيه ان التخصيص في الذكر لا يستلزم التخصيص في الواقع نعم لابد لذلك من نكتة ولعلها كثرة وقوعها بالقياس الى ثم قوله ويرد عليه اه عطف على قوله وقيل اي ويرد على ما قيل وجعل الضمير المجرور راجعا الى تقدير الاول مع انه يحتاج الى جعله معطوفا على قوله ان جعل بحسب المعنى اي لانه على تقدير الاول يرد عليه ان جعل اه ويرد عليه توهم لانه على التقدير الاول داخل في تفصيل الحروف المذكورة سابقا فكيف يكون المناسب ذكره في الاجمال قوله مرة في الاجمال بان يق والعاطفة بعد قوله واو ويعاد ههنا مقيدا بالظرف فالـ ويجوز اظهاراه اخذ تبيين المواضع التي يجوز فيها الاظهار وما يجب فيها فما بقي مواضع الامتناع فلذلك تعرض الشر لبيان وجه الامتناع فيها قوله من اللام الزائدة وهي التي تجيء بعد فعل امر والارادة نحو امرت لاعدل بينكم ويريد الله ليذهب عنكم الاية واختلف في هذه اللام

فقيل زائدة لمجرد التاكيد وقيل للتعليل والمفعول محذوف دل عليه
المقام او الفعل مأول بمصدر مرفوع على الابتداء واللام وما بعدها
خبره اي ارادة الله وامري فلا مفعول للفعل كذا في المغني قوله نحو
اعجبني قيامك اه اشار بالمال الى ان المراد العاطفة المذكورة سابقا
وهي ما يكون بعدها اسم صريح قوله فلما لم يدخل اه لاختصاصها
بالمضارع قوله واما الواو اه اي المذكورات سابقا قوله والابهام
هي مثلا وتلازم المعنيين اكتفى باحدهما قوله فلم يظهر الناصب
بعدها اللا يتوهم توارد ناصبين قوله لاستتباره اه اي المتعركين وقوله
* فلا والله لا يلقى لما بي * ولا لما بهم ابدا دواء * شاذ قوله ويختص
بلم ولما اما الجزم بلم ولما وان فلاختصاصها بالفعل وتأثيرها الحاصل بشيء
وهو خارج عن حقيقته يوثر فيه وتغيره غالبا بشهادة الاستقراء واما
بكلمات المجازاة فلتضمنها معنى ان واما بلام الامر ولاء النهي
فلمشابهتهما ان ولم ولما حيث يقلبان الخبر الى الانشاء كما ان
ان تقلب المضارع من الحال الى الاستقبال ومن القطع الى الشك كما
ان لم ولما تقلبان المضارع الى الماضي قال ولا في النهي في الرضي
اذا قصد بكلمة ذلك اللفظ دون معناه كان علما منقولا وقد يذكر
العلم بان يأول بواحد من المسماة به وح يدخل عليه اللام او الاضافة
وفيما نحن فيه كذلك فان لا مشترك في الناهية والنافية والزائدة واذا
كان الوصف به قيدا احترازيا فيجوز الاضافة كما يجيء فالتوصيف
والاضافة في العبارة مجرد تفنن ثم الكلمة المبنية اذا جعل اسم ذلك
اللفظ فالاكثر الحكاية ويجوز الاعراب فان اول باللفظ فمنصرف

وان أول بالكلمة فان كان ثلاثيا ساكن الاوسط فيجوز صرفه والا فهو غير منصرف واذا اعربته فان كان ثنائيا والحرف الثاني حرف علة وجب التضعيف فاذا ضعفت لا زدت على الفه الفا اخرو جعلته همزة تشبيها برداء وكساء وقلت لاء فيجوز ان يقرأهما لا بالقصر على حالة البناء ويجوز ان يقرء بالمد معربا مجرورا منصرفا فقوله المستعملة بيان لمعنى الظرفية والتعريف فيه لفظي وانما اثر الوصف على الحال لان الوصف للتخصيص المزيل للنكارة الحاصلة من الاشتراك اللفظي والحال قيد للعامل قال وكلم المجازاة اي كلمات تدل على كون احدى الجملتين جزاء للاخري فالمجازاة بمعنى الجزاء على ما في الصحاح جزيته جازيته بمعنى اختارها عليه لان الجزاء يستعمل بمعنى الجملة الجزائية كثيرا قال مهما اه غير مركبة عند سيبويه ومركبة من ما الشرطية وما الزائدة عند الخليل ابدل الالف بالهاء لدفع ربهم في الهمس ومن مه بمعنى كف وما عند الزجاج وعلى التقادير معناه ما لا يعدل سوى الزمان قال واذ ما حرف كان غير مركبة عند سيبويه وقيل اصله اذ ما غيرت الميم ذ الا رقال المبرد اذ باقية على اسميتها وما كافة لها عن طلب الاضافة مهيئة للشرطية والجزم كما في حيث فانها صارت للمستقبل وجازمة بما لكافة لها عن الاضافة التي يقتضيها التعيين بسبب المضاف اليه لتصير مبهمة كسائر كلمات الشرط واختلف في عامل الشرط والجزاء فقيل كلمة الشرط فيهما وقيل كلمة الشرط في الشرط وهما في الجزاء وقيل الشرط فقط وقال الكوفيون

الجواب مجزوم بالجوازم وقيل مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم قال واذا الغالب فيه ان يكون ظرفا للمستقبل متضمنة لمعنى الشرط مختصة بالفعلية و يكون الواقع بعدها ماضيا كثيرا ومضارعا دون ذلك وقد يخرج عن الظرفية والشرطية والاستقبال والتفصيل في مغناه قوله لم يجئ اه اذ ليس معنى الشاذ مخالف القياس ولا مخالف الاستعمال الفصيح لانهما اذا تضمنا معنى الشرط فانجزام المضارع بعدهما قياسي واقع في استعمال الفصحاء بل معناه ان الجزم بعدهما مع ارادة معنى الشرط قليل لم يسمع في السعة قال واما مع كيفما اه في المغني كيف يستعمل شرط فيقتضي فعلين متفقي اللفظ والمعنى غير مجزومين نحو كيف تصنع اصنع ولا يجوز كيف تجلس اذهب بالاتفاق ولا كيف تجلس اجلس بالجزم عند البصريين الاقطربا لمخالفتها ادوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها كما مر وقيل يجوز مطلقا واليه ذهب قطرب والكوفيون وقيل يجوز بشرط اقترانها بما انتهى فعلم ان الدليل الذي ذكره الشارح جار في جميع صورها لان استواء فعل شخصين في جميع الاحوال والكيفيات متعذر وان ماذكره تصوير للدليل في صورة جزئية ليتضح كل الايضاح قوله ومن المتعذر اه فاذا تعذر الاستواء تعذر اعتبار معنى الشرط فيه فلا يكون متضمنا لمعنى ان فلا يجزم وما جاء في الشعر فللضرورة باجرائه مجرى الشرط لكونه في صورته او باعتبار عدم الاعتداد ببعض الاحوال والكيفيات واعتبار استوائهما في البعض وبذلك ضعفت الشرطية فلم يجزم

قوله موضوعة للابهام في وجود مدخوله في اعتقاد المتكلم فانها موضوعة لتعلق شيئ بشيئ مفروض وجوده في المستقبل مع عدم القطع بوقوعه اولاوقوعه قوله موضوعة للامر المقطوع به اي لوجوده في اعتقاد المتكلم في المستقبل فلم يكن فيها معنى ان الشرطية لان الشرط هو المفروض وجوده لكن لما كان ينكشف لما الحال كثيرا في الامور التي يتوقعها قاطعين بوقوعه على خلاف ما نتوقعه جوزنا تضمن اذا معنى ان كما في متي وسائر الاسماء الجوازم الا ان ذلك المعنى لما رسخ في اسماء الشرط اذ لم يوضع في الاصل الا لمن يقطع المتكلم بوقوع الفعل فيه جزمت بخلاف اذا فانه لما كان حدثه الواقع فيه مقطوعا في اصل الوضع لم يرسخ فيه معني ان بل هوا رضا على شرف الزوال فلذا لم يجزم الا في ضرورة الشعر كذا في الرضي قوله اي نفي المضارع نص في ذلك عبارة المغني حيث قال لنفي المضارع وقلبه ماضيا قوله ولا يبعد اي من حيث المعنى وفيه اشارة الى بعده في الجملة وذلك لان لم يدخل على المضارع ويؤثر فيه معنى القلب والنفي معا وكونه لنفي الماضي انما يصح لو اعتبر النفي بعد القلب وهو خلاف الظاهر ولذا زاد كلمة لو والا فالظاهر ولا يبعد جعل الضمير اه نعم يصح لو قيل لقلب الماضي مضارعا ونفيه على ما ذهب اليه بعضهم من ان لم دخل على الماضي فقلب لفظه الى المضارع وانه لو شرطية دل على جوابه ما قبله قوله ولا يلزم استمرارا ه بل يجوز ان ينقطع قبل زمان التكلم قوله بين العامل اي بين العامل الحرفي وما يكون معمولا له وهو الفعل حيث يقلبه

الى الاستقبال فلا يكون داخلا على الحرف وذا لا يصح بخلاف لم فانه فاصل ضعيف فكان من تتمة الفعل وجزء له فيصح دخول ان عليه لبقاء دخوله على معموله وهو الفعل لصيرورة لم جزءا منه فلا يرد ما قيل انه تصريح بان حرف الشرط هو الجازم للمضارع المنفي بلم وليس كذلك قوله ويختص ايضا فهذه هي الخواص الاربع المتفق عليها وواحدة مختلف فيها وهي ان منفي لما لا يكون الا قريبا من الحال وعند ابن مالك لا اشترط ذلك في المعنى وعلة هذه الاحكام ان لما اصلها لم فعل ولما المنفي قد فعل انتهى وقد للتوقع والزمان المتصل من الحال ولا يدخله حرف الشرط ويجوز حذف الفعل بعده قوله اللام المطلوب بها الفعل غير فعل الفاعل المخاطب وهو اما فعل المفعول او فعل الفاعل الغائب المذكور واما فعل الفاعل المتكلم وهو قليل الاستعمال وكان القياس في امر الفاعل المخاطب ان يكون باللام ايضا لكن لما كثر استعماله حذف اللام وحرف المضارعة تخفيفا ويبنى لزوال مشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة وقد جاء باللام وهو جاء في الشعر اكثر منه في النثر قوله وقد تسكن اه وهو مع الواو والفاء اكثر لكون اتصالهما بما بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد فصار الواو والفاء مع اللام بعدهما وحرف المضارعة كلمة على وزن فعل فخفف بحذف الكسر واما ثم فمحمول عليهما لكونها حرف عطف مثلهما قوله وهو يدخل على جميع اه بخلاف اللام كما عرفت قوله او متكلما نحو لا ارينك ههنا لان المنهي في الحقيقة ههنا هو المخاطب اي لا تكن ههنا حتى

لا ارتك قوله المذكورة من قبل قيد ة بذلك لكونه تفصيلا لما ذكر سابقا معطوفا على لم في قوله فلم يقلب اه وخروج لو لا يضر لان الكلام في الجوازم قوله اي لجعله اه اي للدلالة على السببية الجعلية كما يدل عليه بيانه والتفسير دافادة كون الاول سببا الثاني خال عن هذه الفائدة بل يتبادر فيه السببية المحققة فلذا لم يذكرها بها قوله بل ملزوميه اه اشارة الى ما ذكره الشيخ الرضي معترضا على الشيخ ابن حاجب حيث قال ان الشرط سبب والجزاء مسبب بان الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازمه سواء كان سببا نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجودا وشرطا نحو ان كان لي مال لحججت او لا شرطا ولا سببا نحو ان كان زيد ابي فكنت ابنه وان كان النهار موجودا فالشمس طالعة الى غير ذلك ولعل مرادهم بالسببية مجرد التوصل في اعتقاد المتكلم ولو ادعاه فيؤول الى الملازمة الادعائية فكلمة بل اما للاعراض عن معنى الى معنى او عن لفظ الى لفظ ظهر قوله ولا يلزم اه عطف على اعتبر داخل تحت المراد وعائد المعطوف عليه كاف في الربط او استيناف لبيان فائدة قيد الاعتبار قوله لمكارم الاخلاق جمع مكرمة بمعنى الكريمة ولاضافة من قبيل اخلاق ثياب اي الاخلاق المستحسنة المرضية قوله انه منها بمكان اي ان المتكلم من مكارم الاخلاق بمرتبة قوله لانه شرط اي علامة قوله ابتناء الجزاء في الصراح الجزاء پاداش قال فانكانا اه اي فان كانا ماضيين فمبنيان ولكونه معلوما مما سبق من ان الماضي مبني تركه قوله او الاول وهو اضعف الوجود في الشرطية لانه في الصورة

صيغة المستقبل للماضي في الرضي وهو قليل الم ... في الحكايات العربية قوله فالجزم واجب وذلك يرفع الضرورة نحو ان يضرع اخوك تضرع قوله لا حول الجازم اي من غير فصل كما هو المتبادر وروي قال في الشق الثالث لتعلقه بالجازم ويرد انه لا بد من التعرض لانتفاء ما يوجب ضعف التعلق كما في الشق الثالث قوله لتعلقه او فالجزم باعتبار اصل التعلق والرفع باعتبار ضعفه بالفصل صيانة للاعتبارين وهو الاختيار وتوهم الحدث في الزمان الماضي فيدخل افعال المدح والذم وفعلا التعجب وصيغ العقود وكاد وعسى اذا وقعت جزاء في قوله والا فالفاء بغير قد اي بغير حرف يحقق الماضي على مضيه كما يشير اليه قول الشارح فيما سيأتي ليخرج عنه الماضي المحقق فيشمل ما ولا ويكون الماضي الذي يكون نفيا ولا داخلا في قوله والا فالفاء فلا يرد انه مقتصر على الماضي الذي ... ولا حيث يجب فيه الفاء مع انه بغير قد قوله ويحتمل انه اشار الى ان الاول اظهر لان العطف على الاحتمال الثاني ايضا وتقدير ولذا قال او معنويا مقدرا قوله اعني اذ لا ... ان لهما اثر ... الفاء وتركه التأثير المعنوي اعني قلب الجزاء الى الاستقبال فانه اذا فهم تأثيرا ما فلا حاجة الى الفاء وان اثر تأثيرا ناقصا فالوجهان وان لم يؤثر فيه اصلا فالفاء فان الماضي المحقق لم يقلب الماضي بعد اشارة الى ان المراد بغير قد مثلا اي بغير الحرف التي يكون الماضي معها محققا لا تأثير فيه للشرط اصلا كما اشرنا اليه سابقا قال مضارعا مثبتا قيل في اطلاقه نظر حيث يمتنع ترك الفاء في المضارع المصدر بالسين وسوف ولام الامر والجواب ان الاطلاق

قد يكون قرينة على اعتبار قيد التجرد فالمعنى ان كانا مضارعا مثبتا فقط مجردا عن دخول شيء من الحروف وخ يد خل الصور المذكورة في قوله والا فالفاء قوله لعدم تاثيره اه لتمحيضه للاستقبال بدخول لن قوله معنى قيد به لانه المناط لترك الفاء وايراده قوله خلصت لمعنى الاستقبال لان المضارع المثبت والمنفي بلا كان محتملا للحال والاستقبال قبل دخول الاداة قوله وان لم يكن الجزاء الماضي والمضارع المذكورين اي الماضي بغير قد ونحوه من الحروف المحققة للمضي لفظا او معنى والمضارع المجرد عن دخول شيء من الحروف مثبتا او منفيا بلا قوله لان الجزاء حينئذ اي حين انتفاء الماضي والمضارع المذكورين قوله اما ماض اه لان انتفاءهما اما بانتفاء ان يكون فعلا بل جملة اسمية او بانتفاء كونه ماضيا ومضارعا بمعناهما الحقيقيتين فيكون امرا ونهيا اودعاء او استفهاما او انشاء امن غير طلب او بانتفاء تجرد الماضي عن قد ونحوه فيكون بقد وما ولا او بانتفاء تجرد المضارع من الحروف فيكون بالسين وسوف وان ولام الامر ولاء النهي او بانتفاء كون المضارع المنفي بلا بان يكون منفيا بلن وما فانه يجب في جميع هذه الصور الفاء قوله بقد او بما ولا قوله الى رابط الفاء لانه المناسب للجزاء الذي يعقب الشرط قال او دعاء او استفهام اه دخول الدعاء والاستفهام مطلقا تحت قوله والا باعتبار ان المراد من الماضي والمضارع ما كانا بمعناهما الحقيقي اعني الاخبار والافالدعاء والاستفهام قد يكونان بصيغة

الماضي والمضارع قوله اولم الواجب اسقاط قوله اولم فانه صرح
فيما سبق انه ماض معنى منذرج في قوله اذا كان الجزاء ماضيا
بغير قد فكيف يصح ادراجه في مفهوم قوله والا وقد وجد بعض
النسخ باسقاطه قوله الى غير ذلك اي منتهيا الى غير ذلك وقد عد داه
فيما سبق قوله لا تاثير اه بقلب معناه الى الاستقبال اما لعدم
دلالته على الزمان كما في الاسمية والانشائية الغير الطلبية اولبقائه
على المضي كما في الماضي المصدر بقد ونحوها اوبقاءه على ما كان عليه
سابقا كالاستفهام والمضارع المصدر بما ولا ولن والسين وسوف ولام
الامر ولاء النهي والدعاء قال موضع الفاء اي نائبا منابها
في جواب الشرط ولذا لا يجتمعان فيه واجتماعهما في نحو خرجت
فاذ السبع لا يضر لاختصاصها بهما اي على القول الخ في المعنى
قيل يجوز النصب على الاشتغال في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو
مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وهو الظاهر لان الفجائية لا يليها الا الجمل
الاسميه وقيل يجوز في نحو فاذا زيد اقد ضربه عمرو ويمتنع
بدون قد ووجهه عندي ان التزام الاسمية انما كان للفرق
بينهما وبين الشرطية المختصة بالفعلية فاذا اقترنت بقد تحصل
الفرق بذلك اذ لا يقترن الشرطية بها انتهى ولا يجوز حمل
الاختصاص على الفعلية كما حمل الشارح اللزوم في قوله ويلزمها
المبتدأ عليها لان سوق الكلام لا يساعده قوله وان التي ينجزم اه
جعل قوله وان مقدرة حكاية عما وقع في الاجمال من قوله وبان
مقدرة لانه معطوف على قوله فلم تقلب المضارع ماضيا اخلا

في التفصيل وجعل الظرف اعني بعد الامر خبران لانه محط الفائدة
اي مقدرة كائنة بعد الامر فيفيد كينونة تقديرها بعد الامر
والحصر مستفاد من المقام لانه مقام البيان فيؤول المعنى الى
ماكانت مقدرة بعد الامر فتدبر ولم يجعل مقدرة خبران لانه لابد
من ان يراد بان هي المذكورة فيما سبق وهي مقيدة بقوله مقدرة
فالحكم عليها بمقدرة لافائدة فيه الا بالنظر الى الظرف فليجعل
الظرف خبرا وان مقيدة بمقدرة كما في الاجمال قال بعد الامر
اعلم ان كل ما يجاب بالفاء فينتصب المضارع بعدها يصح ان يجاب
بمضارع مجزوم الا النفي قوله اذا كان اه انما اعتبر الصلاحية
لان في الطلب مع ذكر ما يصلح جزاء له معنى الشرط على ما
صرح به في الرضي وليس مجرد ادعاء السببية كافيا في ذلك
على ما وهم قوله والطلب اه واما الخبر فانما هو لافادة مضمونه
للمخاطب لانه مقصر لغيره فلو جئت بعده مما يصلح جزاء المضمونه
لم يتبادر الى فهم المخاطب انه جزاء له فلذلك لم يقع الجزم في
جواب النفي وانما قال غالبا لان اكثر الافعال الاختيارية التي
يتعلق بها الطلب مطلوبة لغيرها وقل فعل اختياري يطلب
لذاته قوله يترتب عليه اي يحصل عقيبه قوله يكون ذلك المطر سببا
لها اه لتحقيق معنى الشرط قوله فلذا ان مع ذلك الفعل لوجود
القرينة المغنية عن ذكرهما اعني الفعل الدال على الطلب المشعر
بالترتب والسببية قوله فتجزم بها ظاهره مذهب الاخفش انجزام
الجزاء بهذه الاشياء لا بان مقدرة لانه قال ان هذه الاوائل

بمالها فيها معنى ان فلذلك انجزم الجواب ومذهب غيره ان ان مع الشرط مقدرة بعد هذه الاشياء وهي دالة على ذلك المقدر ولعل ذلك لاستنكارهم اسناد الجزم الى الفعل وليس ما استبعدوه ببعيد لانه اذا جاز ان تجزم الاسم المتضمن لمعنى ان فعلين فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلا واحدا كذا في الرضي ولعل استنكارهم لعدم ظهور تضمن معنى ان فيها بخلاف الاسماء المتضمنة لمعناها فانها كالاختصار من التفصيل المتعذر قال لان التقدير على ما عرفت يجب ان يكون المقدر مثل المظهر اثباتا ونفيا واما قولهم في العرض الا تنزل بنا تصب خيرا اي ان تنزل فلان كلمة العرض همزة الانكار دخلت على حرف النفي فيفيد الاثبات قوله وامتناعه يعني يجوز عند قيام القرينة ان يظهر المثبت بعد المنفي والعكس فيجوز لا تكفر تدخل النار كما يجوز لا تكفر تدخل الجنة ويجوز ايضا اسلم تدخل النار بمعنى ان لا تسلم تدخل النار وما ذكره ليس ببعيد ان ساعده النقل كذا في الرضي قوله فيمن قرأ مرفوعا الجمهور على الوصفية كما هو الظاهر والسكاكي على الاستيناف اذ يلزم من الحمل على الوصفية انه طلب وليا يرثه ولم يوهب وليا كذلك لان الموهوب هو يحيى ولم يرثه بل هلك قبله وهو يستلزم عدم استجابة دعائه وقد قال الله تعالى فاستجبنا له ولا يلزم ذلك على الاستيناف لانه ليس في الحقيقة اخبارا انما هو تعليل كانه قيل لم تطلبه فقال يرثني غاية الامر انه لم يترتب على طلبه

ما كان فرضا ولا على الجزم لان المراد ان تهب لي يرثني في ظني ولا كذب في ذلك هذا ما ذكره السيد في شرح المفتاح وعندي ان مآل معنى الوصفية والاستيناف والجزم واحد لان مآل طلب هبة ولي موصوفا بالوراثة وطلب هبة يكون سببا للوراثة وطلب هبة يترتب عليه الوراثة طلب ولي مخصوص يدل عليه قوله تعالى واني خفت الموالي من ورائي فالاعتراض وارد على التقادير كلها والحق ان الاستجابة وقعت بنفس المسئول لا بوصفه كما يشير الى ذلك ذكر قوله تعالى ووهبنا له يحيى بعد قوله فاستجبنا له ولا ضير في ذلك والذي يدل على ذلك انهم فسروا قوله تعالى ويرث من ال يعقوب بوراثة الملك ولم يملك يحيى اصلا وبهذا تبين ان ما قالوا في دفعه بان الروايات متعارضة والاكثرون على هلاك ذكريا قبل يحيى لا يحسم مادة الاشكال وكذا ما قيل المراد بالوراثة المعنى المجازي وهو النيابة في اخذ العلم والشرع منه بحيث يبقى ذلك معمولا به بعد ذكريا قوله وقال رائدهم اي قال رائد القوم وهو من يتقدم بطلب الماء والكلاء وارسوا اقيموا انزا ولها اي نمارس الحرب فكل موت انسان يجري بقدر الله تعالى وقضائه لا بغيره الاحجام وفيه حث على الشجاعة قوله في المعنى المصدري الذي يشتق منه الماضي والمضارع وغيرهما قوله فاراد النص على المقصود من اول الامر فلا يرد ان الامر المعرف بصيغة لا يحتمل المعنى المصدري فزيادة لفظ المثال لدفع توهم ارادة توهم بعيد

وانما افاد النص لان اضافة الصيغة الى ما بعده للبيان كما في
صيغة الماضي وصيغة المضارع وغيرهما فلا يرد انه يجوز ان يكون
الامر بالمعنى المصدري ح ايضا اي صيغة للامر كما يقول لام الامر
قال وهو اي الامر المطلق قوله مخصوص اه الا انه يشترط عند
الاصوليين ان يكون مدلوله الطلب على وجه الاستعلاء
دون النحويين فانهم يطلقون على الصيغة باي معنى تستعمل
قوله كذا ذكره المص رح احاله على المص اشارة الى ما فيه وهو
ان قولهم الامر بالصيغة والامر باللام يدل على اشتراك الامر
المطلق بينهما ولذا قال المحقق التفتازاني رح في المطول وشرح
المفتاح ان الامر عند النحاة حقيقة فيهما نعم عند اطلاق لفظ
الامر من غير قيد يتبادر الى الذهن الامر بالصيغة لكن شيوع
استعمال لفظ في بعض افراده لا يدل على كونه حقيقة فيه كما
في الوجود صرح به السيد في حاشية المطالع قوله شامل اه
اي هو بمنزلة الجنس القريب للامر المعرف فلا ينافي ان يكون
صيغة بمنزلة الجنس البعيد وقوله يطلب بها يخرج الماضي
والمضارع وقوله الفعل يخرج النهي قوله غائبا اه لان الطلب
فيه وان كان مدلول اللام الا انه صار جزءا مما بعده ويقع
للمجموع صيغة واحدة ... وبصري قوله فانه يطلب بها
الفعل اي قبول ... ونحو مثل صه مذ ابناء على عدم
اعتبار قيد زائد على التعريف مستفاد من خارج مثل ان يراد
صيغة فعل واما اذا اريد ذلك بقرينة كونه من اقسام الفعل

فالتقييد بقوله بحذف حرف المضارعة لاخراج مثل فلتفرحوا
ولبيان انه معتبر في مفهومه قال وحكم اخره لم يقل وحكمه
لان وظيفة النحو بيان حكم اخره لا مطلقا قوله لان مشابهته
للاسم لفظا ومعنى قال حكم المجزوم اي حكم اخر المجزوم
بقرينة ما قبله قوله وسقوط نون الاعراب الذي هو في حكم
الاخر لشدة الاتصال قوله كما تقول لم يضرب اه الصواب ليضرب
ليضرب كما في بعض النسخ وليخش وليغز ليكون موافقا للسياق
قوله بلام مقدرة كما في قول حسان في امر الغائب * محمد تفد
نفسك كل نفس * اذا ما خفت من امر تبالا * اي هلاكا الا انه
التزم مع حذف اللام حذف حرف المضارعة تخفيفا لكثرة
امر الفاعل المخاطب قوله فان كان اذا اي اذا عرفت تعريف
الامر وحكمه فاعلم طريق بنائه قوله بعد حرف المضارعة نظرا
الى قرب المخرج وح يحتاج الى اعتبار الحذف اي حذف
واسكن اخره او بعد حذفه وح يحتاج الى التجوز بان المراد بعد
الحرف المحذوف او الى ان كان تامة اذ لا معنى لكون المتحرك
بعد الحذف قوله متحرك بحركة اصلية او منقولة عما بعده
فيدخل فيه نحو قل وبع ولا يكون من باب ... افعل بقرينة ذكر حكمه
بعد بقوله وان كان رباعيا قوله ... اخره حقيقة بازالة
الحركة او حكما باسقاط النون ... اللتين هما بمنزلة
الحركة او المراد جزم اخره ولما كان الاستئناف والحذف معتبرا
في بناء الامر لابد من ذكره قوله لظهوره اي مما سبق من تعريف

الامر حيث ذكر قبيل حذف حرف المضارعة من بيان حكمه
قوله والمراد بالرباعي اه اذ لا يمكن ان يراد ما يكون
رباعيا في نفسه لانه ان اريد مع حرف المضارعة يخرج المضارع
من الثلاثي المجرد وان اريد بدون حرف المضارعة يدخل باب
الافعال قوله ما يكون ماضيه اه اي المضارع مطلقا او المضارع الذي
بعد حرف المضارعة فيه ساكن وعلى الاول يحتاج صحة الحصر
في قوله وانما هو باب الافعال الى اعتبار قيد يفهم من سياق الكلام
وهو بشرط ان يكون بعد حرف المضارعة ساكن وعلى الثاني يلزم
اعتبار المضارع المذكور في قوله وليس برباعي مرتين واحداث
معنى ثالث للرباعي سوى المعنى المشهور اعني ما يكون رباعيا
في نفسه والمضارع الذي ماضيه رباعي المذكور في قوله وحروف
المضارعة مضمومة في الرباعي من غير حاجة الى ذلك لان المقصود
اخراج باب الافعال وهو حاصل على تقدير حمله على المعنى
المذكور في قوله مضمومة في الرباعي فقوله ههنا على الاول
احتراز عن المعنى المشهور وعلى الثاني عما ذكره سابقا ايضا قوله
من المزيد فيه زائد لا طائل تحته اذ الرباعي المجرد خرج
بقوله ان كان بعده ساكن قوله بعد حذف حرف المضارعة
ظرف لزدت ان كان ضمير بعده راجعا الى حرف المضارعة
وظرف لبقي ان كان راجعا الى حذفه قوله ليتوصل اه فيه
اشارة الى وجه التسمية قوله حال كون الهمزة اه اختار
الحالية لان اللازم ضم الهمزة وقت الزيادة والصيغة يتبادر

منه سبق ضمها على الزيادة على ما مر في تعريف الكلمة وحازتا خبر الحال لكون صاحبها نكرة مخصوصة بالاضافة قال ان كان اه شرط يدل على جوابه ما قبله قوله فانه إذا قيل اه هذا سهو من قلم الناسخ اذ ليس الكلام في ابطال فتح التاء وكسرها والصواب ما في بعض النسخ انه اذا قيل اقتل بفتح الهمزة التبس بواحد المتكلم المعروف واذا قيل اقتل بكسر الهمزة لزم الخروج من الكسر الى الضمة وهو ثقيل هكذا قيل ذلك ان تقول في عبارة المص حكمان احدهما صريح وهو ان يؤتى بالهمزة المضمومة اذا كان بعد الساكن مضموم وهذا الحكم بديهي لان المناسبة اقتضي زيادتها نيهما الحكم المستفاد من التخصيص بالشرط وهو انه اذا لم يكن بعد الساكن مضموم لا يؤتي بهمزة مضمومة والشارح علل هذا الحكم فكانه قال وانما لم يؤت بهمزة مضمومة في المكسور بعده والمفتوح بعده لانه لو اتي بالهمزة المضمومة فيما الفتح بعد الساكن التبس بالمتكلم المجهول ولو اتي بها فيما الكسر بعده التبس بالمتكلم المعلوم والماضي المجهول من باب الافعال فالقول بانه سهو سهو قوله مكسورة فيما سواه اي زدت همزة وصل على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة حال كونها مكسورة في ساكن سوى ساكن [illegible] ضمة اي في صورة وجود ساكن فيما بقي سوى الساكن الساكن [illegible] عن الساكن والكلام على حذف مضافين وهذا مراد الشارح [illegible] الضمير الى امر من مضارع فيه ساكن سوى ساكن بعده ضمة لا يخفي

قوله لما يكون بعد حرف المضارعة اه الاولى بعد الساكن ضمة كما في بعض النسخ قال وان كان رباعيا عطف على قوله وليس بزباعي بحسب المعنى اي فان لم يكن رباعيا وان كان رباعيا قوله فالهمزة مفتوحة لم يقل رفزدت مع انه الموافق للسياق لان الهمزة فيه ليست بزائدة قوله لارتفاع موجب اه وتحقق مقتضي الرد وهو امتناع الابتداء بالساكن ترك لظهوره بخلاف عدفانه لم يرد فيه الواو المحذوفة مع زوال موجب حذفها وهو وقوع الواو بين حرف المضارعة والكسرة لعدم مقتضي الرد واما في نحو افهم فانما زيدت الهمزة طرد الباب ومن هذا ظهر وجه عدم تعرض المصرح له وفي الرضي انما لم يرد الواو في عدلانه لو رد لوجب اعلالها تبعا للمضارع فيكون الرد ضائعا وفيه انه جاز في ادم ابضر الا ان يعتبر التبعية واجب في اعلال حرف العلة وبما حررنا لك ظهر اندفاع الاشكال الذي تحير فيه الناظرون وهو انه ان اريد بقوله ان كان بعده متحرك مايكون متحركا بالحركة الاصلية خرج عنه نحو قل وبع وخف وان اريد مطلقا دخل فيه اقم مع انه لم يجعل ما بقى امرا بل زادت الهمزة الاصلية وانه ان قيد قوله وان كان رباعيا [illegible] بعد حرف المضارعة فيه ساكن لم يكن متما ولا الاقم ان [illegible] فيه فاصل وفعل وفعال مع انه لاهمزة فيها فضلا عن مفتوحة [illegible] لذلك بعينه اي لانها همزة اصل اه قوله اي فعل المفعول وانما اضيف الفعل الى المفعول لانه بني [illegible] في الرضي فعلم ان اضافة الفعل الى ماليست لادنى

ملابسة كما وهم قوله لادنى ملابسة باعتبار انه فاعل فعله قوله ولا يبعد ان يراد اه يعني ليس المراد من الموصول جنس الفعل ويكون الصلة مخصصة له حتى يلزم اضافة الشيئ الى نفسه بل المعهود المعين بعنوان الصلة على ما هو الاصل في الموصول من استعماله فيما يعلم المخاطب بعنوان الصلة وحاصله ان الموصول والصلة لما كانا بمنزلة لفظ واحد اعتبر التعيين بها في الموصول قبل اضافة الفعل اليه فلا يلزم اضافة الشيئ الى نفسه فظهر فائدة قوله الذي لم يذكر فاعله وان ما قيل انه يلزم التكرار في التعريف لو اريد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله فالظاهر ان يكتفي على قوله الفعل توهم وكذا ما قيل في دفعه انه اعادة لما ذكر في التعريف والمراد بالموصول الفعل مطلقا فانه مع بطلانه للزوم اضافة الشيئ الى نفسه ولكون الاعادة بلا فائدة لايساعده العبارة قوله بيانية اي يكون من اضافة العام الى الخاص كقولهم فعل الماضي وفعل المضارع وفعل الامر وما احرف المقدر والملام عند الجمهور لاشتراطهم في تقدير من ان يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم من وجه وكلمة من عند صاحب الكشاف حيث جعل قوله تعر بهيمة الانعام من الاضافة البيانية بتقدير من قال [illegible] حذف فاعله هذا حد مطرد عند سيبويه واما على مذهب الكسائي نحو ضربني وضربت زيدا وهو ان الفاعل محذوف [illegible] امر في باب التنازع وعلى مذهب الاخفش على ما حكى عنه ابو علي في كتاب الشعر قال جوز ابو الحسن حذف الفاعل خلافا لسيبويه مستشهدا بقوله تعر

اسمع بهم وابصر فليس ما ذكره المص رح بحل تام كذا في الرضي
فلذا زاد الشارح واقيم المفعول مقامه وبهذا اظهر فساد ما قيل
لم يذكر هذا القيد اعتمادا على اشتهار انه لا يجوز حذف الفاعل
بدون اقامة المفعول مقامه قوله غيرت صيغته فيه اشارة الى ما تقرر
من ان المجهول فرع المعلوم لان الاصل الاسناد الى الفاعل قوله
دفعا للبس اي لو لم يغير لالتبس المفعول المرفوع بالفاعل لقيامه
مقام الفاعل قوله ضم اوله اه مبنى الكلمات العربية على اعتبار
تلفظها استقلالا ولذا كان الاصل في اوائها الحركة وفي اخرها
الوقف فما قيل ما ذكره منقوض بما فيه همزة الوصل في
الدرج فانه لا يضم اوله بل يبقي ساكنا ولا يضم ثالثه مع همزة
الوصل اذ لا همزة وصل فيه وهم قال وكسر ما قبل اخره
ان لم يكن مكسورا قوله لان معناه غريب اذ الفعل من ضرورة
معناه ما يقوم به فلما حذف منه ذلك خيف ان يلحق في اول
وهلة النظر بالاسماء فجعل على وزن لا يكون في الاسماء قوله في
الاوزان اي اوزان اسم الثلاثي الا مفعولا قوله لخروج الضمة الى
الكسرة ثم حمل غير الثلاثي عليه في ضم الاول وكسر ما قبل الآخر
قوله اثقل من الخروج [illegible] الضمة الى الكسرة لان الاول خروج
من ثقيل الى اثقل بلا ف[illegible] قال مع همزة الوصل ظرف مستقر
لا لغو لان ضم الهمزة [illegible] ن [illegible] رته ضم اوله وكذا مع التاء قوله
لئلا يلتبس قدم العلة مع انه تفسير لقوله خوف اللبس ليكون كل
حكم مقرونا مع علته واشار الى كونه تفسيرا له بقوله هذا علة

لقوله ويضم الثالث والثاني قوله فقط معتلا فان الاطلاق
قد يكون قرينة التجرد من امر زائد عليه قوله لئلا يفضي الى اجتماع
اه يعني لو اعلت العين في الماضي من هذه الابواب لوجب
الاعلال بقلب العين الفا في المضارع لانه يتبع الماضي في
الاعلال لانه هو الماضي بزيادة حرف المضارعة وقد اعل اخره
لكون الطرف محل التغير فيلزم اجتماع اعلالين متواليين
في الثاني وذلك لا يجوز ولو لم يعل اخره واعل العين فقط
فقيل بطاي مثلا لزم ضم الياء ولا يتحمل في الفعل لنقله ياء
مضمومة فان كان قبلها ساكن كما يتحمل في الاسم نحو راي
لحقه قوله لئلا يرد عليه اي على ظاهره وهو العموم لان قواعد
العلوم كلية ولو حمل على المهملة فلا يرد فلذا قيل الاصوب قوله
وانما خص اي من بين سائر المعتلات قوله لزيادة غموض اي
في اعلاله قوله في المبني للمفعول من ماضيه هكذا في النسخ
المصححة وفي بعض النسخ في المبني للفاعل منه وهو سهو قوله
للمفعول اي من المضارع ووقع التصريح في بعض النسخ قوله
ما ذكرنا من الغموض والاختلاف قوله نقل الكسرة اه لان
الكسرة اخف من حركة ما قبلها فاذا لم يحصل التخفيف فيجوز
على هذا نقل الحركة من متحرك ... حركته اذا كان
حركة المنقول اليه اثقل من حركة ... وهذا عند الجزولي
وعند المصنف استثقلت الكسرة على حرف العلة فحذفت
ولم ينقل الى ما قبلها لان النقل الى الساكن فبقي قوله وبوع

وبيع بياء ساكنة بعد الضمة فبعضهم يقلب الياء واوا لضمة ما
قبلها فيقول قول وبوع وهو اقل والاولى قلب الضمة كسرة لان
تغير الحركة اقل من تغير الحرف ولانه اخف من بوع ثم حمل
قول عليه لانه معتل العين مثله فكسرت فاءه فانقلبت الواو
الساكنة ياء كذا في الرضي ولا يخفى عليك ما في التعليل الاول
لان تغير الحرف مع الحركة لازم في قول مع تغير الحركة في بيع
بخلاف ما اذا قيل بوع فانه تغير الحرف فقط مع عدم التغير في
دول قوله الا ان اه اي الاشعار في الرضي وانما ينبهوا على
الضم الاصلي ههنا بخلاف بيض جمع ابيض لانهم قصدوا
بهذا الاشمام التنبيه على ذلك الوزن المستبعد في الاسماء
لحصول الغرض المذكور اذا دخل قال ضما وله لموافقة الماضي لكونه
فرع له قال المتعدي وغير المتعدي في شرح التسهيل التعدي لغة
التجاوز وفي الاصطلاح تجاوز الفعل فاعله الى مفعول به فان
تجاوزه الى غيره كالمصدر والظرف لم يسم متعديا انتهى
واسم الفاعل والمفعول والمصدر انما يتصف بهما باعتبار الفعل
واليه اشار الشارح في بحث اسم الفاعل في شرح قوله ويعمل
عمل فعله ولعل ترك المصنف رح لفظ الفعل ههنا وذكره في
قوله ما لم يسم فاعله اشارة الى ذلك فما قيل انهما قيل ان
لا قسمان توهم ومنع افادة الحصر وايراد الواو اشارة الى
انه قد لا يكون شيئا من القسمين كالافعال الناقصة والى انه
قد يجتمعان في التسهيل وقد يشتهر الاستعمالين فيصلح

للاستمنن وفي شرحه ما تعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر ولم يكن
احد الاستعمالين نادرا قيل له متعد بوجهين وذلك مقصور
على السماع وقد عد منها بعضهم خمسة نصح وشكر وكال ووزن
وعد وزاد صاحب الالفية قصد والظاهر انها غير محصورة قوله
من الفعل دون اسم الفاعل والمفعول والمصدر فانها غير متعدية
بهذا المعنى اه. تونف فهمها عليه ولذا جاز تركه مفعولها قال
مايتوقف فهمه اه اعلم ان نسبة الفعل المتعدي الى المفعول
كنسبته الى الفاعل في انه لا يجوز استعماله بدونهما الاعلى
خلاف مقتضى الظاهر لنكتة الا ان نسبته الى الفاعل لما كانت
مقصودة بالذات لا يجوز تركه الا باقامة شيئ مقامه بخلاف
نسبته الى المفعول به فانه فضلة مقصودة لتكميل نسبة الفاعل
يجوز تركه من غير اقامة شيئ مقامه واما سائر المفاعيل فانه
يجوز استعماله بدونها فعلم من ذلك ان النسبة الى المفعول
المعين ماخوذة في مفهوم الفعل المتعدي لهذا يكون استعماله
في موارد مجاز الاحقيقة كالنسبة الى الفاعل فيكون فهم
مدلوله موقوفا على فهم متعلقه فالمراد بقوله على متعلق
متعلق معين اي معين كان فاندفع ما قيل ان التعريف غير مانع
لدخول الافعال اللازمة التي مدلولها نسبة كقرب وبعد لعدم
اخذ النسبة الى امر معين في مفهومها لها الى امر ما لمجيئ
استعمالها بدون متعلقاتها كقرب زيد وبعد نعم اذا قصد
النسبة الى معين يكون موقوفا عليه لا بد من ذكره وح يكون

متعدية بحرف الجر داخلة في التعريف كالمتعدي بالهمزة والتضعيف قيل ان تعريف المتعدي يصدق على الافعال الناقصة لتوقف فهمهما على امر غير الفاعل يتعلق به وهو الخبر والجواب منع توقف مفهومها على الخبر فان الناقصة معناها مطلق الكون مع الزمان الماضي وكذا سائر الافعال فان معنى صار زيد غنيا اتصف زيد في الماضي بالغناء المتصف بالصيرورة صرح به الرضي قوله اي امر غير الفاعل اذ اي ما يصدق عليه هذا المفهوم من المفاعيل المخصوصة الواقعة في التراكيب فاشار بقوله غير الفاعل الى ان المراد بالمتعلق المصطلح وبقوله يتوقف فهمه عليه الى ان المراد به ما يصدق عليه من افراده المخصوصة لانه الذي يتوقف عليه فهمه لا المتعلق المطلق المبهم فليس هذا القيد معتبرا في مفهوم المتعلق وبما حررنا لك اندفع ما يتراءى من ان المتعلق المصطلح ليس معتبرا في مفهومه التوقف كما صرح بقوله وان التعلق نسبة الى الفعل غير الفاعل فانه لو كان معتبرا في مفهومه يلزم التكرار في التعريف قوله فان كل فعل اذ نعلل لتخصيصه في الاصطلاح بغير الفاعل ولكون اعتبار قيد التعلق ظاهرا وقيد التوقف للاشارة الى ان المراد به ما صدق عليه غير داخل في مفهومه لم يتعرض لتعليلهما قوله لكن اه استدراك لدفع توهم ناش مما سبق وهو لزوم صدق تعريف المتعدي على اللازم قوله بطريق الصدور كما في ضرب زيد والقيام كما في طال زيد والاسناد كما في مات زيد قوله ان فهم الفعل اي المعلوم

كما يشعر به التعريف المنقول في شرح التسهيل فان المجهول
فرعه في الفعلية كما في البناء فالمراد بالفاعل الفاعل
الحقيقي لا ما يعم مفعول ما لم يسم فاعله ايضا اذ لو اريد ذلك
لم يكن ضرب في ضرب زيد متعديا لعدم توقف فهمه على فهم
امر غير الفاعل بالمعنى العام قوله لا يمكن تعقله الا بعد تعقله
جملة موكدة لما قبله والمراد البعدية الزمانية لامتناع تعقل
شيئين في زمان واحد اي لا يمكن تعقل ضرب الا بعد تعقل
المضروب المعين بالزمان لما ان النسبة مأخوذة في مفهومه وفهم
النسبة متاخر عن فهم الطرفين بخلاف الزمان فانه مما يتوقف
عليه وجود الفعل لازما كان او متعديا قال السيد رح في شرح
المفتاح ما حاصله ان المفعول به داخل في معقولية الفعل المتعدي
بخلاف غيره فانه مما لا مدخل في معقولية الفعل قوله بخلاف
الزمان اه اي المفعول فيه وله والحال عبر عنها بهذه الامور
ليظهر توقف وجود الفعل عليها دون الفهم قوله وهيئة الفاعل
والمفعول ترك في بعض النسخ ذكر المفعول لان هيئة الفاعل
الذي هو ركن الكلام اذا لم يتوقف عليه تعقل الفعل فهيئة المفعول
بالطريق الاولى قوله وغير المتعدي اه وما قيل ان المتعدي
يصير لازما بنون الانفعال وتاء التفعال فتوهم اذ معنى التعدي
وصول الفعل الى المفعول وعدم التعدي انقطاعه عنه فلا بد
فيه من الاشتراك في المعني وفيما نحن فيه ليس كذلك لان باب
الانفعال والتفعلل معناه التاثر والقبول لمطاوعة قوله اما بالهمزة

وكبه فاكب شاذ قوله او بالف المفاعلة اه جعل بعضهم بناء فاعل من اسباب التعدية كالهمزة والتضعيف وحروف الجر بسبب ان هذا البناء يقتضي التعدي وان لم يكن الفعل الثلاثي متعديا لان المشارك هو المفعول ولم يجعله بعض اخر منه لانه ليس مثل هذه الاشياء في المعنى لانها بمعنى التصيير بخلافه ولانه لا يتعدى الى اكثر مما كان الثلاثي متعديا اليه نحو ضاربته وذلك كل فعل كان مفعوله الاصلي هو المشارك بخلافها فان التعدية لازمة لها كذا في العباب قوله او بحرف الجر ولا يغير شيء من حروف الجر معنى الفعل الا الباء في بعض المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف مررت به فاذا غير فعند المبرد يجب فيه مصاحبة الفاعل المفعول به لان الباء للتعدية بمعنى مع وعند سيبويه كالهمزة تجيء للمصاحبة وبدونها ولا يجوز حذف الجار في السعة الا في ان وان خلافا للاخفش في اخير وجاء في غيرهما اما شاذ وذا اي نادرا واما لكثرة الاستعمال نحو امرتك الخير ويجوز ان يجتمع على فعل واحد عدة حروف اذا كانت مختلفة نحو خرجت من الكوفة الى البصرة لاكرامك ولم يجيء حذف الباء المغيرة الا في قوله تعالى آتوني زبر الحديد على القراءة بهمزة الوصل اي بزبر الحديد واما الهمزة والتضعيف فلا بد فيهما من معنى التغير فان كان الفعل لازما عدي الى واحد وان كان متعديا الى واحد تعدى الى اثنين نحو احفرته النهر وان كان متعديا الى اثنين يتعدي بالهمزة لا بالتضعيف

الى ثلاثة ولم ينقل منه الا اعلم واري والتضعيف ولد تعدية للحلقي العين الى في الهمزة نحوناً يته والمفعول الذي يزيد بسببها هو الذي كان فاعلا قبل دخوله مافلذلك كان مرتبة مازاد لهما من المفاعيل مقدما على ما كان اصل الفعل كذا في الرضي وظهر من كلامه فساد ما قيل ان الاصوب تبديل حرف الجر بالباء وان التعدي مطلقا يقتضي تغيرا لمعنى وان تعدية اعطيت الى المفعول الثاني بالهمزة والى المفعول الاول بالصيغة قال والمتعدي بنفسه او بغيره يدل عليه التمثيل باعطى واعلم واري قوله غير الاول مفهوما وصدقا قوله فيما صدقا عليه اي فيما يحملان عليه ما به معنى الصدق الموصول بعلى سواء كانا كليتين او جزئيتين او احدهما كليا والاخر جزئيا وانما قيد بذلك لوجوب التغاير في المفهوم ليفيد الحكم قال نحو علم هذا عند البصريين وقال الكوفيون ثاني مفعولي باب علمت حال وليس بشيء لان الحال لا يكون علما وضميرا واسم اشارة ويجوز ذلك في هذين المقصودين قوله كاعلم واما علم فلم ينقل علمتك زيدا فائدة بل لم يستعمل ثاني مفعولي علمت الا ما هو مضمون الاول والثاني او مضمون الثاني لعلمت تقول في علمت عمرا زيدا منطلقا علمت عمرا انطلاق زيد وعلمت عمرا الانطلاق قوله بقوله المفعول الاول لان مرتبته التقدم بكونه فاعلا للفعل قبل التعدية قوله فليست اصلاي التعدية اي ليست مما صارت بالهمزة والتضعيف متعديا الى ثلاثة بعد التعدي الى اثنين بل لم يستعمل من ثلاثيها فعل

مناسب لهذا المعنى الاخير بكسر الباء بمعنى علم واما حدّث و نبأ ثلاثيين فلم يستعملا مشتقين من النباء والحدث قوله بواسطة اشتمالهما ه لان الانباء والتنبية والتحديث والاخبار بمعنى الاعلام واما في انفسها فكانت متعدية الي واحد بنفسها والى الآخر بالجار نحوانبئهم باسمائهم نبئوني بعلم ومن هذا يعلم ان التضمين ايضا من اسباب التعدية وقد ذكر في المغني اسباب التعدية سبعة الاربعة المذكورة فيما سبق الخامس صوغه على حذ نصر ينصر لافادة الغلبة نحو كرمت زيدا السادس التضمين السابع اسقاط حرف الجر وله بالحق سيبويه من هذه الخمسة الانباء والبواقي الحقها غيره واما احدث فلم يستعمل بمعناه والحق بعضهم ارأى الحلمية باعلم سماعا نحوا رانى الله في النوم عمرا سالما قوله في جواز الاقتصار عليه بحيث لا يكون منويا اصلا ولذا لم يقل في جواز حذفه وفي شرح الفية الشيخ السيوطي يجوز حذف هذه المفاعيل الثلاثة وبعضها لدليل كقولك لمن قال اعلمت زيدا بكرا قائما اعلمت واما الحذف بغير دليل ففيه مذاهب احدها وعليه الاكثرون يجوز حذف الاول بشرط ذكر الاخيرين او الاخيرين بشرط ذكر الاول اذ لا يتم الكلام من فائدة بذكر المعلم به في الصورة الاول والمعلم في الثاني لا بد من ذكر الثلاثة لان الاول كالفاعل لا يحذف والاخران من باب ظن والثالث يجوز حذف الاول فقط ولا بد من ذكر الاخرين والرابع يجوز حذف الاخرين فقط لان الاول في

معنى الفاعل والاخرين في حكم مفعولي ظننت انتهى فمعنى
قوله في جواز الاقتصار عليه رد للمذهب الثاني والثالث لان
معناه جواز ذكر الاول وترك الاخرين وفي قوله والاستغناء عنه رد
للمذهب الرابع لان معناه عدم ذكر الاول وذكر الاخرين
ومجموع القولين اختيار للمذهب الاول الذي عليه الاكثرون
ولان الاخرين كثاني اعطيت لان الاول الذي هو فاعل
في المعنى اذا كان كمفعوله الاول كان الاخرين كثانيه
بالطريق الاولى وما قيل ان مفعولها الاول كمفعول اعطيت
في عدم جواز كونه مع الفاعل ضميرين متصلين لشيء واحد
فلا يقع علمتني زيدا قائما فالاقتصار على جواز الاقتصار تقصير
فوهم لان عدم الجواز المذكور مشترك بين جميع الافعال
لا اختصاص له بباب اعطيت قال والثاني والثالث من مفعوليها
اي كل واحد من الثاني والثالث بالقياس الى الاخر من مجموع
مفعوليها المعتبرين مع مفعولا واحدا كثاني علمت مع قطع النظر
عن المفعول الاول فمن تبعيضية وفائدة التقييد الاحتراز عن
ملاحظة كل واحد منهما بالنظر الى المفعول الاول فانه بهذا
الاعتبار ليس حالهما كحال مفعولي علمت في الرضي اذا قطع
النظر عن الاول فحال المفعول الثاني مع الثالث كحال اول
مفعولي علمت مع الثاني لانهما والاول وهو الذي زاد بسبب
الهمزة قوله في وجوب ذكراه قيل وكذا في جواز الالغاء
والتعليق وجواز كون المفعول الثاني مع الفاعل ضميرين متصلين

لشيء واحد فالاقتصار على الجواز المذكور تقصير وتقييد للاطلاق من غير ضرورة وهذا وهم لان الالغاء والتعليق مختلف فيه واتحاد الضميرين مختص بافعال القلوب ورأى الحلمية والبصرية ووجد وعدم وفقد لا يجوز في غيرها كل ذلك منصوص في التسهيل وشرحه نعم يشارك الثاني والثالث لهذه الافعال مفعولي علمت في احكام اخر من جواز حذفهما وحذف احدهما لدليل والتقديم والتاخير ولذا اعم في التسهيل الا ان هذه الاحكام غير مختصة بمفعولي علمت قوله ويسمى افعال الشك واليقين عطف على الخبر المحذوف اي افعال القلوب هذه المذكورات او على مجموع المبتدأ والخبر والشارح غير عبارة المتن فجعل قوله افعال القلوب مبتدءا حذف الخبر وقدر لعل ... ثبتت ... أخر واما في عبارة المتن فقوله ظننت اه خبر لافعال القلوب او بدل منه وقوله يدخل خبرا ومستانفه ... اراد واه لما كان استعمال لفظ الشك فيما تساوي طرفاه متعارفا بين العلماء غير مختص باصطلاح الميزانيين بتسافا الى الفهم عند الاطلاق ولم يكن لشيء من هذه الافعال دالا على ذلك حمله الشارح على الظن تجوزا لاشتراكهما في عدم الجزم وانما قال كان لاحتمال ان يكون هنا بالمعنى اللغوي اعني خلاف اليقين وشموله لغير الظن لا يقتضي ان يكون هذه الافعال دالة على جميع انواعه قوله تساوي الطرفين اي الوقوع وعدمه قوله وهي ظننت اه هذه سبعة افعال تشترك في انها موضوعه

الحكم بتعلق شيء لشيء على صفة فلذا اقتضت مفعولين و
فائدتها الاعلام بان النسبة حاصلة عما دل عليه الفعل من
علم اوظن والحصر في السبعة باعتبار مدلولها النوعي فان بعضها
للظن وبعضها للعلم وبعضها مشترك بينهما ذكر المصنف من كل
نوع ما هو المشهور منه والى ذلك اشار الشارح بتقسيم
مدلولها قوله وهذه الثلثة للظن استعمالا شائعا وقليلا ما يستعمل
على خلاف الاصل لفظ الظن في العلم واقل منه لفظ الحسبان
والخالية ومن هذا النوع حجي يحجو للظن فقط وهل بمعنى حسب
عند الكوفيين وهب غير متصرف بمعنى احسب واري المجهول
قوله وتارة للعلم وهو كثير وان كان بالنسبة الى الظن قليلا
قوله وهذه الثلثة للعلم اي للاعتقاد الجازم مطلقا بقرينة مقابلة
الظن يقينا كان كعلمت ووجدت والقيت ودريت وتعلم بمعنى اعلم
غير متصرف على صيغة الامر ولا كرأيت قال الله تع يرونه بعيدا
وهو غير مطابق ونريه قريبا وهو مطابق قال على الجملة الاسمية
لان الفعل الداخل على الجملة المقصود منهما معنا لابد ان يعمل
في جزئيها لتعلق معناه بمضمونها والفعلية يتعذر عمل الفعل
فيها رفعا ونصبا اما في الجزء الاول فلامتناع كون الفعل مسندا اليه
وانحصار ناصبه في الحرف واما في الجزء الثاني فلكونه معمولا
للجزء الاول وامتناع توارد العاملين قوله من حيث الاخبار لما
علمت ان فائدتها الاعلام بان النسبة حاصلة عما دل عليه الفعل
من علم اوظن طابق الواقع اولا فالمقصود منها اعلام المخاطب بالعلم

او الظن القائم بالفاعل المتعلق بالنسبة فما قيل ان ماذكره الشارح يقتضي ان يكون هذه الافعال لبيان كيفية نسبة الجملة الاسمية كان الداخلة عليها للتحقيق فلا يفيد هذه الافعال فائدة تامة مع انه ليس كذلك وهم يدل على ماقلنا بيان الشارح حيث قال ان عملت لبيان ان منشاء الجملة علم قوله على انهما مفعول لها اي كل واحد منهما او مجموعهما مفعول واحد لها من حيث المعنى فان علمت زيدا قائما معناه علمت قيام زيد وفي بعض النسخ مفعولان لها كما هو الظاهر قوله فلا يقتصر اه الاقتصار حذف الشيئ بغير دليل اعني الحذف نسيا منسيا معناه اي لايجوز حذف احد المفعولين نسيا منسيا وان اريد بذكر الاخر الذكر الحقيقي كانت الفائدة باعتبار الغالب الكثير وان اريد الشامل للتقدير اعني الحذف بدليل فان المقدر كالملفوظ كانت القاعدة على عمومه كانه قيل لابد من ذكر الاخر حقيقة وتقديرا وما قيل انه يلزم على هذا ان لا يجوز علمت ضربي زيدا قائما ففيه ان حذف الخبر ههنا مع القرينة على ان صحة المثال المذكور ممنوع ولزوم حذف الخبر انما هو على تقدير كون المصدر مبتدءا قوله وهو المفعول به في الحقيقة والفعل المتعدي اليهما متعد الى مفعول واحد في الحقيقة وهو المصدر الماخوذ من المفعول الثاني المضاف الى المفعول الاول وان كان حاملا فان معنى علمت هذا زيدا علمت زيدية هذا قوله ومع هذا اه اي مع وجود الدليل المانع على الحذف مطلقا وجد في الاستعمال حذف احدهما مع القرينة

فلذ قلنا انه لا يجوز الاقتصار قوله على فلذ اي مع بقا ئه على
المفعولية واما اذا حذف الفاعل واقيم المفعول الاول فهو واقع
على كثرة كما مر في بحث المفعول الم يسم فاعله قوله ولا تحسبن اي على
قرأة الياء وحمل الذين يبخلون فاعلا واما على قرأة الخطاب فالذين
يبخلون مفعوله الاول على حذف المضاف اي بخل الذين واقامة
المضاف اليه مقامه وخبر مفعوله الثاني قوله اي لا تخلنا جازعين
في الحاشية نقلا من الحواشي الشريفية اي لا تخلنا جازعين على
اغرائك الملك بما اذق و شي قبل ذلك الوشاة فلم يضرنا في الصحاح
الاغراء بر غلانيدن ميان دو كس فغراء ة اسم منه ففي البيت
بالتاء لا بالهمزة حتي يرد ان الغراء لم يوجد بمعنى الاغراء والوشاة
جمع واش وهو النمام وطال بمعنى امتد وما كافة عند ابن جني
يكفه عن طلب الفاعل صورة ومصدرية عند غيره وهو الاوجه لان الكافة
لا تجيئ في الافعال الا في نعم وبئس قوله وقد تحذف فان معناه بلا قرينة
دالة على تعينهما فتحذف فان نسيا منسيا جملة مستانفة كان سائلا
يقول فلذ علم حال بابي علمت واعطيت في الاقتصار على احدهما
فما حالهما في حذف المفعولين وفيها رفع لتوهم جواز حذف مفعولي
باب علمت مطلقا المستفاد من قوله اذا ذكر الاخر بطريق مفهوم
المخالفة قوله و ذلك لانحذ نوما اذا اي من غير ان يكون هناك ما يدل
على تجدد علم او ظن مخصوص كما يدل عليه المثال قال في شرح
التسهيل فان وقع موقع المفعولين ظرف نحو ظننت عندك او شبهه
نحو ظننت لك او ضمير نحو ظننته او اسم اشارة نحو ظننت ذلك

فان كان احد هذه الاشياء احد المفعولين امتنع الانتصار عليه وان لم يكن احد المفعولين جاز الانتصار عليه انتهى فانك فهمت قيل لايتم عدم حصول الفائدة ليجوز ان تحصل بامر اخر سوى المفعولين قوله ان الانسان لا يخ عن علم وظن فقائل الظن والعلم دون قرينة تدل على تجدد ظن او علم بمنزلة قائل النار حارة كذا في شرح التسهيل العلامة المصري قوله نحو من يسمع يخل من خال يخال قال الاصمعي من امثالهم في ذم مخالطة الناس واستحباب الاجتناب عنهم قولهم من يسمع يخل تقول من يسمع من اخبار الناس ومعائبهم يقع في نفسه عليهم المكروه ومعناه ان مجانبة الناس اسلم كذا في امثال ابي عبيد قوله اي ابطال عمله لفظا ومعنى قال لاستقلال الجزئين بخلاف باب اعطيت لان مفعوليه ليسا بمستقلين لعدم صحة العمل فلا يجوز الالغاء اذا توسطت او تاخرت قوله الصالحين اه قيل بذلك احترازا عن صورة التعليق فان الجزئين وان كانا مستقلين لكنهما ليسا صالحين لان يكونا مفعولين لوجود المانع قوله او مفعولين الظاهر الواو الا انه اختار او للتنبيه على ان صلاحهما للامرين المذكورين على البدلية قوله كلاهما حالا وتمييز قوله تاما من غير ضم الفعل اليهما فيمتنعان عن التاثر عمل ضعف العامل بالتاخر عن كليهما او عن احدهما قوله على تقدير الالغاء لكونها ح في معنى الظرف بخلاف تقدير العمل فانهما ليسا كلاما تاما اذ المقصود نسبة الفعل اليهما بطريق الوقوع قوله عند التقديم

لان افعال القلوب ضعيفة اذ ليس تاثيرها بظاهر كالعلاج وايضا
معمولها في الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة قوله على انه
لايجوز لان عامل الرفع معنوي عند النحاة وعامل النصب لفظي
فمع تقدمها يغلب اللفظي المعنوي قوله في معنى الظرف لتحقق
معنى الالغاء وهو ابطال العمل لفظا ومعنى واذا وقع المصدر
بينهما كان منصوبا على الظرفية نحو زيد ظنك ذاهب لان
التقدير في ظنك كذا في العباب وما وقع في الرضي من ان
الفاء واجب في زيد قائم ظني غالب اي ظني زيد اقائما
غالب فالمقصود منه بيان اصل التركيب لان المعنى كذلك والا
لما يتحقق الفاء بل المعنى زيد قائم في ظني الغالب قوله انهما
متساويان لان العامل القوي اعني فعل القلب تقدم على احدهما
وتاخر عن الاخر قوله نحو ضرب احسب زيدا اي ضرب
زيد في حسباني وكذا البوافي قوله فلهذا قيد اه تقديم
الجار والمجرور لمجرد الاهتمام والاعتناء بشان العلة لا
للحصر اي لاجل اخراج هذه الصور قيد الجواز بالتوسط
المخصوص اعنى بين المفعولين واما التقييد بمطلق التوسط
فلاخراج صورة التقدم فان قلت ان المص لم يقيد التوسط بكونه
بين المفعولين والتاخر بكونه عنهما قلت ذلك مستفاد من
السوق لان كلامنا في المفعولين قوله جوازه المبني بناء على
المعنى المتبادر منه وانما قال المبني لجواز حمل الجواز على
ما يشمل الوجوب وترك التوسط والتاخر على العموم قوله وانما

خص اه لا يخفى عليك ان المراد بالالغاء ان يذكر معها ما يصح ان يكون معمولا لها ويبطل عملها فيه وفي صورة وقوعها بين معمولي ان وبين سوف ومصحوبها وبين المعطوف والمعطوف عليه لم يذكر لها معمول فالملغي وجوبا وقع بينهما اعتراضا لبيان النسبة لانه الغي بينهما ولذا قال في التسهيل والرضي وقد يقع الملغي بين ان وبين سوف ومصحوبها وبين معطوف ومعطوف عليه والشارح لم يفرق بين جواز الالغاء وبين وقوعها ملغى فاحتاج الى بيان وجه التخصيص واما في صورة وقوعها بين الفعل ومرفوعه وبين اسم الفاعل ومعموله فالالغاء جائز لا واجب عند البصريين داخل فيما اذا توسطت قال في التسهيل ولالغاء ما بين الفعل ومرفوعه جائز لا واجب خلافا للكوفيين مثال ذلك قام اظن زيد ويجوز رفع زيد وهو ظ ونصبه على انه المفعول الاول والفعل المتقدم مع ضميره المستتر في موقع المفعول الثاني ومنع الكوفيون النصب واوجبوا الرفع والصحيح مذهب البصريين لورود السماع قوله بل معنى الاستفهام سواء كان في قالب الحرف او في قالب الاسم نحو قوله تعالى لنعلم اي الحزبين احصى وللتنبيه على العموم زاد لفظ المعنى قوله بلا واسطة اه يحتمل ان يكون تعميما لمعنى الاستفهام اي يكون معنى الاستفهام حاصلا بلا واسطة لفظ اخر بان يكون مدلول نفسه وان يكون حاصلا بواسطة بان اكتسب من المضاف اليه وان يكون تعميما للقبلية اي يكون الفعل قبل معنى الاستفهام بلا توسط لفظ اخر وبتوسط اعلم ان الاستفهام

على قسمين قسم يكون جوابه بالتعيين و هو ما يكون بام و بالهمزة وبالاسماء المتضمنة للاستفهام وقسم يكون جوابه بنعم، اولا وهو ما يكون بالهمزة فقط اوبهل فاختار بعضهم ان القسم الثاني لا يقع بعد باب علمت لان مضمون الجملة الاستفهامية لا يتعلق العلم به لتنافيهما الابتداء ويدل ان يقدر علمت جواب هذا الاستفهام فاذا كان الجواب بالتعيين يكون مشتملا على النسبة فان زيد مثلا في جواب ازيد قائم ام عمرو معناه زيد قائم فيصح تعلق العلم به فمعنى قولنا علمت ازيد قائم ام عمرو علمت احدهما بعينه على صفة القيام اي علمت قيامه وانما لم يقل علمت زيد قائما للعدول الى ابهامه واذا كان الجواب بنعم اولا لا يكون مشتملا على النسبة فلا يصح تعلق العلم به لانه يستدعي النسبة فاذا قيل علمت هل زيد قائم كان معناه علمت نعم والا فلا يصح والاكثرون على انه يقع القسمان بعد باب علمت لان اداة الاستفهام التي بعده ليس لاستفهام المتكلم حتى لا يعلق العلم بمضمون الجملة المشتملة عليه بل لمجرد الاستفهام ففي جميع الصور المعنى علمت الذي يشك فيه فيستفهم عنه الا ان المشكوك المستفهم عنه في القسم الاول نسبة الفعل الى هذا المعين اوذلك من المذكورين وفي القسم الثاني نسبة الى المذكور وعدم تلك النسبة فلا حاجة الى التاويل المذكور ولو سلم فلا نم ان نعم ولا ليسا بمشتملين على النسبة فان المقدر بعدهما جملة ولذا يصح الجواب بهما هذا فعبارة المتن ان اجري

على اطلاقه كما هو الظاهر كان اختيار المذهب الاكثر وايراد المثال
من القسم الاول لكونه متفقا عليه وان خصص بقرينة المثال
كان اختيار المذهب البعض قوله الداخل على معموليها قيد النفي
بالداخل على المعمولين وكذا لام الابتدأ الا انه اذا تقدم احد الاشياء
الدالة على المفعول الثاني فقط لا يوجب التعليق في الاول نحو علمت
زيدا من هو وما قائم او القائم وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين
في هذه الصور ايضا وانما لم يقيد الاستفهام بذلك لانه قد يكون
المفعول الاول متضمنا للاستفهام كما مر قوله وضعا قيد بذلك
لان لام الابتداء قد تدخل على الخبر نحو ان زيدا لقائم احترازا
عن اجتماع الحرفي التاكيد لكنه خلاف الوضع قوله فمن حيث
الاعطاء ولا يجوز العكس لانه لا يعلم ح ان المعنوي عامله اولا قوله
والفرق اه مع اشتراكهما في ابطال العمل والمراد الالغاء المذكور
هو ... ح للصور الواجبة المذكورة سابقا واما الفرق بين مطلق
الالغاء والتعليق فبالوجه الثاني فقط قوله ان الالغاء جائز
لانه ترك الاعمال لفظا ومعنى بلا مانع والتعليق واجب
لانه ترك الاعمال لمانع يعني ان الالغاء ماخوذ في مفهومه
الجواز والتعليق في مفهومه الوجوب في شرح التسهيل
التعليق ابطال العمل لفظا لا محلا على سبيل الوجوب بخلاف
الالغاء فهو ابطاله لفظا ومحلا على سبيل الجواز ولا يلزم من ذلك
استدراك لفظ الجواز في قوله جواز الالغاء اذ المعني ان من خصائصها
انه يجوز ان يبطل عملها وان لا يبطل بخلاف سائر الافعال فانه

متنع فيه ذلك كما ان التعليق فيها جائز دون سائر الافعال ولذا
قال شارح اللباب في قوله ويختص بجواز الالغاء والتعليق ان قوله
والتعليق عطف على الالغاء فقط بر قال ضميرين اما ان كان احدهما
ضميرا متصلا والاخر ظاهرا نحو زيد اظن قائما وظنه زيد قائم
لم يجز امثال الاول مطلقا وجاز الثاني في افعال القلوب خاصة
وان كان المضمر منفصلا جاز مطلقا كذا في الرضي قال لشيء واحد
صفة لضميرين اي ضميرين كائنين لشيء واحد بان يكونا عبارة عنه
او عما يشتمل عليه فيدخل فيه نحو قول عايشة رض لقد رأيتنا مع
رسول الله صلعم وما لنا طعام الا الاسودان قوله لان اصل الفاعل
اي اصل مدلول الفاعل النحوي بمعنى ما يبتني عليه غيره ان
يكون موثرا فان نحو طال زيد انما اطلق عليه الفاعل لكونه على
طريقته وصفته والاصالة بهذا المعنى لا ينافي كونه داخلا في التعريف
قوله والمفعول به متاثرا من قبيل العطف على معمولي عاملين
والمجرور مقدم قوله لاتفاقهما من حيث اه وان اختلفا من حيث
كون احدهما مرفوعا والاخر منصوبا فان الواجب رعاية تغايرهما
بقدر الامكان قوله لانهما ليسا اي الفاعل والمنصوب الاول
في الحقيقة فاعلا ومفعولا به اي موثرا ومتاثرا اما الفاعل فلعدم
كون افعال القلوب من قبيل التاثير واما المنصوب الاول فلعدم
تعلق الفعل به بل بمضمون الجملة ومن هذا ظهر ان الدليل مختص
بافعال القلوب قوله لانهما نقيضا وجدتني اي في اصل الوضع
فان وجد بمعني اصاب ثم استعمل بمعنى علم قوله اجري راى

البصرية والعلمية اي اجري راى التي بمعنى ابصر والتي بمعنى راى في المنام مجرى راى التي بمعنى علم المشارك اللفظي وان كان منصوبا هاهنا بما يتعلق به الفعل حقيقة في القاموس الحلم بالضم وبضمتين الرويا قوله ولقد اراني للرماح اه اللام للابتداء وجواب القسم اراني اي ابصر الرماح جمع رمح دريئة على وزن فعلية بالهمزة الحلقة التي يتعلم الطعن والرمي عليها من عن يميني متعلق باراني وهو القرينة على انه من الروية البصرية دون القلبية اذ لا تعلق للعلم بالجهة وعن اسم بمعنى الجانب للدخول من عليه قوله ما عدا حسبت اه بدل من البعض فائدته تعيين ذلك البعض قبل البيان وهي ما العلم او الظن اي معانيها المتكثرة باعتبار كونها مدلولا تها في نفسها اما العلم او الظن قوله حيث يمكن متعلق بقريب تفسيرله وفيه اشارة الى وجه تخصيص بعض الافعال المذكورة بان لها معان اخر يتعدى الى مفعول واحد مع ان لها معان اخر غير متعدية بها يعني انه لدفع توهم تعديتها بهذا المعنى ايضا الى مفعولين سيما اذا ذكر بعد مفعولها الاول حال او صفة وهذا حاصل ما ذكره المصنف في شرح المفصل في وجه التخصيص انه قصد الى استعمال هذه الالفاظ مع بقائها افعال القلوب انتهى يعني انها مع بقائها كذلك مظنة كونها متعدية الى المفعولين بهذا المعنى ايضا فلذا تعرض لها ولمعانيها التي هي مظنة التوهم المذكور بخلاف ما عدا هذه الالفاظ اذ هذه الالفاظ اذا استعملت بغير هذه المعاني فانها ليست مظنة

التوهم لعلمكونها من افعال القلوب قوله بذلك اي بقوله
قريب من معانيها الاول قوله لئلا يتوهم ولئلا يقرا انه لا وجه
للتخصيص بالحكم المذكور فان لهذه الافعال معان اخر الا انه
بين وجه التخصيص بالحكم المذكور بعد بيان معانيها المذكورة
ليظهر حق الظهور قوله لا وجه للتخصيص بالبعض اي ... من
الذكر للبعض ولتخصيص البعض بالحكم المذكور اذ كما ان
لهذا البعض معنى يتعدى به الى مفعول واحد كذلك للبعض
الآخر واهذا البعض معان لا يتعدى بها قوله ذا اخال الخال و
الخيلاء الكبر والاحسب من الناس الذي في شعر راسه شقرة قوله
من الظنة بكسر الظاء والتهمة كهمزة اصله وهمة قلب الواو
تاء كما في وكل قوله اي اخذته مكان الوهمي يعني ان بناء
الافتعال للاخذ كاطبخ اي اخذ طبخا لنفسه والوهم من خطرات
القلب او مرجوح طرفي المتردد فيه كذا في القاموس في العباب
معنى الاتهام جعل الشيء موضع الظن السيء فعلى هذا معناه
قريب من الظن والشك جعله بمعنى اتخاذ الشيء موضع الوهم
مطلقا فجعل قريبه باعتبار كونه نوعا من مطلق الادراك قوله
والوهم نوع من العلم بمعنى الادراك المطلق فيكون قريبا
من العلم او الظن الذي هو معنى افعال القلوب لاشتراكهما
في مطلق الادراك قوله ومنه قوله تعراه اي ما محمد صلعم على ما
يجزيه من الوحي وغيره من الغيوب بمتهم اي بماخوذ مكان
وهم ان لا يكون خيره في الواقع كما كان فظين فعيل بمعنى

المفعول قوله وهو العلم بنفس الشيء اه يعني ان العرب خصوا
المعرفة بادراك نفس الشيء ولذلك لا ينصب الا مفعولا واحدا
بخلاف العلم فانهم يستعملونه في العلم بنفس الشيء وبكونه على
صفة فلذلك ينصب مفعولا واحدا واثنين وليس هذا الفرق
معنوي بين حقيقة العلم والمعرفة الا ترى ان معنى علمت ان
زيدا قائم وعرفت ان زيدا قائم واحد بل هو موكول باختيارهم
فانهم يخصصون احدا لمتسا ويين بحكم لفظي دون الاخر قوله
ومعنى ابصرت قريب اه يعني ابصرت وان كان بمعنى استعمال
البصر من افعال الجوارح الا انه يستلزم العلم فهو قريب من
علمت بالبصر ولم يذكر رأيت البصرية اي ضربت رئته لعدم
كونه قريبا من افعال القلوب قوله ولما كان اه دفع لما يتوهم ان
لهذه الافعال المذكورة معاني سوى ما ذكر فلما لم يتعرض له
ونصب قرينة على التقييد المذكور وتذكير قريب باعتبار
كل واحد منها كانه قال لها معان اخر كل واحد منها قريب من
العلم والظن قوله اي استغيث اه نشر على ترتيب اللف قوله
ليست بمعنى العلم والظن اي قريبا من معناهما قوله لانتم بمرفوعها
كالافعال الغير الناقصة اما خبر لانتم او حال من ضمير تتم
او مفعول مطلق اي تماما مثل الافعال التامة يعني انها بمرفوعها
لا تصير مركبا تاما يصح السكوت عليه حتى يكون الخبر قيدا
فيه لينترتب الفائدة بل المرفوع مسند اليه والمنصوب مسند
يتم الحكم بهما وقيل كان تقييد لمضمونه فان معنى كان

زيد قائما زيد متصف بالقيام المتصف بالحصول في الزمان الماضي وقس على ذلك وما قيل انها سميت بذلك لانها سلبت من الدلالة على الحدث ففيه ان دلالة ما عدا كان عليه واضحة غاية الوضوح واما كان فانه يدل على الحصول المطلق والفائدة فيه التاكيد والمبالغة باعتبار انه يدل وضعا في نحو كان زيد قائما على حدث مطلق بعينه خبره كما ان خبره يدل عقلا على زمان مطلق بعينه كان هذا خلاصة ما في الرضي ولعل القول المذكور مختص عند ذلك القائل بكان لخفاء دلالتها على الحدث ولما كان معنى كان ملحوظا في معاني سائرها سميت كلها ناقصة واليه يشير ما في الفوائد الغياثية من ان الفعل يدل على النسبة ويستدعي حدثا وزمانا في الاكثر وان كان قد يعري عن الحدث ككان او عن الزمان كنعم وبئس قال التقرير الفاعل اه اي جعله وتثبيته كذا في الرضي فهو من قر يقر اذا ثبت وسكن كما في القاموس وليس بمعنى التاكيد لانه بهذا المعنى يتعدى بنفسه لا بعلى ولا نتفائه في ليس والظاهر انه مصدر مبني للفاعل ومعنى التثبيت والاثبات ادراك ثبوت شيء ايجابا او سلبا اي الثبوت الحاصل في الذهن على وجه الاذعان على ما تقرر في محله وهذا بناء على ان الالفاظ موضوعة للصور الذهنية فيصح كون التقرير موضوعا له واندفع الاشكال الذي تحير فيه الناظرون من ان معانيها ثبوت الفاعل على صفة او انتفائها لا التقرير سواء كان مصدر الفاعل او المفعول في الرضي تسمية مرفوعها اسما اولى

من تسميته فاعلا لها لان الفاعل في الحقيقة مصدر الخبر مضافا
الى الاسم لكنهم سموه فاعلا على العلة ولم يسموا المنصوب مفعولا بناءا
على ان كل فعل لابد له من فاعل وقد يستغني عن المفعول انتهى
فلاجل هذا لم يعد مرفوعها في المرفوعات على حدة ولم يدرج في
الفاعل وما قيل انه فاعل في الحقيقة عند من ذهب الى دلالتها
على الحدث والى هذا مال صاحب المفصل حيث لم يعده في
المرفوعات على حدة مثلا كان يدل بمادته على الكون المنتسب
الى فاعله فان كان المراد نسبة مطلق الكون اليه فتامة وان اريد
نسبة كون الشيء اليه فناقصة فتوهم لان قولنا حصل القيام لزيد
ليس زيد فاعلا له بل فاعله القيام المضاف الى زيد اي حصل
قيامه قوله اي الحدث اه والقرينة جعله تمام الموضوع له كما هو
الظاهر المتبادر والدليل على ذلك انه لايجوز خلوها عن التقرير
بخلاف الزمان فان كان وليس يجيء للاستمرار وبخلاف الانتقال
وما زال ودام والاستمرار فانه قد تخلو عنها الافعال الدالة عليها قوله
ولاشك اه بيان لفائدة القيد بعد تصحيح التعريف والا فلا دخل
لاعتبار قيد العمدة في كون الصفة خارجة عن التقرير بقوله لان
ذلك التقرير اي التقرير المقيد والتقييد لا يخرجه من كونه
نسبة بين الفاعل والصفة كما توهم قوله لصفة اه يعني الحدث
ونسبة الى الفاعل المعين ولم يتعرض للزمان لاشتراكه في
التامة والناقصة قوله فكل من الصفة اه يعني كلاهما مستويان
بالنظر الى الموضوع له ليس لاحدهما مزية على الاخر بحيث

يمكن ان يقرانه الموضوع له فلا يصدق على الافعال التامة انها
وضعت للتقرير باعتبار انه عمدة بالقياس الى الحدث والزمان
فلا يرد ما قيل انه اذا كان كل منهما عمدة فيما يصدق ان
التقرير عمدة فيما وضعت له فلا تخرج عن التعريف الا ان يعتبر
قيد فقط و اللفظ لا يساعده قوله ولو جعل اه فيكون المعنى
ما وضع لما يصدق عليه التقرير المذكور وعلى هذا التوجيه
لا حاجة الى اعتبار قيد العمدة واللام صلة للوضع كما هو الظاهر
قوله لتقرير الفاعل اه يعني يكون التقرير مع ما اعتبر معه من
كونه على وجه الانتقال في الزمان الماضي موضوعا له كما يرشد
اليه قوله فلا شك ان كل جزئي تمام الموضوع له لا ان التقرير
المقيد موضوع له على ما وهم قوله ولا يبعد فيه اشارة الى بعده
في الجملة لان المتبادر كون اللام صلة الوضع قوله ان يجعل اه ويجعل
التقرير مصدرا مبنيا للفاعل فاعله المحذوف الضمير العائد
الى الافعال الناقصة ومعنى تقريرها الفاعل على صفة وتثبيتها
اياه عليها دلالتها على حصول تلك الصفة له قوله بما ذكرنا من
الوجوه الثلثة قوله لا يحتاج الى قيد زائد اه دفع لما قال الشيخ
الرضي من انه كان ينبغي ان يقيد الصفة فيقول على صفة غير
مصدره لئلا يرد الافعال التامة والحق عندي ان التعريف تام
من غير اعتبار التكلفات التي ذكرها الشارح ومن غير اعتبار
قيد زائد فان هذا تعريف للافعال الناقصة باعتبار امر تشترك
فيه وتتميز به عن سائر الافعال فان الدلالة على الزمان خاصة

شاملة للفعل مطلقا والانتقال والدوام والاستمرار ونحوها فلا يتميز بها بعضها عن بعض والمتبادر من كونها موضوعة لتقرير الفاعل على صفة ان الصفة خارجة عن مدلولها كما ان الفاعل كذلك ولذا فرعوا على ذلك احتياجها الى الجملة الاسمية قال المص في الايضاح معترضا على تعريف الفعل بما دل على اقتران حدث بزمان انه ليس بجيد لان الفعل يدل على الحدث والزمان جميعا واذا قال ما دل على اقتران حدث فقد جعل الاقتران نفسه هو المدلول وخرج الحدث والزمان ولا ينفعه كونهما متعلقي الاقتران لانك تقول اعجبني اقتران زيد وعمرو ونهما تثنية باعتبار الاقتران ولا تثنيه باعتبار متعلقه وكذلك كل مضاف ومضاف اليه لا يلزم من اخبارك عن المضاف اخبارك من المضاف اليه وقال ايضا فيه ان الافعال الناقصة تشترك في انها لتقرير الفاعل على صفة ومن ثم احتيج فيه الى الجزئين والتعريف تام من غير اعتبار العمدة اوالوضع للجزئيات او تجعل اللام للغرض او قيد زائد عليه ووجه اخر ان الافعال التامة موضوعة لتقرير الصفة للفاعل اذ المعتبر فيها نسبة الحدث الى الذات لا لتقرير الفاعل على الصفة اعني نسبة الذات الى الحدث قوله بالهمزة مثلثة التاء على ما في القاموس قوله وقيل بالياء لم يوجد هذا في الكتب المشهورة من اللغة والنحو ولذا قال صاحب غاية التحقيق دون الياء قوله انها غير محصورة وقد عد منها مرادفات صار الى ورجع وحال ومال وجار وارتد

واستعمال وتحول ومرادفات ماوتى ما افتأ ومادنى وساورام من رام يريم قوله وقد يتضمن اه قال المحقق التفتازاني في شرح الكشاف حقيقة التضمين ان يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل آخر يناسبه وله طرق اشبعها جعل الفعل المذكور حالا وعكسه وههنا طريق آخر نحو احمد اليك زيد اي انهى اليك حمده انتهى فعلم انه ليس يتعين له طريق الحالية فجعل تامة وكلا ما صفة كما تقتضيه سلامة الطبع اولى من جعله حالا قوله وقد جاء اه لعط جاء في المتن تامة وفي الشرح بعد الن مع ناقصة كما لا يخفى قوله قولهم اي العرب في الرضي وشرح التسهيل اول من قال ذلك الخوارج قالوه لابن عباس رض حين ارسله علي رض اليهم الى فع شبهتهم وردهم عن الخروج قوله لما تعل م تعل ما معنويا قوله من الغرارة بكسر العين المعجمة الجوالق على ما في القاموس وغيره وبفتحها عدم التجربة والغفلة وليس بمراد ههنا قوله ونحوها مما يحمل فيه الاشياء كالجوالق قوله ان لم تكن هذه اي الغرارة على مقدار تحتاج انت اليها وهي كناية عن عدم حصول المقصر قوله ومعناه اية حاجة اه والاستفهام انكاري اي لم تصر حاجة من الحاجات متصفة بوصف كونه حاجة لك وروي برفع حاجتك فخبر ما قدم لتضمنه معنى الاستفهام قوله ارهف شفرته في الصحاح ارهفت سيفي رققته والشفرة بالفتح السكين العظيم وما قيل انه في القاموس بالضم سهو قوله لا يتجاوز اه وهو القولان المذكوران قوله خلافا للفراء فانه يطرد هما وقال المصرح الاولى اطراد

جاء لقولهم جاء البر قفيزين اوصاعين وان قلنا بالطرد فانما يطرد قعد في مثل قول الاعرابي وهو ما يكون الخبر كانه كذا فلا يقو قعد زيد
اتيا قوله المركبة من المبتدأ والخبر اشارة الى ان اطلاق الجملة
الاسمية قرينة التجريد عن كل ماليس له مدخل في حصولها
فلا يرد ان هذا الحكم على اطلاقه غير صحيح لان شرط المبتدأ
الذي يدخل عليه هذه الافعال ان لايكون مما لزم التصدر
كاسماء الشرط واسماء الاستفهام وكم الخبرية والمقرون بلام
الابتداء ولا مما لزم حذفه كالمخبر عنه بنعت مقطوع ولا مما لزم
عدم التصرف كايمن في القسم وطوبى للمؤمن وويل للكافر وسلام
عليك ولا مما لزم الابتدائية لكونه في المثل او ما في حكمه كالجمل
الاعتراضية كقوله انت طالق والطلاق البتة او كونه بعد لولا
الامتناعية واذا الفجائية وان لايكون خبره جملة طلبية قوله اي
لاجل اعطائها الخبر اي المقصد من دخولها ذلك الاعطاء فان المقصد
من قولنا صار زيد غنيا كون الغناء منتقلا اليه وان لزم منه كون
زيد منتقلا وقس على ذلك فلا يرد لا وجه لتخصيص الخبر بالذكر
وانها تعطي اسمها ايضا حكم معناها قوله يعني اثره المترتب عليه
اشار الى ان اضافة الحكم لامية لا بيانية على ماتوهم قوله لكونه
فاعلا اي اصطلاحيا بناء على ان الفعل لابد له من فاعل لفظي
ولذا لم يعد المصنف اسمها في المرفوعات على حدة قوله في توقف الفعل
عليه يعني كما ان الفعل المتعدي لايتم معناه بدون المفعول به
لايتم معاني هذه الافعال بدون اخبارها قوله فكان يكون ناقصة

اه تفصيل لبيان المعاني التي يمتاز بعض هذه الافعال عن بعض
بعد ما ذكر القدر المشترك بينها المميز عما سواها قوله كانه لثبوت
خبرها جعل الجار والمجرور ظرفا مستقرا ليصح عطف قوله ويكون
فيه ضمير الشان عليه وهو حال كما يقتضيه الذوق السليم
ويجوز ان يكون صفة وان يكون خبرا بعد خبر قوله ثبوتا ماضيا
جعل قوله ماضيا صفة لمصدر محذوف وليصح كون دائما ومنقطعا صفة
له والقول بانه مفعول فيه اي زمانا ماضيا يحتاج الى جعل قوله دائما او
منقطعا حالا من ثبوت خبرها وذلك لا يرتضيه الطبع السليم مع بشاعة
التكلف قوله من غير دلالة اي دواما ناشيا من عدم دلالة يعني
ان الدوام واستمرار الثبوت ليس مدلول كان بل هو ناش من عدم
الدلالة في العباب قال جار الله كان عبارة عن وجود شيء في زمان
ماض على سبيل الابهام وليس فيه دليل على عدم سابق ولا عدم طارو
فيه رد على من زعم ان الاستمرار مدلول كان وفيه اشارة الى دفع
التنافي المتوهم من توصيف الثبوت الماضي بالدوام ورد على من
زعم انها تدل على الدوام وان دلالته على الانقطاع بالقرينة قوله
نحو كان زيد غنيا فافتقر اشارة الى ان الانقطاع محتاج الى القرينة
في شرح التسهيل الاصل في كان ان تدل على حصول ما دخلت عليه
فيما مضى دون تعرض لازليته ولا لانقطاعه كغيره من الافعال الماضية
فان قصد الانقطاع ضمن الكلام ما يدل عليه كقوله تعالى واذكروا نعمة
الله عليكم اذ كنتم اعداء فالف بين قلوبكم قال الشيخ ان اكثر الذين
واكثر النحويين ذهبوا الى ان كان تقتضي الانقطاع قوله في زمن

قبيل عطف احد القسمين اه اي ما يكون بمعنى صار على ما يكون لثبوت خبرها لاسمها الذين هما قسمان من كان الناقصة كانه نيل الناقصة اي كان التي تكون لتقرير الفاعل صفة منها ما يكون لثبوت الخبر للاسم ومنها ما يكون بمعنى صار وانما قال من قبيل لان الصريح عطف احد القبيلين على الاخر المستلزم لحصول القسمين والمقسم قوله لا على ما هو قسم منه عطف على قوله على الاخر والموصول عبارة عن قوله ناقصة والضمير المرفوع راجع الى الاخر والى احد القسمين والضمير المجرور الى ما اي لا يكون من قبيل عطف احد القسمين على قوله ناقصة الذي الاخر واحد القسمين قسم منه اي ليس من قبيل عطف القسم على المقسم لئلا يلزم كون قسم الشيء قسيما له قوله بتيهاء قفر اه التيهاء على وزن حمراء المفازة التي لا يهتدي فيها من التيه مصدر تاه يتيه بمعنى التحير والقفر بفتح القاف وسكون الفاء المكان الخالي عن الماء والكلاء والمطي كالمرمى جمع مطية وهو المركب وقطا جمع قطاة سنلك خاره والحزن بفتح الحاء وسكون الزاء الارض الصلب ضد السهل قيل بقطا الحزن لئلا يسوخ فيه الارجل لو كانت الارض رخوة والفراخ بكسر الفاء جمع فرخ بفتح الفاء وسكون الراء جوزه يصف سرعة سير المطي كانها بمنزلة قطا تركت بيوضها وصارت فراخا فهي تمشي بسرعة الى فراخها وفيه مبالغة في سرعة السير فان القطا مثل في السرعة سيما قطا الحزن سيما اذا تركت البيوض فصارت فراخا فانها اهوى في هذه الحالة وفي المثل اهوى من القطا

قيل نطلب الماء من مسيرة عشرة ايام واكبرص فراخها من طلوع
الفجر الى طلوع الشمس فلا تخطي صادرة ولا واردة قوله فان
بيوضها اه اي بيوضها لم تكن فراخا لاحال البيوضية ولاقبلها
فلا يصح جعل كان لثبوت الخبر لاسمها ولاتامة بان يكون فراخا حالا
لانها تقتضي اجتماع البيوضية والفراخية قوله بل صارت فراخا
اي انتقل الى لفراخية من البيوضية وهو معنى مقصد من الكلام
فيكون بمعنى صار لا زائدة ومن لم يتدبر توهم ان البيان ناقص
قوله عطف على قوله اه في العباب كان التي فيها ضمير الشان هي
الناقصة بعينها وقيل انها تامة فاعلها ذلك الضمير اي وقعت
القصة ثم فسرت القصة بالجملة وانما عدها قسما اخر وان كانت
ناقصة او تامة جريا على عادتهم بعدها قسما اخر انتهى وفي شرح
التسهيل للعلامة المصري زعم ابو القاسم ابن الابرش ان كان
الشانية قسم براسها فعلى هذا قوله ويكون فيها ضمير الشان
عطف على قوله وتكون ناقصة وهو الظاهر حيث اعاد لفظ يكون
ولم يقل وفيها ضمير الشان كما اعاد في قوله ونكون تامة الا ان
الشرح قصد حمل كلام المتن على مذهب الجمهور فصرفه
عن الظاهر واعادة نكون للتاكيد فان ما عداها من الافعال
الناقصة لايكون فيها ضمير الشان الا ليس قوله اذا مت من
مات يموت ويمات ويميت ضد حي والصحف بالكسر والفتح
النوع شمت كفرح شماتا وشماتة فرح ببلية العدو وشامت خبر
مبتدأ محذوف اي احدهما ومثني اسم فاعل من اثنى اي ذكر

خبرا او صنع اي اصنعه على حذف العائد من صنع الشيء عمله قوله
يتم بالمرفوع وهو فاعله فلا يكون الا مفردا قوله و وقع زائدة على طبق
الايضاح اشارة الى ان كان التامة كما تكون للثبوت المطلق تكون
بمعنى الثبوت المسبوق بالعدم اعني الحدوث قال القاضي في تفسير قوله
تعالى اذا وقعت الواقعة اي حدثت والكائنة الحادثة والمقدور من
قدر الله ذلك عليه بقدره ويقدره قدرا وقدرا بمعنى قدره
عليه تقديرا واورد الامثلة الثلثة اشارة الى مجيئها تامة
بمتصرفاته قوله وكقوله تعالى عاد الجار اشارة الى شرافته ومعنى كن
فيكون احدث فيحدث سواء كان حدوثه في نفسه او في محل
لان خطاب كن تابع للارادة كما يدل عليه الاية وهي صفة تخصص
وقوع المقدورات في وقت دون وقت وليس معناه كن كذا على
ما توهم قوله لا يخل بالمعنى الاصلي اي ما هو مقصود بالافادة من
ذلك الكلام لا ما يفيده اصلا اذ الزوائد لا تخلو من فائدة معنوية
كالتاكيد او لفظية كتزيين اللفظ وكونه افصح واستقامة الوزن
والسجع قوله لقوله تعالى اشار بهذا التمثيل الى ان الزائدة
مختصة بلفظة كان وانها تكون في وسط الجملة عند الجمهور
واجاز الفراء زيادتها اخرا والصحيح منع ذلك لعدم استعماله
واختلف في الزائدة فقيل انها رافعة لضمير المصدر الدال عليه
الفعل وكانه قيل كان هو اي كان الكون وقيل انها لا فاعل لها لانها
تشبه الحرف الزائد فلا يبالى بخلوها عن الاسناد كذا في شرح
التسهيل للعلامة قوله اي كيف نكلم الم يعهد صبيا في المهد كلمة

ها قلْ صبيا حال موكدة لتحسين اللفظ لا للتاكيد اذ المقام
يا باه قوله اذ ليس المعنى على المضي اذ لم يتوجه ح استبعادهم
المدلول عليه بكيف لان كل من يكلمه الناس حاله كذلك فلا يكون
ناقصة ولا تامة ولا بمعنى صار اذ لابد فيها من معنى المضي قوله اما
من صفة الى هذا الانتقال يقتضي حصول الصفة الثانية او الحقيقة
الثانية بعد ان لم تكن فلا يتم بدون ذكرا لصفة او الحقيقة
فلذا صار بهذا المعنى ناقصة واما الانتقال الثاني فلا يستدعي
حصول المكان والذات بعد ان لم يكن بلْ تعلق الانتقال به
بعد ان لم يكن متعلقا به فيكون المقصود من صار ح تعلق انتقال
الفاعل بذلك المكان والذات كسائر الافعال التامة في ان المقصود
منها اسناد الحدث الى الفاعل وتعلقه بالمفاعيل فلا يرد ما في الرضي
من ان الانتقال معنى صار التامة واما الناقصة فمعناه الحصول
بعد ان لم يكن قوله واما من حقيقة الى حقيقة سواء كانتا شخصيتين
فالمنتقل النوع او نوعيتين فالمنتقل الجنس نحو صار الماء هواء قوله
ان العداوة اه اخره بتداركه الهفوات بالحسنات الهفوة الخطاء
والذلة والمعنى ان العداوة تصير محبة بسبب تداركه السيئات
بالحسنات قوله وتال فيا للك اه اللام للاستغاثة والخطاب لله سبحانه
ومن نعمى مستغاث له في الرضي وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو
يا الله من الم الفراق وهو متعلق بما قبله من الكلام اي استغيث بالله
من الم الفراق في القاموس النعمى بالضم الدعة والمال والمسرة وضمير
تحول لنعمى وهو وان كان مفردا في معنى الجنس في المغني الضمير

في فسيولهن قيل راجع الى السماء والسماء في معنى الجنس ولابوس مهموز العين كافلس جمع بوس بمعني الشدة والمعنى استغيث بك يا الله من اجل نعمى صارت شدائد وقيل اللام للتعجب او الاستغاثة والكاف بالكسر ومن نعمى بيان له يتعجب منها ويستغيث بها قوله لا بصورها اي ليس المراد ههنا الاوقات المدلول عليها بصورها اعني الزمان الماضي لان المقصد بيان المعاني التي يتميز بها بعضها عن بعض ولذا قال صار للانتقال من غير تعرض لزمان الماضي والزمان المدلول عليه بصورها مشترك بينها بل بينها وبين سائر الافعال ولم يرد انها لا تدل على اقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بصورها فانه خلاف الواقع فان معنى اصبح زيد قائما اتصف زيد بالقيام المتصف بالحصول في وقت الصبح في الزمان الماضي نص عليه في الرضي وغيره قوله بمعنى الدخول اه ومنه قوله تع فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون في شرح التسهيل ويكون الثلثة ايض بمعنى اقام في الاوقات المذكورة قوله وظل وبات مضارع بات يبيت ويبات بياتا ومبيتا وبيتوتة بمعنى الكون في جميع الليل ومضارع ظل يظل ظلا وظلولا بمعنى الكون في جميع النهار وقوله ثبت لهذلك في جميع نهاره اي في الزمان الماضي تركه لان الكلام في المعاني المخصوصة قال وبمعنى صار مجردا عن الزمان المدلول عليه بالمادة قال الله تع ظل وجهه مسودا في الرضي مجيئ بات بمعنى صار محل نظر قال الاندلسي جاء في الحديث بات بمعنى صار وهو قوله عم اين باتت يده قوله

تامتين قال ابن مالك يقم بات القوم وبات بالقوم اذا نزل بهم لئلا يستعمل متعديا بنفسه وبالباء وقال غيره تكون تامة بمعنى اقام ليلا وظل تكون تامة بمعنى دام او طال وزاد بعضهم وبمعنى اقام نهارا قوله في غاية القلة حتى انكر بعضهم مجيء ظل تامة قوله وفصلهما عن الافعال التامة السابقة حتى لم يجمعها بالافعال التامة فيما ذكر قوله وكان تامة معناها فيستفاد منه مجيء الكل تامة على السواء واما ان يقول وكون الاسم الاول تامة فيستفاد منه بطريق المفهوم عدم مجيء هذين الفعلين تامة وليس كذلك ففصلهما عن التامة وترك بيان كونهما تامتين ليستفاد منه ان مجيئهما تامتين في غاية القلة لا في عدم الذكر دليل عدم الاعتداد لا على عدمه في نفسه قوله فهذه الافعال الترتيبية فيه ولعله بذلك يرام التفصيل ما اجمل سابقا في المتن واما اعادة هذه الافعال الاربعة فلم يكن كل واحد منها بمعنى صار وقوله وسنعطيها من البين بعد من بين الافعال في مقام التفصيل اعادة الفعل السابق لبعد العهد كما قالوا في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب قوله اشارة الى عدم الاعتداد به في الذكر في الاجمال لكونها ناقصة في الجملة وعدم الذكر في التفصيل اشارة الى عدم الاعتداد به قوله لانها من الملحقات في الاصل وان صارت في الاستعمال ناقصة بخلاف الرجوع واستحال وتحول وارتد فانها ملحقات مطلقا فلذا تركها في الاجمال والتفصيل قوله من بين الاحرف واوي كخاف يخاف قوله فانه تامة وكذا زاله

يزيله اي فرقه وليس ذلك لعرق ممنوع لـ سوء مقصور على
الاستعمار قوله لليلة الماضية بلا فصل على ما في القاموس البارحة
اقرب ليلة مضت قوله ايضرب بمعناه في الصحاح او ويزيل ما افتات
اذكره وما فتات اذكره وما برحت اذكره قوله سمي اسمها فاعلا في
مقام التسمية با لاسم لاقترانه بالخبر بخلاف ما نقل من قوله
لتقرير الفاعل على صفة فانه يجوز ان يكون اطلاقه عليه توسعا
اطلاق الصفة على الخبر قوله تنبيها على ان اسمها اي الافعال
الناقصة مطلقا وان كانت التسمية واقعة في الافعال المصدرة
بحرف النفي لان خصوصية هذه الافعال ملغاة في التسمية
بل يمكن قوله من وقت يمكن ان يقبله في الصراح القبول پيش امدن
وهذا يرفقه في المتن بالمعنى الاول وفي الشرح بالمعنى الثاني يعني
المراد من اقبال الفاعل على الخبر اذكان ان يتصف به وليس مراده
ان في المتن حذف اختصارا وانما اعتبر الاستمرار من زمان
الصلاحية لانه المتبادر من الاطلاق قوله اما دلالتها انما احتيج
الى بيان وجه الدلالة لان دلالة المركبات على معانيها بموادها
ليس بوضع سوى وضع المفردات فلو لم يبين ان هذه الافعال بمعنى كان
دائما من قبيله بحسب الوضع فلا حاجة الى هذه البيان قوله فلان
النفي ماخوذ فيه بحيث قصد نسبته الى الفاعل في جزء غير معين
من اجزاء الزمان الذي هو مدلول تلك الافعال فاذا دخل عليها
النفي افاد استمرار ذلك النفي كالافعال الثبوتية اذا دخل عليه
النفي نحو ضرب زيد وما ضرب زيد وذلك لانهم قصدوا ان يكون

المفي والاثبات على طرفي النقيض واعتبار استمرار النبوت اصعب واقل فاعتبروه في جانب النفي فايدفع ما يتوهم من ان لانم ان نفي النفي يستلزم استمرار الثبوت بل نفس الثبوت لان النفي المدخول ان كان للاستمرار فالنفي الداخل عليه يفيد نفي الاستمرار وان كان نفي في الجملة فيكون النفي الداخل عليه اثبت كلك قوله استمرار الثبوت اي يستلزم لتحقق التغائر مفهوما انكانت هذه الافعال بمعنى كان دائما قوله واعتبار الصلاحية اه اي واما اعتباره حذف ههنا بقرينة عديله كما في قوله تعالى والراسخون في العلم يقولون امنا به حذف عنه اما بقرينة قوله تعالى واما الذين في قلوبهم زيغ عند الحنفية وفيه اشارة الى ان اعتبار الصلاحية خارج عن مدلولاتها الوضعية لما عرفت ان مدلولات المركبات هي مدلولات مفرداتها سوى ما يدل عليه بهيئاتها قوله اذا اريد اه بخلاف ما اذا استعملت تامة في معانيها نحو زال وبرح زيد عن مكانه وانفك عنه واما فتئ فلم يستعمل الا ناقصة مصدرة بحرف النفي لفظا او تقديرا وفي القاموس فتئ عنه كسمع نسيه وانقل عنه وكمنع كسر واطفأ قوله بدخولاداته عليها ان كانت ماضية فبما ولم ولا في الدعاء وان كانت مضارعة فبما ولا ولن والاولى ان يفصل بين ما ولا وبينها بظرف وشبهه وان كان جاز ذلك في غير هذه الافعال نحو لا اليوم جئتني ولا امس لتركب حرفي النفي معها لافادة الاثبات كذا في الرضي قوله او تقديرا في الرضي وحذفها لم يسمع الا في مضارعاتها وانما جاز حذفها لعدم اللبس اذ قد تقرر انها

لا تكون ناقصة الا معها وتحذف مع القسم كثيرا ، واه رذلك اه
بيان لكون من لوازمها التوقيت المذكور باعتبار وضعها التركيبي
ولايذا في ذلك صيرورته علما بعد الاستعمال في الظرفية حتيث
لا يصح تقديرالزمان معه قوله واذا قدرالزمان اه بخلاف ما
لم يقدر الزمان فانه ح يكون ما ولا بالمصدر المضاف الى مضمون
الجملة فلابد من تقدير مفردات اخر يصير معه كلاما تاما قال لانه
ظرف دان لعلية العلة السابقة قوله وما دام لم يشفع ما دام اي
لعطه وقد تنازع الفعلان فيه فان اعملت الثاني ففي الاول ضمير
هواسمه وان اعملت الاول فهواسمه ولم يشفع خبره نقدم على اسمه
وعلى التقدير بن لابد خل ما دام على الجملة الفعلية على ما وهم
قوله ولم يحصل من المجموع كلام بان لم يجعل ما دام مبتدأ وبدل المصدر
ظرفا لاجلس قوله لا يفيد اي المجموع فائدة تامة لعدم الارتباط
بين الجملتين وليس ضمير لا يفيد راجعا الى ما دام على ما وهم
حتى يعترض بانه يستفاد منه ان مادام يعد معمول المجموع كلاما
يفيد فائدة تامة وليس كذلك قوله ولذلك يفيد اه وانه لو كان الخ في الحال
يكون التقييد بزمان الحال تاكيدا والتاكيد بزمان الماضي والاستقبال
محتاجا الى التجريد وكلاهما خلاف الاصل قال الاندلسي ليس بين
القولين تناقض لان خبرليس ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما
يحمل الايجاب في نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على
ما قيد به كذا في الرضي هذا اذا كان الاختلاف بينهم في الاستعمال
كما يشير اليه قوله يحمل لكن الظاهر ان الاختلاف المذكور في الوضع

ذ التناقض بين المذهبين باق ودليل المذهب الثاني راجح لان
الاستعمال بتقييده بالازمنة الثلثة يدل على انه موضوع للقدر
المشترك لئلا يلزم القول بالاشتراك او بالحقيقة والمجاز والاصل نفيهما
قوله نحو قوله تعالى فان يأتيهم دليل على ان ليس للاستقبال قوله
اخبار الافعال اي تقديم كل خبر لكل فعل بناءا على ان الجمع المضاف
والمعرف باللام للاستغراق اذا لم يكن هناك عهد نفيه رد على من
ذهب الى ان اخبارها اذا كانت جملة اسمية او فعلية لا يجوز تقديمها
على اسمائها وعلى من زعم انه لا يجوز تقديم خبر ما دام على اسمه
قوله كلها تاكيد للمضاف او تاكيد للمضاف اليه لكن جعله تاكيد
للمضاف اولى لانه الشائع ولعدم اعتداد قول من قال انه لا يجوز
تقديم خبر ما دام لكونه مخالفا للنص والقياس والاجماع على ما في
شرح التسهيل قوله اذ ليس فيها اي في تقديم الاخبار والتانيث
باعتبار المضاف اليه قوله فيما عامله فعل احتراز عما اذا كان العامل
حرفا نحو ما زيد قائما وان زيدا قائم فانه لا يجوز لضعف العامل و
فيه اشارة الى ان المقصود منهما جواز تقديمها على الاسماء من حيث
انها معمولات لافعال ليرجع الى احوال الافعال فان الكلام في مباحث
الافعال وما سبق من قوله وامره كامر خبر المبتدأ من حيث انه خبر
لاسم ولذا علل فيما سبق بانه في الحقيقة خبر لمبتدأ ولا ذكر على
ما وهم قوله ان يقيد والتقييد اما بان يكون الاطلاق قرينة التجريد
عما سواه او باشتهار ان عدم المانع معتبر في حصول كل شيء قوله
ما يقتضي تقديمها عليها اي على الاسماء اما عليها فقط سواء كان

موجب المتوسط ككون الاسم محصورا عليه نحو ليس قائما الا زيد و
كونه ضميرا متصلا نحو كا بك زيدا اي مشبها بك اذ لم يكن موجبا له
كاشتماله الاسم على ضمير يعود الى الخبر نحو كان شريك هند ابوها او
الى ما في الخبر نحو كان في الدار صاحبها واما على الاسماء والافعال معا
بان يكون الخبر متضمنا لمعنى الاستفهام او الشرط كما في مثال الشرح
وكونه مما لا يتقدم الخبر على ما كان لا ينافي كونه منا لا لما يقتضي
تقديم الخبر على الاسم فان الاعتبار مختلف فالاول بالنظر الى كان
والثاني بالنظر الى الاسم و لما كان قوله مما لم يعرض ما يقتضي تقديمها
عليها غير ظاهر في التقديم على الاسماء والافعال معا تعرض لما له اشارة
الى دخوله فيه قوله نحو صار زيد و ي صديقي وان رفع الالتباس وقلب
المعنى يقتضي تقديم الخبر على الاسم نحو ليس زيد الا قائما فان كون
الخبر محصورا عليه يقتضي تاخيره واما ما اجاز الزجاج في قوله
تعو فما زالت تلك دعويهم ان يكون تلك اسما و دعويهم خبرا و
عكسه فليس من قبيل الالتباس بل من تعدد وجوه التركيب قوله
و يجوز ان يكون ا ه صور وجوب التقديم على الاسماء كلها داخلة
في قوله ويجوز تقديم اخبارها على اسمائها واما ارادة نفي الضرورة
عن جانب الوجود فلا تحتمله عبارة المتن لان الامكان اما عبارة
عن سلب ضرورة الطرفين او سلب الضرورة عن الجانب المخالف
للحكم والحكم المصرح في المتن الايجاب فلا يمكن حمله على سلب
ضرورته قوله اي الافعال الناقصة لان الكلام في احوالها وفيه اشارة
الى الرد على من قال ان الضمير راجع الى الاخبار لمناسبته للسياق

ان ما يعلم كان حكم الاخبار ولقوله فسم يجوز وقسم لا يجوز لان
ضمير يجوز راجع الى القسم ولا شك ان القسم سواء اريد به الافعال
او الاخبار ليس موصوفا بالجواز وعدمه بل باعتبار التقديم هو صفة
للاخبار بالذات والافعال بواسطتها ومن البين ان تقسيم الشيء
باعتبار حال نفسه اولى من تقسيمه باعتبار حال متعلقه وستطلع
على سخافته قوله تقديم اخبارها عليها اشارة الى ان حيث الضمير ان
الى ان ضمير يجوز راجع الى التقديم المذكور سابقا لا الى القسم
اذ اللازم ح تذكير الضمير ليعود الى القسم والعائد محذوف اي قسم
يجوز فيه تقديم اخبارها عليها وارجاعه الى القسم يحتاج الى
اعتبار حذف المضاف عن الضمير المستكن وجعل الجواز الذي
هو صفة التقديم صفة للقسم تجوزا او الى الاستخدام كل ذلك تمحل
قال وهو من كان الخ اي في الترتيب الذي ذكره المص والغاية
داخلة في المغيا بقرينة المقام قوله لكونها افعالا وجواز تقديم معمول
الفعل عليه بخلاف الحرف قوله وجوازه لم يعد اللام اشارة الى
ان المجموع دليل واحد فالجزء الاول لاثبات انه لا مانع من
جانب العامل والجزء الثاني لاثبات انه لا مانع من جانب المرفوع
فمن قال انه سهو من طغيان القلم والصواب وجواز تقديم المنصوب
على الافعال فقد سهى قوله اي هذا القسم فسر مرجع الضمير مع
انه لا يحتمل غيره للاشارة الى ان القسم المذكور عبارة عن الافعال
دون الاخبار لانه محكوم عليه بما اوله كلمة ما وهي افعال والقول
بانه على حذف المضاف اي اخبار ما اوله ما تكلف لا يدعو اليه داع

ولاجل هذا التنبيه فسر الضمير في قوله وهو ليس ولم يفسره في
قوله وهو من كان الى راح لانه لا دليل فيه حيث لم يقل وهو كان
الى راح فيجوز ان يكون من بمعنى اللام والقسم عبارة عن الاخبار
قال ما اوله ما لم يقل ما في اوله ما اشارة الى ان ما صارت كجزئه
حتى لا يجوز الفصل بينهما فالمراد منه الافعال الخمسة المذكورة
سابقا عبر عنها بهذه العبارة اختصارا لا كل ما دخله ما مثل ما كان
وما صار وان اشترك معها في حكم عدم الجواز لان خلاف
ابن كيسان انما هو في هذه الافعال الاربعة دون غيرها فانه لا يجوز
تقديم الخبر في ما كان وما صار لبقاء النفي فيهما واقتضائه للصدارة
بقي ان المص لم يذكر حكم الافعال الناقصة اذا دخلها لم ولما ولن و
ان لانها شريكة للافعال التامة في جواز تقديم المعمول عليها
عند دخول اللغة الاول وعدم جواز التقديم عند دخول ان والكلام
في الاحوال المختصة بالناقصة فتدبر فانه مما تحير فيه الناظرون
قوله فلامتناعه اي الاصل فيه ذلك لما تقرر ان ما يغير معنى الجملة
حقه التصدر الا انه بقي على اصله في ما وان ولم يبق في لم ولن
ولا يجوز تقديم ما في خبرها عليها سواء كان من الافعال الناقصة
او غيرها اما لن فلكونها نقيضة سوف التي يتخطاها العامل واما
لم فلامتزاجها بالفعل يتغير معناه الى الماضي حتى صارت كجزئه
واما لا فلكثرتها في الكلام حتى يقع بين الحرف ومعموله نحو كنت
بلامال واريد ان لا تخرج قوله على نفس المصدر فكيف يتقدم على
ما يعلل به امتناع تقديمه قوله ويخالف هذا الحكم اذا قدر الفعل

العامل مع الواو اشارة الى ان المحذوف جملة مستانفة وليس حالا لعدم صحته لفظا ومعنى لا ان الواو مقدرة اذ لا دليل عليه ويخالف على صيغة المعلوم فاعله الضمير الراجع الي ابن كيسان والاضمار قبل الذكر جائز في الفاعل علي ما تقرر في بحث التنازع فيستفاد منه نسبة الخلاف الى ابن كيسان صريحا كما هو المتبادر من قوله خلافا لابن كيسان وتقدير الفعل المجرد بيان الناصب المنوي الذي لا يجوز اظهاره ولكون المفعول المطلق المستعمل باللام كالبدل منه كما صرح به في الرضي وجعله من المواضع التي يجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها قياسا وقيل انه على صيغة المجهول تحرزا عن لزوم الاضمار قبل الذكر او حذف الفاعل وهو وهم لان خلافا ان كان مصدر المبني للفاعل لايصح كونه مفعولا مطلقا للفعل المجهول لوجوب كونه بمعناه وان كان مصدر المبني للمفعول لم يستفد منه كون المخالفة ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور بل عكسه لان ابن كيسان ح يكون مفعولا صريحا فيكون فاعليته حقيقة قوله ثابتا لابن كيسان لم يجعل الجار والمجرور متعلقا بالمصدر لان المفعول المطلق المحذوف فعله لازما كان الحذف او جائزا فيه خلاف هل هو العامل او الفعل والا ولى ان العمل للفعل على كل حال اذ المصدر ليس بقائم مقامه حقيقة والا لم ينصب بل هو كالقائم مقامه كذا في الرضي في بحث المصدر وقال الشارح الرضي ان الفاعل والمفعول المجرور باللام نحو عجبا له وحمدا له خبر مبتدأ محذوف اي هذا القول له والجملة مستانفة

وما ذكره الشراظهر لفظا والصحق معنى قال لابن كيسان الخلاف
في الافعال الاربعة مختص بابن كيسان واما الكوفيون فيجوزون
تقديم معمول ما في حيزما مطلقا لعدم قولهم بتقديرما على ما
في شرح التسهيل ناقلا عن ابن مالك فاذن فحوما قيل الخلاف لايخصه
بل الكوفيون ايضا خالفوا في ذلك ما عدا الفراء قوله كما يقتضيه
باب المفاعلة من كون احد الجانبين فاعلا صريحا والاخر مفعولا
صريحا قوله لتقدمهما ه متعلق بقوله لا من جانب الجمهور قوله
فكانه لا مخالفة منهم فلا يتحقق التخالف المقتضي للمشاركة في
اصل الفعل صريحا فلايندرج القسم الثاني في القسم الثالث قوله
فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى وان كان لازما من
حيث الصورة والموجب للصدارة تغيرالمعنى والحق انه ان اعتبر
نسبة الفعل اولا الى الجملة ثم اعتبرنفي النفي كان النفي الذي هو
مدلول ما متوجها الى الجملة فلايجوز التقديم وان اعتبرنسبة النفي
الى الفعل اولا ثم اعتبربعد صيرورته مثبتا نسبة الى الجملة لم يكن
الجملة معمول النفي فيجوز التقديم والظاهر هو الثاني لان صيرورته
نافصة انما هو بعد دخول النفي الا ان الجمهور قالوا المراعى في
التقديم انما هو اللفظ والاستعمال شاهد لهم قوله فان الافتعال له
كما في قول الشاعر * جاء امرالاله فاختلف الناس * فداع الى ضلال
وهاد قوله صريحا بخلاف المفاعلة فانه لمشاركة امرين في اصل
الفعل من احد الجانبين صريحا ومن الاخر ضمنا قوله وسيبويه
في شرح التسهيل لم ينص سيبويه على ذلك لكن ظاهر كلامه يقتضي

ذلك قوله على انه يجوز في الرضي وهو الصحيح لانبت مثل قوله نعم الايوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ويوم يأتيهم معمول لمصروفا واذا تقدم معمول عامل جاز تقديم العامل ايضا لان تقديم المعمول فرع تقديم العامل واجيب بان المعمول قد يقع حيث لايقع العامل نحو اما زيدا فاضرب وبان نصب يوم بفعل مقدر اي يعرفون يوم وبانه مبتدأ مبني لاضافته الى الجملة وبان الظرف قد يتوسع فيه قوله على انه فعل اصله ليس بكسر الياء فخفف كما يقرء في علم علم وليس مضموم الياء اذ لم يجئ من معتل العين بالياء ولا مفتوح الياء اذ الفتحة لا تسكن ولم يقلب الياء ليدل على عدم تصرفه ومفارقته لاخوته والدليل على كونه فعلا لحوق التاء التانيث الساكنة والضمائر البارزة المتصلة وقال الكوفيون انه حرف كما يدل عدم التصرف وقيل اصله لا ايس بمعنى لاموجود فخفف واستعمل استعمال لا التبرية قوله وبهذا اندفع ما قيل اه حاصله الفرق بين الاختلاف والخلاف فان الاول للمشاركة في اصل الفعل صريحا فيقتضي وقوع الفعل من الجانبين معا والثاني يقتضي وقوع الفعل من احد الجانبين صريحا قال افعال المقاربة قيل هي افعال الناقصة لعدم تمامها بالمرفوع لكنها لما خصت باحكام افرد وها بالذكر ولا يخفى ما فيه اذ كل فرقة من الافعال الناقصة مختصة باحكام لا توجد في الاخرى وعندي انها ليست ناقصة لان المقصود نسبة الحدث اعني القرب الذي هو مدلول مصادرها الى فاعلها الا ان معناها لما كان قرب الفاعل

عن الخبر لابد من ذكرها الاترى ان معنى عسى زيد ان يخرج
قارب زيد الخروج اوقرب عن الخروج ومعنى كاد قرب ومعنى
طفق اخذ ومجرد عدم التمام بالمرفوع لايقتضي كونها ناقصة والا
لكان جميع الافعال النسبية بل المتعدية ناقصة نعم لها اتصال
وشبه بالناقصة ولذا قال في اللباب و يتصل بالافعال الناقصة
افعال المقاربة قوله اي فعل فسرها بالمفرد لما قالوا انه لابد من تقديم
امر مشترك في التعريفات المشتمله على كلمة او ليفهم منه انها
للتنويع لا للابهام فالموصول اما جمع مبتدأ محذوف اعني هو
الراجع الى الفعل المفهوم في ضمن الجمع او اضافة الافعال
للجنس فيبطل الجمعية فيكون خبرالها واختيار صيغة الجمع
للاشارة الى تعددها كما تقرر في الاصول قوله اي للدلالة انه
لما لم يكن الدال والمذكور تمام ما وضعت له افعال المقاربة لدخول
السمة والزمان في مدلولها ايضا والمتبادر مما وضع له تمام الموضوع
له لم يجعل اللام صلة للوضع وجعله للغرض وقدر الدلالة
والظاهر ان المراد بيان المعنى المشترك بينها الذي به تمتاز
عن باقي الافعال كما في تعريف الافعال الناقصة فلا حاجة
الى تقدير الدلالة ثم اعلم ان ابن مالك قال في التسهيل
ان افعال المقاربة منها للشروع نحو طفق وجعل واخذ وعلق
وانشأ وهب وقام ولمقاربته هلهل وكاد وكرب واوشك واولى
ولرجائه عسى وحرى واخلولق وقال شارحه سميت افعال
المقاربة لان فيها ما هو للمقاربة من باب تسمية المجموع ببعض

مراده لان بعضها للشروع وبعضها للترجي واختاره الرضي
. على هذا قال بعض الناظرين ان الشارح قدر الدلالة وجعل
تقدم للغرض اشارة الي ان المقصر من الكل الدلالة علي الدنو
سواء كان موضوعا له او لازما له فان الشروع والرجاء يستلزمان
١٨
حو ثو وفيه ان كون الشيئ لازما لشيئ لا يستلزم كونه
عرضا منه والمصر رح اختار ان في الكل معني الدنوا ما في كاد فظر
وما في عسي فلما في المفصل ان عسي لمقاربة امرهاعلي سبيل الرجاء
وفي شرح التسهيل انها لاعلام المقاربة علي سبيل الرجاء وفي مغني
اللبيب ان عسي بمنزلة قارب معنى وعملا عند سيبويه والمبرد
وبمنزلة قرب عند الكوفيين واما في طفق فلانه وان استعمل بمعني
الاخذ في شيئ لكنه في الاصل بمعنى الدنو في القاموس طفق يفعل
كذا كفرح وضرب طفقا وطفوقا اذا وصل الفعل والاتصال بالفعل
بان يتلبس بجزء من اجزائه او بما يفضي اليه من دنو حصوله
قوله على قرب حصوله للفاعل اي في اعتقاد المتكلم اذاحد اث
الموضوعات لاعلام ما في الاذهان قوله منصوب على المصدرية اه
حاصل كلامه ان الدنو الذي اعتقده المتكلم قد يكون سببه
ومنشاؤه رجاء المتكلم وطمعه بحصول الخبر للفاعل وقد يكون
جزمه باشراف الخبر على الحصول من غير ان يشرع فيه
وقد يكون جزمه بشروع الفاعل في الخبر فالدنو يتنوع انواعا
ثلثة باعتبار منشاءه وسبب حصوله في ذهن المتكلم والاول مدلول
عسي والثاني مدلول كاد والثالث مدلول طفق فقوله رجاء ا

وحصولا واخذا فيه منصوبات على المصدرية بحذف المضاف للنوع ويجوز ان تكون احوالا لان الدنو بسبب الرجاء يستلزم كون الدنو مرجوا والدنو بسبب الاشراف على الحصول يستلزم كون الدنو حاصلا في نفس الامر والدنو بسبب الشروع يستلزم كون الدنو مشروعا في متعلقه واليه اشار المص في امالي الكافية (حيث) قال يريد بقوله رجاء او حصولا واخذا فيه ان القرب مرجو او حاصل او مشروع في متعلقه فاذا قلت عسى ان يشفي مريضي فقرب الشفاء مرجوا اذا قلت كادت الشمس تغيب فقرب الغيبوبة حاصل واذا قلت طفق زيد يخصف رجعل يقول انه اخذ في الخصف والقول انتهى و يجوز ان يكون تمييزا عن الدنو لكونها انواعا له واليه يشير عبارة المفصل حيث قال عسى للمقاربة على سبيل الرجاء وكاد للمقاربة على سبيل الحصول فاندفع ما قاله الرضي ان قوله رجاء او حصولا او اخذا فيه خبط لان الظاهر نصب هذه المصادر على التمييز عن نسبة الدنو فيكون المعني لدنو رجاء الخبر او لدنو حصوله او لدنو الاخذ فيه وليس عسى لدنو رجاء الخبر بل لرجاء دنو الخبر على ما ذهب اليه المصرح وليس طفق واخواته لدنو الاخذ في الخبر بل للاخذ فيه ولو جعلنا المنصوب حالا اي لدنو الخبر مرجوا وحاصلا او ماخوذا على تكلف اذ الحال لا يستعمل فيه هذه المحتملات لا يصح قوله حصوله لان الخبر في كاد ليس حاصلا بل هو قريب الحصول لان ما قاله انما يرد لو جعل تمييزا عن النسبة او حالا عن الخبر والشارح اختار جعله مصدرا لعلم احتياجه الى التاويل والتمييز يقتضي

الابهام في اصل الوضع وههنا الابهام بعارض التنويع بالاسباب بقي ان ما في الامالي يقتضي ان يكون في معنى عسى رجاءه دنو الخبر وما ذكره التنزيل يدل على ان معناه القرب الذي سببه رجاء حصول الخبر والامر في ذلك هين لان كلا المعنيين متلازمان على ما عرفت قوله بان يكون ذلك الدنو اي دنو حصول الخبر للفاعل في ذهن المتكلم قوله بحسب اي بقدره ووفقه لكونه سببا له قوله لايجزمه ده عطف على قوله بحسب رجاءه والضمير المجرور للدنو لا للحصول اذ ليس الجزم بحصول الخبر في كاد وطفق وانما لهما انما الجزم وفيها الدنو قوله على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك اه قالجار متعلق بالقرب فسقط ما قيل انه لايصح تعلقه بالدلالة لا بالقرب ولا بالحصول الا ان يتسامح ويراد بدلالته على القرب دلالته على اخبار المتكلم بالقرب لسبب رجائه ولايخفى فساد التسامح المذكور لان الاخبار ليس مدلول عسى زيد ان يخرج قوله ترجو ذلك اي الحصول قوله لا انك جازم به اي بالقرب كما في كاد وطفق قوله بان يكون اخبار المتكلم اه لما كان معنى دنو حصول على وفق السابق واللاحق ان يكون الدنو بسبب الحصول وليس كذلك اذ لا حصول ولا الجزم به فضلا عن سببيته له ولو اريد بالحصول الاشراف على الحصول يلزم سببية الشيء لنفسه لان الدنو هو الاشراف ولا يمكن ان يراد الدنو في اعتقاد المتكلم بسبب الاشراف في الخارج وكذا العكس لعدم موجوبه مطابقة الاعتقاد للواقع بين السببية بقوله بان يكون اه يعني

ان المراد بالحصول اشراف الخبر على الحصول ومعنى كون الا خبو بسببه ان الاخبار به بسبب علم المتكلم باشراف الخبر على الحصول فهو باعتبار الاخبار به مسبب وباعتبار الجزم سبب فقوله لاشراف على حذف المضاف على ما سيصرح به في تفسير معنى كاد قوله لجزمك متعلق بقرب اي يدل على القرب في اعتقادك المسند من حيث الاخبار بجزمك به اي يدل على القرب المجزوم بحصوله في الخارج ويجوز ان يتعلق بقوله قولك لانه وان كان بمعنى المقول ففيه معنى القول والظرف يكفيه رائحة الفعل اي قولك واخبارك لجزمك بالقرب قوله بالتصدي اي ابتداء اذا لم يكن الخبر ذا اجزاء والا فتلبس جزء منه قال عسى وقد يكسر سينه اذا اتصل به الضمير البارز قوله قال سيبويه المقصود من هذا الكلام افادة ان القسم الاول مقصور ومختص بعسى وليس عسى مختصا به فانه يجيء للاشتقاق ايضا وح لا يرد ما قيل انه يجب ان يقول المص رح رجاء او اشتقاقا اذ ليس المقص ضبط المعاني بل ضبط الاقسام ولا قسم خارجا عن الاقسام الثلثة وان كان لما وضع للقسم الاول معنى اخر قوله حيث لم يجيء الا انه غير متصرف في نفسه فانه يجيء منه صيغ الماضي كلها قوله والانشاءات اي المعاني الانشائية من التمني والترجي والعرض والقسم والنداء والتحضيض والطلب من معاني الحرف انما قال في الاغلب لان طلب الفعل مدلول الامر عند البصريين وهو مع كونه في نفسه مغلوبة للحروف الانشائية قوله والحروف لا يتصرف فيها فكل ما يتضمن معناها اما

امر المخاطب فموضوع لطلب الفعل ابتداء عند البصريين لانه
متضمن معنى لام الامر قوله بان الاستقبالية وقد يقام السين
مقام ان قوله في محل النصب للمثل السائر عسى الغوير ابؤسا
وقول الشاعر * لا تلحني اني عسيت صائما * قوله بتقدير مضاف وقيل
انه من قبيل رجل عدل وقيل ان زائدة قوله لوجوب اه متعلق بتقدير
مضاف اي مقدر لوجوب صدق الخبر على الاسم لكونهما في الاصل
مبتدء او خبرا والحدث لا يصدق على الجثة قوله ناقصة
بمعنى انها لا تتم بالمرفوع لا بمعنى تقرير الفاعل على صفة
كما عرفت قوله وليس بخبر كخبر كان حتى يلزم كون الحدث
خبرا عن الجثة قوله وتقدير المضاف تكلف اذ لم يظهر هذا
المضاف في اللفظ اصلا لا في الاسم ولا في الخبر قوله لان المعنى
الاصلي اي الوضعي المعنى انها فعل متعد بمنزلة قارب عملا
ومعنى او قصر بمنزلة قرب من ان يفعل حذف الجار توسعا وهذا
مذهب سيبويه والمبرد وفي الرضي فيه نظر اذ لم يثبت في عسى
معنى المقاربة لا وضعا ولا استعمالا قوله ثم نقل الى انشاء الطمع
اي يطمع حصول معنى الفعل لمرفوعها فلم يبق معنى الفعل المتعدي
وهو تعلق الحدث القائم بالفاعل والمفعول فهو في الاستعمال
الاول كالفعل المتعدي وفي الاستعمال الثاني كاللازم قوله بدلا
مما قبله والفعل قاصر بمنزلة قرب كذا في المغني واما عسيت
صائما وعسى الغوير ابؤسا فشاذان على تضمينهما معنى كان او على
تقدير عسى الغوير ان يكون ابؤسا حذف الفعل مع ان لكثرة وقوعه

بعد عسى قوله لان فيه الخ اي ان لوجه اختيار المبدل قوله والذي اري اه فيه انه لا يسلم وجود معنى المقاربة في عسى وكيف يظن قرب هذا الوجه ومعنى التوقع والرجاء الذي اعترف لا يتم بالمرفوع قوله فقيم مقامهما عطف على استغنى عن الخبر قوله فهي اي عسى ناقصة الا انه سدت الجملة مسد الاسم والخبر قوله وان اقتصر عطف على اقيم قوله وفي يخرج اه وح يكون بعينه الاستعمال الاول معنى الا انه قدم الخبر على الاسم فلا التباس لاتحاد المعنى بل هو تعدد وجوه الاستعمال بخلاف زيد قام فانه لو قدم قام يفوت التقوي ففيه التباس قوله واخر اي ههنا احتمال اخر نحوي يكون عسى فيه مستعملا بالاستعمال الاول متحدا معه في معنى لا يتوقف ثبوته على ثبوت استعمال عسى ان يخرج الزيدان او عسى ان يخرجا الزيدان قوله وان اعمل الثاني اه فتقول في اختيار البصريين عسيا ان يخرج الزيدان وعلى اختيار الكوفيين عسى ان يخرجا الزيدان وعلى هذا قياس الجمع والمونث قوله في الاستعمال الاول وهو تقديم الاسم على المضارع سواء قلنا انها ناقصة وتامة قوله تشبيها لها بكاد لاشتراكهما في كونهما فعلين للمقاربة لا على وجه الشروع وفي كون ما بعدهما اسما ثم مضارعا لا بلعل لقلة المشابهة بها قوله عسى الهم اه البيت لهدبة ابن الخشرم كان قد هرب عن قومه لان السلطان طلبه من اجل قتله ابن عمه زيادبن مرثد فرج بالجيم وقوله يكون خبر عسى اي عسى الحزن الذي امسيت فيه اي صرت واقعا فيه فيكون وراءه اي قدامه انفراج قريب والتاء في

امسيت يحتمل ان يكون ضميرا لمتكلم وان يكون ضميرا لمخاطب

بالتذكير والتانيث يخاطب نفسه تسلية لها قوله دون الاستعمال

الثاني دال عن ان في قوله وقد يحذف اي يحذف ان عن الفعل

المضارع في الاستعمال الاول حال كونه متجاوزا عن الحذف في

الاستعمال الثاني وهو تقديم المضارع على الاسم فانه لم يجيء

حذف ان فيه سواء كان ناقصة او تامة لعدم المشابهة الموجبة

للتوسع فهذه نكتة لعدم المجيء فلا يراد ان انتفاء علة معينة

لحذف ان لا يوجب انتفاءه لجواز تعليل الحكم الواحد بعلل

شتى ولا يخفى انه كان الاولى ان يذكر هذا الحكم متصلا بالاستعمال

الاول الا انه اخره ليكون قريبا بحكم ذكر ان في خبر كاد ثم

حذف ان في الاستعمال واقع سواء قدر ان كما هو مذهب

الكوفيين لامتناع ابدال الجملة عن المفرد اولم يقدر لجواز

وقوع الجملة خبرا ومفعولا به قال كاد وهو فعل ناقص التصرف

من حد سمع لم يأت منه الا الماضي والمضارع ومعناه قارب كذا

في الاتقان يأتي في الاشهر وروي عند الاصمعي قوله فخبر عن دنو

الخبر في القاموس اشرف المريض على الموت اشفى عليه في التاج

الاشفاء در كنار ه جيزي رسيدن وقوله في الحال متعلق

بالحصول فمدلول كاد اشراف الخبر على الحصول في زمان

الحال وشدة قربه منه الا انه لم يشرح فيه على ما في الرضي فاذا

كان في الاثبات يدل على ثبوت شدة القرب واذا كان في النفي يدل

على شدة نفي القرب لا على نفي شدته كما ان الجملة الاسمية

المنفية يدل على دوام النفي لا على نفي دوامه واندفع ما قيل انه لا يظهر الاشراف في قوله تم وما كادوا يفعلون وفي قوله * لم يكد رسيس الهوى قوله ففاعله اسم محض لا يأول كما في الاستعمال الثاني بعسى قوله ليدل على قرب الحصول اه فانه لو كان اسما لا يدل على الحصول والحدوث بل على الثبوت مطلقا ولو كان ماضيا بعد دخول كاد يدل على قرب حصول الخبر في الزمان الماضي بخلاف ما اذا كان مضارعا فانه وان كان مشتركا بينه ظ في الحال على ما نص في الرضي والظهور في احد المعنيين بحسب عارض الاستعمال لا ينافي الاشتراك في الوضع فبحسب ظهوره لا لته عليه يدل على حصول الخبر في الحال فبعد دخول كاد كان الظاهر ان يكون مدلوله قرب حصول الخبر في الحال ومعلوم ان العرب لا تجامع الحصول فيكون المراد قربه من الحال قوله من غير ان متعلق بقوله فعل اي فعل مضارع بلا ان قوله لدلالته على الاستقبال اي لدلالة ان على زمان الاستقبال المنافي للحال فلا يناسب ذكره مع كاد الذي مدلوله الاشراف على الحصول وقربه منه غاية القرب قوله تشبيها له عند من قال هو خبر واما عند الكوفيين فبتقدير ان بدل من الفاعل قوله فلما كاد من طول البلى ان يمصحا * اوله * رسم عفا من بعد ما قد انمحى * في لصراح رسم نشان سراي يا زمين هموار شدن ومعنى اي درس الدروس كهنه شدن الانمحاء سوده شدن البلى بالكسر كهنه شدن المصوح رفتن والمعنى هذا رسم دار والبيت خبر ومعناه حسرة على فراق

الحبيبة وذهاب آثار الربع الذي اقام بها فيه قوله اي كسائر الافعال
في الكلام على حذف المضاف بقرينة المقام قوله في افادة ادوات النفي
في مضمونها اي كما ان سائر الافعال اذا دخل عليه نفي افادت
نفي حصول الحدث الذي هو مدلوله كذلك كاد لنفي قرب حصول
الخبر لفاعله فيفيد نفي الفعل بالطريق الاولى واليه يشير قوله
فيما سياتي ان قوله وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح
وانتفاء القرب منه الا ترى ان قولك ما قربت ضرب زيد ابلغ في نفي
الضرب من ما ضربت زيدا فكادا اذا دخل عليه النفي يفيد نفي المقاربة
ونفي الفعل معا وانها تفيد نفي المقاربة من غير دلالة على الحصول
وعدمه بل كل منهما موكول الى القرينة لاستعماله فيهما نحو
ولد تهدد ولم تكد تلد وقوله تعالى لم يكد يريها ونحو مات زيد
وما كاد يسافر قوله ماضيا او مستقبلا اي كان على هيئة او مغير الى
هيئة المستقبل فلا يرد انه لا يصح كون كاد مستقبلا فالتعميم المذكور
غير صحيح واختار مستقبلا على مضارع لرعاية المطابقة قوله يكون
للاثبات اي لفظ كاد اذا دخل عليه النفي يفيد ثبوت الخبر لفاعله
فالقضية شخصية فلا يرد ما يتوهم ان الجزئي لا ينبت الكلية
ومنشاء ذلك ما قال ابن مالك انه قد يقول القائل لم يكد زيد
يفعل ويكون مراده انه فعل بعسر لا بسهولة وهو خلاف الظاهر
الذي وضع اللفظ له اولا ولامكان هذا رجع ذو الرمة قوله بدليل
فذبحوها فانه يدل على حصول الذبح فلو كان المراد من قوله تعالى
وما كادوا يفعلون نفي القرب عن الذبح الذي يستلزم انتفاء الذبح

على وجه ابلغ لزم التناقض قوله لتسليمه اه عطف على لتخطية
الشعراء اه اد اللام اما لكون كل واحد دليلا مستقلا ولبعد المعطوف
عليه قوله ان قوله اي بان وحذف حرف الجر من ان قياسي قوله وقوله
فلا بد من قرينة اه فاثبات الفعل مفهوم من القرينة لا من كاد قوله
وعن الثاني فلتخطية اه الظاهر بتخطية لانه عطف على قوله عن الاول
وغاية التوجيه انه بتقدير اما اي اما الجواب عن الثاني فلتخطية
لتخطية قوله من ذو الرمة الكوفة فوقف بالكناسة اسم موضع
بالكوفة وانشد للناس قصيدته الحائية فلما بلغ هذا البيت ناداه
ابن شبرمة يا غيلان اراه قد برح قوله كقوله تعالى لم يكد يريها
في قوله تعالى ظلمات بعضها فوق بعض اذا اخرج يده لم يكد يريها
ولا يصح ان يحمل في هذه الاية على الاثبات لان المقصود بيان
شدة الظلمة وهو بانتفاء الرؤية والقرب لا باثباتها قوله وما يشتق
منه زاده هنا لانه يصح الحكم على المنفي الداخل على كاد انه
في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال وان التفصيل لا بد له
من اجمال المشتمل عليه والتعميم السابق بكلمة او ولا يصح هنا
واختار ما يشتق منه على قوله ومستقبل اشارة الى تقدم المرجع
من حيث المعنى باعتبار ذكر المشتق منه كالعكس اذا وجد قرينة
على تعين المشتق وهي هنا قوله وفي المستقبل واما كون الماضي
مشتقا منه للمستقبل فباعتبار كونه ماخوذا منه وان كان الاصل
للكل المصدر قال بقول ذي الرمة اه في القاموس الرمة بالضمة قطعة
من حبل وقد تكسر وبه سمي ذو الرمة في الصحاح رس الحمى ورسيسها

اولى مسماة مية اسم حبيبة ذي الرمة يبرح يزول لم يكد يبرح ابلغ من قوله لا يبرح لان ذلك نفي لمقاربة الحب البراح يصف تمكن الهوى في قلبه فيقول اذا غير الهجر المحبين اهل المحبة عن المودة لم يكد رسيس الهوى من حب هذه الحبيبة قريب الزوال عن قلبي فكيف الزوال قوله انتفاء قرب رسيس الهوى المستلزم لانتفاء الزوال بوجه ابلغ كما في قوله تعالى لم يكد يريها قوله وهذا مسلم اه لما كان موافقة الدعوى الثانية لقول ذي الرمة موهمة لحقيتها دفع ذلك بقوله هذا مسلم اي كون لم يكد في البيت كسائر الافعال لكن لا يثبت دعواه الثانية به وهي ان النفي الداخل على المضارع بخصوصه يكون لنفي القرب ما لم يثبت ان النفي الداخل على الماضي يكون للاثبات فان خصوصية كونه للنفي في المستقبل موقوف على علم كونه في الماضي كذلك فاذا لم يثبت تلك يثبت هذه ايضا فيكون كلتا دعويه باطلتين وحاصله ان كلتا الدعويين متلازمان فساد احديهما فساد الاخرى وقد عرفت فساد الاولى ففسدت الثانية ولا يتوهم صحتها لموافقة البيت لها ومن لم يتدبر فسر قوله ملدعاه بمجموع الامرين ثم قال لا فائدة في هذا الكلام الا الاطالة قوله وجه القدح فيه اي في ثبوت الدعوى بانه لم يثبت بالتمسك المذكور في تمسكه عليهما بانه لم يثبتهما قوله بمعنى اخذ اشار بتفسيره باخذ الى ان المدلول الذي بسبب الاخذ وان كان مغايرا له بحسب المفهوم لكنه عينه بحسب الوجود فلذا فسره به قوله في كون خبرها اه وهي بذلك اولى من كاد لان اخبارها حاصلة المضمون بخلاف خبر

كاد قوله بمعنى اسرع اي في اصل الوضع ثم استعمل بمعنى قرب
قوله عطف على طفق اشار الى رد ما في بعض الشروح من ان
اوشك ليست من القسم الثالث اذ لو كانت منه لامتنع استعمالها
مع ان وانما ذكرها بعد فراغه منه وكانها مشتركة بين مقاربة
الخبر رجاء او حصولا فلذلك استعملت مع ان وحذفها انتهى
ووجه الرد انه لم يستعمل اوشك بمعنى الرجاء قوله مثل عسى
وكاد في الاستعمال لا في المعنى وفيه اشارة الى ان الاستعمالين
شائعان بخلاف طفق وكرب وجعل واخذ فان الشائع فيه التجريد
وان جاء مع ان على قلة قوله فتارة تستعمل اه واذا كان خبرها
المضارع مع ان فهو بتقدير حرف الجر اي اوشك زيد في ان يخرج
ثم حذف وجوبا لكثرة الاستعمال قال ما وضع لانشاء التعجب
هذا وضع طارئ على اصل الوضع فانه في الاصل للاخبار او لطلب
الفعل والتعجب انفعال يعرض للنفس عند الشعور بامر يخفى
سببه ولذلك قيل اذا ظهر السبب بطل التعجب قوله وجمعه
بالنظر الى كثرة افراده اي جمع للدلالة على ان هذا الجنس
كثير الافراد فالمعرف الجنس والجمعية للدلالة على كثرة
الافراد ان كانت الاضافة للجنس وان كانت للاستغراق افاد مع
ذلك شمول التعريف بجميع افراد المعرف قوله وعلى كل تقدير
من التثنية والجمع قوله فالتعريف الجنس لا للافراد او النوعين
قوله ايضا متعلق بقوله للجنس اي كما كان في تقديم الافراد
قوله فهو ما وضع اي اذا كان التعريف للجنس على اي تقدير فهو

اي الجنس ما وضع له قوله بمثاله وهو ما كان يستعمل لانشاء التعجب وليس بفعل واذا تعجبت من خير شخص قلت لله دره اي خيره قوله واها له اذا تعجبت من طيب شيء قلت واها له قوله نحو قاتله الله من شاعر اذا تعجب من شعر شخص قلت ذلك قوله ولا شلل عشرة يقال لمن اجاد الرمي والطعن لا دم عشرة اي اصابعه قوله بحسب الوضع فان الشيء اذا بلغ غاية بان من علته صوتا له عن حسن الكمال وكذا الاشل عشرة دعاء له بعدم الشلل قوله والمراد به بان يكون الاطلاق قرينة التعريف عن الغير قوله اي افعل التعجب لكون المقصود من التعريف اجراء الاحكام يرجح الاول وقرب المبهم مع اتحاد المعرف والمعرف يرجح الثاني فلذا سوى بينهما قوله احد يصما له بيان لحاصل المعنى لا تعيين تقدير حذف المبتدأ اذ يجوز ان يكون ما افعله وافعل به عطف بيان وبدلا ثم لما كان ما افعله وافعل به جملة تتضمن فعل التعجب اشار الى ان الحمل مبني على التجوز والمراد صيغتا الفعل اللتين يتضمنهما التركيبان المذكوران لكن لا مطلقا اذ ليس افعل وافعل مطلقا للتعجب بل من حيث انهما في هذين التركيبين وزاد لفظ الصيغة اشارة الى ان كل ما يوازنهما فعل التعجب لا خصوص هذين الفعلين قوله غير متصرفين لما عرفت من مشابهتهما الحروف بسبب تضمنهما معنى الانشاء قوله فلا يتعين ان ولذا اصحح العين في ما اقوله وما ابيعه ولا يجوز الادغام في اشدد به قوله اي فعلا التعجب اشار الى ان رجوع ضمير المذكر الى صيغتين مبني على تاويلهما

بالفعلين ولعدم الاحتياج الى التأويل فسر الضمير المجرور
في قوله فيهما بصيغتي التعجب قال الامام يبنى منه افعل لتفضيل
ويبني عليه فعل التعجب بشرط انه لايبني الا مما وقع واستمر بخلاف
افعل التفضيل وذلك تقول انا اضرب منك غدا فان الحال الذي
لم يتكامل بعد والمستقبل الذي لم يدخل في الوجود والماضي
الذي لايستمر لايستحق ان يتعجب منها قوله المبالغة والتأكيد
فان المقصود من انشاء التعجب في قولنا ما احسن زيدا اثبات
الحسن له على وجه الكمال وتقريره وكذا المقصود من زيد افضل القوم
كماله في الفضل وتحقيقه قوله ولا في الشئ هيئتهما الافعل التفضيل
قوله ما اشهى الطعام في العامة من شهيه كرضيه احبه ورغب فيه
وعقد ابغضه قوله او عيب ظاهري واما الباطني فيجئ منه نحو
ما اجهل زيدا قوله بما ثلهما لاه بيان لمعنى المثل يعني اذا اريد بناء
صيغتي التعجب مما يمتنع بنائهما منه يتوصل بما ثلهما من فعل
لا يمتنع بنائهما منه مما يتعلق به قصد المتكلم من حسن او قبح
١٠ او شدة او ضعف مثلا قوله وجعل اه بصيغة المصدر عطف على
بنائهما وانما جعل الممتنع مفعولا وفي افعل التفضيل تمييزا لان
اسم التفضيل لا يعمل في الفاعل والمفعول به الظاهرين بخلاف
فعل التعجب قال بنفديم وتاخير ولا فصل خص هذه الوجوه
بالذكر لانه يجوز التصرف بحذف الجار في احسن به اذا كان
المجرور ان مع الفعل ويجوز حذف المتعجب منه نحو اسمع بهم
وابصر قوله واما قيل ناه اه قيل الاطلاق خير من التقييد لانه

متكفل بمعرفة حال الصيغتين من غير حاجة الى تذكير التقديمات
الجائزة في غيرهما والممتنعة واما ما ذكره من الباعث فلا ينفع
لان منع فعل التعجب من التقديم والتاخير من خواصه وان كان
معه مانع اخر وفيه ان هذا انما يتم اذا كان قوله بتقديم وتاخير
لعموم السلب لكن النكرة في سياق النفي انما يفيد العموم اذا
انسحب حكم النفي عليه كما نص عليه في التلويح وههنا ليس
كذلك لان النفي متوجه الى التصرف المقيد لا الى القيد فيكون
المفاد انتفاء التصرف المقيد بتقديم ما ولا شك انه ليس من
خواص فعل التعجب قوله جريا مجرى الامثال لمشابهتهما اياها
في خروج كل منهما عن موضعه الاصلي وتحقق الغرابة فيهما قوله
كما لا يغير الامثال في الكشاف المثل في الاصل بمعنى المثل والنظير
ثم قيل للقول السائر الممثل مضربه بمورده ولم يضربوه مثلا
الا قولا فيه غرابة من بعض الوجوه ومن ثم حوفظ عن التغير قوله
اجيب الخ نقل عن الشارح واجاب بعضهم بانه يجوز ان يكون
المراد تقديمه على شيء وتاخيره بالنسبة الى شيء انما هو للتاكيد
كما في قوله تعالى لا يستأخرون عنه ساعة ولا يستقدمون قوله بين
العامل والمعمول بغير بينه قوله بالظرف وانما قيل بذلك لما سياتي
انه اجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان بين ما والفعل قوله بكلمة كان
فقط وهي زائدة للدلالة على ثبوت الحكم في الزمان الماضي
وانقطاعه في الحال كما بينه الشارح قال وما ابتداء هذه
التقديرات كلها باعتبار الاصل وبعد النقل صار كالعلم لانشاء

التعجب والاعراب بحسب التركيب السابق كما تقرر من ان
المنقولات المركبة تبقي على اعرابها الاصلي قوله بمعنى شيء
وكان معنى ما احسن زيدا شيء من الاشياء لا اعرفه جعل زيدا حسنا
ثم نقل الى انشاء التعجب وانمحى عنه معنى الجعل فجاز استعماله
في شيء يستحيل كونه بجعل جاعل نحو ما اقدر الله وما اعلمه
قوله من دب شرا هر ذا ناب في كون كل منهما بمعنى كلام فيه المنكرة
واعلم ان معنى شيء احسن زيدا ما احسن زيدا الا شيء لا
اعرفه كما ان معنى شر اهر ذا ناب ما اهر ذا ناب الا شر واعلم
ان مذهب سيبويه ضعيف من وجه وهو ان استعمال نكرة غير
موصوفة نادر نحو ما هي على قول او لم يرد ومع ذلك مبتدأ
وظاهر من وجه وهو انه لا تقدير فيه ولم ينقل من انشاء الى انشاء
بخلاف مذهب الاخفش فان فيه الرد وحذف الخبر وبخلاف مذهب
الفراء فان فيه النقل المذكور وسوء ميل ومن قيل ان الاستفهام
يستعمل في التعجب كثيرا فليس بطريق النقل بل بطريق المجاز
قال موصوله عند الاخفش في المغني جوز الاخفش ان تكون موصولة
معرفة والجملة صلتها وان تكون نكرة موصوفة والجملة صفتها
قوله والخبر محذوف وفيه بعد لانه حذف الخبر وجوبا مع عدم
ما يسد مسده قوله من حيث المعنى وان كان ضعيفا من حيث لزوم
النقل المذكور قوله فلم يستفاد من الاستفهام معنى التعجب
لكون من كل منهما الجهل قوله ما ادراك ما يوم الدين ما الاولى
مبتدأ والجملة الفعلية خبره وما الثانية مبتدأ خبره يوم الدين

اوبالعكس والجملة ساد مسد مفعولي ما ادريك علق عنهما بالاستفهام قوله وما احسن زيدا اي ما اصل احسن فهذا اولكون الجملة بتأويل المفرد لم تحتج الى عائد قوله ومعناه الماضي لان التعجب لا يكون الا مما تحقق واستمر على ما عرفت وضعف قوله بان الامر بمعنى الماضي لم يعهد بل العكس وبان تجيء الهمزة للصيرورة وزيادة الباء في الفاعل قليل قوله اي ضرورة وهذا السماع شائع في كلامهم لشدة الاتصال بين الجار والمجرور قال ... متعلق بجميع ما تقدم فالمراد مع عبارته بالمتن في بيان مذهب سيبويه قوله الا اذا كان اه استثناء من لازمه لا من زائدة قال ... يؤيده جواز حذفه كما جاء اسمع بهم وابصر قوله اي احسن است الخطاب لمن يتوجه اليه الكلام بتأويل المخاطب ولكن لا يتصرف فيه بتأنيث الفعل وتثنيته وجمعه قوله بزيد على تقدير كون الباء للتعدية او زيدا على ان تكون زائدة والمعنى اجعله حسنا ارالجعل باعتبار القول قوله مرلكل احد ه الخطاب لكل من يصلح ان يخاطب لا لخصوص من يلقى اليه الكلام قوله فكانه قيل اه لانه اذا كان الخطاب عاما ومعلوم عدم امكان الكل على وضعه بوجه واحد فالامر لكل احد متضمن للامر بالوصف بالحسن باي وجه شئت ففي اعتبار عموم الخطاب مبالغة تناسب لما وضع له الباب اعني المدح العام قوله يعني الافعال المشهورة عند النحاة لا خفاء ان قيل عمل النحاة معتبر في ما نحن فيه من الافعال لان المقصر بيان المعاني لاصطلاحية وضبط العلة قيد الشهرة يعني

المراد من افعال المدح والذم فيهما الافعال المشهورة بهذا الاسم عند النحاة بناء اعلى ما في التسهيل وشرحه انه يلحق ساء بئس وبه او بنعم فعل موضوعا نحو حسن الخلق حلم العلماء وقبح العمل عند المبطلين ومنه قوله تع كبرت كلمة تخرج من افواههم ومحولا من فعل او فعل نحو قولهم لقضو الرجل فلان وعلم الرجل زيد بمعنى نعم القاضي ونعم العالم ومعنى الحاق هذا النوع بنعم وبئس انه يثبت له من الاحكام ما ثبت لنعم وبئس انتهى فهذا النوع من افعال المدح عند النحاة لاشتراكه معها في الاحكام والشرائط ولا يصدق عليه تعريف المصنف لعدم كونه موضوعا لانشاء المدح والذم بل مستعمل كذلك فلو لم يقيد الحد بالمشهورة لم يكن الحد جامعا فاحفظه فانه من المواهب قوله بهذا اللقب اي بهذا الاسم المشعر بالمدح والذم بالوضع اللغوي بخلاف المنسوب فليس بلقب لعدم كونه علما فافهم ما وضع لانشاء مدح وذلك اذا قلت نعم الرجل زيد انما تنشئ المدح وتحدثه بهذا اللفظ وليس المدح موجودا في الخارج في احد الازمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا بل تقصد مدحه على جودته الحاصلة خارجا فوله فلم يكن مثل مدحته اذ لا ن القصد فيه الاعلام بمدح موجود في الزمان الماضي بقصد مطابقة هذا الكلام اياه وكذا مثل ما احسن زيدا وذلك لانها وان كانت يفيد انشاء المدح لكنها ليست موضوعة بل لانشاء التعجب وذلك يستلزم انشاء المدح والذم وكذا مثل الامر من حث

وذممت لانها لانشاء طلب المدح والذم لا لانشائهما قوله وهما في الاصل فعلان بدليل لحوق تاء التانيث الساكنة والضمائر البارزة المتصلة في بعض اللغات وقيل في الاصل مخففتين قوله على وزن فعل له يعني انهما لم يبقيا في الحال على وزن فعل لا قوله فعلان ليوهم انهما لم يبقيا فعلين قوله في فعل فعلا كان او اسما نحو رجل لعب قوله باسكان العين لنقل الكسرة على الحرف الحلقي قوله مع كسر الفاء بنقل كسرة العين اليه ليدل على انه مكسور العين قوله اتباعا للعين فانه يورث الخفة في الكلمة باعتبار تماثل الحركتين وان كان الفتحة في نفسها اخف من الكسرة قال وشرطهما اشار الى ان ورود فاعلهما نكرة نحو نعم رجل زيد او مضافا الى النكرة نحو نعم صاحب قوم لا سلاح لهم قليل ملحق بالعدم قوله للعهد الذهني اي قصد به الى معهود في الذهن من حيث جنسه غير متعين في الوجود كما في ادخل السوق الا انه حصل التعين ههنا بالمخصوص بالمدح بخلاف ادخل السوق واليه اشار الشارح بقوله وهي واحد غير معين ابتداء هذا الذي اختار المصرح في الايضاح حيث قال وما طمه بعض النحويين من انه للجنس بكماله خطاء محض لانك لا تقصد من قولك نعم الرجل زيد جميع الرجال لانه يثنى ويجمع وبطل تطابق المخصوص وارادة الجنس بكماله سواء كان بمعنى كل فرد او جميع الافراد ينافي ذلك وليطابق نعم رجلا زيد فان الضمير فيه راجع الى امر مبهم يفسره ما بعده فيكون

جميع الباب على نسق واحد وليحصل الابهام ثم التفسير الذي يناسب وضع الباب اعني المدح والذم وما قيل انه يلزم خلو الجملة عن عائد ففيه انه يلزم في نعم رجلا زيد لعدم رجوع الضمير الى زيد فاما ان يقال اتحاد المفرد الغير المعين بالمبتدأ في الخارج كاف في الارتباط كما في ضمير الشان او يقال ان الجملة بتقدير المفرد كانه قيل زيد رجل جيد على ان الخلو انما يلزم على القول المرجوع هذا خلاصة ما ذكره المص في ايضاح المفصل مع زيادة فظهر ان ما ثمه بعض النحويين من ان الكلام للجنس كما له خطاء محض وكذا حمله على الجنس من حيث هو قوله ايكون اوقع اي انما اختير التفصيل بعد الابهام ولم يفصل ابتداء ليكون اوقع لتشويق النفس الى معرفة ما ابهم وتصير ورته مذكورا مرتين والمقام يقتضي الاوقعية لان المدح العام مما يستبعد وقوعه ومن هذا ظهر ان هذا غير مختص بالفاعل المعرف باللام قوله وهو ما جرا اي قيل جرى قال او مضمرا الاظهر الاغلب انه لا يثنى ولا يجمع ولا يونث اتفاقا بين المضمرين لعدم التصرف في هذا الباب ولان الضمير المفرد المذكر اشد ابهاما من غيره لكن الحاق تاء التانيث اهون من غيره للحوقه بعض الحروف ايضا نحو لات وثمة وربة ولعلة فلذلك اطردت نعمت المرأة ولم يطرد نعما رجلين ونعموا رجالا كذا في الرضي قال منصوبة لضرورة بالاضافة ولا دمين وتوهم الاضافة بناء على اختصاص هذا الباب بخواص لم توجد في غيره واكثر بهما اسمين عند الكوفيين

قوله مفردة في الرضي ذهب الجزولي ومن تبعه الى لزوم افراد تمييز هذا الضمير والظاهر انه وهم منهم بل يجب مطابقته لما قصد عند اهل المصريين وقد صرح المصر وابن مالك بمطابقته لما قصد وهو الحق قوله نحو نعم رجلا الخ نشر على ترتيب اللف وانت متعلق بكلواحد من الامثلة قال وبه اما موصوفة بالجملة اي المخصوص محذوف كما في نعما يعظكم به اومذكور كما في بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا وغير موصوفة كما في فنعما هي وقولهم دققته دقا نعما قوله بمعنى شيء فالمراد بالنكرة النكرة الصريحة كما هو المتبادر قوله اي نعم شيئا هي اي الصدقات اي ابداؤها اورد عليه ابن مالك ان ما مساوية للمضمر في الابهام فلا يميزه لان التمييز لبيان الجنس واجيب بمنع المساواة لان المراد بما شيء عظيم كذا في التحفة وغيرها لكن اكتفاؤهم في التفسير على مطلق الشيء يابى عنه والاظهران الضمير مبهم من حيث الوجود دل على وجوده التمييز قوله ويكون الخ فيه اشارة الى تضعيفه لان حذف الصلة باجمعها قليل وكذا ضعفه قلة وقوع الذي مصرحا به فاعلا لنعم وبئس قوله معرفة تامة يضعفه عدم مجيء تامة بمعنى الشيء في غير هذا الموضع بل بمعنى شيء نكرة اما موصوفة او غير موصوفة وايضا يلزم في نحو قوله تعالى نعما يعظكم به حذف موصوف الجملة اي شيئا يعظكم به او القول بكون الجملة معترضة لبيان استحقاق الشيء المدح قوله وبعدم يته الخ ليحصل التعميم بعد الابهام قوله لقيامه لام تعريفه الخ يعني انه جملة تصلوا

الى معهود في الذهن كان كاسم الجنس الذي له شمول في المعنى وكما يصح ان يقوم اسم الجنس مقام الضمير صح ان يقام الاسم باعتبار المفهول في الذهن مقام الضمير لانه مثل رجع تحت ما يقدر من اعادة في المعنى كذا في الايضاح واورد عليه الرضى انه لو كان مقام الضمير لكان الضمير اذا قام مقامه راجعا الى المبتدأ غير محتاج الى التمييز في نحو زيد نعم رجلا وكذا في نحو نعم رجلا زيد ايضا لان الضمير فيه اذن كما في قولك ابوه قام زيد وفيه نظر لان لا نسلم الملازمة المذكورة فانه اذا قام الضمير مقامه كان راجعا الى مبهم مفسر بما بعده فلا بد له من التمييز ثم بعد التمييز يصير كاسم الجنس المعرف بلام العهد الذهني في الدلالة على فرد مبهم في الخارج فالرابط في نعم رجلا زيد كالرابط في نعم الرجل زيد والاظهر ما ذكرناه سابقا من ان الرابط لاتحاد وقيل انه اذا كان زيد مبتدءا يبعد ان يجعل اللام للعهد الذهني لانه عبارة عن زيد وكذا كون الضمير في نعم رجلا مبهما لتقدم المرجع رتبة والجواب ان لزوم تاخير المبتدأ غالبا دل على انه ليس عبارة عنه ولا مرجعا له لان خلاف الاصل لا يكون مطردا او كثيرا قوله جملتان والثانية مستانفة محذوف المبتدأ هذا فالا زم لشدة اتصال المخصوص بالفاعل قوله اي مطابقته اه يعني يجوز ان يكون من اضافة المصدر الى المفعول او من اضافته الى الفاعل وليس هذا من باب التباس بل من باب تعدد طرق افادة المعنى والمراد بمطابقة الفاعل مطابقته فقط فيخرج اذا كان فاعله ضميرا اذ لا يتصور فيه مطابقة الفاعل

بل ولو مطابقة الفعل اما مطابقة التمييز للمخصوص فليس بلازم
لجواز افراده ايضا كيف وقد عرفت وجوب الافراد عند الجزولي
ومن تبعه قوله او تاويلا نحو نعم الاسد زيد وانما خص هذا التعميم
بمطابقة الجنس اذ لم يوجد المطابقة فيما عداه تاويلا وما يتوهم
في نحو بئس المرأة هند ان تذكيره بتاويل المرأة بالجنس فباطل
والا لجاز قام المرأة قوله حيث وقع المخصوص خص السؤال بعدم
المطابقة في الافراد مع عدم المطابقة في الجنس ايضا لجواز ان
يقدر جعل ومثل القوم نفس الذين كذبوا مبالغة في اتصافهم به
فيتحقق المطابقة في الجنس تاويلا قوله وحذف المخصوص والقرينة
تقدم ذكره في قوله ثم مثل الذين حملوا التورية قوله اي بئس مثل
القوم المكذبين مثلهم اشار بذلك الى اقامة المكذبين مقام الذين كذبوا والى
ان الموصول ليس للعهد بل عبارة عن جنس المكذبين ليحصل
الابهام في المثل وضمير مثلهم راجع الى الذين حملوا التورية لان
المقصود ذمهم ومعنى بئس حال المكذبين حال اليهود الذين جحدوا
بايات نعت محمد صلعم فلا يلزم اتحاد الفاعل والمخصوص لفظا ومعنا
على ما وهم قال وقد حذف المخصوص ووضع الظاهر موضع المضمر لدفع
توهم رجوعه الى الفاعل لقربه ولافادة عموم الحكم فان المراد
من الضمير في قوله وشرطه مخصوص نعم وبئس وانما ذكره ههنا
مع ان المناسب ذكره بعد حبذا لكسرة حذف المخصوص في نعم
وبئس وعراقتهما في المدح والذم وما قيل ان المعرفة اذا اعيد به
معرفة كان الثاني عين الاول فانما هو اذا كانا ظاهرين في التسهيل

وقد يحذف ويخلفه اسما نحو نعم الصديق حليم وكريم اي رجل او فلان ويكثر ذلك اذا كان الفاعل ما نحو بئس ما يأمركم به ايمانكم ويقل في غيره نحو نعم الصاحب تستعين به فيعينك اي صاحب قوله اي نحن لقرينة قوله والارض فرشناها فنعم الماهدون قوله ملحق ببئس اشار بتشبيهه ببئس وعدم جعله معها الى عدم عراقته في الاستعمال لانشاء الذم مثلها ولذا قال في التسهيل وما يلحق ساء ببئس وذا لعدم شيوع استعماله بمعنى الاخبار في القاموس ساء يسوء فعل ما به يكره وساء سواء كسحاب قبح ووزنها فعل كظرف قلبت الواو الفا قوله ومنها حبذا فصله عن نعم وبئس لاختصاصه باحكام ذكره ولعدم عراقته في المدح في شرح التسهيل وقيل ليست اي حبذا للمدح بالوضع وانما وضعه المصنف لغة في سكن الحب قوله من افعال المدح والذم لم نقل من افعال المدح لان هذا اللفظ عند النحاة اسم لما يعين انشاء المدح والذم مع ان حبذا اذا دخل عليها لا تفيد الذم ايضا قوله حب في حبذا اي حب في هذا التركيب في شرح التسهيل مقتضى كلام المصنف رجحان حبذا بمعنى نعم وفرق بينهما بان حبذا تشعر مع لا لمهاعي المدح بكون الممدوح محبوبا وقريبا من النفس ولا حبذا بالعكس ولا يشعر بذلك نعم وبئس قوله من حب الشيء بنصب الشيء على انه مفعوله وحب بفتح الحاء قوله اذ صار محبوبا متعلق به والمعنى ان حبذا مركب مما من حب المتعدي يقرؤ فيه الحب بالكسر فهو محبوب بعد نقله الى فعل بالضم على ما تقرر من انه اذا جعل الفعل المتعدي من الثلاثي حول الى فعل

كمافي مسلم وردهما ومن حب اللازم بكسر العين اوضمها وليس المراد
ان في حب لغتين فتح الحاء على ما هو القياس وضمها بنقل الضمة
الى الحاء ثم الادغام اذ العبارة لاتساعده فانه صريح في انه مركب
من احد هما ومن ذا ولانه يلزم ان يكون ذكر الشيء مستدركا
اذ لا دخل له في التركيب ولان المناسب للتنبيه المذكور الوارد ون
او قال وفاعله ذا الخلاف نعم وبئس فان فاعلهما ما تقدم وانما خص
ذا لما في اسماء الاشارة من الابهام المقصود في هذا الباب والمشار اليه
بذا الامر الذهني وان كان وضع اسماء الاشارة للمشار اليه في
الخارج قال ولا يتغير ومن هذا زعم البعض انه بعد التركيب صار اسما
بمعنى حبيب خبر لما بعده فمعنى حبذا الامر هو حبيب واختاره
ابو علي وصاحب القاموس او مبتدأ خبره ما بعده واليه ذهب
المبرد قوله لجريها مجرى الامثال كانهم عاملوه معاملة الضمير في
انه لا يختلف باختلاف احوال المعلوم من مثنى ومجموع ومونث و
شبهه بالمضمر في نعم رجلا اقوى منه بالظاهر في نعم الرجل زيد
لزيادة ابهامه وعدم كونه اسما ظاهرا قوله اي بعد حبذا
لم يقيده ههنا بالاغلب اذ مخصوص حبذا لم يستعمل مقدما قال
المخصوص خلافا لابن كيسان فانه ذهب الى انه بدل من ذا او قيل .
عطف بيان وانما قال بعد حبذا ولم يقل بعد فاعله كما في نعم و
بئس اشارة الى صيرورة ذا جزءا من حبذا قال ويجوز ان يقع ا
انما لم يلتزموا التمييز في حبذا والتزموا في نعم اذا كان الفاعل
ضميرا مع ان الفاعل في كل منهما امر ذهني لوجهين الاول ان

فاعل حبذا ملفوظ بخلاف فاعل نعم فانه مستتر فجعل التمييز دليلا
على وجوده والثاني لزوم الالتباس بين الفاعل والمخصوص عند
عدم ذكر التمييز في ما اذا كان المخصوص معرفا باللام او مضافا اليه
نحو نعم رجلا السلطان فانه لايدرى عند حذف رجل ان السلطان
فاعل والمخصوص محذوف وهو المخصوص وفاعله ضمير مبهم قوله
تمييزا وحالا فان قصد تقييد المبالغة في مدح المخصوص بوصف
كان المنصوب حالا نحو حبذا هند مواصلة اي في حال مواصلتها
وان قصد بيان جنس المبالغ في مدحه كان تمييزا نحو حبذا زيد
راكبا قوله وحبذا زيد رجلا ولا يلزم الفصل بالاجنبي لان المخصوص
ليس باجنبي لاتحاده بالفاعل قوله من الفعلية لم يقل من الفعل
ليشمل مذهب من قال باسمية حبذا قوله وذو الحال هو ذا
لم يتعرض لبيان المميز لظهوره اذ لا ابهام في المخصوص قوله اي
كلمة دلت اه اشار الى ان ما عبارة عن الكلمة ليكون التعريف
مشتملا على الجنس وان قوله في غيره ظرف مستقر صفة لمعنى كما
هو الظاهر السابق الى الفهم والضمير راجع الى ما وان جاز رجوعه
الى المعنى كما مر في تعريف الاسم والفعل رعاية لمطابقة دليل
الانحصار ويحتمل ان يكون ظرفا لغوا متعلقا بدل وفي بمعنى الباء
وان يكون مستقرا حالا من معنى لكنه خلاف الظاهر اذ ليس المقصود
تقييد الدلالة بحال كون المعنى في غيره بل الدلالة على معنى
موصوف بالحصول في الغير ثم الاطلاق قد يكون قرينة التقييد
والتجريد عما سواه فالمراد المعرف ما دل على معنى في غيره فقط

اي لايكون دالا على معنى في نفسه اصلا كما يدل عليه وحده الانحصار فخرج الفعل باعتبار المعنى المطابقي عن تعريف الحرف لانه كما يدل على معنى في غيره باعتبار مدلوله المطابقي يدل على معنى في نفسه ايضا باعتبار المعنى التضمني اعني الحدث كما مر وكذا الاسماء المتضمنة لمعنى الاستفهام والشرط ان قلنا بتضمنها وضعا لمعنى الاستفهام والشرط الذي هو غير مستقل بالمفهومية وان قلنا ان تضمنه طار بعد الوضع بسبب الاستعمال مع حرف الاستفهام والشرط او قلنا بتضمنها المعنى الاستفهام والشرط المستقل بالمفهومية فلا اشكال اصلا واما المشتقات فلان حلول الذات المبهمة التي نسب اليه الحدث فيها معناها المطابقي والتضمني كلاهما مستقل بالمفهومية وما قيل ان هذا التعريف بعد التقييد انما يتم لو ثبت ان معاني الحروف كلها بسائطا ومركبة من اجزاء ليس شيء منها مستقلا بالمفهومية وكلاهما ممنوع فان ثبات ان الابتداء المستقل بالمفهومية مثلا ليس جزءا من الابتداءات الخاصة دونه خرط القتاد فمدفوع بان معاني الحروف من حيث انها مدلولاتها الات لملاحظة متعلقاتها ومرآة لمشاهدة احوالها فلا تكون مستقلا بالمفهومية سواء كانت مركبة او بسيطة وكون معانيها المركبة في انفسها بحيث اذا فصلت ولوحظت قصدا يكون مشتملة على اجزاء مستقلة بالمفهومية لا يضر قوله متعلق بالنسبة اليه صفة كاشفة لحاصل في غيره فان حصول المعنى في غير الكلمة يحتمل ان يكون باعتبار اتصاف الغير به وان يكون باعتبار دلالته عليه وان

يكون باعتبار تعقله بالنسبة اليه قوله اي لا يلزم اه تفسير لقوله
متعقل بالنسبة اليه اي ليس المراد بكونه متعقلا بالنسبة الى
الغير ان تعقله يستلزم تعقل النسبة الى الغير ويقتضيه حتى يرد
على جمع التعريف بالاسماء الموضوعة لمعان اضافية كالابتداء
المطلق والابوة والاخوة مثلا بل ان لا يكون ذلك مستقلا بالمفهومية
ويكون آلة لملاحظة ذلك الغير متعقلا بتبعية لا قصدا وبالذات
فلا يصلح ان يكون محكوما عليه او به الا ان النفس مجبولة بعدم الحكم
على شيء ما وبشيء ما لم يلاحظه قصدا او بالذات قوله لا بد له في
ذلك اي في كونه محكوما عليه او به من انضمام امر آخر وهو ما يكون
هذا المعنى آلة لملاحظته فاذا انضم ذلك اليه صار المجموع معنى
ملحوظا قصدا وبالذات يمكن ان يحكم عليه وبه نحو زيد لا حجر
وزيد في الدار قوله في جزئيته للكلام بخلاف الفعل والاسم فانه
لا يحتاج احدهما الى الآخر في جزئيته الا في جزئي الكلام ومن هذا
ظهر وجه التخصيص بالكلام والا فمعناه الاولى ان يقول في جزئيه
لما يعاد به شيء كلاما كان او مركبا ناقصا قوله او غيره اه دفعه قوله
الى اسم يتعقل معناه في الاسم والفعل بهذا القيد لتعريفه المعم
لئلا يرد الموصولات فانها محتاجة في الجزئية الى اسم او فعل
لكن ليس ذلك مما يتعقل معناها بالنسبة اليه لكون معانيها
مستقلة بالمفهومية قال او فعلا ولمع التحلو قال الرضي الحرف
قد يحتاج الى المفرد كما ذكرنا وقد يحتاج الى الجملة كحروف
الاستفهام والنفي والشرط وقد يحذف المحتاج اليه في نعم ولا

وكان وقد ولما قال حروف الجراه خص حرف الجر والتنوين من بين سائر الحروف بالتعريف لان ما عداها اما ليس لها مفهوم مشترك بينها كالحروف المشبهة والعاطفة اما مفهومها هو المعنى اللغوي كحروف التحضيض والردع الى غير ذلك بخلاف حروف الجر فان لها في الاصطلاح معنى مشتركا بينها وهو الافضاء ولكل منها معنى خاص وبخلاف التنوين فانه نقل من معناه اللغوي الي معنى آخر وبما ذكرنا ظهر ان اللام في قولهما وضع للافضاء صلة للوضع لا للغرض على ما وهم قوله اي ايصاله في الرضي المراد بايصال الفعل الى الاسم تعديته اليه حتى يكون المجرور مفعولا به لذلك الفعل فيكون منصوب المحل فلهذا جاز العطف عليه بالنصب في قوله تعم وارجلكم ولعله اراد ان هذا اثر الايصال وعلامته والا فالايصال ان يتعلق معنى الفعل بما يليه كتعلق المرور بزيد في مررت بزيد كما يشير اليه قول الشارح فيما بعد لانها تجر معاني الافعال الى ما يليها ولا ينتقض التعريف ببعض حروف العطف لانها موضوعة للتشريك لا للايصال وان لزمها الايصال في بعض المواضع كما في العطف على معمول الفعل والحروف الزائدة مفيدة للايصال ولذا تفيد التاكيد فلا حاجة الى ان يقرر انها في الاصل للايصال الا انها قد تستعمل على خلاف الوضع واما الحروف المكفوفة بما فقال الرضي انها لا تقتضي ما تتعلق به لان الجار انما كان يطلب ذلك لكون المجرور مفعولا فاذا لم يجر فلا مفعول هناك حتى يطلبه فهي مستعملة على خلاف وضعها

قوله وهو كل شيء لم يقل لفظا لئلا يتوهم اختصاصه بالمفرد فلا يشمل الجار والمجرور والجملة التي يستنبط منها معنى الفعل في الرضي من امثلة تعدية الحرف اعني الفعل قولهم اين انت مني لان معنى اين انت بعدت والمبادر من استنباط معنى الفعل منه ان لا يكون موضوعا له فلا يرد على التعريف نفس الفعل قوله والظرف والجار والمجرور نحو قولك زيد عندك او في الدار لاكرامك فاللام في لاكرامك يعدي الظرف الى اكرامك وهو في الحقيقة يعدي الفعل المقدر او شبهه لان التقدير استقر او مستقر لكن لما سد الظرف مقام الفعل او شبهه جاز ان يقال ان الجار معد للظرف وكذا في يا لزيد فان يا قائم مقام ادعو كذا في الرضي قوله وغير ذلك نحو حرف النداء وهاء التنبيه واسم الاشارة قوله الى ما يليه الضمير المرفوع راجع الى ما الثانية والبارز الى ما الاولى وهو الظاهر كما يشعر به قول الشارح الى ما يليها ويجوز العكس بناء على ان حرف الجر انما ورد لاجل ما يليه فهو متأخر عنه في الاعتبار وان كان متقدما عليه في الذكر قوله وضاقت عليهم الارض بما رحبت هكذا في اكثر النسخ وهو سهو اذ نظم الاية وضاقت عليهم في موضع وحتى اذا ضاقت عليهم في اخرى قوله برحبها بضم الراء اي بسعتها قوله وسميت هذه الحروف اه قدمها على بيان وجه تسميتها بحروف الجر وان كان الظاهر يقتضي تأخيرها لان العلم بالاسم اهم بالنسبة الى المتعلم من العلم بوجه التسمية قوله لانها تجر اه فالجر مصدر بالمعنى

اللغوي قوله اولان اثرها ه فالجر اسم للاعراب المخصوص اصطلاحا
كما في قولهم حروف النصب وحروف الجزم قوله على سبيل الحكاية
اي عما وقعت في التراكيب قوله وفي عدها اي على مذهب سيبويه
واما على مذهب الاخفش والكوفيين فهي بمعنى رب جارة بنفسها
قوله تسامح فانها لاستلزامها تقدير حرف الجر مطردا وعدم
ظهوره بعدها كانها الجارة فالمراد من حروف الجر اعم من ان يكون
جارة بنفسها او باستلزامها اياها قوله فالعشرة الاولى ه هذا ما قاله
المص ويتضمن هذا البيان حسن الترتيب فان ما لا يكون الا حرفا
احق بالتقديم في بحث الحرف وما يكون حرفا واسما احق بالتقديم
مما يكون حرفا وفعلا لان الاسم اشرف من الفعل وان مجموع
الحروف ثمانية عشر فما وقع في بعض النسخ وباؤه بعد تاءه سهو من
الناسخ كيف وكون معنى الباء القسم لا يقتضي كونها حرفا براسها
قوله والثلثة البواقي ه قال المص ولم اعد على اسما وفعلا وحرفا لاني
اراعي في العد ان يكون بين الكلمتين المختلفتين نوعا. تماثلتين
لفظا توافق وتناسب من حيث المعنى كتشارك على للاسمية والحرفية
في معنى العلو فلم اعد من فعلا ايضا مع انه امر من مان يمين
وكذا في مع كونه امرا للمونث من وفى وفي ولا مر من ولي يلي وكذا
لم اعد الى اسما مع انه تجيئ بمعنى النعمة كل ذلك لاختلاف المعنى
واراعي ايضا في العد مع التشارك في المعنى التساوي في اصل اللفظ
وعلى اذا كان فعلا يكتب بالالف واصله الواو بخلافه اذا كان
اسما او حرفا وكذا من وفي ولا فعالا اصلها امين واوفي واولي

قال الرضي وفيه نظر لان على الاسمية يكتب بالالف واصله الواو
ثم اعترض المص على نفسه بان حاشا وعدا وخلا الحرفية لا اصل
لالفاتها بخلافها فعلية واجاب بانها لما تضمنت معنى الاستثناء
اشبهت الحروف في عدم التصرف فصارت كانها لا اصل
لالفاتها قال الرضي وهذا عذر بارد قوله اي لابتداء الغاية فاللام
للعهد او عوض المضاف اليه على اختلاف الرائيين قوله والمراد بالغاية
المسافة في الصحاح غاية پايان هرچيز از زمان ومكان ومسافة
دوري وفي القاموس المسافة البعد فليس مختصة بالمكان على ما
وهم واعترض بان تفسير الغاية بالمسافة يوجب ان يكون استعمالها
في الزمان مجازا وهو خلاف ما صرح الشرح قوله اطلاقا لاسم
الجزء على الكل في الرضي لفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى
المدى كما ان الامد والاجل ايضا يستعملان بمعنيين والغاية
تستعمل في الزمان والمكان بخلاف الامد والاجل فانهما يستعملان
في الزمان فقط والمراد بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء
الغاية جميع المسافة انتهى ولما كان استعماله في المعنيين يحتمل
ان يكون بالاشتراك وان يكون بالحقيقة والمجاز اختار الشرح
الثاني لان تبادر معنى النهاية وكون المجاز اولى من الاشتراك
يرجحه قوله اذ لا معنى لابتداء النهاية والقول بانه يجوز ان يكون
الاضافة لادنى ملابسة وفائدتها التنبيه على ان من لا تستعمل في
ابتداء ما لا نهاية له كالامور الابدية مردود ولعدم جريانه في
انتهاء الغاية وكذا القول بحذف المضاف اي لابتداء ذي الغاية

لان الحذف اولى من الحذف قوله وقيل كثيرا ما يطلقون اه اي
يستعملون العلماء لفظ الغاية الذي هو يطلق في اصطلاحهم للفائدة
المترتبة على الشيء بمعنى الغرض وهو ما لاجله اقدام الفاعل على
الفعل وبمعنى المصر مطلق والمراد بالغاية الفعل لعلاقة انه قد يكون
غرضا ومقصودا له كما اذا كان مختارا وليس المراد بالغاية ههنا
الغرض حتى يلزم اختصاص من الابتدائية بالافعال الاختيارية
ولا يصح على القدر من اول المهارة على ما زعم قوله وهذا الابتداء
اما من المكان حقيقيا كان او تنزيليا وفيه اشارة الى ان معنى قولهم
لابتداء المسافة لابتداء الفعل منها فلا بد ان يكون الفعل المتعدي
بمن الابتدائية شيئا ممتدا كالسير والمشي ويكون الشيء المجرور
عن الشيء الذي ابتدئ منه ذلك الفعل نحو سرت من البصرة
او يكون اصل الشيء الممتد نحو برأت من فلان الى فلان وخرجت
من الدار قوله او من الزمان اختار لمذهب الكوفيين من ان من
الابتدائية يستعمل في الزمان على الحقيقة لانه الظم الكثير
الاستعمال على ما في الرضي وقال ابن مالك هو الصحيح وقال
البصريون انها للابتداء في غير الزمان سواء كان المجرور بها مكانا
او غيره نحو هذا الكتاب من زيد الى عمرو وفي اللباب من لابتداء
الغاية في المكان فقط واستعمالها في غير المكان زمانا كان
او غيره على سبيل الاستعارة قوله لان معنى اعوذ به التجئ اليه
في الصراح لجاء بفتحتين پناه گرفتن يقم لجأت والتجأت اليه
وعذت به لجأت اليه بمعنى فالباء ههنا بمعنى الى قوله بالعر

عطف على الابتداء اشار بذلك الى ان ما وقع في بعض النسخ وللتبيين باعادة الجار غلط اذ لا معنى لاعادة الجار ههنا وتركه في قوله والتبعيض قوله اي ويجيء من للتبيين ايضا لما كان دخول المعنيين تحت جار واحد موهما لكون المجموع معنى من ازال ذلك الوهم بالتفسير المذكور وافاد بلفظ يجيء ان مجيئه للتبيين محقق سواء كان موضوعا له كما هو مذهب الجمهور او راجعا الى معنى الابتداء كما ذهب اليه الزمخشري قوله وعلامته اه اي علامة اللفظية واما المعنوية فتعلم من قوله لاظهار المقصر من امر مبهم وهو ان يكون قبل من او بعده مبهم يصلح ان يكون المجرور بها تفسيرا له ويوقع اسم المجرور عليه وفيما قدم من المبنية المذكور بعده عطف بيان للمبهم المقدم لتحصيل البيان بعد الابهام فقولك يعجبني من زيد كرمه اي من خصال زيد في تقدير يعجبني شيء من خصال زيد كرمه قوله صحة وضع الذي موضعه بدون تغيير كما في الاية او مع تغيير كما في قولهم قد كان من اذا كان من بيانية اي الشيء الذي هو المطر قوله اي وقد يجيء اه اشار الى ان مجيئه للتبعيض قليل بالنسبة الى المعنيين السابقين والى انه يجوز ان يكون موضوعا له وان يكون راجعا الى الابتداء كما ذهب اليه المبرد وعبد القاهر والزمخشري لان الدراهم في قولك اخذت من الدراهم مبتدأ الاخذ قال وزائدة لم يقل والزيادة لانها تجيء للتاكيد لا للزيادة قوله فانه مرفوع اه باعتبار نيابته عن الخبر المحذوف قوله

و زيادتها لا تكون الا في غير الكلام الموجب حمل التقييد بقوله في غير الموجب على التخصيص ليفيد ويصح قوله خلاف للكوفيين لأن خلافهم انما هو في الجزء السلبي المفهوم ضمنا لا في الجزء الثبوتي الذي تعور صريحا وقدر موصوف الموجب لان المشتق لابد له من موصوف ولم يذكر موصوف الغير لانسياق الذهن اليه والمعنى في كلام غير الكلام الموجب قوله نحو ما جاءني من احد اه والدال على زيادتها دخولها على ما لا يوصل الفعل اليه اعني الفاعل واورد مثال النفي لاصالته والنهي والاستفهام لشبهه به واورد مثال الاستفهام اشارة الى اختصاص الحكم بهل قوله كان بعض سطرا وشيء من بين سطرنشر على ترتيب اللف واعترض الرضي على التمثيل بان حذف الموصوف واقامة الجملة مقامه مشروط بما اذا كان بعضا مما ذكر قبله مجرور ابمن او بفي نحو قوله تعالى وما منا الا له مقام معلوم اي الاملاك وحذفه فيما عدا ذلك قليل خصوصا اذا كان المحذوف فاعلا كما فيما نحن فيه لان الجار والمجرور لا يكون فاعلا للمبني للفاعل الا اذا كان الجار زائدا نحو كفى بالله قوله او هو وارد على سبيل الحكاية فالمراد بقوله لا تكون الا في غير الموجب ابتداء اما تقرر من ان المحكي يبقى على حاله قوله فاجاب اي مجيبه والظرفاجيب قوله سواء كان اه وهذا التعميم مما لا خلاف فيه على ما في الرضي قوله فان طلب المخاطب الظرفان قلب المتكلم منته اليك وغاية التكلف ان يقرء المخاطب على صيغة اسم الفاعل وضمير الغيبة

قائم مقام ضمير الخطاب قال وحتى كك اه من الفرق بين حتى
والى ان حتى يلزمه تقدم ذي الاجزاء لفظا او تقديرا بخلاف الى
وان الاظهر دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها كما اخترنا بخلاف
الى فان الاظهر فيه عدم الدخول الامع القرينة كما اخترنا وان كان
جزءا ايضا وان الفعل المتعدي بحتى يستوفي اجزاء المتجزى
الذي قبل حتى شيئا فشيئا حتى ينتهي الى ما بعد حتى من الجزء
والملاقي له . اما الى فان كان ما قبلها ذا الاجزاء وبعدها الجزء او
الملاقي فحكمها ايضا كذلك والا فلا نحو قلبي اليك ولا خلاف في وقوع
الملاقي بعد الى واما بعد حتى ففيه الخلاف كذا في الرضي قوله
اي حتى اي الجارة اما اذا كانت عاطفة جاز دخولها على المضمر
نحو جاء القوم حتى انت ورأيت القوم حتى اياك ومررت بالقوم
حتى بك قوله لالتبس المجرور بالمنصوب اي خيف التباسه
مع تخالفهما في المعنى فان المنصوب يجب دخوله فيما قبله لكونه
بعد حتى العاطفة بخلاف المجرور ومنشأ الالتباس فيما اذا تقدم
ذو الاجزاء لفظا نحو شعر * فلا والله لا يبقى اناس * فتى حتاك يا ابن
ابي يزيد * ورده صاحب المغني بانه يقع في العاطفة اياك بالفصل لان
الضمير لا يتصل الا بعامله وفي الجارة حتاك بالوصل كما في البيت
فلا التباس والجواب ان التغيير في الضمائر باقامة بعضها مقام
بعض وان كان خلاف الاصل مستعمل في كلامهم على ما صرح به
الرضي في بحث لولاك فجواز قيام المنصوب المتصل مقام المنصوب
المنفصل يوجب خوف الالتباس ولم يتعرض لالتباسه بالمرفوع

مع انه لازم ايضر على ذلك التقدير لان فيه ارتكاب مخالفة الاصل من وجهين اقامة المجرور مقام المرفوع المتصل وما قيل انهم جوزوا الالتباس في مواضع واحالوا رفعه الى القرائن فجوابه ان الاصل عدمه وعلل بعضهم عدم دخولها على الضمير بان مجرورها لا يكون الا بعضا لما قبلها او كبعض منه فلم يمكن عود ضمير البعض الى الكل ورد عليه صاحب المغني بانه قد يكون ضميرا حاضرا كما في البيت فلا يعود على ما تقدم وانه قد يكون ضميرا غائبا عائدا على ما تقدم غير الكل كقولك زيد ضربت القوم حتاه قوله على سبيل الندرة اي القلة فيه اشارة الى ضعف استدلاله فان القليل في حكم العدم فلا يقاس عليه قوله يحكمون بشذوذه اي بكونه على خلاف الاستعمال الفصيح للضرورة فهذا جواب غير ما يستفاد من قوله على سبيل الندرة قوله نحو النجاة في الصدق كان الصدق محيط بها من جميع الجوانب بحيث لا يخرج منه شيء منها كالظرف بالمظروف قوله اي على حذو ع النخل في الرضي الاولى انها بمعنى الظرفية لتمكن المطلوب في الجذوع تمكن المظروف في الظرف قوله اي لافادة لصوقه يعني ان الجار والمجرور ظرف مستقر لما هو الظرف وان معنى كينونته للالصاق كينونته لافادته اياه وان الالصاق معناه اللصوق فانه يجيء لازما ومتعديا على ما في تاج البيهقي رام تجعل اللام صلة للوضع لعلم الجرم بوضع الباء للمعاني المذكورة واذا اختلف فيما سوى الالصاق انها معان اصلية للباء او من فروع الالصاق ثم

للصوق الذي مفاد الباء اعم من ان يكون بطريق المقارنة
والاتصال كما في مررت بزيد وفي ابتداء بسم الله الرحمن الرحيم
على وجه او بطريق المخامرة والمخالطة نحو به داء اي خامره
ولا يكون باء الالصاق مع مجرورها ظرفا مستقرا الا ان تكون
خبر المبتدا نحو مروري بزيد قوله الى مجرور الباء استعمل
اللصوق بالى مع انه يستعمل بالباء لئلا يلزم اخذ الالصاق
في تفسيره لان الباء التي هي صلة اللصوق باء الالصاق ووضع
الظاهر اعني الباء موضع المضمر كيلا يحتاج تفسيره الى ارتباطه
بالمتن قوله هذه كما ترى في بعض النسخ بالواو وفي بعضها بدونه
وعلى التقديرين جملة مستانفة لبيان مغايرة الالصاق للايصال
الذي هو معنى مشترك بين جميع حروف الجر يعني افادة اللصوق
المذكور مثل الافادة في مررت بزيد فانه يفيد لصوق المرور بزيد
اي بمكان قريب منه فاعتبروا اللصوق حقيقيا وارتكبوا التجوز
في الظرف حيث جعلوا اللصوق بمكان قريب منه لصوقا به بخلاف
الايصال الذي هو معنى مشترك فان المراد به تعلق معنى الفعل
بمدخول حرف الجر اي تعلق كان من الابتداء والانتهاء والظرفية
واللصوق وغير ذلك وبما ذكرنا ظهر لك ان ما قيل ينبغي ان
يراد على تفسير الالصاق حقيقة او مجازا ليشمل اللصوق المجازي
نحو مررت بزيد فان اراد به ان اللصوق فيه مستعمل في المعنى
المجازي فبطل وان اراد ان فيه مجازا في النسبة فهو لا يقتضي التعميم
قوله اي استعانة الفاعل في التاج الاستعانة ياري كرخواستن

وهذه الباء هي الداخلة علي الة الفعل وهي معنى غير السببية
على ما في المغني فما قيل الاشمل ان يقول والسببية ليس بشيء قال
والمصاحبة وهي التي تحسن في موضعها مع ويغني عنها وعن
مصحوبها الحال كقوله تعالى قد جاءكم الرسول بالحق اي مع الحق
او محققا كذا في شرح التسهيل ومن هذا تبين وجه عدم التعبير
بقوله و بمعنى مع كما في الى وحتى لعدم لزوم اقامة مع مقامها
واما ما قيل ان قوله بمعني مع يفيد بظاهره ان المصاحبة معنى
حقيقي لكلمة مع واستعمال الي وحتى بمعنى المصاحبة علي سبيل
المجاز وقوله والمصاحبة يفيد بظاهره ان المصاحبة معنى حقيقى
للباء وليس استعمالها فيه على سبيل المجاز فعلى تقدير تسليم
الافادتين المذكورتين انما يتم عند من يقول ان المصاحبة معنى
حقيقي له لاعلى مذهب سيبويه القائل بان ما عدا الالصاق معان
مجازية متفرعة عنه وكذا لم يجعل الشارح اللام في قوله للالصاق
صلة الوضع قوله ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس
ملصقا به اي بالفرس وهذا الفرق ما وجدته في الكتب المشهورة
في النحو وفيه ان الالصاق علي ما فسره لصوق امر بمجرور الباء
وهو لا يقتضي ان يكون معمول الفعل ملصقا بمجروره ولا شك ان
الاشتراء ملصق بالسرج وان لم يكن السرج ملصقا بالفرس والظاهر
ان الفرق بينهما بالعموم والخصوص فان الالصاق مجرد لصوق
معنى الفعل بمجروره والمصاحبة ان يكون لمجروره شريك في
ذلك المعنى الملصق كما يقتضيه صيغة المفاعلة ففي المصاحبة

الالصاق مع خصوصية زائدة عليه وهو كونه بطريق الشركة كما
ان الاستعانة الالصاق مع خصوصية المجرور الملصق به الة ففي قولنا
به داء الصاق ولا مصاحبة وفي قولنا اشتريت الفرس بسرجه الالصاق
مع المصاحبة وبه ظهر عدم صحة قوله فالالصاق يستلزم المصاحبة
من غير عكس هذا والقول بان الضمير راجع الى السرج والجار
والمجرور مفعول ما لم يسم فاعله او الضمير المستتر راجع الى
الاشتراء فيصير المعنى لايستلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس
ملصقا به الشراء فصريح البطلان لانه اذا لم يلصق الاشتراء بالسرج
حال اشتراء الفرس كيف يصح قوله معناه مصاحبة السرج واشتراك
الفرس معه في الاشتراء وهل هذا الا تهافت قوله اي لافادة اه
خص هذا المعنى بتذكير ما سبق لكونه وسط المعاني المذكورة في
التاج المقابلة برا بوشدن وبرابر كردن وكلا المعنيين صحيح ههنا قوله
اي جعل الفعل اللازم اه اي جعل المتكلم الفعل اللازم متعديا
فالتعدية التي هي مدلول الباء صفة المتكلم والباء في قوله بتضمينه
متعلق بالجعل بيان لكيفيته وفي قوله بادخال متعلق بالتضمين
المعنى اللغوي اي اعتبار شيئ في ضمن اخر لا التضمين المصطلح
وخص الفعل اللازم بالذكر لكثرة تعديته فالمعنى الباء تكون لافادة
جعل المتكلم الفعل اللازم متعديا بسبب اعتبار معنى التصيير في
ضمنه بادخال الباء على فاعل الفعل اللازم وما قيل ان التعدية
غرض من وضع الباء وليست مدلوله ففاسد اذ لو لم تكن مدلولا له
لزم ان لايكون للباء في ذهبت بزيد معنى قوله بادخال الباء اه

وليس بمعروف حذف الباء للفعل الا في قوله تم ايتوني زبر الحديد اي بزبر علي قراءة ائتوني بهمزة الوصل قوله صيرته ذاهبا سواء ذهب معه اولا فمعنى ذهب بزيد وأذهبته واحد كذا قال سيبويه وعند المبرد يجب فيه مصاحبة الفاعل للمفعول به لان الباء المعدية عنده بمعنى مع فقوله تع لذهب بسمعهم الباء فيه للتاكيد عند المبرد وكانه سبحانه ذهب معه كذا في الرضي قوله بهذا المعنى اي بمعنى تغيير الفعل قوله مختصة بالباء اي من بين حروف الجر فلا يرد الهمزة والتضعيف قوله بمعنى ايصاله اي من غير تغير معنى الفعل قال وزائدة عطف على مجموع الجار والمجرور والمراد بالخبر خبر المبتدأ في الحال او في الاصل وفي الاستفهام معناه في وقت الاستفهام او في الجملة الاستفهامية ظرف لزائدة بعد تعلق في الخبرية ويجوز ان يكون حالا من الخبر قوله لا مطلقا تعريض للمص بانه ما كان له ان يطلق الاستفهام والنفي قوله او بما خص النفي بليس وما لان زيادتها لم يثبت في ان لما فيه واختلف في لا التبرية نحو لا خبر يخبر بعده النار فقيل الباء زائدة وقيل انها بمعنى في والظاهر من كلامه انه لا فرق بين ما الحجازية وهو المتفق عليه وما التميمية وهو مختلف فيه فذهب الفارسي والزمخشري الى انه لا يزاد في خبرها وجوزه غيرهما قوله قياسا اي زيادة قياسية وزيادة قياس وكذا قوله سماعا في الرضي ولا يزاد قياسا في مفعول علمت وعرفت وجهلت وتيقنت وحسبت قال نحو بحسبك جعل الرضي زيادة الباء في بحسبك وفاعل كفى ومتصرفاته وفي فاعل

افعل التعجب على مذهب سيبويه قياسا ولامه فاء لان زيادته
من حيث النظر الى خصوصية لفظ حسبك وكفى سماعي ومن حيث
النظر الى عموم مواقع حسبك وفاعل كفى قياسي وكذا الحال
في افعال القلوب التي مرت قال وكفى بالله شهيدا وقال الزجاج
دخلت الباء في فاعل كفى لتضمن كفى معنى اكتفى وقيل فاعل كفى
مقدر والتقدير كفى الاكتفاء بالله فحذف المصدر وبقي معموله
دالا عليه وعلى هذا الايكون الباء زائدة قوله والقى بيده اي
نفسه ولو كان المراد القى نفسه بسبب يده لم يكن الباء زائدة
قال واللام هذه اللام مكسورة مع كل ظاهر الا مع المستغاث المباشر
لياء ومفتوحة مع كل مضمر الا مع ياء المتكلم قال للاختصاص اي
الحصر لماذهب اليه بعض او الارتباط والمناسبة كما هو التحقيق ويؤيده
عدم عدهم اللام من طرق الحصر وكثرة استعماله في مواقع لاحصر
فيه واليه يشير تعميم الشر قوله بملكية اشارة الى ان ما ذكره
من معاني اللام من الملك والتمليك والاستحقاق كلها داخلة في
الاختصاص قوله لبيان علة شيء يشير الى ان التعليل على ما في التاج
هيزي راعله نهادن وهو فعل المتكلم وكينونة اللام له باعتبار بيانه
ودلالته على كون مجرورة علة والمراد من العلة من ما لاجله الشيء
وقوله ذهنا وخارجا تمييز من العلة قوله نحو ضربت للتاديب
فان التاديب علة غائية للضرب متقدم عليه في الذهن متاخر عنه
في الخارج مترتبة عليه والفرق بين الضرب والتاديب بالاعتبار
فانه من حيث انه فعل يؤلم ضرب ومن حيث انه يترتب عليه الانزجار

مما لا ينبغي تاديب فهو كقولهم رماه فقتله قوله نحو خرجت
لمخافتك فان المخافة مقدم في الوجود على الخروج حاملة عليه
قال وبمعنى عن وهو اللام الداخلة على اسم من غاب حقيقة او حكما
عن قائل قول يتعلق به وجعل شارح التسهيل بمعنى من اجل والرضي
حكى جواز اعتبار اللفظ واعتبار المعنى في المحكي بالقول فلك
ان تقول قال زيد انا قائم رعاية للفظ المحكي وان تقول قال زيد هو قائم
اعتبارا لحال الحكاية فان زيدا في حال الحكاية غائب ومنه قوله
تع وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه
والاول اكثر استعمالا فاذن لا يتعين ما قاله ابن الحاجب قوله
اي قلت عنه ولو كان اللام بمعناها كان زيد مخاطب القول فوجب
ان يق انت لم تفعل الشر قال وزائدة وهو فيما اذا دخل على
مجرور يصل اليه معنى الفعل بدون اللام كما في ردف لكم فانه
متعد بنفسه قال وبمعنى الواو في القسم للتعجب وقوله في القسم
المراد به المقسم به ظرف مستقر وقع حالا من ضمير قوله بمعنى
الواو وقوله للتعجب ظرف لغو للقسم ان اريد به الامور العظام التي
من شانها ان يتعجب منها على ما في الرضي والمعنى ان اللام يكون
بمعنى الواو حال كونه في القسم الذي جوابه تلك الامور وظرف
مستقر وقع حالا من ضمير في القسم الراجع الى اللام ان اريد به
معناه الظاهر على ما في اللباب والمغني من ان اللام للقسم والتعجب
وعلى التقديرين هذه العبارة على طبق العبارة السابقة اعني قوله
وبمعنى عن مع القول وما قيل من ان قوله في القسم متعلق بالواو

او بمعنى واللام في قوله للتعجب للوقت والمعنى وبمعنى الواو والتي في القسم وقت التعجب لا تخفى نكاتته وانما لم يقل بمعنى الباء لان الواو اصل في القسم وان كان الباء اصلا للواو ولاشتراك اللام مع الواو في دخول حرف العطف نحو والله وفلله ولله لم يقل وبمعنى التاء مع اشتراكهما في الاختصاص بلفظ الله قوله وانما يستعمل اه اما اشارة الى ان المراد بالتعجب ما من شانه ان يتعجب منه على ما في الرضي او الى فائدة زائدة لابد من اعتبارها ان اريد به المعنى الظ قوله ورب فيه ستة عشر لغة ضم الراء وفتحها وكلاهما مع التشديد والتخفيف والاوجه الاربعة مع تاء التانيث ساكنا او متحركة ومع التجرد منها فهذه اثنى عشرة والضم والفتح مع اسكان الباء وضم الحرفين مع التشديد ومع التخفيف كذا في المغني قوله اي لانشاء التقليل في التاج التقليل باندكي وانمودن فالمعنى لاحداث ان المتكلم يستقل مدخوله وان كان كثيرا في الواقع تقول في جواب من قال مالقيت رجلا رب رجل لقيته اي لا تنكر لقائي للرجال بالمرة فاني لقيت منهم شيئا وان كان قليلا قوله ولهذا وجب اه فان مغير الجملة يجب بالكلية ان يتقدم مهما امرة غيرمرة وقيل لان القلة في معنى النفي قوله كما ان لم اه ايضاح لحكم رب بحكم مقابلها فان الاشياء تتبين باضدادها نال مختصة بنكرة موصوفة اذا كان مجرورها ظاهرا على ما في المغني والقرينة عليه قوله وقد خل اه او بنكرة ظاهرة او مضمرة نحو ربه رجلا فان هذا الضمير نكرة عند الاكثرين على ما في العباب والمراد بالموصوفة اعم من ان

يكون حقيقة او حكما فان التمييز للضمير المبهم كالوصف له والوصف اعم من ان يكون بمفرد او بجملة اسمية نحو رب رجلا ابوه منطلق او بفعلية نحو رب رجل لقيته واجاز بعض النحويين ان تجر المعرفة وتشذع ربما الحامل المودل فيهم * بجر الحامل وصفته فان صحة الرواية حمل على زيادة ال وحكى الاصمعي رب ابيه ورب اخيه على نية الانفصال قوله لعدم احتياجها اه يعني مدلول رب لما كان تقليل نوع مبهم من الجنس لم تكن محتاجة في دلالتها عليه الى المعرفة فتختص بالنكرة اذ لو دخلت على المعرفة لزم احتياجها اليها في الدلالة لما ان الحروف محتاجة في دلالتها على معانيها الى ذكر متعلقاتها لكون معانيها غير مستقلة بالمفهومية وحاصله ان مدلوله ليس تقليلا متعلقا بامر معين فيمتنع دخولها على المعرفة بخلاف سائر الحروف فان معانيها جزئية متعلقة بمدلول المعرفة والنكرة فتدخل القبيلتين وبما حررنا لك اندفع ما قيل من ان عدم الاحتياج مشترك بين رب وسائر الحروف الجارة مع عدم اختصاصها بها ويتم عدم احتياجها انما يقتضي عدم اختصاصها بالمعرفة لا اختصاصها بالنكرة وظهر ايضا فساد ما قيل ان وضع رب لما كان لتقليل نوع من جنس وجب وقوع النكرة دون المعرفة لحصول معنى الجنس لها بدون التعريف فلو عرف لوقع التعريف ضائعا لان عدم احتياجها الى المعرفة لا يقتضي ضياع التعريف لجواز ان يكون مقتضى التعريف شيئا اخر سوى رب قوله ليتحقق التقليل الذي هو مدلول رب وهو تقليل نوع من جنس فان النكرة

تدل على الجنس والوصف يخصصه بصيرورتها ورب افيد تعليله
وما قيل ان ذلك انما يقتضي تقييد النكرة مطلقا لا تقييدها بالوصف
فمندفع من انها نكتة بعد الوقوع قوله صار اقل واخص اه لان
الاصل في الصفة ان تكون مقيدة قوله واشتراطه اشار الى ان قوله
على الاصح قيد لقوله موصوفة لا لنكرة ايضاً لان اختصاصها بالنكرة
متفق عليه قوله ومن وافقه اي المبرد وابن السراج على ما في الرضي
قوله وقيل اه قائله الاخفش والفراء ومن وافقهما قوله اصلها اي
معناها الموضوع قوله كالحقيقة اه فان المجاز المشهور ملحق بالحقيقية
والحقيقة المتروكة بالمجاز قوله يعني الفعل الذي تعلق به رب
يعني انها حرف جر فلا بد لها من فعل توصل معناه الى مجرورة
وهو مذهب البصريين والدليل على ذلك مساواتها لسائر الحروف
في الدلالة على معنى في مسمى غير مفهوم بلفظها بخلاف اسماء
الاستفهام والشرط فانها تدل على معنى في مسمى مفهوم بلفظها وانهم
لم يروها تجر بحرف جر ولا باضافة فلا يقال برب رجل ولا غلام رب
رجل لكن يشكل حرفيتها نحو رب رجل اكرمت فان الفعل المتعدي
لا يوصل بحرف الجر وبنحو رب رجل اكرمته لان الفعل لا يتعدى
الى مفعوله بحرف الجر والى ضميره معا وبنحو رب رجل كريم جاءني
في جواب من قال ما جاءك رجل فانه يكون كقولك لزيد والضمير
في مر لزيد وهو ممتنع واعتذر عن الاول بان ذلك لتقوية العمل
فان الفعل المتاخر يضعف عمله في المفعول المتقدم نحو لزيد ضربت
وفيه ان التقوية مختصة باللام وعن الثاني والثالث بان جاءني واكرمته

صفة رجل والعامل محذوف اي ثبت وفيه ان المعنى تام دون التقدير
كما في رب رجل كريم اكرمت وان الاشكال بعد التقدير باق بحاله
لان الفعل لايوصل الى فاعله بحرف الجر قال الرضي ويقوي مذهب
مذهب الكوفيين اعني كونها اسماً فرب مضاف الى النكرة بمعنى رب
رجل دليل من هذا الجنس واعرابه رفع ابدا على انه مبتدأ لاخبر له
ولتضمنها النفي الذي له صدر الكلام كان لها صدر الكلام ولذا لم
يدخل عليها العوامل قال ما هو مذهب اكثر النحويين منهم
المبرد والفارسي ان ما يتعلق به رب يجب ان يكون ماضيا وذهب
ابن السراج الى انه يجوز ان يكون حالا ومنع ان يكون
مستقبلا وذهب بعض النحويين الى انه يجوز ان يكون ماضيا وحالا
ومستقبلا والمضي اكثر وهو اختيار ابن مالك وهو الصحيح كذا في
شرح التسهيل قوله لانها للتقليل اه اي لانشاء تقليل نوع من
جنس محقق عند المتكلم باعتبار تعلق الفعل به فانك اذا قلت
رب رجل لقيت كنت مخبرا بان الذي لقيته قليل ولا تعلم
ان الذي تلقاه فيما بعد قليل وانما يعلم الله تع وقوله تعالى
ربما يود الذين كفروا متأول بتنزيله منزلة المحقق لصدق الوعد
او بتقدير كان والحكم مخصوص بما اذا لم يكن مكفوفة قال
محذوف غالبا اذا كان الكلام الذي رب جواب عنه مصرحا به
نحو ما لقيت رجلا فالاغلب حذف الفعل لدلالة القرينة عليه وان
لم يكن مصرحا به ولم يكن هناك قرينة اخرى فالواجب المجيء به
كذا في الرضي وفي المصرا اه قد يظهر نحو رب رجل كريم حصل

وقال ابن يعيش لا يكاد البصريون يظهرون الفعل العامل حتى قال بعضهم لا يجوز اظهاره الا في ضرورة الشعر قوله لوجود القرائن المقالية والحالية قوله نحو رب رجل كريم اي لقيته لا يخفى ان الفعل المذكور لكونه مشتغلا بالضمير لا يمكن تسليطه عليه وكذا مفسره لانه متعد بنفسه لا يحتاج الى حروف الجر ولم يثبت تفسيره الناصب بفعل آخر يتعدى بحرف الجر كلامهم نحو بزيد جاوزته اي جررت بزيد جاوزته قوله لا مرجع له عند البصريين اذ لو كان له مرجع لما احتاج الى التمييز لعدم كون المرجع مذكورا في هذا الكلام قال مفرد مذكر لانه اشد ابهاما من غيره والقصد بهذا الضمير الابهام فما كان اوغل فيه كان اولى مع الامن من اللبس بالتمييز قال في مطابقة التمييز اي تجوزون مطابقته في شرح التسهيل قال ابن عصفور اجاز اهل الكوفة تثنيته وجمعه قياسا وهو عندنا لا يجوز لان العرب استغنت بتثنية المتييز وجمعه عنه وما قيل ان الخلاف في الشيء معناه اختيار نقيضه فخلاف الكوفيين انما هو في عدم المطابقة لا في المطابقة فلا بد من تكلف حمل على التعليل مع حذف مضاف اي بسبب اعتبار مطابقة التمييز ففيه بحث لانه وقع في المغني رب حرف خلافا للكوفيين في دعوى اسميته والمعنى ان خلافهم متحقق في هذه الصورة قوله ما الكافة خص ما بالكافة بقرينة قوله فتدخل على الجمل قال فتدخل على الجمل اي يصح دخولها على الجمل ومعناها حاج تقليل النسبة التي هي مدلول الجملة والظاهر منه انه تدخل الجمل مطلقا فعلية ماضوية او استقبالية او اسمية وما قيل

باختصاصها بالماضوية والاستقبالية مادته بالماضوية التنزيلية
وفي الاسمية ليست ما كافة بل نكرة موصوفة وقوله وقد يكون آه
بيان لفائدة زائدة مع الاشارة بقد التي للتقليل الى وجه ترك امر
لها نحو شعر ربما ضربة بسيف صيقل * آخره * بين بصرى وطعنه
نجلاء * الصيقل فيعل بمعنى مفعول من صقله جلاه وبين بصري اي
امكنه بصرى بالضم والسكون قرية بالشام وانما قدرا لمضاف لان بين
لانضاف الا الى المتعدد والطعن الضرب بالسنان ونجلاء بالنون والجيم
كحمراء مونث انجل الواسع الجرح والنقل يرربما طعنه نجلاء بين
بصري فان المعطوفين يشتركا ن في القيد والمعنى ابتليت بضربات
كثيرة علي بالسيف المجلو والرمح في بصري شام قوله اي واورب
في حكمها قدر الخبر وجعل الجملة التي وقعت خبرا في المتن
مفسرة للحكم على طريقة قوله تع هل ادلكم على تجارة تنجيكم من
عذاب اليم تومنون بالله الاية حيث ذكر في المغني ان تومنون
جملة مفسرة للتجارة للاشارة الى علة الحكم المذكور في المتن
مع الاختصار ومن لم يفهم وقع في حيص بيص وتخصيص هذا الحكم
من بين الاحكام المذكورة اشارة الى انها لا يشارك رب فيها
عداه سوى الاحتياج الى المتعلق لانه لازم لحرف الجر مطلقا وعدم
التعرض لبيان حال متعلقاتها تنبيه على ان متعلقاتها كمتعلق رب
في كونه فعلا ماضيا محذ وفا غالبا قوله مثل وبلدة اراد بالبلدة
المفازة والانيس ما يوانس به اليعافير واحدها اليعفور قال
الجوهري اليعفور الخشف وولد البقرة الوحشية ايض وقال بعضهم

اليعافير تيوس الظباء والعيس بالكسر الابل التي يعلوها بياض واحدها اعيس وعيساء يقول رب مفازة لايسكنها الا الوحوش قطعتها وسرت منها كذا في شرح ابيات الايضاح وليست بجارة بل الجار رب المقدرة ويحذف حرف الجر قياسا اذا كان رب بشرطين احدهما ان يكون في الشعر خاصة والثاني ان يكون بعد الواو الفاء او بل واما حذفها بدون هذه الاحرف فشاذ في الشعر ايضا كذا في الرضي قوله فان لم يكن في اول الكلام بان كان قبلها ما يصلح للعطف عليه قوله وان كانت في اوله بان لم يكن ما قبلها ما يصلح للعطف عليه سواء كان قبلها كلام او لا قوله انها حرف عطف اي في الاصل قوله فائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب بدليل انه لا يجوز اظهار رب بعدها كما جاز بعد الفاء وبل ومع ذلك لايجوز دخول حرف العطف عليها في وسط الكلام اعتبار الاصلها بخلاف واو القسم فانها لم تكن في الاصل واو العطف فلذلك جاز دخول حرف العطف عليها نحو فوالله ووالله وثم والله كذا في الرضي قوله فلا يقدرون اي لايعتبرون ليشمل ما اذا كان قبلها ما يصلح للعطف عليه ايضا قوله لان ذلك اي تقدير المعطوف عليه في الواو تعسف بخلاف تقديره في الفاء وبل لان اظهار رب بعدهما دل على كونهما على اصلهما فلا يكون التقدير فيهما تعسفا قال انما تكون فالمعنى لاتكون مستعملة الا عند حذف الفعل ولا يكون مستعملا الا لغير السوال قال عند حذف الفعل خبر تكون وقوله لغير السوال

خبرثان اوخبرلو اوالقسم ولا يجوزان يكون احدهما متعلقا
بتكون والاخرخبرا اوكلاهما متلقا به على انها تامة والالكان
الجزء الاخيرمن الكلام مقصورا عليه كما تقرر في انما فيكون
المعني ما تكون عند حذف الفعل الالغيرالسوال وذلك غيرمقصود
مع انه يوهم انها عند عدم حذف الفعل تكون للسوال قوله فعل
القسم اي مدلوله القسم اومشتق من القسم قوله وذلك لكثرة
استعمالها في القسم فانها لكثرة استعمالها تدل على الفعل
المحذوف وتقتضي التخفيف لطول الكلام بفعل القسم والمقسم
به والمقسم عليه قوله فهي اكثراستعمالا اي اذالم يجز ذكرالفعل
معها لكثرة الاستعمال علم انها اكثراستعمالا من الباء حيث
يجوزذكرالفعل معها وانما حكم باصالة الباء لان اصلها الالصاق
فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به وابدلت الواو منها لان بينهما
تناسبا لفظيا لكونهما شفويتين ومعنويالما في الواو من معنى الجمعية
القريبة من معنى الالصاق كذا في الرضى وفيه ان هذا يشعربان
واوالقسم في الاصل واوالعطف وقد صرح بانها لم تكن في الاصل
واوالعطف كما مرقوله يعني لايستعمل الواو اشاربهذا التفسير
الى انه حكم مستقل كما عرفت سابقا يعني لايكون جوابه ما يدل
على الطلب كالامر والنهي والاستفهام قوله حطا للواو
بتخصيصه باحد القسمين وخص غيرالسوال لكثرته وكثرة
استعمال الواو في القسم ولكونه معلوما مما سبق لم يتعرض له
بخلاف الاختصاص بالظاهر وباسم الله تعالى قوله يعني ان الواو

مختصة اه اشار الى ان قوله مختصة خبر لقوله واو القسم
ولا يجوز ان يكون حالا من ضمير يكون كما وهم لما مر من لزوم
كونه محط الحصر قوله لاصالته فان الضمير فرع الظاهر عبر عنه به
للاختصار والاصل اولى بالاستعمال قوله في اشتراطها اه لم يقل
وفي اختصاصها بالظاهر وان كان مثلها شاملا ايضا لانفهامه من قوله
مختصة باسم الله ففي ادخاله في مثله تكرار قوله باسم الله اي باسم
هو لفظ الله قوله فالمراد اه يعني ان المذكور سابقا اربعة احكام
الاختصاص بالحذف والاختصاص بغير السوال والاختصاص بالظاهر
والاختصاص باسم الله وليس المراد بالجميع جميع تلك الاحكام
حتى يصير المعنى الباء اعم منهما في الاختصاص فيفيد انها توجد
مع الاختصاص وبدونه بل المراد جميع الامور المحكوم باختصاصها
ومعنى اعميتها في الامور المذكورة انها لا تختص بوجودها
ولا بعدمها بخلاف الواو والتاء فانهما مختصتان بوجودهما فلا يرد
ان الاعمية في الحذف مثلا يفيد كون المحذوف في الباء اكثر
من حذفه فيهما وهو فاسد قال ويتلقى القسم اه في الصحاح تلقاه
استقبله ومنه قوله تعالى فتلقى ادم من ربه كلمات اي استقبلها وفي
الحديث نهى رسول الله صلعم عن تلقي الجلب اي استقبال
ما يجلب الى البلد فالمعنى يستقبل القسم بكذا اي يوتى في جوابه
اللام وان اه قوله الذي لغير السوال اشار الى ان اللام في قوله
القسم للعهد اي القسم المذكور سابقا بقوله لغير السوال فان المعهود
كما يكون بلفظه يكون بغير لفظه فما قيل اذ كما في ياة الى ان اطلاق

المص رح للقسم تقصير منه تقصير عن فهم المراد قوله ما ولاخصهما
بالذكر مع انه يجاب بان النافية ايضا نحو والله ان زيد قائم
لكونه قليلا والمص رح في صدد بيان القواعد الكثيرة الاستعمال
واما نفي الجواب بلم ولن فنادر لا يقاس عليه قوله فاللام اه هذه
اللام لام الابتداء المفيدة للتاكيد لا فرق بينها وبين الامن حيث
العمل وتفصيل الكلام في هذا المقام ان القسم الذي لغير السوال
جوابه اما جملة اسمية مثبتة فيلزمها ان واللام وقد يجمع
بينهما و ح يدخل اللام على الخبر فلا يستغني الاسمية عنهما من
دون استطالة الانادرا واما جملة اسمية منفية فيلزمها ما ولا وان
النافية واما جملة فعلية فان كان فعلها ماضيا غير متصرف او متصرفا في
معنى التعجب او المدح يلزمها اللام وان كان ماضيا متصرفا الا في التعجب
او المدح يلزمها مع اللام قد او ما في معناه مثل ربما وقد يقدر قد
ويكتفى باللام باللفظ ولا يكتفى بقد الا اذا طال القسم او كان في
ضرورة الشعر نحو قوله تع قد افلح من زكاها وان كان مضارعا
استقباليا يلزمها اللام مع نون التاكيد ان دخلت اللام على
نفس المضارع الا نادرا ولا يكتفي عن اللام بالنون الا في ضرورة
الشعر واذا لم يدخل اللام على نفس المضارع يكتفى باللام نحو
لئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون وان كان مضارعا حاليا يكون
باللام من غير النون واما جملة فعلية منفية فيلزمها في الماضي
ما ولا ولا يلزم تكرار لا ههنا لان الماضي ينقلب في الجواب مع
لا مستقبلا وفي المضارع استقباليا كان او حاليا ما ولا مع النون

اربد ونهاهذ اكله اذا لم يكن الجواب شرطية امتناعية فانه
لا يصد رح الا بلو قوله وقد يحذف حرف النفي مع المضارع
والماضي والجملة الاسمية كذا في التسهيل وانكر الرضي الحذف
مع الماضي والجملة الاسمية وكثر هذا الحذف مع المضارع المجرد
عن التاكيد مع ثبوت القسم كما في المثال المذكور في الشرح ومع
الماضي عند تقدم النفي على القسم نحو لا والله ضربتني اي لاضربتني
وقد مع حذف القسم وعدم تقدم النفي عليه قوله اي لا تفتؤ
قدر لا لانه اكثر استعمالا في نفي المضارع والقرينة عدم صحة
المعنى بدون لا قوله اي جواب القسم اي الجملة التي يوتى لاجلها
القسم كان القسم بطلبها كالسوال للجواب قوله اذا اعترض اي
القسم يقد اعترض الشيء اي صار كالخشبة المعترضة في النهر
كذا في الصحاح والقاموس فالمعني اذا صار القسم كالخشبة
المعترضة في النهر اي متوسطا بين اجزاء الجملة فقوله اي يتوسط
بيان لحاصل المعنى وليس هذا من باب التنازع كما وهم
لان اعترض لازم قوله لا يسمى الا الدال على الجواب لاقتضاء
القسم الصدارة لكونه انشاء اقوله لا الجواب مجامعة لامع النفي
والاستثناء قد يقع في تراكيب المصنفين للتنصيص على القصر وان
لم يقع في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم نص عليه في المطول قوله
ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم من الامور المذكورة
فلا يرد نقضا على ما ذكر لانه ليس جواب القسم قوله اي لمجاوزة
شيء اه سواء كان مجاوزة شيء عن مجروره كما في رميت السهم عن

القوس اومجاوزة مجرورها من شيئ نحو اطعمه من الجوع فبل حل
تارة على المتجاوزة عنه وتارة على المتجاوز لكن بقي قيد ذكره الرضي
وهو ان يكون المجاوزة بسبب احداث مصدر المعدى بها فان بعد
السهم من القوس بسبب الرمي وعطف التعدية للاشارة الى ان
صيغة المفاعلة بمعنى اصل الفعل قوله اي استعلاء شيئ على شيئ
اما حقيقة كما في المثال الاول او مجازا كما في الثاني كانه يتحمل
ثقل الدين على عنقه او ظهره قال اسمين بمعنى جانب وفوق
فيبنيان ح لكونهما على لفظ الحرفين ومشابهين لهما فيلزم عن
الاضافة بخلاف على قال بدخول من عليهما حال من ضمير يكونان
اي يكونان اسمين حال كونهما متلبسين بدخول من ولايستعملان
بدونها كان ذلك علامة يعلم به اسميتها فلذلك قال الشرح
يعلم ذلك وليس مراده ان الظرف متعلق بيعلم كما يوهمه ظاهر
اللفظ اذ لا قرينة على تقدير الفعل الخاص قال للتشبيه في الصراح
التشبيه مانند كردن قوله اذ التقدير ليس مثله شيئ به قال الاكثرون
اذ لو لم نقدر زائدة صار المعنى ليس مثل مثله شيئ فيلزم المحال
وهو اثبات المثل وانما زيدت لتوكيد نفي المثل لان زيادة الحرف
بمنزلة اعادة الجملة ثانيا قال ابن جني ولانهم اذا بالغوا في نفي
الفعل عن احد قالوا مثلك لا يفعل كذا ومرادهم انما هو النفي عن
ذاته لانه اذا انفوه عمن هو على اخص اوصافه فقد نفوه عنه وقيل
الكاف غير زائدة ثم اختلف فقيل الزائد مثل كما زيدت في مثل فان
آمنوا بمثل ما آمنتم به فالوا وانما زيدت تهيئة التفصيل الكاف عن الضمير

انتهى والقول بزيادة الحرف اولى بل زيادة الاسم لم يثبت وقيل لا زائدة منهما فقيل مثل بمعنى الذات وقيل بمعنى الصفة كذا في المغني وقيل هو من قبيل الكناية على طريقة قولهم ليس لاخي زيد اخ اي ليس له اخ اذ لو كان له اخ لكان لاخيه اخ هو زيد وما قيل ان نفي مثل المثل لا يستلزم نفي المثل لان مثل الشيء يكون اضعف منه فتوهم محض لان المماثلة هي الشركة في اخص الصفات والمساواة من جميع الوجوه فيما به المماثلة صرح به في شرح العقائد النسفية قوله بمعنى المثل ولا يقع كذلك عند سيبويه والمحققين الا في الضرورة وقال كثير منهم الاخفش والفارسي يجوز في الاختيار فجوزوا في نحو زيد كالاسد ان يكون الكاف في موضع رفع والاسد مخفوضا بالاضافة ويقع مثل هذا في كتب المعربين كثيرا كذا في المغني قال نحو يضحكن اه وقبله * بيض ثلث كنعاج الجم * بيض صفة مصدر محذوف اي نساء بيض جمع بيضاء والمراد بالنعاج ههنا بقرات الوحش وكثيرا ما يشبه بها النساء في العيون والاعناق والجم جمع الجماء وهي التي لا قرن لها قوله للطافته متعلق بمثل قوله ما اناكا نت من باب اقامة بعض الضمائر مقام بعض قال ومنذ ومذ اه منذ بسيط مبني على الضم ومذ مبني على السكون فقيل هو مخفف منذ لرجوعهم الى ضم الذال في مذ اليوم ولولاه لكسر وتصغيرهم اياه على منيذ وجمعه على امناذ وفيه انهما لم يثبتا في استعمال الفصحاء وانه يجوز ان يكون الضم للاتباع وقيل انه كلمة براسها وهو الحق لان الاصل في الحروف عدم التصرف وكسر ميمهما لغة سليمة وهما

حرفا جرا ذ الجر ما بعدهما عند الاكثرين وبعض البصريين على
انهما اسمان وما بعدها مجرور بالاضافة واذا لم ينجر ما بعدهما
فلا خلاف في كونهما اسمين وقد مر ذلك في بحث الظروف فلذا
لم يتعرض المص لبيان اسميتهما وقوله للزمان خبر اي يكونان للزمان
والشم خص الزمان بالماضي والحاضر اشارة الى انهما لا يستعملان
في الزمان المستقبل وقوله للابتداء بدل اشتمال من قوله للزمان
لتشوق المخاطب وانتظاره للبيان اذ لا يمكن ان يراد انهما مستعملان
للزمان والا لزم كونهما اسمين فبين ذلك بانهما للابتداء والظرفية
والى هذا اشار الشم رح بقوله فهما بتقدير المبتدأ مع الفاء يعني ان
قوله للزمان تمهيد وتوطية والمقص بالنسبة بعده قوله للابتداء قوله
يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي اي بمدخولهما قال المص في امالي
الكافية لا يدخل مذ ومنذ الا على ماض او حاضر فان دخلتا على ماض
فمعناهما الابتداء واذا دخلتا على الحاضر فمعناهما الظرفية
وهكذا في المغني والتسهيل وفي الرضي قالوا اذا تجر ما بعدهما
فهما حرفا جر فان كان الفعل العامل فيهما ماضيا فهما بمعنى من
نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة اي منه ولا يتم ذلك في نحو قولك ما رأيته
منذ يومين اذا اردت جميع المدة اذ لا معنى لقولك ما رأيته من
يومين الا ان يفسر بمن اول يومين بتقدير المضاف وان كان الفعل
حالا نحو ما اراه مذ شهرنا ومنذ اليوم فهما بمعنى في قوله لا تلون
بصيغة الخطاب قوله للظرفية المحضة بمعنى في قوله من غير اه تفسير
للمحضة واشارة الى انه اذا اعتبر معنى الابتداء ففيه معنى الظرفية

ضرورة وقوع الفعل في مدحوله قوله بجعل الاول مثالا اه ليكون
النشر على ترتيب اللف وان احتمل الثاني بتقديرا لمضاف اي في
فجر يومنا قوله كما يتوهم بحسب الظ فان الظ ان يكون المثالان
للمعنيين وانما قال يتوهم لانه بعد التامل لايساعد المثالان لهما
الابتكلف التقدير قوله دخول شهرنا ولاحاجة الى تقدير وقت
مضاف الى الدخول لان ذلك انما هو في مذ ومنذ الاسميتين ليصح
الحمل كما مر قوله لاستثناء ما بعدها اه واذا استعمل حاشا في
الاستثناء وفي غيره فمعناه تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكر
فيه او في غيره فلا يستثني بها الا في هذا المعنى كذا في الرضي قال
الحروف المشبهة بالفعل اي اعتبر شبهها بالفعل للاعمال ولذا قال
وجه شبهها اي وجه المشابهة التي اعتبرت ولم يقل وجه تشبيهها
قوله فلانقسامها اي باعتبار تمام حروفها الى الاقسام الثلثة كالفعل
باعتبار تمام حروفه وكونه سداسيا ايض لايضر في تلك المشابهة
وكذا كون الاسم ايض منقسما الى تلك الاقسام اذ غايته انها مشابهة
للاسم ايض لكنه لم يعتبر تلك المشابهة لعدم ثمرتها قوله وابنائها
على الفتح لاستثقالها بسبب تشديد الاواخر والتاء وهي جهة
مشابهتها بالماضي واما شبهها بالفعل في الوزن فان كفروان كفروكان
كقطعن ولكن كفارين وليت كليس ولعل في بعض لغاتها وهي لعن
كقطعن فوزن عرضي غير معتبر عندهم وكذا انقسامها الى المدغم
وغير المدغم اذ لا اختصاص بهذه الحروف حتى يكون سببا
لاعمالها واما لحوق الضمير المنصوب ونون الوقاية واقتضائه

الاسمين فترتب على اعمالها فلا يكون مقتضيا له والكلام في بيان الشبه المقتضي له قوله معانيها معاني الافعال لكون كل منهما معاني جزئية لاعتبار النسبة الى الفاعل المعين في مفهوم الافعال كالحروف قوله مثل كذلت اه عبر بصيغ الماضي المستعملة لانشاء الدالة على تحقق معانيها لكون تلك الحروف كذلك قوله على انها اذا الوخطت اه والخبر عنها بالستة بادعاء ان يكون ذكر الاصول ذكر الفروع وما قيل ان الحرف بمعنى الطرف يجمع على حرف كعنب والحرف بمعنى حرف التهجي يجمع على الحروف والحرف بمعنى اللغة على الاحرف فالنحاة لما اصطلحوا في تسمية قسم الكلمة حرفا لم يجمعوه الا على الحروف واذا لم يتعدد جمع التكسير بشيء يكون مشتركا بين القلة والكثرة فيرده ما وقع في التسهيل وغيره من التعبير عنها بالاحرف الناصبة للاسم والرافعة للخبر قوله اخرهما مع ان كونهما ثلاثية ورباعية وخماسية يقتضي خلاف هذا الترتيب قوله لكونهما للانشاء دائما بخلاف الاربعة الباقية فانها ليست كذلك اذ الثالثة ليست للانشاء اصلا وكان وان كانت لانشاء التشبيه لكنها تجيء للظن والتحقيق والتقريب والانشاء فرع الاخبار فلذا اخرهما قال لها صدر الكلام اراد بالكلام مقابل الكلمة اي هذه الحروف تقع في صدر مركب تام يصح السكوت فيصح استثناء ان المفتوحة كما اشار اليه الشر فيما نجيء فلا بد لها من التعلق بشيء اخر حتى يتم كلاما فاندفع ما قيل ان اريد صدر الكلام دخل هذه الحروف عليه فلا معنى لاستثناء ان المفتوحة وان اريد

صدر الكلام مقصود الذاته فينتقض بالجملة المصدرة بان الواقعة مقول القول واندفع النقض بقوله تعالى الا انهم هم السفهاء وبقولنا جاءني الذي انه قائم وبقولنا اما يوم الجمعة فان زيدا قائم قوله ليعلم اول الامر اي يعلم السامع من اول الامر وهذا العلم واجب دفعا لحيرة السامع وتوهمه اولا معنى غير ما اراده المتكلم قوله على حذف المضاف لئلا يلزم كون ان المفتوحة بعكس نفسها لدخولها في المرجع وانما لم يرجع الضمير الى ما بقي بعد الاستثناء رعاية للسابق واللاحق فان الضمائر فيهما يرجع الى الحروف كلها قوله وجوز وقوعه اي حين اقتضائها التعلق بشيء اخر لو وقعت في صدر الجملة بان يوخر ما يتم به كلاما التبست بان المكسورة في الكتابة مثلا لو قيل ان زيدا قائم بلغني يجوز ان يكون بلغني من تمام الكلام خبرا لان المفتوحة وان تكون جملة مستانفة وان مكسورة وانما قال في الكتابة اذ لا التباس في اللفظ قوله لان مجرد الاستثناء فيكون قوله فهي بعكسها اعادة والاصل في الكلام الافادة فلذلك حملناه على اقتضاء عدم الصدارة قوله اي هذه الحروف صرح بالمرجع لئلا يتوهم رجوع الضمير الى ان او ما سوى ان قوله الكافة اي عند الجمهور قدر الصفة ليصح سببية لحوق ما للالغاء وتقييد دخولها على الفعل بالظرف اعني حينئذ على تقدير لحوق ما الزائدة لا الغاء ولا دخول على الفعل كما يشير اليه تعليل الشارح للحكمين وما الكافة تقسم من الزائدة على ما في المغني الزائدة نوعان كافة وغير كافة قال فتلغى اشار الى ان لحوق ما الكافة سبب للالغاء فيستفاد

منه وجوب الالغاء ح وعطف قوله وقد تدخل بزيادة ح علي تلحقها الاعلى
تلغى اشارة الى عدم كون اللحوق سببا للدخول على الافعال فيستفاد
منه الدخول في بعض الاوقات لما تقرر ان المتبادر من كل حكم
ذكر بدون الجهة الاطلاق العام فلا يرد ما قيل ان في البيان الغازا
لان المراد بالالغاء وجوبه وبالدخول جوازه ولفظ المتن
لا دلالة له عليه فالاولى ان يقال فتلغى وجوبا وقد تدخل في
الصراح الالغاء باطل كردن وفي القاموس الغا خيبة فقوله اي
تعزل بيان للمعنى المراد منه في الصراح العزل بيكار كردن وجدا
كردن قوله وقد تعمل اي هذه الحروف وح لا تكون ما كافة بل
زائدة كما في فبما رحمة في الرضي ان الغيت فما كافة وان اعملت
فما زائدة حرفية ولا يجوز ان يراد بما ما يعم الزائدة والكافة
ويكون قوله فتلغى بمعنى يجوز الغاؤها لان الغاءها واجب
على الافصح بناء على تعيين كونها كافة نعم لو لم يقيد ما بالكافة
ويعلل قوله فتلغي اي يجب الغاءها بكونها كافة وقوله قد تعمل بكونها
زائدة لكان اظهر في المقصود فان بيان الشرح يوهم انها على تقدير
كون ما كافة تعمل تلك الحروف وليس كذلك ولذا قيدنا الكافة
بقيد عند الجمهور ثم المراد من قوله وقد تعمل اي جميع تلك
الحروف التي تلحقها ما وهو موافق لما في المفصل واللباب من
ان اعمال ليتما ولعلما وكانما اكثر منه في انما وانما ولكنما وفي
شرح التسهيل قال الزجاجي ومن العرب من يقول انما زيدا قائم
ولعلما بكرا قائم فتلغي ما وتنصب بان وكذلك اخواتها مخالف لما

في الرضي من عدم سماع الاعمال في كانما ولعلما ولكنما وجوزه اكثر النحاة قياسا اذ لا فرق بينها وبين ليتما فعلى هذا معنى قوله وقد تعمل على غير الافصح تعمل الجميع قياسا على غير الافصح الواقع في بعضها ولو حمل على انه قد يعمل بعضها على اللغة الغير الافصح لم يبعد قوله كما وقع في بعض اشعارهم روى بيت النابغة * الا ليتما هذا الحمام لنا * الى حمامتنا ونصفه فقد * برفع الحمام ونصبه قوله وتدخل اه ظاهره يفيد ان جميع تلك الحروف حين لحوق ما تدخل على الافعال وفي المغني خلافه حيث قال ويقترن بليت ما الحرفية فلا تزيلها عن الاختصاص بالاسماء لا يقال ليتما قام زيد خلافا لابن ابي الربيع وطاهر ابن خروف ويجوز حينئذ اعمالها لبقاء الاختصاص واهمالها حملا على اخواتها ورووا بالوجهين قول النابغة انتهى وهذا يشعر بان الغاء ليت واعمالها كلاهما متساويان وهو مخالف ايضا لقوله فتلغى على الافصح قوله اخرجتها عن العمل بسبب لحوقها وصيرورتها كالجزء منه ضعفت مشابهتها بالفعل من حيث البناء على الفتح قال فان لا غير الفاء لتفصيل الاحوال المختصة بكل واحد منها بعد بيان الاحكام المشتركة بينها ولم يبين معنى ان المكسورة والمفتوحة لشهرة كونهما للتاكيد والمفتوحة لتاكيد النسبة الاضافية المسبوكة من الاسم والخبر قوله سماها جملة الضمير راجع الى جملتها والمراد ما عبر بها ومثل هذه العبارة شائعة في محاوراتهم الا تسمي الاسم اسما والفعل فعلا والحرف حرفا فلا يتوهم استلزام المفعول الاول للثاني وبعض القاصرين صحفوا العبارة

بضمير التثنية في سماها وكانت وصليها قان في حكم المفرد بتا ويل المصدر خبرها مضافا الى اسمها فمعنى بلغني ان زيدا قائم بلغني قيام زيد وبلغني انك زيد اي زيديتك وقس على ذلك وكلمة ان اخرجت الجملة عن الاسناد التام وجعلها مركبا اضافيا كان المصدرية قال وجب الكسر في موضع الجمل اي يوجب الكسر في ان اذا وقع مع مدخولها في موضع الجملة وسد مسدها فلا ينتقض بما اذا وقع بعد الفاء الجزائية واذا المفاجاة فانه موضع الجملة مع عدم وجوب الكسر لانها على تقدير الفتح ليست مع مدخولها سادة مسد الجملة بل مسد جزء الجملة واما وقوعها بعد علمت فسيجيء تحقيقه من انها مفتوحة صورة ومكسورة معنى قال في موضع الجمل اورد صيغة الجمع اشارة الى اختلاف انواعها كما قالوا في كتاب الطهارات قال فكسرت أن يحتمل ان يكون ان مفعول مالم يسم فاعله وان يكون مفعولا به وكذا في قوله وفتحت ان والمراد بان هذه الكلمة مع قطع النظر عن الكسرة والفتحة قوله اي في موضع ابتداء الكلام في شرح التسهيل للعلامة المصري ان بعض النحاة جعل المصدر الموضوع موضع الظرف من المبهم نحو هو قصدك فيجوز نصب ابتداء بتقدير في والمراد من الكلام المعنى اللغوي والالزم المصادرة ومعنى كونه في ابتداء الكلام ان يكون ما بعدها كلاما مستانفا لا يتعلق من حيث الاعراب بما قبلها سواء كان في ابتداء كلام المتكلم او في وسطه نحو اكرم زيدا انه فاضل ونحو يا بني ان الله اصطفى لكم الدين ونحو مرض فلان حتى انه

لايرجى فان قلت لم يفصل المص رح ههنا حصر مواقع الكسر فما الحاجة الى التعميم قلت مواقع الكسر على ما ضبط في التسهيل سبعة ان يكون مبتدأة وموصولا بها وجواب قسم ومحكية لقول وواقعة موقع الحال او موقع خبر اسم عين او قبل لام معلقة وزاد بعضهم ثامنا وهو بعد حيث ولا شك ان الامثلة المذكورة لايمكن ادخاله فيما عد المبتدأة فلذلك عمم قوله لكونه موضع الجملة لان التكلم بالمفردات من غير ان يتلفظ بها في جملة باطل لعدم افادته فائدة تامة ولو فتحت في الابتداء يلزم الابتداء بالمفرد وما قيل ان كونه موضع الجملة لا يمنع الفتح ابتداء في مثل انك قائم عندي ما لم يضم اليه ضميمة امتناع كون المفتوحة في صدر الكلام واذا اعتبرت فهي مستقلة في وجوب الكسر في الابتداء من غير حاجة الى اعتبار كونه موضع الجملة فمدفوع بان المقصر ان الجملة المصدرة بان وحدها اذا وقع في الابتداء يجب كسره لكونه موضع الجملة وفي المثال المذكور لم يقع في الابتداء الجملة المصدرة بان وحدها بل بما بعدها قال المصرح في امالي المسائل المتفرقة انما تكسر في موضع ابتداء يكون خبر المبتدا فيه خبرها ليتحقق كونه في موضع الجملة قوله لان مقول القول اه اشار بذلك الى ان المراد بكونها بعد القول ان يكون مقولا له لا مجرد وقوعها بعده فانه ان وقعت بعد القول للتعليل فتحت نحو اخصك بالقول انك فاضل اي لانك فاضل والمراد ما يقع عليه القول اي التكلم اذا اريد به المعنى لايكون الا جملة

حقيقة او حكما لان التكلم بالمفردات استقلالا باطل فلا يرد ان مقول
القول يكون مفرد اذا كان مودبا معنى الجملة نحو قلت حديثا
او قصة او اريد به مجرد اللفظ نحو قلت كلمة وانما قلنا حقيقة او حكما
ليشمل ما اذا وقع بعده مفرد مقتطع من الجملة نحو * اذا ذقت فاها قلت
طعم مدامة * فانه يعامل به معاملة الجملة ويحكى على ما كان عليه
في التقدير والتفصيل ان المفرد اما ان يكون في معنى الجملة اولا
فالاول ينصب مفعولا به نحو قلت شعرا او نعت مصدر نحو قلت حقا
والثاني اما ان يراد به مجرد اللفظ اولا فان اريد به مجرد اللفظ نصب
مفعولا به وان لم يرد به مجرد اللفظ بل كان مقتطعا من جملة فهو
جملة في التقدير محكي فبقوله مقول القول خرج ما يكون نعت
المصدر موصوف وما يودي معنى الجملة لانه تعبير عن المقول لا نفسه
وبقولنا اذا اريد به المعنى خرج ما اذا اريد به مجرد اللفظ وبقولنا
حقيقة او حكما دخل المفرد المقتطع فتم الحصر بلا ريبة وما قيل
انه كون مقول القول جملة لا يمنع الفتح بعده في مثل قال زيد انك
قائم عندي ففد عرفت اندفاعه بان الكلام فيما كان الجملة المصدرة
وحدها مقول القول وفي المثال جزء المقول وكذا الحال فيما بعد
الموصول في مثل جاءني الذي انه قائم عندي فتدبر قوله حال
كونها مع جملتها اشارة الى ان في كلام المصنف تسامحا حيث جعل
نفس ان فاعلة ومفعولة ومبتدأة ومضافا اليها باعتبار انها المصححة
لصيرورة ما بعدها كذلك فال ومفعولة اي ما بعدها مقول القول
بقرينة ما سبق ولانه يطلقون عليه المفعول دون المقول والا حاجة

الى تخصيصه بغير مفعول باب علمت اذا دخل في خبره لام الابتداء نحو علمت ان زيد القائم لانها مع جملتها ليست مفعولة بل قائمة مقام المفعولين اللذين هما في الاصل جملة قال ومضافا اليها هذا باطلاقه يدل على انه يجب الفتح فيما اذا وقعت مضافا اليها للظروف اللازمة الاضافة الى الجملة وهو المشهور في حيث وقال بعضهم انه من مواقع الكسر واما اذا وقعت مضافا اليها لاذ واذا فلم يوجد فيه نقل صريح في تعيين الفتح او الكسر والظاهر ان ما بعدها ان اول بالمفرد وجعل الخبر محذوفا يجوز الفتح والا فالكسر فهو مما يجوز فيه الامران كالفاء الجزائية واذا المفاجاة قال وقالوا لولا انك اه غير الاسلوب ولم يقل بعد لولا ولولان المقصود منه دفع توهم اعتراض يرد على قاعدة التمييز بين ان المكسورة والمفتوحة على ما صرح به المص في شرح المفصل حيث قال ثم اورد كالاعتراض على القاعدة المذكورة وهو الفتح بعد لولا ولو وقرر ان لولا ولو انما تدخلان الجمل فيكون في موضع الجمل فيجب ان يكسر بعدهما واجاب ان الفتح بعد لولا انما كان لانه موضع لايذكر فيه خبر المبتدأ فاذن لايقع ان مع ما بعدها الا في موضع المبتدأ خاصة فوجب الفتح لوقوعه موقع المفرد ولو كسرت لم يكن مستقيما لانه يودي الى ذكر الخبر مع كونه قد طرح خبره في الاستعمال وليس هذا الموضع كموضع اذا لان خبر المبتدأ بعد اذا جاز حذفه وذكره فيجوز الامران واجاب عن الفتح في ان الواقعة بعد لو في قولك لو انك منطلق انطلقت وهو موضع ظاهره وقوع الجملة الا يرى ان لو في قولك

لوقام زيد لقمت لايقع بعدها الا الجملة بان التقدير لو وقع انطلاقك
منطلق اي انطلاقك فوقعت موقع الفاعل دون الجملة لان الشرط
لايكون الا فعلا قيل خص لولا ولو بالتعرض ردا على المخالف فان
المبرد والكسائي زعما ان ما بعد لولا فاعل وزعم الكوفيون ان
ما بعد لوحرف الشرط مبتدأ وفيه ان اللائق ح ذكرها في مبحث
لولا ولو لا في مباحث الحروف المشبهة قوله معمول للفعل اه
فاعلا كان او مفعولا فلذا اورد مثالين قوله الواجب دخولها لولا
اه لان التخصيص انما يكون على معاني الافعال دون الاسماء
والحروف قوله نحو لو انك قائم الصواب لو انك تقوم لان من شروط
لو اذا وقع بعدها مبتدأ ان يكون الخبر فعلا اذا امكن ليكون
في الصورة عوضا من الفعل المحذوف بعدها كقوله تع ولو انهم
فعلوا وقد صرح به في مبحث حرف الشرط وانما قيدنا بقولنا
اذا امكن لانه اذا تعذر يقع الخبر غير فعل كما في قوله تع ولو ان
ما في الارض من شجرة اقلام ولعل الشر اختار التمثيل بما يكون
الخبر اسما لانه ابعد من تقدير الفعل واظهر في كون ما بعد ان
جملة والتمثيل يكفيه الغرض وما قيل انه وقع في التنزيل ما خبره
اسم مشتق وهو قوله تع يود والو انهم بادون في الاعراب وما خبره
ظرف وهو قوله تع لو ان عندنا ذكرا من الاولين فليس بشيء لان
لو فيهما ليست شرطية بل مصدرية او للتمني والكلام في الشرطية
قال فان جاز اه اورد الفاء اشارة الى انه متفرع على الفائدة
السابقة ومعنى جواز التقدير ان يكون كل واحد منهما موديا

للمعنى المقصر من غيرتفاوت قوله جاز الامران بالنظر الى افادة
المقصر ولاينافي ذلك رجحان احدهما بعدم الحذف فيه قوله فجزاءه
اه قيل يرده انه لم يعهد بعد الفاء الجزائية ايراد لفظ الجزاء
لان جعل الشيء جزاء ايفيد كونه جزاءا وليس بشيء لان الفاء
يدل على ترتيب الثاني على الاول لاعلى كونه جزاءا اذ المعنى
اللغوي اعني ما يعبر عنه بالفارسية بپاداش قوله اواكرامي
ثابت له قيل في كونه مبتدءا بحث لانهم اوجبوا تقديم الخبر
لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة فكيف تجوز حذفه وحذفه
يوجب الالتباس كالتاخير وايضا تقديم الخبرههنا واجب فالتقدير
فثابت الي اكرامه وكلاهما ليس بشيء اما الاول فلانا لانم ان
حذفه يوجب الالتباس لان محل الالتباس ما يكون المعنى
فيه مختلفا على التقديرين واما الثاني فلما ذكر في المغني ان القائلين
بان الواقع بعد لو الداخلة على ان المفتوحة نحو لوانهم امنوا
جملة اسمية بعضهم يقدر الخبر مقدما اي لو ثابت ايمانهم
وبعضهم يقدره موخرا اي لو ايمانهم ثابت قوله لانه اما مبتدأ
او خبر مبتدأ او على التقديرين معمول العامل الرافع فيكون
مرفوعا محلا وهذا معنى وقوعه موقع المفرد فلايرد ما قيل ان
خبر المبتدأ ليس موقع المفرد لان الخبر قد يكون جملة قوله
وكما قيل جملة معترضة فائدتها تاييد الظن بقول غيره قوله
انه لئيم في الصراح اللئيم ناكس وبخيل يخدم قفاه كما يخدم
العبد المولاه فالمراد بالعبد معناه اللازم اعني الخادم وفي الرضي

لئيم ضعفان في الصراح الضعفان سيلي زننده فما وقع في تفسير
الضعفان في شرح الفاضل الاسفراني يعني من يضرب في قفاه
ولهزمية سهو قوله ان ياكل ليعظم قفاه وهو غاية اللوم ولذا
قيل من كان همته ما يدخل في بطنه فقيمته ما يخرج من بطنه
قوله او بارادتهما مع حواليهما كما في قولهم جب مذاكيره
وشابت مفارقه قوله بالجر لا بالرفع عطفا على مثل من يكرمني اذ
وان كان بحسب المعنى صحيحا لانه لم يعهد ذكر المثال بلفظ الشبه
انما الشائع لفظ المثل والنحو قوله اي مثل عبد القفاء هكذا في
اكثر النسخ ولعله سقط لفظة انه من قلم الكاتب يعني ان المقصر
تشبيهه بما وقع بعد اذا اعني ان مع مدخوله لا بمجموع اذا انه
كما يوهمه ظاهر العطف لا نه المثل بغير على ما صرح به سابقا بقوله مما
وقعت بعد اذا ووجدت في نسخة بخط الشارح اي مثل اذا انه عبد
القفا ووجه التفسير غير ظاهر وانما لم يقل وشبههما لئلا يتوهم ان
المراد شبهه بكليهما نحو من يكرمني اذا اني اكرمه فانه مشابه
للاول من حيث وقوعه فيما هو نائب مناب الفاء الجزائية ومشابه
للثاني من حيث وقوعه بعد اذا المفاجاة صورة قوله اني احمد الله
اي هذا الكلام فيكون قد قال كلاما ولهذا اني احمد الله ثم اخبر
عن ذلك ولا يكون اني احمد الله معمولا في اللفظ لا قول لانه وقع
خبرا عن اول وان كان مقولا من حيث المعنى قوله لان اول الا قوال
اه فيكون قد اخبر عن المصدر ولا يتعين ان يكون الحمد بهذا
اللفظ قوله ولذلك قدم العلة ليحصل الحكم معللا فانه اوقع في النفس

قوله لانها في حكم العلم فهو بمنزلة الباء في كفي بالله قوله
التاكيد فقط لا دخل لها في افادة اصل المعنى قوله من جهة انه
في محل الرفع علة لجواز العطف بالرفع قوله سواء كانت المكسورة
اشارة الى ان كلمة او للتسوية لا لاحد الامرين لا بيان لوجه التركيب
فان حذف جملة كان مع اسمها وخبرها لم يجئ في كلامهم واما وجه
النصب في قوله لفظا او حكما فهو ما اشار اليه بقوله في حكم المكسورة
من انهما منصوبان بتقدير في بناء على ما مر من انهم جعلوا
المصدر الموضوع موضع الظرف من المبهم اي ان المكسورة في اللفظ
او في الحكم ويحتمل النصب على التمييز اي المكسورة من جهة
اللفظ او من جهة المحل بناء على ما صرح به في شرح التسهيل في
بيان فائدة قول مصنفه مميز الجملة منصوب بفعل يقدر غالبا اسناده
اليه مضافا الى الاول من انه اشار بقوله غالبا الى المنقول الى ما
لا يصلح لاسناده اليه ولا لايقاعه نحو امتلاء الكوز ماء او كفى بالله
شهيدا وما احسن الحليم رجلا واما ما وقع في شرح الفاضل
الاسفرائني اي كسرا لفظيا وكسرا حكميا فمع بعده من حيث اللفظ غير
سديدة من حيث المعنى اذ لا كسر حكميا في ان المفتوحة بل هي في
حكم المكسورة قوله بان يكون اه بيان لقوله حكما فكان الظ تقديمه
على قول المص بالرفع اخره عنه لطول بيانه فيقع الفصل الكثير بين قوله
بالرفع وما يتعلق به اعني جاز العطف قوله بتاويل الجملة لانه نائب
مناب مفعولين كانا في الاصل جملة ولذا جاز دخول لام الابتداء
في المفعول الثاني فله حكم المكسورة بخلاف اعجبني ان زيدا القائم

فانه لا يجوز لكونه في حكم المفرد من كل وجه لكونه فاعلا ولاينافي كونهما بتاويل المفرد ولذا لايجوز حذف احد مفعوليه فان ابهما شبها بالجملة من حيث ان باب علمت من نواسخ الابتدا والخبر وشبها بالمفرد ولكونهما بتاويل المفرد قوله لايصح فرض عدمها فلا يكون لاسمها الرفع اصلا فلا يصح العطف بالرفع وفيه اشارة الى بطلان مذهب من جوز ذلك قال ويشترط مضي الخبر اه فانه اذا مضى الخبر يقدر للمعطوف عليه خبر اخر يكون معطوفا على لفظ خبره لانها اعتبرت في حكم العدم فكان الرافع لاسمها وخبرها الابتدا اه ويكون الكلام من قبيل عطف المفرد فاندفع انه اذا قدر للمعطوف خبر يكون معطوفا على محل خبران دون لفظ ليتحد عامل المعطوفين على اسم ان وخبره والعطف على محل خبران لم يوجد في كلامهم ثم اعلم ان في قوله جاز العطف اه اشارة الى جواز وجه اخر مثل العطف على لفظه بالنصب والعطف بالرفع عطف الجملة على الجملة عموما والعطف على الضمير المستتر في الخبر اذا كان مشتقا ومقدما على المعطوف فان قيل اذا جاز عطف الجملة على الجملة فما الفائدة في عطف المفرد على المفرد مع ان العطف على محل المفرد خلاف القياس قلت فائدته التشريك في معنى التاكيد المستفاد من كلمة ان وان لم تكن عاملة كما في صورة المخففة الملغاة وفي قوله على اسم ان المكسورة رد لقول الجزولي حيث جعل الرفع محلا لمجموعهما دون اسمها اذ لا تجرد له والمرفوع هو المجرد لانه على تقدير الحاقها بالعدم يكون اسمها مجردا ولان المبتدا هو الاسم

والمجموع ليس اسما ولا في تاويله وانما خص الحكم بالعطف لانه
الواقع في استعمال الفصحاء وان جاز قياسا في سائر التوابع كما ذهب
اليه الجرومي والزجاج والفراء في الوصف وعطف البيان والتاكيد
ايضا قوله مثل ان زيدا وعمرو قائم يحتمل ان يكون المذكور
بعد المعطوف خبر ان والمقدمة بالرتبة في حكم المعنى نحو اني
وقيار بها لغريب * وان يكون خبر ان محذوفا قوله وهو باطل
لانه كاجتماع علتين مستقلتين على معلول واحد قال في مثل انك
وزيد ذاهبان اي فيما لا يظهر فيه الاعراب فيشمل نحو ان موسى
وزيد ذاهبان كما يدل عليه التعليل المذكور وانما لم يقل
ولا اثر لكونه خفي الاعراب لانه اذا لم يكن للبناء اثر في ذلك
لم يكن لتقدير الاعراب اثر بالطريق الاولى ثم المذكور
في التسهيل الكسائي يوافق الكوفيين وان التفصيل المذكور
مذهب الفراء وصوبه الرضي والله اعلم بالصواب قوله
وهو لا ينافي المعنى الاصلي لانه راجع الى ما قبله لا الى ما بعده
قوله لعدم بقاء المعنى الاصلي لانها تغير معنى الجملة الى الانشاء
فلا يمكن اعتبارها في حكم العدم قوله نحو ان زيدا القائم اشار بذلك
الى انه انما يدخل الخبر المتاخر لئلا يلزم توالي الحرفين فلا يجوز ان
لفي الدار زيد وانما لم يقيد بذلك لان الاصل في الخبر التاخير
وبعض الشارحين تكلف فجعل قوله اذا فصل متعلقا بقوله على الخبر
وعلى الاسم معا وجعل ضمير بينه راجعا الى احدهما قال اذا فصل
وذلك الفصل لا يكون الا ظرفا هو خبر ان كالمثال المذكور او ظرف

متعلق بالخبر نحوان في الدار لزيد قائم قوله لان فيما عداها اذ هذه اربعة وراذا وقع فصل بين ان واسمها بخبرها او بمعمول خبرها يدخل اللام على اسمها وان لم يقع فصل بينهما يدخل على خبرها الا اذا تقدم على الخبر معموله فانه حينئذ يدخل اللام في ذلك المتقدم على الخبر فانتفاءها انما يكون بان لايكون فصل بينهما ولا يتقدم معمول الخبر على الخبر فيكون ان متصلا بالاسم وان لايدخل اللام على الخبر ولاشك انه يلزم ح توالي الحرفين قوله وان لم تغير معنى الجملة اشارة الى استدلال الكوفيين حيث قالوا وجه الجواز انها لا تغير معنى الابتداء كان ولذا جاز العطف على محل اسمها بالرفع ومن هذا ظهر وجه عدم مجامعتهما مع باقي الحروف لانها مغيرة لمعنى الجملة واللام تقتضي بقاء الجملة الخبرية قوله ولايوافق اللام اه يعني كان حق اللام ان لاتجامع ان المكسورة ايض لطلبها صدارتها لكن جوز ذلك لشدة مناسبتها لها لكونهما بمعنى واحد فكانه لم يسقط صدارتها بخلاف لكن فانه لا تناسبها فلم يغتفر معها سقوط صدارتها قوله * ولكنني من حبها لعميد * في القاموس العميد الحزين الشديد الحزن وفي بعض الشروح يقم فلان عميد اي شديد المرض لايقدر على القعود حتى يقعد بالوسائد وفي الحواشي الشريفية على الرضي العميد هو الذي هده العشق في الرضي وما انشد وه اما ان يكون شاذا او اما ان يكون في الاصل لكن انني فخفف بحذف الهمزة ونون لكن كما خفف لكنا هو الله ربي اتفاقا منهم بحذف الهمزة واصله لكن انا قال فيلزمها اللام ذهب ابو علي الى انها غير لام الابتداء لان

ما بعد الفارقة قد تعمل فيما قبلها وبالعكس نحو وان كنا عن عبادتكم لغافلين ونحو قول الشاعر * بالله ربك ان قتلت لمسلما * اجاب عنه ابن مالك بان رتبته التقدم فكانه متقدم لفظا قوله ولهذا اي لاجل ان اعمالها قليل قوله فللفرق بين المخففة والنافية ولم يعكس لان لام الابتداء لكونها لتاكيد النسبة الثبوتية لا تجامع النفي ولانه لما حذف النون بالتخفيف كان الزيادة في المخففة اولى ليكون كالعوض عن المحذوف قوله فلطرد الباب اي باب ان المخففة وان لم يجر العلة المذكورة في صورة الاعمال قوله ولان كثيرا اه فاللام في صورة الاعمال ايض للفرق المذكور والحكمة تراعى في النوع لا في كل فرد فلا يتجه ان هذه النكتة لا تغني عن اعتبار طرد الباب فلا يحسن مقابلته لطرد الباب قال ويجوز دخولها اه وح يجب الغاءها والاكثر كون الفعل ماضيا ناسخا نحو وان كانت لكبيرة وان كادوا ليفتنونك وان وجدنا اكثرهم الفاسقين ودونه ان يكون مضارعا ناسخا نحو ان يكاد الذين كفروا ليزلقونك وان نظنك لمن الكاذبين كذا في المغني وح لا يدخل اللام الا على الجزء الاخير وهو الخبر كما مر في الامثلة كذا في الرضي قوله اي من الافعال اه فالاضافة لادنى ملابسة وهي افعال القلوب والافعال الناقصة وافعال المقاربة قوله لا غير اي لا غيره من الافعال فان الاطلاق قد يراد به التقييد بقيد فقط والقرينة قوله خلافا للكوفيين في التعميم قال خلافا للكوفيين في التعميم اي يخالف الكوفيين القول المذكور مخالفة كائنة في ضمن التعميم فانه نوع منها فلا يرد ان الصواب في التخصيص لان

الخلاف في الشيء معناه ارتكاب نقيضه ولا حاجة الى حمل في بمعنى
اللام للتعليل ثم ان الكوفيين لايقولون بان المخففة من المثقلة فان
مذهبهم ان ان نافية واللام بمعنى الا سواء كان بعدها الجملة الاسمية
او الفعلية فالمعنى انهم يخالفون في تعميم صورة ان مع اللام او في
تعميم ما هو ان المخففة في اعتقادنا اشار الى التوجيه الاول في شرح
التسهيل والى الثاني في حواشيه ناقلا عن الشيخ جمال الدين
هشام قال بالله ربك قال صدر الافاضل الرواية بالله بالباء الموحدة و
انشد ابن جني في سر الصناعة * شلت يمينك ان قتلت لمسلما *
كانه قال انك قتلت مسلما فلذلك وجبت عليك عقوبة المتعمد اي
القتل قصاصا وهذا وان كان بيانا للواقع تسهيل للقصاص على المخاطب
كذا في شرح المفصل قوله شاذ لايقاس عليه خلافا للاخفش فانه اجاز
ان قام لانا وان قعدت لانت ود ون هذا ان يكون مضارع غيرنا سخ
كقولهم ان تزينك لنفسك وان تشينك لهيه ولايقاس عليه اجماعا
كذا في المغني قال المص في شرح المفصل وجه رد مذهب
الكوفيين اذا صح التمسك بما رد وه تقدير ضمير الشان في مثل
ذلك او تنزيل الجملة الخبرية الفعلية منزلة الاسمية كما اجروا
اما قام زيد مقام انما زيد قائم قال فتعمل اه ويشترط ان يكون
خبرها جملة ولا يجوز افراده الا اذا ذكر الاسم فيجوز الامران كذا
في المغني قوله اكثر قال المص في امالي المسائل المتفرقة الشبه في
ان المفتوحة من حيث اللفظ والمعنى والاستعمال اما اللفظ فلانها
مفتوح الاول كالماضي واما المعنى فلانها تغير معنى الجملة كالفعل

واما الاستعمال فهوان العرب عطفت على محل اسم المكسورة ولم تعطف على محل اسم المفتوحة كما لم تعطف على محل معمول الفعل قوله كما سبق في بحث ضمير الشان لكن المذكور فيه ان المفتوحة اقوى مشابهة من المكسورة ولم يذكر فيه دليله فالحق انه لاطائل تحتها قوله كقوله تعـ وان كلا لما ليوفينهم لام ليوفينهم جواب القسم ولام لما الفارقة زيدت مابعدها دفعا لكراهة اجتماع اللامين والكوفيون يجعلون النصب بفعل يفسره ليوفينهم او به نفسه وبه قال الفراء ورد بان اللام لايعرف في كلامهم بمعنى الا كذا في شرح التسهيل قوله بحسب الظ واما بحسب الحقيقة فلا ترجيح للاضعف على الاقوى لان الاقوى مغير للمعنى دون الاضعف قوله فقدروا ضمير الشان لانه يجب تقديره معمول يكون الجملة بعد تقديره كما كان قبله وما ذلك الا ضمير الشان وقيل لايلزم كون اسمها ضمير شان وقدر سيبويه ان يا ابراهيم قد صدقت الرويا انك قوله فلايلزم ترجيح الاضعف على الاقوى بل تساويهما بحسب الظ مع ترجيح الاقوى بحسب الحقيقة قوله الصالحة هي الجملة الخبرية فلانفسر بالانشائية نص عليه في شرح الالفية للشيخ السيوطي قوله سواء كانت اسمية او فعلية اذا لم يدخل عليها نواسخ المبتدأ فلابد ان تكون جملة اسمية واذا دخلت عليها جاز كونها فعلية ايضا قوله فلوانك اه بفتح الكاف والتاء وعن ابن الانباري انه نقل عن الفراء الكسر يصف نفسه بالموافقة لحبيبه فيقول اما انك في يوم الرخاء والسعة والزمان الذي لا يوجب

العود سألتني ان اذا ردك لم اتجل بك لك وطلبت رضاك وانت
صديق محبوب كذا في شرح ابيات المفصل قال ويلزمها مع الفعل
الصرف بخلاف ما اذا كان مع الاسم دان يكون خبرها جملة اسمية
او مع الفعل مع اداة الشرط فانها لا يلزمها الفارق لعدم دخول
ان المصدرية عليهما الامتناع تاويلهما بالمصدر بل اسمية المخففة
او مصدرة بلا او باداة شرط او برب او بكم نحو ان الحمد لله
رب العالمين وان لا اله الا الله وعلمت ان من يضربك اضربه
وعلمت ان رب خصم وعلمت ان كم خادم لي وقيد في التسهيل
اقتران الفعل بما ذكر بقوله غالبا احترازا عن نحو قوله علموا
ان يؤملون فجادوا قبل ان يسالوا باعظم سول وذلك ضرورة
ومنه قرأة مجاهد لمن اراد ان يتم الرضاعة وهذه عند البصريين
هي الناصبة للمضارع اهملت حملا على ما اختها قوله اي الفعل
المتصرف اه في التسهيل او بفعل يقترن غالبا ان تصرف ولم يكن
دعاء بقد او بلو او بحرف تنفيس او نفي انتهى فبيان المص والشر
رح كليهما قاصر كما لا يخفى ثم اعلم ان الشر رح ذكر الامثلة
الاربعة ما وقع ان بعد العلم اشارة الى انه يشترط في المخففة
ان يكون بعد العلم او ما يؤدي معناه او بعد الظن الغالب
الجاري مجراه نحو حسبوا ان لا يكون فتنة فيمن قرأ بالرفع بخلاف
المصدرية فانه لا يقع بعد العلم وما في حكمه فالفارق متحقق بينهما
فلذا قال المص رح في امالي المسائل المتفرقة اراد وااد خال هذه
الامور الفرق في نفس ما يقع فيه اللبس والعلم فارق منها رجي قد

يقع الذي هو بدل عنه بواسطة البعل قوله للفرق بين المخففه وبين ان
المصدرية لوقوع الالتباس بينهما اما لفظا فظر واما معنى فلكونهما
حرفي المصدر وانما جعل الفرق لان المصدرية لا يجتمع بينهما
بهذه الامور اما لفظا فلعدم جواز الفصل بينها وبين معمولها
لضعفها في العمل واما معنى فلان حروف التنفيس مخلصة للفعل
الى الاستقبال فلا يجامع الناصبة للفعل لانها ايضا مخلصة فيلزم
الاستدراك واما قد فلا يصحب فعلا دخل عليه ما يجعله مستقبلا
واما حروف النفي فلزيادة مضارة لتلك الحروف الثلاثة ولذا لا يجمع
بينهما وبما ذكرنا ظهر وجه تخصيص اختيار هذه الحروف للفرق
مع ان الفرق يحصل بمجرد الفصل قال او حروف النفي نحو علمت
ان لم يقم ولن يقوم وما قام وما يقوم قوله انه لا يحصل اه في الرضي
في بحث الحروف الناصبة للفعل ان المصدرية لا يفصل بينها
وبين الفعل شيء من حروف النفي الا بلا لكثرة دورانها في الكلام
تقول علمت ان لا يقوم فلابد من التصرف في عبارة الشرح بان يقال
المراد انه لا يحصل في جميع الصور بمجرده الفرق فانه يجتمع
في بعض الصور قوله لانه ان عني به الاستقبال فهي المخففة والا
فهي المصدرية هكذا في النسخ التي رأيناها والصواب ان عنى به
الاستقبال فهي المصدرية والا فهي المخففة لان المصدرية تخصص
المضارع للاستقبال دون المخففة قوله اي لاتشانه وهو الغالب
عليها او المتفق عليه وزعم ابن السيد انه لا يكون الا اذا كان خبرها
جامد بخلاف كان زيد اقائم او في الدار او عندك او يقوم فانها

في ذلك كله للظن لان الخبر في المعنى هو الاسم والشيء لايشبه
بنفسه ولذا يفر كاني امشي وفي الرضي الاولى انه للتشبيه ايضا
والمعنى كانك شخص قائم الا انه لما حذف الموصوف وجعل الاسم
الخبر بعينه صار الضمير في الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر
فلذلك تقول كاني امشي ولايخفى مع ما فيه من التكلف لان مقصود
القائل من كان زيدا قائما افادة الظن بقيامه لاتشبيه برجل قائم
ويجيء للتحقيق والتقريرا يضا ذكره في المغني قوله هذا الوجهان
ذكره المص في شرح المفصل وترك الثالث وهو انها لو كانت مركبة
لادى الى ان يكون مع جملة جارا ومجرورا فلايكون كلاما مستقلا
ويحتاج الى تعديرا لمتعلق ونحن نقطع بانه كلام مستقل لظهور
دفعه بانه يحصل بالتركيب احوال لم تكن قبله قوله ومذهب التحليل
اه فهي عنده للتشبيه والتاكيد في المغني انه مذهب الاكثر
حتى قيل انه كالمجمع عليه قوله وان خرجت بسبب صيرورته
جزءا قوله ونحر مشرق ويروى وصدر والمعنى واحد الحقه بالضم
معروفة واراد الحقتان ويجوز ان يكون مما يحذف منه تاء التانيث
عند التشبيه جعل النحر مشرقا لبياضه وشبه ثديه بالحقتين
في نهودهما واكتنازهما قوله ويجوز ان يقال اه في الرضي لكن
لما يلزم الفعلية التي تليها ما لزم ان المخففة من حروف العوض
قوي اضمار الشان بعدها اجراء لها مجرى ان قوله وقال
الكوفيون اه في الرضي ولايخفي اثر التكلف فيما قالوا وفيه نقل الحركة
الى المتحرك والاصل عدم التركيب انتهى قوله ومعنى الاستدراك

اه اي مرفارا مالغة ففي التاج الاستدراك دريافتن چيزي وفي الصراح استدركت تدارکت ما فات فليس السين فيه للطلب وفي الحواشي الهندية اي لطلب درك السامع بدفع ما عسى ان يتوهم فجعل البعض للطلب وعلى التقدير ين نقل في العرف من المعنى العام الى الخاص قوله اي تغايرا منصوبا بحيث يكون معنى الاول موهما النقيض الثاني قوله وجعل الشيخ الرضي الاخير اظهر لعل وجهه ان الواو العاطفة للجمع و ليس مقصود المتكلم بجاء زيد ولكن عمرو لم يجيء افادة ان الحكمين المتغايرين متحققان في نفس الامر فان المفيد لذلك جاء زيد ولم يجيء عمرو بل مجرد دفع التوهم الناشي من الكلام السابق فهو لا تمام الاول فتكون للاعتراض وما قيل ان الاعتراض لا يكون لدفع التوهم لا في اخر الكلام فمدفوع بان دفع التوهم مستفاد من لكن لا من الواو وان مختار الرضي ان الاعتراض يكون في الاخر ولذا قال ان الواو في ان الوصلية للاعتراض وعليه المحققون قوله وليت للتمني ويقال لت بابدال الباء تاء وادغامها في التاء قوله فيدخل على الممكن اي ممكن الوقوع ومستحيل الوقوع وان كان ممكنا ذاتيا ولا يدخل على واجب الوقوع فلا يقال ليت غدا يجيء في الرضي ماهية التمني محبة حصول الشيء سواء كان معه ارتقاب حصوله اولا فيستعمل في الممكن المترقب وغير المترقب وفي المحال قوله واجاز الفراء اه اي اجاز الفراء نصب الجزئين بعد ليت قياسا مطردا يدل عليه لفظ اجاز فلا يرد انه لا خلاف في جواز هذا التركيب انما الخلاف في توجيهه كما يدل عليه

بيان الشر لان ذلك البيان انما هو فيما وقع في الاستعمال قوله اتمني زيد اقائما وهو متعد الى مفعولين كذا في الحواشي الهندية قوله اي انمناه كائنا على صفة القيام يعني معني تمنى كون زيد ذات القائم تمنى حصول صفة القيام له قوله واجازه اي توجيه الكسائي مطرد في النكرة والمعرفة بخلاف ما قاله المحققون فانه لا يجرى في ليت الشباب وهو الرجيع على الغنى والشيب هو البدء الاول قوله اي ليت ايام الصبى لنا اه كائنة بدل من لنا اشار بذلك الى نيابة الجار والمجرور عن عامله المحذوف وتحمل ضميره قال ولعل للترجي وذهب الاخفش والكسائي انها تكون للتعليل بمعنى اللام وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين الى انها تكون للاستفهام ونقل البعض عن الفراء ان لعل للشك وقال بعضهم وكونها للتعليل والاستفهام والشك خطاء عند البصريين كذا في شرح التسهيل قوله وداع دعا اه يقر استجاب له واستجابه بمعنى اجابه اي رب داع دعا هل مجيب الى الندى اي هل احد يمنح المحتاجين فلم يستجبه احد فقلت ادع دعوة اخرى وارفع الصوت لعل ابى المغوار قريب منك فيجيبك ويمنحك فانه الجواد والشاعر يقول هذا على طريق التلهف والتحسر على فقد من فقد كذا في شرح ابيات الكشاف قوله وثم وقد يلحقها التاء فيختص بعطف الجمل نحو فمضيت ثمة قلت لا يعنيني قوله بكسر الهمزة وقد تفتح وقد يقلب ميمها الاولى ياء او قد نقلب نونا ويحذف ما قوله وعند الاكثرين عطف بيان او بدل لانا لم نر عاطفا يصلح للسقوط دائما ولا عاطفا ملازما لعطف

الشيء على مراد فه ويقع تفسيرا لجمل ايضا واذا وقعت بعد القول وقبل فعل مسند للضمير حكى الضمير نحو يقول استكتمته اي سألت كتمانه يقرؤ ذلك بضم التاء ولو جئت باذ مكان اي فتحت فقلت اذ كتمته لان اذ ظرف لتقول قال فالاربعة الاول الفاء للتفصيل اي الحروف العشرة بعد اشتراكها في التشريك ثلثة اقسام باعتبار حصول الحكم قسم يثبت به الحكم للتابع والمتبوع جميعا وهي الاربعة الاول وقسم يثبت به الحكم لاحدهما لا بعينه وهو او واما وام وقسم يثبت به الحكم لاحدهما بعينه وهو لا وبل ولكن ثم ان احاد كل قسم يفترق باختصاص كل منهما بمعنى لا يوجد في الاخر قال للجمع اي للجمع بين المفردين وما في حكمه في كونها مسندين او مسندا اليهما او مفعولين او حالين ونحو ذلك وبين الجملتين في حصول مضمونهما واذا دخل عليهما النفي افاد نفي المجموع اما بانتفاء جزئيه او بانتفاء احدهما واذا قصد التنصيص على الاول جيء بلا الزائدة بعد الواو نحو ما جاءني زيد ولا عمرو وقوله مطلقا آه اي لا يفهم منه الترتيب او يفهم منه الترتيب فالاربعة تشترك في مطلق الجمع والواو للجمع المطلق قوله اي حصل الفعل اه خبر لقوله فقولك بتاويل معناه قوله بمعنى انه لا يفهم اه فتعطف الشيء على مصاحبه وعلى سابقه ولاحقه فقام زيد وعمرو واحتمل ثلثة قوله وجود آكما نقل عن المبرد والكسائي وبعض الفقهاء او عدما بان يكون للمعية كما ذهب اليه بعض الحنفية [illegible] ابن مالك وكونها للمعية راجح والترتيب اكثر

وبعكسه قليل كذا في المغني قوله اي للجمع مع الترتيب في تاريخ
البيهقي الترتيب يك ازپس ديكر فراكردن فليس الجمع
بمعنى اشتراك المعطوفين في الحصول معتبرا في الترتيب فلذا
زاده الشارح بمعونة السابق فاندفع ما قيل ان الترتيب هو الجمع
الخاص فلا حاجة الى تفسيره بالجمع مع الترتيب قوله بغير مهلة
اي بشرط عدم المهلة فانه المتبادر عند الاطلاق لانه الكامل فلا
حاجة الى التصريح قوله في مطلق الترتيب لا في الترتيب المطلق
وانما لم يقل وثم للترتيب بمهلة لشناعة التكرار قوله غير ان اه
هكذا قال الجزولي وقال الرضي والذي ارى ان حتى لا مهلة فيها
بل حتى العاطفة تفيد ان المعطوف هو الجزء الفائق في القوة او
الضعف على سائر اجزاء المتبوع وقد يكون تعلق الفعل بما بعد حتى
اسبق وقد يكون في اثناء التعلق بالمتبوع فالترتيب الخارجي
لا يعتبر فيها كما لا يعتبر المهلة انما المعتبر فيها الترتيب ذهنا
من الاضعف الى الاقوى او بالعكس وسيجيء في كلام الشارح
دفعه قوله بحسب ما اقتضاه وضعها فانها موضوعة للتدرج
الذهني قوله جزء قوي او ضعيف قدر الصفة بقرينة قوله ليفيد
الى اخره والمراد بالجزء اعم مما هو جزء منه وما هو كجزء منه في
الدخول في الحكم السابق نحو اعجبني الجارية حتى حديثها ويمتنع
ان تقول حتى ولدها والضابطة انها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء
المتصل ويمتنع حيث يمتنع كذا في المغني فلا تعطف بها الجمل قوله
من حيث انه قوي قيد بذلك ليترتب عليه قال ليفيد قوة او ضعفا قوله

ليفيد متعلق بمفهوم الكلام كانه قال يعطف بها جزء من المعطوف عليه ليفيد اه قوله اي ليدل عليهما اي ليس المراد الافادة في الخارج بل في الذهن قوله فصلح لان يجعل اه ففي العاطفة معنى الجارة لانها فرعها مع معنى الواو العاطفة فلرعاية المعنيين يشترط ان تكون مدخول العاطفة جزءا ليحصل الاشتراك في الحكم قويا او ضعيفا ليحصل معنى الغاية قوله ودل انتهاء الفعل اه فيصير الكلام نصا في الشمول بخلاف ما اذا لم يذكر حتى نحو قدم الحاج قوله وثانيهما اه اشار بذلك الى دفع ما نقلت سابقا من الرضي بان مراد الجزولي بقوله غير ان المهلة في حتى اقل المهلة بحسب الذهن لا بحسب الخارج ولاشك انها معتبرة في حتى لان التدرج الذهني في تعلق الفعل باجزاء المتبوع يقتضي اعتبار المهلة في تعلقه بمدخولها قوله على رجالتهم الراجل خلاف الفارس والجمع رجل مثل صاحب وصحب ورجالة ورجال كذا في الصحاح والمشاة جمع ماش قوله كذلك الانتهاء اه يعني ان المقصر من اعتبار القوة او الضعف ليس الا ليصح جعله غاية ويحصل المقصر اعني شمول الفعل لجميع اجزاء المتبوع والانتهاء بالملاقي يفيد الشمول المذكور من غير حاجة الى اعتبار القوة او الضعف لكونه غاية في نفسه فاندفع ما قيل ما ذكره الشارح وجها لعدم دخول حتى العاطفة على الملاقي تكلف مستغنى عنه لانه اذا كان دخولها على الجزء الاضعف او الاقوى ليفيد بعطف الجزء على الكل المقتضي للمغايرة قوته او ضعفه بحيث صار مغائرا لسائر الاجزاء خارجا من الكل لا يصح ان يدخل على غير الجزء لان عطف غير الجزء

على الكل لا يفيد القوة والضعف قوله هكذا في بعض الشروح انما تمسك ببعض الشروح لكونه مذكورا فيه مشروحا والا فخصوصية حتى العاطفة بالجزء مذكورة في الرضي وغيره من الكتب قوله كما وقع في بعض الحواشي اراد به الحواشي الهندية لكنه لو لم يقل ليشمل الجار والمجرور ولم يمثل بنمت البارحة حتى الصباح لامكن توجيه كلامه بان مراده بقوله او حكما ما اعتبر كجزء منه بالنسبة الى ما نسب الى المتبوع كما في قوله اعجبتني الجارية حتى حديثها وضربتني السادات حتى عبيدهم قوله اي للدلالة اشار الى ان اللام في لاحد الامرين ليس صلة الوضع لان او ليست موضوعة لاحد الامرين مبهما عند المتكلم اي للشك بل لاحد الامرين سواء كان مبهما عند المتكلم فتكون للشك او معلوما عنده قصد به الابهام على السامع او التفصيل او الاباحة او التخيير او التسوية فان مدلول او لاحد الامرين والخصوصيات مستفادة من القرائن الا ان استعماله في الشك اشيع فلذلك بينه المص رح ومعنى كونه لاحد الامرين انه يدل على الواحد الجزئي المبهم من الامرين المذكورين كانه قائم مقام لفظ الاحد الا ان معناه جزئي محتاج الى ذكر الامرين المخصوصين بخلاف لفظ لاحد وما قيل اي لافادة احدى النسبتين من النسبة الى المتبوع او النسبة الى التابع او لثبوت الحكم لاحد الامرين من المعطوف والمعطوف عليه فتوهم لان النسبة او ثبوت الحكم ليست مدلول او انما تستفاد من الكلام الذي فيها وقرينة المتكلم بناء على ان الالفاظ لافادة ما في الاذهان قوله

الامرين اذ لا يجوز ان يراد ولا تطع واحدا منهما واطع الاخر بقرينة الاثم والكفر قوله والعموم مستفاد اه تحقيقه انه لا فرق في اصل الوضع بين المثبت والمنفي في ان الحكم على احدهما دون الاخر مثل رأيت زيدا او عمرا وما رأيت زيدا او عمرا معناهما رأيت احدهما دون الآخر واضرب زيدا او عمرا ولا تضرب زيدا او عمرا معناهما اضرب احدهما دون الاخر الا اذا كان المعدود اكثر من اثنين نحو رأيت زيدا او عمرا او خالدا وما رأيت زيدا او عمرا او خالدا فان معنى الاول رأيت احدهم دون الباقيين ومعنى الثاني ما رأيت احدهم ورأيت الباقيين وكذا الحال في الامر والنهي هذا هو مقتضي اصل الوضع ثم جرى عادتهم انه اذا استعمل لفظ احد او كلمة او في الاثبات فمعناه الواحد فقط واذا استعمل في غير الموجب فمعناه العموم في الاغلب ويجوز ان يراد الواحد فقط ايضا فيكون كالموجب ويصح حينئذ ان يقع بل كلاهما كذا في الرضي قال وام المتصلة اراد ان يبين الفرق بين الثلثة وبدء من القريب قال لازمة لهمزة الاستفهام لفظا وتقديرا دون هل لكون الهمزة عريقة في الاستفهام قوله اي غير مستعملة اه يعني ان اللازم هنا بالمعنى اللغوي المعبر عنه بالفارسية بچسپنده وليس بالمعنى المصطلح بين ارباب المعقول المفسر بما يمتنع انفكاكه عن الشيء حتى يرد ان الصواب وام المتصلة ملزومة لهمزة الاستفهام لانه حيث استعملت ام المتصلة استعملت الهمزة دون العكس قوله يليها احد المستويين والاخر الهمزة [illegible] مع الهمزة بتاويل اي المفردان بعدهما بتا ويل المضاف

اليه لاي نحو ازيد عندك ام عمرو واي ايهما عندك وافي الدار زيد
ام في السوق اي في اي الموضعين قوله بعد ثبوت احدهما نعلق
الظرف بيلي قريب من حيث اللفظ بعيد من حيث المعنى وتعلقه
بالطلب بالعكس قوله لطلب التعيين لانها مع الهمزة بمعنى اي
واين يستفهم بها عن التعيين فيكون المعطوف والمعطوف عليه
بتقدير استفهام واحد ولذلك سميت بالمتصلة واما نحو قوله تع
سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم مما اريد به التسوية فالهمزة
وام جردتا عن معنى الاستفهام واستعملتا لمجرد الاستواء فهي
معنى مجازي فلا يرد ان ام ههنا للاستواء في الواقع فلا يصح قوله
عند التكلم واختلف في تركيبه فقيل ان الفعل بتاويل المصدر مبتدأ
وسواء خبره اي انذارك وعدم انذارك سيان وقيل بالعكس لان
الاسم اولى بالابتداء وقيل سواء خبر مبتدأ محذوف اي الامران
سواء والجملة دالة علي الجزاء وقولك اقمت ام قعدت مستعار
بمعنى ان قمت او قعدت بعلاقة ان كلا من حرفي الاستفهام والشرط
يدخل علي مجهول وايد بلزوم الفعل بعد الهمزة لان الفعل لازم
للشرط قوله وح يكون تركيب اه هذا تكرار محض وتفريع للشيء
على نفسه اللهم الا ان يقرا المنقول عن سيبويه هو الكلية كما في الرضي
فالمشار اليه بقوله هذا ما يفهم من الكلام السابق اعني المخالفة
بين ماولياهما وقوله ازيدا رأيت ام عمرا كناية عن المعادلة بين
ماولياهما وح يكون تفريعا للجزئي على الكلي والاولى تركه قوله
لايعد ضعيفا اي لايقولون في العرف انه ضعيف وان كان يطلق عليه

ان فيه ضعفا بالنسبة الى الافصح قوله لانهما لايفيد ان التعيين لان نعم لتقرير ماسبق ولا لرده وما سبق ههنا ثبوت احدهما غير معين فلا يستفاد منه التعيين قوله فانه يصح اه فيه اشارة الى انه يصح جوابه بالتعيين قال المص رح في شرح الكافية فان اجيب بالتعيين فزيادة على السوال لانه يلزم من تعيين احدهما ثبوت واحد منهما فحصل الجواب مع زيادة قوله لان المقصـ آه فالسوال عن اصل النسبة فيصح الجواب بنعم ولا لدلالتهما على ثبوت النسبة او نفيهما قوله وقد يجاب آه تحقيق للمقام بان ما ذكره المصـ رح حكم اكثري وقد يجاب بام المتصلة على سبيل القلة بنفي كليهما وقد تبع الفاضل الهندي في جعل نفي كلا الامرين جواب ام المتصلة وفي العباب انه تخطية للمتكلم حيث قال فان قال لك السائل ازيد عندك ام عمرو ليس احدهما عندك كان مخطيا في السوال فتقول له ليس عندي زيد ولا عمرو فتخبره انه غلط والحق انه ان اريد بالجواب اجابة السائل فليس بجواب انه اريد به ما يكون في مقابلة سواله ومخرجا له عن التردد فهو جواب والظ هو الثاني قوله فالمشار اليه آه تفريع على تفسير ثم في الموضعين بمعني واحد قوله على شرطين احدهما ان يكون ما يليه احد المستويين والاخر الهمزة والمتفرع عليه عدم جواز التركيب المذكور والثاني لطلب التعيين والمتفرع عليه كان جوابها بالتعيين قوله لايخلو عن سماجة لان المذكور سابقا حكم واحد لاحكمان حتى يشار الي كل منهما استقلالا وفيه رد على الفاضل الهندي لكن فيه ان اعادة اسم الاشارة تقتضي ان

يكون المشار اليه بالثاني غير الاول دفعا للتكرار قوله على طريق
اللف والنشر اي لف الشرطين ونشر الحكمين قوله لكان اخصر
واحسن لكن ما ذكره المصر اظهر لعدم الاحتمال فيه على تقدير
جعل كل واحد منهما اشارة الى شرط قوله في الاضراب عن الاول سواء
كان لتدارك الغلط كما في مثال المتن اولمجرد الانتقال من كلام الى
كلام كما في قوله تعالى ام يقولون افتريه فلا يليهما الا الجملة اما
ظاهر الجزئين نحو ازيد عندك ام عمر وعندك او مقدرا احدهما
كما في مثال المتن قوله للشك في الثاني هذا بالنظر الى اصل المعنى
وقد يجيئ للانكار نحو ام يقولون افتريه وقد يجيئ بمعنى بل وحده كقوله
تعالى ام انا خير من هذا الذي هو مهين ونحو ام هل تستوي الظلمات
والنور قوله اي ان القطيعة وهي الطائفة من البقر والغنم والجمع
اقاطع على غير قياس كانهم جمعوا اقطعا كذا في الصحاح قوله كما
تقول ازيد عندك ام عمرو اه هكذا في النسخ التي رايتها والصواب
ام عمرو عندك بذكر الخبر ولعله سقط من القلم الناسخ لما في اللباب
والرضي من لزوم لفظ الجملة بعد ام المنقطعة في الاستفهام بالهمزة
خيفة اللبس وحين ذكر الخبر يكون ظاهرا في المنقطعة مع جواز كونها
متصلة لاشتراك الجملتين في الخبر مع تساوي النظم والتفصيل ان
ما بعد ام ان كان مفردا لفظا وتقديرا فهي متصلة ويلزمها الهمزة
اما للاستفهام الطلبي او للتسوية لفظا ويجوز تقديرها في الشعر ويقع
هل قليلا وان كان جملة فان لم يكن قبلها همزة الاستفهام الطلبي سواء
كان خبرا او استفهاما ما يعتبر الهمزة او بالهمزة للانكار فهي منقطعة

وان كان قبلها همزة الاستفهام الطلبي فان كانت الجملتان فعليتين
مشتركتين في الفاعل فهي متصلة وان كانتا فعليتين مشركتين
في الفعل متساويتي النظم او اسميتين مشتركتين في جزء فالاولى
ان يكون منقطعة لامكان وقوع المفرد بعدها فعدول الى الجملة
دليل الانقطاع وان كانت الجملتان غير مشتركتين في جزء سواء
اشتركتا في فضلة اولا فهي منقطعة عند المتاخرين خلافا للمص
والاندلسي فانهما يجوزان الامرين وقال الرضي ان وقع الاختلاف
يكون احدهما اسمية والاخرى فعلية او بتقديم خبر احدى
الاسميتين وتاخير خبر الاخرى او كانتا مشتركتين في جزء غير
متساويتي النظم نحو ازيد عندك ام عندك عمرو فالظاهر الانقطاع
قوله اي غير مستعملة الا معها اي غير مستعملة اما العاطفة الا مع
اما قبل المعطوف عليه فاذ اللزوم بالمعنى المتعارف ومن حيث
الاستعمال قوله يعني اذا عطف آه اريد العطف بقرينة قوله ثم عطف
وفي المغني انهم يعتبرون بالفعل عن ارادته واكثر ذلك بعد اداة
الشرط وفيه اشارة الى ان المراد بالمعطوف في المتن ما اريد العطف
عليه لانه يصير معطوفا عليه بعد ذكر اما العاطفة لا قبله والعبارة
تقتضي ذلك قوله يلزم ان يصدره افاد ان قبل ظرف للازمه وانما قال
المص مع اما وفيما سبق لازمة للهمزة لان ام المتصلة لكونها بمعنى
اي الامرين يقتضي الاستفهام الطلبي فالهمزة لازمة له بخلاف اما فانها
موضوعة لاحد الامرين فهي تدل على شك المتكلم وابهامه من ابتداء
التكلم الى تمامه لانه عرض له في اثناء التكلم والتزام اما الاولى

لاجل افادة المخاطب ذلك من اول الامر ولذلك قد يترك اما الاولى في الشعر فهي لازمة معها لالها قوله يجوز ان يصدرا ه فمبني الكلام اما على احد الشيئين واما مع او فان تقدم اما فهو كذلك وان لم تقدم جاز ان يعرض للمتكلم معنى الشك او الابهام بعد ذكر المعطوف عليه قوله والجواب اه الجوابان ذكرهما المصر في شرح المفصل قوله بل للتنبيه على الشك اه هذا اولى مما ذكره المصر رح من ان الاولى للشك المحض من غير عطف والثانية لهما جميعا قوله لعطفها على اما الاولى وفائدته التنبيه على ارتباط ما بعدها بما قبلها وليس ابتداء كلام في الرضي عطف الحرف على الحرف غير موجود في كلامهم فالصواب ان الواو زائدة لتاكيد العطف المجيئ اما غير عاطفة ووجب لمقارنتهما غير العاطفة في التركيب بخلاف لكن ويمكن ان يقدر مراده ان الواو لعطف اما الثانية مع مدخولها على اما الاولى مع مدخولها لافادة الارتباط وعدم البدء واما لعطف مدخولها على مدخول اما الاولى لافادة الشك قوله فكلمة لا لنفي الحكم اه فلا تجيئ الابعد الاثبات اللفظي او المعنوي ونحو ما زال نائما لا قائما ولا يعطف بها الا الاسم وعطف المضارع بها نادر قوله لصرف الحكم اه هذا التفصيل في المفرد ببل واما في عطف الجملة على الجملة فللاضراب اما بالابطال نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون واما بالانتقال من غرض اه نحو قد افلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحيوة الدنيا وهي في ذلك كله حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح كذا في المغني

فلذا لم يتعرض له الشر ويجوز ان يوافق مابعدها لما قبلها اثباتا ونفيا
قال الله تع ائكم لتأتون الرجال شهوة من دون النساء بل انتم قوم
تجهلون وقوله تع ام يقولون افتراه بل هو الحق من ربك قوله والاخبار
الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد اي ذكره لم يكن مهما او خطاء
عمد او سهوا وليس المراد انه وقع لا بطريق القصد قوله والمعطوف
عليه في حكم المسكوت عنه فهو في النفي والاثبات على طريق
واحد قوله تثبت الحكم المنفي اه كلمة عن متعلقة بالنفي واللام
تثبت ولذا قالوا لا يجوز النصب في ما زيد قائما بل قاعدا ويتعين
الرفع قوله في حكم المسكوت عنه جاز ان يثبت وان لا يثبت قوله
فهي نقيضة لا في ان ما قبلها يجب ان يكون منفيا وما قبل لا مثبتا
اذ لا يكون في المفرد معنى النفي لان حروف النفي انما تدخل
الجمل فلا بد ان يكون لكن بعد النفي قوله فتكون لايجاب اه اي
لاثبات ما انتفى عن المتبوع مع الاستدراك قوله فتكون لازمة اه
اي الانتفاء عن الاولى باق بحاله ما لم يقع الحكم به غلطا وانما جيء
بلكن لدفع التوهم قوله وان كانت في عطف الجملة اه اشارة الى
جواز لكن الداخلة على الجملة عاطفة وهو مختار الزمخشري فلا يحسن
الوقف على ما قبلها وقال الجزولي مخففة فيحسن الوقف على ماقبلها
لكونها حرف ابتداء اه وقال يونس انها في جميع مواقعها مخففة
لجواز دخول الواو عليها ففي المفرد يقدر العامل بعدها ويشكل ذلك
اذا وليها بلا جار نحو ما مررت بزيد لكن عمرو والقول بجر الجوار
والتقدير لكن عمرو مررت به تكلف اذ جر الجوار ليس بقياسي

وقيل انه مجرور ربما رمقدر منذ اكله اذ الم يدخل الواو واما مع الواو فهي ليست بعاطفة اتفاقا كذا في الرضي وفيه انه نقل في المغني عن ابن عصفور وابن كيسان ان لكن عاطفة والواو زائدة قوله حرف التنبيه قال المص رح في امالي المسائل المتفرقة تسميتها حروف التنبيه اولى من تسميتها بحروف الاستفتاح لان اضافتها الى المعنى المختص بها اولى من اضافتها الى امر ليس من دلالتها والتنبيه من دلالة هذه الحروف بخلاف الاستفتاح وفي المغني يقول المعربون فيها حرف استفتاح فيبينون مكانها ويهملون معناها وفي بعض الشروح حروف التنبيه وضعت لتنبيه المخاطب قبل الشروع في الكلام وتحريضه على حسن الاستماع فاندفع ما قيل انها اصوات وضعت لغرض التنبيه فالاليق ان يجعل من قبيل حروف الزيادة قوله يصدر بها الجمل اه اي يؤتى بها في صدر الجمل الاسمية والفعلية والخبرية والانشائية الطلبية وغيرها فالا واما واجبتا التصدير وها جائزة الا اذا فصل بينه وبين اسم الاشارة نحوها لعمر والله ذا قوله حتى لا يغفل اه ومع ذلك يفيد الا واما تحقيق ما بعدهما لتركبهما من همزة الاستفهام الانكاري وحرف النفي ولذلك لايكاد يقع الجملة بعدها الا للصدارة بما يتلقى به القسم نحو الا ان اولياء الله واما من مقدمات اليمين واما والذي لا يعلم الغيب غيره قوله والتي لا تتعين معنيها اه لانها موضوعة للجزئيات بالوضع العام او للمعنى العام بشرط الاستعمال في الجزئيات وعلى كلا التقديرين ما يدل على تعيين المراد بها الاشارة قوله حروف

التداء بالكسر والمد او ازدادن مضر رنادى وقد يضم تجعله من قبيل الاصوات كالصراخ والبكاء واصطلاحا طلب الاقبال بحرف نائب لانوعو وقيل انها اسماء الافعال لتمامها بما بعدة ورده المص بان بناءه بعضها ليس بنا الاسم وبانه ليس لها مرفوع لعدم التقدم ولا متكلم لامتناع الشاذة في اسماء الافعال ولا مخاطب لانه مدعو لاداع قوله لانها تستعمل اه وفي الاستغاثة والندبة للبعيد حقيقة او حكما كالساهي والنائم والمتحير ووجه التخصيص ان نداء البعيد يحتاج الى رفع الصوت وذلك بكثرة الحروف والمد وهما متحققان في ايا وهيا ومنتفيان في اي والهمزة والمد متحقق دون الكثرة في يا فلذا يصح للقريب والبعيد وبهذا اظهر كون اي للقريب والهمزة للاقرب قال نعم فيه اربع لغات فتح العين وكسرها وتبديلها هاء اوكسر النون اتباعا لكسر العين قوله وجه تسميتها اه وهو ان في جميعها معنى الايجاب اي التحقيق وليس المراد به مايقابل النفي حتى يحتاج الى تكلف في غير بلى قوله اي محققة لمضمونه اي ليس المراد بالتقرير التاكيد فانه انما يوجد فيما بعد الخبر بل التحقيق يعني راست كردن سخن كذا في الصراح وانما زاد لفظ المضمون لان نعم يجيئ بعد الامر والنهي والتحضيض والعرض والاستفهام والخبر وفيما سوى الخبر تحقق ما هو مضمون السابق والمقصر منه المطلوب والمستفهم منه وقد يقع في صدر الكلام نحو نعم هذه اطلالهم والحق ان هذا جواب لسوال مقدر قوله استفهاما كان او خبرا الظاهر ان يقول انشاء كان او خبرا ليفيد جواز تقريره غير الاستفهام

مما سبق الآن مقصوده بيان عدم الفرق بين الاستفهام عن الاثبات
والاستفهام عن النفي ولذا لم يتعرض لامثلة الخبر اثباتا ونفيا لظهور
عدم الفرق بينهما نحو قولك نعم لمن قال قام زيد اوما قام زيد تصديقا
له قوله وبلى في جواب الم يقم زيد آه ذكره ههنا توطية لبيان عدم
صحة نعم في جواب الست بربكم وصحته ولو قال فلو قيل نعم في جواب
الست بربكم لكان كفرا اه لكان اخصر واحفظ من الحوالة الى ما بعده
ومن لزوم التكرار في بيان معنى الست بربكم قالوا بلى كما لا يخفي
قوله لكان كفرا كما روي عن ابن عباس رض قوله تصديقا للاثبات
لا تقريرا لما بعد همزة الاستفهام فلا يكون جوابا للاستفهام لان
جواب الاستفهام يكون بما بعده قوله من انكار النفي فالهمزة
للانكار وانكار النفي اثبات وفي الرضي انها للتقرير اي للحمل على
الاقرار قوله في العرف الطاري على الوضع ولذا قال بعضهم لو قال
بلى في جواب الست بربكم لا يكفر قوله بعد الاستفهام بالهمزة اوبهل
وكذا جميع حروف الايجاب لان اسماء الاستفهام كانها لطلب
التعيين وحروف الايجاب لتقرير الحكم قوله وذكر ابن مالك رح
ان اي اه في المغني ان اي بمعنى نعم يقع بعد قام زيد وهل قام زيد
واضرب زيدا ونحوهن كما يقع نعم بعدهن وزعم ابن الحاجب انها
تقع بعد الاستفهام قوله اي لا تستعمل الا مع القسم فاللزوم بالمعنى
المتعارف وفي الاستعمال قوله تقول اي والله واذا اسقطت الواو
جاز اسكان الياء وفتحها كما في من مع اللام وحذفها وعلى الاول
يلتقي ساكنان على غير حدهما لكونهما في كلمتين ومع ذلك

ضعيف لان شرط المد فم في غير حرف المد ان يكون له في الاصل حركة وليس اللام اصل في الحركة قوله واجل بسكون اللام جعله المغني مثل نعم والاختصاص قول الزمخشري وابن مالك وجماعة وقال ابن خروف اكثر ما يكون بعده قوله للمخبر قد اتاك زيد اه الخبير مفعول للمخبر واي قد اتاك تفسير اجل وجير وان قوله نحو قول ابن الزبير اه روي ان عبد الله ابن الزبير اتاه فقال له ابن شريك فقال يا امير المؤمنين ان ناقتي دبرت ونقبت حتى وصلت اليك فقال له ارقعها لنبت واخصفها بهلب وسر بها البردين فقال اني جئتك مستمنحا لا مستعجلا فلعن الله ناقة حملتني اليك فقال ابن الزبير ان وراكبها التبت الراحة والهلب القشر والبردين اول اليوم واخره والاستمناح طلب العطاء قوله من جوى جهد في القاموس الجوى هوى باطن والحزن والحرقة وشدة الوجد وتطاول المرض وداء في الصدر وكلها في البيت حسن قوله اي اصل المعنى وهو ما قصد افادته للمخاطب بدون الا تخيل فالمعنى المستفاد منها تكرار الحكم بخلاف ان ولام الابتداء فان اصل المعنى وهو الحكم مع التحقيق لرد الانكار يتخيل بدونهما وحاصله انهما للتحقيق والتثبيت دون التاكيد وفرق ما بينهما هذا اذا قلت ان التاكيد معناها واما اذا قلنا انه غرض منها على ما يدل عليه عبارة القاضي في تفسير قوله تع ان الله لا يستحيي ان يضرب مثلا ما الاية وعدها من الحروف لتنزيل الغرض منزلة المعنى فالفرق اظهر واما اسماه التاكيد فلا سميتها لم يطلق عليها زوائد قوله ان وان قيل لم يبينوا

في ان هل هي ان الشرطية او النافية او المخففة من المثقلة وفي ان هي المخففة او الناصبة او المفسرة والاحتمال قائم وهو سهو فانهما غيرها كذا ذكرهما معا بلا خلاف في المغني وذكر فيها ايضا الاخفش بان ان الزائدة تنصب المضارع كمن والباء الزائدتين وجعل منه قوله نحو ومالنا ان لا نتوكل على الله ومالنا ان لا نقاتل في سبيل الله وقال غيره انها مصدرية وانما لم يجز للزائدة ان تعمل لعدم اختصاصها بالافعال بخلاف حرف الجر الزائد فانه كالحروف المعدي في الاختصاص بالاسم فلذلك عمل ثم قال ولامعنى لان الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد قال مع ما النافية دخلت على جملة فعلية كما في الشرح او اسمية كقوله فما ان طبنا جبن وفي هذه الحالة تكف ما الحجازية عن العمل وقلما تزاد بعد ما الموصولة الاسمية بعد الاستفتاحية قوله ولمع مع لما قال صاحب المغني انه سهو ورد بان نسبة السهو سهو وفي الرضي زيادة المفتوحة بعد لما هي المشهورة تقول لما ان جلست جلسة فتحا وكسرا والفتح اشهر قوله نحو كان ظبية اه ا وله ويوما توافينا بوجه مقسم الموافاة الملاقاة والضمير للحبيبة والقسام الحسن وفلان قسيم الوجه ومقسم الوجه العطو التناول برفع الراس واليدين والناضر الشديد الخضرة ويروى وارق اي الشجرة الخضراء والسلم بفتحتين شجر يعظم وله شوك قوله على تقديرر واية اه ويروى بنصب ظبية على اعمال كان المخففة وبرفعها على الغائها و اعمالها في ضمير الشان المحذوف والمعنى تاتينا هذه المرأة يوما

بوجه حسن لم يخل عن الحسن موضع منه كانها في حسن هيئتها وامتداد وجهها كظبية تمد عنقها الى غصن ناضر من هذا الشجر وصف الكلمة بهذا لانها بهذا الحال تزداد حسنا قوله وما تزيل عن الوضي لم يعدلوا ما الكافة وان لم يكن لها معنى من الزوائد لان لها تاثيرا قويا وهو منع العامل من العمل وتهيئة الدخول ما لم يكن ان يدخله وفي المغني ما هامن الزوائد حيث قال فهي اي الزائدة نوعان كافة وغير كافة قوله حال كون اه يعني ان شرطا حاله من الكلمات الخمسة المذكورة مع ما وفائدته انها تستعمل شرطا وغير شرط وزيادة ما يجعلها مختصة بحال الشرطية قوله نحو لا اقسم بيوم القيامة ذهب اليه جماعة ثم اختلفوا فقيل زيدت توطية لنفي الجواب لا اقسم بيوم القيامة لا تتركون سدى ورد بانه قد يجيء الجواب بعدها مثبتا نحو لقد خلقنا الانسان في كبد وقيل زيدت لمجرد التاكيد ورد بانها لا تزاد كذلك صدرا بل حشوا وفيه نظر وذهب جماعة الى انها نافية فقيل المنفي اقسم على ان يكون اخبارا لا انشاء اي لا اعظم بالاقسام به لاستحقاقه اعظاما فوق ذلك قاله الزمخشري وقيل المنفي شيء متقدم وهو ما حكي عنهم كثيرا من انكار البعث اي ليس الامر كذلك ثم استونف القسم كذا في التسهيل قوله في صورة نفي القسم وان لم يكن نفيا حقيقة لان معنى القسم مقصود قوله كقوله في بئر لا حور آه تمامه بافكه حتى اذا الصبح جشر البيت للعجاج الحور الهلكة كذا في الصحاح ويقع حور في محاورة اي نقصان في نقصان ويحتمل

ان يكون اسم جمع لحائر بمعنى الهالك وقيل هو بير يسكنها الجن
والمراد المهلكة والا فك الكذب حشر الصبح الفلق قيل يصف
فاسقا وكافرا سوى باباطيله في بير المهلكة او النقصان وفي الهالك
الهالكين وما علم بفرط غفلته انه صار فيها حتى اذا انفذ ابيات
الشبه او قامة القيامت علم ذلك لكن لا ينفعه ذلك العلم ويحتمل
ان يكون وصفا لرجل جري خو فر في المهالك سار في مساكن الجن
ومعنى الافك انه يكذب نفسه اذا حدثته بشيئ منها ولا يصدقها
فيه والمعنى سار ليلا هذا الرجل لجرأته في مهاوي الهلاك او في
المواضع الخالية يسكنها الجن حتى اضاء الصبح وما شعر به اي القى
بيده في المهلكة وهو غافل عن ذلك لعدم مبالاته وهذا المعنى
اشبه بمذهب العرب كذا في شرح ابيات المفصل قوله والحور
الهلكة بفتح الهاء واللام الهلاك كذا في شمس العلوم وكذا الهلك
بضم الها وسكون اللام واما الهلكة بوزن الغرفة فلم توجد في
الكتب المتداولة والشارح حمله على صيغة الجمع كالطلبة فجعل
الحور جمع حائر جريا على القياس فان فاعلا اذا كان صفة يجمع
على فعل لكن لم يوجد في الكتب حور جمع حائر بل يجمع
حورا او احور قوله فهي تفسير كل مبهم وفي التسهيل اي ان هالبا
فيما سوى فيه معنى القول وفي شرحه وليس كذلك بل يقع في نحو
كتبت اليه اي قم وذهب قوم الى ان اي المفسرة اسم فعل
معناه اعوا وافهموا فهي كصه ومه قوله تقرر المظروف في الظرف اه
لما كان مظروفية اللفظ للمعنى غير ظاهرة بينه بانه على التشبيه

في حق عدم انفكاك اللفظ الموضوع عن المعنى كما لا ينفك
المظروف عن الظرف بخلاف ظرفية اللفظ له فانها ظاهرة ولذلك
قيل الالفاظ قوالب المعاني لان المتكلم يورد الالفاظ على وفقها
ز[illegible] يأخذ [illegible] منها ولان المقصود من اللفظ معناه قوله فلا يقع
بعد صريح القول وذلك لان ان المفسرة مشروطة بان يسبق بجملة
فلذلك غلط من جعل منها واخر دعويهم ان الحمد لله رب العلمين
وان يتأخر عنها جملة فلا يجوز ذكرت عسجدا اي ذهبا وصريح
القول يقع مفعوله الجملة فلا حاجة الى ايراد ان وما ليس فيه معنى
القول لا يكون مفعوله جملة قوله وقوله تعـ ما قلت لهم الخ جملة
مستانفة وليس عطفا على قوله قولك لانه ليس مثالا لما يكون مفسرة
للمفعول المقدر ولا بيانا لفائدة قيد في الاكثر اذ الواجب ح تاخيره
عن قوله وقد يفسر بها المفعول به الخ بل هو رد لما توهم من انها
قد تكون تفسيرا للقول الصريح استدلالا بهذه الاية فالفاء في قوله
ان اعبدوا الله اما على تقدير اوزائدة في خبر المبتدأ على
مذهب الاخفش رح والعائد الى المبتدأ الاول محذوف اي فيه قوله
تفسير للضمير في به وما قيل انه لا يجوز ان يكون ان اعبدوا الله
ربي وربكم مامورا به فلابد من تقدير القول اي ما امرتني بقوله
فح يكون تفسيرا الصريح القول فالجواب ان المامور به المحكي
هو واعبدوا الله العيسى وقوله ربي وربكم من كلام عيسى انما
اردف به الكلام المحكي تعظيما لشانه سبحانه كما قال الزمخشري
في قوله تعـ انا قتلنا المسيح عيسى ابن مريم رسول الله والى هذا

اشارة في كلام الشر حيث اكتفي على ان اعبد والله في كونه
تفسيراللضمير ونجوز ان يصرف التعبير الى المعنى بان يكون
عيسى قد حكى قوله تع بعبارة اخرى كانه قال الله تع مرهم ان
اعبد والله ربك وربهم ونظيره قوله تع فحق علينا قول ربنا انا
لذائقون والاصل انكم لذائقون وفي الرضي ان القول المقدر
كغير الصريح قوله لانه مفعول لصريح القول اذا لم يأول قلت
بامرت فلايرد ان الزمخشري جوز ان يكون تفسيرا للقول على
تاويله بالامراي ما امرتهم اي بما امرتني به وقال ابوعلي الفارسي
يجوز ان يكون ان في الاية مصدرية بدلا من ما اومن الضمير
المجرور في به وما قيل ان العبارة لايعمل فيها القول وان
المبدل منه في حكم الساقط فيبقى الصلة بلا عائد فمدفوع بان
القول يأول بالامروان العائد موجود لفظا وكذا ما قيل ان عطف
البيان بمنزلة النعت في المشتقات فكما ان الضمير لا ينعت
لايعطف عليه لان ما ينزل منزلة الشيء لا يلزم ان يثبت جميع
احكامه له قوله وقد يفسراه بيان لفائدة قيد في الاكثر ولم يجعل
الاية السابقة بيانا لفائدة القيد لانها ليست نصا في كونها
مفسرة قوله اي للجملة الفعلية التفسيرالاول لبيان الموصوف
والثاني لبيان معنى اللام والفعل ويختص ان بالفعل المتصرف
مضارعا كان اوماضيا اوامرا ونهيا نحوكتبت اليه ان قم وهذا
هوالصحيح وقيل انها لاتوصل بالامروكل ما يسمع فيه فهي تفسيرية
وتقع في موضعين في الابتداء فيكون في موضع رفع نحووان

تصوموا خير لكم وبعد لفظ دال على معنى غير اليقين فيكون في موضع رفع ونصب وجر وما تكون غير زمانية كما في مثال الشرح زمانية نحو ما دمت حيا اي مدة دوامي حيا فحذف الظرف وخلفته ما مع صلتها وما نقله من نهج البلاغة من هذا القبيل فان مجرورف اه مصدر التكثير والحض على الشيء طلبه والحث عليه وهذه الحروف ظاهرها انها مركبة كما في المفتاح ويحتمل ان يكون الا اصلها هلا ابدلت الهاء همزة قوله مثل دنين وهلا مخففة اسم فعل بمعنى عجل لحث غير العاقل والا مخففة حرف تنبيه وعرض واستفهام نفي قوله وفي بعض النسخ وبلزم الفعل فعلى الاول اللزوم بالمعنى المتعارف وعلى الثاني بالمعنى اللغوي والا قيد وتلزم الجملة الفعلية الخبرية فانها لاتدخل الانشاء لامتناع الحض عليه وقيل تدخل الاسمية كقوله *نبئت ليلى ارسلت بشفاعة *فهلا نفس ليلى شفيعها* واول باضمار كان الشانية وبهلا شفعت نفس ليلى وشفيعها خبر لمحذوف اي هي شفيعتها قوله نحو هلا ضربت اه في تخصيص الامثلة بالاثبات اشارة الى عدم دخولها على المنفي قوله نحو هلا زيدا ضربته اه واذا تقدم الظرف نحو لولا اذ سمعتموه قلتم فهو معمول للفعل المتاخر لتوسعهم فيه قوله فمعناها اي اذا علمت انها تدخل المضارع والماضي فمعناه في الماضي اي مايستعمل فيه اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم لان التحضيض على مافات يستتبع التوبيخ واللوم اذ لا معنى للحض على مافات سواء كان معنى حقيقيا او مجازيا او

كما ذيا والظاهر الاخير لما سيجيء انها لا تخرج عن الحض على مثل
مافات وفي المفتاح وفي الماضي للتنديم التنديم پشيمان كردن والتوبيخ
سرزنش كردن واللوم ملامت كردن وهذه المعاني كلها لازمة للحض
على ما فات فان كان المخاطب ذا شرف فتنديم والا فتوبيخ ولوم قوله
بمعنى الامر الا انه طلب بحث وازعاج ومع ذلك لا يخرج عن توبيخ ولوم
على انه كان المخاطب ان يفعله قبل الطلب منه وقد يكون للطلب
من غير تحضيض وتوبيخ بل بتادب فيكون للعرض قوله ولا يا ون اه
عطف على قوله فمعناه اذا دخلت اه قوله الا انها تستعمل اه بمعنى
لكن دفع لتوهم اطلاق حروف التحضيض على ما دخلت على الماضي
لان اطلاق هذه الاسماء عليها بالمعنى الاضافي لا بالنقل كما مر ولذا
سماها السكاكي في المفتاح الحروف التنديم والتحضيض قوله فكانها
للتحضيض اه هذا فيما يمكن له مثل واما فيما لا يمكن ذلك نحو قوله
عليه الصلوة والسلام هلا شققت قلبه فلا قوله وحروف لتوقع
اضافوا الى التوقع والتقريب من جملة معانيها الخمسة لاختصاصه
بهما وللرد على من قال انها ليست للتوقع في الماضي ولمن ذهب الى
انه ليس للتوقع مطلقا وهذه المعاني لقد اذا كان حرفا وقد تستعمل
اسما بمعنى حسب مبنيا عند البصريين لمشابهته الحرفية فيقولون
قد زيد درهم وبنون الوقاية نحو قدني درهما معربا عند الكوفية
فيقولون قد زيد بالرفع وقدي ويستعمل اسم فعل بمعنى كفي نحو
قد درهم زيدا وقدني اي كفي قوله اذا دخلت آه اشار الى انه
لا يدخل فعل الطلب وشرط في الماضي ان يكون مثبتا ومتصرفا لان

غير المتصرف ليست للمضي حتى يقرب الى الحال ولعله اراد الماضي المجرد الغير المشابهة بالحروف بقرينة الاطلاق قوله متوقعا للمخاطب قبل الاخبار فلا يرد ما توهم القائل بانه ليس التوقع في الماضي لان المضي ينافي التوقع قوله واقعا اه اي واقعا في الزمان الماضي القريب عن الحال قوله وقد يكون اه اشار الى ان هذا الاستعمال قليل ولذا كره الخليل قوله المجرد اه لاطلاق قرينة التجريد قوله وقد يستعمل للتحقيق اه وقيل وقد يستعمل للتحقيق مع التكثير وجعل الاية من هذا القبيل قوله ويجوز الفصل آه ويجوز حذف معلها * نحوا فد الترحل غير ان ركابنا * لما تنزل برحالنا وكان قد * قال الهمزة وهل واما الا فعلت بمعنى هل فعلت على ماحكاه قطرب عن ابي عبيدة فيطلب الهاء همزة قوله تدخلان اه اشار الى تعدد المثال للاشارة الى هذا العموم قوله لان الهمزة اه اشار الى ان قوله وكذلك هل ليس على عمومه بدليل قوله والهمزة اعم تصرفا وكانه في معنى الاستثناء من هذا الحكم ولذا ذكره الشارح هنا والا فالاوجه ذكره في ذيل قوله تقول ازيدا ضربت كما يشير اليه قوله لما عرفت قوله الاعلى شذوذ اي على استعمال غير فصيح لما صرح في المفتاح بفتحها قوله تذكرت عهودا بالحمى اه العهود جمع عهد بمعنى والحمى كالى ما يحمى من الكلاء مصدر بمعنى المحمي والمراد ههنا الارض التي فيها الكلاء وحنت اما من الحنو بمعنى الميل او من الحنين الشوق والالف بكسر الهمزة وسكون اللام الاليف يقع حنت الاليف الى الاليف المعانقة والاغوش كه فتن

وتسلت عنه الظر انسلت عنه على ما في الصراح اسلاء بي غم كردن انسلاء لازم منه واما التسلي ففي القاموس انه بمعنى النسيان وفي الصحاح والتاج الانكشاف وشيء منهما لايناسب المقام الا ان يراد تسلت همها عنه على حذف المضاف وذا هلة حال معللة اي لاجل ذهولها عن الفعل والكلام تصوير وتمثيل لحال هل بحال العاشق والمقصر انه اذا امكن مراعاة حالها الاصلي قبح تركها قوله اي التصرف فيها يعني ان تعرفا تمييز عن النسبة والمعنى اعم تصرفها ومعنى الاضافة التصرف فيها لا تصرفها في شيء بان يكون الاضافة الى الفاعل واحترز بقوله باعتبار استعمالها عن التصرف فيها من حيث الذات فانه لا تصرف في الهمزة بخلاف هل فانه تصرف فيها بقلب الهاء همزة وقيل معناه تصرفها اشمل لانها متصرفة في جمل بالنقل من الاخبار الى الاستخبار ولايتاتى هذا التصرف من هل وهذا اعذب من تفسير الشرح وفيه انه ان اراد بقوله لايتاتى هذا التصرف من هل انه يدخل على جمل يدخل عليها الهمزة الا انه لايتصرف فيها فبط وان اراد انه لايدخل عليها حتى يتصرف فيها فمسلم لكن هذا فرع العموم في الاستعمال فالحق احق ان يتبع قوله على وجه الانكار التوبيخي اي ما بعدها ما كان ينبغي ان يقع وان فاعله ملوم نحو اتعبدون ما تنحتون وقد تجيء الانكار الابطالي اي ان ما بعدها غير واقع وان مدعيه كاذب نحو افاصفكم ربكم بالبنين ولا فادتها نفي ما عداها لزم ثبوته ان كان منفيا لان نفي النفي اثبات ومنه اليس الله بكاف عبده والانكار بقسميه مختص

بالهمزة فلو حمل الشر المثال على مجيئها للانكار مطلقا بان يقول باستعمال الهمزة للانكار ما دخلت عليه لكان اشمل وافيد قوله محذوف بالحقيقة اذ لامعنى للاستفهام عن الضرب الذي هو معلوم الوجود في الانكار التوبيخي اومعلوم الانتفاء في الانكار الابطالي بخلاف الرجاء فانه امر خفي واقترانه بالحال الذي ينافيه يدل على عدم استحسانه وهذا مبني على استعمال الهمزة في الاستفهام وكون الانكار متولدا منه واما على تقدير كونها مستعملة في الانكار فالوجه ما ذكره في المفتاح من ان هل مختص بالاستقبال ولامعنى لانكار ما لم يقع قوله هي الاصل في بابها اي غير دخيل فيه والاقوى لكونها موضوعة له انسب واليق عند العقل ثم اختص الاستعمال بماهو الانسب عند العقل فلا يرد انه لايدل على عدم جواز جعل هل معادلة لام بل على عدم الانسبية قال واثم اذا ماوقع اه اشارة الى الايات الثلث اعني قوله تعا ثم اذا ماوقع امنتم به وقوله افمن كان على بينة من ربه وقوله تعا ومن كان ميتا فاحييناه وجعلناله نورا يمشي به في الناس كمن مثله في الظلمات فمدخول العاطف عطف على السابق عند الجمهور وعلى مقدر عند الزمخشري تقدير الاول اذا جاء وقت العذاب وقع ثم اذا ما وقع امنتم به وتقدير الثاني امن كان مومنا كمن كان فاسقا فمن كان على بينة كمن ليس كذلك على حذف الجزوكذا تقدير الثالث قوله بادخال الهمزة اه رعاية لتمام التصدير لواقتها في الاستفهام فان العاطف لكونه رابطا لمدخوله بما قبله لودخل على الهمزة يكون لها تعلق بما قبلها

بخلاف هل فانها لعدم عراقتها في الاستفهام لاتقتضي كمال التصدير
وهذا عند الجمهور وقال الزمخشري ان الهمزة داخلة على مقدر
معطوف عليه مناسب للمعطوف قال الرضي والحق ما قاله الجمهور
اذ لو كان المعطوف عليه مقدرا لجاز وقوعها في اول الكلام من غير
ان يتقدم مايصح عطفه عليه مع انه لم يجيء الاستعمال الامبنيا على
كلام وفي المغني قد جزم الزمخشري بذلك في مواضع من الكشاف
منها قوله تعالى أفأمن اهل القرى انه عطف على أخذناهم وقوله تع
أئنا لمبعوثون أو آباؤنا الاولون آباؤنا عطف على ضمير مبعوثون
واكتفى بالفصل بالهمزة وجواز الوجهين في موضع وقال أفغير
دين الله يبغون دخلت همزة الانكار على الفاء العاطفة جملة ثم
توسطت الهمزة بينهما ويجوز ان يعطف على محذوف اي يتولون
فغير دين الله يبغون وفيه ما لا انما انه لو كان المعطوف مقدرا لجاز
وقوعها في اول الكلام فانه يجوز ان يكون وقوعها في مواضعها
تعلق بما قبلها وان كان المعطوف عليه مقدرا على ان الجواز لاينافي
عدم الاستعمال واما ما ذكره صاحب المغني فانما يتم لو لم يجوز
الزمخشري ما قاله الجمهور اصلا اما لو كان مقصوده منع تعيين
التقديم على العاطف فلا وهو الظ من كلامه قوله بخلاف هل متعلق
بقوله تقول فيكون قيد الكل مثبتا لعموم تصرف الهمزة لا لا بالاعم
فانه مع بعده لفظا محوج الى تقديره ولاتقول هل في الامثلة لاثبات
العموم فقول الشم لكونها فرع الهمزة تعليل لما يستفاد من
قوله بخلاف هل اي لا تقول هل في هنا فان قلت عدم استعمال هل

في الامثلة المذكورة انما يثبت عموم الهمزة اذالم يكن لهل
مواضع خاصة وليس كذلك فان هل تستعمل لتقرير نفس الحكم في
الاثبات نحو هل ثوب الكفار ويراد بها النفي فيجوز وقوع الابعدها
نحو هل جزاء الاحسان الا الاحسان ويزاد الباء بعدها نحو هل
زيد بقائم سيما المثال الثالث فانه انما يثبت العموم اذا كان
الهمزة مستعملا بتاخير العاطف ايض وليس كذلك فكما ان الهمزة
مختصة بالتقديم هل مختصة بالتاخير قلت جميع مواقع هل
مواقع الهمزة لانه بمعنى قد والاستفهام مستفاد من همزة
مقدرة معها نص عليه الزمخشري في المفصل ناقلا عن سيبويه
وعدم جواز التصريح بالهمزة في بعض المواقع لايما في ذلك فمن
قال ينبغي ان يراد بالعموم العموم من وجه لان هل مختصة
ببعض الاحكام لم يأت بشيء في المعنى ان هل تفترق من عشرة
اوجه اختصاصها بالتصديق وبالايجاب وبالاستقبال وبعدم
الدخول على الشرط وان وعلى اسم بعده فعل وبوقوعه بعد العاطف
لاقبله وبعد ام وبارادة النفي بالاستفهام به وبمجيئه بمعنى في
من غير استفهام قال حروف الشرط في القاموس الشرط الزام
الشيء نقل في الاصطلاح الى تعليق حصول مضمون جملة بحصول
اخرى اي الحروف الدالة على التعليق قوله فان للاستقبال اي
يجيء لحصول ما دخلت عليه في الاستقبال قوله ومعناه اه وليس
معناه ان ان مختصة بالمستقبل ولو الماضي قوله نحو قوله تعالى ولامة
مومنة خير من مشركة ولو اعجبتكم فان المعنى ان لا تعجبكم لو

تعجبكم قوله فانها موضوعة اه لا انها حرف شرط ومعنى الشرط
مراعى فيها وبه صرح المحقق التفتازاني في المطول وشرح المفتاح
قوله مقدر فيه اي مفروض الحصول قوله كان منفيا فيه اذ لوكان
حاصلا فيه لما تيقن حصوله فيه وهذا بناء على العرف بما قيل ان
المقدر يشمل الموجود والمعدوم وهو اصطلاح المنطقيين قوله فيلزم
اه تحقيقا لمعنى التعليق فان معناه ان حصوله منوط به غير متوقف
حصوله على حصول شيء اخر وان جميع ما سواه مما يتوقف عليه
ذلك الامر حاصل ولولا ذلك لما افاد انه لو حصل ما علق بدون ما علق
عليه لم يكن المعلق عليه معلقا عليه ولذا ذهب الشافعي
الى ان التعلق بالشرط يدل على انتفاء الحكم عند انتفاء الشرط
والحنفية اعترفوا بانتفاء الحكم عند انتفاء الشرط الا انهم لا يقولون
بكونه مدلولا للجملة الشرطية فاندفع ما قيل ان انتفاء الملزوم
لا يستلزم انتفاء اللازم بل الامر بالعكس لان ذلك انما يرد لوكان
معناه مجرد لزوم الثاني للاول قوله فقد علقت حصول اه فالمعنى
المطابقي هو التعليق المخصوص وانتفاء الامرين وسببية الامتناع
للامتناع مدلول التزامي له ولما كان كلا الانتفاءين معلوما للمخاطب
ولم يكن تعليق الحصول بالحصول المفروض مقصودا بنفسه اذ
لافائدة فيه بل لاجله افادة السببية قالوا ان لو لامتناع الثاني
لامتناع الاول فوضعوا ما هو المقصود من المعنى المطابقي مقامه تسميها
على ذلك قوله في زعم المتكلم متعلق بقوله مسببا اشارة الى انه
لا يلزم كون الثاني مسببا في نفس الامر كما في قول ابي العلاء

* ولو طار ذ وحا فرقبلها * لطارت ولكنه لم يطر قوله وقد تستعمل اه اشارة الى انه معنى مجازي له لان اللزوم لازم للتعليق والدليل على ذلك قلة الاستعمال فيه وتبادر معنى التعليق المخصوص وكذا المعنى الثالث والحق ما ذهب اليه الشلوبيون واختاره الفاضي في تفسيره انه موضوع للقدر المشترك وهو التعليق دفعا للاشتراك او الحقيقة والمجاز وتبادر فرد منه لكثرة استعماله لا ينافي ذلك كما قالوا في الوجود قوله على قصد لزوم الثاني للاول من غير قصد كونه معلقا عليه قوله مع انتفاء اه متعلق باللزوم فيكون مدلوله اللزوم مع الانتفاء فيستدل باللزوم المقارن بانتفاء اللازم على انتفاء الملزوم فلذا لا يحتاج الى استثناء التالي ولا يجوز استثناء المقدم قوله على ان لفساد اه اشارة الى ان لو قائم مقام استثناء التالي قوله عكسه المشهور وهو انه لانتفاء الثاني لانتفاء الاول قوله ولم يدر ان ما ذكره اه اي لم يدر ان استعمال التعليق غير استعمال اللزوم قوله فيربط ذلك الشيء ما بعد النقيضين عنه اي عن ذلك الشيء فيدل على ربطه باقرب النقيضين منه بطريق الاولوية فيدل على استمراره على كل تقدير اذ لا واسطة بين النقيضين فمن قال هذا الاستعمال لا يخص قصد الاستمرار بل يكفي قصد ان هذا الجزاء لازم على كل تقدير كما تقول لو كان من يجيئني الآن عدري اعطه افاد بدليل على ان الجزاء لازم للانجاء الان وليس فيه قصد الاستمرار لم يأت بشيء لان ما توهمه مبني على ما فهمه من ان مراد الرضي بقوله وقد يجيء جواب لو قليلا لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم

جميع الازمنة مطلقا وليس كذلك بل جميع ازمنة بعد يري الشرط ونقيضه كما يفصح عنه اخر كلامه حيث قال فيلزم وجود ذلك على كل تقدير اي الجزاء في جميع التقادير قوله ونلزم ان الفعل اي الشرط والجزاء وا ماجراء ان فقد يكون اسمية وجزاء لو فعل مجرد وم بلم اوماض في اوله لام مفتوحة وحذفها قليل الا اذا وقعت لو مع ما في حيزها صلة نحو جاءني الذي لو ضربته شكرني او طال الشرط كقوله ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام الى قوله ما نفدت وذهب الزمخشري الى وقوع الاسمية جواب لو في قوله تع ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير وراه ولو تملكون انتم هكذا في النسخ التي رأيناها والصواب اسقاط انتم كما يدل عليه آخر كلامه قوله فاحذ وانتم اي في الايتين قوله كان ضميرا متصلا مستترا اه الصواب اسقاط مستترا لكونه سهوا الا على قول الاخفش والمازني بانهما في لا الوا وحرف والفاعل مستتر واسقاط بارزا لكونه لغوا قوله وليس تاكيدا اي ليس انتم في الآية تاكيدا للضمير المتصل على ان يكون التقدير لو تملكون انتم تملكون على ما ذهب اليه البعض تقليلا للتصرف قوله لان حذف الفعل اه وبه ايضا لانه انه بعد من جعل المتصل منفصلا وعدم المطابقة بين المفسر والمفسر والقول باعادة الفاعل في المفسر لامتناع وجود الفعل بدون الفاعل وقيل لانه لم يعهد حذف المؤكد والعامل مع بقاء التاكيد وفيه ان حذف الفعل مع الفاعل شائع وحذف المؤكد فقط معهود نحو الذي نفسه محسن اخوك اي هو نفسه صرح به سيبويه في الكتاب وتفصيله

في المغني وعدم الاجتماع في الاستعمال لاينافي الاعتبار في التقدير قوله اي بصيغة الفعل والاكثر كونه ماضيا لكونه كالعوض من شرط لو الذي هو الماضي وقد جاء مضارعا واما قوله تع يود والواقع ماد ون فلو فيه مصدرية لاشرطية لمجيئها بعد فعل التمني وقد مر قوله اي في اول زمان الكلام استشكل الناظرون وجه نصب اول فذهب الشم الى انه ظرف زمان وحذف لفظ زمان والمراد بزمان الكلام زمان التكلم على التوسع او جعل الكلام بمعنى التكلم ولايخفى ما فيه من التعسف اللفظي والشناعة المعنوية فان المقصود وقوع القسم في اول الكلام كما يفصح عنه قوله اي القسيم اي بين اجزاء الكلام ونعم ماقيل انه كلام لايليق باول زمان التكلم والفاضل الهندي الى انه منصوب بتضمين الدخول وتقدير في جائز في غير المبهم من المكان بعد الدخول وفيه انه ثبت بالاستعمال تقدير في بعد صريح دخلت واما في المتضمن فلا شاهد عليه وقياس المتضمن على المصرح انما يتجه اذا كان التقدير في المصرح قياسا وبعضهم قال ان لفظ اول مرفوع صفة القسم وفيه انه لايصح ان يكون فاعل توسط القسم المقيد وارجاعه الى القسم مطلقا خروج عن السمت المستقيم اذ السابق الى الفهم اتحاد فاعل الفعلين وعندي انه منصوب على الظرفية لانه من المكان المبهم على ما في التسهيل ان مفسر مادل على مسمى اضافي محض اي لايعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف اليه امكان وناحية وجهة ووجه وغير ذلك من الاسماء المبهمة واحترز بمحض عن الذي يدل بنفسه على معنى مع صلاحية كل مكان كوجوده داخل وظاهر

داخل وخارج فان هذه من الاماكن المختصة وما قيل ان اول مكان تنزيلي لا حقيقي والمكان التنزيلي كالمبهم في عدم الظهور فمجرد اجتهاد لا يدل عليه شاهد وبه واحترز به عن كم وسط اه اي اورده للاحتراز عنه فاما ان يجعل الاحتراز مقتصرا عليه لانه وان كان في الذكر مقدما فهو في الفصل متاخر فيكون قوله على الشرط احترازا عن تقديم الشرط واما ان يجعل الاحتراز عن جميع صور التوسط فيكون ذكر قوله على الشرط لان الكلام فيه ولتحمله لاحتمالين ارسله الشارح على اطلاقه قوله اي لزم القسم اه جعل الضمير للقسم مع بعده لفظا رعاية لجزالة المعنى لان لزوم الماضي الشرط يحتاج الى اعتبار تكلف لزوم الكلي للجزئي قوله اي الشرط الجواب في عدم العمل لفظا فيهما قال وكان الجواب للقسم لفظا لتقوي القسم بالتصدر وضعف الشرط بالتوسط وجاز قليلا ان يعتبر الشرط لقربه وضعف القسم في نفسه لكونه موكدا للمعنى فهو كالزائد والشرط مورد فيه معنى التوقيت قوله فقط فالاطلاق قرينة التجريد عما سواه قوله لا للقسم والشرط لما كان المتبادر من قوله وكان الجواب للقسم فقط تعينه لذلك وليس كذلك بل هو اولى على مانص عليه في الرضي وليس مختصا بالشعر فانه جعل الزمخشري قوله تعالى ما انا بباسط يدي اليك جواب الشرط في قوله لئن بسطت حمل الشارح على ان ذلك التعيين بالنظر الى جعله جوابا لهما لا بالنظر الى الشرط فقط لكن ذكر في شرح التسهيل ان اعتبار الشرط في صورة تقديم القسم مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين

ويا وله البصريون ذلك بجعل اللام زائدة انتهى فح لا حاجة الى
ماذكره الشارح فان المتن على مذهب البصريين نعم لو ثبت
وقوع القسم لفظا مع اعتبار القسم لتم الحجة عليهم قوله يلزم ان
يكون مجزوما اه اي بالاطلاق العام على ما هو المتبادر من القضية
الغير المصرحة بجهة وغير مجزوم دائما لانه المقابل للاطلاق
العام فاندفع ما قيل ان الشرط اذا كان ماضيا لم يجب جزم الجزاء
فكيف يلزم كونه مجزوما وغير مجزوم الا ان يتكلف ويقال اراد
صحة كونه مجزوما ووجوب عدم كونه مجزوما قوله واما معنى اه
بيان لفائدة قوله لفظا يعني انه اذا روعي المعنى فالقسم والشرط فيل ان
للجواب اوردا لتحقيقه وتوسطه فيكون جوابا لهما وان كان
اعتبار احدهما مقدما على الاخر فيقال ان يكون جواب احدهما
مقيدا او جواب الاخر مطلقا فاندفع ما قيل ان جواب الشرط مجموع
القسم وجوابه لا مجرد الجواب على عكس ما اذا كان الجواب الشرط
فان جواب القسم معنى ح مجموع الشرط والجزاء ثم ان هذا القائل
بعد نفي كونه جواب القسم معنى لان جوابه مجموعهما اعترف
بكونه جواب الشرط معنى فبين كلاميه منافاة فع قوله لالزمتك فانه
روعي فيه شرائط القسم من دخول اللام ونون التاكيد وهذا معنى
كونه جوابه لفظا قوله اي تقديم غير الشرط فقوله غيره عطف على
لشرط لا على التقديم فان غير تقديم الشرط اعني تاخيره لا تستلزم
التوسط ويجب ان يكون ذلك الغير ما يطلب الخبر اعني المبتدأ
قبل النواسخ او بعدها نص عليه في الرضي وشرح التسهيل قوله جاز

داخل وخارج فان هذه من الاماكن المختصة وما قيل ان اول مكان تنزيلي لا حقيقي والمكان التنزيلي كالمبهم في عدم الظهور فمجرد اجتهاد لا يدل عليه شاهد دونه واحترز به عن توسطه اي اورده للاحتراز عنه فاما ان يجعل الاحتراز مقصوراً عليه لانه وان كان في الذكر مقدماً فهو في القصد متاخر فيكون قوله على الشرط احترازاً عن تقديم الشرط واما ان يجعل الاحتراز عن جميع صور التوسط فيكون ذكر قوله على الشرط لان الكلام فيه ولتحمله الاحتمالين ارسله الشارح على اطلاقه قوله اي لزم القسم اه جعل الضمير للقسم مع بعده لفظاً رعاية لجزالة المعنى لان لزوم الماضي الشرط يحتاج الى اعتبار تكلف لزوم الكلي للجزئي قوله اي الشرط الجواب في عدم العمل لفظاً فيهما قال او كان الجواب للقسم لفظاً لتقوي القسم بالتصدر وضعف الشرط بالتوسط وجاز قليلاً ان يعتبر الشرط لقربه وضعف القسم في نفسه لكونه موكداً للمعنى فهو كالزائد والشرط مورد فيه معنى التوقيت قوله فقط فالاطلاق قرينة التجريد عما سواه قوله لا للقسم والشرط لما كان المتبادر من قوله وكان الجواب للقسم فقط تعينه لذلك وليس كذلك بل هو اولي على مانص عليه في الرضي وليس مختصاً بالشعر فانه جعل الزمخشري قوله تع ما انا بباسط يدي اليك جواب الشرط في قوله لئن بسطت حمل الشارح على ان ذلك التعيين بالنظر الى جعله جواباً لهما الا بالنظر الى الشرط فقط لكن ذكر في شرح التسهيل ان اعتبار الشرط في صورة تقديم القسم مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين

ويا وله البصريون ذلك بجعل اللام زائدة انتهى فح لا حاجة الى
ماذكره الشارح فان المتن على مذهب البصريين نعم لو ثبت
وقوع القسم لفظا مع اعتبار القسم لتم الحجة عليهم قوله يلزم ان
يكون مجزوما اه اي بالاطلاق العام على ماهو المتبادر من القضية
الغير المصرحة بجهة وغير مجزوم دائما لانه المقابل للاطلاق
العام فان قلت فح ما قيل ان الشرط اذا كان ماضيا لم يجب جزم الجزاء
فكيف يلزم كونه مجزوما وغير مجزوم الا ان يتكلف ويقال اراد
صحة كونه مجزوما وجوب عدم كونه مجزوما قوله واما معنى اه
بيان لفائدة قوله لفظا يعني انه اذا روعي المعنى فالقسم والشرط قيل ان
للجواب اورد التحقيقه وتوضيحه فيكون جوابا لهما وان كان
اعتبار احدهما مقدما على الاخر فقيل ان يكون جوابا احدهما
مقيدا او جواب الاخر مطلقا فان قلت فح ما قيل ان جواب الشرط مجموع
القسم وجوابه لا مجرد الجواب على عكس ما اذا كان الجواب للشرط
فان جواب القسم معنى ح مجموع الشرط والجزاء ثم ان هذا القائل
بعد نفي كونه جواب القسم معنى لان جوابه مجموعهما اعترف
بكونه جواب الشرط معنى فبين كلامه تدافع قوله لالزمتك فانه
روعي فيه شرائط القسم من دخول اللام ونون التاكيد وهذا معنى
كونه جوابه لفظا قوله اي تقديم غير الشرط فقوله غيره عطف على
الشرط لا على التقديم فان غير تقديم الشرط اعني تاخيره لا تستلزم
التوسط ويجب ان يكون ذلك الغير ما يطلب الخبر اعني المبتدأ
قبل النواسخ او بعدها نص عليه في الرضي وشرح التسهيل قوله جاز

ان يعتبر القسم فيراعى شرائطه من لزوم عدم الجزم ودخول نون التاكيد اذا كان مضارعا مثبتا قوله ويعتبر الشرط فيجزم ولا يدخله النون قوله يحتمل ان يكون اه قيل لا يصح ذلك لانه صرح الرضي بوجوب اعتبار الشرط في صورة تقدمه على القسم فالمثال الثاني ليس لالغاء الشرط بل الشرط معتبر كالقسم الا ان اعتبار القسم بجعل الجملة التي بعد القسم جوابا له واعتبار الشرط بجعل المجموع جوابا له ولاما نع من القول باعتبار الشرط لانه لم يفت رعاية ما يرعى في جوابه لان الجزاء مضارع مثبت يكون مع الفاء وبدونه فترك الفاء ليس علامة الغاء القسم وفيه بحث لان الفاء واجبة عند اعتبار الشرط اذا جعل المجموع جوابا له نص عليه في اللباب وغيره وان جعل الجملة التي بعد القسم جوابا له كما يشير اليه قوله لان الجزاء مضارع مثبت يجب الجزم ولا يجوز دخول النون التاكيد ولانه اذا كان هذا المثال مثالا لاعتبار الشرط والقسم فاين مثال الغاء الشرط وما زعم من مخالفة كلام الرضي فبط لان الغاء الشرط بالنسبة الى جواب القسم لا ينافي وجوب اعتباره بالنسبة الى مجموع القسم والجواب ولما لم يكن مقصد المصـ الا بيان الالغاء والاعتبار بالنسبة الى جواب القسم لم يورد في المثال الثاني الفاء مع وجوبه ولم يقل ان اتيتني فوالله لا تيك في المثال المذكور فرضي لمجرد الايضاح واعلم ان المصـ اورد الامثلة تنبيها على ان اطراد القاعدة المذكورة انما هو في ان وما يتضمن معناها من اسماء الشرط دون لو ولولا فانه ان اطرد فيها حكم تقدم القسم على الشرط وغيره لتعين الجوارح

للقسم لا يطرد لان جوابهما فيهما بحكم التوسط لتعين الجواب ح للشرط لوجوب اعتبار الشرط في صورة التقديم كما مر ولا يمكن جعل المجموع جوابا لان جوابهما لا يكون الا جملة خبرية

قوله فيكون باعتبار التقديم والجواز ه اللف والنشر ذكر متعدد على سبيل التفصيل والاجمال ثم ذكرنا لكل من احاد المتعدد من غير تعيين ثقة على ان السامع يرده اليه والاول اما على ترتيب اللف بان يكون الاول للاول والثاني للثاني او على غير ترتيبه وهو ضربان معكوس الترتيب او مختلط الترتيب كذا في المطول فلابد من النشر من اشتماله على ما يتعلق بكل واحد من المتعدد والترتيب اما على وفق ترتيب اللف او على خلافه ثم ان ههنا لفين لف تقديم الشرط وغيره ولف جواز الاعتبار والالغاء فان اعتبر مجموعهما لفا واحدا او مجموع المثالين نشراله فلا شبهة في كونه نشرا لكنه نشر على غير ترتيب اللف وهو ظ وان اعتبر كل واحد لفا على حدة فليس شيء من المثالين نشرا الواحد منهما فضلا عن ان يكون على ترتيب اللف او على غير ترتيبه اذ ليس في المثال الاول اثر من تقديم الشرط المذكور في اللف الاول ولا في المثال الثاني اثر من الغاء القسم المذكور في اللف الثاني بل كل واحد منها مثال لبعض اللف الاول ولبعض اللف الثاني ولا يدفع هذا الاشكال ما قاله بعض المتصدين لحل هذا المقام ان المراد بالنشر جزئه لانه على تقدير التسليم كيف يصح ان يقر انه على ترتيب اللف او على غير ترتيبه والحال ان المذكور فيه

جزء واحد من كل لف الا ان يقال المراد على نحو ترتيب اللف كونه مثالا للجزء الاول وعلى نحو غير ترتيبه بكونه مثالا للجزء الثاني ولا يخفى سماجته وعندي ان اللغمن المستفادين من شرطية التوسط بتقديم الشرط مع الاعتبار والالغاء وتقديم غير الشرط معهما وان المثالين من صنعة الاحتباك حذف من الاول لاتيتك بقرينة الثاني ومن الثاني اتك بقرينة الاول كما قيل في قوله تعر الم يروا انا جعلنا الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصرا ان التقدير جعلنا الليل مظلما لتسكنوا فيه والنهار مبصرا لتبتغوا من فضله ولاشك ح في اشتمال كل من المثالين على الامور الثلثة فيكون اللف والنشر على حقيقة ولبعض الناظرين ههنا خيالات لا يليق ان يسمعها الاذن الكريمة اذا تقرر هذا فنقول على المعنى الاول اي اعتبار القسم والغاء القسم يكون المثال الاول باعتبار تقديم الشرط وجواز الغاء القسم واعتباره نشرا على غير ترتيب اللف لانه مثال باعتبار انا والله الذي هو اول فيه ولتقديم غير الشرط الذي هو ثان في اللف باعتبار اتك الذي هو ثان فيه لالغاء القسم الذي هو ثالث في اللف وباعتبار لاتيتك المقدر الذي هو ثالث فيه لاعتبار القسم الذي هو ثان في اللف قوله وجواز اعتبار الشرط اي اعتباره وعدم اعتباره على غير ترتيب اللف لما مر من كون الاول منه مثالا لثاني اللف قوله وباعتبار جواز اعتبار الشرط على ترتيبه ليكون اتك المذكور ثانيا مثالا لاعتبار الشرط المذكور ثانيا في اللف ولاتيتك المقدر ثالثا مثالا للالغاء المذكور ثالثا قوله اشارة

الى اشتراط المضي في الشرط ليطابق الشرط والجزاء المعنوي في
عدم عمله فيهما قوله نشر على ترتيب اللف لكون ان اتيتني الاول من
المثال مثالا لتقديم الشرط الاول من اللف ولاتيتك المذكور ثانيا فيه
مثالا لاعتبار القسم المذكور ثانيا في هذا اللف واتك المقدر ثالثا مثالا
للالغاء المذكور ثالثا قوله فالنشر بالاعتبار الاول اي تقديم
الشرط على ترتيب اللف لكون الاول منه مثالا لما هو اول منه في
اللف قوله وبالاعتبار الثاني اي جواز الغاء الشرط وعدمه
على غير ترتيبه لكون اتيتك المذكور ثانيا مثالا للالغاء المذكور
ثالثا في اللف واتك المقدر ثالثا لعدم الغائه المذكور ثانيا
هذا حل عبارة الشر موافق للنسخ المتداولة وقيل ان الفاضل
اللاري لتوجيه الشر له باصلاح خلل يوجد في بحث الفعل
لعدم مساعدة وقت الشر المطهرة ثانيا زاد لفظ الغير في ثلث مواضع
الاول قوله كليهما نشرا على ترتيب اللف والثاني قوله فهو باعتبارهما
جميعا نشر على ترتيب اللف والثالث قوله فالنشر بالاعتبار
الاول على ترتيب اللف واسقطه من قوله وبالاعتبار الثاني على
على غير ترتيبه ورأيت نسخة كتبت في اخرها هذه نسخة قوبلت نسخة
مقروءة على الشر رح قرأ عليها الفاضل اللاري وقرء عليها من صنف
هذا الشرح لاجله هند الفاضل اللاري موافقا لهذا التصحيح
قد كتب في المواضع الثلث منها لفظ الغير في الحاشية واعلم عليه
بعلامة العين وضرب الخط على لفظ الغير وانت بعد احاطتك بما قدمنا
ظهر لك ان لفظ الغير لازم في المواضع الاول دون غيره وان اسقاط

لفظ الغير لا وجه له قوله اختلاف بين اعتباريه اي اعتبار كل من المثالين اعتبار التقديم واعتبار جواز اعتبار الشرط في كون احدهما على ترتيب اللف والاخر على غير ترتيبه كما عرفته وتفسير الاعتبارين باعتبار اللف والنشر سهو قوله بخلاف المعنى الاول فان الاعتبارين فيهما متفقان كلاهما على غير ترتيب اللف في المثال وعلى ترتيب اللف في المثال الثاني قوله يقتضي تقديمه اه اي كون النشر في المثال الثاني على ترتيب لفه يقتضي تقديمه على المثال الاول لان النشر على ترتيب اللف اظهر منه على غير الترتيب قوله اراد اتصال اه فلذا قدم المثال الاول فانه ح يكون الغاء القسم متصلا به قوله على تقدير تقديمه اه واما اذا ذكرت مثالا لكل من اللفين اجنبية بان يقرواذا توسط القسم بتقديم الشرط عليه جاز ان يعتبر القسم ويلغي نحو ان اتيتني والله لا تيتك وكذا ان توسط بتقديم غيره نحو انا والله ان تاتيني اتك يحصل اتصال المثال بالممثل له بتمامه قوله من حيث مثالاهما حال من نشريهما قيد بذلك لانه اذا اعتبرا من حيث انهما مثال لمجموع اللفين كان الاتصال حاصلا بتمامه قوله كملفوظه في صدر الكلام قيد الملفوظ بذلك لان المقدر لا يكون الا في الصدر نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون وان اطعتموهم انهم لمشركون اورد المثالين اشارة الى ان الجواب للقسم سواء كان هناك لام توطية او لم تكن ردا على من قال ان قوله انهم لمشركون جواب الشرط والفاء مقدر ولم يقدر قسما لان حذف الفاء من الاسمية الجزائية

انما يكون في ضرورة الشعر قوله اولى به لانه اكثر استعمالا قال
الرضي في بحث اما نحو ان ضربتني اكرمك بالجزم اكثر من ان
ضربتني فاكرمك قوله يلزمها الاتيان بالذكر بالفاء لانه الاصل
والا فاللازم الفاء او اذا الفجائية وهذا اللزوم في السعة واما
في الشعر فيجوز حذفها نحو من يفعل الحسنات لله يشكرها قوله
اما بالفتح والتشديد وقد تبدل ميمها الاولى من ياء استثقالا
للتضعيف وهي حرف شرط وتفصيل وتوكيد كذا في المغني وتفسير
القاضي وفي الرضي انها حرف شرط وتفصيل وقد يحذف ويطرد
ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا ونهيا وما قبلها منصوبا به او
بمفسره نحو ربك فكبر قوله او اجمله في الذهن اه كما اذا ابتدأت
بقولك اما زيد يعلم المخاطب بمجيء اخوتك قوله يعني واما
الذين ليس في قلوبهم اه جعل ذكر الفاء قرينة على تقدير
ولم يجعل قوله والراسخون في العلم يقولون امنا به كما
في المغني لايتجه على تقدير عدم الوقف على الا الله وكذا لم يجعله
قسيما له بحذف اما كما في التوضيح لان حذف اما مع حذف
الفاء لم يوجد في كلامهم قوله للزوم الفاء فانها لا يجوز
ان تكون عاطفة اذ لا يعطف الخبر على المبتدأ ولا زائدة لعدم
لزومها فهي سببية فتدل على كونها للشرط وانما قال للزوم الفاء
ولم يقل لدخول الفاء لان الدخول لا يدل على تضمنه معنى
الشرط لجواز ان يكون لاجرائه مجرى الشرط كما في حين واذا
واذ نحو زيد حين او اذ او اذ لقيته فاكرمه قوله وسببية الاول وبي

قصد السببية والتزم حذف فعلها لكثرة استعمالها في الكلام
ولكونها للتفصيل المقتضي لتكرارها ولكونه فعلا عاما على طريقة
واحدة في جميع المواضع كمتعلق الظرف المستقر قال وبين فانها
فيه اشارة الى لزوم الفاء في جوابها لفظا وتقديرا اذ لا تقدير
الا في ضرورة الشعر ومع تقدير قول هو الجواب لدلالة المقول
عليه نحو قوله تعالى فاما الذين كفروا الم يكن اياتي اي فيقرلهم
الم يكن اياتي اه قال جزء فيه اشارة الى انه لا يفصل بجملة
تامة وقد يفصل بجملة ناقصة وهي جملة الشرط نحو قوله فاما
ان كان من المقربين فروح وريحان الاية وقد يفصل بجملة الدعاء
اذا فصل بين اما وجملة الدعاء بمعمول اما نحو اما اليوم رحمك الله
فلا صنعن كذا او بمعمول جوابها نحو اما زيد رحمك الله فاضرب
كذا في شرح التسهيل قوله مما في حيزها وهو الجزء الذي هو ملزوم
في قصد المتكلم سواء كان عمدة او فضلة ليكون العوض كالشرط الذي
هو الملزوم في جميع الكلام ويحصل ما هو الغرض من الملازمة
المذكورة بين الشرط والجزاء مثلا الغرض من قولنا اما زيد
فذاهب لزوم الذهاب لزيد بسبب لزومه لوجود شيء في الدنيا
واذا اقمنا زيد مقامه افاد ذلك قوله اي حيزها فانها رعاية لقرب
المرجع او حيزاما رعاية لاتحاد الضمائر في المرجع قوله لان حيز الفاء
ايضا حيزها الا ان بعد حذف الفعل لا يمكن التعويض الا باعتبار
اقتران الفاء مع اما مجرى في حيزها فاندفع ما قيل لا يجوز التعويض
بجزء مما في حيز اما مطلقا ما لم يكن في حيز الفاء فالتعويل على

الوجه الاول قوله بعد ال تعويض تقديم ا ه اي بعد اسقاط الفاء قوله وهذا مذهب سيبويه هكذا في اللباب والرضي وفي شرح التسهيل ان هذا مذهب المبرد وقال فيه ان مذهب سيبويه ماذهب اليه المازني وفي المفتاح وشرح ديباجة المفتاح انك اذا قلت اما زيد فاني ضارب فهذا ممتنع عند جميع النحويين الا عند ابي العباس المبرد فانه اجاز نصب زيد بضارب قوله فجعل سيبويه لاما خاصية اي حكم بان لها خاصية تصحيح تقديم ما يمتنع تقديمه لحصول الفوائد المذكورة به من تحقق الكلام بحذف الشرط وقيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الملزوم الادعائي واشتغال حيز واجب الحذف بشيء آخر وعدم توالي حرف الشرط مع حرف الجزاء قوله صلا مطلقا ا ه جعل مطلقا صفة مصدر محذوف مبني للمفعول و لم يجعل ظرف زمان اي في جميع الاوقات رعاية للمقابلة بينه وبين التفصيل الاتي فانه فرق بين جواز التقديم وامتناعه قوله مهما يكن من شيء مهما اسم لما يعقل سوى الزمان ويكن تامة وفاعلها الضمير المستتر الراجع الى مهما ومن شيء بيان لمهما لزيادة التعميم كما في قوله تع ومهما تاتنا به من آية وجعلها زائدة على قول الاخفش او استغراقية باعتبار المال وهم قوله اقيم اما مقامه فيه رد على من قال ان اصلها مهما بالقلب المكاني وابدال الهاء بالهمزة لان الاسم لايصير حرفا بالقلب والابدال كذا قالوا وفيه انه انما يتم لو اعترف هذا القائل بحرفيتها اما لو قال ببقاء اسميتها كما قال بعضهم ان اصل اما اي ما فاي كلمة الشرط وما ابهامية معناه شيء

او حالة فلا قوله ووسط يوم الجمعة الذي هو الملزوم في قصد المتكلم
قوله لئلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء في اللفظ فانه يوهم ذكر
المعطوف بدون المعطوف عليه والمسبب بدون السبب قوله اصلا
بدون مانع اخر ولا معه قوله وهذا القائل اه في شرح التسهيل وهو
الحق وهو مذهب سيبويه واليه رجع المبرد وفي الرضي وليس بشيء
لانه اذ جاز التقديم للغرض المذكور مع المانع الواحد فلا باس
بجوازه مع ما تعين او اكثر لان الغرض مهم فيجوز تحصيله مع
ما تعين فصاعدا وفيه ان انتفاء الغرض المذكور مطلقا مع انما الفائت
على هذا التقدير اقامة الملزوم الادعائي مقام الملزوم الادعائي
وفواته غير مضر لان المقصر تاكيد وقوع الجزاء وهو حاصل قوله
هذا التقدير الكلام آه اذا كان المتوسط ما سوى الظرف من المفاعيل
كالمفعول به في قوله تع فاما اليتيم فلا تقهر بجريان التقدير الثاني
فيه محل بحث فانه لا يصح ان يقع مهما يكن اليتيم على ان يكون
اليتيم معمولا لفعل الشرط قوله مهما يكن زيد اه على ان يكون
مهما لعموم الاحوال والعائد محذوف اي حالة يوجد زيد عليها
فهو منطلق وكذا في التقادير يذكر مجهولا ومعلوما على ما سيجيء
ذكره فلا يرد ما قيل انه لا يصح هذه التقادير لانه لابد من رابطة
في جملة الشرط ولا رابط الا ان يجعل مهما بمعنى الوقت وهو
مردود على مانص عليه الزمخشري في تفسير قوله تع مهما تأتنا به
من اية او قليل على ما جوزه ابن مالك في التسهيل او غيره مستدلا
بقول حاتم * وانك مهما تعط بطنك سؤله * في حبك مالا ينتهي الذم

اجمعا * ورده ابنه بانه لا استشهاد فيه لصحة تقديرما بالمصدر اي
اي اعطائي قليلا او كثير قوله واما تقديره اي على المذهب الثاني
مبتدأ وقوله وتقديره عطف عليه وقوله فوجهه غيرظاهر خبره
والجملة استينافية على ان تكون زائدة ومهما عبارة عن الاحوال
والرابط محذوف اي اي حالة يذكر زيد عليها قوله بمهما يذكر يوم
الجمعة ولابد من تقدير فيها في الجزاء كما لا يخفى قوله منصوبا
بانه مفعول به والرابط محذوف ومهما عبارة عن الاحوال قوله
فوجهه غيرظاهر لعل وجهه جريانه في نحو قوله تع فاما اليتيم
فلا تقهر بخلاف تقدير يكن كما سبق لكنه غير جار في المفعول له
والحال والجار والمجرور كما لا يخفى قوله مع انه يوهم الخ انما قال
يوهم لان المقصد من التقدير بيان وجه الاعراب في صورة الرفع
والنصب الواقعين في الاستعمال وليس الاستعمال متفرعا على
التقدير لكن تعدد المقدر في الحالتين يوهم ان الاعراب تابع للتقدير
ومن هذا ظهر انه لا ابهام في تقدير مهما يكن زيد لان المقدر في
جميع الصور واحد والاعراب غير دائر باختلاف التقدير فتدبر
قوله كلا مذهب الجمهور انها بسيطة وقال ابن يعيش انها مركبة
من كاف التشبيه ولا ثم شدد ليخرج عن التشبيه قوله دعا لك اي
عن المعاودة الى مثل ذلك القول وقد يكون زجرا عن فعل فيه
الممنوع كقولك لمن يذم عالما كلا ولابد فيه من تقدم كلام يرد بها
سواء كان من كلام من يتكلم بها على سبيل الانكار كقوله تع يقول
الانسان يومئذ اين المفر كلا او على سبيل الحكاية كقوله تع قال

صحاب موسى انا لمدركون قال كلا او كلام غيره كما في مثال الشرح
ويجوز الوقف عليها لانها ليست من تمام ما بعدها قوله اي ليس
الامر كما تقول اشارة الى ان الفعل الذي هو من تمامه محذوف
لان الحرف لا يستقل كذا في الرضي وفيه انه زجر عن الكلام السابق
فيكفي لتعلقها الا ان يقال انه مغير والمغير يكون سابقا فلا بد من
التقدير قوله وقد يجيء بعد الطلب في الرضي ويكون ردعا للطالب
كقوله تع رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلا والظ
ما ذكره الش لان المقصود نفي اجابة الطالب الى مسؤله لا زجره عن
الطلب قوله وقد يجيء بمعنى حقا فح قد يجري مجرى القسم فيجاب
باللام كما في الاية المذكورة وقد لا يكون كذلك كما في قوله تع
كلا بل تحبون العاجلة والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة واما
الجملة السابقة فيصح الوقف عليها او اللاحقة ولذا لا يلزم بعد
كلا حقا كسر ان بل هو مفوض الى قصد المتكلم فان اراد تاكيد
ما بعدها فالفتح وان اراد حتيقاف ما بعدها فالكسر قوله جاز ان يقال
انه اسم اي المعنى انه بعيد لان اشتراك اللفظ في الاسمية والحرفية
قليل ومخالف للاصل قوله يبنى اه دفع لما يقال انه اذا كان اسما فلم
لا يعرب واعلم انه وقع في القران كلا في ثلث وثلثين موضعا لا يصح في
جميعها كونها للردع فزاد وا معنى ثانيا فقال الكسائي انه قد يكون
بمعنى حقا وقال ابو حاتم بمعنى الاستفتاحية وقال نصر ابن شميل
يكون حرف جواب بمنزلة اي ونعم قوله تاء التانيث الساكنة
اي في الاصل ولذا لم يعد اللام في رمتا بخلاف نحو لم يبيعا ويدعا

فانها قبل الالف متحركة في الاصل فلذا لم يحذف العين فيهما لاجل السكون العارض لان امر المخاطب في الاصل مضارع ولذا لم يعد امر المخاطب من المبني الاصل واما في نحو قل الحق فانما لم يعد العين المحذوفة لان الحركة ليست كاللازمة بخلاف بيعا قوله لا المتحركة اي ليست المتحركة معدودة في الحروف لانها مختصة بالاسم حتى صار كالجزء منه واجري الاعراب عليها فبين احكامها تبعية بيان المونث في مبحث التذكير والتانيث بخلاف الساكنة فانها غير مختصة بالفعل فانها تدخل الحرف ايضا كما في ثمة وربة نص عليه في المغني فهي كلمة براسها فلذا عدت حرفا وبين احكامها استقلالا وما قيل فلو لم يقيد بالساكنة لم يصح قوله يلحق الفعل الماضي ففيه ان قوله يلحق الفعل الماضي متفرع على تقييده بالساكنة فكيف يكون ذلك موجبا للتقييد فالمراد بالمتحركة ما يكون لمجرد التانيث فلا يرد تاء فعلت للمخاطبة لانها ضمير الفاعل مع التانيث قوله فاعلا كان اه بيان لفائدة التعبير بالمسند اليه دون الفاعل يعني ليشمل مفعول ما لم يسم فاعله فانه ليس فاعلا عند المصنف رح كما مر قوله فنبه من اول الامر اي قبل العلم بكونه فعلا ماضيا فان صيغة الفعل الماضي قد تكون على زنة الاسم والحرف والامر نحو لن فاذا قيل انت علم قبل التامل في معنى الكلام انه صيغة الماضي قوله لانها كالحرف الاخير اه اما تاء الاسم فلجريان الاعراب عليه وتاء الفعل فلشدة اتصاله به بحيث لا يمكن تلفظها بدونه ولذا قدمت على الفاعل الذي هو كالجزء منه قوله فيما تقدمت

اه فهي في مبحث المونث مقصورة بالذات لان الحكم فيها على
الاسم المونث قصدا وههنا مذكورة تبعا للحكم السابق اعني لحوقها
لتانيث المسند اليه فانه يتبادر منه الوجوب في جميع الصور فاخرج
منه هذه الصورة فكانه استثناء منه ولذا اكتفى منه بهذا القدر
ولم يستوف ببيان جميع صور الالحاق قال واما الحاق اه استيناف
لدفع توهم كون علامتي التثنية والجمع لتاء التانيث في الحاقهما
للتنبيه على كون المسند اليه مثنى او مجموعا وفي عدم تقييد
الالحاق بالماضي او بالفعل اشارة الى عموم الحكم اي الحاقها
باي شيء يلحق من الماضي والمضارع والصفة لعدم احتياجها
الى التثنية والجمعين قوله غالبا احترازعما اذا كانت مدغمة
او محذوفة لالتقاء الساكنين وعن من وما اذا كانتا عبارتين عن
الجمع قوله من غير فائدة احتراز عن نعم رجلا وربه رجلا وباب
التنازع قوله فليست ضمائر تدل عليه ايراد الواو لغير العقلاء
في اكلوني البراغيث واستعمال النون للرجال في يعصرن السليط
اقاربه والتاويل تكلف واليه اشار المص رح بالتعبير بلفظ العلامة
والى ان الضعف علي تقدير القول بالعلامة قوله ولا منع اه ظاهره
يشعير بان هذا قول الرضي والمذكور في المغني ان القول بكونها
علامة مذهب سيبويه وقيل هي اسم مرفوع على الفاعلية ثم قيل
ما بعدها بدل منها وقيل مبتدأ والجملة خبر مقدم وفي شرح
التسهيل ان هذا ليس بممتنع اذا كان من سمع منه ذلك غير اصحاب
اللغة المذكورة واما ان يحمل جميع ذلك على ان الالف والواو

والنون فيها ضمائر فغير صحيح بل الصحيح انها حروف دالة على التثنية والجمع لنقل ائمة اللغة انها لغة قوم من العرب مخصوصتي طي او ازدشنوءة وحكى البصريون ان اصحاب هذه اللغة يلزمون العلامة ابدا ولا يفارقونها ولو كانت ضمائر كما زعم البعض لما اختص به قوم دون قوم انتهى من هذا تبين ضعف قول الرضي قوله ما مر من التقرير والتوضيح وعلى الوجهين حمل ما وقع في التنزيل من قوله تع واسروا النجوى الذين ظلموا وقوله تع ثم عموا وصموا كثير منهم وما في الحديث يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل والنهار قوله في الاصل مصدر نونته اه هكذا في اللباب فان قلت هذا اللفظ ليس مما استعمله العرب وانما هو من مولدات اهل العربية فما معنى كونه في الاصل مصدرا قلت انهم اشتقوا ولا لفظ التنوين من النون بمعنى جعل الشيئ بمعنى ما صيغ منه نحو امرتها اي جعل الشيئ ذا نون بادخاله عليه فقوله اذا ادخلته عليه بيان لحاصل المعنى ثم نقلوا منه الى النون المخصوص ثم اشتقوا منه التنوين بمعنى جعل الشيئ ذا تنوين كما وقع في الصحاح يقو نون الاسم تنوينا والتنوين يختص بالاسم وتنوينا مفعول مطلق بمعنى جعلة ذا تنوين كما في التاج التنوين منون كردن اسم فما قيل انه مخالف للصحاح وانه يفهم منه انه متعد الى مفعولين سهو قوله فسمي ما به ينون الشيئ الباء للسببية او للالة اي ما يجعل الشيئ ذا نون بادخاله عليه قوله اي بذاتها اي مع قطع النظر عما هو خارج عنها بان يكون وضعها على السكون فلا يرد نحو محسن وصائن لان

سكونها بواسطة انتفاء موجب التحريك على ان الوقف غير السكون
فانه قد يكون بغيره قوله فلا تضرها اي التنوين الحركة العارضة
فالمتحركة ساكنة في الاصل فلا يرد ان التعريف غيرجامع لخروج
التنوين المتحركة قوله شاملة نون من اه قيل ظهور ان المراد
نون هي كلمة وان الكلام في قسم الحرف يمنع شمول ذلك وفيه ان
التخصيص بالكلمة يخرج بعض اقسام التنوين منه وكون الكلام
في قسم الحرف يكفي بعض اقسامه حرفا قوله اي آخر الكلمة اراد به
ما ينتهي اليه الكلمة فيدخل فيه تنوين قائمة وبصري وقاض قوله
من غير تخلل شيء كما هو الظ من تبعية شيء بشيء والتخصيص
بالحرف خلاف الظ قوله متخللة بين اجزائه لان الحركات ابعاض
حروف المد واللين يتلفظ بها بعد تلفظ الحرف الا انه لقصر زمان
تلفظها يتوهم انها يتلفظ مع الحرف قوله تطفلها له في الوجود والعدم
يشير اليه تشبيهه بتطفل العارض فلا يرد ان تفسير التبعية بالتطفل
يوجب اخراج تبع حركة الاخر نون التاكيد ايض قال للتمكن اي
يدل على تمكن الاسم وبقائه على الاصل وهو الانصراف قوله اي
امكنية الكلمة اي كونه امكن اي زائد في التمكن لان غير المنصرف
ايض متمكن في الجملة ويسمى الاسم امكن فهو افعل من التمكن
على الشذ وذكذا في شرح التسهيل ولك ان تجعله من المكانة
لشرافته ببقائه على الاصل وان تجعله من المكان على الشذ وذ بحاجتك
قوله لم يشبه الفعل اه لم يقل يشبه الحرف او الفعل كما في عامة الكتب
لان الامكن في مقابلة غير المنصرف والتنوين فارق بينهما قوله

بالوجهين فلا يصير مشابهته به بوجه آخر كضارب قوله معناه اه وان
يتصور صورته فيه للضرورة او التناسب فهي داخلة في تنوين
التمكن وليس قسما سادسا كما عده بعضهم قوله بين المعرفة
والنكرة من الاسماء المبنية عند القوم حيث قالوا انه يختص بالصوت
واسم الفعل ويطرد في ما اخره وبه قوله الآن اي الزمان المتصل
بزمان التكلم بنصه قال واما التنوين اه انما خصصنا المثال بنحو صه
اي بالنكرة المبنية لان غير المتصرف اذا دخله التنوين بعد جعله
كالنكرة في عدم التعيين سواء بقي سبب اولا ليس تنوينه للتنكير
بل للتمكن لانه الزائل بموانع الصرف فاذا زال المانع عاد بخلاف
سيبويه فانه كان مبنيا فاذا نكر يدخل فيه تنوين التنكير قوله
لا ارى معنا اي لا اظن معنى يجوز ان يكون تنوين احمد وابراهيم
بعد التنكير والتمكن معا لانه يدل عليهما قوله فاذا جعلته اه
نعم لما قالوا من انه لو كان للتنكير لما بقي في نحو رجل بعد العلمية
وفي بعض نسخ الرضي واما التنوين في نحو رب احمد وابراهيم فلم
يتمحض للتنكير بل هو للتمكن ايضا لان الاسم منصرف قوله وانا لا ارى
اه فعلى هذا قوله واما التنوين اه كلام من قبل نفسه واما لا اري
عطف عليه وعلى النسخة التي نقلها الشارح كلام من قبل القوم وانا
لا ارى استيناف الكلام من قبل نفسه ولك ان تحمل كلام القوم على ما
اختاره الرضي كما لا يخفى قوله عوضا عن المضاف اليه لم يقل
عوضا عن حرف اصلي كجوار او زائدة كجندل فان تنوينه بدل من الف
جنادل او مضاف اليه لان كون التنوين فيهما للعوض مختلف فيه

فعند المبرد رح تنوين جوار للصرف وعند ابن مالك تنوين جند له للصرف وليس ذهاب الالف التي هي علم الجمعية كذهاب الياء من جوار وفي تخصيص الامثلة باذ وكل وبعض اشارة الى اختصاصه بهذه الكلمات قوله لتعاقبهما اه بيان لوجه التناسب بينهما ليصير احدهما عوضا عن الاخر قوله لزالت للعلتين ولذا لو سميت بمسلمة زال تنوينها وقال الزمخشري انه تنوين الصرف وان سمي به لضعف تانيثه لعدم تمحض تائه للتانيث لانها مع الالف علامة الجمع ولا يصح تقدير تاء غيرها لان اختصاص هذه التاء بجمع المونث يابى ذلك لتاء اخت وبنت مع ان التاء فيهما بدل من الواو ويمنع عن تقدير تاء اخرى فيهما قوله لانها معنى مناسب اه لمشاركة النون في كون كل منهما علامة تمام الاسم فقطا من غير دلالة على شيئ اخر قوله اخر الابيات اه في القاموس البيت من الشعر والمدر معروف وبيت الشاعر والمصاريع جمع مصراع ومصراعا الباب معروفان ومصراعا البيت من الشعر تشبيها بمصراعي الباب لاستوائهما كذا في شمس العلوم قوله لتحسين الانشاد اي قراءة الشعر يقال انشد الشعر قراءة قوله لانه حرف اه تعليل لما يستفاد من السابق اي سمي ما يلحق اخره تنوين الترنم لان الترنم في اللغة التغني وهو حرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم لكونه اغنى الحروف والترديد في الخيشوم من اسباب حسن الغناء ولذا سمي المغني مغنيا لانه يغنن صوته اي يجعل فيه غنة والاصل مغنن بثلث نونات ابدلت الثالثة ياء افمعنى تنوين الترنم تنوين يلحق لتحصيل الترنم هذا ما ذهب اليه ابن

يعيش واختاره المصرح في شرح المفصل وقال غيره سمي تنوين الترنم لانه يلحق لترك الترنم لان حروف الاطلاق تصلح للترنم لما فيها من مد الصوت فيبدل منها التنوين اذا قصد الاشعار بترك الترنم لخلوه من المد قوله وانما اعتبروا ه يعني ان محل ترديد الصوت في الخيشوم هو الاخر فلذا اعتبروا لحوقه بالاخر قوله وان كان اي لحوق ما لحق اخرا لابيات قوله لان محل التغني اه فاللاحق في الوسط واقع لا في محله فلذا لم يعتبروه وفيه بحث لان لاصحاب التغني في كل نوع من الغناء مقامات بطول الصوت وقصره وترديده وحدته ونقله لو عدلوا عنها فات حسن ذلك الغناء سواء كان في الاخر او في المتوسط ولان اختلال النظم يحصل بتنوين الغالي مطلقا ولانه قد يكون اخر المصراع والبيت ملصقا بما بعده فيخل التنوين ح بفهم المعاني قوله القافية المطلقة القافية عند الخليل من اخر حرف من البيت الي اول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن ويروى عنه ايضا ان المتحرك الذي قبل ذلك الساكن هو اول القافية مشتق من القفو وهو التبعية لان القوافي يجيء بعضها الى بعض والروي هو الحرف الذي يبتني عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية او نونية مثلا مشتق من رويت الحبل اذا فتلته او من رويت البعير اذا شددت عليه الرواء وهو الحبل الذي يجمع به الاحمال او من الري لان البيت يرتوي عنده فينقطع

قوله لاطلاق الصوت في الصراح الاطلاق رها كردن قوله باب ال

حروف الاطلاق والجامع كونهما من الحروف الزوائد ولزوم السكون قوله اقلي اللوم اه وفي بعض الروايات فقولي ان اصبت كما يدل عليه بيان المعنى البيت لجرير اراد يا عاذلة فرخم وحذف حرف النداء والمعنى يا عاذلة اقلي لومك وعتابك على ما افعله وتاملي فيما افعله حتى نخبرك بحقيقته فان كنت مصيبا فيما افعله فقولي لقد اصاب جرير فيما فعل وانصفي ولا تكابري وفيه ان عاذلة على الخطاء فيما تقول كذا في شرح ابيات المفصل ولقد اصاب مقول قولي والشرط متخلل بين اجزاء ما هو دال على الجزاء قوله وحصل باشباع فتحها اه والاشباع لتحصيل الوزن فلابد منه والتعويض عند التغني فما قيل لا وجه لتحصيل المدة بالاشباع ثم ابدالها بالتنوين بل الاظهر ان الحاق التنوين مغن عن تحصيلها بالاشباع ليس بشيء قوله وقاتم الاعماق اه البيت لروبة القاتم المظلم العمق بفتحتين وبالضم ما بعد من اطراف المفازة والجمع اعماق والخاوي الخالي والمخترق بفتح الراء وكسر القاف الممر والطريق وقيل مهب الريح يخرقه والاعلام جمع علم وهو ما يهتدى به في الطريق والخفق بالسكون الاضطراب يقال خفقت الدابة والقلب والسراب اذا اضطرب حرك للضرورة والمراد به السراب الخافق نعت بالمصدر والمعنى رب مفازة مظلم الاطراف خالي الممر لم يسلكه احد ولا يتميز فيه اعلام لظلمته او لعل سبها لماع السراب وجواب رب محذوف اي قطعته قوله بالفتح او الكسر كما تقرر في تحريك الساكن ان الاصل فيه الكسر

والفتحة للخفة وقد م الفتح اشارة الى اولويته لان الغالي زائد في اصله وبالكسر يزيد النقل قوله بل هو موضوع لغرض الترنم وذلك لان المقص منه حصول الترنم في الخارج لا افهام معنى الترنم وحصوله في الذهن قوله تساهل وتسامح بتنزيل الغرض من الشيئ منزلة معناه قوله ففي اعتبار الوضع بعضها تامل وهو تنوين المقابلة فان المقص من الحاقها تحصيل المقابلة لا افادة المقابلة للمخاطب بخلاف تنوين التنكير فانه لافهام عدم تعيين مدخوله وتنوين العوض قائم مقام المضاف اليه الدال على المعنى فيفهم منه المعنى المضاف اليه بالواسطة وتنوين التمكن فان المقص منه افهام كونه منصرفا لاتحصيله فمعنى قوله وهو للتمكن اه انه يجيئ للتمكن وغيره ليشمل المعنى والغرض والحق ان الكل فوائد التنوين كما يدل عليه عبارة التسهيل فانه قال التنوين نون ساكنة تزاد آخر الاسم تنبيها لبقاء اصالته اولتنكيره اوتعويضا اومقابلة لنون جمع المذكر او اشعارا بترك الترنم في روي مطلق في لغة تميم قوله اي التنوين بشرط بقائه على حاله وعدم صيرورته جزءا بان جعل علما مع التنوين فانه لايحذف ح قوله وجوبا فان الاستمرار المستفاد من المستقبل قرينة الوجوب وهذا في السعة واما في الضرورة فقد لا يحذف فان الضرورات تبيح المحظورات كقوله جارية من قيس بن ثعلبة حيث لم يحذف من قيس رعاية للوزن واخرجه ابن جني على البدل ورد بان العرب لم يجعل ابنا في ذلك الاصفة ولذا لم ينونوا الافي الشعر وهذا

الحذف فمطرد كحذفه عند اضافته مدخوله ودخول اللام وقد
يحذف فيما عداه تخفيفا لالتقاء الساكنين ومنه القراءة الشاذة
احد الله الصمد قوله من العلم المعرف بما سبق فيشتمل اللقب
والكنية ايضا قوله موصوفا وصفا نحويا بلفظ ابن المكبر فلا يحذف في
زيد بني عمرو وبشرط الاتصال كما هو المتبادر فلا يحذف في زيد
الظريف ابن عمرو ويشترط كون العلم الثاني مذكرا بناء على ان
العرب لاينسبون الرجل الى امه واشترط بعض المتاخرين كونهما
مكبرين وليس كذلك مضافا الى علم الاب كما هو الشائع في الاضافة
وهو المطابق لما قاله المحدثون من انه اذا اضيف الى علم الجد
لايسقط التنوين ولا الالف الذين خطا وقيل سواء كان للاب والجد
واشتراط المحدثين وضع جد يدلهم فرقا بين الاضافتين وقوله آخر
لبيان الواقع اذ اللفظ المضاف لايكون عين اللفظ الموصوف وان
اتحد في المفهوم والصدق فيدخل فيه زيد بن زيد بمعنى زيد ابن
نفسه كما بقي عن عدم الاب ولذا لم يوجد في بعض النسخ قوله لكثرة
استعماله لا لالتقاء الساكنين فانه لايوجب الحذف لجواز
تحريكه بالكسرة على ما هو الاصل في الساكن قوله خطا بحذف الالف
واما حذفه في اللفظ فليس مختصا بحال حذف التنوين قوله
وكذلك اه فالعلم اعم من ان يكون صريحا وكناية وكذا ما يجري
مجرى العلم نحو سيد بن سيد وخلد بن خلد وطاهر بن طاهر وهي
ابن هي قوله ويعلم منه بناء على ان التقييد في المسائل يفيد نفي
الحكم عما عداه قوله نحو جاءني رجل بن زيد المثال الصحيح جاءني

الرجل بن زيد وزيد بن العالم والامرهين لان المثال الفرضي يكفي للتوضيح قوله وحكم الابنة اه ولم يذكره المص اكتفاء ابذكر الاصل اولانه اختلافي فان منهم من منع ذلك لان موضع السماع الابن حكاه ابن كيسان كذا في شرح التسهيل قوله انها لاتحذف اي خطا حيثما وقعت اي في موضع الالتباس وعدمه قوله في مثل هذ ابنت عاصم اي فيما وقع صفة لمونث يجوز صرفه فلو حذف الف ابنه لايدرى انه لفظة ابنة فحذف تنوين موصوفه وبسكن الباء اولفظ بنت فيجوز في موصوفها التنوين وعدمه ولا يسكن الباء في التسهيل والوصف بابنة كالوصف بابن بحذف التنوين في نحوجاء في هند ابنة زيد في لغة من حرف وفي الوصف بنته من غير النداء وجهان اي التنوين وعدمه رداهما سيبويه عن العرب الذين يصرفون هندا ونحوها فيقولون هند بنة عاصم بلا تنوين وتنوين والفرق بان تاء بنت تكتب بصورتها مطولا وتاء ابنة تكتب بصورة الهاء مدورة ليس بشيء لانه يجوز كتابة ابنة بالتاء المطولة لان كتابة الكلمة تابعة لحالة الوقف ويجوز وقف ابنة بالتاء الا ان الاعرف وقفها بالهاء بخلاف اخت وبنت فانه لايجوز وقفها بالهاء فلذا تكتبان بالتاء المطولة في التسهيل وابدال الهاء من تاء التانيث المتحرك ماقبلها لفظا اوتقديرا في اخر الاسم المعرب اعرف من سلامتها وقال شارحه احترز بقوله المتحرك ماقبلها من ان لايتحرك لفظا ولا تقديرا فلا يوقف عليها الا بالتاء نحو اخت وبنت قال نون التاكيد اه اشار بجعله

قسمين الى انهما اصلان كما هو مذهب البصريين وقال الكوفيون
الثقيلة اصل ومعناهما التوكيد قال الخليل رح والتوكيد
بالثقيلة ابلغ قوله لثقلها اي المشددة المستلزمة للحركة فلذا
لم يتعرض لنكتة اصل التحريك قوله اي غير الف التثنية لا يخفى
انه لا يمكن ان يراد بالالف الالفان فالمراد جنس الالف في
اي نوع كان فالاظهر ان يقول الف التثنية كانت او الف
الجمع قوله والف الجمع اختاره الشارح رعاية لمناسبة
التثنية وجعل عبارة القوم تفسيرا لهذا الاطلاق اخترعه
الشارح لمناسبة التثنية والشائع الف الوصل كما في الرضي ومعنى
الاضافة ما فسره بقوله اي الفاصل فهي لادنى ملابسة قوله لشبهها فيهما
اي في التثنية والجمع بنون التثنية في كون كل منهما نونا واقعا بعد
الالف ولم يقل لشبهها معهما مع ان فيه عدم تفكك الضمائر لانه
يوهم شبه النون مع الالفين بنون التثنية والاولى اسقاط لفظ
فيهما اذ لا حاجة اليه قوله اي نون التاكيد رعاية لوحدة الضمير
وقيل للواحد من الخفيفة والثقيلة رعاية لقرب المرجع مع تنصيص
الحكم في كل واحد منهما وعلى التقديرين مستانفة ولا يجوز ان
تكون خبرا بعد خبر لان الخبر الجملة يجب فيه العاطفة قال بالفعل
المستقبل المراد بالفعل المستقبل الاصطلاحي ودخوله على اسم
الفاعل تشبيها له بالمضارع في قوله اقائلن احضروا الشهود وعلى
الماضي في قوله دامن سعدك ان رحمت متيما اضطراري والمراد
الاختصاص في السعة قوله الكائن في ضمن الامر بان يكون مذكورا

بعده لفظ كما فيما عدا امر المخاطب اوحكما اوتقديرا كما في
امر المخاطب فانه في الاصل مضارع حذف اللام عنه لكثرة الاستعمال
فهو في التقدير فعل مستقبل في ضمن لام الامر كامر الغائب والمتكلم
فالمراد من الامر اعم من الامر بغير اللام او باللام على التوسع
او الامر بغير اللام ويفهم حكم الامر باللام بطريق الاولى وما قيل
في توجيه عبارة المتن من ان كلمة في متعلق بالاستعمال المقدر
والمراد من هذه الامور المعاني المصدرية اي بالفعل المستقبل
المستعمل في الامر والنهي اه ففيه ان المستعمل في النهي والاستفهام
والعرض والتمني ليس صيغة الفعل بل ادلتها وان اطلاق الفعل
المستقبل على امر المخاطب خلاف الاصطلاح وان الامر بالمعنى
المصدري لايشمل الدعاء قوله نحو هل نضربن وكذا سائر ادوات
الاستفهام اسمية كانت اوحرفية اورد المثال بهل ردا على من
خصه بالهمزة قوله في جميع هذه الامثلة لو ترك بيان التخفيف
والتشديد في الامر واكتفى بهذا التعميم لكان اخصر لكن ما ذكره
ابين حيث فصل اولا ثم عمم قوله بهذه المذكورات الستة وهو
الموافق لما في اللباب وزاد الرضي التحضيض واما النفي والشرط
الموكد بما في حكم المستثنى بدليل ذكرهما بعد قوله الدالة على
الطلب اما طلب الوجود وعدمه كما في الامر والنهي والتحضيض
والعرض والتمني والسوال عن حصول الفعل كما في الاستفهام
واما في دلالة القسم على الطلب ففيه تامل لان الانسان قد يقسم
على ما يعمله مما هو ليس مطلوبة كقول من اتى بكبيرة والله

لا عاقبن الا ان يقع الغالب ان يقسم المتكلم على ما هو مطلوب به
وحمل بقية الباب عليه قوله دون الماضي والحال حالا ما عن
النون اي متجاوزا عما يدل على الماضي والحال او عن الضمير
المستتر في الدال الفاعل متجاوزة تلك المذكورات عن الدلالة على
الماضي والحال قوله لانه لا يؤكد اه على بناء المعلوم المسند الى ضمير
النون اي لا يوكد النون الا مطلوبا لان وضعه لتاكيد طلب حصول
شيء اما في الخارج او في الذهن والمطلوب لا يكون ماضيا ولا حالا
ولا خبرا مستقبلا فما قيل في حصر التاكيد في المطلوب نظر لا نتقاضه
بمثل ان زيدا سيقوم وهم منشاءه قرأة يوكد على بناء المجهول قوله
وقلت في النفي لم يقل وفي النفي قليلا في مثل اما نفعلن كثيرا لان
دخول النون فيهما ليس بالاصالة بل بواسطة تشبيههما بالطلب
فلذلك لم يشاركهما به في حكم الاختصاص ولانه لا يصح تعلق قليلا
بالاختصاص ولا بالنفي والمراد بالنفي اعم من صريحه ومما يتضمن
معناه فيدخل فيه فلما افعلن كذا والجحد حيث قال سيبويه
يدخل بعد لم تشبيها لها بلاء النهي في الجزم قوله زيد ما يقومن
أورد المثال بما ليعلم حكم المنفي بلا بالطريق الاولى مشابهة
بلا الناهية اتم ولذا يجيء بعد لا المتصلة بالفعل نحو زيد لا يقومن
وبالمنفصلة عنه نحو لا في الدار يقومن زيد وما قيل انه لم يجيء
في لا النفي بها فمدفوع بما وقع في قولهم عصبة لا يبغين بذكرها
وغير ذلك كما في الرضي قوله الا قليلا قيل القلة في النفي بلا المتصلة
بالفعل المضارع ممنوعة كيف وقد جعله ابن جني قياسا وقال ابن

مالك هو كالنهي على الاصح وفيه ان كونه قياسا لاينافي القلة فان كل قياسي ليس بمستعمل كثيرا واما ما قال ابن مالك فمعناه التشبيه في جواز الدخول ردا على من منعه مطلقا قوله في جوابه المثبت فمثبت القسم جواب القسم وجعله من قبيل جرد قطيفة تكلف يحتاج الى ارادة المقسم عليه من القسم قوله لان القسم محل التاكيد اي كائن في محله اي نزل منزلته قوله بعد صلاحية له صلوحا تاما احترز عما لا يصلح اصلا كالجملة الاسمية والفعل الماضي المثبت وما فيه مانع كما سيجيء وعما لا يصلح صلوحا تاما كالمستقبل المنفي فانه لكونه منفيا والاصل في الاشياء العدم لايصلح للتاكيد ولكونه مطلوبا صالح له وبما ذكرنا اندفع ما قيل ان التعليل لايختص بالمثبت وفي اعتبار قيد الصلاح في الدليل اشارة الى ان المدعى اعني اللزوم مشروط بالصلاحية تركه المص لظهوره فلا يرد ان اللزوم على اطلاقه غير صحيح لكونه مشروطا بكون المضارع خاليا من حرف تنفيس غير متعلق به جار سابق وغير مفصول بينه وبين اللام بقد فان النون لايدخله في نحو لسوف يعطيك ربك فترضى لان النون تخلص المضارع للاستقبال فكرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد في كلمة واحدة ونحو قوله تع ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون لان تقديم المعمول تقتضي الاختصاص المقتضي لتسليم اصل الحكم المنافي لتاكيده ونحو والله لقد اظن زيدا منطلقا لان قد لايجامع حرف الاستقبال قوله فيما على امثبت القسم اه مما هو صالح له وهو الفعل المستقبل

المنفي قوله بل جائز نحو قول الشاعر تالله لا يحمد المرء مجتنبا * فعل الكرام وان فاق الورى حسبا * والاكثر ان لا يوكد كقوله تعالى واقسموا بالله جهد ايمانهم لا يبعث الله من يموت كذا في شرح التسهيل قال وكثرت اشارة الى انه قد يلحق الشرط وان لم يوكد بما نحو ان تفعلن افعل والى انه قد يلحق الجزاء اذا كان شرطه مما يجوز لحوقه به قوله الموكد حرفه لم يقل الموكد اداته اشارة الى ان ما في الاسماء المتضمنة بمعنى الشرط في الحقيقة تاكيد لكلمة ان التي تضمنها قوله بما سواء كانت لازمة كما في حيثما واذ ما ولا كمتيما قال وما قبلها مع ضمير المذكرين حال مقدرة من الضمير المستتر في الظرف العائد الى ما لان كونه قبل النون لا يجامع كونه مع الضمير ومن هذا ظهر انه بيان حكم الصحيح اذ في المعتل ما قبل النون هو الضمير فما قيل ان التعليلين المذكورين لا يجريان في اخشون واخشين وهم قوله ان اشترط اه فلا يكون ما نحن فيه ان التقاء الساكنين على حده فيحذف المدة واعلم ان نون التاكيد ليس بجزء حقيقة لكنه كالجزء لشدة اتصاله بما قبله فلرعاية الاول قالوا في جمع المذكرين والمخاطبة ان فيهما التقاء الساكنين على غير حده ولرعاية الثاني قالوا في التثنية والجمع المونث انه التقاء الساكنين على حده لم يعكس لزوم الثقل في الاولين والالتباس اجتماع النونات في الاخرين قوله وان لم يشترط فيه ذلك فيكون هذا من قبيل التقاء الساكنين على حده فلا يحذف المدة لاجله بل لاجل الثقل ويدل على عدم الاشتراط المذكور عبارة التسهيل

حيث قال لا يلتقي ساكنان في الوصل المحض الا واولهما حرف لين وثانيهما مدغم متصل لفظا او حكما وقال شارحه مثال المتصل حكما اضربان وهل تضربان قوله وهو الواحد المذكرآة لم يذكر المتكلم مع دخوله فيما عدا ذلك اشارة الى انه لقلة وقوعه في الاستعمال كالعدم لان نون التاكيد لايدخل الاما فيه معنى الطلب وطلب التشخص عن نفسه غير صحيح الابتاويل واعتبار تغائر اعتباري قوله وحكمهما غير ما ذكر لان ما قبله فيهما الالف لا الفتحة والرضي جعل حكمهما اما ذكرا مالان الالف حاجز غير حصين اولان الالف في حكم الفتحة جعل قوله التثنية والجمع اه بيانا للفرق بينهما وبين جمع المذكر والمخاطبة والظرما ذكره الشارح قوله للزوم التقاء الساكنين اه على كلا المذهبين لعدم كون الثاني مدغمة قوله فانه يجيزاه يدل على انه يجيز التقاء الساكنين على غير حده مطلقا وليس كذلك ومع ذلك قوله ويجعله مغتفرا اي مغفورا تكرار والصواب ما في الحواشي الهندية فانه اجاز ذلك وجعل التقاء الساكنين مغتفرا اذا كان اولهما حرف لين فانه لما فيه من المد كالحركة وقيل انه يحرك النون بالكسر وعليه حمل قوله تعو ولا تتبعان بتخفيف النون قوله وليس بمرضي عند الاكثرين مع امكان التكلم ومجيئه كقرأة نافع ومحياي وقرأه اي واللائي لان اعمال الفصاحة في تبيين الحروف وتحقيقها والتقاء الساكنين ينافيه وحال الوقف حال قطع التكلم فلا يقاس عليه حال التكلم قال

وهما في غيرهما اه فهما مبتدأ خبره كالمنفصل وفي غيرهما حال عن
ضمير الخبر العائد الى هما ومع الضمير البارز حال عن غيرهما
والمعنى ان النونين في لحوقهما آخر الفعل كاللفظ المنفصل حال
كونهما في غير المثنى والمجموع حال كون ذلك الغير مع الضمير
البارز وذلك لقوة جهة انفصاله بتوسط الضمير البارز قوله بيان
الافعال المعتلة لانه بين الحاقهما بالصحيحة بقوله وما قبلها اه
كما مر قوله ان النونين حكمهما مع المثنى اه علم ذلك من
التقييد بقوله في غيرهما وعدم التعرض لبيان حكمهما اكتفاء بما
ذكر في الصحيحة قوله في ما ذكر من لحوق الثقيلة المكسورة
بعد الف التثنية والف الفصل وعدم لحوق الخفيفة خلافا ليونس
قوله ومع غيرهما اه عطف على قوله مع المثني وقوله على ضربين
عطف على ما ذكر عطف اسمين على معمولي عامل واحد والمراد
بالضربين كونهما كالمنفصل وكونهما كالمتصل وقوله اما مع ضمير
بارز مع ما عطف عليه حال عن غيرهما اي ان النونين حكمهما
حال كونهما مع غير المثنى والمجموع حال كون ذلك الغير مقارنا
مع الضمير البارز او الضمير المستتر على ضربين وهو اي ذلك الغير
المقارن بالضمير البارز شيئان اه وليس قوله اما مع ضمير بارز
او مع ضمير مستتر بيانا للفرق فيستفاد ان النون اما مع ضمير
بارز او مع ضمير مستتر ويحتاج في قوله وهو شيئان الى تكلف التقدير
او التسامح على ما وهم ثم ان حصر الشر غير المثنى والمجموع في
القسمين المذكورين مبنى على انه اعتبر الحاق النونين بامر

المخاطب لانه الاصل في الطلب واحال البواقي علي المقايسة كمايدل
عليه الامثلة وحصر ما يكون مع الضمير المستتر في الواحد المذكر
دون المونث فلا يرد ان ههنا قسم ثالث وهو ان لايكون مع الضمير
اصلا نحو ليضرب زيد قوله وتضم الواو اه بصيغة الخطاب عطف
علي قوله فتقول وسهى بعض الناظرين فقرءه بالباء الجارة وصيغة
المصدر ثم اعترض فقد المناسبة لسياق ما سبق ان يقروكذا اخشون
بضم الواو المفتوح ما قبلها وكذا بكسر الياء المفتوح قوله ارمي
الغرض بفتحتين الهدف قال كالمتصل لمشاركتهما في لحوق اخر
الفعل بحيث لا يمكن التلفظ بحركة ما قبله وفي اقتضاء فتحة
ما قبلهما قوله يعني به الف التثنية هكذا في شرح المص رح وذلك
لان المتصل بالفعل الواو والياء والالف والنون ومعلوم انه
لايمكن في الواحد المذكر اجراء حكم ما سوى الالف فتعين
الالف فما قال الرضي ان كونه كالمتصل علي اطلاقه ليس بصحيح
لانه شامل للواو والياء ايضا وانت لاتثبت اللام معهما وانه اذا
اريد بالمتصل الف التثنية لامعنى لجعل ابقاء اللام في اغزون
محمولا على ابقائه في اغزوا الا ان ننقل الكلام الى اغزوا وكل ما يجري
في اغزوا يجري في اغزون فليس الحمل الا بتطويل المسافة فمدفوع
بانه ليس في كلام المص رح شيئ يدل علي الحمل بل مجرد تشبيه
النون بالالف في الحكم اختصارا في العبارة للاشتراك في العلة
وهو انه لولم يعد اللام مع اقتضائه كل منهما فتحة ما قبله يلزم
الاجحاف في الكلمة بحذف اللام وما يدل عليه من الضمة والكسرة

قوله اي لاجل اه غير الترتيب المشار اليه المذكور سابقا رعاية لترتيب الامثلة قوله باسقاط نون الجمع لانه علامة الاعراب ونون التاكيد يقتضي البناء قوله وضم الواو ولئلا يلتبس بالواحد قوله لاعلى ترين كما سبق اليه الوهم اذ لايدخل الاستفهام على الامر قوله وهذه الامثلة اه اي لم يراع المصرح الترتيب المستفاد من الحكمين السابقين بان يورد امثلة الضمير المستتر بل راعى الترتيب الصرفي فوقع الاختلاط في الامثلة قوله ترتيب تصريفها اه بعد اسقاط مثال المثنى والجمع المونث قوله لالتقائها الساكن المذكور بعدها فلا يرد نحو يضربن واضربن فانه فيهما ملاق بساكن قبلهما فلا يحذف والقرينة على ذلك انه في مقابلة الوقف كانه قيل يحذف في الاصل وقت لقائها الساكن مطلقا سواء كان بعد ضمة اوكسرة اوفتحة نحو اضرب الرجل واضرب الرجل واضرب الرجل يريد اضربن اضربن اضربن فحذفت لالتقاء الساكنين تشبيها بحرف العلة اذ لاحظ لها في الحركة وما قيل ان الحذف لا يكون الا للاول ففيه انهم صرحوا بالاختلاف في ان المحذوف من مقول الواو الاول او الثاني قوله لاتهينن بالنون الخفيفة علك بمعنى لعلك لاجرائه مجرى عسى دخل في خبرها ان والمعنى لا تهن الفقير لفقره عسى ان تركع وتذل والزمان قد رفعه واغره فيستغني هو وتفتقر انت لان احوال الزمان لا تدوم وقبله * لكل هم من الهموم سعة * والمسي والصبح لابقائه * معه قد يجمع المال غير آكله * ويأكل المال غير من جمعه *

المسيء المساء قوله والافالواجب اه اي لايكون اصله لانهم ان كان
الواجب صيغة النهي للواحد المخاطب قوله حط المرتبة آه ولكونه
لازما للاسم لايخلو عنه الا لمانع من اللام والاضافة بخلاف النون
فانه يخلو عنه الفعل بلامانع فائدة لو بقيت ساكنا بعد الالف
على مذهب من اجازه وابدل يونس النون همزة وفتحها فيقول
اضربا الرجل يا رجلان واضربنا الرجل يا نسوة وقال سيبويه
هذا لم يقله العرب والقياس اضربا الرجل بحذف النون لالتقاء
الساكنين قال وفي الوقف عطف على مقدر بحذف السابق
اي في الاصل او على يحذف وكلام الشارح رح يحتمل
كلا الوجهين قوله اذا ضم او كسر ما قبلها التقييد بالظرف
مستفاد من مقابلته بقوله والمفتوحة تقلب الفا قوله وجب
ان يرد المحذوف لزوال المانع قبل والذي يظهر ان دخولها
في الوقف خطاء لانها لاتدخل لمعنى التوكيد ثم تحذف و
لايبقى دليل على مقصودها الذي جاءت له كذا في شرح التسهيل
قوله وملت اغزوا اه وكذا تقول هل يضربون وهل تضربين في
حال الوقف على يضربن وتضربن فترد الواو والياء ونون الرفع
قوله فانه لا يرد اي الوقف ما حذف لاجل التنوين فتقول قاض
ورام بلاتنوين ولا تقول قاضي ورامي باعادة الياء قال تقلب الفا
اي حال الوقف قوله فان التنوين اي حال الوقف قوله نحو
اصبت خيرا لايخفى ما في هذا التمثيل من حسن الاختتام على
وفق اختتام المتن حيث اورد النون المخففة في اخر الكتاب

وثمه بالإلف الذي هو ساكن ابدا اشارة الى الاستراحة بعد الخفة هذا ما اوردت من تحقيق مباحث الفعل والحرف من الشرح العتيق والبحر العميق لما رأيت الظفرة من المتصل بين لحله عن تدقيقه وعدم الظفرة بمقصوده فيما تعرضوا لتحقيقه والحمد لله على الاتمام والصلوة والسلام على رسوله خير الانام وعلى اله واصحابه الكرام الى قيام الساعة وساعة القيام *

قد وقع الفراغ من طبع هذه الحاشية على الفوائد الضيائية من مولانا عبد الغفور مع تكملتها من مولانا عبد الحكيم سقي الله مثواهما وجعل الجنة ماواهما نهار سابعة من الصفر المظفر سنه ١٢٥٤ الف ومأتين واربعة وخمسين من الهجرة النبوية على صاحبها الف الف سلام وتحيه بتصحيح الفاضل الفطين المولوي ركن الدين والموفق بتوفيق الله المولوى راسخ الله باعانة المدرس الاول المتوطن فى اعلى عليين مولانا غياث الدين غفرله الله رب العالمين وعامله معامله المحبين ولما بلغ طبع هذا الكتاب الى النصف توفاه الله تعالى فعاون الفاضل الفقيه المدرس الاول المولوي محمد وجيه باهتمام الحكيم الهمام المشخص لامزجة الدقائق بالصحة والاسقام دلاور علي جعل الله سعيهم مشكورا

* ونفعهم موفورا *

صفحه	سطر	غلط	صحيح
٣	١	كظاهر	كظاهر
٣	٩	بمعتى	بمعنى
٣	١١	انه ول جل ير	الجل يز
٣	٢٠	انهىٔ	انهى
٤	١٦	الغايه	الغائيه
٤	٥	كسر	كسرا
٥	٢	النفسه	لنفسه
٥	٨	خرء	جزءا
٥	٩	افيما	فيما
٦	[illegible]	قيل	قبل
٦	١٢	البارحى	الفارجي
٨	١٧	بين جنس	بين الجنس
٨	٢٠	اللمظ	اللفظ
٨	١٧	فيخور	فيجوز
٨	١٨	بعكس	يعكس
٨	١٨	اللغه	اللغة
٨	١٩	خقل	نقل
٨	١٩	التحاة	النحاة
٩	١٦	حكيما	حاكما
١٠	١	عيارا تهم	عبا راتهم
١٠	٩	والة	دالة

ص	س	غ	ص
١١	[illegible]	باثرها	بأسرها
١١	[illegible]	نجعل	يجعل
١١	١٧	شى	شيء
١٤	٣	شى	شيء
١٤	٦	جزء	جزء
١٤	٧	لحكم	الحكم
١٤	١٦	احسن	احسن
١٤	٢٠	هل	هل
١٣	٤	كل	كل
ايضا	١٩	منغصة	مخصصة
١٥	٥	عال	حال
١٥	١٠	لا يسببه	يسببه
١٥	١٧	كان النكنة	كانه النكتة
١٥	٢٠	ضيغة	صيغة
١٦	٤	تعين	تعيين
١٦	٧	تبع	تتبع
١٦	١٩	والا	دالا
١٦	١١	الايضاخ	الايضاح
١٧	١	اعرب	قوله اعرب
١٨	٢٠	منقسمت	منقسمة
١٩	١٦	احتج	احتيج

ق	س	غ	ص
٢٠	٩	عتبر	اعتبر
٢٠	١٤	لمسمي	المسمي
٢٠	١٨	لتنبيه	لتنبيه من
٢٠	١٩	لامنا	لانها
٢١	٣	انكشافه	انكشافه
٢١	٢١	عطاء	اعطاء
٢٢	١	لجزئيه اى	لجزئيه
٢٢	٣	اولاسناد	والاسناد
٢٢	١١	بسب	بسبب
٢٣	٩	ومهمل	والمهمل
٢٣	١٣	دلانها	دلالتها
٢٤	١	لمعنى	لمعنى
٢٤	١٣	وبعده	ولبعده
٢٦	٨	مودى	المودى
٣١	١١	قالو	قالوا
٣٢	٥	واللاسقبال	وللاسقبال
٣٤	٧	الكسرة	الكثرة
٣٤	١٠	مطابقه	مطابقته
٣٥	٣	لتخفيف	التخفيف
٣[illegible]	١	لفعل	الفعل
[illegible]	١٥	عربت	اعربت

ص	س	غ	ص
٣٠	٢٠	سباب	اسباب
٣١	١	تبتع	تتبع
ايضا	١٩	اولحر	النحو
ايضا	٨	التبتع	التتبع
٣٢	٩	حاصلته	حاصله
ايضا	٤	والا	ذا الا
٥٧	٣١	ما	شيئا
٥٨	١٢	حسنت	حسنى
٩٥	٩	قلبب	قلبت
٧٣	١	بين بين	[illegible]
٧٩	٢١	لكاتب	الكاتب
٨٠	٦	قرته	قوته
٨٢	٧	بنيته	بينه
٩١	١١	ذاث	ذات
١٠٠	١٩	جمع جمع	جمع
١٠١	٥	يغبر	بغير
١٠٢	٧	للمناسيته	للمناسبة
١٠٣	٢٢	لاحتمال	الاحتمال
١٠٨	٧	الشبهه	الشبه
١٠٨	٢٠	المشابة	المشابه
١١١	١	الضمر	الضمير

ص	غ	س	
اسماء	اسما	٧	١١١
دئل آل ويبته	دئيل ال وبته	٩	١١١
دئل	دئيل	٩	١١١
آذربيجان	ازرنيجان	٨	١١١
بمعنى	بعني	١٠	١١١
الشيخ	اليشتخ	٣	١٢٣
بطبعه	لبطبعته	٢٠	ايضا
تنازعهما	تنار	١٣	١٢٩
فيه	عهما فيه	١٤	١٢٩
اقرأو	اقراو	٢٠	١٣٣
على	عل	١٨	١٣٥
المراد	المراو	١٢	١٣٥
فلعله	فلعلته	٢٠	١٣٦
ان	ن	٧	١٤٣
منلا زمان	منلا رمان	١	١٤٩
لا يشتبه	لا يشبته	٣	١٤٩
لك	لک	٢١	١٥٠
سلمت	سلمه	١	١٥٢
المشتق	المشتق	١٢	ايضا
ينبت	ينبب	١٥	ايضا
بستين	بسجبن	١٥	١٥٣

ص	س	غ	ص
١٥٥	١٢	استقراها	واستقرارها
ايضا	٢١	للخبرينه	للخبريه
١٥٦	١٣	القل رر	القل ر
ايضا	٩	المنعي	المعنى
١٥٣	٣	إلى	ى
١٥٧	٧	بمعى	انى
ايضا	١٥	فى مثل	في في مثل
١٥٨	١٧	جوز	جاز
١٥٩	٩	نعلي	على
١٦٠	١٩	الكام	الكلام
١٦٢	٢	الكلا أم	الكلا م
١٦٣	١٩	الحريئن	الجزئين
ايضا	٢٠	يكرن	يكون
١٦٦	٣	مثا بنه	مشا بهته
ايضا	١٥	لا فه	لا نه
١٦٧	١٤	مبلعل	ما بعل
١٧٠	٢٥	الظه	الظو
١٧٥	١٧	المنصفه	المصنفه
ايضا	٢١	تشبيما	تشبيهما
١٧٧	١٠	مقولا	مفعولا
١٧٩	٨	امم فعله	اسم ما فعله

ص	س	غ	ص ب
ايضا	١٢	مقول	مفعول
١٨٥	١٦	فا ئك ه	فا ئل ه
١٨٥	٢٥	يقيل	القيل
١٨٦	٣	لجملة	ا لجملة
ايضا		المنعفول	المفعول
١٨٧	٧	لا	لا بل
١٩٠	٣	مقولہ	مفعوله
١٩١	٣	البها	اليهما
١٩١	١٦	الكالام	الكلام
١٩٢	١٣	مهذا	به من هذا
١٩٥	٢٠	لغت	نعت
١٩٦	٣	جعل	كما جاز جعل
١٩٧	٣	ايكون	ان يكون
١٩٧	١٥	لعنيى	يعتنى
١٩٨	٥	انخ	النخ
١٩٩	٣	بالعرفتة	بالمعرفة
١٩٩	٥	بالمخرف	بالمعرفة
١٩٩	١٣	المستغاث	المستغاث
٢٠٠	١٦	الظاهو	الظاهر
٢٠٣	٣	الى على	ابي علي
ايضا	١٤	يشعر	ليشعر

ص	س	غ	ص
٢٠١	٨	اللغصى	اللفظي
٢٠٢	٨	الانفصاس	الاختصا
٢٠٣	٩	ايسر	اليسر
٢٠٤	١٣	لمايرفع	لا يرفع
٢٠٦	١٢	اسمها	بها
٢٠٧	١٧	للملابستى	للملابسة
٢٠٩	١٠	لساعتقنا	بساعتقنا
٢١٤	١٦	اللبس	لللبس
٢١٥	٥	قابل	قبل
٢١٩	٢١	للضمين	للتضمين
٢٢٠	١١	لى	الى
٢٢٣	١	لكلان	لكان
٢٣٦	٣	فليرمه	فيلزمه
٢٣٨	١٣	خور	حوره
٢٣٩	٢٠	الانلمى	الانلاسي
٢٤٧	٢	الكنرات	النكرات
٢٤١	٦	الغعل	الفعل
٢٤٩	١٨	مفعال	مفعال
٢٤٩	٢٠	تكلف	تكلف
٢٥٠	١٥	عله	عليه
٢٥١	١٧	المبنت	المثبت

صفحه	سطر	غلط	صحيح
٢٥٤	١٥	ضح	فتح
٢٥٧	٣	ثيماه	پيمانه
٢٦٥	٢١	الكللام	الكلام
٢٦٧	٢	اعاطفة	العاطفة
٢٦٩	١٣	جاءفي	جاءني
٢٧١	١٦	الاهتثناء	الاستثناء
ايضا	١٩	الاهتشناه	الاستثناء
٢٩٧	١١	خذل	اخذل
٢٩٨	١٠	ملحلقا	ملحقا
٣٠١	١٧	محل	محل
٣٠٥	٥	بين بين	بين
٣٠٨	٧	وله	قوله
ايضا	٩	يتعبه	يتبعه
ايضا	١٦	يعقل	يفعل
٣١٠	٢٠	امتل ارک	امتل راک
٣١٢	٢١	قال يتوسطبينه	قال يتوسط بينه
٣٢١	٢٥	لتريين	لتزيين
٣٢١	١٨	الاخر	الاخير
٣٢٣	١٢	ابيع	ابتع

ص	س	غ	ص
٣٢٣	١٢	اش	الشر
٣٢٥	٨	لاادري	لاادري
٣٢٧	١٦	مجازا	مجاز
ايضا	٩	مطقا	مطلقا
ايضا	٢٠	قلع	وقع
ايضا	ايضا	تاتي	ثاني
٣٢٨	٢	اشفق	اشفاق
ايضا	١٨	انرجا	انما جاز
٣٢٩	٣	لنون	النون
ايضا	٧	الفيرولي	الجزولي
٣٤١	١٠	التكرة	النكرة
٣٤٣	٣	لكنيسة	الكنيسة
ايضا	ايضا	الدليل	دليل على
٣٤٤	٤	المبتداه	المبتدأ
٣٤٥	٩	بينها	بين هاء
٣٤٩	١٧	هذيلة	هذيلية
ايضا	٢٠	مبتداه	مبتدءا
٣٥٢	١٦	كالغاظ	كالالفاظ
٣٥٣	٢٠	فائدها	فائدتها

	س	غ	ص
٣٥٧	١١	اذ يقال	ان يقال
٣٥٩	٩	ملت	قلت
ايضا	١٥	قيل	قبل
٣٦٠	٢	لصيان	الصبيان
ايضا	١٣	لم يجيئم	لم يجئ
ايضا	١٧	ما يعقل	ما ينجبل
ايضا	١٠	بالغليّة	بالغلبة
ايضا	١٩	اعتر	اعتبر
ايضا	٢	بثوت	ثبوت
٣٦٨	١٩	لية	كية
٣٧١	٧	يجبى	يجبى
٣٧١	١٨	ه عاة	مراعاة
٣٧٢	٢٠	وسية	مية و
٣٧٣	٩	كلواحل	لاكلواحل
٣٧٣	١٠	بالظركافية	بالظرفية كا
ايضا	١٩	فلاتنافي	فلاينافي
ايضا	ايضا	ف	في
٣٧٥	١٩	لاغاي	لاغيراي
٣٧٨	٢	مجيم	مجيئهم

ص	س	غ	ص
٣٨٥	١٩	تفسر	تفسير
٣٨٦	١٧	المجرور ور	المجرور
٣٨٨	١٩	شامها	متشابها
ايضا	٢٠	وراكون	والكون
٣٩٠	٥	ذاته	ذاته
٤٠٥	٢٠	لاعبار	لاعتبار
٤٠٣	٥	الزائدا	الزائد
٤١٣	١٢	قوله حضرت القاضي	قوله حضرت القاضي
٤١٣	٢١	اربل	اريل
٤١٩	١٧	لجع	لجمع
٤٢١	١٥	المتكا	المتكلم
٤٢٦	٢	وبين وبين	وبين
٤٣٠	١	االغير	الغير
٤٣٧	١٤	المعى	المعنى
٤٣٨	١٢	اعتار	اعتبار
ايضا	٢٠	يحرف	يحرف
ايضا	ايضا	لم يجز	لم يجز
٤٣٩	١	خرخروجك	خروجك
ايضا	٣	قوله قوله	قوله

	س	غ	ص
ايضا	١٩	مواقفا	موافقا
٣٥٧	١	ففيه	فيه
٣٦٥	٢	الالفاء	الاكتفاء
٣٧١	٢	قوله شرطا رجزا	قوله شرنا رجزا
٣٧٧	١٠	الياء	الهاء
٣٨١	١٠	سالنا	ساكنا
٣٨٨	١١	سيبة	سيبيه
٣٩١	١	اللات	اللالات
٥٠٣	١٩	فللضروة	فللضرورة
٥٠٣	٩	التقنازاني	لتفتازاني
٥١٣	١٨	اسكس	اسكن
٥٠٦	٦	اذل	اقتل
٥٣٠	١٠	ر	و
٥٣١	٥	عملت	علمت
٥٣٢	١٠	نا	با
٥٣٤	٩	القدير	التقدير
٥٣٧	٢٠	خص ئصها	خصائصها
٥٤٠	٢١	خيرة	خبرة
٥٤١	١٥	القاء	الغاء

ص	س	غ	ص
٥٤٣	٥	القاء	الغاء
ايضا	٩	القدير	التقدير
٥٤٥	١٣	لى	الى
٥٤٧	١٣	الاعطاء	الاعتناء
٥٦٢	٣	جائر	جائز
٥٦٥	١٠	مفايرقة	مفارقة
٥٧٣	١٦	غانية القرب	غاية القرب
٥٩٣	١٨	معينه	معاذها
٥٩٥	١	خنصاصه	اختصاصه
ايضا	٣	المتادر	المبادر
ايضا	٤	هم	اهم
٥٩٦	٤	لنصب	النصب
ايضا	٩	التقديم	بالتقديم
ايضا	٩	لحرف	الحرف
ايضا	١٣	الكامتين	الكلمتين
٦٠٠	١	التقتيل	الثقيل
٦٠١	١٧	الجاءة	الجارة
ايضا	١٠	مستنافه	مستانفه
٦٠٥	١٣	لى	التي

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٩٠٩	٢٠	ائتونى	ائتوني
٩٠٧	٧	الا يكون	لايكون
٩١٠	١٣	لقبيلتين	القبيلتين
٩١٣	١٧	تخصص	تخصيص
٩١٥	١٩	ضرزة	ضرورة
٩٢٨	١٥	الكلام	الكلام
٩٣٣	[illegible]	قوله الواجب د	ولاة قوله الواجب ودخول لولاة
٩٣٤	٩	تعبر	تغيير
٩٤١	١١	يجب	يجب
٩٥٣	١١	طائقه	طائفة
٩٥٧	٩	فهه	فهي
ايضا	١٤	لصواب	الصواب
٩٧٨	١٥	الماض	الماض
٩٨٠	٩	تجعل	يجعل
ايضا	١٣	النون	نون
٩٨٣	٧	على على	على
٩٨٣	٩	اصال	اتصال
٩٨٥	[illegible]	الال اولى	الاول الى
٩٨٦	١٢	ما ليتيم	فاما اليتيم

ص	س	غ	ص
ايضا	١٣	لايصح	لا يصح
ايضا	٢٠	مسند	مسند.لا
ايضا	٢١	لا تقول	بقول
ايضا	ايضا	مهما تقط	مهما تعط
٦٩٠	١	صحاب	اصحاب
ايضا	١٨	[illegible]	جميعها
٦٩١	٩	لمغنى	المغني
٦٩٣	١٧	يشعير	يشعر
٦٩٣	١٧	جعلة	جعلة
٦٩٥	٥	فى ماخروويه	فى ماواخرويه
٦٩٥	١٤	فلم بتحمض	فلم يتمحض
ايضا	٢٠	اصلى	اصلي
٧٠٠	٢	الفراءة	القرءة
٧٠١	١١	رداهما	رواهما
ايضا	١٣	ثاء	تاء
٧٠٢	٢٠	قولو	قوله
٧٠٤	٨	ولا جروا	ولامنيرا

ص	س	غ	ص
ايضا	١٣	لا يصح	لا يصح
ايضا	٢٠	مسند	مسند. لا
ايضا	٢١	لا تقول	بقول
ايضا	ايضا	مهما تقط	مهما تعط
٦٩٠	١	صحاب	اصحاب
ايضا	١٨	[illegible]	جميعها
٦٩١	٩	لمغنى	المغني
٦٩٣	١٧	بشعير	يشعر
٦٩٣	١٧	جعلة	جعلة
٦٩٥	٥	فى ماخرهويه	فى ماواخرة ويه
٦٩٥	١٤	فلم بتمحض	فلم يتمحض
ايضا	٢٠	اصلى	اصلي
٧٠٠	٣	الفراءة	القرءة
٧٠١	١١	رداهما	رواهما
ايضا	١٣	ثاء	تاء
٧٠٢	٢٠	قولو	قوله
٧٠٣	٨	ولا جرا	ولاثيرا

* * * * * * * * * * * * * * * * * * * *